



مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية
سلسلة «الدورات»

القدس، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟

دورة نونبر 1998

VOL. I الجزء الأول

الرباط

6 - 8 شعبان 1419هـ

26 - 28 نونبر 1998م

أكاديمية المملكة المغربية

أمين السّرّ الدائم

الدكتور عبد اللطيف بريش

شارع الإمام مالك، كلم 11، ص. ب. 5062

الرمز البريدي 10.100

الرباط - المملكة المغربية

تليفون 75.51.24 / 75.51.13

75.51.89 / 75.51.35

فاكس 75.51.01

ردمك : 9981-46-019-2

الايدياع القانوني : 1999/1133

المصطلحات والآراء المعبر عنها في هذا الكتاب
تلتزم أصحابها وحدهم

مطبعة المعارف الجديدة

1999

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

- ليوبولد سیدار سنفور: السنغال.
هنري كيسنجر: و.م. الأمريكية.
موريس دريون: فرنسا.
نيل أرمسترونغ: و.م. الأمريكية.
عبد اللطيف بن عبد الجليل: المملكة المغربية.
عبد الكريم غلاب: المملكة المغربية.
أوطو دو هابسبورغ: النمسا.
عبد الرحمن الفاسي: المملكة المغربية.
جورج فوديل: فرنسا.
عبد الوهاب ابن منصور: المملكة المغربية.
محمد الحبيب ابن الخوجة: تونس.
محمد بنشريفقة: المملكة المغربية.
أحمد الأخضر غزال: المملكة المغربية.
عبد الله عمر نصيف: م.ع. السعودية.
عبد العزيز ابن عبد الله: المملكة المغربية.
عبد الهادي التازي: المملكة المغربية.
فؤاد سركين: تركيا.
عبد اللطيف بربيش: المملكة المغربية.
محمد العربي الخطابي: المملكة المغربية.
المهدي المنجرة: المملكة المغربية.
أحمد الضبيبي: م.ع. السعودية.
محمد علال سيناصر: المملكة المغربية.
أحمد صدقي الدجاني: فلسطين.
محمد شفيق: المملكة المغربية.
لورد شالفوننت: المملكة المتحدة.
أحمد مختار امبو: السنغال.
عبد اللطيف الفيلاي: المملكة المغربية.
أبو بكر القادري: المملكة المغربية.
الحاج أحمد ابن شقرون: المملكة المغربية.
جان بيرنار: فرنسا.
روبير امبروكجي: فرنسا.
عز الدين العراقي: المملكة المغربية.
دونالد فريديسكون: و.م. الأمريكية.
عبد الهادي بوطالب: المملكة المغربية.
إدریس خليل: المملكة المغربية.
- عبّاس الجراري: المملكة المغربية.
بيدرو راميريز فاسكين: المكسيك.
محمد فاروق النبهان: المملكة المغربية.
عبّاس القيسي: المملكة المغربية.
عبد الله العروي: المملكة المغربية.
برناردان كانتان: الفاتيكان.
عبد الله الفیصل: م.ع. السعودية.
ناصر الدين الأسد: م. الأردنية الهاشمية.
أناتولي كروميكو: روسيا.
جورج ماطي: فرنسا.
كامل حسن المقهور: الجماهيرية الليبية.
إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا: البرتغال.
عبد المجيد مزيان: الجزائر.
محمد سالم ولد عدود: موريتانيا.
بو شو شانغ: الصين.
إدریس العلوي العبدلاوي: المملكة المغربية.
ألفونسو دولاسيرنا: المملكة الإسبانية.
الحسن بن طلال: م. الأردنية الهاشمية.
فرنون والترن: و.م. الأمريكية.
محمد الكتاني: المملكة المغربية.
حبيب المالكي: المملكة المغربية.
ماريو شوريس: البرتغال.
عثمان العمير: م.ع. السعودية.
كلاوس شواب: سويسرا.
إدریس الضحاک: المملكة المغربية.
كمال أبو المجد: ج. م. العربية.
ميشيل جووير: فرنسا.
مانع سعيد العتبية: الإمارات. ع.م.
إيڤ بوليكان: فرنسا.
شاکر الفحّام: سوريا.
عمر عزيمان: المملكة المغربية.
أحمد رمزي: المملكة المغربية.
عابد حسين: الهند.

الأعضاء المرسلون

■ ريشار ب. ستون: و.م. الأمريكية ■ شارل ستوكتون: و.م. الأمريكية
■ حاييم الزعفراني: المملكة المغربية.

أمين السر الدائم : عبد اللطيف بربيش،
أمين السر المساعد : إدريس الضحاك،
مدير الجلسات : عبد الوهاب بنمنصور

مدير الشؤون العلمية : أحمد رمزي

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

1- سلسلة «الدورات»:

- 1- «القدس تاريخياً وفكرياً»، مارس 1981.
- 2- «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، نونبر 1981.
- 3- «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، أبريل 1982.
- 4- «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، نونبر 1982.
- 5- «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، أبريل 1983.
- 6- «الالتزامات الخلقية والسياسية في غزو الفضاء»، مارس 1984.
- 7- «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، أكتوبر 1984.
- 8- «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، أبريل 1985.
- 9- «حلقة وصل بين الشرق والغرب: أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، نونبر 1985.
- 10- «القرصنة والقانون الأممي»، أبريل 1986.
- 11- «القضايا الخلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، نونبر 1986.
- 12- «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللازم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية»، يونيو 1987.
- 13- «خصائص في الجنوب وحيرة في الشمال: تشخيص وعلاج»، أبريل 1988.
- 14- «الكوارث الطبيعية وأفة الجراد»، نونبر 1988.
- 15- «الجامعة والبحث العلمي والتنمية»، يونيو 1989.
- 16- «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية، دجنبر 1989.
- 17- «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، مايو 1990.
- 18- «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد»، أبريل 1991.
- 19- «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟»، أكتوبر 1991.

- 20- «التراث الحضاري المشترك بين المغرب والأندلس»، أبريل 1992.
- 21- «أوروبا الإثننتي عشرة دولة والآخرين»، نونبر 1993.
- 22- «المعرفة والتكنولوجيا»، مايو 1993.
- 23- «الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة»، دجنبر 1993.
- 24- «رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترايبية»، أبريل 1994.
- 25- «الدول النامية بين المطلب الديمقراطي وبين الأولوية الاقتصادية»، نونبر 1994.
- 26- «أَيُّ مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟»، مايو 1995.
- 27- «حقوق الإنسان والتنشغيل بين التنافسية والآلية»، أبريل 1996.
- 28- «وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط؟»، دجنبر 1996.
- 29- «العولمة والهوية»، ماي 1997.
- 30- «حقوق الإنسان والتصرف في الجينات»، نونبر 1997.
- 31- «لماذا احترقت النمرور الآسيوية؟»، ماي 1998.

2- سلسلة «التراث»:

- 1- «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، جزءان، تحقيق محمد ابن شريفة، 1984.
- 2- «الماء وما ورد في شربه من الآداب»، تأليف محمود شكري الأوسي، تحقيق محمد بهجة الأثري، مارس 1985.
- 3- «مُعَلِّمة المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول، أبريل 1986، أبريل 1987.
- 4- «ديوان ابن فَرْكُون» تقديم وتعليق محمد ابن شريفة، ماي 1987.
- 5- «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1409هـ/1989.
- 6- «مُعَلِّمة المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثالث، «روائع المَلْحُون» 1990.
- 7- «عمدة الطبيب في معرفة النبات»، القسم الأول والقسم الثاني، لأبي الخير الإشبيلي، حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطّابي، 1411/1990.
- 8- «كتاب التيسير في المداواة والتدبير»، لابن زهر، حَقَّقَه وهَيَّأَ للطبع وعلق عليه محمد بن عبد الله الروداني، 1411/1991م.

- 9- «مَعْلَمَةُ الْمُحَوَّن» ، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني، القسم الأول، «معجم لغة المُحَوَّن» ، 1991.
- 10- «مَعْلَمَةُ الْمُحَوَّن» ، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني-القسم الثاني وفيه : «تراجم شعراء المُحَوَّن» ، 1992.
- 11- «بَغِيَّاتُ وَتَوَاشِيُ الْمَوْسِيقَى الْأَنْدَلُسِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ» ، تصنيف عز الدين بناني، 1995.
- 12- «إِبْقَادُ الشَّمْعِ لِلذَّةِ الْمَسْمُوعِ بِنَغْمَاتِ الطَّبُوعِ» ، لمحمد البوعصامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 1995.
- 13- «مَعْلَمَةُ الْمَلْحُونِ، مِائَةُ قَصِيدَةٍ وَقَصِيدَةٌ فِي مِائَةِ غَانِيَةٍ وَغَانِيَةٌ» ، تصنيف محمد الفاسي، 1997.
- 14- «رِحْلَةُ ابْنِ بَطُوْطَةَ» ، خمسة أجزاء، تحقيق عبد الهادي التازي، 1997.
- 15- «كُنَاشُ الْحَائِكِ» ، تحقيق مالك بَنْوَنَة، مراجعة وتقديم عباس الجراري، 1999

3- سلسلة «المعاجم»:

- 1- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الأول، تأليف محمد شفيق، 1990.
- 2- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الثاني، تأليف محمد شفيق، 1996.

4- سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

- 1- «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القيم الروحية والفكرية،
- 2- «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، دجنبر 1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1407/1986) .
- 3- «محاضرات الأكاديمية»، 1988 (من 1403هـ/1983 إلى 1407/1987) .
- 4- «الحرف العربي والتكنولوجيا»، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية، فبراير 1408 / 1988.
- 5- «الشريعة والفقه والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية 1409/1989.
- 6- «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية 1409/1989.
- 7- «نظام الحقوق في الإسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1410/1990.
- 8- «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية: الأخذ والعطاء»، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1412/1991.
- 9- «قضايا استعمال اللغة العربية»، الندوة الثانية للجنة اللغة العربية، 1414/1993.

- 10- «المغرب في الدراسات الاستشراقية»، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1413/1993.
- 11- «الترجمة العلمية»، الندوة الثالثة للجنة اللغة العربية....
- 12- «مستقبل الهوية المغربية أمام التحديات المعاصرة»، الندوة السابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، تطوان 1417 / 1997.

5- سلسلة مجلة «الأكاديمية»

«العدد الافتتاحي»، وفيه سرد لوقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم

الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400هـ، الموافق 21 أبريل 1980م.

- 1- «الأكاديمية» العدد الأول، فبراير 1984.
- 2- «الأكاديمية» العدد الثاني، فبراير 1985.
- 3- «الأكاديمية» العدد الثالث، نونبر 1986.
- 4- «الأكاديمية» العدد الرابع، نونبر 1987.
- 5- «الأكاديمية» العدد الخامس، دجنبر 1988.
- 6- «الأكاديمية» العدد السادس، دجنبر 1989.
- 7- «الأكاديمية» العدد السابع، دجنبر 1990.
- 8- «الأكاديمية» العدد الثامن، دجنبر 1991.
- 9- «الأكاديمية» العدد التاسع، دجنبر 1992.
- 10- «الأكاديمية» العدد العاشر، شتنبر 1993.
- 11- «الأكاديمية» العدد 11، دجنبر 1994.
- 12- «الأكاديمية» العدد 12، سنة 1995.
- 13- «الأكاديمية» العدد 13، سنة 1996.
- 14- «الأكاديمية» العدد 14، سنة 1997.
- 15- «الأكاديمية» العدد 15، خاص بالموريسكيين في المغرب.

«القدس، أنقطة قطيعة ؟ أم مكان التقاء ؟»

مَحاوِر دراسة الموضوع

■ مدخل عام

- تحليل الوضع الحالي في القدس، والظروف الدولية والسياسية التي أدت إليه، والقرارات الأممية والاتفاقات الدولية التي لم تنفذ.
- التعايش السلمي بين الديانات التي ضمنته القدس تحت الحكم الإسلامي.
- القدس ليست نقطة قطيعة أو التقاء بين العرب وإسرائيل وحسب، بل هي مركز دولي ديني واستراتيجي وسياسي، منه ينعكس السلام أو الحروب.

المحور الأول

● الطريق إلى اللقاء :

- احترام النظم الدولية وقرارات الأمم المتحدة في منع الحرب والاحتلال، والاستمرار في الاحتلال بالقوة، بما يترتب على الاحتلال من تغيير معالم الأراضي المحتلة.
- إقرار مخطط دولي عن طريق الأمم المتحدة، لتصفية مخلفات الحروب التي مرت بمنطقة الشرق الأوسط منذ 1948، وإقرار سلام دائم وعادل تخضع له كل دول المنطقة.

● دور رُعاة السلام :

- بحث ثقافة السلام بين الأديان الممثلة في القدس عموماً وبين العرب والإسرائيليين.
- تجنيد الرأي العام والإعلام العالمي لتدعيم ثقافة السلام، بما فيه الإعلام العربي والإسرائيلي.
- دور القدس كمدينة مقدسة في إقرار السلام الدولي والإقليمي.
- دور البعد الإقليمي في تمهيد الطريق إلى الالتقاء سياسياً واقتصادياً وأمنياً.
- دور المجتمع الإسرائيلي المتحرر، وإمكانية مساهمته في حل مشكلة القدس وإقرار السلام.

المحور الثاني

● الأسباب المؤدية إلى القطيعة :

- استمرار الوضع الراهن في مدينة القدس : التهويد العمراني، والإداري، والديمقراطي.
- الإهمال الدولي للوضع المتفجر في القدس، وتدعيم العمليات المخالفة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.
- نسف عملية السلام في بقية الأراضي الفلسطينية.
- الاستمرار في شحن المنطقة بالأسلحة المدمرة، بما فيها الأسلحة النووية، يجعل عملية السلام مستحيلة، ويمنع حل مشكلة القدس، ويجعل المنطقة مرشحة للحرب والخوف الدائم من الحرب.
- القطيعة وعواقبها إقليمياً ودولياً .

الفهرس

I - الجلسة العمومية الرسمية

رسالة جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله
إلى أعضاء دورة الأكاديمية بمناسبة دراسة موضوع القدس

- 33 - خطاب افتتاح أعمال الدورة
عبد الوهاب بنمنصور
عضو الأكاديمية
مدير الجلسات
- 37 - كلمة ترحيب لرئيس الاتحاد البرلماني العربي
أحمد فتحي سرور
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
- 45 - كلمة ترحيب لرئيس مجلس النواب للمملكة المغربية
عبد الواحد الراضي
رئيس مجلس النواب
- 47 - كلمة ترحيب لرئيس مجلس المستشارين للمملكة المغربية
محمد جلال السعيد
رئيس مجلس المستشارين

II - أعمال دورة الأكاديمية

1- البحوث :

- ◆ مدخل تمهيدي عام لموضوع الدورة :
3 القدس ، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟
عز الدين العراقي
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
- ◆ القدس 5000
ناصر الدين الأسد
عضو الأكاديمية
- ◆ قراءة في تاريخ ومشاريع الاستيطان والتهويد الإسرائيلي
5 مقبل مرشد أحمد الكدهي
عضو البرلمان اليمني
- ◆ استمرار تهويد مدينة القدس أرضاً وسكناً وعمراناً وإدارة
9 رائف يوسف نجم
عضو جمعية حماية القدس الشريف
- ◆ استمرار الوضع الراهن في مدينة القدس :
9 التهويد العمراني والإداري والديمقراطي
حمد أحمد عبد الله يوسف
عميد مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية
في بيت المقدس
- ◆ القدس، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟
1 أحمد عبد الوهيس شتا
أستاذ القانون الدولي
جامعة القاهرة ، مصر

القدس، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟ 183

رجائي الدجاني
عضو البرلمان الأردني

♦ بعث ثقافة السلام المشتركة بين الأديان الثلاث الممثلة في القدس 201

عبد الهادي بوطالب
عضو الأكاديمية

♦ الدور المسيحي العربي في قضية القدس :

دحض المزاعم الإسرائيلية ومزاعم بعض المؤيدين لها 217

المطران سمير قفيعتي
المطران الثاني عشر في القدس والشرق الأوسط
عضو اللجنة الملكية الهاشمية الأردنية
لشؤون القدس

♦ القدس من القطيعة إلى الالتقاء أو تأملات في ثقافة السلام 237

بوبكر بلحاج
عضو مجلس النواب التونسي
أستاذ بجامعة تونس

♦ القدس في ظل الإسلام ودورها في إقرار السلام 253

عبد الرحمن الأنصاري
عضو مجلس الشورى، المملكة العربية السعودية

♦ التعايش السلمي بين الديانات

الذي ضمنته القدس تحت الحكم الإسلامي 265

محمد صلاح الدين المستاوي
عضو مجلس النواب التونسي

♦ المثال الإسلامي لعالمية القدس في عهد عمر إلى أهل إيليا 273

عبد المجيد مزيان
عضو الأكاديمية

287 ◆ فلسطين عربية ... بقُدُسها ومُدُنُها وقُراها

عبد الحميد الصيد الزنتاني
الأمين المساعد لمؤتمر الشعب العام
الجماهيرية الليبية

301 ◆ أبعاد ومخططات التهويد والاستيطان
على مصير القدس والعملية السلمية

تيسير قَبَّعة
نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

307 ◆ القدس معركة مستمرة

فيصل الحُسَيني
المدير العام لبيت الشرق،
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
المكلف بملف القدس

331 ◆ الإهمال الدولي للوضع المتفجّر في مدينة القدس
أحد الأسباب المؤدية إلى القطيعة

أبو بكر القادري
عضو الأكاديمية

341 ◆ عوامل القطيعة وفرص اللقاء في قضية القدس

أحمد الضبيب
عضو الأكاديمية

363 ◆ نُذُر القطيعة وسبب الالتقاء

أحمد صدقي الدجاني
عضو الأكاديمية

397 ◆ هل القدس نقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟

صالح عبد الله المالک
عضو مجلس الشورى ، المملكة العربية السعودية

427 ◆ تعامل المسلمين في القدس مع المقدسات اليهودية والمسيحية
عبد الهادي التازي
عضو الأكاديمية

433 ◆ دور القدس كمدينة مقدّسة في إقرار السلام الدولي والإقليمي
الطيب السحباني
رئيس الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية
في مجلس النواب التونسي

437 ◆ القدس وخيارات المستقبل
تاج الدين الحسيني
أستاذ العلاقات الدولية
جامعة محمد الخامس، الرباط

467 ◆ القدس في القانون الدولي
صالح بكر الطيار
رئيس مركز الدراسات العربي الأروبي

481 ◆ مسألة انخراط المجتمع الإسرائيلي
في صياغة إطار السلام ودور الرأي العام الدولي
خالد الناصري
مدير المعهد العالي للإدارة،
أستاذ بجامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء

491 ◆ القدس ، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟
حسن خليل حسين
مدير الإعلام
بالمجلس الوطني الفلسطيني

2 - مَخَصَّات الأَبْحَاث بِاللُّغَات الأَجْنَبِيَّة مترجمة إلى العربية

- 507 الماء من القدس وإليها ♦
روبير أمبروجي
عضو الأكاديمية
- 508 القدس البعيدة وما أقربها ملتقى لجميع أبناء إبراهيم ♦
روني صمويل سيرات
حاخام فرنسا الأكبر سابقاً
- 509 دور البعد الإقليمي في تمهيد الطريق
إلى الالتقاء سياسياً واقتصادياً وأمنياً
حنأ سينيورا
عضو المجلس العربي المسيحي الإسلامي
عضو اللجنة الوزارية للقدس
- 510 ثقافة السلام شرط للسلام : القدس مثلاً
شلومو بنعمي
مسؤول بحزب العمل الإسرائيلي
سفير سابق
- 511 هل القدس نقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟
موشي أميراف
صاحب مشروع «القدس: عاصمتان ودولتان»
القدس
- 513 نداء المسيحيين من أجل قدس مشتركة
جيمس فيطاريلو
الكنيسة الأنجليكانية الميثودية
الولايات المتحدة الأمريكية

515 المصير الأبدي للقدس في نطاق ثقافة العدالة والسلم
حاييم الزعفراني
عضو الأكاديمية

516 القدس، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟
بابانديرو دمسكينوس
رئيس أساقفة سويسرا
مدير المركز الأرثوذكسي للبطركية المسكونية
شامبيري، سويسرا

518 القدس : القدر البديهي
ميشيل جوبير
عضو الأكاديمية

520 القدس، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟
الكاردينال برناردان كانتان
عضو الأكاديمية

521 واجبات المسيحيين وقدراتهم
من أجل إعادة القدس إلى مصيرها العلووي
جودج ماطي
عضو الأكاديمية

523 3 - المناقشات

619 - قصيدة «القدس، رسالة حب»
مانع سعيد العتبية
عضو الأكاديمية

621 - خطاب اختتام أعمال الدورة
عبد الوهاب بنمنصور
عضو الأكاديمية
مدير الجلسات

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

تفضل جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله ، مؤسس أكاديمية المملكة المغربية، ووافق على الطلب الوارد من اتحاد البرلمانات العربية بعقد اجتماع مشترك في المغرب بين الاتحاد وبين الأكاديمية في شأن القدس يرحاه جلالته باعتباره رئيساً للجنة القدس. ولم يخفَ على السادة البرلمانيين العرب ما يوليه جلالة الملك لقضية القدس من اهتمام يتجلى في الاجتماعات العديدة التي عقدتها لجنة القدس برئاسة جلالته، وفي السعي الحثيث والدائب لدى المحافل الدولية السياسية والدينية من أجل نصرة الحق في مدينة السلام وإيجاد حلّ سلمي منصف يحظى بقبول ورضا الأطراف كلها .

وقد تكرمَ جلالة الملك فاقترح على أعضاء الأكاديمية وأعضاء البرلمانات العربية ومن يشاركونهم من خبراء تدارس الموضوع التالي :

«القدس ، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟ »

وقد نظّمت الأكاديمية الاجتماع المشترك ضمن إحدى دوراتها - دورة خريف 1998- وأعدت له ما يلزم من الوسائل المادية والمعنوية إكراماً لضيوفها ورغبة في إنجاح هذا المؤتمر الهام .

كما شرفَ جلالة الملك المؤتمرين فبعث إليهم رسالة ملكية سامية تلاها على المجتمعين السيد عبد الوهاب بنمنصور مدير الجلسات، مُفتتحاً بها أشغال المؤتمر. وقد كان للرسالة الملكية أثرها في توجيه أعمال الجلسات لما فيها من عبر واستشرافات

للمستقبل وتحليلات للواقع الظرفي. واقترح الأعضاء أن تُعدَّ الرسالة الملكية وثيقة توجيهية لأعمال الدورة الأكاديمية في دراستها لموضوع القدس.

والواقع أن هذا الاجتماع المشترك بين الأكاديمية وبين البرلمانات العربية قد أثرى فكريا بالبحوث والمناقشات، ساهم فيها - كما أسلفنا - أعضاء الأكاديمية المقيمون والمشاركون ووفود البرلمانات العربية والخبراء المدعوون. وقد شارك فعلا في هذه الدورة السادة الأساتذة :

من المملكة المغربية :

- السيد عبد الواحد الراضي : رئيس مجلس النواب.
- السيد محمد جلال السعيد : رئيس مجلس المستشارين.
- السيد مولاي عبد العزيز العلوي الحافظي : الخليفة الأول لرئيس مجلس النواب.

من جمهورية مصر العربية :

- السيد أحمد فتحي سرور : رئيس مجلس الشعب المصري
- ورئيس اتحاد البرلمانات العربية.
- السيد أحمد عمر هاشم : رئيس لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف، رئيس جامعة الأزهر.
- السيد محمود الفران : وكيل لجنة الشؤون الدينية.
- السيد علي محمد نصر : عضو مجلس الشعب.
- السيد سالم شنب : عضو مجلس الشعب.
- السيد صالح مخلوف : عضو مجلس الشعب.
- السيد يسري المغازي : عضو مجلس الشعب
- السيد محمد أبو المجد نصار : عضو مجلس الشعب.

من دولة فلسطين :

- السيد تيسير قُبعة : نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.
- السيد توفيق أبو بكر : عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- السيد حسن خليل حسين : مدير دائرة الشؤون الإعلامية.
- السيد حمد أحمد عبد الله يوسف : عميد مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية في بيت المقدس.

من المملكة العربية السعودية :

- السيد عبد الرحمن الطيب الأنصاري : عضو مجلس الشورى.
- السيد صالح بن عبد الله المالك : عضو مجلس الشورى.

من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى :

- السيد عبد الحميد الصيد الزنتاني : الأمين المساعد لمؤتمر الشعب العام.

من المملكة الأردنية الهاشمية :

- السيد رجائي الدجاني : مساعد رئيس مجلس الأعيان.
- السيد عاصم عبد الله غوشة : عضو مجلس الأعيان.

من الجمهورية التونسية :

- السيد الطيّب السجباني : رئيس لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية بمجلس النواب التونسي
- السيد صلاح الدين المستاوي : عضو مجلس النواب التونسي.
- السيد بوبكر بلحاج : عضو مجلس النواب التونسي.
- السيد محمد الطرودي : رئيس لجنة التشريع العام والتنظيم العام للإدارة.

من الجمهورية الجزائرية :

- السيد الصادق بوگطاية : عضو المجلس الشعبي الوطني.

من دولة الإمارات العربية المتحدة :

- السيد صالح أحمد الشال : رئيس لجنة الشؤون الخارجية

والتخطيط والبتترول بالمجلس الوطني الاتحادي

من دولة الكويت :

- السيد عايض علوش المطيري : أمين صندوق الشعبة البرلمانية.

من الجمهورية اليمنية :

- السيد مقبل مرشد أحمد الكدهي : عضو مجلس النواب اليمني.

كما شارك من جانب الخبراء كل من :

- السيد محمد تاج الدين الحسيني : أستاذ العلاقات الدولية،

جامعة محمد الخامس ، الرباط.

- السيد خالد الناصري : مدير المعهد العالي للإدارة،

أستاذ بجامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.

- السيد صالح بكر الطييار : رئيس مركز الدراسات العربي الأوروبي.

- السيد موشي أميراف : صاحب مشروع : «القدس : عاصمتان ودولتان».

- السيد روني صامويل سيرات : حاخام فرنسا الأكبر سابقاً.

- السيد حنا سينيورا : عضو المجلس العربي المسيحي الإسلامي

عضو اللجنة الوزارية للقدس.

- السيد شلومو بنعمى : مسؤول بحزب العمل الإسرائيلي سفير سابق.

- السيد أحمد عبد الوئيس شتا : أستاذ القانون الدولي، جامعة القاهرة ، مصر.

- السيد رائف يوسف نجم : عضو جمعية حماية القدس الشريف.
 - السيد جيمس فيطاريلو : الكنيسة الأنجليكانية الميثوديةستية، و.م . الأمريكية.
 - المطران سمير قَفْعَيْتى : المطران الثاني في القدس والشرق الأوسط،
عضو اللجنة الملكية الهاشمية الأردنية لشؤون القدس.
 - السيد باباندرينو دامسكينوس : رئيس أساقفة سويسرا،
مدير المركز الأرثوذكسي للبطركية
المسكونية، شومبيري ، جنيفا.
 - السيد فايز جابر : الأمين العام السابق للجنة الملكية لإنقاذ القدس.
 - السيد فيصل الحسيني : المدير العام لبيت الشرق، عضو اللجنة التنفيذية
لمنظمة التحرير الفلسطينية المكلف بملف القدس.
-

الجلسة العمومية الرسمية

رسالة جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله إلى دورة الأكاديمية في موضوع القدس

«الحمد لله وحده

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة والسيدات،

يسعدنا أن نتوجه بخطابنا هذا إلى أكاديمية المملكة المغربية في دورتها الموسّعة هاته، التي يشارك فيها الاتحاد البرلماني العربي لمدارسة موضوع «القدس» معبرين بآديء ذي بدء عن ترحيبنا بالمشاركين في هذا الملتقى الأكاديمي الهام حول موضوع يشغلنا، ليس فقط بوصفنا رئيس لجنة القدس ولكن أيضاً بوصفنا أحد قادة الدول الإسلامية الذين يشغلهم جميعاً مصير هذه المدينة «المقدّسة» كما يشغل بال شعوبنا، متطلّعين إلى إنصاف الشعب الفلسطيني الشقيق، بإقامة دولته المستقلّة على أرضه المحرّرة، وعاصمتها القدس الشريف.

حضرات السادة،

إنكم لتعلمون بأن عقد هذا الملتقى الهام بمشاركة صفوة من الأساتذة والمفكرين المرموقين، وأعضاء الاتحاد البرلماني العربي المحترمين، لهو من أحب المبادرات إلينا وأشدها صلة باهتمامنا وأنشغالاتنا، الأمر الذي تجلّى في كون المغرب ظل منتدي لكثير من اللقاءات الدولية حول القدس، التي عقدت بمبادرة من جلالتنا أو تحت رعايتنا.

ولقد تقلدنا منذ سنة 1979 رئاسة لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، فعملنا منذ نحو عشرين سنة على رأس هذه اللجنة لخدمة قضية القدس الشريف بإيمان واقتناع، متتبعين خطى كفاح الشعب الفلسطيني الثابثة في سبيل تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة. وفي هذا السياق أصدرت لجنة القدس توصياتها وقراراتها المعروفة في توافق وانسجام مع القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، التي شجبت الاحتلال للقدس واستنكرت تغيير وضع المدينة، ودعت إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات المتخذة لتهويدها. كما عملنا بموازاة ذلك على إحداث بيت مال القدس الذي أشرفنا بنفسنا على وضع كل آلياته القانونية والتنظيمية، ليكون مؤسسة ساهرة على تحقيق ما رسم لها من أهداف، غير مدّخرين أي جهد في سبيل إشعار المجتمع الدولي بالمخاطر التي تتهدّد القدس الشريف، وأصلين حبل الاتصال في هذا الشأن بيننا وبين قداسة البابا يوحنا بول الثاني، مؤكّدين في كل مناسبة تسنح لنا، بمناسبة انعقاد اجتماعات لجنة القدس أو في غيرها أن الحفاظ على هويتها هو قضية العالم الإسلامي والعالم المسيحي على حدّ سواء، وأن التهويد الذي يطال المؤسسات الإسلامية ويمزّق أوصال الكيان الاجتماعي الإسلامي يطال بصورة أخرى الكيان المسيحي.

لذلك نعتبر أن تخصيص دورة أكاديمية لمطارحة الآراء حول هذا الموضوع، بمشاركة أعضاء من الاتحاد البرلماني العربي فرصة للنظر إلى هذه القضية من زوايا مختلفة، لتعميق الوعي بها باعتبارها تتطلب المزيد من تنوير الرأي العام الدولي، بكل وسائل الإعلام الممكنة، وبكل أشكال التعبير والتبليغ المتاحة لإيقافه على جوانب هذه القضية التي لا تخص المسلمين وحدهم، وإنما تهتمّ كل أتباع الديانات السماوية والمنشغلين بمصير التراث الإنساني والحضاري، الذي تدخره القدس على مدى الخمسة آلاف سنة المنصرمة.

حضرات السادة،

إن هذا التاريخ المديد للقدس الذي يمثل التاريخ الإسلامي ريعه على الأقل، إذا قرىء بموضوعية وتجرد، فإنه يوقفنا على أن هذه المدينة كانت بالفعل فضاء التقاء وتعايش بين الأديان والحضارات والشعوب السامية، وإنه لمن حقائق هذا التاريخ الذي كتب بلغات متعددة وبموضوعية، أن التعصب الديني والنزعة العدوانية للاستتثار بالهيمنة على المدينة لصالح طائفة دينية واحدة كانا مصدر الأزمات والنكبات التي منيت بها القدس. كما يشهد هذا التاريخ أن المسلمين وحدهم كانوا رمز التسامح، واحترام أهل الكتاب والعمل بروح التناسف. وعلى سبيل المثال فالمسلمون هم الذين رفعوا الحظر الذي كان مفروضاً من دولة بيزنطة على دخول اليهود إلى القدس طوال القرن السابع الميلادي. كما رفعوا نفس الحظر الذي كان مفروضاً عليهم خلال حكم الصليبيين لبيت المقدس على مدى القرن الحادي عشر الميلادي. وهكذا سجل التاريخ أن المسلمين هم الذين فسحوا المجال أمام استيطان اليهود لبيت المقدس خلال القرنين المذكورين، فضلاً عن أنهم أمنوا طرق الحج للنصارى إلى هذه المدينة. وأن سلوك المسلمين هذا تجاه أهل الكتاب من نصارى ويهود ظل سلوكاً واحداً عبر العصور، لأنه نابع من عقيدة الإسلام نفسها التي تعتبر الرسالات السماوية ديناً واحداً، وإن تعددت شرائعها. فالله تعالى يقول في محكم تنزيله ﴿كُلُّ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْكَ وَكُتِبَ وَرُسُلُهُ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾. وبهذا الإيمان الملزم ارتقى المسلمون إلى المستوى الرفيع في تحقيق التسامح والاحترام لأهل الأديان الكتابية، هؤلاء الذين وجدوا في ظل الحكم الإسلامي ما يدل فعلاً على هذا الالتزام. وإن خير دليل على هذا التسامح لهو بقاء التعددية الدينية في القدس الشريف، التي حكمها المسلمون على مدى الأربعة عشر قرناً، إذ لو اختار خلفاء المسلمين وأماؤهم منذ البداية خطة كالخطة التي اتبعها فرناندو وإيزابيلا في إسبانيا للقضاء على المسلمين نهائياً ومحو آثارهم، أو كالخطة التي اتبعتها دول أوروبية أخرى ضد اليهود في فترات من التاريخ الحديث لما بقي في بيت

المقدس أثر لكنيسة أو بيعة أو لساكنة من اليهود والنصارى . ويقال نفس ذلك بالنسبة للبلاد الشرقية التي حكمها المسلمون وكانت الطوائف المسيحية الأورثوذكسية تستوطنها. فظلت محتفظة بهويتها إلى اليوم وظل المسلمون يحمونها من تعصب الطوائف المسيحية الأخرى في فترات معروفة من تاريخ الصراع بين الكنيستين. وهذه حقيقة تاريخية لا تقبل المناقشة. والمؤرخون اليهود أنفسهم يشهدون على أن طوائفهم وجدوا في ظل الحكم الإسلامي الأمن والاحترام اللذين لم يجدوا لهما أثراً خارج البلاد الإسلامية على مدى عصور من التاريخ. حتى إن بعض هؤلاء المؤرخين أقروا بأن اليهود عاشوا سواسية مع المسلمين في القدس الشريف متمتعين بشبه استقلال ذاتي، أو مشاركين في مجالس الشورى، أو موظفين في إدارات الدولة ودواوينها في فترات معينة من التاريخ. بل إن هذا التاريخ يذكر أن من أمراء المسلمين من قام بإعادة بناء بعض الكنائس بعد هدمها فضلاً عن السماح ببناء أخرى في ظل الحكم الإسلامي كما يذكر أن أحد وفود الامبراطور شارلمان إلى بيت المقدس قدم مفاتيح كنيسة القيامة والقبر المقدس إلى المسلمين ثقة في التزامهم بصيانتها وتوقيرها، وأن الخليفة هارون الرشيد سمح لهذا الامبراطور ببناء كنيسة العذراء بالمدينة. فلا غرابة إذن أن نجد النصارى واليهود يفوضون للمسلمين أحياناً رعاية معابدهم وصيانتها. فقد تولت إحدى الأسر المقدسية المسلمة خدمة مقام النبي داوود منذ أوائل العهد العثماني كما يشهد بذلك أحد فرمانات السلطان سليمان القانوني.

حضرات السادة،

هكذا نجد التاريخ يشهد بالسنة مختلفة على أن القدس في ظل التاريخ الإسلامي كانت فضاء لاحترام الديانات السماوية وأهلها، وفضاء لشقافة وحضارة مشتركة. غير أن هذا الفضاء قد عرف في عصرنا هذا تحولاً جذرياً بالدخول في منعطف تاريخي ينذر بوحدة من تلك النكبات القديمة التي تجاوزها التاريخ الإنساني المعاصر وأصبح الفكر الإنساني يمجها باعتبارها من مخلفات عصور مظلمة.

وإذا كان المغرب قد ضرب المثل علي ذلكم التعايش والاحترام المتبادل بين أهل الأديان السماوية، وأن ملوكه عبر العصور اعتبروا اليهود رعية لأمير المؤمنين يؤمن لهم ما يؤمن للمسلمين من أمن وكرامة فإن السلطات الإسرائيلية عند احتلالها للقدس سنة 1967 قد قامت بنسف حي المغاربة وتسويته بالأرض بعد ثلاثة أيام من الاحتلال فقط. وهذا المثال لم نوره إلا على سبيل الإشارة إلى ما يمكنه المتطرفون من اليهود من بغضاء وتنكر للقيم الدينية السماوية، وكرمز أيضاً إلى ما حدث لسكان القدس من المسلمين ويحدث لهم كل يوم، جزاء على تسامحهم ومواقفهم الأخلاقية النبيلة تجاه اليهود عبر العصور.

ولذلك فإن الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشريف يعتبر بداية تحويل التاريخ المشرق بالنسبة لهذه المدينة، من فضاء للقاء الآمن المطمئن بين الأديان والطوائف إلى فضاء مشحون بالتوتر والمناظرة بالعدوان. وعلى الرغم من هذه السياسة الإسرائيلية التي رهنت حاضر القدس بالتهويد والاستيطان غير المشروع، والاستهتار بالقرارات الدولية فلا ينبغي لنا كقادة سياسيين أن نياس من العودة إلى الحوار، للوصول إلى تحقيق سلام عادل ودائم تلتزم به جميع الأطراف المعنية، ويسترجع الشعب الفلسطيني حقه المشروع في جعل القدس عاصمة لدولته المستقلة. فالتاريخ يعلمنا أن كل أشكال الهيمنة والغطرسة، وإحلال منطلق القوة محل منطق العدل والإنصاف تظل مهزوزة متداعية للزوال بفعل النضال المشروع والكفاح المستميت في سبيل القضاء عليها، وأن النصر حليفها لا محالة، إذ لا يصمد في النهاية أمام متغيرات التاريخ إلا ما يقوم على المشروعية، ويجنح إلى السلام ويوتر التعايش الآمن بين الطوائف والجماعات على العيش في خنادق المواجهة والصراع.

حضرات السادة،

بهذا الأمل في استرجاع المشروعية والتطلع إلى الإنصاف الذي ينبغي أن يهيمن علينا في كل لقاء أدعوكم إلى مناقشة موضوع هذه الدورة،

متطلعين إلى تسليط المزيد من الأضواء على كل جوانبه واقتراح السبل الكفيلة بإحلال التواصل محل القطيعة والتوافق محل التخالف، معتقدين أن تعايشاً حقيقياً بين ساكنة القدس ونشر ثقافة التسامح والحوار بينها، بعد تخويل الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة سيكفل لمدينة القدس مستقبلاً آمناً تشترك في بنائه سواعد الجميع كما تحقق ذلك في الماضي.

وفي عالم مثل عالمنا الذي قويت فيه عوامل الصراع العرقي والثقافي بفعل الأثرة وتحكيم منطق القوة نجد أنفسنا أحوج ما نكون إلى العقلانية والتسامح والتناصف، وتعبئة النفوس بفضائل القيم الدينية السمحة. وإن على رجال الفكر والدين في كل مكان، وبالنسبة لكل الأديان السماوية أن يضطلعوا بمسؤولياتهم في هذا المجال، معبئين وسائل الإعلام في التصدي للثقافة العنصرية، ولدعوات التطرف الديني التي يمثل بعض اليهود أشدها شططاً، ويحلوا محلها ثقافة الحوار وتصحيح المفاهيم التي يشيعها الإعلام المنحاز لإسرائيل، لأن الإعلام في عصرنا أول وسائل النضال والعمل المشروع.

فهذه إحدى المهمات المنوطة برسالة الفكر الذي تمثلونه، والتي ستعزز على أفضل وجه ممكن عمل القادة السياسيين الذين يسعون كما نسعى إلى إرساء دعائم السلم والمشروعية في القدس الشريف، باعتبارها جزءاً من الضفة الغربية المحتلة، وأن هذا الاحتلال لا يؤسس أي حق في الهيمنة عليها، فضلاً عن تهويدها والقضاء على هويتها العربية والإسلامية.

وفّقكم الله ورعاكم وألهمنا وإياكم السداد في القول والعمل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي العامر بمراكش يوم الأربعاء 5 شعبان عام 1419

(الموافق 25 نونبر سنة 1998) «.

خطاب افتتاح أعمال الدورة

عبد الوهاب بنمنصور

مدير الجلسات

السيد أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية

السادة الزملاء أعضاء الأكاديمية

السادة الخبراء الأجلاء

ضيوفنا الأعزاء الكرام، من وزراء وسفراء، وممثلي الاتحاد البرلماني العربي،
وممثلي الديانات الإلهية

أيها السادة والسيدات،

إنه ليوم تاريخي عظيم هذا الذي تجمع فيه هذه القاعة نخبة من رجال
الفكر وجهابذة العلم وحملة الأقلام وموجهي الرأي العام من أهل الديانات
الإلهية وأتباع الكتب الربانية التي أوحى بها ربّ العزة والجلال من
السموات العلا لهداية خلقه وإرشادهم إلى ما فيه سعادةً دنياهم وأخراهم،
وإننا لنحس بالمسرة تغمرنا أن نرى الأقلام تتبارى، والأراء تتجارى، للإجابة
عن سؤال اختاره موضوعاً لهذه الدورة الموسّعة من دورات الأكاديمية
مؤسسها وراعيها جلالة الملك الحسن الثاني أيده الله وأعانه الذي يشرفني أن
أنقل إليكم سلامه المبارك وتحياته الزكية الطيبة، ودعواته لكم بالتوفيق
فيما ستبدون من رأي سديد، وتشيرون به من توجيه صائب مفيد.

إنه سؤال حدده جلالته تحديداً دقيقاً :

«القدس : أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟»

لا يُراد من طرحه سردُ وقائع الماضي وأحداثه ، ولا ذكر تفاصيل التقلبات الدينية والسياسية التي عرفتها المدينة المقدسة منذ نشأتها الضاربة في أعماق التاريخ إلى أيامنا هذه التي اشتد فيها النزاع واحتدم الصراع ، ويكاد خطر الخلاف بشأنها يجرف سكانها وسكان المنطقة كافة إلى هاوية حرب ضروس تأتي على الأخضر واليابس، ويبذر في نفوسهم ونفوس الأجيال التي من بعدهم بذور الحسائف والأضغان التي لا تُمحي من الذاكرات ولو توالى الأيام وطالت السنون.

وعندما طرح جلاله الملك هذا السؤال فإنه انطلق بطرحه من موقعه كرئيس للجنة القدس التي عهد إليه العالم الإسلامي من خلال رئاستها بالسعي للمحافظة على هوية المدينة المقدسة وصفتها كحرم آمن ينعم ساكنوه بالطمأنينة ويعيشون في تسامح، ومن مسؤولياته كرئيس دولة يعمل لتثبيت السلام وتوطيد الأمن وإقامة علاقات تعارف وتفاهم وتعاون بين الدول والشعوب، ولشعور جنابه الشريف كرجل مؤمن بما نُزل على موسى وعيسى ومُحمد من شرائع تهدي إلى الحق، وتدعو إلى الخير، وتُهبُّ بأتباعها إلى التوادد والتعاطف وأخذ القوي بيد الضعيف، وتيسير الموسر على المُعسر، وإنصاف المظلوم من الظالم، والإحسان إلى السائل والمحروم، سواء كان جاراً قريباً أو أختاً في الإنسانية ولو كان نائياً بعيداً.

القدسُ سيفٌ ذو حدين، فإما أن تكون كما أراد لها الله مكاناً للتقاء، ومركزاً للمودة والإخاء، أهلها لذلك بديع السماوات والأرض، بما أظهر فيها

وفيما حولها من النبوءات، وأوحى من الرسالات، وبعث من الرسل والأنبياء، وأوجد من الحكماء والأولياء، فيها دعى إلى الله أبونا إبراهيم الخليل، وأقبر موسى الكليم، ووُلِدَ رُوحُ اللهِ وكلمته عيسى المسيح، وأسرى بحبيبه مُحَمَّدٌ إلى مسجدها الأقصى الذي بارك حوله، فحري بها أن تتعانق فيها المآذنُ والصوامع، وتتجاوب أصواتُ المؤذنين بدقات النواقيس، وترتفع من محاريب بيعتها وكنائسها ومساجدها الأصواتُ الخاشعةُ بالدعوات والابتهالات فتملاً فضاءها رجاءً وذكراً، وشفاءً وطهراً، مُستنزلة ما عند الله من نعماء ورخاء، مُستعيذةً به من كل بأساء وضراء، لساكني الأرض أجمعين ، لا فرق بين أبيض وأسود، ولا بين ناطق بلغة ومُتكلّم بأخرى.

وإما أن تكون نقطة قطيعة كما يريد لها المتهورون والمغرورون، فتتناهى فيها الجنوب، وتتباغضُ القلوب، وتتكاشرُ الوجوه، وتنفصمُ بين ساكنيها ومن حولهم عرى التآخي والوثام، وينعدمُ بينهم الأمنُ والسلام، وتصبحُ جحيماً تتراقص حول نيرانه المحرقة الأبالسةُ والشياطينُ والأشجار، لا جنةً وارفةً الظلال ينعمُ بخيراتها المُتقون والصالحون الأخيار.

إن التمييز بين الوضعيتين، والاختيار بين الحاليتين، لا يحتاج إلى مهلة للتفكير، ولا يستدعي حدةً في الذكاء.

فعلى علمائنا المحترمين، ومُفكرينا المقتدرين، أن يُجيبوا عن السؤال المطروح، ويبدو آراءهم ومقترحاتهم بشأن السُّبُل الكفيلة بالمحافظة على هوية المدينة المقدسة وميزتها التي انفردت بها كمكان تتآلفُ فيها القلوب وتتضافرُ الهممُ والعزائمُ على حسن التعامل ولطف التعايش ، واجتناب العنف وتجنب السكان المآسي والنكبات التي لا تخلف إلا دمعة في كل عين ، وحسرة في كل نفس.

وعلينا ألا نكتفي بالأقوال ولا نُتبعها بالأعمال، فواجبُ كل واحد منا أن يجعل من نفسه داعية في مجتمعه ومُحيطه، بل وحتى في عقر داره وركن بيته للتسامح والتناصف والتآخي والتراضي، وبيان ما في التصالح والتعاون بين سكان المدينة المقدسة وما حولها من فوائد يجنون أرباحها، ومكاسب ينالون فوائدها، وتحقيق لما أراد الباري جل وعلاً لمدينة القدس أن تكون مكاناً للتآلف والاجتماع، لا نقطة للقطيعة والافتراق.

وفي الأقوال المشفوعة بالأعمال إجابة عن سؤال، وإراحة لضمير.

كلمة ترحيب للسيد فتحي سرور رئيس الاتحاد البرلماني العربي

السادة رؤساء وأعضاء الوفود العربية،
السادة أعضاء أكاديمية المملكة المغربية ،
السادة الحضور،

إنه لشرف كبير حقاً أن أشارك في افتتاح هذه الندوة الدولية عن القدس، التي تعقدها أكاديمية المملكة المغربية بمشاركة الاتحاد البرلماني العربي برعاية سامية من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية ومؤسس أكاديمية المملكة المغربية وراعيها الأمين، واسمحوا لي أن أعبر عن تقديرنا للتحضير والتنظيم المتميز للأكاديمية المغربية.

وتقتضي أبسط مشاعر العرفان والوفاء أن أشير إلى أن مثل هذه الندوة الهامة لم تكن لتنعقد على هذا المستوى الرفيع من التنظيم والمشاركة العلمية لولا الحماس الذي أبداه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني لانعقادها، والنظرة الثاقبة للمنهاجية التي يتعين الالتزام بها.

لقد مثل حاضر القدس ومستقبلها اهتماماً بالغاً للاتحاد البرلماني العربي في السنوات الأخيرة بالنظر إلى تصاعد المخاطر على عروبة القدس وطابعها الثقافي من جراء الاحتلال الإسرائيلي لها، وتصاعد الهجمة الاستيطانية اليهودية عليها، وفي هذا الإطار جاء القرار الصادر عن الدورة

الحادية والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي انعقدت في صَنعاء في مارس 1998 الذي نص على "إقامة ندوة عالمية عن القدس في الذكرى الخمسين للنكبة لكشف المواقف الإسرائيلية المتردية أمام الرأي العام العالمي".

بل إن حماية وضع مدينة القدس، وإحباط المناورات التي تستهدف تغيير هوية المدينة والتي تمثل خطراً على الأرض والسلام في المنطقة كان موضع اهتمام الاتحاد البرلماني الدولي أثناء رئاستي له. وقد عكس هذا الاهتمام بإصداره قراراً هاماً في سيول (كوريا الجنوبية) أبريل 1997 حول القدس دعا إلى ضرورة التزام إسرائيل بالتعهدات القانونية وبالاتفاقيات الموقعة في الحدود الزمنية المنصوص عليها وخاصة اتفاقية أوسلو، ودعا هذا القرار أيضاً إلى حماية الأماكن الأثرية والمؤسسات داخل مدينة القدس لحين تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 وتحقيق السلام.

السادة الحضور،

عندما بدأ التخطيط لعقد هذه الندوة اتجهت الأنظار أول ما اتجهت إلى المغرب الحبيب الذي يرأس عاهله الكريم باقتدار معهود لجنة القدس من أجل تنسيق الجهود في هذا الصدد كي تجيء الندوة المرجوة على المستوى اللائق بها مضموناً وتنظيماً، وجاء رد الفعل من المغرب وعاهله على النحو الذي كنا نتوقعه تماماً، والذي يكشف عن مكانة القدس في القلب والعقل المغربيين، فلم يكتف صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بأن أصدر توجيهاته بأن تتولى أكاديمية المملكة المغربية عقد الندوة بمشاركة الاتحاد البرلماني العربي، وإنما أسبغ على الندوة من توجيهاته ما جعلها تنفرد بنهج يميزها، إذ لا يخفى على كل المتابعين لقضية القدس أشد الاهتمام بها وهي

ظاهرة إيجابية بطبيعة الحال- قد ولدت في بعض الأحيان تكرارا في الجهود الفكرية والعلمية في هذا الشأن، ومن هنا كان طرح منظور جديد للبحث في هذه القضية مسألة أساسية إذا أريد لهذه الندوة على نحو واضح بصياغة مدخلها المنهاجي للموضوع على النحو الذي نجده مطروحا أمامنا في مداولات الندوة :

القدس، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء

السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أؤكد انطلاقاً من هذا المدخل المنهاجي المتميز أن من حقنا كمنتمين للحضارة العربية الإسلامية أن نعتز كل الاعتزاز بأن القدس في إطار هذه الحضارة كانت دائماً مكانا لالتقاء الديانات السماوية وساحة للتفاهم والتسامح، وواحة لحرية العبادة، على النحو الذي تظهره كل الوثائق التاريخية، وتؤكدده كل الروايات. وتركت القدس بذلك تراثا تاريخيا ثقافيا رفيعا تجلى أكثر ما تجلى في الأماكن المقدسة، مما أضفى على المدينة طابعا روحيا نادرا، ولم تفقد القدس دورها هذا إلا عندما كانت تتعرض لعدوان خارجي يعصف بهذه التقاليد الحضارية الرفيعة. ومن المؤسف أن الوضع الراهن للقدس ينطوي على ممارسات هوجاء اقتلعت الإمكانات المتاحة لهذه المدينة العظيمة وطابعها الثقافي التاريخي الذي يعدها كي تلعب دورا لا في التفاهم العربي الإسرائيلي فحسب، وإنما في التفاهم الإنساني على صعيد العالم أجمع. لقد تعرضت القدس لاحتلال غاشم من قبل دولة إسرائيل، وتبعت هذا الاحتلال سلسلة من الإجراءات هددت تهديدا مباشرا التراث الثقافي والتاريخي للإسلام والمسيحية امتد إلى تغيير الطابع الديمغرافي للمدينة من خلال طرد سكانها العرب وتسكين اليهود مكانهم،

ومصادرة أراضي سكانها من العرب وطرد المسلمين والمسيحيين وتدنيس حرمة الأراضي المقدسة وغيرها من الإجراءات التي عصفت بأبسط الحقوق الفلسطينية في هذه المدينة، ولقد نشب وتعمق ما نعرفه من صراع، ودار من حروب طاحنة راح ضحيتها عشرات الألوف فضلا عن الاستنزاف الهائل للموارد، وأصبحت القدس على هذا النحو نقطة قطيعة تأكدت بعدم امتثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والتي رجت من اعتبار ما اتخذته إسرائيل من تدابير غير صحيح وباطل، إلى إعلان أسفها على فشل إسرائيل في احترام هذه القرارات، إلى شجب جميع ما اتخذته من إجراءات، إلى التأكيد بأوضح العبارات أن التشريع الذي أصدرته بضم القدس يعتبر لاغيا كلية. ويهمنا في هذا الصدد أن نشير إلى موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت في أكثر من مناسبة رفضها لما قامت به إسرائيل من إجراءات لتغيير وضع مدينة القدس واعتبارها أرضا محتلة تخضع لنصوص القانون الدولي الذي ينظم حقوق والتزامات دولة الاحتلال. وهكذا كانت القدس نقطة قطيعة لا بما قامت به إسرائيل حيالها من عمليات التخريب والهدم والاستيطان فقط ولا اغتصاب الممتلكات واقتحام المسجد الأقصى على المصلين، وتشويه طابعها الثقافي فحسب، بل إنها أيضا نقطة قطيعة مع الشرعية الدولية ممثلة في مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، نقطة قطيعة مع السلام الدولي، نقطة قطيعة مع حقائق التاريخ، نقطة قطيعة مع المعالم الحضارية والتراث الثقافي التاريخي، ومع ما كانت ترمز له القدس من تعبير صادق عن وحدة الأديان وتعايشها بما ينطوي عليه كل ذلك من معان قدسية شريفة أساءت إليها إسرائيل. إلا أن نقطة القطيعة لم تكن تعني الاستسلام للأمر الواقع، فقد ظلت الإرادة الوطنية

الفلسطينية والإرادة القومية العربية تدعمها الإرادة الدولية عالية قوية مدوية من أجل استعادة القدس المحتلة وحماية تراثها الثقافي وضمان قدسيته، إلى أن وصلنا إلى نقطة تخيلنا عندها أننا أصبحنا نقف على أعتاب سلام عادل ودائم يعيد الحقوق لأصحابها، وبقي الأجيال القادمة ويلات الحروب.

إلا أن مشكلة القدس وغيرها من المشكلات المعقدة لم تحل في ذلك السياق. وأجّلت لمفاوضات المرحلة النهائية التي تعثرت بدورها على نحو ما نتابع وما نرى. وها نحن نرى أضراراً خطيرة أحقت بالنسيج العمراني للمدينة وبطابعها الثقافي والتاريخي، وأن موجة استيطانية عاتية قد هاجمت المدينة بشراسة حتى بعد الاتفاق على أسس التسوية، ونلاحظ أن ثمة إصراراً إسرائيلياً رسمياً على أن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وذلك كله لا ينذر بخير ويؤدي بنا إلى الوقوف إلى نقطة اللأعودة مرة أخرى، ولكن عملية التسوية السلمية قد بدأت وبدا أنها تسير إلى الأمام، كما أن روحاً للمصالحة قد ظهرت، وإن يكن على نحو ضعيف وباهت، ومن هنا تولد الأمل في إنهاء الصراع والسعي إلى اللقاء. إلا أن اللقاء المستهدف لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال متطلبات معينة بدونها يصبح وكأنه وهم أو خيال أو سراب. ولعل أول هذه المتطلبات هو إقامة سلام عادل دائم حتى لا تغرق المنطقة كلها في صراع مستمر يهدد الأمل ويوقف مسيرة البناء والتنمية. سلام لا ينكر الحقائق التاريخية حول حقوق الشعب العربي الفلسطيني وسيادته على أراضيه المحتلة وعلى رأسها القدس.

وقد لوحظ للأسف الشديد في هذا النطاق أن الحكومة الإسرائيلية الحالية قد كثفت النشاط الاستيطاني على النحو الذي يخلق حقائق جديدة على الأرض الفلسطينية من شأنها أن تؤسس واقعا جديدا قبل التوصل إلى

التسوية النهائية، وحتى عندما اضطرت هذه الحكومة إلى أن تضع توقيعها على الاتفاق الأخير مع الفلسطينيين. فإنها أخذت تمعن في المماثلة ووضع الشروط التعجيزية من أجل الهروب من تنفيذ كامل التزاماتها بموجب الاتفاق.

إن تحقيق السلام العادل الشامل هو الفرصة المتاحة لكي تكون القدس مكانا للتفاهم والالتقاء، مكانا للسلام والأمن، مكانا لالتقاء الأديان الثلاثة على الحب والوئام في ظل مبادئ الشرعية الدولية، ودون ذلك من إجراءات التوسع الإقليمي وأعمال الاستيطان يهيء السبل لا للقطيعة فحسب ولا لنقطة الالعودة مرة أخرى، ولكن لانفجار الموقف على النحو الذي قد يطيح-ولو إلى حين- بالفرص المتاحة للسلام في المنطقة، ويفتح الباب لعدم استقرار إقليمي يعلم كل متابع مدقق لمسيرة الصراع العربي الإسرائيلي كيف ستكون عواقبه الوخيمة.

إن تمسكنا نحن العرب بخيار السلام الذي يتيح فرصا حقيقية للالتقاء بين الشعوب والأديان لاشك فيه، غير أن الوصول بهذا الخيار إلى بر الأمان ليس مسؤوليتنا وحدنا، ومن هنا فإننا نناشد كل القوى المحبة للسلام في العالم أن تقف وقفة جادة في وجه الممارسات الإسرائيلية الراهنة التي لن تفضي بتجاهلها لأبسط الحقوق العربية المشروعة وتحديها للشرعية الدولية وإنكارها لحقائق التاريخ، إلا إلى مزيد من العنف وعدم الاستقرار، وكذلك فإننا نتطلع إلى دور فعال يجب أن تقوم به قوى السلام في دولة إسرائيل للضغط في الاتجاه الصحيح عقب التسليم بالحقوق المشروعة لأصحابها ومن ثم التمهيد لبناء الجسر الحقيقي المنشود للالتقاء والتعاون في هذه المنطقة من العالم.

وعلينا أن نضع في حسابنا أن السلام من أجل القدس يجب أن ينطلق من اعتبار القدس مدينة مقدسة للأديان السماوية الثلاثة لا مدينة يهودية تتخذ عاصمة لإسرائيل دولة الشعب اليهودي، وعدم إنكار السيادة الفلسطينية على القدس باعتبارها أرضاً فلسطينية محتلة... ولسنا في حاجة إلى التذكير بالقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الداعية إلى إلغاء جميع الإجراءات والتدابير الإسرائيلية التي استهدفت تغيير الوضع القانوني للقدس وتغيير تكوينها الديمغرافي وبنائها الجغرافي، والتي كان من شأنها تغيير الحقائق على أرض الواقع بصورة أثرت سلباً على عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الطريق إلى القدس كمكان للالتقاء، هو الطريق الذي يتفق مع حقائق التاريخ ومبادئ القانون، هو السلام القائم على العدل، هو احترام الشرعية الدولية، هو حماية التراث الثقافي والتاريخي للقدس، هو حماية طابعها الديمغرافي العربي... ولنعمل على الوصول إلى هذا الطريق لكي تعود القدس إلى أصحابها الشرعيين وتكون مكاناً للالتقاء بين الديانات السماوية، ترفرف عليه رايات السلام.

وإنني على يقين من أن مداولاتكم سوف تقدم إضافة حقيقية للجهود العلمية السابقة بخصوص قضية القدس، وتبني الطريق لكل القوى المحبة للسلام في العالم، وتعزز مسيرتها نحو العدل والحق والسلام.

كلمة ترحيب للسيد عبد الواحد الراضي رئيس مجلس النواب للمملكة المغربية

السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي ،
السيد أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية،
السادة رؤساء وممثلي المجالس التشريعية العربية،
السادة الأساتذة،

يشرفني أن أرحب بالسادة رؤساء وممثلي البرلمانات العربية والأساتذة
الأجلاء أعضاء الأكاديمية وكافة المشاركين في هذه الندوة العالمية حول
القدس الشريف تحت عنوان «القدس، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء»، والتي
تنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله
وأيده.

إن احتضان المملكة المغربية لهذه الندوة وفي هذا المنعطف المتميز
لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس
الشريف، يكتسي بكل تأكيد أهمية سياسية وفكرية بالغة لما ينتظر من هذه
الندوة من أفكار واقتراحات من شأنها الحفاظ على الهوية الحضارية المتميزة
للقدس باعتبارها مدينة السلام والتعايش والالتقاء بين أبناء الديانات
الثلاث.

السيدات والسادة،

نتمنى لندوتنا هذه كامل التوفيق والنجاح في بلدكم المغرب الذي ظل متشبثا باستمرار بمنهجية الحوار والتسامح كأسلوب لمعالجة مختلف المشاكل وأسباب التوترات والنزاعات على مختلف الأصعدة الجهوية والقارية، وذلك من خلال المبادرات الحكيمة لجلالة الملك رئيس لجنة القدس في المنتديات الدولية من أجل إقامة سلام عادل وكامل بمنطقة الشرق الأوسط يضمن حقوق كافة شعوب المنطقة ويوفر أسباب تعاون الطاقات الخلاقة لهذه الشعوب في التنمية المشتركة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة ترحيب للسيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين للمملكة المغربية

السيد أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية،

السيد أمين السر المساعد،

السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي،

السيد مدير الجلسات،

السادة الخبراء،

حضرات السيدات والسادة،

أيها الحضور الكريم،

يسعدني باسم مجلس المستشارين للمملكة المغربية أن أشارك في هذه الندوة الهامة حول القدس الشريف، الذي تفضل مولانا المنصور بالله فاختر بثاقب فكر موضوعها «القدس، أنقطة قطيعة؟ أم مكان التقاء؟» ليستحث التفكير على مقاربات جديدة تلتقي في مجموعها حول قدسية المكان وقدسية الحق الفلسطيني والعربي والإسلامي والإنساني. وإنه لمن بالغ الدلالة أن يلتقي حول هذه الندوة نخبة من أعضاء أكاديمية المملكة، هاته الأكاديمية التي أراد لها العاهل الكريم أن تظل منبر إبداع وإشعاع برحابة محيطها العرفاني والطابع العلمي الذي يضيفه عليها انتماء العديد من فطاحل

العلم والفكر من مختلف المشارب والجنسيات وبين الاتحاد البرلماني العربي، هذه المنظمة القومية الغيورة الناطقة باسم ممثلي الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج.

وإذا كان مجلس المستشارين يعتز اليوم بالمشاركة في هذه الندوة، فلأنه يعتبر ذلك انخراطا طبيعيا ووجدانيا لهذه المؤسسة ضمن التوجه العام الذي ينهض به المغرب تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، وتأكيذا ودعمًا للعمل الدؤوب التي تضطلع به لجنة القدس برئاسته منذ إنشائها، والتي شكلت على امتداد ما يفوق العقدين من الزمن قوة سياسية ومعنوية ونضالية ومادية إلى جانب كفاح الشعب الفلسطيني المناضل من أجل تحرير وطنه بما فيه القدس الشريف.

أيها السيدات والسادة،

لم تحظَ مدينة في العالم بالأهمية التي حظيت بها مدينة القدس الشريف، ولم تستأثر باهتمام الغزاة والطامعين مثلما استأثرت به هذه المدينة المقدسة، فالمعركة الدائرة اليوم حول مسلسل التهويد الممنهج التي تخضع له هي محاولة فصل التاريخ عن الجغرافيا والقضاء على المعالم والآثار بالهدم والتغيير والتشويه لأن مدينة القدس كما تؤكد كتب التاريخ كانت عربية منذ سبعة آلاف سنة، ظل العرب يكوّنون أكثرية سكانها تُعاشهم طائفة إسرائيلية ضعيفة العدد، فحتى حدود القرن التاسع عشر لم يكن عدد اليهود القاطنين بالقدس يتعدى 135 من ضمن 1800 منهم يعيشون في فلسطين.

ومن خلال استقراء ما كتب عن تاريخ هذه المدينة المقدسة يتأكد مدى التسامح الذي ساد فيها خلال الحكم الإسلامي حيث تمتع اليهود في ظل الإسلام بأكمل الحريات.

غير أن ما نشاهده اليوم في ظل تطور العالم والقوانين الدولية خاصة بعد قرار التقسيم الأممي الذي خص مدينة القدس بنظام دولي خاص، هو المحاولات والإجراءات المتوالية والمكثفة من أجل طمس معالمها ومصادرة الأراضي والأوقاف الإسلامية، تارة بالهدم، وتارة بالتشويه، وتارة بالاستيلاء والمصادرة، رغم القرارات الأممية التي كانت تدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير التي اتخذتها بشأن القدس والامتناع فوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مكانتها، بل اعتبر مجلس الأمن في قراره 252 سنة 1968 أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأماكن التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع القانوني للقدس إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس.

وعقب هذا القرار الملزم، تتبع العالم عبر سلسلة من الإجراءات التي قامت بها إسرائيل حركة موصولة الخطى تجلت في عدة مظاهر كتوسيع حدود البلدية القديمة وبناء المستوطنات والوحدات السكنية إضافة إلى مصادرة الأراضي وإقامة المستعمرات وتجريد السكان الأصليين من هوياتهم وفرض الإغلاق ومنع دخول الفلسطينيين إلى القدس، ولا يمكن في هذا المقام إغفال ما تعرضت له معظم عقارات وممتلكات الوقف الواقعة في حي المغاربة بالقدس بالبلدة القديمة داخل السور من هدم وإبادة.

السيد أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية،
السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي،
حضرات السيدات والسادة،

في سنة 1981 عقدت أكاديمية المملكة المغربية ندوة هامة حول «القدس تاريخياً وفكرياً» تضمنت بحوثاً ومقالات مستفيضة حول تاريخ القدس وعلاقة المغرب بشعب فلسطين وبالمدينة المقدسة، وقد وفّت هذه البحوث دراسة وتمحيصاً جوانب متعددة بدءاً بالأصول التاريخية وعلاقة المغرب بها وصولاً إلى آخر التطورات التي شهدتها المنطقة في العصر الحديث منذ إحراق المسجد الأقصى والتتنام المؤتمر الإسلامي بالمغرب وتشكيل لجنة القدس برئاسة جلالة الملك حفظه الله.

وانطلاقاً من نفس الاهتمام وحرصاً من الاتحاد البرلماني العربي الذي تشرفتُ في الفترة الممتدة من أبريل 95 إلى نهاية سنة 1997 برئاسته، واصلتُ من منطلق المسؤولية التي طوقني بها إخواني رؤساء المجالس النيابية العربية على إيلاء القدس وما يلحق بها من تهويد وعدوان أهمية قصوى على صعيد هذه المنظمة البرلمانية العربية، وقد تجلّى ذلك في العديد من البيانات والمواقف والمبادرات، استسمح الحضور الكريم في عرض بعض من جوانبها بإيجاز شديد.

لقد أثار قرار الحكومة الإسرائيلية في مايو 1995 مصادرة مناطق واسعة من الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس لبناء حي يهودي وتوطين موجة جديدة من المهاجرين اليهود استنكاراً واسعاً في أوساط الرأي العام العربي والإسلامي فأصدر الاتحاد البرلماني العربي آنذاك بياناً يدين هذا الإجراء

باعتباره منافيا لقرارات الشرعية الدولية ويشكل تهديدا لعملية السلام، كما أدان الاتحاد إقدام إسرائيل على مصادرة 53 هكتارا من الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس واعتبر ذلك انتهاكا صريحا لمبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وتهديدا للآمال التي كانت تتجه نحو رعاية السلام ودعمه، كما أدان الاتحاد في بيانات أخرى قيام إسرائيل بفتح نفق تحت المسجد الأقصى المبارك وبناء مستوطنة إسرائيلية في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية.

ولم يقتصر عمل اتحادنا البرلماني العربي على هذا المستوى من التحرك بل التأم جمعه في دورة طارئة حول القدس بعمان بطلب من الشعبتين الشقيقتين الفلسطينية والأردنية وذلك على إثر القرار الأمريكي القاضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، أصدر خلالها هذا الجمع المبارك بيانا أكد من خلاله ما يمثله هذا القرار من استفزاز صارخ لمشاعر مئات الملايين من المسلمين في العالم.

وبموازاة مع هذه المبادرات تقدمت الشعبة المغربية والشعبة المصرية الشقيقة بطلب يهدف إلى إدراج بند إضافي في جدول أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد بسيول في كوريا الجنوبية، يتعلق بـ "دور البرلمانين في دعم وتأكيد قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بوضعية القدس الشريف" حيث نجحت الوفود العربية في إدراج هذا الموضوع بأغلبية 875 صوتا مقابل 184 صوتا معارضا.

أيها السيدات والسادة

في ختام هذه الكلمة لا بد أن أشيد بأهمية هذه المبادرة التي باركها العاهل الكريم إيماناً منه حفظه الله بفتح حوار حول أكثر المشكلات تعقيداً

وأكثرها تشعبا في نطاق المفاوضات حول الوضع النهائي. فالقدس لم تعد مسألة محلية أو عربية أو إسلامية فقط، وإنما تتعلق بالقيم الروحية التي تمثلها هذه المدينة باعتبارها مركزا للتوحيد وتجسيد المثل النبيلة لدى جميع الطوائف والأديان. وإنها لمناسبة ندعو فيها المنتظم الدولي وخاصة راعية السلام من أجل الضغط على إسرائيل لتطبيق الاتفاقات المعلنة وإيقاف عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة كما نؤكد باسم مجلس المستشارين للمملكة المغربية ونحن نستقبل اليوم العالمي للتضامن مع فلسطين، بأننا سنظل مع الشعب الفلسطيني مؤازرين ومدافعين حتى يستعيد حقوقه المشروعة ويقيم دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف بإذن الله. ولاشك أن ما ستسفر عنه مداولات هذه الندوة ستجد صداها الواسع لدى جميع محبي الخير والعدل والسلام.

البحوث

القدس، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟

(مدخل تمهيدي عام)

عز الدين العراقي

القدس من أقدم المدن في التاريخ . عمرها نحو 35 قرناً . أسسها العموريون في الألف الثالث قبل الميلاد . وهم سكان كنعان الأصليين ، وأول اسم لمدينة القدس هو: "أورسالم " "URSALEM" ، وخلف العموريين في سكنى المدينة اليبوسيون الذين أطلقوا اسم «يبوس» "YABUS" على مدينة القدس .

ويتكرر اسم «أورشليم» "URSHALEM" في العصور التاريخية حتى بعد أن استولى عليها اليهود في الألف الأول قبل الميلاد . كما تردد ذكر اسمها بعد أن فتحها "نبوخذ نصر" "NEBUCAZNASSER" الكلداني عام 586 ق .م ودمرها وسبى اليهود إلى بابل . وكذلك بقي اسمها على ما هو عليه بعد دخول «الإسكندر المقدوني» عام 332 ق .م . وخلفائه البطالمة والسلوقيين ، إلى أن جاءها الرومان ودمروا المدينة عام 63 ق .م بقيادة "بومبي" "POMPEI" ، ومرة أخرى تم حرقها على يد القائد الروماني "تيتوس" "TITUS" سنة 70م .

ومرة ثالثة، زمن "هادريانوس" "HADRIANUS" سنة 135م، فقد دمرها وأسس مكانها مستعمرة أطلق عليها "إيليا كابتوليا" "AELIA CAPITOLANA" . ثم قامت "هيلانه" "HELENA" والدة الإمبراطور قسطنطين "CONSTANTINE" ببناء الكنائس فيها وأعادت إليها اسمها «أورشليم» .

أما اسم القدس أو « بيت المقدس » فقد بدأ عندما دخلها المسلمون عام 636 م وتسلمها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأعطى أهلها الأمان على دينهم وممتلكاتهم ، ضمن وثيقة عرفت في التاريخ باسم " العهدة العُمريّة " .

احتل داودُ المدينة التي كانت تعرف آنذاك باسم يبوس في القرن الحادي عشر ق.م . وقد وفق في اختياره لها عاصمة لملكه لأنها حصينة ويسهل الدفاع عنها . كما أنها تقع خارج المراكز القبلية الأصلية وتتحكم في طريق رئيسي . واشتهر داود المحارب بإنجازات أخرى منها القصر الذي شيده في القدس وبناه معماريون من "صور" أرسلهم صديقه الملك الفينيقي " حيرام " "HIRAM" . وورث ابنه سليمان الملك من بعده وحكم ثلاثين سنة وبنى هيكلًا وتحصينات وثكنات. وكانت مملكته تدين للولاء لمصر وقد اختلطت بتاريخه الأساطير. وانقسمت المملكة في عهد خلفه إلى مملكتي إسرائيل ويهوذا .

ولم تعمّر المملكتان طويلاً فانتهت مملكة إسرائيل على يد "سرجون الثاني " " SARGON II" ملك آشور عام 722 ق .م وانتهت مملكة يهوذا على يد نبوخذ نصر "NEBUCAZNASSER" ملك بابل الكلداني عام 586ق.م. وخربت القدس وسبي عظماء البلاد ونقلوا إلى بابل. وتجدر الملاحظة هنا أن الطابع السياسي لفلسطين بقي على حاله أثناء وجود المملكتين وبعد زوالهما من حيث تعدد الحكام والتفاعل مع مصر جنوباً وسورية شمالاً. وقد ظل العرب اليبوسيون يعيشون في مدينتهم المقدسة ويسميهم " العهد القديم " أحياناً الإسماعيليين وتفاعلوا مع الهجرات العبرانية وامتصوها .

واحتل الفرنجة الصليبيون القدس سنة 1099م وارتكبوا فيها المجازر البشعة. وقد دام حكم الصليبيين في القدس 88 سنة وقد انهارت مملكتهم في

معركة حطين سنة 1187 على يد صلاح الدين الأيوبي الذي فتح القدس. وبعد صلاح الدين، وقعت القدس تحت سيطرة المماليك سنة 1253م إلى أن دخلها العثمانيون حيث أنهى السلطان سليم العثماني حكم المماليك بعد أن انتصر عليهم في معركة « مرج دابق » سنة 1516م، وبقيت القدس تحت الحكم العثماني حتى سنة 1917 بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

لقد شهدت القدس منذ القرن العاشر قبل الميلاد حتى الفتح العربي الإسلامي تتابع حكم دول وإمبراطوريات وحفلت هذه العهود بأحداث وحروب ونزاعات للسيطرة على المدينة.

ومنذ الفتح الإسلامي تعرضت مدينة القدس إلى كثير من الغزوات التي كان أخطرها على الإطلاق الغزوة الاستيطانية التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وهي الغزوة التي ماتزال مستمرة حتى يومنا هذا .

1- القدس في العهد الإسلامي

منذ أن دانت القدس للخليفة العادل عمر بن الخطاب عام 636م، نعمت بعدل وأمن وطمأنينة ورحابة الإسلام مدة أربعة عشر قرناً.

وارتبطت مدينة القدس بشعب فلسطين العربي منذ أقدم العصور وطبعها الحكم العربي الإسلامي منذ تسلم مفاتيحها الخليفة عمر بن الخطاب . كما كانت القدس على مر العصور مقراً لأنبياء الله ومهبط الوحي، فهي موطن خليل الله إبراهيم، بها بشر المسيح عيسى بن مريم بكلمته المؤمنين ، وسكنها العديد من الأنبياء والأولياء الصالحون.

ونظراً لعلاقة القرابة الحميمة التي ينظر بها الإسلام لليهودية والمسيحية، فإن كثيراً مما هو مقدس لدى اليهودية والمسيحية مقدس لدى

الإسلام أيضاً. وتمركز الكثير من ذلك في القدس، يضاف إلى ذلك أن للقدس قدسيتها لأسباب إسلامية تتمثل في :

أ- القدس كانت قبلة المسلمين الأولى (أولى القبلتين) وهي أرض الإسراء والمعراج .

ب- ثمة علاقة تربط القدس بأهم أركان الإسلام الخمسة وهي الصلاة : فطبقاً لما ورد في القرآن الكريم، أصبحت الصلوات الخمس اليومية التي يؤديها المسلمون في العالم الإسلامي كله فرضاً مقررأً بعد الحوار الذي دار بين الرسول صلى الله عليه وسلم وموسى عليه السلام، خلال معراج النبي صلى الله عليه وسلم من بيت المقدس إلى الملائكة الأعلى، وخلال المعراج، بلغ الرسول ﷺ سدرة المنتهى .

في عام 638 ميلادية، استولى العرب المسلمون على القدس بمساعدة أبنائها العرب المسيحيين من حكامها البيزنطيين المسيحيين. وعلى مدى القرون الثلاثة السابقة على ذلك، كانت القدس مدينة مسيحية، وكان اليهود ممنوعين من الإقامة فيها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وباستثناء الفترة الصليبية، بقيت القدس تحت الحكم الإسلامي بشكل مستمر مدة تقرب من ثلاثة عشر قرناً.

لقد جاء الخليفة الثاني عمر بن الخطاب شخصياً لتقبل استسلام القدس وليشهد على تقدير المسلمين للمدينة، وقدم الضمانات لحياة وملكيات وكنائس أبنائها وضمن لسكانها المسيحيين حرية العبادة. وأصبحت هذه الضمانات تعرف باسم «العهد العُمري» التي أسست معايير لتصرف المسلمين مع غيرهم من السكان على امتداد الأجيال المتعاقبة وشكلت

مرجعاً اهتدى به القائدان المسلمان اللذان قاما لاحقاً بفتحها، وهما صلاح الدين الأيوبي (عام 1187) والسلطان العثماني سليم الأول (1516).

إن الالتزام النبيل والشهامة التي تعامل بها الفاتحون المسلمون وهم في ذروة قوتهم العسكرية والسياسية مع سكان المدينة غير المسلمين، هي على النقيض من غزاة المدينة الآخرين، فطبقاً لكتابات ستيفن رونسمان STEVEN RUNCIMAN، مؤرخ الحروب الصليبية البارز، خاض الفرسان الصليبيون عميقاً حتى ركب خيولهم في دماء السكان المدنيين في القدس من المسلمين واليهود الذين تم ذبحهم.

ولقد رفض الخليفة عمر بن الخطاب أن يصلي داخل كنيسة القيامة عندما أدركته الصلاة، خشية أن يدعي المسلمون بعد ذلك أن لهم حقاً في ذلك المكان بسبب صلاة الخليفة عمر فيه.

مع ارتباط المسيحيين الشديد بقديسة المدينة ويمغزاها الديني لكونها شهدت مراحل حياة السيد المسيح، وقامت فيها الجماعة المسيحية الأولى التي ضمت المسيح وتلاميذه، كما أنهم، منذ الفتح الإسلامي لفلسطين، أقاموا علاقات حسن جوار وألفة ومشاركة واحترام متبادل مع إخوانهم المسلمين. وأكثر من يجسد هذا الاحترام هو الخليفة عمر بن الخطاب في أعماله وعهدته لأمان المسيحيين وأماكنهم المقدسة عقب الفتح الإسلامي. وكان بعد نظر الخليفة عمر قد مهد الطريق لعلاقات ممتازة بين أتباع الديانتين، وخوفاً من نشوب خلافات بين أصحاب الطوائف المتعددة من المسيحيين، سلم الخليفة العادل مفاتيح كنيسة القيامة إلى عائلة فلسطينية مقدسية مسلمة هي عائلة «نُسيبة» للمحافظة على الكنيسة من أي أذى، وبقيت مفاتيحها على مدى الأجيال في يدي عائلة «نُسيبة» حتى يومنا هذا.

واستمر المسيحيون في القدس وفلسطين يعيشون حرية دينهم مكنتهم من إقامة المؤسسات التعليمية والصحية والتي وفرت خدماتها لكل السكان دون استثناء، مما زاد من الشعور المتبادل بالثقة والاحترام، ومما زاد من أواصر الألفة والحياة المشتركة بين أهل القدس من المسيحيين والمسلمين الذين سكنوا في أحياء مشتركة وعملوا سوية في المؤسسات العامة والخاصة وذهبوا إلى مدارس ومؤسسات تعليمية تتميز بالانفتاح والتسامح، وفي الأعياد والمناسبات ترى المسيحيين والمسلمين من أهل القدس يتبادلون التهاني والمباركة وتراهم يواسون بعضهم في مصائبهم العامة والخاصة.

حرص الحكم الإسلامي على تنظيم أمور الناس على مختلف أعراقهم ودياناتهم فأصبح للجماعتين اليهودية والمسيحية تنظيمهما. فسمح الحكم الإسلامي لليهود بزيارة القدس ثم بالعمل بها وسكنها، بالرغم من إصرار بطريرك القدس "صفرونيوس" "SAFRONIUS" على مطلبه أن يذكر في العهدة العمرية ألا يسمح لأحد من اليهود بالسكن في القدس. فلقد خدم بعض اليهود في المسجد الأقصى كصناع يعملون القناديل والثريات وغير ذلك لا تؤخذ منهم ومن أولادهم جزية. وتعرض يهود القدس لمعاناة شديدة إبان الغزو الصليبي، ويسجل المؤرخون "أن صلاح الدين الأيوبي كان رحيماً بهم حين استعاد القدس". وتكشف الوثائق العثمانية كيف وفر الحكم الإسلامي لليهود فلسطين حرية العبادة فازدهرت مدارسهم في طبرية وصفد. وسمح لعدد من المضطهدين اليهود الذين فروا من الأندلس أن يقيموا في الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، فأقاموا فيها واندمجوا في شعبها.

لقد انعكس هذا التسامح الديني الذي ساد في القدس إبان الحكم الإسلامي، فأصبحت القدس ملتقى للحضارات والديانات ووجهة للمصلين والحجاج مما جعلها مدينة ذات عمق ونسيج ثقافي وديني فريدين.

2- الوضع الحالي في القدس

والظروف الدولية والسياسية التي أدت إليه

بدأت المنظمات الصهيونية حملتها الهادفة إلى السيطرة على أرض فلسطين ومدينة القدس في بداية القرن التاسع عشر واستطاعت الحركات الصهيونية أن تحصل من الحكومة البريطانية على وعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وهو الوعد الذي يعرف باسم "وعد بلفور" ، ومع بداية الانتداب البريطاني لفلسطين بموجب قرار من عصبة الأمم المتحدة التي تولت الانتداب على فلسطين عام 1922 بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، التي كانت فلسطين طوال أربعمئة سنة أحد أقاليمها ، ساندت بريطانيا الحركة الصهيونية ومكنتها من إيجاد مكان لها في الشطر الغربي من القدس.

وقد تفاقمت حدة التوتر بفضل أحكام الانتداب التي عارضها العرب، لأنها أيدت زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مما أثار مخاوف متزايدة من استيلاء اليهود على القدس وغيرها من المدن الفلسطينية. ومع تصاعد وتيرة العنف في عام 1947 وفي محاولة لإيجاد حل دائم، تبنت الأمم المتحدة في عام 1947 مشروع التقسيم لفلسطين وإقامة نظام دولي خاص للقدس تحت سيطرة الأمم المتحدة. وقد تعذر تنفيذ هذا المشروع مما أدى إلى اندلاع أول حرب إسرائيلية عربية عام 1948. ونتيجة لهذه الحرب واتفق الهدنة بين إسرائيل والأردن عام 1949 قسمت المدينة بحكم الأمر الواقع إلى جزء شرقي يضم المدينة القديمة وسيطر عليه الأردن، والجزء الغربي وتسيطر عليه إسرائيل. وإثر عدوان الخامس من حزيران/ يونيو 1967 واحتلال إسرائيل للشطر الشرقي من القدس، كثفت سلطات الاحتلال من قراراتها وإجراءاتها

وممارساتها الهادفة إلى تهويد مدينة القدس الشريف وطمس معالمها وطابعها العربي الإسلامي لإحكام سيطرتها على المدينة القدس ومن أهم هذه الممارسات :

1- عمدت القوات الإسرائيلية في عام 1948 إلى تدمير 39 قرية في ضواحي القدس وإلى تشريد سكانها والاستيلاء على أراضيهم.

2- فور صدور قرار التقسيم، استولت إسرائيل على إثني عشر حيا عربيا في القسم الغربي من المدينة إضافة إلى عدد من القرى، وآلاف الدونمات الصالحة للزراعة أو البناء. حيث ألحقت هذه الأملاك بـ «حارس أملاك الغائبين» الذي حولها بدوره إلى " دائرة أراضي إسرائيل " التي قامت بمنحها لأشخاص ومؤسسات يهودية.

3- في عام 1952 وسعت إسرائيل حدود البلدية من الجهة الغربية فألحقت بها قرى عين كارم والمالحة، كما تم بناء أحياء جديدة في قرية دير ياسين. وضمت عام 1959 أجزاء من جبل المكبر بذريعة المخطط التنظيمي للمدينة.

ترافقت هذه الإجراءات مع مواقف سياسية مساندة دعمت قوات الاحتلال إلى تكريس القدس عاصمة لإسرائيل عبر خطوات متلاحقة . ففي 1949/9/15 تم نقل العاصمة إلى القدس ونقلت إليها الوزارات، وفي 22 حزيران /يونيو 1967 أقدمت إسرائيل على ضم القدس الشرقية رسميا وقامت بفرض القوانين والتشريعات الإسرائيلية عليها. وعمدت إلى محاولة تهجير سكان المدينة من الفلسطينيين ودفع عشرات الآلاف من المستوطنين اليهود ليحلوا محلهم.

ولم تقتصر عملية تهويد المدينة على اقتلاع السكان والتغيير الديموغرافي فحسب، بل امتدت إلى محاولة إحداث تغيير جذري للوجه التاريخي لمدينة القدس العربية التي حافظت على طابعها على مر العصور. فقامت سلطات الاحتلال بتغيير أسماء الأحياء والمواقع في القدس وضواحيها، كما قامت على مدى أكثر من ثلاثة عقود وتحت ذرائع مختلفة بعملية هدم واسعة للأحياء العربية في القدس القديمة كعملية هدم حي المغاربة وحي الشرف. وأصدرت القوانين التي تضع العراقيل أمام سكان المدينة من الفلسطينيين وتمنعهم من القيام ببناء منازل جديدة لهم أو إصلاح منازلهم. واستمرت سلطات الاحتلال في سياسة مصادرة الأراضي والأموال وهدم البيوت والحصار والخنق الاقتصادي لإجبار الفلسطينيين على ترك منازلهم لإحلال المزيد من المستوطنين مكانهم . وامتدت عملية التهويد إلى المقدسات والمواقع الإسلامية والمسيحية في القدس.

ولقد شهد العالم أجمع الجريمة النكراء المتمثلة في محاولة إحراق المسجد الأقصى المبارك يوم 21 آب/ أغسطس 1969، والمجزرة التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي يوم 18 أكتوبر 1990 في ساحة المسجد الأقصى المبارك والتي راح ضحيتها العديد من المصلين، وكذلك ماقامت به سلطات الاحتلال من قتل وقمع للمواطنين الفلسطينيين يوم انتفاضة النفق في أيلول/ سبتمبر عام 1996.

ولم تسلم المقدسات المسيحية من هذه الممارسات، فقد قامت السلطات الإسرائيلية مرارا بانتهاك الأماكن المسيحية المقدسة في المدينة ومن بينها كنيسة القيامة واستولت كذلك على بعض الأديرة والأموال المسيحية ورفضت إعادتها، كما تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي في

القيام بأعمال الحفريات والتنقيب وحفر الأنفاق حول وتحت أسوار المسجد الأقصى المبارك في عملية سطو منظم للمأثورات الدينية والحضارية.

وتعتمد إسرائيل استراتيجية سياسية "فرض الأمر الواقع" أو "إيجاد واقع جديد" وذلك من خلال خطط الاستيطان الرامية إلى إقامة المزيد من المستوطنات حول وداخل القدس بشكل خاص.

ومنذ عام 1968 شرعت إسرائيل في إقامة حزام استيطاني من الأحياء السكنية اليهودية يحيط بالقدس من الناحيتين الشمالية والجنوبية، وقد تمت إقامة بعض هذه الأحياء وما تزال تنوي إقامة المزيد منها إلى أن أصبح عددها الآن ثلاثة أحزمة أحاطت المدينة بجدار من القلاع الأسمنتية المؤلفة من أبنية عالية ضخمة، وتشمل الأحزمة الثلاثة على ما يلي :

- الحزام الأول : ويشمل مستوطنات رامات أشكول والتلة الغربية.

- الحزام الثاني : جرى تنفيذه على مراحل منذ عام 1970 ويضم مستوطنة النبي يعقوب شمالا ومستوطنة تل بيوت غليو جنوبا .

- الحزام الثالث : من المستوطنات خارج حدود القدس ولكن أقرب للمدينة وتحيط بها مثل مستوطنة معالي أدوميم جنوب شرق القدس على طريق القدس أريحا، ومستوطنة جمعان زئيف شمال غرب القدس.

إن الاندفاع الواسع في جميع الجهات للاستيطان في القدس أتى على مساحات واسعة، مما دفع سلطات الاحتلال إلى الاتجاه نحو "المساحات الخضراء" التي يمنع البناء فيها وفق المخطط الهيكلي. وجاء قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير بالمصادقة على عملية التوسع النهائي لحدود مدينة القدس، ويقضي هذا التوسع بضم ما يقرب من 30% من مساحة الضفة

الغربية، وهذا المشروع هو ما أطلقت عليه إسرائيل مدينة القدس الكبرى، وهو الذي تم تنفيذ الخطوة الأولى منه على الأرض بإقامة 15 مستعمرة أخرى تشكل الحزام الثالث من الأحزمة الاستيطانية حول القدس. وحتى تكتمل عملية تهويد القدس، أعلن الكنيست للعالم صباح يوم 1980/7/30 "القانون الأساسي"، الذي بموجبه تعلن إسرائيل تغيير وضع القدس، واعتبارها عاصمتها الأبدية الموحدة.

كما سعت قوات الاحتلال إلى تطويق القدس، بطوقين من المستعمرات، الطوق الأول يحاصر المدينة القديمة جنوباً داخل الأسوار والأحياء العربية المجاورة لها تمهيداً لإخلائها من السكان، أما الطوق الثاني، فيقوم على الأرض الواقعة ضمن حدود أمانة القدس العربية، ويتألف من عدد من الأحياء السكنية الإسرائيلية تطوق الأحياء العربية من الجهات الجنوبية والشمالية والشرقية، مشكلة جداراً عازلاً بين المدينة العربية والتجمعات السكنية.

ورغم خصوصية القدس، وما تثيره عمليات تهويدها، من صرخات استنكار وتنديد وقرارات دولية واتفاقيات ومعاهدات وقوانين دولية، فإن إسرائيل لم تعبأ يوماً، بانتقاد مواقفها وإجراءاتها التي تقوم بها.

ففي مطلع التسعينات، مع تزايد تدفق اليهود السوفييت، شهدت القدس حركة استيطانية نشطة. واعتبرت منذ 1990 مدينة من الدرجة الأولى، بحيث يمكن معه إقامة المزيد من مشاريع الاستيطان، وفي اللحظة التي كانت فيه يد توقع على اتفاق "أوسلو" كانت اليد الأخرى مستمرة في بناء المستوطنات، كما استمرت عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح الاستيطان، مع انتقال المستوطنين اليهود إلى تلك الأراضي، وقد ارتفع عددهم في الضفة والقطاع بنسبة 10٪ عام 1993.

ومنذ بداية 1995 تكشفت النيات الإسرائيلية المخططة لاستكمال عمليات تهويد القدس، قبل الدخول في مرحلة مفاوضات الوضع النهائي التي كان مقرراً بدؤها في أيار/ مايو 1996 وتمثل أبرز ملامح المخطط الصهيوني في مصادرة المزيد من الأراضي في القدس والتحرش بالمؤسسات الفلسطينية مثل «بيت الشرق» والسماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى.

وإذا كانت الأرض هي المستهدفة فالإنسان الفلسطيني بدوره مستهدف من خلال عملية الفصل بينهما باقتلاع الإنسان عن أرضه والاستيلاء عليها لأغراض استيطانية.

وبعد احتلال القدس عام 1967 وإعلان إسرائيل من طرف واحد عن ضم القدس تحت شعار " توحيد القدس"، أعلنت عن تطبيق " قانون الدخول إلى إسرائيل " على سكان القدس العربية. وهذا يعني أن إسرائيل اعتبرت سكان القدس الذين يعيشون فيها منذ مئات السنين وكأنهم دخلوا إلى إسرائيل وليس العكس، كما هو واقع الحال، لأن إسرائيل هي التي دخلت القدس واحتلتها.

وتجب الإشارة إلى أن قانون الدخول إلى إسرائيل المذكور ينص على أن من يحمل بطاقة إقامة دائمة "أي هوية القدس بالنسبة للعرب " يفقد هذه البطاقة أو الهوية في إحدى حالتين :

1- إذا غادر البلاد لمدة تزيد على 7 سنوات .

2- إذا انتقل مركز حياته إلى خارج إسرائيل " دون تحديد عدد السنوات".

ونتيجة للقيود التي تفرضها إسرائيل على رخص البناء العربية، إضافة إلى تصنيف معظم الأراضي العربية داخل القدس إلى مناطق خضراء، مرافق

عامة فقد أدى ذلك إلى تفاقم أزمة السكن وارتفاع الإيجارات، مما دفع بالعديد من المقدسيين إلى الانتقال للسكن في ضواحي مدينة القدس، وجاءت إسرائيل لتستغل محنة المواطنين وتبدأ بسحب هوياتهم المقدسية متذرعة بالقانون الآنف الذكر.

وإن سحب هوية القدس من ابن القدس يعني فيما يعني :

- حرمانه من أية أملاك أو عقارات في القدس بحيث تعامل هذه الأملاك بأنها أملاك غائبين.

- حرمانه من حق الدخول إلى القدس بسبب الإغلاق .

إن هذه السياسة هي سياسة " الترحيل " باسم القانون .

مما تقدم نلاحظ أن إسرائيل قد اتبعت في الصراع الذي تخوضه ضد الوجود العربي الفلسطيني في مدينة القدس ثلاث استراتيجيات سياسية لتدمير هذا الوجود واستئصاله مادياً ومعنوياً .

- سياسة العزل : عزل المدينة جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً عن بقية الأراضي الفلسطينية.

- الطرد من أجل تفرغ مدينة القدس من سكانها العرب، ووقف التمدد السكاني العربي داخل المدينة وفي ضواحيها.

- الاحتلال الاستيطاني.

مما تقدم يتضح ما تعانيه القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يترك جانباً من جوانب الحياة فيها إلا وخربه. فمدينة القدس التي كانت خلال عهد الحكم الإسلامي قبل الاحتلال مكاناً يتعايش فيه الناس وعلى اختلاف

دياناتهم ومعتقداتهم ويمارس فيه الناس شؤونهم الدينية في ظل التسامح والحرية والأمن والاطمئنان، أصبحت بعد الاحتلال الإسرائيلي عرضة للتحكم الجائر يعيث فيها المحتل تهويداً وتبديلاً وتشويهاً للمعالم الدينية والحضارية، ويجعل منها نقطة صراع وخلاف لا نقطة لقاء واتفاق.

3- القدس والقرارات الدولية والأممية

حظيت القدس باهتمام خاص منذ دخلت القضية الفلسطينية إلى الدائرة الدولية في أعقاب وعد بلفور عام 1917م، فقد تضمن صك الانتداب البريطاني على فلسطين إشارة خاصة إلى القدس إدراكاً لأهميتها ووضعها الخاص، فقد جاء في المادة 13 من صك الانتداب الذي وافق عليه مجلس عصبة الأمم في 24 تموز/يوليو 1922، ووضع موضع التنفيذ في 29 أيلول/سبتمبر 1923: "تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة".

وقد شكلت الجمعية العامة في دورتها العادية الثانية في سبتمبر 1947 لجنة من أجل دراسة وتقديم الاقتراحات التي تراها كفيلة باستمرار الأوضاع في فلسطين عند انتهاء الانتداب والتي وضعت مشروعاً كان هو أساس القرار 181 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947، بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية، وإنشاء كيان منفصل في القدس، وقد عين قرار التقسيم حدود منطقة القدس كالتالي :

= بلدية القدس وتشمل مدينة القدس كاملة بما فيها الأحياء القديمة والحديثة عربية ويهودية.

- القرى والمدن المحيطة بمدينة القدس التي تشكل معها منطقة واحدة وتشمل " أبو ديس والعيزرية والطور والعيسوية وسلوان وصور باهر وأم طوبا ولفتا وموتسا ودير ياسين وعين كارم والمالحة وشرفات وبيت صفافا ورامات راحيل وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا وشعفاط " .

وعلى الرغم من المعارضة العربية لهذا القرار في جملته وتفصيله، فقد وافق مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة في اجتماعه بتاريخ 14 نيسان/ أبريل 1950 على مشروع تدويل القدس. واتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي قرارات عديدة ذات الصلة بمدينة القدس منها القرار رقم 194 بتاريخ 11/12/1948 والقرار رقم 2253 بتاريخ 1967/7/4 والقرار 242 (1967) والقرار 250 (1968) والقرار 252 (1968) والقرار 267 (1969) والقرار 298 (1971) والقرار 238 (1973) والقرار 465 (1980) والقرار 476 (1980) والقرار 478 (1980) والقرار 1073 (1996)، والتي أجمعت فيها على شجب الإجراءات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية كافة في مدينة القدس واعتبرتها غير قانونية وغير شرعية ، وطالبت إسرائيل بإلغائها فوراً. كما أكدت عدم اعترافها باحتلال إسرائيل للقدس الشرقية في حزيران/ يونيو 1967 وما تلاه من ضم للمدينة المقدسة والمنطقة المحيطة بها. وكانت هذه القضية ولا تزال موضوع قرارات عديدة من جانب المنظمات الدولية والإقليمية التي تؤكد أن اكتساب الأراضي عن طريق الغزو العسكري غير جائز، وتعتبر أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات القائمة عليها التي تتجه إلى تغيير الوضع القانوني للقدس غير مشروعة ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع. ودعتها إلى أن تقوم على نحو عاجل بإلغاء جميع التدابير التي سبق لها أن اتخذتها وأن تكف على الفور عن القيام بأي إجراءات أخرى ترمي إلى تغيير وضع القدس.

وبالإضافة إلى هذا الموقف المبدئي الواضح الذي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والذي أعيد تأكيده في قرارات كثيرة من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة ، اعتبر المجتمع الدولي أيضا أن أحكام القانون الإنساني الدولي التي تتعلق بالاحتلال العسكري تنطبق على كل الأراضي التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس. كما أكدت مختلف محافل الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية مرارا وتكرارا، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على القدس، بوصفها جزءا من إقليم محتل منذ عام 1967.

ومنذ بداية منتصف السبعينيات وقعت تطورات ذات أهمية تاريخية، حفزت على السعي لإيجاد حل سياسي لمشكلة القدس كجزء من تسوية شاملة لقضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي ككل " استنادا إلى الاعتراف بوجود الفلسطينيين كشعب له حقوق وطنية " ففي عام 1974 أعادت الجمعية العامة إدراج بند " قضية فلسطين" في جدول أعمالها، وأكدت " حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين ". ومنحت مركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولقد كانت الجهود التي بذلها مجلس الأمن والجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة من أجل كفالة احترام اتفاقية جنيف الرابعة وإنهاء الاحتلال مصحوبة بعدد من النشاطات الرامية إلى صون الأماكن المقدسة في القدس وآثارها التاريخية وطابعها إلى جانب مساعدة أبناء الشعب الفلسطيني في القدس الشريف. وقد نشطت على هذا الصعيد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " اليونسكو" ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس التابعة لها برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني ، والمنظمات المنتمية والتابعة لها وجامعة الدول العربية، فضلا عن عدد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

وبالرغم من هذه القرارات الدولية العديدة التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من مدينة القدس الشريف ولا تعترف بأي إجراء أو تدبير أو قرار إسرائيلي خاص بمدينة القدس، فإن إسرائيل حتى يومنا هذا لم تمتثل إلى أي من هذه القرارات ولم يتخذ أي إجراء دولي يلزمها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

وتشكل السيطرة على القدس مصدرا لصراع وتوتر بين المسلمين والمسيحيين العرب من ناحية وبين اليهود من ناحية أخرى. ولم تؤد عملية السلام التي بدأت في أوسلو إلى تحسين الموقف، ويعود ذلك من ناحية إلى أنه طبقا لاتفاق أوسلو فإن قضية القدس قد أرجئت إلى مفاوضات مرحلة الوضع النهائي ، ومن ناحية أخرى استمرت إسرائيل في ممارسة الضغط لاستيطان القدس الشريف وما يجاورها رغم توقيع الاتفاق.

4- القدس ليست نقطة قطيعة أو التقاء بين العرب وإسرائيل فحسب، بل هي مركز دولي ديني واستراتيجي وسياسي، منه ينعكس السلام أو الحرب.

إن وضع القدس هو من أشد القضايا حساسية وأكثرها إثارة للنزاع العربي الإسرائيلي، وله من الأبعاد ما يتجاوز كثيرا الأطراف نفسها، ولأن للمفاوضات المتعلقة بالقدس عوامل انفجار كامنة، فقد أرجئت حتى إجراء المفاوضات بشأن الوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان من المقرر أن تبدأ هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز العام الثالث من الفترة المؤقتة أيار/مايو 1996. ولكنها للأسف لم تبدأ، وذلك لتوقف العملية السلمية برمتها على كل المسارات نتيجة للموقف المتعنت للحكومة

الإسرائيلية والرافض لتنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني والالتزام بالتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها مع مختلف الأطراف المعنية وتنكرها للأسس التي قامت عليها عملية السلام وخاصة قرارات مجلس الأمن 242 و337 و425 ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وواصلت الحكومة الإسرائيلية انتهاج سياسة المراوغة من أجل إضاعة الوقت لفرض واقع جديد على الأرض وإفراغ المفاوضات من مضمونها، وذلك في محاولة لفرض السلام على " الطريقة الإسرائيلية ".

والحقيقة أن القدس هي نقطة التقاء بين الأديان السماوية الثلاثة.

ومع قرب الموعد المحدد لانتهاء مفاوضات الوضع النهائي كما كان مقدرا له في الرابع من أيار/ مايو 1999 بشأن القدس وغيرها من القضايا الأخرى، لا بد لنا إذن أن نحسن العمل من أجل انتصار السلام العادل وأن ينهض كل منا بمسؤوليته.

إن التحليل الاستراتيجي لمسألة القدس وتحديد موقف الأطراف المختلفة من هذه المسألة، يمكن أن يؤدي إلى التوصل إلى اتفاق للتسوية الشاملة يأخذ احتياجات هذه الأطراف بالاعتبار.

فالقدس وسكانها يعتمدون اقتصاديا واجتماعيا على المناطق المحيطة بالقدس وجزء كبير من سكان تلك المناطق يأتون إلى القدس للعمل، بالإضافة إلى أن هذه المناطق تقوم بمد القدس بالاحتياطي من الأراضي الضرورية للنمو الصناعي والسكاني.

كما يعتمد الإسرائيليون والفلسطينيون على طرق القدس للتحرك بين النقاط في المنطقة الكبرى، فيستعمل سكان القدس الطرق المحيطة بها للدخول إلى المدينة، وينظر الفلسطينيون إلى القدس على أنها مفتاح يربط شمال الضفة بجنوبها.

إن هناك إمكانية لتطور الوضع الاقتصادي في القدس، فمساحة القدس وطبوغرافيتها أصبحت لا تسمح ببناء مراكز صناعية وتنموية، وهناك إمكانات على الصعيد السياحي. وفي حالة إرساء سلام عادل يشمل القدس يتوقع زيارة عدد كبير من العرب والمسلمين للقدس لأنها تمثل مركزا هاما، وهكذا فإن إقامة منشآت سياحية في القدس ستدر منافع اقتصادية.

كما أن مناقشة مسألة القدس على المستوى الديني الذي يرتبط بالإدارة والسيطرة وحماية الأماكن المقدسة الإسلامية واليهودية والمسيحية، يتطلب العمل على مناهضة التعصب الديني والتحلي بالتسامح، والدعوة إلى التعايش بين الثقافات والحضارات القائمة على تمجيد الفضيلة الساعية إلى إسعاد البشرية، الذي دعت إليه الديانات السماوية الثلاث.

وبالطبع هناك هوة سحيقة بين ما يفضله كل طرف وبين ما يتحتم القبول به، والحرص على إقامة سلام عادل وشامل في هذه المنطقة من العالم لتنعّم هذه المنطقة بالأمن والاستقرار المطلوبين، يتطلب إعادة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين والالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

وهكذا يمكن أن تصبح القدس كما كانت على عهد الحكم الإسلامي ملتقى يتساكن ويتعايش فيه الناس على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم ، ويمارسون شؤونهم الدينية في ظل التسامح والحرية والأمن والطمأنينة.

والقدس الشريف تجسد أحد المعالم الأثرية الدولية. وإن الحفاظ على التراث الحضاري يتطلب التعاون بين الجميع من أجل استعادة القدس لهويتها وطابعها الحضاري ولتعود القدس من جديد مركز إشعاع للقيم التي نادى بها الرسل والأنبياء، ويعم السلام بلد السلام.

ملحق

العُهدَةُ العُمَرِيَّة

«بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئتها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيزها، ولا من صلبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيليا معهم أحد من اليهود. وعلى أهل إيليا أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم. ومن منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيليا من الجزية، ومن أحب من أهل إيليا أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم، فإنهم آمنون على أنفسهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض فمن شاء منهم قعد، وعليه مثل ما على أهل إيليا من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أهله، لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم. وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذ أعطوا الذي عليهم من الجزية».

كتب وحضر سنة 15هـ عمر بن الخطاب

شهد على ذلك : خالد بن الوليد عمرو بن العاص عبيد الرحمن بن عوف،

معاوية بن أبي سفيان.

5- الخطة الإسرائيلية لتوسيع مدينة القدس

تواصل الحكومة الإسرائيلية إجراءاتها أحادية الجانب التي تهدف إلى الإجحاف بمسائل مفاوضات الوضع النهائي بما فيها : القدس، والحدود، والاستيطان، واللاجئين، والمياه وغيرها.

فإلى جانب " خطة تعزيز القدس " التي طرحتها الحكومة الإسرائيلية يوم 1998/9/21، هناك خطط للسيطرة على غور الأردن بحجة الأمن، وخطط غيرها لتوسيع المستوطنات وتعزيزها تمهيداً لإقامة جسم سياسي مستقل للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية.

في الوقت ذاته تستمر الحكومة الإسرائيلية في هدم البيوت الفلسطينية وترحيل السكان ومصادرة الأراضي والتنكر للاتفاقات الموقعة وتتصرف هذه الحكومة على أساس قدرتها على القيام بأي عمل وكأن إسرائيل دولة فوق القانون الدولي.

إن من شأن خطة تعزيز القدس، وإن نفذت، تدمير أي أمل لاستعادة الثقة بين الجانبين.

أهداف الخطة

1- توسيع حدود نفوذ بلدية القدس بصورة تمكن من بناء آلاف الوحدات السكنية . تبلغ مساحة القدس الآن 123 كلم² ، وهذا التوسيع هدفه تعزيز وجود أغلبية يهودية بالمدينة وخاصة أن معهد إسرائيل لأبحاث القدس قد نشر قبل أسابيع إحصائية بأن العرب في القدس قد أصبحوا يشكلون 30 ٪ من السكان على الرغم من الجهود الإسرائيلية بتقليص هذه النسبة إلى 22 ٪ .

أ- الهجرة اليهودية : من القدس باتجاه الساحل.

2- إقامة مصانع هاي تيك في المستوطنات الغربية من القدس هدفها

إبقاء المستوطنين داخل المدينة والحيلولة دون هجرتهم باتجاه المناطق الساحلية.

3- تخصيص ميزانية لشق الشوارع الجديدة، من هذه الشوارع :

أ- شارع رقم (4) الذي تم مصادرة 2300 دونماً من أراضي بير نبالا وبيت حنينا لصالحه بالإضافة إلى هدم مجموعة من البيوت.

ب- شارع رقم (70) شارع الطوق، سيتم مصادرة 1550 دونماً لصالحه من أراضي أبو ديس السواحية، صور باهر، عناتا، الطور. وقد تم الإعلان عن بدء سريان المشروع بتاريخ 1998/1/4 وتم الإعلان عن إيداع المخطط بتاريخ 1995/11/7.

ج- شارع رقم (5) والذي تم مصادرة 2200 دونماً لصالحه من القرى العربية التالية (صفا، دير أزيغ، كفر نعمه، بيتونيا، نعلين، شقبة، بلعين، بيت عور التحتا، بيت عور الفوقا، الجديرة، رافات، قلنديا).

4- إقامة مجمعات صناعية، وأهم هذه المجمعات :

أ- (تل مريم) على أراضي قرية جبع البالغ مساحتها 607 دونماً والتي تم مصادرتها عام 1984.

ب- المنطقة الصناعية مستعمرة بسكات زئيف على أراضي قرية حزما البالغ مساحتها 200 دونم .

5- إقامة وحدات سكنية في المناطق التالية :

أ- جبعات همتوس (خربة طبالية) على أراضي بيت صفافا، وحسب المشروع (5834) سيتم بنا 4600 وحدة سكنية على مساحة 1068 دونماً وبناء 9فنادق .

ب- جبل أبو غنيم (هارحوماة) 6500 وحدة سكنية ضمن المشروع رقم

5053 والبالغ مساحته 2056 دونماً وقد تم الإعلان عن إيداع المخطط باللجنة اللوائية بتاريخ 1995/10/27 والمصادق عليه بتاريخ 1997/3/9.

ج- بسكات زئيف بلغ مجموع الوحدات السكنية القائمة 12590 وحدة سكنية، أما مجموع الوحدات قيد التخطيط فتبلغ 19.326 وحدة سكنية وبعد الانتهاء من المشروع سيكون للمستعمرات الشمالية الشرقية (بسكات زئيف ، بسكات عومر، النبي يعقوب) 33 357 وحدة .

تبنى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو توصيات لجنة المدراء العاملين لشؤون القدس، والقاضية بإقامة بلدية عليا لمنطقة القدس بما في ذلك المستوطنات من القدس الشرقية في محافظة القدس من الأراضي التي احتلت عام 1967 وشمل عملية توسع المستعمرات التالية :

أولاً : مستعمرة معاليه أدوميم

المقامة على أراضي أبو ديس والعيزرية، وتبلغ مساحة مخططها 35 ألف دونم، ويقيم فيه الآن 23 ألف مستوطن، وقد حصلت المستعمرة عام 1992 على مكانة مدينة، وقد أقيم في المستعمرة أكثر من 5000 وحدة سكنية ويقام الآن في المشروع :

06 - 2000 وحدة سكنية

07 - 4500 وحدة سكنية (تل الدبابات).

ومتوسط أفراد العائلة الواحدة في المستعمرة 4,6 شخصاً.

وأقيم في المستعمرة سوق تجاري (كينيون) وفندق يتكون من 150 غرفة، وموقع تعليمي وحرم جامعي ومدرستين ثانويتين متوسطتين ، وحسب الخطة المستقبلية سيصل عدد السكان إلى حوالي 60 ألف مستوطن .

(خطة E) : تبلغ مساحة الخطة 12.443 دونماً وتهدف إلى إقامة :

أ- 2400 غرفة فندقية.

ب- 2500 وحدة سكنية.

ثانياً : مستعمرة كفار أدوميم

أقيمت عام 1979 على أراضي قرية عناتا ، تبلغ مساحتها 934 دونما ، وعدد سكانها 1328 نسمة، أقيم على بعد (1) كم منها مستعمرة جديدة تحت اسم "نفي برات" وحسب المخطط رقم 4/227 ستقام 4860 وحدة سكنية ويوجد بها الآن 36 كرافاناً .

ثالثاً : مشور أدوميم

أقيمت عام 1974 ، وهي منطقة صناعية أقيمت على 4100 دونم منها 1600 دونم مستغلة للصناعة، ويوجد بها 100 مصنع في مجالات صناعية مختلفة.

رابعاً : جبعات زئيف

أقيمت عام 1977 وأصبحت مستعمرة دائمة عام 1983 بعد أن تم تحويل المنطقة من محمية طبيعية إلى مستعمرة، أقيمت المستعمرة على أراضي بيتونيا والجيب ويبلغ عدد سكانها 7500 نسمة على مساحة 1500 دونم، أقيم بها 4600 وحدة سكنية.

ويقام الآن الحي الجديد (تلة الموز) مخطط رقم 9/220 على مساحة 183 دونم وإقامة 508 وحدة سكنية (حوض الغزلان).

خامساً : هارشموئيل

مستعمرة جديدة على أراضي النبي صموئيل على مساحة 500 دونم ويهدف المشروع إلى إقامة 300 وحدة سكنية ، ضمن إطار (ابن بيتك) جزء من جبعات زئيف وحسب أقوال رئيس مجلس جبعات زئيف (شأوول مزراحي) فإن مستعمرة جبعات زئيف تستوعب 20 ألف مستوطن.

سادساً : جبعات بنيامين (آدم)

أقيمت عام 1983 على أراضي قرية جبع، حيث تمت مصادرة 4000 دونما من أراضي القرية، بلغ عدد سكانها 499 نسمة، وقد تم الإعلان عن خطة رقم 1/240 والبالغ 800 دونم والهادفة لإقامة 2200 وحدة سكنية، ويوجد بها الآن 200 وحدة سكنية و24 كرافانا وتقوم شركة رامات بإنشاء 400 وحدة سكنية.

سابعاً : علمون

أقيمت عام 1983 على أراضي تمت مصادرتها من قرية عناتا، يقيم فيها الآن 552 مستوطن وسيقام بها حسب المخطط رقم 2/226 (822 وحدة سكنية) على مساحة 1541 دونما.

ثامناً : جفعون حدشاه

أقيمت عام 1980 على أراضي قرية بيت أجزاء، يبلغ عدد سكانها 120 عائلة ومساحتها 100 دونم.

تاسعاً : هار آدار

أقيمت عام 1985 على أراضي قرى (بدو، بيت سوريك، فطنة) ويبلغ عدد سكانها 1478 نسمة ومساحة نفوذها 1000 دونم، وقد تم الاعلان عن المشروع 3/214 البالغة مساحته 650 دونما لإقامة 750 وحدة سكنية على أراض تمت مصادرتها عام 1984 من قرية قطنة تحت اسم هار آدار (ب).

(انظر الجدول تحته، المبين لهذه المستعمرات ومساحاتها وتعداد سكانها)

اسم المستوطنة	مساحتها / بالدونم	عدد سكانها
معالية أدوميم	5300	23000
مشور أدوميم	4100	
خطة E	12443	
كفار أدوميم	934	1328
جبعات زئيف	1500	7500
هار سموئيل	500	
جبعات بنيامين (آدم)	4000	499
علمون	1541	552
جنعون حشده	100	500
هار آدار	1000	1478
المجموع	63818	34267

- تبلغ مساحة القدس اليوم 123 كلم²، 70.5 كيلو متر مربع منها الجزء الذي ضم من الضفة الغربية إلى القدس ويعادل 1.2 ٪ من مساحة الضفة الغربية.

- وفي حالة التوسع ستبلغ 600 كم²، 585 كيلو متر مربع من الضفة الغربية وهذا يعادل 9.2 ٪ من مساحة الضفة الغربية، 15 كيلو متر باتجاه غرب القدس.

مراجع البحث

- ١- تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، فيليب حتي.
- ٢- قضية القدس، خيرية قاسمية
- ٣- عروية القدس، إسحق موسى الحسيني.
- ٤- القدس العربية، محمد أديب العامري.
- ٥- الاستيطان في مدينة القدس والأهداف والنتائج، خليل التفكيجي.
- ٦- وثيقة القدس، منظمة المؤتمر الإسلامي.

القدس 5000

ناصر الدين الأسد

من أجل أن نستبين حقيقة الأوضاع الحالية لفلسطين عامة والقدس خاصة، وننظر إليها نظرة موضوعية بعيدة عن أوهام الحماسة وتضليل السياسة، ومن أجل أن نبحث -بعد ذلك- الوسائل العملية لمعالجة تلك الأوضاع والتعامل معها، نحتاج إلى أن نسأل: ما الذي أقام دولة إسرائيل على أرض فلسطين العربية، ومكّن لها احتلال المدن والقرى وطرد أهلها وهدم بيوتهم وإقامة مستعمرات يهودية متكاثرة هناك؟ هل هو الحق القانوني؟ أم هو الحق الديني؟ أم الحق التاريخي؟ أم الوجود البشري اليهودي المتواصل على هذه الأرض؟

والجواب: لا شيء من كل ذلك؛ إن الذي أقام الدولة، وسر لها الاحتلال، وارتكاب أشنع الفظائع التي سبقت ذلك الاحتلال وواكبته واستمرت معه، إنما هي القوة العسكرية التي أنشأت تلك الدولة بعد تخطيط وتدبير طويلين، واتصالات بأفراد وحكومات لها نفوذ وهيمنة. ثم أعانتها على البقاء وعلى استفحال أمرها مصالح دولية معقدة، داخلية وخارجية. هذه القوى الدولية ذات المصالح الداخلية والخارجية هي التي صنعت دولة إسرائيل. ثم حدث ما يحدث أحياناً، من تمرّد المصنوع على صانعه، والمخلوق على خالقه، ووقوع الصانع أو الخالق أسيراً لمخلوقه: يخشاه حيناً، ويتملقه حيناً، ويستغله حيناً ثالثاً. وليس هنا موضع التفصيل والشرح.

وحتى نحقق مثلما حققوا، علينا أن نسلك الطريق الذي سلكوه، ونتسلح بالسلاح الذي استعملوه. ولن ينفعنا في شيء أن نكثر الحديث والكتابة عن حقنا وباطلهم، وعن العدل والإنصاف في مطالبنا، والظلم والإجحاف في تعاملهم، وأن نغرق أنفسنا في البحوث الفقهية القانونية والدينية والتاريخية، ونسوّد الصفحات بعد الصفحات في الردّ على حجج ابتدعوها ليست مقصودة لذاتها وإنما جاءت للتمويه والخداع، ولاستدراج الردّ عليها لاستنزاف الجهد وإهدار الوقت دون طائل، أو جاءت رديفاً للقوة وليست في ذاتها هي القوة، وكانت مساندة للأسباب الحقيقية وليست هي تلك الأسباب.

هذه الحجج القانونية والدينية والتاريخية لم تكن في الأصل موجهة إلينا أو علينا، وإنما كانت لليهود أنفسهم، ولمن حاولوا استمالتهم وإقناعهم من المسؤولين في بريطانيا ثم في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في غيرها من البلاد والدول. وتفسير ذلك أن اليهود خلال ألفي عام من التشرّد والضياع والاضطهاد والنفي، كانوا محتاجين إلى ما يبقى عليهم حياتهم ووجودهم وهويتهم، وكان لا بد أن يكون ذلك من خلال تعبئتهم وتوعيتهم نفسياً وفكرياً بتراثهم الديني، فكانت التوراة هي «وطنهم القومي» المحمول، يتدارسونها مع التلمود أينما كانوا في الشتات، وكانت «الأمّ» هي الأصل في تنشئة أولادها، وتوعيتهم بهويتهم، وتعبئتهم بـ «أرض الميعاد» وبـ «الوعد الإلهي» وبـ «حق العودة»، وبأنهم «شعب الله المختار» وغير ذلك من الشُّعر والمبادئ والأفكار. وأي محاولة للرد على هذه الدعاوي لن تجدي فتيلاً، لأن المتطرفين المتدينين من اليهود امتلأت بها نفوسهم وعقولهم، حتى لم يبق فيها مكان لغيرها، وكذلك الشأن مع بعض الطوائف المسيحية الإنجليزية اليهودية أو الصهيونية وخاصة في الولايات المتحدة التي تؤمن بنبوءات التوراة وفي مقدمتها أن عودة السيد المسيح رهن بقيام دولة إسرائيل وتجمّع

اليهود فيها. أما حكومات الدول الشمالية: الغربية والشرقية، فإن مواقفها المؤيدة لإسرائيل، أو تراخيها في اتخاذ مواقف محددة، إنما تنطلق من مصالحها المتشابكة، ولو أدركت تلك الدول أن مصالحها في البلاد العربية مهددة لاختلفت مواقفها، ولاسيما إذا انضاف إلى ذلك موقف عربي موحد مخلص، فإنه حينئذ يؤلف في ذاته قوة لا يستهان بها.

ومع ذلك، فإن الحديث العلمي الهادئ الذي يخاطب العقل، بغير تشنج ولا خطابية، والذي ينساب في النفس بغير تهيج ولا فرض أو قسر، سيكون له أثر في تكوين «ذاكرة القدس» الجغرافية والتاريخية، إذ إن بناء هذه الذاكرة يجعل من الأمة العربية: مسلمها ومسيحيها، حصناً منيعاً، مستمراً على الزمن، يصعب تحطيمه من الخارج أو تدميره من الداخل، وتبقى القدس حية في داخله، تستثير الهمم، وتجمع الجهود، وتتحين الفرص، وتستعد وتترصد، ومعها العرب والمسلمون عامة.

كل هذه التعبئة النفسية والتوعية الفكرية لأجيال الأمة ينبغي أن تحدث بالأساليب الصحيحة الكفيلة بمقاومة العوامل الكثيرة التي تتصافر على طمس «ذاكرة القدس» وفلسطين، وخاصة بين الناشئة، ومواجهة المصطلحات والصيغ المضللة التي تلين النفوس لقبول الواقع ونسيان الماضي والبدء من الحاضر والنظر إلى المستقبل، وغير ذلك من المفردات الثقافية التي ترتدي مسوح الإنسانية والعالمية والتفاهم بين الشعوب والعيش المشترك. وليس من شك في أن كثرة ترداد هذه الشُّعُر البراقة والإلحاح عليها سينشئ أجيالاً تكون قد تربت عليها وآمنت بها.

وهذا كله أو كثير منه حديث معروف مكرر، غير مقصود هنا لذاته، وإنما أتينا به على هذا الوجه الموجز لنمهد به بين يدي ما نريد أن نعرضه :

ذلك أن ما كتب عن القدس بجميع اللغات في جميع العصور كثير كثيرة تكاد تفوق الحصر. وما كتب باللغة العربية ينقص أكثره التوثيق العلمي المعاصر للأحداث، والعودة إلى المرجعية الأصلية، وهما الركيزتان اللتان يستند عليهما البحث العلمي الجاد، وفقدانهما يجعل البحث موضعاً للشك ومفتقراً إلى التصديق والإقناع مهما تكن صحة المعلومات الواردة فيه حين تساق وحدها غير مسنودة بقاعدتيها من التوثيق والمرجعية. وأما ما كتب باللغات الأجنبية فيحتاج إلى دراسة فاحصة وقراءة جديدة لنميز ما هو موضوعي محايد مما هو دعائي استهوائي.

فما زلنا إذن بحاجة إلى عمل علمي جاد، إلى مرجع حجة نعتمده، كما يعتمده غيرنا ممن يرضون عنه لصدقه أو ممن يسخطون عليه لأنه ينقض أفكارهم وأوهامهم، ولا يملكون إلا أن يرجعوا إليه كما نرجع لاستقاء المعلومات والحقائق التاريخية. وربما كانت الوسيلة إلى ذلك أن نستنطق العلماء الثقات من غير العرب والمسلمين ممن تخصصوا في تاريخ القدس، كما تخصصوا في دراسة التوراة، وعرفوا اللغات القديمة وترجموا نقوشها ونصوصها، ومن الآثاريين المنقبين الذين قاموا بأنفسهم بحفريات في القدس وما حولها، فهم أجدر أن يكونوا الحكم الذي لا تربطه بنا رابطة قومية ولا رابطة دينية، وبذلك ينالون من القبول ومن التصديق ما لا يناله من لم تجتمع فيه تلك الصفات.

وتقوم فكرة هذا العمل العلمي والمرجع الحجة على تقسيم البحث ثلاثة أقسام كبيرة :

القسم الأول

يتناول حقبة زمنية تبدأ من نشأة القدس في صورة قرية زراعية إلى ظهور الإسلام وفتح المسلمين القدس. وهي حقبة تمتد من نحو سنة 3500

ق.م. إلى نحو سنة 635م. وتُقسّم هذه الحقبة أيضا إلى ثلاث مراحل زمنية :

- 1- العصور البرونزية، من نحو 3500 ق.م. إلى نحو 1200 ق.م.
- 2- العصر الحديدي، من نحو 1200 ق.م. إلى نحو 330 ق.م. (وهي المرحلة التوراتية إلى بدء العصر الهلنستي).
- 3- العصر الهلنستي والروماني والبيزنطي، من نحو 330 ق.م. إلى نحو 635م.

ويقوم العمل في هذه الحقبة بمراحلها الثلاث على أساس من ثلاث خطوات متكاملة هي :

- 1- جمع التقارير التي صدرت حتى الآن باللغات المختلفة عن الحفريات وأعمال التنقيب الأثرية في القدس وحولها وعنهما. وقد وفدت إلى القدس بعثات علمية متعددة قامت بالتنقيب، ووصل بعضها إلى نتائج سجلتها في تقارير، وهذه هي وحدها التي تعيننا في عملنا. ولا بد من التنبيه إلى أن بعض هؤلاء المنقبين كانوا يقصرون -واعين أو غير واعين - نتائج حفرياتهم لتتفق مع ما ورد في التوراة، ولذلك تحتاج هذه النتائج إلى مراجعة وإعادة قراءة. ثم لا بد من أن تشمل هذه التقارير أحدث ما وصل إليه هؤلاء المنقبون. مثل النتائج التي اكتشفها عالم الآثار الإسرائيليان جَدْعُون أفني (Avni)، مسؤول دائرة الآثار عن مدينة القدس المحتلة، وروني راينخ أو رايش (Roni Reich) من خلال أعمال التنقيب الأخيرة التي قاما بها في القدس الشرقية وأعلنها في شهر يوليو 1998، وقد استدلا منها أن الكنعانيين خلّفوا آثارا تتمثل في شبكات المياه ونظام الريّ المتطور حينئذ والأسوار العالية والأنفاق، وكل ذلك يشير كما ذكرا إلى أن مدينة القدس كانت مدينة كنعانية محصّنة ومتطورة قبل نحو ألف سنة من قدوم الإسرائيليين إلى أرض كنعان، وأن تلك

الاكتشافات تستدعي تغيير كل ما تعلموه وكتبوه عن القدس وأن عليهم أن يعيدوا كتابة تاريخهم⁽¹⁾.

وقد أكد كل ما تقدم الإسرائيلي داني رينوييتش الذي نشر في جريدة «هآرتس»⁽²⁾ مقالة معلقاً بها على تلك الاكتشافات الحديثة جاء فيها : « أن علم الآثار، خلافاً لما يعتقدّه الكثيرون، ليس علماً نقياً وحيادياً. ويظهر الطابع السياسي للباحث في التاريخ، في القدس أكثر من أي مكان آخر، حيث إن رسم معالم القدس القديمة منذ العام 1967 متأثر بالمصالح السياسية والتفسيرات التاريخية والاتجاهات العلمية وسُلم الأولويات في الميزانية والمصالح الاقتصادية. إن الجدل حول صورة الماضي هو جدل إيديولوجي وسياسي». إلى أن يقول : « إذا كانت القدس في العهد الكنعاني مدينة كبيرة منظمة ومحصنة، من هو إذا داود ملك إسرائيل؟ وماذا كان؟ هل هو مؤسس وطني كما تعلمنا؟ أم محتلّ دخل كيانا له ثباته وجذوره من قبله؟ ماهي قيمة احتفالات الـ 3000 سنة على تاريخ القدس إذا اتضح فعلاً أن تاريخ القدس أبعد زمناً من ذلك؟ إن علم الآثار الإسرائيلي هو كغيره من العلوم علم انتقائي، يكتشف ويظهر ما يريد ويخفي ما يريد. ولكن السؤال هو إلى أي درجة يستطيع هذا التغييب، مواجهة النتائج التي تستدعي إعادة النظر بين السياسة والتفسير التاريخي؟ ».

ويعقب جمع هذه التقارير التي صدرت باللغات المختلفة عن حفريات القدس، ترجمتها إلى اللغة العربية وعدد من اللغات الأجنبية الأساسية، وإصدارها في كتاب مع التعليق عليها تعليقا يوضح القراءات المختلفة وترجيح القراءة الصحيحة، ليكون هذا الكتاب مرجعاً للباحثين في تاريخ القدس.

2- أما الخطوة الثانية من خطوات العمل فتتمثل في جمع النقوش والنصوص التي ورد فيها ذكر القدس في تلك الحقبة، على اختلاف أسماء هذه المدينة. وتتمثل تلك النقوش فيما يلي :

- نقوش اللعنات المصرية، وتعود إلى الأسرة الثانية عشرة في القرنين التاسع عشر والثامن عشر قبل الميلاد.

- ونقوش تَلِّ العَمَارْتة المصرية المكتوبة بالمسمارية الأكدية وتعود إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد. وهي رسائل بعث بها حاكم القدس عبدي خيباً إلى الفرعون أمْنُوْفِيسُ أو أمْنُحوتب الرابع (أخناتون).

- النقوش الآشورية، خاصة نقوش سَرْجُون في القرن الثامن قبل الميلاد.

وجميع هذه النقوش مجموعة ومحققة ومترجمة، وقد يحتاج بعضها إلى شيء من مراجعة الترجمة وتصحيح الفهم، والتوسع في ترجمة ما ترجم منها إلى لغة واحدة بحيث تشمل اللغات الأخرى ومنها اللغة العربية.

ومع أن تلك النقوش هي نصوص في حقيقتها، غير أننا أردنا أن نفرق -بالتسمية بينها وبين النصوص «الكلاسيكية» التي وردت في كتب المؤرخين والجغرافيين الإغريق والرومان في العصر الهلنستي (ومنها : المصادر المتعلقة بالدولتين السلوقية والبطلمية) والعصر الروماني (ومن أهم مصادر العصرين الهلنستي والروماني كتاباً المؤرخ فلاقيوس جوزيفوس : «حروب اليهود»، و«آثار اليهود» والعصر البيزنطي (ومن أهم مصادره وثائق الكنيسة المسيحية وهي وثائق كثيرة ومتنوعة وأماكن وجودها متباعدة).

وتظل النقوش أيضاً في هذه العصور الثلاثة من المصادر الأساسية، وهي نقوش يونانية ولاتينية، ومنها كتابات الفسيفساء، ومن أهمها : خارطة

مادبا الفسيفسائية وخارطة الطرق الرومانية المعروفة باسم Tables de Pertinger.

وقد يكون من المفيد في هذه النبذة الموجزة أن نشير إلى عدد من المؤرخين الذين تناولوا هذه العصور الثلاثة بالإضافة إلى فلاقيوس جوزيفوس مثل :

Tacitus, Cicero, Eusebius, Dio Cassios, Theodosius, Procopius, Jerome, Zozemen, Eucherius, Bordeaus Pilgrem, Egeria, Eusibius.

والعمل المعروف باسم : Pascal Chronicle

ولابد أيضا من تتبع ذكر القدس في العهد القديم، مع الحذر من اتخاذه من الشواهد التاريخية، لأن نصوص العهد القديم تعرضت-كما هو معروف لأعمال من التحرير والتحوير متعددة خلال العصور، ويصعب اليوم التأكد من التاريخ الحقيقي للنصوص. ومع ذلك فإن إحصاء المواضع التي وردت فيها أسماء القدس في العهد القديم وترجمتها ومقابلة ترجماتها المختلفة والتعليق عليها وتفسيرها أمر ينفع الباحث.

وحين يكتمل جمع ما تقدم من تقارير حفريات ونقوش ونصوص، على الوجه الذي بيناه من التحقيق والترجمة والتعليقات وتوضيح القراءات المختلفة، يضم ذلك كله في مرجع واحد على صورة «مُدوَّنة» Corpus، لتصبح بين أيدي الباحثين تعينهم على الدرس والتمحيص.

3- أما الخطوة الثالثة من خطوات العمل في هذه الحقبة فتتمثل في

استكتاب مجموعة من العلماء توزع عليهم فصول كتاب من نحو خمس وعشرين عنوانا، من بينها الموضوعات التالية: الموقع الجغرافي للقدس، التكوين السكاني للقدس قبل الإسلام، أسماء القدس. القدس واليبوسيون،

القدس في الوثائق المصرية القديمة، القدس في رسائل تلّ العمارنة، القدس في النقوش الآشورية والبابلية، القدس في العهد القديم، القدس في المصادر الأدبية الكلاسيكية، تاريخ الحفريات في القدس (ويلاحظ أن هذه الفصول الستة الأخيرة هي دراسة وتحقيق ونقد لما ذكرناه قبل قليل) إلى آخر الفصول والموضوعات. وسيكون هؤلاء المستكتبون من مختلف الجنسيات الأوروبية والأمريكية والعربية.

والأمل أن يستطيع «المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية» إنجاز هذه الخطوات الثلاث من هذا العمل الضخم لتسجيل مصادر هذه الحقبة التي تمتد نحو أربعة آلاف عام إلا قليلا، وتوثيق أحداثها ودراسة وثائقها. وقد بدأ العمل منذ حين وهو ماض فيه، وما التوفيق إلا بالله.

وتتلخص أهداف هذا الجهد العلمي في هذه الحقبة في ثلاثة أهداف، على أن يكون الوصول إليها وصولا منهجيا تترتب فيه النتائج على المقدمات ترتبا طبيعيا دون اعتساف ولا قسر، وهذه الأهداف هي :

- أن الكنعانيين العرب الفلسطينيين هم أهل البلد منذ ما قبل ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد.

- أن اليهود كانوا غزاة طارئین لمدة محدودة.

- الاستفادة من التوراة لإبراز هذا الاعتداء اليهودي على البلد.

- أن تفسيرات أكثر نتائج الحفريات تأثرت بالتوراة، ولا بد من إعادة النظر في تلك التفسيرات وفق حقائق العلم ومعطيات الحفريات نفسها.

وسيدعى العلماء المستكتبون إلى الاجتماع في عمان لمراجعة فصول الكتاب ومناقشتها، ثم يصدر الكتاب مع حواشٍ فيها مناقشات هؤلاء

المستكتبين إذا كانت تزيد الفصول وضوحاً، أو تضمنت من الخلافات الجوهرية مع كاتب الفصل ما يستدعي إثباتها.

القسم الثاني

ويتناول الحقبة الإسلامية من عام 635م إلى عام 1918م وتُقسّم هذه الحقبة إلى ثلاثة أطوار :

1- طور الخلافة الراشدة والأمويين والعباسيين والفاطميين والسلاجقة.

ويتناول هذا الطور بمراحله المتلاحقة، حياة المدينة وعمرانها وسكانها ومنزلتها الثقافية وإسهاماتها المختلفة، وحقوق أهل الذمة وامتيازاتهم، وذلك بالاعتماد على المصادر الأثرية والمعمارية، والمصادر المكتوبة فيما أوردته حوليات التاريخ وكتب الجغرافيا والرحلات والتراجم والأنساب والوثائق وكتب النصارى العرب، والمصادر السريانية والبيزنطية والمصدر المسيحي المحلي، ومصدري السكة والكتابات الأثرية.

2- طور الاحتلال الصليبي (المملكة اللاتينية الصليبية)

وهو طور يمثل حالة اختراق سياسي وعسكري في تاريخ المدينة، ولم يتمكن من البقاء بفضل ردة الفعل المقابلة.

والمصادر الأجنبية عن حياة هذه المملكة من حيث تركيبها ومؤسساتها وأثرها وتأثيرها ينبغي أن تقابل بالمادة الواسعة التي سجلها المؤرخون المسلمون.

3- الطور الذي يمتد من استعادة القدس

على يد الأيوبيين إلى سنة 1918م

وهو طور متماسك متصل بالطور الأول، ويشمل الأيوبيين والمماليك والعثمانيين، ومادة تأريخه وفيرة تحتاج إلى جمع وتحليل وتركيب. وتعتمد المرحلة العثمانية خاصة كتب الرحلات ووثائق الوقف وإفادات الكنائس وتقارير القناصل الأمريكيان والبعثات التبشيرية والسجل الإداري الذي وضع بعد التنظيمات.

ويؤمل أن يحقق العمل في هذه الحقبة بمراحلها الثلاث الأهداف التالية:

- إبراز وحدة مراحل هذه الحقبة وهوية المدينة العربية الإسلامية.
- منزلة المدينة الروحية لدى المسلمين كافة.
- الحضور الصليبي ظاهرة ناشزة نابية لم تؤثر على شخصية المدينة العربية الإسلامية المستمرة الحضور.

القسم الثالث

ويتناول الحقبة الحديثة من عام 1918م إلى الآن. وتقسم كسابقاتها إلى ثلاثة أطوار:

- الانتداب البريطاني على فلسطين 1918م 1948م.
- إنشاء دولة إسرائيل، واغتصاب جزء من القدس العربية، والوحدة بين ضفتي الأردن، وما سبقها من 1948م إلى 1967م.
- الاحتلال الإسرائيلي لكامل فلسطين والقدس الشريف سنة 1967م إلى الآن.

وتتجه البحوث في هذه الحقبة إلى إبراز الجوانب السياسية والتحوليات الديموغرافية، ونشر الوثائق المتعلقة بالأرض والسكان، ومتابعة عمليات التهويد بمعناه الشامل والكشف عن محفوظات بعض الأديرة وملفاتها.

ويؤمل كذلك أن يحقق العمل في هذه الحقبة بمراحلها الأهداف التالية :

- توضيح أبعاد التآمر الدولي لإيجاد الكيان الصهيوني.

- توضيح الاستلاب الثقافي ومصادرة الأراضي واضطهاد السكان العرب ونشر التهويد من خلال الإحصاءات المختلفة.

- خطر الحضور الصهيوني على الوطن العربي كافة.

- استمرار العدوان والتوسع.

وإذا كان المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) قد بدأ الإعداد للعمل في الحقبة الأولى (من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي) بالتعاون مع اللجنة الملكية لشؤون القدس في الأردن، فإنه يأمل أن ينهي العمل في مطلع عام 2000 بتوفيق الله ومشيثته، ليشرع بعد ذلك في العمل في الحقتين الأخرين، إلا إذا أبدت إحدى المؤسسات الثقافية العربية رغبتها في المشاركة في هذا العمل الجليل أو الاستقلال به.

قراءة في تاريخ ومشاريع الاستيطان والتهويد الإسرائيلي

مقبل مرشد أحمد الكدهي

تقديم

لا يمكن للصراع العربي الإسرائيلي أن يصل إلى حلول ترضي الأمتين العربية والإسلامية إذا لم تتبلور صيغة تعالج وضع القدس العربية والمستوطنات لذا يعد وضع القدس النهائي وموضوع السيادة عليها من أخطر وأهم المواضيع وأدق الحلقات في هذا الصراع، ليس كونها مدينة فلسطينية فحسب بل هي فلسطينية أولا وعربية ثانيا وثالث المقدسات الإسلامية ثالثا إلى جانب ذلك كله فإنها تحتل مكانة خاصة لدى الديانات السماوية المسيحية واليهودية فإذا كان من حق السلطة الوطنية الفلسطينية أن تختار الطريقة والرؤيا بشأن التفاوض حول الأراضي الفلسطينية فليس من حق أي طرف عربي أن يتنازل عن القدس ما لم يكن هناك إجماع عربي وإسلامي على ذلك كما ينبغي لحالة مثل القدس وخصوصيتها في الديانات السماوية من إيجاد حل مقبول لكل الأطراف.

وعلى الرغم من وجود عشرات القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، لازالت قضية القدس العربية دون حل ومما يزيد الأمر تعقيدا إصرار إسرائيل على بقاء القدس موحدة وتحت سيادتها وقد وضعت برنامجا يهدف

إلى طمس المعالم العربية للمدينة ومن أخطرها فتح نفق بالقرب من المسجد الأقصى وإحاطة المدينة بمجموعة من المستوطنات بهدف التغير الديموغرافي ولأجل إجلاء الغبار عن وضع القدس فإننا نتحدث عن المحاور التالية :

- البعد التاريخي لمدينة القدس.
- قرارات الأمم المتحدة الخاصة بشأن القدس.
- سياسة التهوديد الإسرائيلية في القدس من الناحية العمرانية والديموقراطية.

القدس في التاريخ القديم

في الألف الثالثة ق.م هاجرت قبيلة اليبوسيين إحدى قبائل الكنعانيين من الجزيرة العربية إلى فلسطين واستوطنت في تل الظهور وعملوا على تطوير المدينة وسموها فيما بعد بأورشليم (أي مدينة السلام) وبنوا لهم هيكلًا للإله بالقرب من إحدى التلال القريبة من القدس.. وقبل بناء الهيكل بحوالي 2000 سنة كان سيدنا إبراهيم عليه السلام قد جاء إلى القدس في عام 1900 ق.م ولم يحدث أي تصادم بينهم وبين اليبوسيين وأقيمت علاقة جيدة، وفي عام 1050 ق.م قام داود الذي سكن مدينة الخليل بغزو المدينة واحتلالها وأطلق عليها اسم «أورشليم» وجعلها عاصمة إلا أنه لم يوسعها، ومن ثم جاء بعد ذلك سليمان الذي بنى هيكلًا له في مكان هيكل اليبوسيين وأصبحت عاصمة (لمملكة يهودا) وبعد وفاته قسمت مملكة سليمان إلى مملكتين شمالية وعاصمتها (السامرة) وجنوبية وعاصمتها (أورشليم) وانتهت دولة الجنوب في عام 587 ق.م على إثر الغزو الذي قام به (نبوخذنصر) ودمر هيكل سليمان

(عرف هذا بالسبى البابلي لليهود) أنهم عادوا إلى القدس عام 538 ق.م مع القائد الفارسي (قورش) الذي أعاد اليهود إلى فلسطين وأعادوا بناء الهيكل.. وتوالى الغزوات على فلسطين حيث احتلها الإغريق عام 330 ق.م.. ثم جاء الاحتلال الروماني عام 24 ق.م ودمروا هيكل سليمان تدميراً كاملاً وطرد الرومان في عام 135م اليهود من أورشليم وحرّم عليهم دخولها.

القدس في ظل الإسلام

قدر الله سبحانه وتعالى أن تكون فلسطين أرضاً للرسول والأنبياء الذين حملوا راية التوحيد ودعوا أقوامهم إلى الالتزام بها فعلى أرضها عاش إبراهيم، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، ولوط، وداود، وسليمان، وصالح، وزكريا، ويحيى، وعيسى عليهم السلام ومن المؤكد أن المسلمين يؤمنون بكل الأنبياء ويعتبرون تراث الأنبياء تراثهم ويعتبرون رسالتهم التي جاء بها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم امتداداً لرسالات الأنبياء الذين جاءوا من قبله وأن الدعوة التي دعا إليها الأنبياء هي نفس الدعوة التي دعا إليها محمد صلى الله عليه وسلم وبالتالي فإن رصيد تجربة الأنبياء في دعوتهم للحق وعبادة الله وحدة لا تنقسم عن دعوة المسلمين، وقوله سبحانه وتعالى ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ .. ولهذا تتمتع أرض فلسطين بمكانة خاصة في التصور الإسلامي وهي المكانة التي جعلتها محط أنظار ومأوى أفئدة المسلمين، ففيها المسجد الأقصى المبارك وهو أول قبلة للمسلمين في صلاتهم كما يعتبر ثالث المساجد مكانة ومنزلة في الإسلام بعد المسجد الحرام والمسجد النبوي ويسن شد الرحال إليه وزيارته بنص الحديث: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى» وأرض فلسطين أرض مباركة بنص القرآن

الكريم ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾ فتحت فلسطين في زمن الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه عام 636م بعد حصار طويل وحافظ العرب والمسلمون على المدينة المقدسة ودور العبادة فيها وتوسعت وشيد الملك الأموي عبد الملك ابن مروان مسجد الصخرة كما شيد خليفته الوليد بن عبد الملك المسجد الأقصى في عام 1099م وتعرضت القدس للغزو الصليبي واستعادها المسلمون بقيادة صلاح الدين الأيوبي في عام 1187م ودخلت القدس تحت الحكم المملوكي ومن ثم العثماني عام 1515م وأعاد سليمان القانوني بناء سور مدينة القدس الذي يبلغ طوله 4 كم وارتفاعه 12م وله ثمانية أبواب واستمرت القدس تحت السيطرة العثمانية حتى عام 1917م عندما سقطت الدولة العثمانية ووضعت تحت الاحتلال البريطاني في الحادي عشر من شهر ديسمبر كانون الأول من العام نفسه وبقيت خاضعة لإدارة البريطانية حتى عام 1922م عندما فرض الانتداب البريطاني الذي قاومه العرب وشجبه لأنه شجع هجرة اليهود إلى فلسطين وقد تقدمت لجنة (بيل) بتقرير أوصت فيه بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود فأبقت القدس وحيفاً تحت الانتداب البريطاني لكن الوضع بقي كما هو عليه حتى انسحبت حكومة الانتداب البريطاني في 14/أيار- مايو 1948م وأعلنت الحركة الصهيونية قيام إسرائيل.

قرارات الأمم المتحدة الخاصة بشأن القدس

أخذت قضية القدس خصوصية في قرارات الأمم المتحدة ففي أول قرار صدر من الأمم المتحدة في 1947/11/29م تحت رقم « 181 » والذي أقر تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وعالج هذا القرار وضع القدس من خلال جعلها كياناً منفصلاً خاضعاً لنظام دولي خاص يرتبط إدارياً بالأمم المتحدة.

وعين لهذا الغرض مجلس وصاية دولي الذي تقدم بدوره باقتراح يتضمن تشكيل مجلس تشريعي مكون من « 40 » عضواً لمدة ثلاث سنوات ووضعت القدس تحت تصرفه ويرتبط هذا المجلس بمندوب تابع للمنظمة الدولية ويعمل بهذا النظام لمدة عشر سنوات مع إمكانية تعديله باستفتاء مواطني المدينة وفعلاً تقدم الوسيط الدولي برنادوت في 11/9/1948م بإجراء تعديلات على مشروعاً التقسيم بحيث تدخل القدس إلى حدود الدولة العربية بدلاً من أن تكون دولية ونتيجة للضغوط تراجع عن اقتراحه.

وفي أيلول - سبتمبر 1949م أعدت لجنة التوفيق الدولية مشروعاً يستند إلى قرار التقسيم من أجل إيجاد آلية تنفيذية لقضية القدس تضمنت :

- تقسيم القدس إلى منطقتين عربية ويهودية ويعهد للإدارتين بإدارة الجزء الواقع تحت سيطرة كل منهما.

- نزع السلاح من منطقة القدس وأن تكون منطقة حيادية بجانبها العربي واليهودي ولا يجوز لأحد اعتبارها عاصمة له.

- يشكل مجلس عام للمنطقة ويوضع نظام خاص للأماكن المقدسة في القدس، أما الأماكن المقدسة خارج منطقة القدس فيشرف عليها مندوب من الأمم المتحدة.

وأعلنت إسرائيل موافقتها على لسان وزير خارجيتها عن استعدادها للتعاون من هيئات الأمم المتحدة في تنفيذ قرار التقسيم أي أنها بذلك اعترفت بسلطة الأمم المتحدة على مدينة القدس وأن الوضع القانوني للقدس يتحدد بموافقة الأمم المتحدة ولكن الموافقة الإسرائيلية لم تستمر طويلاً، ففي 1950/1/23م أصدر الكنيست الإسرائيلي قراراً بنقل عاصمة إسرائيل من تل أبيب إلى القدس الغربية من أجل فرض سياسة الأمر الواقع وكنتيجة لذلك

أصبحت القدس الشرقية في عام 1950 جزءاً من الأردن وأصبح وضع القدس مجزأً بين الأردن وإسرائيل حتى قيام الحرب في عام 1967م عندما قامت إسرائيل باحتلال الأراضي العربية في مصر وسوريا والأردن بما فيها القدس الشرقية وعلى الفور في 1967/6/28م أعلنت إسرائيل القدس عاصمة موحدة لها ونقلت إليها المقرات الحكومية والكنيسة وبدأت بتطبيق القوانين الإسرائيلية على كامل القدس.. وبعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وبسط نفوذها على كامل القدس صدرت عدة قرارات من الأمم المتحدة ومن أهمها :

- القرار رقم « 2253 » في عام 1967/7/4م صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبر الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بتغيير وضع القدس الشرقية باطلة ودعا إلى إلغاء جميع الإجراءات والتوقف عن اتخاذ أي عمل من شأنه أن يغير معالم المدينة المقدسة مستقبلاً وقد وافقت عليه « 90 » دولة وامتنعت « 20 » دولة عن التصويت.

- القرار رقم « 2254 » في 1967/7/14م صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ندد بفشل إسرائيل في تنفيذ قرارات الجمعية السابق ووجه نداءً جديداً لإسرائيل يدعوها إلى إلغاء جميع التدابير التي اتخذتها في القدس الشرقية.

- قرار مجلس الأمن « 250 » في 1968/4/27م دعا فيه إسرائيل إلى عدم إقامة عرض عسكري في القدس وقد تأسف مجلس الأمن بموجب قراره المرقم « 251 » في 1968/5/2م لإقامة إسرائيل العرض العسكري في القدس.

- قرار مجلس الأمن رقم « 252 » في 1968/5/21م والذي دعا إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها في تغيير وضع القدس، كما نصّ على رفض

المجلس الحصول على أي أرض عن طريق الغزو المسلح، واعتبر هذا القرار جميع التدابير والأعمال الإدارية والتشريعية الإسرائيلية باطلة بما في ذلك ملكية الأراضي والممتلكات القائمة عليها وطالب إسرائيل بإلغاء جميع إجراءاتها التي قامت بها في القدس الشرقية والتوقف فوراً عن القيام بأي عمل آخر يهدف إلى تغيير وضع القدس.

- قرار مجلس الأمن رقم « 267 » في 1969/7/3م والذي يؤكد على عدم جواز ضم الأراضي بالغزو العسكري وانتقد إجراءات إسرائيل التي اتخذتها لتغيير معالم القدس وطالبها بإلغاء الإجراءات.

- قرار مجلس الأمن رقم « 298 » في 1971/9/25م أبدى المجلس أسفه لعدم احترام إسرائيل للقرارات الدولية السابقة والخاصة بإجراءاتها في تغيير وضع القدس وأكد القرار أن كافة الأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل بما فيها مصادرة الأراضي والممتلكات ونقل السكان والتشريعات التي تهدف إلى ضم القدس الشرقية اعتبر المجلس كل هذه الأعمال باطلة ويدعو إلى إلغاء جميع الإجراءات والأعمال السابقة وعدم اتخاذ أي خطوات أخرى في القطاع المحتل من القدس والتي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير وضع المدينة وتلحق الضرر بحقوق السكان ومصالح الأسرة الدولية.

وصدرت تسع قرارات أخرى من مجلس الأمن الدولي تتعلق بالقدس أكدت هذه القرارات التسع اعتبار القدس الشرقية واقعة تحت الاحتلال وعلى عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة واطلاق ضم إسرائيل للقدس وتحذيرها من إجراء أي تغيير لمعالم القدس سياسياً أو قانونياً أو جغرافياً أو سكانياً واعتبرت هذه القرارات أن أعمال إسرائيل هذه أعمال عدوانية تعرض السلام في الشرق الأوسط للخطر وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه القرارات تنطبق

عليها المادة « 103 » من الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي يعني قرارات مجلس الأمن تكون ملزمة لجميع الأعضاء والقرارات التي صدرت هي:

1- قرار رقم 298 الصادر في 1974/9/25م

2- قرار رقم 446 الصادر في 1979/3/22م

3- قرار رقم 452 الصادر في 1979/7/20م

4- قرار رقم 465 الصادر في 1980/3/1م

5- قرار رقم 471 الصادر في 1980/6/5م

6- قرار رقم 476 الصادر في 1980/6/30م

7- قرار رقم 478 الصادر في 1980/8/20م

8- قرار رقم 592 الصادر في 1986/9/8م

9- قرار رقم 605 الصادر في 1986/12/22م

ومن أبرز القرارات التي صدرت بشأن الصراع العربي الإسرائيلي هو قرار مجلس الأمن « 242 » الذي لم يتحدث عن قضية القدس بشكل مباشر بل دعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلت في حرب 1967م وطبعاً يشمل القدس الشرقية.

سياسة التهويد الإسرائيلية في القدس

من الناحية العمرانية والديموغرافية

يمثل الاستيطان استراتيجية ثابتة وهدفاً تلتقي عليه كافة الاتجاهات السياسية الإسرائيلية، وشكل الاستيطان في القدس لغرض تهويدها وطمس

معالمها العربية الإسلامية حجر الزاوية في المشروع الاستيطاني الأكبر لتحقيق ما يسمى القدس الكبرى كعاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل وبدأ هذا النهج الاستيطاني منذ صدر قرار ضم القدس في 1967/6/27م إذ باشرت السلطات الإسرائيلية عمليات التهويد فعزلت القدس عن الضفة الغربية تنظيماً واقتصادياً ونقلت الدوائر والوزارات الإسرائيلية إليها وهدمت المنازل العربية في القدس القديمة وأجبرت سكانها العرب على الرحيل وتولت شركة إعمار الحي اليهودي صلاحية بناء أول حي سكني لليهود في القدس العربية في عام 1982م ما مجموعه 468 وحدة سكنية ومن خلال عمليات الاستيطان الإسرائيلية طوقت المدينة بالمستوطنين اليهود فغلق المنفذ الشمالي والجنوبي لها وبني في الطوق الداخلي للمدينة عشرة أحياء أقيم فيها 16319 وحدة سكنية وأقيمت حول القدس 18 مستوطنة لمحاصرتها وتم اقتطاع 30٪ من مساحة الضفة لتحقيق مشروع القدس الكبرى الإسرائيلي ضم (9) مدن و(60) قرية عربية. ومنذ احتلال القدس الشرقية هدفت سياسة الاستيطان الصهيونية إلى تمزيق الكثافة السكانية العربية والتخفيف من أبعادها الديموغرافية على الكيان الإسرائيلي كما مارس الإسرائيليون حرق المسجد الأقصى في 1969/8/21م ورغم تصاعد الرفض العربي والإسلامي لإجراءات التهويد والاحتلال للمدينة المقدسة والذي تجسد في عقد مؤتمر قمة إسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالرباط في 1969/9/22م إذ دعت القمة الإسلامية الأولى بإعادة القدس لوضعها السابق قبل حرب حزيران يونيو 1967م وركزت على ضرورة تحرير القدس وإزالة الاحتلال الإسرائيلي.

وتخطط إسرائيل عبر مشاريعها المطروحة من خلال الأحزاب الإسرائيلية يمينية كانت أم يسارية لتثبيت وجودها الاستيطاني باعتبارها (العاصمة الخالدة والموحدة لإسرائيل) مع إعطاء حقوق خاصة للأماكن الإسلامية وعلى

الفلسطينيين أن يخضعوا للسيادة الإسرائيلية، هذا المنهج متأصل ومرتبط في السياسة الاستيطانية الإسرائيلية لغرض تهويد القدس وإفراغها من السكان العرب وتغيير معالمها، ورغم أن بعض العرب والفلسطينيين ذهبوا إلى توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل وعلى الطريقة الإسرائيلية عبر مسارات منفردة تتوج باتفاقية أوسلو والتي أجلت موضوع القدس إلى المرحلة النهائية لحساسية الموضوع وأهميته إلا أن إسرائيل ورغم هذه الاتفاقيات ما انفكت توسع رقعتها الاستيطانية وهدم المنازل وتغيير المعالم ضمن القدس ويلخص (رعنان فايتس) رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية هذه الحقيقة بقوله (إن مخططي الاستيطان الصهيوني خلال الستين عاماً المنصرمة عملوا على أساس أن حدود المستقبل للدولة اليهودية يجب أن تعين من خلال أنظمة من المستوطنات السكانية تبدأ كنقطة استيطانية وتأخذ بالتوسع. وجلب اليهود من خلال انقلاب ديموغرافي ليحلوا محل المواطنين العرب.. إذ يجب أن يرحلوا أي العرب عن بكرة أبيهم إذ لا يجوز إبقاء أي قرية أو قبيلة عربية والمتتبع لنمو المستعمرات وتطورها منذ اتفاق أوسلو في أيلول-سبتمبر-1993م يلاحظ عزم إسرائيل الدائم على إبقاء سيادتها الفعلية في الأرض التي تحتلها اليوم فقد استمرت عملية التهويد في قلب القدس الشرقية كما هو الحال في مستوطنة جبل أبو غنيم واحتلالهم للمنازل العربية في رأس العامود، وإن استراتيجية إسرائيل هي تحويل القدس الكبرى خلال العقدين القادمين إلى واقع حيث أعلن عن وجود مخططات هيكلية لتوسيع المستوطنات خارج حدود بلدية القدس وأكبر هذه المخططات ما يطلق عليه اسم البوابة الشرقية على مساحة 12.5 كم² والقدس في خطر وإسرائيل مستمرة في السيطرة عليها فهي تسيطر على 74٪ من مساحتها بشكل مباشر أو غير مباشر ويبقى العرب على 10٪ من الأرض و12٪ طرق، ولم يبقى سوى 4٪ من

الأرض التي يمكن أن يستغلها العرب وهو الجزء الذي تحاول إسرائيل السيطرة عليه وفي أدرج مخططات إسرائيل الاستيطانية مشاريع ضخمة حتى سنة 2020 تتضمن بناء 40 ألف وحدة سكنية لإسكان 350 ألف مستوطن ولكل حزب خطة استيطانية تتسابق بها مع الكتل الحزبية الأخرى بغرض تحقيق التهويد .

ماذا يقف وراء سياسة الاستيطان؟

ويقف وراء هذه السياسة الاستيطانية المتسارعة قلق المسؤولين اليهود من التنامي السكاني الديموغرافي للمواطنين العرب فيرى قسم سياسة التنظيم في بلدية القدس في دراسة وضعها حتى عام 2002م تضمنت تصوراته عن عدد المواطنين العرب في القدس إذ توقع أن يصل عدد العرب في عام 2005م إلى 124 ألف نسمة بزيادة مقدارها 31 ألف نسمة بينما ينمو عدد سكان الحي اليهودي في شرق المدينة بنحو 650 نسمة فقط ويأمل أصحاب خطة توسيع القدس غربا من اليهود إلى تعديل الميزان الديموغرافي مع العرب وتحاول إسرائيل إيجاد أغلبية يهودية في المدينة خاصة أن إسرائيل اعترفت بأن العرب أصبحوا يشكلون 30٪ وهناك مخاوف من وصول النسبة إلى 40٪ وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الفلسطينيين عام 1988م بلغت 38.7٪ من مجموع السكان في حين مثل اليهود ما نسبته 61.3٪ ورغم محدودية الأرض التي أعطيت للفلسطينيين بموجب اتفاق أوسلو الذي أعطى حكما ذاتيا محدد الصلاحيات لمنطقتي غزة وأريحا اللتين تشكلا 1.5٪ من الأرض الفلسطينية إذ تبلغ مساحة غزة 363 كم² وبلغ عدد سكانها في ذلك الحي 800 ألف نسمة وكان يقطنها 5 آلاف مستوطن في حين تبلغ مساحة أريحا 60 كم² ويسكن المدينة والمناطق التابعة لها 25 ألف نسمة ورغم بساطة ما أعطي للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيت إسرائيل مستمرة في مصادرة الأراضي والتهجير رغم

كون مباحثات السلام جارية وتهدف بذلك إلى تقليص إمكانيات التنامي العددي والعمراني، أمام إحلال المستوطنين اليهود مكانهم، وقد صادرت إسرائيل منذ مؤتمر مدريد عام 1991م وحتى مؤتمر أوسلو 1993م 73 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية ومنذ مؤتمر أوسلو حتى آذار مارس 1996م صادرت إسرائيل 77 ألف دونم وتبع ذلك مصادرة 165 دونم في رأس العامود في القدس الشرقية.

إن النزعة التوسعية التي يمتاز بها السياسة الإسرائيليون تعتبر جزءاً أساسياً من نسيجهم العقدي والإيديولوجي وعلى هذا النهج الذي رأيناه في سياسة إسرائيل الاستيطانية نرى مايلي :

- 1- إذا ما استمرت إسرائيل في مشاريعها الاستيطانية بضم الأرض وهدم المنازل وترحيل السكان وتغيير المعالم العربية والإسلامية في القدس فإن هذه الأعمال ستنسف عملية السلام في بقية الأراضي الفلسطينية والمناطق العربية.
- 2- إن استمرار الوضع الراهن للقدس سيشكل عامل اختلاف وتقاطع وقطيعة بين الديانات السماوية الثلاثة، لذا ندعو أن تكون مدينة القدس ملتقى للسلام والسلم لا للاستسلام.
- 3- إن القدس كانت وعبر كل العصور ملتقى الديانات السماوية الثلاث الإسلامية واليهودية والمسيحية من خلال التعايش السلمي في هذه المدينة المقدسة ولا يحق لإسرائيل إذابة شخصيتها العربية الإسلامية من خلال إجراءاتها التهودية.
- 4- نحن نجزم بأنه لا يحق لأي طرف أو جهة أن تفاوض أو تسامح على موضوع القدس لأنها قضية إسلامية ومهبط الأنبياء والرسل الذين يعتز بهم

الدين الإسلامي جميعا ونحن نعتبر أن الرسالة المحمدية هي المسطر الأول والوحيد لكل الديانات والتشريعات السماوية.

5- إننا ندعو إلى حوار بين الديانات الثلاث على أسس سلمية وعقلانية لتحديد الأحقية في إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقدس.

المصادر

- القضية الفلسطينية منظور إسلامي، فتحي يكن، مؤسسة الرسالة 1992م.
- الطريق إلى القدس، د. محسن محمد صالح، الأردن 1994م.
- الهجرة اليهودية من فلسطين المحتلة دوافعها واتجاهاتها، د. محمد عبد العزيز حمود دار الكرمل 1986م.
- القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني - اتحاد الجامعات العربية الجزء الأول، العراق - الموصل 1983م.
- الإسلام والأديان، د. مصطفى حلمي، دار الدعوة - القاهرة 1990م.
- إعداد مجلة فلسطين المسلمة.
- التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، د. عدنان السيد حسين، دار النفائس - 1989م.

استمرار تهويد مدينة القدس أرضاً وسكاناً وعمراً وإدارة

رائف يوسف نجم

منذ أن احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من فلسطين في شهر يونيو 1967 باشرت فوراً تنفيذ إجراءات تعسفية شملت الأرض والسكان والعمارة والمقدسات الإسلامية والمسيحية وخصوصاً في مدينة القدس. وقد تم تنفيذ بعض هذه الإجراءات عن طريق الجيش الإسرائيلي، والبعض عن طريق بلدية القدس التي أصبحت إسرائيلية، والبعض الآخر عن طريق الجهات المتطرفة الإسرائيلية، مثل حركة «كاخ» وجماعة «أمناء جبل البيت» وحركات «تورات حايبم» و«عطرات كوهانيم» و«عطرات ليوشنه». وكان من ضمن تلك الإجراءات حريق المسجد الأقصى المبارك ومجزرة الأقصى التي استشهد فيها عدد من المصلين، وهدم حارة المغاربة وتحويلها إلى ساحة لزائري الحائط الغربي والنفق الغربي، وإنشاء مستوطنات داخل القدس وحولها وفي جميع مناطق الضفة الغربية المحتلة، وطرد عدد كبير من السكان الفلسطينيين، ومحاولات نسف المسجد الأقصى المبارك، ومصادرة الأراضي الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس، وقلع الأشجار المثمرة من أراضي الفلسطينيين وسرقة بعض محتويات كنيسة القيامة ومصادرة أراضي

ماريوحنا، ومصادرة عقارات الفلسطينيين الغائبين. والحفريات التي تهدد أركان المسجد الأقصى المبارك والعقارات الإسلامية.

إن جميع هذه الإجراءات قد وقعت في زمن سابق وانتهت. ولكن هذا البحث يستعرض بإيجاز إجراءات أخرى مستمرة إلى اليوم وإلى الغد تهدف إلى تهويد مدينة القدس بالكامل، وإلغاء الهوية الفلسطينية فيها نهائياً. وتؤجل إسرائيل التفاوض مع الفلسطينيين بحجة صعوبة الموضوع، والحقيقة هي أنها تهدف إلى استكمال التهويد حتى لا يبقى شيء يمكن التفاوض عليه.

ورغم صدور قرارات عديدة من مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو تطالب إسرائيل بعدم إجراء أية تغييرات في القدس إلا أنها استمرت في ذلك في ضوء الاطمئنان السياسي والعسكري والفيتو الأمريكي، وأدت هذه الإجراءات التعسفية إلى القطيعة.

1- تأجيل إسرائيل بحث قضية القدس لاستكمال تهويدها

قررت إسرائيل تأجيل بحث قضية القدس والمفاوضات بشأنها في سنة 1978 عندما وقعت اتفاقية كامب ديفيد، وكانت المفاوضات حينذاك بين الرئيسين أنور السادات ومناحيم بيغن حامية الوطيس. ولم توقع تلك الاتفاقية إلا بعد أن وافق الرئيس أنور السادات على تأجيل البحث في قضية القدس، وفي مقابل ذلك استرجاع أرض سيناء كاملة.

والحل الذي توصل إليه الرئيسان في ذلك الوقت هو ضم ملحقين إلى الاتفاقية، الأول يعبر عن الرأي المصري بشأن القدس والثاني يعبر عن الرأي الإسرائيلي وتم هذا الاتفاق ليلة توقيع الاتفاقية كما أعلمني سماحة الشيخ حسن التهامي الذي كان مرافقاً للرئيس أنور السادات في تلك المفاوضات.

وقد تكرر هذه الإجراء في اتفاقية أوسلو سنة 1993 وفي اتفاقية وادي عربية حيث كانت تصر إسرائيل على تأجيل البحث في قضية القدس لإتاحة المجال من أجل تهويد المدينة.

وعليه فإن تأجيل البحث في قضية القدس كان عاملاً مشتركاً في جميع اتفاقيات السلام المعقودة. وعليه ارتكزت الولايات المتحدة الأمريكية في ممانعتها في عرض أي موضوع يختص بالقدس على مجلس الأمن حتى يأتي الوقت المناسب لإسرائيل لمباشرة المفاوضات حول القدس وتثبيت الوضع القائم على الأرض، وبعد أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت على اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وبعد أن تكون قد نقلت سفارتها من تل أبيب إلى القدس. ورغم أن الخدمات السياسية والعامية في تل أبيب أفضل من القدس، فإن إسرائيل تريد جعل القدس عاصمة لها لأنها مقدسة وتل أبيب ليست مدينة مقدسة.

وإذا تقررّت المفاوضات حول الأماكن المقدسة في القدس، فلن يكون المسجد الأقصى المبارك هو موضوع المفاوضات الوحيد، بل ستقدم إسرائيل قائمة طويلة للتفاوض حولها ومنها:

- البلدة القديمة التي تضم المسجد الأقصى المبارك، وحائط البراق، ونفق حائط البراق، وجبل صهيون. وقبر داود، والصلاحية، وكنيسة القيامة، والمدارس الدينية اليهودية الموجودة في العقارات الإسلامية المصادرة، والمسكن التي صادرها الإسرائيليون وسكنوا فيها.

- مدينة داود (شرق مدينة القدس) أي بلدة سلوان، وعين سلوان، وقلعة داود، وقبور الملوك، وجبل الزيتون، ومغارة شمعون الصديق (أي حي الشيخ جراح).

- الأماكن المقدسة في الشطر الغربي من مدينة القدس، وتشمل مقام النبي عكاشة (الذي أغلق من قبل وزارة الأديان الإسرائيلية)، ومسجد عين كارم (والذي أغلق أيضا)، ومقبرة مأمّن الله (التي جرفتها بلدية القدس الاسرائيلية وهدمت قبورها).

- مقام النبي صموئيل في ضواحي القدس.

- قبر راحيل على طريق القدس بيت لحم.

وعليه فإن المفاوضات المستقبلية ستكون مفاوضات قاسية وصعبة لأن إسرائيل تريدها كذلك، وقد وضعت مسبقا سيناريو خاصاً لهذه المفاوضات، التي كان من المفروض أن تبدأ في شهر مايو سنة 1997 حسب اتفاقية أوسلو ولكن الرئيس نتنياهو أجلها إلى تاريخ غير معروف، وهذا الأمر يعتبر عقبة كأداء أمام السلام وسببا رئيسا من أسباب القطيعة.

2- إصرار إسرائيل على اعتبار القدس العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل

تعتبر الأمة العربية والإسلامية أن محور السلام الرئيس في الشرق الأوسط هو القدس. فإذا عم السلام في القدس عم السلام في الشرق الأوسط وما حوله.

وإذا فقد السلام في القدس فقد السلام في الشرق الأوسط وما حوله، وربما في أجزاء أخرى من العالم.

إن العرب والمسلمين يقدسون مدينة القدس. وأساس هذه القدسية يرجع إلى القرآن الكريم وإلى السنة النبوية، وإلى ارتباط المسجد الأقصى المبارك بالكعبة المشرفة ارتباطا أزليا لا تنفصم عراه إلى يوم القيامة. وقد استند

المنهج النبوي على ذلك، فحث النبي محمد ﷺ المسلمين على الحفاظ والاهتمام ببيت المقدس قولاً وعملاً في الأحاديث العديدة التي وردت عنه ومنها ما جاء عن الصحابي ذي الأصابع (رضي الله عنه) إذ سأل النبي ﷺ وقال: إذا ابتلينا بالبقاء من بعدك يا رسول الله فأين تأمرنا؟

قال: بيت المقدس، فلعل الله يرزقك ذرية طيبة تروح إليه وتغدو. وفي الحديث عن الصحابي معاذ بن جبل (رضي الله عنه) حيث قال النبي ﷺ له: يا معاذ! سيفتح عليكم الشام من بعدي من العرش إلى الفرات. رجالهم ونساؤهم مرابطون إلى يوم القيامة. فمن احتل منهم ساحلاً من الشام أو من بيت المقدس فهو في جهاد إلى يوم القيامة.

ورغم أن النبي ﷺ كان يعلم أن بيت المقدس لن يفتح في زمانه إلا أنه وضع منهجاً عملياً للمسلمين فكانت معركة مؤتة سنة 8 هجرية وكانت غزوة تبوك. وفهم الصحابة (رضي الله عنهم) هذا المنهج وساروا عليه.

القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وإليها كان الإسراء ومن فوقها كان المعراج وفرض الله تعالى الصلاة.

أما من الناحية التاريخية فالعرب اليبوسيون هم الذين أسسوها سنة 300 ق.م. ولم يدخلها بنو إسرائيل إلا بعد ذلك بألفي سنة.

وعليه فإن المنطق الديني والتاريخي لا يؤيد إسرائيل بجعل القدس عاصمة لليهود فقط لأن عددهم في جميع أنحاء العالم لا يزيد على 14 مليون نسمة، بينما يبلغ عدد المسيحيين حوالي 2 مليار نسمة، ويبلغ عدد المسلمين حوالي (11/4) مليار نسمة فكيف يتسنى لليهود أن يستأثروا بمدينة القدس ويجعلوها عاصمة أبدية لما نسبته (أربعة بالألف) فقط من سكان الأرض، ويتجاهلون حق الأغلبية العظمى من المؤمنين بالله؟

فبتاريخ 30-7-1980 أقر الكنيست الإسرائيلي ما سمي بقانون توحيد مدينة القدس، بناء على مشروع تقدمت به آنذاك النائبة (جيئولا كوهين) التي كانت عضوا في عصبة شتيرن قبل قيام دولة إسرائيل، ومن أبرز العاملين في حركة (أرض إسرائيل الكاملة) التي تشكلت في أعقاب حرب حزيران 1967. وكان هدفها منع الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت والحكومات المتعاقبة من التوصل إلى أي اتفاق ضمن أية تسوية محتملة مع العرب يمس وضع مدينة القدس الموحدة. وجاء في نص البند الأول من القانون:

(إن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، وهي مكان ومقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا).

وفي عام 1952 نقلت إسرائيل وزارة الخارجية إلى القدس حتى تحذو حذوها سفارات الدول الأخرى.

فكيف يدعي بنيامين نتنياهو الآن أن القدس موضوع تفاوض مستقبلي، وهو الذي قال: (إن القدس لن تكون موضع تفاوض وليكن هذا معلوما بشكل نهائي).

يدعي الإسرائيليون أنهم يؤمنون بحرية العبادة في القدس للجميع. وهذا ادعاء باطل لأنهم يحاصرون القدس ويمنعون المصلين الذين يحضرون من جميع أنحاء فلسطين من الوصول إلى المسجد الأقصى المبارك عند صلاة الجمعة.

إن شعار (القدس عاصمة يهودية) الذي ترفعه إسرائيل، وشعار (اليهود شعب الله المختار) يحق لهم ما لا يحق لغيرهم، وشعار (فلسطين كلها أرض

إسرائيل)، كل هذه الشعارات تقف عقبة أمام إحلال السلام، ولا يمكن رسم معالم السلام على أوراق بالية تخلو من التسامح والتواضع والصدق والتفاهم والاحترام المتبادل. وبدلاً من ذلك فإنه يسود المعاملة الإسرائيلية الكبرياء والترفع وقسوة القلوب والعداوة الظاهرة والتعصب الشديد. وإذا رغبت إسرائيل في أن يكون السلام حقيقياً وليس حبراً على ورق، فعليها أن توافق على حل عادل في مدينة القدس، بحيث تكون عاصمة لدولتين فلسطينية وإسرائيلية، ومفتوحة للجميع مع تأمين حرية العبادة للسكان والزوار، وبدون ذلك فإن احتلال القدس سيبقى سبباً للقطيعة وعائقاً كبيراً أمام السلام.

3- استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية

وإنشاء المستوطنات عليها

في عام 1918 كانت الملكية العقارية اليهودية في القدس 4.3٪ من مجموع مساحة القدس. وعند قيام دولة إسرائيل في سنة 1948 كان اليهود يمتلكون 4٪ فقط من أراضي البلدة القديمة في القدس، 14٪ فقط من أراضي الجزء الغربي من القدس. وبعد احتلال جميع مدينة القدس عام 1967 اعتبرت إسرائيل نفسها مالكة لجميع الأرض استناداً إلى شعار (أرض إسرائيل) وتستطيع أن تصدر أي جزء من هذه الأراضي وتنشئ عليه المستوطنات الإسرائيلية، حتى لو كانت هذه الأرض وقفاً إسلامياً.

حتى إن الجزء المحتل في سنة 1948 لازال معرضاً للمصادرة، ففي شهر سبتمبر 1998 صادرت إسرائيل 42 ألف دونم من أراضي قرية أم الفحم التي يمتلكها أهالي القرية وأطلقت النار على المتظاهرين الذين صودرت أراضيهم. وقبل ذلك صادرت بعض الأراضي العربية الواقعة في الجليل، رغم أن السكان هناك يحملون الجنسية الإسرائيلية.

اسم المستوطنة	تاريخ إنشائها	الموقع
كفار عفوري	1924	قرب مدينة بيت حنينا
راموت	1970	اراضي بيت اكسا ولفتا
جيلو	1980	اراضي بيت جالا وصفافا وشرفات
تل بيوت الشرقية	1970	اراضي صور باهر
معالية دفنا	1968	اراضي ملك عائلات مقدسية
ريخس شعفاط	1970	اراضي شعفاط الراس
رامات اشكول	1968	اراضي صودرت حول القدس
عطيروت	1967	اراضي قرية قلنديا
بسكات عومر	1987	على ارض الف دونم
جبعات همطوس	1991	اراضي بيت صفافا وبيت جالا واراضي من دير الروم الأرثوذكس
الحى اليهودي	1968	حى شرف العربي فى البلدة القديمة داخل الأسوار
معالية ادوميم	1975	اراضي العيزرية وابوديس
كفار ادوميم	1979	اراضي قرية عنان
مشوار ادوميم	1974	اراضي قرية ابوديس
جفعون	1968	اراضي قرية الجيب
جفعون حد شاه (أ)	1980	اراضي قرية بيت أجزاء
جفعون حد شاه (ب)	1991	اراضي قرية بدو
جبعات زئيف	1977	اراضي قرية بيتونا وبيت دقو والحبيب
جبعات بنيامين	1982	اراضي قرية جبع
هارادار	1985	اراضي قرية سوريك وبدو
عناوت	1983	اراضي قرية عناتا
الويه	-	اراضي قرية القلط
فرمريه	-	اراضي صور باهر
داود (مشروع مامبلا)	1990	غرب باب الخليل
هارحوما	1997	جبل ابي غنيم
مستوطنة فى راس العمود	1997	راس العامود
مستوطنة فى سلوان	1997	عدة مساكن للفلسطينيين صودرت فى سلوان

وقد أحاطت إسرائيل القدس من جميع جهاتها بالمستوطنات أو المستعمرات اليهودية العسكرية، وضغطت مساحة الجزء المسكون من الفلسطينيين العرب بحيث لا يزيد مطلقاً ومنعت التوسع فيه وقد بلغ عدد المستوطنات حول القدس حتى الآن 27 مستوطنة تم اختيار مواقعها بعناية.

يعود تاريخ إنشاء أول مستوطنة يهودية حول القدس إلى عام 1924 أما تفاصيل هذه المستوطنات فهو كما يلي :

وقد طبقت إسرائيل في إنشاء هذه المستوطنات أساليب عسكرية للدفاع واختارت المرتفعات من الأراضي بهدف الإشراف بسهولة على ما حولها، وربطتها بشبكات طرق ومياه وكهرباء وسلحت جميع القاطنين فيها.

وقد صرح (بنيامين نتياهو) أكثر من مرة أن اتفاقية أوسلو لم تفرض على إسرائيل إيقاف إنشاء المستوطنات أو توسيعها، وتستطيع إسرائيل أن تنشئ مساكن لليهود في أي موقع تراه مناسباً بغض النظر عما يمتلك هذا الموقع. إن هذا الأسلوب من التعامل ليس له مثيل في أي دولة على الكرة الأرضية، فكيف والحالة هذه يتسنى للسلام أن يعم في هذه البقعة من العالم؟

4- استمرار الحفريات والانفاق

الحفريات التي سبقت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967

بدأ البحث عن الآثار في فلسطين لأول مرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ورغم أن عدداً من الحفريات قد جرى خلال المائة عام التي سبقت الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن النتائج كانت مقرونة بفرضيات خيالية غير دقيقة ومنتزاة بعضها مع بعض.

وقد بلغ عدد الحفريات في أنحاء فلسطين عشرين حفرة على الأقل، كانت برامجها وأهدافها واضحة وجليّة للمتخصصين، وعندما تكتشف أية طبقة من الآثار الإسلامية كانت تلقى الإهمال والضياع والتدمير أثناء البحث في طبقات أعمق وأقدم، ونادرا ما توثق الحفريات الإسلامية، وإذا وثقت تبقى بعيدة عن النشر والدراسة والتعميم على المؤسسات العلمية. ويمكن القول إن حجم ما تم حفره خلال مرحلة الاحتلال الإسرائيلي في القدس يفوق حجم جميع الحفريات التي سبقت ذلك في فلسطين عامة.

إن أول حفرة تمت في القدس الشريف كانت في سنة 1863 من قبل بعثة فرنسية برئاسة عالم الآثار (ديسولسي) الذي اكتشف مقابر الملوك (King Tombs)، خارج بلدة القدس القديمة، وادعى أنها ترجع إلى عصر الملك داود. وكان فيها مخطط باللغة الأرامية نقله ديسولسي إلى متحف اللوفر في باريس.

وخلال الفترة (1867-1870م) قامت بعثة بريطانية باسم (الصندوق البريطاني لاكتشاف آثار فلسطين) برئاسة المهندس الكولونيل (تشارلز وارين) Warren، وكان هدفه منصبا على منطقة الحرم القدسي الشريف. أما أهم مكتشفاته فكانت آبار مائية متصلة بنبع جيحون، ثم قام بحفريات عمودية وأنفاق أفقية نحو جدران الحرم القدسي الشريف الشرقية والجنوبية والغربية بهدف اكتشاف طبيعة هذه الجدران وأنواع حجارتها التي كان يعتقد أنها هيرودية. ومن تلك الحفريات النفق الذي يقع مدخله بين باب السلسلة وباب القطنين ويتعامد مع الجدار الغربي للحرم القدسي الشريف بطول (25 مترا) ويعرض (6 أمتار) ويصل إلى سبيل قايتباي، ولكن ذلك النفق لم يحقق له آماله. وقد نشر الكولونيل وارين نتائج حفرياته في كتابه (اكتشاف القدس) في عام 1871م، وفي كتابه (توثيق القدس) في عام 1884م.

كما أن الأب فنسنت (Vincent) قد أجرى حفريات قرب نبع جيحون، واكتشف أروقة ومغارات محفورة في الصخر كانت تحتوي على أوان فخارية ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد. ومن هذه المكتشفات استنتج الأب فنسنت أن التل الجنوبي الشرقي كان الموقع الأصلي للقدس، وأن نبع جيحون لعب دورا هاما في تشجيع إنشاء المساكن في هذا الموقع.

وقد تمت حفريات في العصور اللاحقة أهمها ما قام به الجنرال الألماني المعماري (كونراد تشيك) الذي تخيل ورسم الهيكل الذي حلم بإنشائه، ووصفه الأستاذ مازار (رئيس الجامعة العبرية سابقا) فيما بعد في عام 1975 أنه أسطوري. أما أهم مكتشفات هذا الجنرال فهي القناة التي تبتدئ من أسفل المدرسة المنجكية (المجلس الإسلامي حاليا) وتصل إلى البرك الصخرية الرومانية الموجودة في دير راهبات صهيون بطول حوالي (80 مترا) وارتفاع (8 أمتار) وعرض (1.5 مترا). وتقول دائرة الآثار الإسرائيلية أن تاريخ هذه القناة يرجع إلى الفترة (152-37) ق.م. وكانت قديما تزود القدس ومنطقة الحرم القدسي الشريف بالمياه.

وفي عهد الانتداب البريطاني على فلسطين تأسست بعض معاهد الآثار، وكان أولها (المدرسة الأمريكية للأبحاث الشرقية) برئاسة (و. أولبرايت) ثم جاء (الصندوق البريطاني لاكتشاف آثار فلسطين) وتمت أهم حفرياتهم الأثرية خلال الفترة (1923-1928) في مناطق ملاصقة لبلدة القدس القديمة.

وبعد ذلك أمضى علماء الآثار الفترة اللاحقة لاستيعاب وهضم وفهم ما تم اكتشافه للوصول إلى مفاهيم أفضل حول تاريخ القدس، إلى أن بدأت فترة الحكم الأردني (1948-1967) فجاءت عالمة الآثار البريطانية (كاثلين كنيون) وترأست المدرسة البريطانية للآثار ومارست عملها في بلدة القدس القديمة في

عام 1961 باتباع الأسس العلمية الحديثة للبحث عن الآثار، ودرست ما تم التوصل إليه في أعمال من سبقها من علماء الآثار وركزت اهتمامها على الحدود الشرقية للبلدة القديمة، ونقضت عددا من الأفكار والمعتقدات التي نشرها أولئك العلماء في كتابها الذي نشرته في عام 1967 بعنوان (القدس/حفريات 3000 سنة) وقالت إن كتب أولئك العلماء لم تغير شيئا من تاريخ القدس، كما أنها لم تقدم شيئا يدعم الإسرائيليين في دراستهم لآثار المنطقة الغربية من الأقصى المبارك.

الحفريات الإسرائيلية في القدس بعد عام 1967

بوشرت هذه الحفريات في أواخر سنة 1967 وهي مستمرة إلى الآن دون توقف، رغم قرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة واليونسكو التي طالبت إسرائيل بإيقافها وأهم هذه الحفريات التي أنجزت حتى الآن :

1- حفريات جنوبي المسجد الأقصى المبارك

بوشرت هذه الحفريات في أواخر سنة 1967 وتمت سنة 1968 على امتداد سبعين مترا أسفل الحائط الجنوبي للحرم القدسي الشريف، أي خلف الأقصى ومسجد النساء والمتحف الإسلامي والمئذنة الفخرية. وقد وصل عمق هذه الحفريات إلى (14 مترا)، وهي تشكل مع مرور الزمن خطرا يهدد بتصدع الجدار الجنوبي ومبنى المسجد الأقصى المبارك الملاصق له. وقد مولت الجامعة العبرية هذه الحفريات التي ترأس فريقها البروفسور بنيامين مزار (B. Mazar)، ومساعدته مئير بن دوف (Meir Ben Dov) ونشر أول تقرير عن نتائج التنقيب سنة 1967. أما ما تم اكتشافه في هذه الحفريات فكان آثارا إسلامية أموية (660-750م)، آثارا رومانية وآخر بيزنطية. وأصدر البروفسور مزار كتابا سنة 1975 يشرح مكتشفاته مع الصور التي تثبت أن هذه الآثار إسلامية

وبيزنطية، ولكنه أصر في كتابه على أن موقع الهيكل المزعوم هو نفس موقع المسجد الأقصى المبارك. وأن مدخله من الناحية الغربية، من جهة قوس روبنسون. وقد اختلف معه البروفسور كوفمان فيما بعد وقال أن مدخل الهيكل من موقع الباب الذهبي في الناحية الشرقية.

2- حفريات جنوب غرب المسجد الأقصى المبارك

تم هذا الجزء من الحفريات سنة 1969 وعلى امتداد ثمانين مترا مبتدئة من حيث انتهى الجزء الأول، ومتجهة شمالا حتى وصلت باب المغاربة مارة تحت مجموعة من الأبنية الإسلامية التابعة للزاوية الفخرية (مركز الإمام الشافعي) وعددها 14 صدعتها جميعا، ومن ثم إزالتها السلطات الإسرائيلية بالجرافات بتاريخ 14-6-1969 وأجلي سكانها.

ويقول (مائير بن دوف) أنه اكتشف أساسات ثلاثة قصور أموية اثنان منها متشابهان والثالث يختلف قليلا عن سابقيه ويقول الأستاذ (بنيامين مازار) في كتابه الذي نشره عام 1975 أنه لا يوجد أية بينات عن آثار المدينة المقدسة قبل هدم الهيكل الثاني إلا في كتب المؤرخ اليهودي (جوسيفوس فلافيوس) Josephus Flavius الذي أرخ للفترة اليهودية، وكذلك في المشنة والتوراة والتلمود. وهذا يعني أن الأستاذ مازار قد استقى تخيلاته التي نشرها عام 1975 من موقع الهيكل في هذه المنطقة من هذه الكتب التي لا تتصف بالاستقلالية، بل تعبر عن آمال اليهود دون الاستناد إلى حقائق تاريخية موثقة علميا. ويعترف الأستاذ مازار أن مدينة القدس القديمة قد اختفت لأن الأساس الصخري لتلك المدينة قد كشف بالحفريات الإسرائيلية الجديدة، ووجد هو نفسه أنه قطعت منه أحجار لأبنية حديثة.

إن هذا الاعتراف يتناقض كلياً مع الافتراضات والتخيلات التي نشرها عن موقع الهيكل الوهمي والتي تفتقر إلى اللمسة العلمية والحقيقة التاريخية.

3- حفريات جنوب شرق الأقصى المبارك

بوشرت هذه الحفريات في سنة 1973 وامتدت على مسافة ثمانين متراً للشرق واخترقت في شهر تموز 1974 الحائط الجنوبي للحرم القدسي الشريف ودخلت إلى الأروقة السفلية للمسجد الأقصى المبارك في أربعة مواقع هي :

- أسفل محراب المسجد الأقصى المبارك وبطول (20 متراً) إلى الداخل.
- أسفل جامع عمر (الجناح الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى).
- أسفل الأبواب الثلاثة للأروقة الواقعة أسفل المسجد الأقصى المبارك.
- أسفل الأروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى المبارك.

وقد وصلت أعماق هذه الحفريات إلى أكثر من (13 متراً) وأصبحت تعرض جدار الأقصى المبارك إلى خطر التصدع والانهيال بسبب العوامل الآتية:

- قدم البناء.
- تفرغ التراب الملاصق للجدار من الخارج إلى عمق كبير، فأصبح هناك فرق كبير بين منسوبي الداخل والخارج.
- ضجيج الطائرات الحربية يومياً فوق المنطقة واختراقها لحاجز الصوت، وهذه تؤثر على جميع المعالم الإسلامية الدينية والتاريخية بما في ذلك مبنى المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة.

4- حفريات النفق الغربي

بوشرت هذه الحفريات سنة 1970 وتوقفت سنة 1974 ثم استؤنفت ثانية سنة 1975 واستمرت حتى أواخر عام 1988 رغم قرارات اليونسكو، وامتد النفق من أسفل المحكمة الشرعية (وهي من أقدم الأبنية التاريخية في القدس) ومر أسفل خمسة أبواب من أبواب الحرم الشريف هي: باب السلسلة، وباب المطهرة، وباب القطنين، وباب الحديد، وباب علاء الدين البصيري (المسمى باب المجلس الإسلامي)، ومر كذلك تحت مجموعة من الأبنية التاريخية الدينية والحضارية ومنها أربعة مساجد، ومثذنة قايتباي الأثرية، وسوق القطنين (أقدم سوق أثري إسلامي في القدس)، وعدد من المدارس التاريخية، ومساكن يقطنها حوالي (3000) فلسطيني مقدسي. وقد وصلت حفريات النفق إلى عمق يتراوح بين (11-14 مترا) تحت منسوب الأرض وطول حوالي (450 مترا)، وارتفاع (2.5 مترا) ونتج عن هذه الحفريات تصدع عدد من الأبنية منها الجامع العثماني، ورباط كرد، والمدرسة الجوهريّة، والمدرسة المنجكية (مقر المجلس الإسلامي)، والزاوية الوفائية، وبيت الشهابي. ويمر النفق بآثار أموية وبيزنطية عبارة عن جدران وأقواس حجرية.

وفي شهر مارس من عام 1987 أعلن الإسرائيليون أنهم اكتشفوا القناة التي كان قد اكتشفها قبلهم الجنرال الألماني (كونراد تشيك) في القرن التاسع عشر طول 80 مترا ولم يكتف الإسرائيليون بإيصال النفق بالقناة بل قاموا بتاريخ 7-7-1988 وتحت حماية الجيش الإسرائيلي بحفريات جديدة عند ملتقى طريق باب الغوانمة مع طريق المجاهدين (أو طريق الالام Via Delarozza) واستخدموا فيها آلات الحفر الميكانيكية، بهدف حفر فتحة رأسية ليدخلوا منها إلى القناة الرومانية وإلى النفق، ولكن تصدى لهم المواطنون في القدس

الشريف ومنعواهم من الاستمرار فاضطرت السلطات الإسرائيلية إلى إقفال الفتحة وإعادة الوضع السابق.

وكان الهدف من تنفيذ هذه الفتحة هو تهوية القناة والنفق من جهة ثانية غير المدخل، وإنشاء نقطة حراسة إسرائيلية جديدة، والوصول إلى البرك الرومانية بسهولة. ورغم إقفال هذه الفتحة فقد صرح وزير الأديان الإسرائيلي (زفولون هامر) وكذلك رئيس بلدية القدس الإسرائيلي آنذاك (تيدي كولييك) بأن هذه الحفريات الأثرية سوف تستأنف في الوقت المناسب. وهذا يدل على عدم الاكتراث والتحدي السافر لكل المثل الإنسانية والحضارية، وفعلا استأنف الإسرائيليون محاولاتهم لفتح باب ثانٍ للنفق في زمن حكومة رايبين إلا أنهم توقفوا عن ذلك أمام المقاومة التي تلقوها من أهالي القدس. ثم أعادوا الكرة في عهد حكومة نتنياهو. وفي هذه المرة نجح الإسرائيليون بفتح باب ثانٍ للنفق من جهة مدرسة الروضة على طريق المجاهدين بتاريخ 24-9-1996 ويعود سبب نجاحهم إلى ما يلي :

أ- كان قرار فتح الباب من رئيس الوزراء نتنياهو رئيس البلدية الإسرائيلي أولمرت.

ب- تم فتح الباب ليلا تحت حراسة الجيش الإسرائيلي.

ج- تم محاصرة المنطقة ومنع العرب من التجول فيها إلى أن اكتمل العمل.

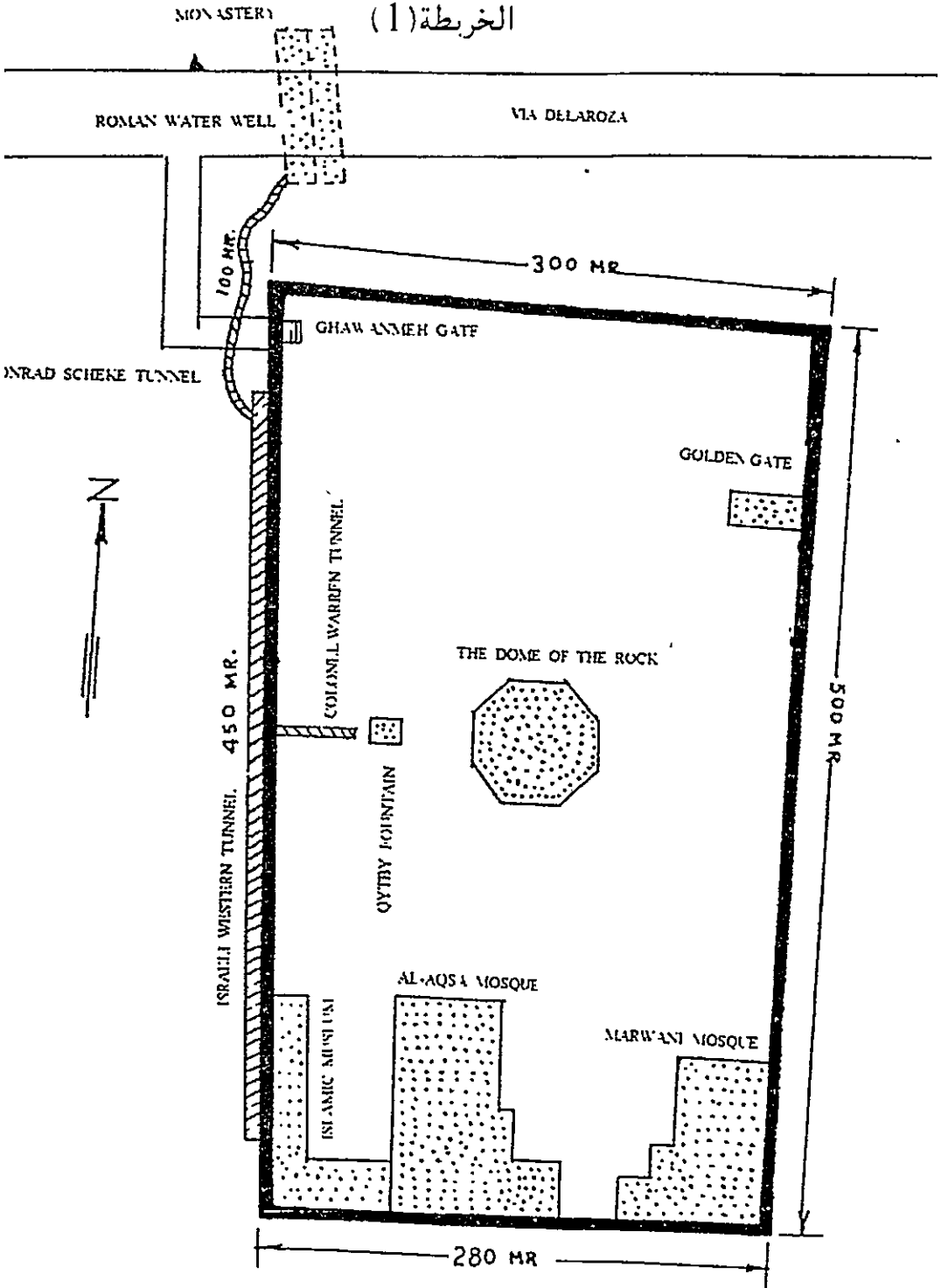
د- استعملت المعدات الميكانيكية السريعة لإنجاز العمل في أقصر وقت.

ويهدف الإسرائيليون بفتح الباب الثاني للنفق إلى تحسين تهوية وإضاءة النفق وتسهيل الصلاة في الداخل وإقناع يهود العالم للقدوم إلى القدس للصلاة

داخل هذا النفق وفي موقع تحت المسجد الأقصى المبارك. وعليه فقد أصبح داخل النفق كنيسا يهوديا، سيحاول الإسرائيليون القفز منه مستقبلا إلى الأعلى وهذه هي الخطورة الكبيرة التي تكمن وراء بقاء هذا النفق مفتوحا ومستعملا للصلاة.

لقد صرح الرئيس نتنياهو أن هذا النفق تاريخي قديم، وأن الإسرائيليين أعادوا فتحه فقط، واستغرب استنكار الأمة العربية لفتحته. والحقيقة أن القديم في هذا النفق هو جزء القناة القديمة بطول ثمانين مترا وتبدأ من باب الغوانمة وتصطدم ببركتين صخريتين موجودتين داخل دير راهبات صهيون واكتشفها قبل الإسرائيليين الجنرال الألماني كونراد تشيك. أما باقي النفق من مدخله في ساحة المغاربة وإلى باب الغوانمة بطول حوالي 450 مترا فهو نفق جديد حفره الإسرائيليون خلال سنين طويلة وقدمت حكومة الأردن عدة شكاوي في حينه إلى اليونيسكو وصدرت قرارات لإيقاف حفريات هذا النفق إلا أن الإسرائيليين لم ينصاعوا إلى تلك القرارات. وجاء في تقرير المستشار الفني (مسيولومير) لمدير عام اليونسكو (السيد مايور)، الذي نشره عام 1996، (إن الإسرائيليين قد استعملوا مواد كيماوية خاصة لتسهيل تفتيت الصخر في داخل النفق. وهذه المواد تشكل خطورة على أساسات الأبنية الإسلامية إذا وصلتها عن طريق المياه الجوفية). وفي هذه الحقائق ما يدحض ادعاء الرئيس نتنياهو بأن هذا النفق قديم.

الخريطة (1)



5- إعادة فتح حفريات الكولونيل تشارلز وارين

بتاريخ 21-8-1981 (ذكرى حريق المسجد الأقصى) أعادت السلطات الإسرائيلية فتح النفق الذي اكتشفه الكولونيل وارين سنة 1867 فاعتصم المواطنون المقدسيون داخل النفق ومنعوا السلطات الإسرائيلية من الاستمرار في هذه الحفريات حيث كان ينوي الإسرائيليون إيصال هذا النفق إلى أسفل مبنى قبة الصخرة المشرفة، ثم تدخلت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس وأقفلت باب النفق بالخرسانة المسلحة بتاريخ 29-8-1981. وقد نتج عن فتح هذا النفق تشققات في الرواق الغربي للحرم الشريف فوق باب النفق.

6- حفريات باب العامود

قامت دائرة الآثار الإسرائيلية في سنة 1975 بالحفريات تحت باب العامود من الخارج، وكشفت عن باب السور القديم الذي يقع حوالي خمسة أمتار تحت باب العامود الحالي. ثم وصلت الباب الحالي مع الساحة الأمامية الخارجية بجسر مسلح من أجل المرور من وإلى البلدة القديمة. وكل ما وجدته كان آثارا وعقودا إسلامية لا تمت إلى الهيكل بصلة.

7- حفريات باب الأسود (باب الأسباط)

كانت المساحة المحصورة ما بين باب الأسود (على سور القدس) وباب الأسباط (على سور الحرم القدسي الشريف الشمالي) بعد عام 1967 تستعمل لتوزيع التموين على اللاجئين من قبل وكالة الغوث الدولية. وفي عام 1982 أصرت السلطات الإسرائيلية على إجراء حفريات فيها بحجة وجود بركة إسرائيل في ذلك الموقع، ورغم معارضة دائرة الأوقاف الإسلامية. وانتهت الحفريات في عام 1986 ولم يكتشف أي أثر إسرائيلي. وفي عام 1988 تم

إنشاء مدرج حجري ومقاعد حجرية بموجب مخطط أعدته السلطات الإسرائيلية في موقع الحفريات. كما تم إنشاء جدار حجري يفصل الساحة عن طريق المجاهدين.

8- حفريات قلعة باب الخليل

قامت السلطات الإسرائيلية بهذه الحفريات منذ عام 1975 بجوار القشلة (قسم الشرطة) ولم تجد أي أثر إسرائيلي.

9- حفريات منطقة النبي داود

إن هذه الحفريات هي عبارة عن إعادة النظر في الحفريات التي تمت في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، حتى يتأكد الإسرائيليون من النتائج التي توصل إليها السيد (ك. جونز) في عام 1940 والتي أطلق عليها في حينه برج النبي داود.

10- حفريات حارة شرف

إن حارة شرف منطقة سكنية قديمة كانت تملكها عائلة عربية في القدس تدعى عائلة شرف، وكانت مؤجرة لعائلات يهودية منذ عهد الانتداب البريطاني، ولم يكن يملك اليهود من تلك الأبنية إلا نسبة بسيطة حوالي 4% وقد هدمت هذه الحارة خلال حرب 1948 بين العرب واليهود، وخرج منها جميع السكان اليهود، وبقيت على حالها خلال العهد الأردني بسبب عدم تمكن بلدية القدس العربية من الحصول على قرض لإعادة إعمار هذه الحارة. ولم تنجح البلدية في الاتفاق على قرض أوروبي إلا في عام 1966 ولكن كانت حرب 1967 أسرع من القيام بمشروع الإعمار.

وعندما احتل الإسرائيليون القدس في عام 1967، استغلوا حالة الحارة المهدومة، وادعوا أنهم يملكونها، وقام فريق منهم برئاسة نهمان أفيجاد (Nahman Avigad) بالحفريات في هذه المنطقة حتى وصل إلى الطبقة الصخرية الأصلية، ولم يجد أية آثار سوى جزءاً صغيراً من جدار عريض، ادعى الأستاذ نهمان أنه يرجع إلى تاريخ الملك حزقيا.

وبعد ذلك جهزت بلدية القدس الإسرائيلية مخططات أنشأت بموجبها مساكن حجرية لا يمت تصميمها بأية صلة تاريخية إلى هذه الحارة، ويرتفع بعضها إلى علو كبير للسيطرة على ساحات الحرم القدسي الشريف من الجهة الغربية، ثم أسكنت فيها عائلات إسرائيلية. ويبلغ عدد هذه المساكن حوالي (600) مسكن.

11- حفريات حديثة

تجري الآن حفريات جديدة واحدة منها تبتدئ من باب الغوانمة وتسير باتجاه مبنى قبة الصخرة المشرفة، وتمر في بئرٍ ماء وقد انتهى الجزء الأول منها لغاية البئر الأول. والهدف من هذه الحفريات هو الوصول إلى أساسات مبنى قبة الصخرة المشرفة.

وهناك حفرة أخرى تبدأ من باب الغوانمة باتجاه المسجد الأقصى المبارك.

وصرحت مصادر إسرائيلية أن عملية الحفريات ستستمر تحت القدس القديمة لوضع تصور كامل لتاريخها اليهودي (المزور) تحت ستار الحفريات الأثرية التي لم يكتشف الإسرائيليون فيها أي أثر للهيكل المزعوم.

12- تفنيد علماء الآثار اليهود

للمزاعم الإسرائيلية حول القدس

في شهر تموز من عام 1988 أعلن عالم الآثار اليهودي (جدعون افني) أن عمليات التنقيب الأخيرة التي تمت في حي سلوان الفلسطيني في الجزء الشرقي من مدينة القدس أدت إلى اكتشاف نظام معقد لنقل المياه يعود تاريخه إلى 1800 سنة قبل الميلاد، أي 800 سنة قبل الاجتياح الذي تنسبه التوراة إلى الملك داود. وقال إن اكتشاف بقايا برجين حجريين استخدمتا لتدعيم شبكة المياه وقطع فخارية استخدمت في تقدير عمر الشبكة، وربطها بالعهد الكنعاني من خلال الحقبة البرونزية الوسيطة. وإن هذه الاكتشافات الأخيرة تغطي ضعف مساحة سلوان الحالية، وتغير كل ما يدعيه اليهود عن مدينة داود. فالملك داود لم يبن مدينة جديدة.

وقال عالم الآثار (روني راينخ): آسف ولكن السيد داود والسيد سليمان لم يظهرا في هذه الحقبة ومعلوم للعالم أجمع أن المستوطنين اليهود الذين صادروا حوالي 11 بيتا في سلوان وسكنوا فيها بالتنسيق مع السلطات العسكرية الإسرائيلية، ادعوا أن هذه مدينة داود، والآن أثبت علماء الآثار اليهود أنفسهم بطلان هذه القصة.

إن الهدف الحقيقي من جميع هذه الحفريات هو تقويض أركان جميع المعالم الدينية والتاريخية الإسلامية في البلدة القديمة وطرد السكان العرب منها وتهويدها بالكامل. والجدير بالذكر أنه رغم جميع الممارسات التعسفية الإسرائيلية في القدس ورغم المصادرات للعقارات الإسلامية ورغم طرد السكان ومنعهم من إنشاء أبنية جديدة، فإن الصورة الجميلة للطابع العربي

لهذه المدينة المقدسة والنسيج العمراني الإسلامي مازال ماثلا للعيان لم يتغير، ومازال الوجه العربي والإسلامي للمدينة مسيطرًا، ولكن إلى متى؟

13- استمرار مصادرة العقارات الإسلامية

في البلدة القديمة في القدس

دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس منذ عام 1967 على تشجيع المستوطنين اليهود لمصادرة عقارات السكان الفلسطينيين العرب بالقوة، وتحت حماية الجنود الإسرائيليين، وصيانتها وترميمها وتحسين الخدمات فيها والسكن فيها بعد طرد سكانها الأصليين، وذلك لتنشيط الوجود اليهودي في البلدة القديمة بعد أن كان معدوماً قبل الاحتلال. كما تترقب جماعات اليهود المتطرفة فراغ أي عقار من سكانه العرب بسبب حالته السيئة لكي تسيطر عليه بالقوة، وتذهب شكاوي السكان العرب هباءً منثورًا. أما بلدية القدس الإسرائيلية فقد عمدت منذ سنوات إلى توجيه رسائل رسمية إلى سكان العقارات المسلمين التي تحتاج إلى صيانة تقول فيها: (عليكم صيانة وترميم عقاركم خلال فترة شهرين. وفي حالة عدم قيامكم بذلك فإن البلدية ستضطر آسفة إلى إخراجكم منها بسبب خطورة وضعها، وسيتم إسكانكم خارج القدس حتى يتم ترميمها).

علما بأن تصرف البلدية كان على النقيض مما جاء في كتابها لأنها لا تمنح هؤلاء السكان تراخيص للترميم، وهم يقومون بذلك خلسة حتى لا يكتشف أمرهم.

لقد بلغ عدد العقارات التي تم مصادرتها في داخل البلدة القديمة، ضمن الأسوار التاريخية، حوالي مائة عقار، حول بعضها إلى مدارس دينية يهودية متطرفة مثل «عطرات كوهانيم»، و«تورات حايم»، و«شوفوبانيم»،

و«عطرات ليوشنه»، و«أمناء جبل الهيكل». وسكن في بعض هذه العقارات فئات من اليهود الشباب ذوي الأخلاق الفاسدة بهدف إزعاج السكان العرب المجاورين. وقد ساهم في مصادرة العقارات الوزير الإسرائيلي أرييل شارون الذي يقع مسكنه الذي صادره في وسط شارع الواد فوق إحدى القناطر وفي موقع استراتيجي وكل السكان اليهود في هذه العقارات يرفعون الأعلام الإسرائيلية فوق مساكنهم لكي يتم مراقبتها بسهولة من قبل دوريات الجيش الإسرائيلي.

يقع معظم هذه العقارات في حارة الواد، وحارة السلسلة، وباب الحديد، وحارة السعدية، وباب الساهرة، وعقبة الخالدية، وعقبة السرايا. ومن هذه العقارات معالم تاريخية إسلامية مثل المدرسة التنكزية المطلة على ساحات الحرم القدسي الشريف حيث خصصتها السلطات المحلية مركزا لحرس الحدود الإسرائيلي. ومنها رباط كرد قرب باب الحديد، وعقار في عقبة السرايا حول إلى مدرسة يهودية للتائبين اسمها (ابراخات ابراهام) وتضم شبابا من روافد تتصف بالإجرام والانحطاط الاجتماعي. وقد قام أحد أولئك الشباب بالتعري خلال عدة أيام على سطح المدرسة حتى يراه السكان المسلمون مما أثار غضب السكان وكانت النتيجة أنه قتل طعنا بالسكين بتاريخ 16-11-1986 وعلى إثر ذلك وبتاريخ 19-1-1987 وجهت إدارة كتلة الليكود في الكنيست نداء إلى الدوائر الحكومية المختصة لتوطين عدد كبير من اليهود في البلدة القديمة في القدس.

ومن التحرشات التي قام بها اليهود في البلدة القديمة إضرام النار في البيوت والحوانيت العربية في شارع الواد وتحطيم زجاج عدد من المنازل والسيارات والاعتداء على العرب وجرح عدد منهم.

إن إسرائيل تتطلع إلى اليوم الذي لا يبقى فيه أي عربي يعيش في البلدة القديمة في القدس، وقد صرح بذلك الوزير الإسرائيلي (موشيه ارنز).

إن أهم منطقة يركز عليها المستوطنون اليهود في البلدة القديمة هي حول المسجد الأقصى المبارك حتى يتم محاصرته بالكامل، وعملية المصادرة تجري باستمرار دون توقف.

14- التوسيع التدريجي لمساحة القدس التنظيمية

بعد احتلال الجزء الغربي من القدس عام 1948 أنشئ جدار فاصل بين الجزئين الغربي والشرقي للمدينة خارج باب العمود، وكانت المنطقة الواقعة خلفه من الناحية الغربية منطقة حرام لا يستعملها أحد ولكنها أملاك عربية. وبعد احتلال عام 1967 أزالته السلطات الإسرائيلية هذا الجدار وضمت إليها الجزء الشرقي من المدينة الذي يشتمل على البلدة القديمة ومساحتها كيلو متر مربع واحد ضمن الأسوار التاريخية كما يشتمل على الأحياء العربية خارج سور البلدة القديمة ومساحتها حوالي 20 كيلو متر مربع.

ويوضح المخطط التنظيمي للقدس هذين الجزئين. وفي عام 1973 أصدرت بلدية القدس الإسرائيلية مخططاً تنظيمياً وسعت بموجبه المدينة وضمت إليها مساحات شاسعة حولها بقراها العربية ووصلت هذه التوسعة إلى مطار قلنديا شمالاً، وإلى حدود مدينة بيت لحم جنوباً، وإلى مستعمرة معاليه ادوميم التي أنشأها ووسعوها على مراحل حتى أصبحت اليوم مدينة كبيرة في الناحية الشرقية. أما الجزء الغربي فهو محتل منذ عام 1948.

وفي عام 1998 أصدرت بلدية إسرائيل تنظيماً معدلاً ضمت بموجبه أراضٍ جديدة مبيّنة في المخطط التنظيمي ووصلت حدود القدس بموجبه إلى اللطرون في الشمال الغربي وإلى عين كارم (هداسا) في الجنوب الغربي، وهدف ذلك هو زيادة عدد السكان اليهود في القدس، والذين كانوا يسكنون أصلاً في المنطقة المضافة إلى القدس.

وعلى هذا الأساس فإن مساحة القدس اليوم بموجب تنظيم 1998 قد أصبحت أضعاف ما كانت عليه عام 1948. أما حدود المدينة الرسمية فهي التي كانت معروفة في زمن الانتداب البريطاني ولا يحق للسلطات الإسرائيلية ضم حوالي خمسين قرية عربية إلى القدس واستقطاعها من أراضي الضفة الغربية بحيث أصبحت مساحة القدس اليوم تشكل حوالي 21٪ من مساحة الضفة الغربية.

علاوة على ذلك فإن السلطات الإسرائيلية قد أصدرت قانوناً للطرق هدفه مصادرة الأراضي العربية الزراعية وشق طرق جديدة فيها بعد قطع الأشجار المثمرة. ولا يوجد في العالم قانون طرق مجحف بهذا الشكل بحيث يعتبر عرض حرم الطريق السريع 420 متراً والجدول التالي يبين عروض الطرق المختلفة بموجب التنظيم الإسرائيلي :

النوع	عرض الطريق بالأمتار	عرض حرم الطريق لكل جانب بالأمتار	العرض الإجمالي لحرم الطريق	العرض الإجمالي الدولي بالأمتار
السريع	120	150	420	140
الرئيسي	100	120	340	100
الإقليمي	60	100	260	60
المحلي	40	70	180	30

ونتيجة للتنظيم الإسرائيلي المجحف بحق عرب فلسطين والقدس
بخاصة فإن التطور الديموغرافي في القدس قد أصبح في صالح الإسرائيليين
بعد أن كان في صالح العرب الفلسطينيين.

15- تغيير المعادلة السكانية في القدس

إن إجلاء السكان العرب عن القدس من أخطر أساليب التهويد التي
تمارسها السلطات الإسرائيلية. إذ وضعت خطة منذ احتلال عام 1967 لتهجير
عشرين ألف مسلم من الذين يسكنون في حارة السلسلة وحارة المغاربة وحارة
الواد وباب حطة وحارة السعدية. ويهدف الإسراع في ترحيل هؤلاء هدمت
حارة المغاربة ورحلت منها حوالي 650 شخصا وصارت بعض العقارات
ورحلت منها سكانها وهدمت بعض عقارات حارة السلسلة ورحلت عنها حوالي
6000 شخصا. وسهلت السلطات الإسرائيلية إقامة مشاريع إسكان خارج أسوار
البلدة القديمة منها مشروع في وادي الجوز يتكون من 24 وحدة سكنية،
ومشروع في بيت حنينا يتكون من 400 وحدة، ومشروع في العيزرية يتكون
من 75 وحدة، وقد بلغ مجموع من تم ترحيلهم من أهالي البلدة القديمة
المسلمين منذ عام 1967 حوالي 20 ألفا، وحل محلهم حوالي 6500 مستوطن
يهودي.

واشتملت خطة التهجير الذين يقطنون خارج البلدة القديمة، حيث ترفض
بلدية القدس الإسرائيلية إصدار تراخيص بناء لهم ولأولادهم فيضطر المقبولون
على الزواج إلى السكن حيث يجدون مساكن خارج القدس.

ويبلغ الآن مجموع عدد العرب الذين يسكنون في القدس 170 ألفا بينما
يبلغ عدد اليهود الذين يستوطنون في الجزء الشرقي العربي حوالي 160 ألفا.

واشتملت خطة الإجلاء على تسهيل هجرة السكان المسيحيين من القدس. وعليه فإنه لم يبق من السكان المسيحيين اليوم في القدس سوى حوالي 5000 شخص فقط.

والجدول التالي يوضح انقلاب المعادلة السكانية في القدس خلال ثمانين عاما :

السنة	عدد السكان العرب مسلمين ومسيحيين	عدد السكان اليهود	المجموع
1918	30000	10000	40000
1948	140000	80000	220000
1967	170000	180000	350000
1998	170000	450000	620000

ويلاحظ من الجدول أن عدد السكان العرب بقي كما هو منذ ثلاثين عاما، بينما عدد اليهود قد زاد بشكل كبير جدا خلال نفس الفترة. والسبب في ذلك أن الزيادة الطبيعية في السكان العرب يقابلها النزيف السكاني إلى خارج القدس بسبب السياسة التعسفية الإسرائيلية التي مازالت مستمرة إلى اليوم بهدف تفريغ القدس من أكبر عدد من سكانها الفلسطينيين.

16- التخطيط المستمر لإنشاء الهيكل الثالث

في موقع المسجد الأقصى المبارك

يؤكد المؤرخون أن الهيكل اليهودي الذي بناه الملك سليمان سنة 1000 ق.م. قد هدمه نبوخذ نصر البابلي سنة 586 ق.م. وأن الهيكل الثاني الذي بناه

هيرودس سنة 18 ق.م. قد هدمه تيطس الروماني سنة 70 ميلادية. ثم جاء هدریان الروماني وأزال آثاره بالكامل سنة 135 ميلادية، وحرّم القدس على اليهود، لأن انتشار الإسلام بدأ في القرن السابع الميلادي، أي بعد سنة من تاريخ إزالة آثار الهيكل.

ويؤكد المؤرخون أن المسلمين هم الذين عاملوا اليهود أحسن معاملة عندما طردوا من إسبانيا في بداية القرن السادس عشر الميلادي، وجاء بعضهم إلى القدس ووظفهم السلطان سليمان القانوني في المسجد الأقصى المبارك لإنارة المصابيح.

أما ادعاء اليهود في هذه الأيام بأن موقع الهيكل كان في نفس موقع المسجد الأقصى المبارك فذلك لا يستند إلى أية حقائق. وعلى العكس فإن الحقائق تنفي هذه الادعاءات.

ولا يعني أبدا كون حجارة الحائط الغربي السفلية كبيرة الحجم إنها من حائط المبكى لأن هذا النوع من الحجارة وهذا الأسلوب في البناء اشتهر في زمن اليبوسيين ثم في زمن الرومان، وقد اكتشف علماء الآثار اليهود أنفسهم هذا النوع من الحجارة في أنحاء متعددة ومتباعدة في القدس منها:

- ما أسماه علماء الآثار اليهود شارع ملكي صادق في سلوان شرقي المسجد الأقصى.

- نفق قديم تحت الباب المفرد يتجه من الجنوب إلى الشمال.

- أساسات مدرج روماني قرب كنيسة القيامة.

- آثار مقبرة رومانية قرب فندق الملك داود على بعد 2 كيلو متر من

المسجد الأقصى.

- الحائط الأيمن على مدخل مبنى رباط كرد عند باب الحديد.

فهل كل هذه الآثار هي من آثار الهيكل؟

ولو رجعنا إلى الموسوعة اليهودية فإننا سنجد النص التالي تحت عنوان

القدس :

(إن مصادر المدراس وهو شروح التوراه تتحدث عن الحائط الغربي للهيكل، الذي يحل فيه الحضور الإلهي ولا يفارقه أبدا. وهو الحائط الذي لا يمكن تدميره أبدا. ومن المحتمل أن الحاخاميين يشيرون إلى الحائط الغربي لقدس الأقداس. وأن قابلية هذا الحائط للتدمير هي رمزية فقط، لأنه دمر بالفعل. والمصادر التي تتحدث عن اليهود في القدس حتى القرن السادس عشر تشير إلى تعلق اليهود بالهيكل، ولكنها لا تذكر شيئا عن الحائط الغربي لجبل البيت (أي حائط البراق) وفي فترة الجيونيم Geonim وهم رؤساء الأكاديميات اليهودية في القرن السابع والثامن والتاسع الميلادية- كان موقع الاجتماع والصلاة عند اليهود على جبل الزيتون، ولا نجد إشارة إلى الحائط الغربي مطلقا عند ناحمان -من القرن الرابع عشر- في وصفة المفصل لموقع الهيكل سنة 1267. والحائط غير مذكور في التقرير الديني المعروف باسم (استوري هبارحي) Estori Haparhi من القرن الخامس عشر مثلا رحلات ميشولام من فولتيرا، وعوباديه من بيرتينورو- وليس في هذه المصادر كلها ما يدل على أن الحائط الغربي كان مكان عبادة أو صلاة لليهود. إن الحائط الغربي أصبح جزءا من التقاليد الدينية اليهودية حوالي سنة 1520 نتيجة للهجرة اليهودية من إسبانيا، وبعد الفتح العثماني سنة 1517).

وإذن فإن الموسوعة اليهودية تشهد أن اليهود قد اتخذوا حائط البراق

-أو الحائط الغربي- موقعا للصلاة منذ القرن السادس عشر فقط، وبعد ذلك

الوقت أصبحوا يبكون أمامه وسموه حائط المبكى. ويدعون أن المداميك السبعة السفلية من هذا الحائط هي من بقايا الهيكل الثاني. وقد تم تنفيذ هذا الادعاء كما جاء في الباب الخامس من هذا البحث.

ومن الناحية القانونية فإن عصابة الأمم المتحدة قد أصدرت قرارا يفيد أن هذا الحائط هو من أملاك الوقف الإسلامي وهو جزء من المسجد الأقصى المبارك. وكان ذلك في عام 1930 على إثر ثورة البراق التي وقعت في القدس بخاصة وفلسطين بعامة في سنة 1929.

ورغم عدم وجود أي حق تاريخي أو قانوني أو أثري لليهود في موقع المسجد الأقصى المبارك. فإن السلطات الإسرائيلية والمستوطنين منذ احتلال عام 1967 وإلى الآن وهم يقومون بالممارسات التعسفية ضد المسلمين والمسجد الأقصى المبارك، ويحاولون الصلاة في داخل ساحات المسجد الأقصى.

وقد أعلنوا عن نيتهم في إنشاء الهيكل الثالث في نفس موقع المسجد الأقصى المبارك ونشروا بعض الرسومات التي تؤكد هذه الرغبة، وتظهر شكل الهيكل الثالث بعد إزالة جميع المقدسات الإسلامية من الموقع. وهناك نية مبيتة لهدم المسجد الأقصى المبارك وجميع ما حوله في المساحة البالغة 141 دونما.

إن الأرض المبني عليها المسجد الأقصى المبارك هي أرض مقدسة ومباركة من الله تعالى بنص القرآن الكريم في مطلع سورة الإسراء وقد خصها الله تعالى لتكون المسجد الأقصى المرتبطة ارتباطا أزليا مع الكعبة المشرفة. ولكن الهيكل اليهودي (كما جاء في نصوص التوراة) أنشئ على أرض اشتراها الملك داود من شخص عربي يبوسي (كنعاني) اسمه ارنان أو أرينه

بخمسين شاقلا. ويمكن أن تكون في أي بقعة، ولم تكن في موقع المسجد الأقصى المبارك. وعليه يستطيع الإسرائيليون إنشاء الهيكل الثالث في أي موقع آخر ولا يتعرضون لمقدسات المسلمين الذين لم يتعرضوا لمقدسات اليهود أبدا. أما إذا بقي الإصرار اليهودي متواصلا بالاعتداء على مقدسات المسلمين في المسجد الأقصى المبارك بهدف هدم المسجد وإنشاء الهيكل مكانه، فإن ذلك سيسبب القطيعة ولن يقبل به المسلمون أبدا، وسيحدث ما لا يحمد عقباه، لأن مقدسات المسلمين هي أعز ما يملكون.

17- الاستمرار في تنفيذ نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

بتاريخ 18-1-1989 تم توقيع اتفاقية شراء أرض في تل أبيب واستئجار أرض أخرى في القدس، بين الحكومة الأمريكية وإسرائيل، من أجل إنشاء أبنية دبلوماسية عليها. وتنص المادة رقم (9) من الاتفاقية أن الأبنية الدبلوماسية على أرض القدس ستكون جاهزة للاستعمال الكامل في شهر يوليو من عام 1996، وهذا خاضع لترتيبات الكونغرس الأمريكي.

وقد سمعنا مطالبات أعضاء الكونغرس الأمريكي وعلى رأسهم السيد بوب دول يطالبون بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، من أجل تطبيق ما جاء في الاتفاقية ومن أجل التقيد بالتاريخ الذي ذكر في الاتفاقية. ولكن تم الاتفاق بعد ذلك على تأجيل الموعد إلى عام 1999.

إن الأرض المستأجرة في القدس لمدة (99 عاما) مقابل دولار واحد في السنة، قابلة للتديد، هي أرض وقف محمد الخليلي ومساحتها 31250 مترا مربعا أوقفها صاحبها سنة 1139 هجرية أي قبل 280 عاما. ومعروف في الشريعة الإسلامية أن أرض الوقف لا يجوز استعمالها إلا للأعمال الخيرية التي حددها الواقف، ولا يجوز التصرف بها لغير ذلك. إلا أن السلطات

الإسرائيلية تتعامل مع أراضي الوقف الإسلامي منذ أيار 1948 وكأنها أملاك غائبين مثلها مثل الأراضي الأميرية، والعالم العربي الإسلامي يراقب ويشجب ويتقدم بالشكاوي إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة، والسلطات الإسرائيلية لا تتوقف عن تنفيذ مخططاتها التعسفية.

إذا تم إنشاء السفارة الأمريكية على أرض الوقف الإسلامي، وتم نقلها من تل أبيب إلى القدس، فستحذو حذوها الدول الأوروبية، وسيعني ذلك اعترافا عالميا بأن القدس هي العاصمة الإسرائيلية. وعليه فإن على الدول العربية والإسلامية أن تعمل بجد متواصل لإفشال هذا المخطط الصهيوني.

18- تجميد إسرائيل تطبيق اتفاقية أوسلو

اعتقدت منظمة التحرير عند توقيعها اتفاقيتي أوسلو (1) و(2) أنها ستتوصل إلى سلام دائم وعادل مع إسرائيل. ولكن إسرائيل تنكرت لهاتين الاتفاقيتين وخصوصا في عهد الرئيس نتنياهو.

ولو رجعنا إلى عهد الرئيس شامير لوجدنا أنه كان يصرح مرارا وتكرارا مجيبا رئيس منظمة التحرير عندما كان يطالب بتأسيس دولة فلسطين ويقول شامير (ليس للفلسطينيين إلا حكما ذاتيا في قطاع غزة والضفة الغربية) أي أنه كان جاهزا لمنح هذا الحكم الذاتي كاملا وليس مقسطا. وبعد سنين طويلة من العذاب والمفاوضات جاء هذا الحكم الذاتي وعلى أجزاء منفصلة بعضها عن بعض، ويصرح الرئيس نتنياهو اليوم بأنه لا يمكن أن يوافق على قيام دولة فلسطينية وأنه سيضطر في حالة إعلانها بتاريخ 4 مايو سنة 1999 إلى اتخاذ إجراءات عسكرية محددة.

كتب (أوري أفنيري) أحد زعماء (حركة السلام الآن) الإسرائيلية في صحيفة معاريف بتاريخ 23-1-1995 ما يلي :

(تسود اليوم في المجتمع الفلسطيني كله أجواء الإحباط والغضب واليأس، ولم يتبق شيء من تلك الأجواء الاحتفالية التي عمت فلسطين غداة أوسلو. والإحساس العام هو أن رابين قد خدع الفلسطينيين، وأن اتفاق غزة/أريحا ما هو سوى مصيدة محكمة. وأن قطاع غزة ما هو إلا معسكر اعتقال كبير، وأن الهدف هو تجميع الفلسطينيين، وإجبارهم على التنازل عن كل تطلعاتهم الوطنية. صرخة واحدة يجب أن تنطلق من قلوبنا في ضوء هذا المشهد المروع هي : لنتوقف! كم من الدماء يجب أن تسفك؟ ولنقل للسياسيين عديمي الفهم والرؤية والشجاعة الأهلية توقفوا عن اللعب بالنار! توقفوا عن اللعب بالمستوطنات! توقفوا عن اللعب بالطوق الأمني! توقفوا عن المماطلة في المفاوضات إلى ما لا نهاية!).

إن نتيها هو يدعي أن القيادة هي التي أخلت ولم تنفذ جميع استحقاقات اتفاقية أوسلو، ويضع ذلك كحجر عثرة في طريق استكمال المفاوضات حول الضفة الغربية، وجعل من إعادة الانتشار من 13٪ معضلة كبرى شغل سياسيو العالم بها. ويبدو واضحاً أن إسرائيل تماطل ولن تنفذ أي مرحلة جديدة من مراحل إعادة الانتشار (وليس الانسحاب) إلا إذا كان في ذلك مصلحة لإسرائيل، التي إذا أعطت بيد تأخذ أضعاف ما أعطت باليد الأخرى.

19- عدم إصدار تراخيص بناء لسكان القدس الفلسطينيين

يعتبر من المستحيلات إصدار رخصة بناء جديدة لأي عربي يقطن داخل البلدة القديمة حتى يضطر الأهالي العرب، عندما يزيد عدد أفراد العائلة أو عندما يرغب أحدهم بالزواج، إلى الخروج من البلدة القديمة ويسكن خارجها إذا وجد مسكناً أو ينتقل إلى مناطق الضفة الغربية ويفقد هوية القدس.

وحتى إذا احتاج أحد الأهالي إلى ترميم منزله فإن ذلك يتطلب ترخيصاً من البلدية الإسرائيلية، وذلك من أصعب الأمور. كما تتعرض السلطات الإسرائيلية إلى ترميم المعالم التاريخية في داخل الحرم الشريف وخارجه وأوقفت بعض الترميمات التي اكتملت جدرانها على الواجهة الشمالية للحرم القدسي الشريف والتي تمثل مدارس تاريخية.

وبالنسبة للأهالي الذين يسكنون خارج البلدة القديمة وفي مناطق منظمة يسمح فيها بالبناء، فإن استخراج ترخيص لبناء شقة واحدة أو فيلا صغيرة، يتطلب مكافحة لسنوات طويلة، ودفع رسوم تصل في أدنى مستوى لها إلى عشرين ألف دولار.

إن الهدف من وضع هذه الصعوبات من قبل السلطات الإسرائيلية هو تخفيف عدد سكان القدس من العرب ودفعتهم إلى الخروج إلى مناطق الضفة الغربية لكي يفقدوا حق المواطنة في القدس، ولكي يفقدوا الهوية السياسية الفلسطينية.

20- رفض إسرائيل عودة اللاجئين والنازحين إلى ممتلكاتهم

تعتبر قضية اللاجئين والنازحين والمنكوبين الفلسطينيين قضية الظلم الكبرى التي ارتكبتها الدول المتحضرة في القرن العشرين، وستورث هذه القضية إلى القرن الواحد والعشرين دون حق عادل.

ولا أدري كيف اقتنع العالم بتجزئة هذه القضية إلى جزئين : لاجئين ونازحين. ومن المؤكد أن المصلحة في هذه التجزئة هي لإسرائيل. فهي تدعي أن قضية اللاجئين تتعلق بالفلسطينيين الذين لجأوا إلى الدول العربية في عام 1948 بمحض اختيارهم، ولم تطردهم إسرائيل، وهي لا تعترف بأن الهجرة كانت قسرية، وتقول أن قضيتهم قد انتهت، وتوطن هؤلاء اللاجئين كل في

موقعة ولا مجال لعودتهم إلى أراضيهم التي خرجوا منها، ولا تعويض لهم لأن وكالة الإغاثة الدولية تنفق عليهم، بالإضافة إلى أن إسرائيل قد سمحت بعودة (71 ألفاً) منهم ضمن سياسة لم الشمل من منطلق إنساني، وأن عودة من بقي منهم إلى إسرائيل سيهز كيان المجتمع الإسرائيلي ولذلك فهي مستحيلة.

وأما قضية النازحين فتتعلق بالفلسطينيين الذين نزحوا إلى الدول العربية بعد حرب 1967 وترفض إسرائيل عودتهم وتقول إنه يمكن التفاوض في شأن تعويضهم من خلال ما أسموه باللجان الثنائية أو التعددية.

أليس في هذا الأمر افتراء على الحق والمنطق وحقوق الإنسان والمجتمع الدولي والقوانين الدولية والمعاهدات الدولية؟ أليست مصطلحات اللاجئين والنازح والمطروود والمنكوب والمقتلح من أرضه ومن جذوره والمشرّد من بيته، كلها تؤدي إلى نفس المعنى، وهو شخص فقد وطنه وأرضه وبيته وعمله بسبب العدوان المسلح عليه، سواء كان ذلك في عام 1948 أو 1967 أو في أي تاريخ آخر؟

لذلك يجب اعتبار كل الفلسطينيين الذين أخرجوا من أراضيهم وممتلكاتهم ينتمون إلى فئة واحدة لها حق العودة، وبدون ذلك ستبقى قضية اللاجئين عالقة على مدى الزمن.

وإذا استعرضنا الشعوب التي طردت من أراضيها خلال القرن العشرين بسبب الحروب نرى أفضل أمثلة على ذلك هي الحرب العالمية الأولى والثانية وتقسيم ألمانيا إلى معسكرين أمريكي وسوفييتي. ففي جميع تلك الحالات لم يمنع أي شعب من الرجوع إلى وطنه الأصلي. وهذا قرار هيئة الأمم المتحدة رقم (194) الذي اتخذ بتاريخ 11-12-1948 بشأن ضرورة عودة اللاجئين إلى أراضيهم واشترطت فيه الأمم المتحدة لقبول دولة إسرائيل في عضويتها

قبولها لهذا القرار وتنفيذه، ونظرا لحاجة إسرائيل في ذلك الوقت إلى الاعتراف الدولي بها وافقت على عودة اللاجئين بموجب هذا القرار وعلى التعويض لمن لا يرغب بالعودة. ومازال هذا القرار قابعا في مكاتب الأمم المتحدة لا يحركه أحد. ومن قرارات هيئة الأمم المتحدة الهامة في إقرار حقوق الشعب الفلسطيني رقم (3236) الصادر بتاريخ 22-11-1974 الذي أكد على حق الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال والسيادة والعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، وينص القرار على أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ورغم توقيع عدد من اتفاقيات السلام مع إسرائيل فإن قضية اللاجئين ما زالت بدون بحث جدي، ورغم تشكيل لجان ثنائية ومتعددة اشترك فيها الإسرائيليون والفلسطينيون والأردنيون والمصريون، فإن إسرائيل تصر على اعتبار هذه القضية أمرا إنسانيا يحل من خلال مشاريع التوطين والمساعدات الدولية، وطمس عمقها السياسي الوطني.

فهل يمكن أن نتصور هؤلاء اللاجئين ينعمون بالسلام ويقطفون ثماره إذا بقوا يعيشون في المخيمات والبراكيات ويتلقون المواد الغذائية كمساعدات؟ إن هذه القضية تشكل عقبة أمام السلام العادل الحقيقي ويجب إيجاد حل عادل لها.

21- استمرار الحصار الاقتصادي لأهالي القدس الفلسطينييين

إن تقطيع أوصال الوطن العربي في فلسطين إلى ما يشبه الكنتونات ومحاصرتها بقوات الأمن والجيش الإسرائيلية، قد فكك الوحدة الجغرافية لمناطق الحكم الذاتي، وأدى إلى صعوبات كبيرة في المرور والانتقال من منطقة إلى أخرى، ومن بلد إلى بلد آخر، ومن قرية إلى قرية. فالمسافر من

نابلس إلى غزة مثلاً عليه أن يتوقف عند عدد من الحواجز الإسرائيلية ولا يجوز له المرور من مدينة القدس. وهذا بالتالي قد أثر على النواحي الاقتصادية المختلفة. وقد أعلن وزير التموين الفلسطيني أن الخسائر الناجمة عن الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية فاقت ما وعدت بتقديمه الدول المانحة إلى السلطة الفلسطينية، وتساوي حوالي (6) إلى (9) مليون دولار يومياً (أي ثلاثة مليارات سنوياً)، علاوة على صعوبات الاستيراد والتصدير التي يتعرض إليها التاجر والصانع الفلسطيني. حتى أن البروتوكول التجاري بين الأردن وإسرائيل والبروتوكول التجاري بين الأردن والحكم الذاتي الفلسطيني لا ينفذان بدقة بسبب المزاجية الإسرائيلية.

ثم اخترعت إسرائيل (الطوق الأمني) الذي هو في الحقيقة طوق اقتصادي واجتماعي يفرق بين المقدسيين وأهلهم في باقي الأراضي الفلسطينية. وفرضت على المقدسيين حمل هوية إسرائيلية وتصاريح عمل. فاضطرت العائلات المقدسية إلى التوجه إلى أطراف المدينة والمناطق القريبة منها تفادياً للتفريق بين رب العائلة وأفراد عائلته. وإذا كان رب العائلة يعمل خارج فلسطين فيتعرض إلى سحب الهوية المقدسية، ونفس الشيء تتعرض إليه زوجته عند رجوعها من زيارته وتطلب منها السلطات الإسرائيلية اللحاق بزوجها والسكن معه. وبالمقابل فقد منحت السلطات الإسرائيلية المستوطنين العديد من التسهيلات للإقامة داخل المدينة. وكانت النتيجة أن (420) ألف يهودي يقطن في القدس اليوم في جزئها الشرقي والغربي مقابل (170) ألف عربي يقطنون في الجزء الشرقي من المدينة.

والمحصلة أن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس تحولوا إلى أقليات تعيش داخل كتونات منفصلة بعضها عن بعض. وعمدت السلطات الإسرائيلية إلى إلغاء حق الإقامة للفلسطينيين المقدسيين وسحب

هوياتهم بأعداد محدودة وضمن خطة مدروسة حتى لا تثير هذه السلطات غضب واستياء المقدسيين ضدهم. وقد بدأت ذلك منذ سنوات وأصبح الوضع في القدس بخاصة وفي فلسطين بعامة في عام 1998 أسوأ بكثير مما كان عليه خلال الفترة من 1967 إلى 1990.

وسياسة تهجير الفلسطينيين من القدس شملت الطوائف المسيحية. والجدول التالي يبين زيادة التهجير منذ عام 1967 وإلى اليوم، سواء كان ذلك بالضغط أو بالإغراء بمنح جنسيات أمريكية أو أوروبية :

عدد القاطنين في القدس				الطائفة
1995	1985	1975	1967	
1250	3300	4500	5000	الرّوم الارثودكس
2500	6326	4000	7000	الكاثوليك
600	1200	2000	3000	الأرمن
650	1474	2360	3300	الطوائف الأخرى
5000	12300	12860	18300	المجموع

وقد أثارت هذه النتائج حفيضة كبار رجال الدين المسيحي وفي مقدمتهم القاصد الرسولي في القدس رئيس الأساقفة (لاغي) الذي صرح أن نزوح السكان المسيحيين العرب من القدس سيؤدي إلى نزوح المسيحية منها معهم. وقال رئيس أساقفة ألاسكا الكاثوليكي الأمريكي (جونيف ريان) عند زيارته للقدس سنة 1972 إنه إذا استمر نزوح هؤلاء المسيحيين العرب من

القدس فلن يبقى فيها سوى المطارنة والقسيسين يقيمون ضمن كنائس تاريخية تتحول مع الزمن إلى متاحف.

وعلى الدول العربية أن تنتبه إلى هذا الأمر الذي أصبح خطيرا جدا ويجب دعم صمود المؤسسات والأهالي المقدسيين فذلك هو أساس دعم قضية القدس. ويجب السعي دوليا لفك الحصار الاقتصادي عن عرب القدس وحث الفلسطينيين المغتربين على العودة إلى المدينة قبل أن تفقدهم إسرائيل حقهم الطبيعي في العودة إلى أرض الآباء والأجداد.

وبدون ذلك فإن مفاجأة كبرى يعد لها الجانب الإسرائيلي لجعل القدس مدينة يهودية على الواقع.

22- استمرار تطوير السلاح النووي الإسرائيلي

وقعت الدول العربية والإسلامية وباقي دول العالم الثالث اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي قبل ستة وعشرين عاما بضغط من الدول الكبرى المالكة لهذا السلاح. وكان الهدف من تلك الاتفاقية عدم توسيع قاعدة امتلاك الأسلحة النووية لإمكانية السيطرة عليها.

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية استثنت إسرائيل من توقيع هذه الاتفاقية من دون دول العالم، من أجل تمكينها من امتلاك هذا النوع من الأسلحة وضمان سلامتها، بل التفوق على جيرانها العرب وتهديدهم وتهديد الدول الإسلامية.

وفي أيار من عام 1995 انتهت مدة الاتفاقية، وطالبت أمريكا بتجديدها وتوقيعها من جميع الدول، واستثنت إسرائيل منها رغم امتلاكها لهذا النوع من السلاح والذي قدره الخبراء العسكريون بمائتي قنبلة ورأس نووي، كما

طالبت أمريكا هذه المرة أن تكون الاتفاقية بدون مدة محددة. ورغم معارضة الدول العربية وعلى رأسها جمهورية مصر العربية إلا أن التعنت والعناد الأمريكي والإسرائيلي أجبر الدول العربية على توقيع الاتفاقية.

إن الاتفاقية الأولى التي انتهت مدتها كانت ضرورية حسب المنطق الإسرائيلي والأمريكي بسبب اعتبار الدول العربية أعداء لإسرائيل، ولضمان سلامة إسرائيل. أما اليوم وبعد امتلاك إسرائيل القوة النووية وامتلاكها لتسعة مراكز أبحاث نووية، فما معنى الإصرار الأمريكي على استثناء إسرائيل من توقيع الاتفاقية وخصوصاً أنها وقعت على معاهدات سلام مع مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن، وأصبحت باقي الدول العربية في وضع لا يمكنها قطعياً تهديد إسرائيل عسكرياً.

والجواب على ذلك واضح، وهو أن أمريكا تريد زيادة قوة إسرائيل النووية، وتريدها في وضع تهديدي دائم للدول العربية والإسلامية، وتريد أن تسلمها قيادة منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً بعد توقيع معاهدات السلام، وتريدها أن تكون الإدارة العملية لإيقاف أي تقدم أو محاولة لإنتاج أسلحة نووية في الدول الإسلامية كإيران والباكستان، وبالتالي ضمان السيطرة الاقتصادية والعسكرية على المنطقة. ولكن الباكستان وتفادياً للخطر الهندي فقد تمكنت من صنع القنبلة النووية في عام 1998.

ولأجل التسريع في إنتاج السلاح النووي الإسرائيلي، فقد أقامت إسرائيل تسع منشآت نووية في المواقع التالية :

1- في ديمونا صحراء النقب، والذي كشف عنه المهندس الإسرائيلي موردخاي فانونو. وتنتج فيه إسرائيل البلوتونيوم.

- 2- موقع سوريف واسمه بالعبرية "لوس الاموس" وهو معهد أبحاث لتحسين الرؤوس النووية.
- 3- موقع شمال سوريف بعدة كيلو مترات، واسمه "البالمخيم" تطلق منه الصواريخ العابرة للقارات، نوع يريحو (2).
- 4- موقع ثلاثين كيلو متر شرق مدينة حيفا واسمه "يوديفات" في الجليل وتنتج فيه قنابل تقصف من الطائرات، ورؤوس نووية تثبت على الصواريخ.
- 5- موقع شرق يوديفات بعشرين كيلو متر واسمه "عيلبون".
- 6- موقع بير يعقوب، قرب مدينة الرملة على بعد 35 كيلو متر شمال غرب القدس، لصناعة الصواريخ.
- 7- موقع في كفار زكريا ومساحته (20) كيلو متر مربع، وهو عبارة عن شبكة انفاق داخل جبال كلسية تخبأ فيها الصواريخ التي تصنع في بئر يعقوب.
- 8- معهد نووي اسمه (وايزمان).
- 9- معهد (رفائيل) تركيب فيه القنابل الذرية بجانب يوديفات، وتصنع فيه رؤوس نووية.
- إن إسرائيل لم تستعمل السلاح النووي ضد العرب في أي من حروبها السابقة، رغم أنها كانت بحاجة إليه في حرب 1973 إلا أنها استعاضت عنه باستعمال السلاح الأمريكي الذي أمدتها به في الوقت المناسب.

والآن وقد وقعت إسرائيل اتفاقيات سلام مع جيرانها، فلماذا تصر على تطوير سلاحها النووي، في الوقت الذي لا تمتلك فيه أي دولة عربية قنبلة نووية واحدة، وهل السلام مع الدول العربية يحتاج إلى تهديدهم بالسلاح النووي؟ إن هذا الأمر يعتبر عائقا كبيرا للسلام في الشرق الأوسط.

23- مستقبل السلام في القدس

لا يوجد عاقل على وجه الأرض يكره السلام، لأن السلام هو أساس الحياة البشرية، والسلام إسم من أسماء الله الحسنى، كما ورد في القرآن الكريم. والسلام لا يبقى سلاما إذا لم يكن عادلا، بل يتحول إلى استسلام الضعيف للقوي.

لذلك فالأمة العربية ليست ضد السلام، بل ضد ما يحاك ضدها من مؤامرات صهيونية لإجبارها على الاستسلام تحت ستار السلام. والأمة العربية صادقة في رغبتها بالسلام، ولكن بالنسبة إلى إسرائيل والصهيونية العالمية من ورائها فهذا أمر مشكوك فيه. ولو كانت إسرائيل راغبة في السلام لكانت نفذت قرار (242) منذ صدوره وكذلك باقي القرارات الخاصة بالانسحاب وعودة اللاجئين، ولكنها ترغب بإقامة إسرائيل الكبرى التي يمتد نفوذها إلى جميع أقطار الشرق الأوسط وربما يتعدها، وترغب في السيطرة العسكرية والاقتصادية على المنطقة.

إن موقف الدول العربية تجاه إسرائيل عاجز منذ عقود من الزمن. كما أن الموقف الأوروبي، رغم مصالح أوروبا الاقتصادية المشتركة مع العالم العربي الذي يعيش معها على حوض البحر الأبيض المتوسط، لا يستطيع أن يغير من السياسة الإسرائيلية أو الأمريكية. أمام هذا الموقف الإسرائيلي/الأمريكي المتعنت يتساءل الإنسان :

لماذا سعت أمريكا إلى إبرام معاهدات سلام بين الدول العربية وإسرائيل في هذا الوقت بالذات، وبعد مرور ثلاثين سنة على الاحتلال الإسرائيلي الكامل للقدس والضفة الغربية ولم تفعل ذلك قبل الآن؟
والجواب الذي يفرض نفسه يتكون من شقين :

الأول : لمنح الفرصة الكافية لإسرائيل من أجل استيعاب اليهود الذين هاجروا من سبعين دولة إلى إسرائيل منذ 1967 وإلى الآن، ومن أجل تنفيذ الخدمات والبنية التحتية اللازمة لهم، ولإيجاد فرص عمل لهم، ومن أجل تقوية البنية العسكرية الإسرائيلية وخصوصا النووية، ومن أجل ترسيخ أقدامها على الأرض المحتلة.

الثاني : لمنح الفرصة من اليوم فصاعدا لاستيعاب مليوني يهودي جدد أكثرهم من الاتحاد السوفياتي المفكك وتنفيذ الخدمات اللازمة والإسكان اللازم لهم بدون أية مشاكل عسكرية مع العرب، ومن أجل إنهاء أية مقاومة أو انتفاضة تقف عائقا أمام إقناع بعض اليهود الجدد بالهجرة إلى إسرائيل. ومن أجل إنهاء المقاومة المسلحة العربية، التي تسميها أمريكا وإسرائيل (الإرهاب الإسلامي). وبعد ذلك تصبح إسرائيل سيادة الشرق الأوسط بدون منازع.

إن السلام الحقيقي لا يكون بين الحكومات، ولا بتوقيع أوراق، بل بين الشعوب. وهذا لا يتم إلا إذا اقتنعت به هذه الشعوب عمليا. والقناعة العملية تأتي من الممارسة الجادة للطرفين. والقناعة بالسلام تتم بتطبيق أسس العدالة، ومبادئ حقوق الإنسان، والقضاء على الفقر، وإعادة المغتصب من الأرض وأولها القدس. وأمريكا التي دفعت ثمن المستوطنات اليهودية، وأقيمت أمام عينها خلال ثلاثين عاما، كيف يتوقع العرب أنها ستطلب من

إسرائيل اليوم أو في الغد أن تهدمها أو تتخلى عنها للفلسطينيين؟ وحتى لو تم التنازل عنها، فأين سيسكن من يقطنها اليوم من اليهود وعددهم مئات الألوف؟ وأين سيسكن 160 ألف يهودي استوطنوا حاليا في الجزء الشرقي من القدس؟

إذن النتيجة أن هذه المستوطنات باقية لا محالة. والمهم في الأمر السعي لمنع إنشاء مستوطنات جديدة، وإقفال باب الهجرة أمام يهود جدد. هذا ما يجب أن تنص عليه معاهدات السلام لو كانت جادة. ولكن الذي يحصل اليوم، بعد توقيع معاهدات السلام، هو تسمين المستوطنات القائمة وإنشاء مستوطنات جديدة، وخصوصا في مناطق تنظيم القدس الكبرى، وفتح باب أمام الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ورفض عودة اللاجئين إلى ممتلكاتهم وأوطانهم.

لقد منحت اتفاقيات أوسلو وواشنطن ومدريد الفرصة الكبيرة لإسرائيل لكي تزيل عن نفسها أدران الماضي، وتبدأ عهدا جديدا وتفتح صفحة جديدة مع العرب وخصوصا الفلسطينيين، مبنية على العدل والشرعية الدولية والإنصاف والمنطق والمصلحة المشتركة، وتصل إلى حل سياسي مقبول بشأن القدس والمستوطنات واللاجئين وتنسحب من الجولان وجنوب لبنان. والمنطق والعقل يحتمان ذلك، كما أن السلام الحقيقي هو في مصلحة اليهود قبل العرب، ولكن طبيعة اليهود التي جبلوا عليها وسيطرت عليهم خلال حقبة التاريخ، القديم والمتوسط والحديث، لم تمكنهم من استعمال الفكر السليم.

إن بقاء إسرائيل في هذه المنطقة في ظل سياستها المستبدة والمتعسفة والمتعجرفة، مرتبط بمصلحة أمريكا النفطية والاقتصادية. والمصالح ليست أمرا ثابتا ومستمرًا، وسريعا ما تزول بزوال أسبابها. وعندها لن تجد إسرائيل

من يساندها ضد الأمة العربية التي يبلغ تعدادها ربع مليار، والأمة الإسلامية التي تبلغ حوالي 11/4 مليار، مقابل أربعة عشر مليوناً من اليهود، موزعين على جميع أنحاء العالم، ولو تعي إسرائيل هذه الحقيقة الآن لغيرت من سياستها العدوانية المتسلطة. ولكن طمس على قلوبهم فهم لا يفقهون.

أما دور الحكومات والشعوب العربية أمام ما يحاك ضدهم من مؤامرات صهيونية، فهو عدم الرضوخ لما يسمى بالأمر الواقع، لأن هذا الواقع متغير، والتغيير هو سنة الله في هذا الكون. وقد جاء في القرآن الكريم ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾، لذلك لا بد من وقوع التغيير لإزالة الفساد الصهيوني كما زال في السابق فساد أمم وثنية كثيرة ذكرها التاريخ. ولكن لا يكفي التوكل على الله، وهو المطلوب دائماً، بل نحتاج إلى عمل وجهد. فعلى المؤسسات العامة والخاصة الاستمرار في التوعية ضد الأباطيل الصهيونية والممارسات الإسرائيلية العدوانية من خلال المؤتمرات والندوات والإعلام بجميع قنواته، حتى تبقى قضية الشرق الأوسط، وعلى رأسها القدس، حية في نفوس الأمة وضمائرها، ترثها الأجيال، حتى يأتي الوقت المناسب لتحرير الأرض العربية. ولا يجوز لنا التخلي عن مبادئنا وثوابتنا المقدسة مهما طال الزمن ومهما كانت العقبات. ولا يمكن أن يحل السلام الحقيقي في هذه المنطقة إلا بأحد أمرين :

إما أن يسترجع العرب الأرض المغتصبة والحقوق المغتصبة وينتهي الفصل الدرامي الطويل في هذه المنطقة، وإما أن تجبر أمريكا إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة، وتطبق القرارات الدولية والمعاهدات. إما أن تصبح القدس التي باركها الله هي وما حولها عاصمة خاصة باليهود الذين يشكلون أربعة بالألف فقط من مجموع سكان العالم، متجاهلين الحقوق

الدينية والتاريخية لباقي سكان الأرض فهذا أمر لا يقبله عقل أو منطق، ويجب أن يرفضه العالم المتحضر ونحن ندخل عتبة القرن الحادي والعشرين.

والسيناريوهات الخاصة بمستقبل القدس والتي تعلن بين حين وآخر في الصحف الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية والعربية كلها من صنع الصهيونية وتهدف إلى جس نبض العرب تجاه كل حل من هذه الحلول المطروحة والتي تصب جميعها في مصلحة إسرائيل. فالقدس كلها أرض مقدسة لا يجوز التنازل عن أي جزء منها ولا أن نستعيز عنها بقرية أبوديس أو رأس العامود أو العيزرية.

الهوامش

- (1) رئيسها الحاخام غرشون سلمون.
- (2) تقع في حي الخالدية الاسلامي وكانت تسكن هذا العقار عائلة أبو سنييه.
- (3) أحرقه اليهودي الاسترالي دنيس روهان بمساعدة أفراد من الجيش الإسرائيلي بتاريخ 1969-8-21.
- (4) تفاصيلها في سجلات المحكمة الشرعية في القدس رقم 229 صفحة 203.
- (5) أهم قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد رقم (252) بتاريخ 1968-5-21، ورقم (267) بتاريخ 1969-7-3، ورقم (271) بتاريخ 1969-9-15، ورقم (298) بتاريخ 1971-9-25.
- وأهم قرارات هيئة الأمم المتحدة في هذا الصدد هي رقم (2253) بتاريخ 1967-7-4، رقم (2254) بتاريخ 1967-7-14.
- وأهم قرارات منظمة اليونسكو في هذا الصدد هي رقم 3/422/217 سنة 1972 وقرار رقم 3/437/218 سنة 1974.
- (6) التفاصيل نشرها (اسحق بار يوسف) في جريدة ידיעות احرونوت في شهر تموز 1998.

- (7) المصادرات السابقة نشرت في غول باس 3-7-1985، 14-7-1985 وفي الجريدة الرسمية الإسرائيلية رقم (1443) بتاريخ 14-4-1968 وبموجب الأمر العسكري الإسرائيلي الذي صدر بتاريخ 23-6-1969.
- (8) رقم 35 جريدة صوت الشعب الأردنية عن معارف تاريخ 12-12-1987.
- (9) المصدر بلدية القدس الإسرائيلية/دائرة التنظيم.
- (10) من برنامج حوارى نظمه الملتقى الفكري العربي في القدس بتاريخ 15-6-1994.
- (11) تعداد حكومة الانتداب البريطانية سنة 1946، وسجلات أمانة القدس العربية التي كان يرأسها المرحوم روجي الخطيب سنة 1967.
- (12) الموسوعة اليهودية/الجزء 16 - صفحة 468 - القدس - اصدار 1971.
- (13) التفاصيل من الكتاب السنوي الفلسطيني للقانون الدولي جزء 5 - 1989.
- (14) صرح ننتياهو لصحيفة لوفيجارو الفرنسية بتاريخ 18-1-1997 وقال (إن القدس لن تكون موضع تفاوض وليكن هذا معلوما بشكل نهائي).
- (15) من الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية في القدس مايلي:
- بتاريخ 25-4-1970 احتل الإسرائيليون بطريركية الأقباط الاورثوذكس وكنيستهم.
 - بتاريخ 11-4-1974 أحرق الإسرائيليون أربعة مراكز مسيحية في القدس.
 - بتاريخ 11-4-1990 احتل الإسرائيليون فندق ماريوحنا في الدباغة والتابع لبطريركية الروم الاورثوذكس.
 - بتاريخ 23-7-1992 هدم الإسرائيليون كنيسة الجلاليا لطائفة الروم الاورثوذكس على جبل الزيتون.

استمرار الوضع الراهن في مدينة القدس : التهويد العمراني والإداري والديموغرافي

حمد أحمد عبد الله يوسف

قال تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾
صدق الله العظيم

قبل أن أتحدث عن الوضع الراهن في مدينة القدس، التهويد العمراني الإداري، والديمغرافي؛ سأحدث بإيجاز عن القدس وتاريخها :

القدس من أقدم المدن التي عرفها التاريخ، فهي معروفة منذ اليوم الأول الذي سطر التاريخ فيه صفحاته الأولى وحتى يومنا هذا. فهي مدينة عربية كنعانية، بناها اليبوسيون، ولذلك سميت ييوس نسبة إلى اليبوسيين بناء القدس الأوائل وهم فرع من فروع العرب الأوائل.

نشأوا في صميم الجزيرة العربية وترعرعوا في أرجائها ثم نزحوا مع من نزح من القبائل الكنعانية واستوطنوا في فلسطين، حوالي عام 3500 ق.م ورغم الغزوات العديدة وتعاقب الشعوب والقبائل على أرض فلسطين إلا أن الشعب الفلسطيني استمر في تواجده على أرضه.

وعند ظهور الإسلام كان المسجد الأقصى قبلة المسلمين الأولى لمدة ستة عشر شهرا، وبعدها حولت إلى الكعبة وزاده الله شرفا بحادثة الإسراء

والمعراج التي ورد ذكرها في القرآن الكريم بسورة الإسراء بقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ صدق الله العظيم. وزاد في فضائله ما ورد في الحديث الشريف قول الرسول ﷺ « لا تُشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا ».

وفي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه تحررت القدس العربية ودخلت حظيرة الإسلام منذ الفتح الإسلامي لها سنة 16هـ/636م. فشكّلت هذه الانطلاقة مرحلة حاسمة في تاريخ فلسطين بانضمامها إلى الدولة الإسلامية لكي تتوحد مع الأمة العربية، شعبا، وأرضا، ولغة، وتاريخا، وحضارة لمدة 14 قرنا من الزمان دون انقطاع باستثناء حقبة الاحتلال الصليبي الفرنجي أيام الحروب الصليبية.

أما مشكلة فلسطين فبدأت بعد احتلال الإنجليز لها وظهور وعد بلفور في 1917/11/2م وتعاون الصهيونية والاستعمار وعصبة الأمم آنذاك على ضياع فلسطين وانتزاعها من أيدي أصحابها العرب سكان فلسطين الأصليين، والشرعيين دون انقطاع. فبعد وعد بلفور جهد الإنجليز والصهاينة على تحقيق ذلك الوعد بإقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين فخلقوا المشاكل والأحداث التي أدت إلى قيام إسرائيل سنة 1948م.

والحرب التي أعقبتها وتسببت بضياع أكثر من نصف فلسطين، وتلتها حرب سنة 1967م. فضاع على إثرها الباقي من فلسطين ومن ضمنها مدينة القدس الشريف ذرة فلسطين وعاصمتها الأبدية.

ومنذ الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967م. بدأت مرحلة التهويد العمراني لمدينة القدس مباشرة فقد تمت إزالة حارة الشرف وحارة المغاربة المجاورتين

لحائط البراق الشريف بواسطة الجرافات بعد طرد وتشريد سكانهما بقوة السلاح - وكان من بين ما هدمته في هاتين الحارتين العديد من الأبنية الأثرية والمساجد التي تعود إلى الفترة الأيوبية وأنشأت مكانها حارة لليهود المستوطنين في المدينة القديمة من القدس.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل استمرت بمصادرة العقارات الإسلامية بمبرر وبدون مبرر ضمن سياسة رسمية معدة لذلك لإفراغ القدس من سكانها وتغيير الوجه الإسلامي لها بتهويدها وإسكان اليهود بها، فصادروا العقارات بدواعي الأمن، أو أملاك الغائبين أو تزوير الملكية أو الطرد، فأصبحوا اليوم يمتلكون الكثير من العقارات داخل أسوار البلدة القديمة بدون وجه حق وكلها تعد بؤراً استيطانية تنمو وتزدهر مع مرور الأيام، وفي الأيام القليلة الماضية مد المحتل نشاطه بالمصادرة إلى قلب الأحياء الإسلامية المجاورة للمسجد الأقصى وأكثر ما أخشاه أن يأتي يوم ويصبح المرور للمسجد الأقصى أو الدخول إلى مدينة القدس القديمة من خلال منازل المستوطنين اليهود فقط، وإذا استمر الوضع الراهن على ما هو عليه فإن ذلك الوقت لا بد أن يأتي قريباً لأن بوادره ظاهرة اليوم بمنع سكان الضفة الغربية من الوصول إلى القدس أو الصلاة بالمسجد الأقصى.

وفي إطار سياسة التهويد العمراني لمدينة القدس لم تسلم المساجد والمقابر الإسلامية من هذه السياسة فقد تم تدمير ونش مقبرة ماملا الإسلامية التاريخية وبنى على أنقاضها فنادق سياحية ومرافق عامة، أما مساجد القدس فحولت إلى معارض ومتاحف مثل مسجد عين كارم، والمالحة.

يضاف إلى ذلك الحفريات الأثرية التي تجريها مدارس الآثار الإسرائيلية بدعم وتشجيع من الحكومات المتعاقبة للمحتل الإسرائيلي وذلك بحجة التنقيب عن الآثار العمرانية المتعلقة بهيكلهم المزعوم، علما أنهم على معرفة تامة أن منطقة الحرم الشريف والقدس عامة تخلو من أي أثر إسرائيلي والدليل على ذلك أن المدارس الأثرية الأجنبية قامت على مدى مئة عام بالتنقيب عن الآثار الإسرائيلية ولم تتوصل إلى أي أثر يدل على وجودهم على هذه الأرض، وتتركز هذه الحفريات أسفل المسجد الأقصى من الجهتين الجنوبية والغربية، أما مراحل هذه الحفريات فأوجزها بالنقاط التالية:

المرحلة الأولى : بدئ بها في أواخر سنة 1967م وانتهت سنة 1968م. وجرت على امتداد 70 مترا أسفل الحائط الجنوبي للمسجد الأقصى والجنوبي الغربي وعلى عمق 14 مترا الأمر الذي يشكل خطرا على المسجد الأقصى، وجامع النساء، والمتحف الإسلامي والمئذنة الفخرية.

المرحلة الثانية : تمت سنة 1969م. على امتداد 80 مترا اتجهت هذه الحفرية شمالا إلى باب المغاربة مارة تحت مجموعة من الأبنية الإسلامية منها الزاوية الفخرية مركز الإمام الشافعي ويبلغ عدد هذه الأبنية 14 بناية تمت إزالتها جميعا على إثر هذه الحفرية.

المرحلة الثالثة : من سنة 1970-1974م بدئ بها سنة 1970م. وتوقفت سنة 1974م ثم استؤنف العمل بها سنة 1975م. ولم تنته حتى اليوم، وقد امتدت على طول 180 مترا بعمق ما بين 10-14 مترا مارة بأسفل خمسة أبواب من أبواب المسجد الأقصى (باب السلسلة، باب المطهرة، باب القطنين، باب الحديد، باب علاء الدين البصيري، المجلس) وتحت مجموعة من الأبنية الأثرية منها أربعة مساجد ومئذنة قايتباي، وسوق القطنين- من أقدم

أسواق القدس الأثرية - الأمر الذي أدى إلى تصدع مجموعة من الأبنية الأثرية منها الجامع العثماني، رباط الكرد، والمدرسة الجوهريّة والمدرسة المنجكية، ولازال هذا التصدع يهدد هذه الأبنية بالزوال والانهيار بفعل تفرغ التربة من أسفلها.

المرحلة الرابعة والخامسة : بدئاً بها سنة 1973م. وانتهت سنة 1974م. تقع أسفل المسجد الأقصى من الجنوب وعلى طول 80 متراً إلى الشرق بعمق 13 متراً وقد اخترقت هذه الحفريات المسجد الأقصى في أربعة مواقع هي :

- أسفل محراب المسجد الأقصى وبعمق 20 متراً.
 - أسفل جامع عمر.
 - تحت الأبواب الثلاث للأروقة الواقعة أسفل المسجد الأقصى.
 - تحت الأروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى.
- وهذا الأمر قد يؤدي لا سمح الله إلى انهيار المسجد الأقصى وسوره الجنوبي، وذلك بفعل العوامل التالية التي أشار إليها مهندسو الأوقاف وهي :
- قدم البناء.
 - تفرغ التراب الملاصق للحائط من الخارج إلى أعماق كبيرة.
 - العوامل المناخية.
 - ضجيج الطائرات الحربية.

المرحلة السادسة : بدئاً بها سنة 1975م. من منتصف سور المدينة الشرقي وسور الحرم والزواية الشمالية الشرقية.

المرحلة السابعة : جنوب المسجد الأقصى المبارك وتعتبر استئنافا للمرحلتين الرابعة والخامسة وتهدف إلى الكشف عن مدافن ملوك بني إسرائيل.

المرحلة الثامنة : أعادت فتح نفق وارن الممتد من حائط البراق الشريف وحتى باب الغوانمة أسفل أروقة المسجد الأقصى الغربية وأسفل العقارات الإسلامية الممتدة على طول النفق.

ولم تقتصر السياسة الإسرائيلية في أعمالها على مدينة القدس داخل البلدة القديمة بل تعدتها إلى الأراضي المحيطة بالقدس الشريف في إطار سياسة إحاطة المدينة بالمستوطنات لمنعها من التوسع وإحاطتها إحاطة تامة لتشكل عقبة مستقبلية في حالة وجود مفاوضات حول المدينة، والآن مع إقامة مستوطنة "جبل أبو غنيم" ورأس العامود سيحكم إغلاق محيط المدينة من جهاتها الأربع، أما المستوطنات التي أقيمت حول القدس منذ سنة 1967م. وحتى الآن فيبينها الجدول التالي :

المستعمرات الإسرائيلية في محافظة القدس - لواء القدس

نم	اسم المستعمرة	مساحة المنطقة العمرانية بالدونم	سنة التأسيس	القرى العربية التي أقيمت على أراضيها المستعمرة	التصنيف
.	الجامعة العبرية	800	1968	العيسوية ، شعفاط ، الطور	مدني
.	التلة الفرنسية	587	1968	شعفاط ، العيسوية	مدني
.	الحي اليهودي	175	1968	القدس	مدني
.	الون	125	1991	عناطا	مدني
.	بسكات زئيف	1281	1985	بيت حنيئا ، حزما	مدني
.	بسكات عومر	1683	1987	حزما	مدني
.	تل بيوت الشرقية*	395	1973	صور باهر	مدني
.	جبعات بنيامين	369	1983	جبع*	مدني
.	جبعات همتوس	137	1991	بيت صفاقا ، بيت جالا	مدني
.	جفعات حدشاه	462	1980	بيت اجزا ، بدو	مدني
.	جفعات حدشاه ب	42	1991	بيت اجزا	مدني
.	جفعات زئيف	1233	1977	بيتونيا ، الجيب	مدني
.	جفعون ، شرق ، غرب	150	1978	الجيب	مدني
.	جيلو	2475	1971	بيت جالا ، شرفات ، المالحة	مدني
.	رامات اشكول*	675	1968	لقتا ، القدس	مدني
.	راموت*	2916	1970	بيت اكسا ، لقتا ، بيت حنيئا	مدني
.	ريخس شعفاط	775	1990	شعفاط	مدني
.	عطروت	1158	1970	بيت حنيئا ، قلنديا، الرام	صناعي
.	علمون	298	1983	عناطا	مدني
.	كاليا	417	1974	السواحرة	مدني
.	كدار	166	1984	أبو ديس	مدني
.	كفار ادوميم	433	1979	عناطا	مدني
.	مشور ادوميم	983	1974	العيسوية ، الخان الأحمر، الطور	صناعي
.	معاليه ادوميم	2092	1975	العيزرية ، أبو ديس	مدني
.	ناحل عناتوت	656	1988	عناطا	عسكري
.	نفي برات	33	1992	حزما ، بيت حنيئا	مدني
.	نفي يعقوب	1016	1972	حزما ، بيت حنيئا	مدني
.	هارادار	408	1985	بيت سوريك	مدني
		21940			تموج

هذا من حيث التهويد العمراني الذي لازال مستمرا حتى الآن وإذا استمرت عمليات الاستيلاء والاحتلال من قبل المحتل فستكون القدس العربية في أقل من عقد قد تم تهويد معظمها؛ أما من الناحية الإدارية فالأمر لم يختلف كثيرا عما ذكر في حديثنا عن التهويد العمراني فمنذ احتلال القدس سنة 1967م، أعلنت إسرائيل فصل القدس عن الضفة الغربية وضمها لدولة إسرائيل بعد أن فصلت عنها معظم قرأها الشمالية والجنوبية والشرقية، وذلك لكي تضمن الأكثرية اليهودية بالمدينة وترتب على ذلك الكثير من الإجراءات الإدارية المعقدة.

فأهل القدس يحملون الهوية الإسرائيلية بصفتهم مقيمين بالقدس وليس كمواطنين وعليهم جميع الالتزامات من حيث الضرائب وخلافه، ولا يتمتعون بنفس الحقوق مع تميز واضح في المعاملات وإهمال للمناطق العربية بشكل شبه كلي مقارنة بالأحياء اليهودية وتضييق الخناق على السكان العرب بالمدينة لدفعهم إلى مغادرتها كما حدث بالفعل في سنوات السبعين، وكل عربي يغادر حدود المدينة يفقد حقه في العودة إليها ويفقد هويته، وهذه المشكلة لازالت قائمة حتى الآن، فالسياسة الإسرائيلية لا تسمح بإعطاء سكان القدس تصاريح للبناء لتعويض النقص الناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان، وفي حال إعطائها لهذه التراخيص فهي باهظة الرسوم فوق قدرة العرب المقدسيين ولذلك يفضل الناس البناء في حدود الضفة الغربية لقلة الرسوم وسهولة الإجراءات، فانتقل ما يزيد عن 80 ألف من سكان القدس إلى الضفة الغربية، وهؤلاء السكان يواجهون الآن مشاكل إدارية جملة لإثبات مواطنتهم في القدس.

كما استخدم المحتل الإسرائيلي أسلوباً خبيثاً لطمس الهوية العربية الفلسطينية في القدس، حيث قام بأسلوب ترغيبي خبيث لترغيب أصحاب

النفوس المريضة والضعيفة من المقدسيين في الحصول على الجنسية الإسرائيلية مقابل تسهيلات في الخدمات لهم، والهدف من ذلك زيادة عدد السكان الإسرائيليين الذين يحملون الجنسية عن عدد السكان العرب الفلسطينيين .

أما من الناحية الديمغرافية فقد تعرضت البلدة القديمة في القدس لهجمات استيطانية متعددة، هدفت إلى إفراغ البلدة من سكانها بهدم حارات عربية بكاملها مثل حارة المغاربة وحارة الشرف إضافة إلى مئات المنازل والمساجد والمقابر التي قامت بهدمها من أساساتها وإزالتها وإنشاء أبنية جديدة على أنقاضها حتى تمحي الآثار العربية الإسلامية داخل المدينة، ولتوسيع قاعدة الوجود اليهودي داخلها لتوفير "قاعدة تاريخية" وتراث ثقافي مادي للمستوطنين داخل أسوارها، وقد جاءت هذه الهجمات متزامنة مع تصريحات العديد من الشخصيات الإسرائيلية الكاذبة في حديثهم البعيد عن الواقع الديمغرافي ومنهم "رئيس بلدية القدس" عن التعايش التاريخي بين الشعبين في "المدينة المقدسة" وعن الخدمات غير المتحيزة التي تقدمها الدولة والبلدية للسكان العرب واليهود في إطار ضم المدينة (غير القانوني) "لدولة إسرائيل"، علما أن من يقم بالمسح الديمغرافي للأحياء العربية والبور الاستيطانية داخل المدينة العربية يستنتج كذب ما يدعون لأن حقيقة الواقع الديمغرافي فيه فرق كبير.

سنحاول في هذه العجالة أن نلقي الضوء على أوضاع السكان العرب في البلدة القديمة لإبراز "وضع المساواة" الذي يعيشه "الشعبان" واتجاهات حركة السكان داخل وخارج الأسوار، نستند في هذه الملاحظات إلى بعض الجداول الإحصائية التي وردت في الكتاب الإحصائي لمدينة القدس - رقم 4، 1985 الصادر عن معهد القدس للدراسات الإسرائيلية وبلدية القدس في عام 1987. إن هذه الإحصائيات - رغم عدم ثقتنا بها لأسباب سياسية وفنية وتزوير

محتوياتها- هي المصدر الحالي الوحيد عن أوضاع السكان العرب في البلدة القديمة، حيث نأمل أن نستطيع تسليط الأضواء على بعض الاحتياجات الهامة للسكان وتوجيه المؤسسات المحلية والدولية نحو الاستجابة لها.

1- معلومات ديمغرافية

يسكن البلدة القديمة 4985 عائلة عربية ويهودية، تتوزع على الحارات المختلفة كالتالي : 1040 عائلة (حارة النصارى)، 520 عائلة (حارة الأرمن)، 435 (حارة اليهود) و3990 عائلة في الأحياء الإسلامية، أما عدد السكان الإجمالي فيبلغ 25.478 نسمة يتوزعون بين 2235 يهوديا و23.243 عربيا مقسمين في الحارات كالتالي: 4322 (حارة النصارى)، 2008 (حارة الأرمن)، 2042 (حارة اليهود) و17.106 في الأحياء الإسلامية.

وتبلغ مساحة الأحياء السكنية في البلدة القديمة 871 دونما تتوزع على الحارات كالتالي : 180 دونما حارة النصارى العرب، 123 دونما حارة الأرمن، 130 حارة البؤر الاستيطانية و430 دونما الأحياء الإسلامية.

2- بعض مؤشرات مستوى المعيشة

يمتلك 18% من الأسر العربية في البلدة القديمة تلفونا بينما يمتلكه 81.7% من سكان حارة اليهود (البؤر الاستيطانية) ، ويمتلك 10.6% من الأسر العربية سيارة فأكثر، بينما يمتلكها 47.6% من أسر حارة اليهود (البؤر الاستيطانية). بينما يسكن 44.9% من سكان حارة اليهود (البؤر الاستيطانية) في بيوت جديدة تم بناؤها بعد عام 1974، يسكن أكثر من 90% من سكان الأحياء العربية في بيوت بنيت قبل مئات السنين من الوجود الصهيوني في فلسطين، وفي نفس الوقت، فإن 43.6% من بيوت حارة اليهود (البؤر الاستيطانية) يحوي كل بيت أربع غرف فأكثر، بينما لا تزيد هذه النسبة عن 7% للسكان العرب في الأحياء المختلفة.

3- الهجرة من وإلى البلدة القديمة (1975-1985)

إن الاحتلال الإسرائيلي كان له آثار سلبية جدا على هجرة السكان العرب من القدس لخارجها نتيجة الضغط والتعسف الإداري الإسرائيلي، كان له آثار سلبية على السكان العرب الأصليين للقدس الشريف، وقد أجبرتهم هذه السياسة التعسفية على مغادرة المدينة والالتجاء لسكن الضواحي ومثال على ذلك، ما جرى من تغيير ديمغرافي على سكان الرام حيث كان عددهم قبل النكبة سنة 1945 يتراوح (350) نسمة ولكن في سنة 1995 أصبح العدد يزيد عن (30.000) نسمة وكان هناك العديد من الأمثلة على التغيير الديمغرافي بسبب التسلط والتعسف لسياسة الاحتلال التهودية.

وكذلك ترك 3494 فلسطينيا البلدة القديمة وسكنوا أحياء أخرى من القدس في الفترة ما بين عام 1975م وعام 1985م. توزعوا كالتالي :

ترك 82 شخصا حارة النصارى، 293 حارة الأرمن، 941 حارة اليهود، 2178 تركوا الأحياء الإسلامية، أما معدل الهجرات إلى البلدة القديمة من مناطق أخرى في الضفة الغربية وبالعكس فقد بلغت 147 مهاجرا، توزعوا كالتالي: ترك 3 أفراد من حارة النصارى للضفة الغربية، وجاء ثلاثة إلى حارة الأرمن، وترك 59 حارة اليهود للضفة الغربية، أما الأحياء الإسلامية فقد جاءها 206 أشخاص من مناطق مختلفة في الضفة الغربية، ومن جهة أخرى، ترك البلدة القديمة إلى أحياء القدس الأخرى ومدن الضفة الغربية ما مجموعه 3347 شخصا خلال الأعوام 1975-1985م أي ما يقارب 14,4% من عدد السكان العرب الحالي داخل الأسوار.

ونتيجة لهذه السياسة الاحتلالية الاستيطانية التعسفية أجبرت عشرات الآلاف من السكان العرب المقدسيين على هجرتها والسكن في مخيمات عديدة داخل فلسطين، ومثال على ذلك مخيم شعفاط بالقرب من القدس

والذي يشكل سكانه حوالي (20.000) نسمة معظمهم ممن أخرجتهم سلطات الاحتلال من منازلهم في حارتي الشرف والمغاربة في القدس العربية.

وتكمن الخطورة في هذه النسب عند مقارنة نسبة الهجرة في كل حي على حدة، حيث يتضح أن ما يقارب نصف السكان العرب في حارة اليهود (التي أصبحت بؤراً استيطانية) تركوها خلال الأعوام العشرة المشار إليها. وقد بلغت نسبة المهاجرين (المهاجرين المقدسيين العرب) من عدد السكان الحالي كالتالي: 2٪ من حارة النصارى، 14.4٪ في حارة الأرمن، 49.4٪ من حارة المغاربة والشرف، و11.5٪ في الأحياء الإسلامية، وذلك نتيجة للضغوطات الإسرائيلية الهادفة إلى إفراغ القدس من سكانها العرب وإحلال اليهود مكانهم ليتم تهويدها لها وضمها الأكثرية اليهودية، الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور عقبة كبيرة في حال إجراء أية مفاوضات حول مستقبل القدس وخاصة أن سياسة الاحتلال تركز على أن كل من يترك القدس ويسكن في الضفة الغربية يفقد حقه في المواطنة بالقدس وإذا نفذت إسرائيل هذه السياسة سيتم حرمان 85٪ من سكان القدس الأصليين من سكنى بلدهم الأصلي القدس.

إن فلسطين وعاصمتها القدس الشريف أرض الإسراء والمعراج أرض مقدسة لدى الديانات السماوية الثلاث وهي مهوى أفئدة كافة الموحدين بالله عز وجل ارتبطت بالعقيدة الإسلامية وفتحها العرب منذ 14 قرناً عاش خلالها أصحاب الديانات بود وتفاهم تحت الحكم الإسلامي العادل تتعرض الآن لأشرس حملة من أجل تهويدها ورغم صمودها ومقاومتها فهي بحاجة لأشقائها العرب المسلمين للحفاظ على عروبتها ووجودها، فهل من مجيب؟!.

القدس : نقطة قطيعة أم مكان التقاء؟

أحمد عبد الونيس شتا

إذا كان لي أن أعرض في عجالة الخطوط العريضة للورقة البحثية التي شَرُفت بإعدادها ضمن الدراسة التي أشرف عليها الاتحاد البرلماني العربي بشأن القدس، فإنني أنطلق في هذا العرض من العنوان الرئيسي للندوة والذي ينم عن نظرة ثابتة وفكر متعمق وهما أمران معهودان لدى جلالة الملك الحسن الثاني مؤسس الأكاديمية المغربية ورئيس لجنة القدس وراعي هذا الملتقى الدولي الهام، كما أنطلق هنا أيضاً من المنهاجية التي نوه إليها رئيس هذه الجلسة معالي الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري ورئيس الاتحاد البرلماني العربي في كلمة سيادته بالجلسة الافتتاحية، وأعني بذلك كلمة : « القدس : أنقطة قطيعة أم مكان التقاء »

يقتضينا النظر في عنوان الندوة على أساس من المنهاجية سالفة الذكر أن نبدأ ببحث وتمحيص نقاط القطيعة والاختلاف بين العرب وإسرائيل بشأن القدس في محاولة إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة بما يحفظ للمدينة المقدسة قدسيته ومكانتها لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث.

وأدخل في التفاصيل بادئاً في ذلك بالقدس كنقطة قطيعة، وهنا يمكننا أن نقرر أنه ثمة ادعاءات ومطالبات متعارضة Conflicting Claims بين الدول

العربية والإسلامية من جانب، وبين إسرائيل من جانب آخر. فإسرائيل منذ احتلالها للجزء الغربي من مدينة القدس في حرب 1948 وبعد إتمام سيطرتها على كامل المدينة في يونيو 1967 وهي تعلن صراحة أن مدينة القدس عاصمة موحدة لإسرائيل. والدول العربية والإسلامية من جانب آخر ترى أن قضية القدس جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية الكبرى وأن تاريخ القدس لا ينفصل عن تاريخ فلسطين وعروبتها.

ويتضح من ذلك أن ثمة تناقضاً واضحاً وجوهرياً - في مواقف الجانبين بشأن القدس على نحو تبدو معه مطالبات كل طرف مانعة لمطالبات الطرف الآخر، الأمر الذي يجعل من قضية القدس قضية سيادة بالأساس، ونعني بذلك أننا إذا كنا نريد البحث عن حل سليم وعادل ومنصف لقضية القدس، فإنه يتعين علينا، بجرأة وشجاعة أن نميز بين (القداسة) و (السيادة). فالسيادة تعني أن صاحبها هو وحده صاحب الاختصاص الأصيل في إدارة وتنظيم وحكم القدس بكاملها بما في ذلك ضمان حماية الأماكن المقدسة في المدينة. أما القداسة فلا تعني سوى التزام صاحب الحق في السيادة على القدس بحماية الأماكن المقدسة وضمن حرية الوصول إليها وزيارتها ومباشرة شعائر العبادة فيها. وفي هذا الخصوص فإن الحكم العربي الإسلامي للقدس الذي يضرب بجذور موعلة في القدم (منذ الألف الثالثة قبل الميلاد على يد اليبوسيين من الكنعانيين العرب) والذي استمر حتى 1917 وقت دخول القوات البريطانية فلسطين على إثر هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، أقول إن هذا الحكم قدم بشهادة الكافة - نموذجاً يحتذى في التسامح مع غير المسلمين وتمكين الطوائف الدينية كلها من الوصول الى الأماكن المقدسة ومباشرة حقوقها وشعائرها الدينية في المدينة في حرية تامة. بل إن إسرائيل نفسها تعلن بين الحين والآخر أنها على استعداد لضمان

التمتع بهذه الحقوق الدينية لكافة الطوائف في ظل بقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية، وهو زعم تدحضه الممارسات الإسرائيلية في القدس منذ دخول المدينة في 1948 وحتى الوقت الراهن بما تنطوي عليه هذه الممارسات من تخريب وتدمير وطمس للمعالم الحضارية الإسلامية والمسيحية من المدينة.

وأعود فأقول إن المطالبة يجعل القدس مكاناً للتقاء والتسامح وضرورة حماية الأماكن المقدسة وتمكين معتنقي الديانات من مباشرة حقوقهم وشعائرهم في المدينة لا تمثل مشكلة وبصفة خاصة بالنسبة للجانب العربي الفلسطيني وذلك بالنظر الى ما يفرضه الدين الإسلامي على أتباعه من الإيمان بجميع الرسل والأنبياء، وما تكشف عنه خبرة الحكم العربي الاسلامي - الطويل والممتد والمتواصل لمدينة القدس من احترام الشعائر الدينية للمسيحيين واليهود على السواء وتمكينهم من مباشرة هذه الشعائر في حرية تامة.

المشكلة الأساسية بشأن القدس تكمن إذن في السيادة : تحديد صاحب السيادة على القدس خاصة وأن إسرائيل - بحكم سيطرتها الفعلية على القدس كسلطة احتلال، وعلى خلاف الحكم العربي الإسلامي للمدينة - لم تقدم نموذجاً لإمكانية التعايش والحوار بين معتنقي الديانات الثلاث في القدس.

وما دامت المشكلة بشأن القدس مشكلة سيادة فإنها بدورها تكون «مشكلة قانون»، بمعنى أن حلها و تسويتها ينبغي كيما يأتي حلاً عادلاً ومنصفاً أن يكون مطابقاً لأحكام القانون الدولي العام وقرارات الشرعية الدولية، بوصفها معياراً مشتركاً ارتضته الدول العربية وإسرائيل كأعضاء في المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة.

ولكن كيف يمكن حل التعارض العربي الإسرائيلي بشأن السيادة على القدس في ضوء أحكام القانون الدولي؟ هنا نشير - بادئ ذي بدء - الى أن القانون الدولي وأحكام التحكيم والقضاء الدولي تعرف ما يسمى بمبدأ التاريخ الحاسم أو الفترة الحاسمة Critical Period كمعيار للفصل في منازعات الحدود والسيادة على الإقليم. والفترة الحاسمة هذه هي تلك الفترة التي تتحدد فيها المراكز القانونية للأطراف وتتبلور بدرجة يمكن الفصل في النزاع قانوناً على أساسها، أي أنه يمكن تحديد صاحب السيادة في النزاع على أساس الأدلة والوقائع المتوافرة من هذه الفترة وأنه إذا كان أحد الأطراف صاحب سيادة في الفترة الحاسمة فإنه يكون صاحب سيادة الآن، وإذ لم يكن لأحد الأطراف السيادة في تلك الفترة فإنه لا يكون لأي منهم السيادة الآن. ويقدر كبير من التجرد والموضوعية، يمكن اعتبار الفترة الممتدة من 1917 وحتى 1948 فترة حاسمة للفصل في مسائل السيادة على القدس لأن هذه الفترة هي التي شهدت - لأول مرة في تاريخ القدس - قيام مطالبات وادعاءات متعارضة بشأن السيادة على المدينة، كما حدث خلالها وقائع وأدلة جوهرية تكفي في ذاتها للفصل في السيادة على المدينة. فقد شهدت الفترة المذكورة صدور وعد بلفور 1917، دخول القوات البريطانية فلسطين وسيطرتها على القدس بعد الحكم العربي الإسلامي للمدينة - تنازل تركيا عن الأقاليم التي سلخت عنها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وإخضاع فلسطين للانتداب، صدور قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين عام 1947 والذي ينشئ لأول مرة على أرض فلسطين دولتين تتمتعان بالسيادة على مناطق محددة على الأرض مع إخضاع القدس لنظام دولي خاص - إعلان قيام إسرائيل كدولة في 15 مايو 1948.

خلاصة القول : إن الفصل في السيادة على القدس يستند بالأساس إلى ما بحوزة كل طرف من أسانيد و أدلة قبل وفي أثناء الفترة الحاسمة، أما الوقائع اللاحقة للفترة الحاسمة (كاحتلال إسرائيل للجزء الغربي من القدس، انضمام إسرائيل للأمم المتحدة وتعهدتها باحترام القرارات الدولية بشأن فلسطين، احتلالها لبقية القدس في 1967 وإمعانها في خلق واقع جديد في كافة أرجاء المدينة، الإدانة الدولية المستمرة والثابتة لسلوك إسرائيل، إصرار الجانب العربي الفلسطيني على إدانة الإجراءات الإسرائيلية وتأكيد سيادته على المدينة في كافة المؤتمرات والتنظيمات الإقليمية)، كل هذه الوقائع وغيرها لا تملك في ذاتها وبمفردها أن تنشئ حقًا جديدًا من السيادة على القدس وليس من شأنها تعديل أو تغيير الوضع القانوني للمدينة كما كان قائما وموجودا في الفترة الحاسمة، وكل ما يكون لهذه الوقائع اللاحقة من تأثير لا يتعدى - في نطاقه ومداه - تدعيم حقوق هذا الطرف أو ذاك.

والواقع أنه في ضوء هذا التحديد المنهجي، يمكن القول إن كافة الحجج والأسانيد الحاصلة في الفترة الحاسمة المذكورة تثبت - بطريقة أو بأخرى - السيادة العربية الفلسطينية على القدس.

أولاً : يكشف التاريخ السابق على الفترة الحاسمة عن خضوع القدس للسيادة العربية الإسلامية المتواصلة والممتدة بدءاً من إنشاء المدينة على يد اليبوسيين الكنعانيين في الألف الثالث قبل الميلاد وانتهاءً بالحكم الإسلامي في عهد الدولة العثمانية الذي انتهى بحكم الأمر الواقع في 1917.

وإذا كانت المدينة قد تعرضت لغزوات من قبيل العبرانيين والفرس واليونان والرومان والصليبيين، فإن هذه الغزوات لم تنل من اصطبغ المدينة منذ القدم بالصبغة العربية الإسلامية الواضحة والمتميزة. وإذا كانت قد

نشأت لليهود حقوق دينية بمقتضى الفترة القصيرة التي قضاها اليهود بالمدينة في عهد داود وسليمان عليهما السلام فان اليهود قد مُكنوا من مباشرة هذه الحقوق في حرية تامة ومصونة في ظل الحكم العربي الاسلامي . الطويل والممتد للمدينة وتحت السيادة العربية و الإسلامية على القدس .

ثانياً : فـا لثابت في القانون الدولي العام وأحكام عهد عصبة الأمم وصك الانتداب على فلسطين وميثاق الأمم المتحدة أن الانتداب (أو الوصاية) لا ينقل السيادة على القدس وإنما استمرت هذه السيادة ثابتة للعرب الفلسطينيين ريثما يتمكنوا من الوصول إلى مرتبة الاستقلال التام .

ثالثاً : فالسند القانوني المنشئ لإسرائيل وأعني بذلك قرار التقسيم لعام 1947 و اعلان إسرائيل قيامها كدولة استناداً إليه، كل ذلك يمنع إسرائيل من ادعاء السيادة على القدس . فالقبول الصريح والواضح لإسرائيل بقرار التقسيم دون أي تحفظ، مع تعهدها باحترام القرار والذي يخرج القدس من النطاق المخصص لدولة إسرائيل، هذا القبول يقيم في مواجهة إسرائيل إغلاقاً ESTOPPEL يمنع عليها معه الادعاء بما يخالف سلوكها السابق المتمثل في قبول القرار .

رابعاً : قرار التقسيم لا ينال من السيادة العربية الفلسطينية على القدس لأنه غير مشروع أصلاً لصدوره عن جهة غير مختصة ولأنه توصية لم يقبلها العرب والفلسطينيون . وإذا كان الفلسطينيون في سلوكهم اللاحق قد أشاروا الى قرار التقسيم في إعلان الاستقلال الصادر في 15 نوفمبر 1988 مما يعني قبولهم بالقرار وبالتالي قبولهم بخروج القدس من نطاق الدولة العربية الفلسطينية، فإن هذا القبول مع ذلك لا ينقل السيادة العربية على القدس لأنه وقع بعد الفترة الحاسمة بكثير ولأنه قبول متحفظ ينطوي على رفض تدويل

المدينة أو تقسيمها. فقد ورد في الإعلان الفلسطيني أنه (ومع الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا، فإن القرار لا بأس يشكل سنداً للشرعية ...) ولا شك أن تدويل المدينة حسبما جاء في قرار التقسيم يعتبر من أهم أوجه الظلم التي لحقت بشعب فلسطين نتيجة إصدار هذا القرار، هذا فضلاً عن أن الإعلان الفلسطيني كاشف عن الدولة العربية الفلسطينية وليس منشئاً لها كما هو الشأن بالنسبة لإعلان قيام إسرائيل استناداً إلى قرار التقسيم، والبون شاسع بين الطبيعة الكاشفة والطبيعة المنشئة للتصرف القانوني.

وإذا كان مقتضى الحجج الواقعة في الفترة الحاسمة يثبت أن السيادة على القدس ثابتة للعرب الفلسطينيين فإن الأدلة والوقائع اللاحقة للفترة الحاسمة تدعم أيضاً - بطريقة أو بأخرى - هذه السيادة.

أولاً : السلوك اللاحق مباشرة للفترة الحاسمة يدحض مطالباتها بالسيادة على القدس وتعني بذلك تعهد إسرائيل صراحة لـدى انضمامها للأمم المتحدة في 1949 باحترام القرارات بشأن فلسطين وخاصة القرار 181 وهذا التعهد الإسرائيلي قد صدر بعد احتلالها للجزء الغربي من القدس في 1948 مما ينطوي على إقرارها وتسليمها بخروج القدس عن النطاق الإقليمي للدولة اليهودية وأن وضعها حتى في القدس الغربية المحتلة من ذلك الوقت هو وجود احتلال لا ينال من السيادة على القدس في شيء.

ثانياً : فإن الإدانة الدولية من خلال الأمم المتحدة ثابتة ومستمرة للسلوك الإسرائيلي بشأن القدس، سواء بعد احتلال إسرائيل للقدس الغربية في 1948 أو بعد احتلالها لبقية المدينة في 1967 ولست في حاجة لإضاعة الوقت في سرد هذه القرارات.

ثالثاً : فإن وجود بعض مظاهر «التحول الظاهري» في السلوك العربي اللاحق لا يقطع استمرارية السيادة العربية على القدس بكاملها. فقبول القرار 242 وما يعنيه من انسحاب إسرائيل من القدس المحتلة في 1967 لا يعني بالضرورة أن وجودها في القدس الغربية قد بات أمراً مشروعاً بل على العكس فإن القرار 242 ينسجم مع القرار (181) حين أشار لأول إلى مسألة الحدود الآمنة والمعترف بها و إلى ضرورة الاحترام والاعتراف المتبادل بهذه الحدود. ويدهي أنه يقصد بذلك حدود قرار التقسيم. وعديدة هي القرارات الدولية والاقليمية التي تدعم ذلك وتؤكدده.

رابعاً : فإن حجج إسرائيل غير منتجة في إثبات سيادتها على القدس إذ لا يوجد في القانون الدولي المعاصر ما يعني أن حق الدفاع الشرعي بغرض تحقق شروطه لدى إسرائيل يبرر احتلال أراضي الغير بأية حال.

حاصل القول في كل ما سبق أن الحجج والأسانيد المتعلقة بالفترة الحاسمة وحتى الأدلة اللاحقة لتلك الفترة تثبت وتدعم الحق العربي الفلسطيني في السيادة على القدس بكاملها، الأمر الذي يقف على التقيض تماماً من الممارسات الإسرائيلية في المدينة وليس لدى إسرائيل من شيء في هذا الخصوص سوى الأمر الواقع المدموغ بإدانة دولية واضحة وقوية.

تلكم هي نقطة القطيعة والخلاف بين العرب الفلسطينيين وبين إسرائيل، فماذا عن مكان الالتقاء؟ لا شك أن ارتضاء الأطراف المعنية تسوية النزاع سلمياً والاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في إعلانات المبادئ واتفاقيات أوسلو على تناول قضية القدس في مفاوضات الوضع الدائم وتزايد الحديث عن ثقافة السلام والحوار والالتقاء، كل ذلك يجعلنا نغلب مبدأً حسن النية لدى التعاطي مع قضية القدس. ونطرح في هذا الخصوص مجموعة من

المقترحات أو التصورات لحل المشكلة وهي في حقيقتها لا تعدو أن تكون إلا بمثابة توجيه نداء للجانبين : العربي الفلسطيني والإسرائيلي على السواء .

أولاً : يمكن للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي الاتفاق على تسوية النزاع حول القدس بالطرق القانونية (محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي) والراجع في هذه الحالة أن المطالب العربية الفلسطينية بشأن السيادة على القدس ستلقى استجابة وقبولاً لما يدعها من أدلة واضحة وقوية، إن لم يكن بالنسبة لمدينة القدس بكاملها فعلى الأقل بالنسبة للقدس المحتلة في 1967 .

ثانياً : الدخول في مفاوضات مباشرة حسبما ارتضاه الطرفان في اتفاقات أوسلو، وهنا على الجانب الفلسطيني أن يبدأ من سقف أعلى للتفاوض يتمثل في إثارة القدس بكامل أجزائها وأحيائها بما في ذلك القدس المحتلة في 1948 وأن يكون ثمة حد أدنى لا ينبغي بأية حال القبول بدونه وهو ما يتمثل في إعادة القدس المحتلة في 1967 باعتبارها تضم الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية إلى السيادة العربية الفلسطينية. ولا ضير من التزام الطرف الفلسطيني بتقديم كافة الضمانات الخاصة باحترام الحقوق الدينية لليهود في المدينة. فالفلسطينيون في هذه المسألة أحق بها وأهلها باعتبارهم أصحاب سيادة قانونية على الأرض وباعتبارهم ورثة الحكم العربي الإسلامي للمدينة الذي قدم نموذجاً يحتذى في هذا المجال. ولا مانع أيضاً - والحال كذلك - من وجود ممثلين للطائفة اليهودية في المجالس المحلية والبلدية لمتابعة مباشرة اليهود لحقوقهم الدينية في المدينة تحت السيادة العربية الفلسطينية، وذلك على غرار ما انتهت إليه اللجنة الدولية التي شكلتها الدولة المنتدبة على فلسطين بموافقة عصبة الأمم للبحث في حقوق ومطالبات المسلمين واليهود فيما يتصل بالحائط الغربي أو حائط المبكى،

انتهت اللجنة وكلها من دول غربية إلى أنه «تعود الملكية الحصرية للحائط الغربي و الحق الملكي الحصري فيه للمسلمين نظرا لكونه يشكل جزءاً لا يتجزأ من منطقة الحرم الشريف التي هي من ممتلكات الأوقاف» ومضت اللجنة تؤكد و«للمسلمين هناك تعود أيضا ملكية الرصيف الواقع قبالة الحائط وما يدعى بحي المغاربة المجاور قبالة الحائط لكون الملك المذكور آخراً قد جعل وقفا بموجب الشريعة الإسلامية ووقفا لأغراض خيرية»، «أما التوابع المتعلقة بالعبادة والأشياء الأخرى مما قد يحق لليهود أن يضعوها قرب الحائط إما طبقاً لأحكام هذا الحكم أو باتفاق بين الطرفين فلا تعتبر تحت أي ظرف من الظروف منشئة أولها مفعول إنشاء أي نوع من حق الملكية لهم في الحائط أ و في الرصيف المجاور...» غير أنه يجب أن «تتاح لليهود حرية الوصول الى الحائط الغربي لغرض التعبد في جميع الأوقات».

ثالثاً : على الجانب العربي الإسلامي النظر في كيفية تدعيم المفاوضات الفلسطينية بكافة سبل الدعم الإعلامية والسياسية والقانونية والمالية والمؤسسية لأنه لا يعقل أن نقول إن القدس تهم العالم العربي الإسلامي وفي الوقت ذاته يترك الفلسطينيون وحدهم في مفاوضات أقوى وأشد بكثير من معارك السلاح والقتال. فالتضامن العربي الإسلامي مع فلسطين هو وحده الكفيل بأن تعكس المفاوضات الحقوق السيادية للفلسطينيين في القدس لأن - والقوة وحدها - هي التي تضمن فرض الحقوق واحترامها.

رابعاً : على الجانب الآخر، أقول لممثلي الطرف الإسرائيلي في هذا الملتقى الهام إن مقتضيات ثقافة السلام التي بالمطالب تتحدثون عنها وتغليب النوايا الحسنة يقتضي تحدياً للذات والتسليم بالمطالب العربية

الفلسطينية في القدس المحتلة عام 1967 خاصة وأنه في ظل ما تنطوي عليه المفاوضات من مساومات وتنازلات متبادلة يمكن أن تكون هناك قدس أخرى - المحتلة في 1948 - تحت السيطرة الإسرائيلية، كما أن حقوق كافة الطوائف الدينية في القدس ستكون مكفولة تحت السيادة الفلسطينية على نحو ما كان قائماً ومطبقاً بصورة منتجة وفعالة إبان الحكم العربي الاسلامي للمدينة. وأقول لممثلي الجانب الإسرائيلي إنه في ظل القانون الدولي المعاصر لم تعد القوة تخلق الحق كما كان الحال في ظل القانون التقليدي. ولا شك أن استجابة إسرائيل للشرعية الدولية وتمكين الفلسطينيين من مباشرة سيادتهم على القدس هي وحدها الكفيلة بتجاوز نقطة القطيعة وصولاً الى الالتقاء. وما لم تحمل إسرائيل نفسها على ذلك فإنها بسلوكها هذا تقدم الدليل تلوالدليل على عدم جديتها في إقامة سلام عادل ودائم يضمن للجميع الأمن والتنمية. وبعبارة أخرى فإن أية تسوية بشأن القدس قد تتمخض عن الواقع الراهن لعلاقات وموازين القوى في المنطقة ولا تضمن الحد الأدنى للمطالب العربية الفلسطينية المتمثل في استعادة القدس المحتلة في 1967 ستكون تسوية معيبة تحمل في طياتها عوامل انهيارها.

القدس، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟

رجائي الدجاني

المحور الأول

1- احترام النظم الدولية وقرارات الأمم المتحدة في منع الحرب والاحتلال

القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية. صحيح أنها الجزء الأعلى والأهم فيها، ولكنها غير منفصلة عنها. كما أنها الجزء الأصعب في القضية الفلسطينية وكل منهما تؤثر تأثيرا حاسما في حل أو تعقيد القضية الأخرى. والقدس ليست قطعة أرض فحسب، بل هي عنوان هوية الأمة دينيا ووطنيا وقوميا أيضا.

إن إرجاء النظر في معضلة القدس حتى المرحلة النهائية، التي ستتطرق للمواضيع الحاسمة الأخرى، وهي الحدود واللجئين والدولة وغير ذلك، هو اعتراف بخطورة الخوض فيها، أثناء المفاوضات التي جرت في أوسلو.

كما أن وجود الأماكن المقدسة في رقعة محصورة تقل عن كيلومتر مربع واحد، لم يعف المناطق المجاورة لها من تحمل ويلات الحرب والدمار، والضم والمصادرة، والهيمنة والاحتلال. وبحجة الوصول إلى تلك الرقعة الصغيرة والحفاظ عليها تستحضر القوة المحتلة عوامل الأمن، التي تستدعي بدورها السيطرة على مزيد من الأرض لتوفير ذلك الأمن المزعوم.

وهكذا تعود الأمور لتدور في حلقة مفرغة : أرض مصادرة، واحتلال عسكري، وشعب أعزل يعاني صنوف العذاب والتشريد، ومقدسات إسلامية ومسيحية تنتظر الخلاص. وكما أن إسرائيل لم تعين حدودها بعد مرور نصف قرن على إنشائها، فإنها لم تعين حدود القدس أيضا بعد حربي عام 1948 و1967 وحتى هذه اللحظة. وهذا الأمر لم يأت جزافا، بل جاء ضمن سياق محاولتها الاستيلاء على أكبر مساحة من القدس والأرض الفلسطينية الأخرى.

وإذا كانت لغة القوة تسود طالما أن الغازي يمتلكها، فإن دورة الزمان لا تبقى قوة أو أمة على حالها. ومعلوم أنه في حضور لغة القوة تغيب لغة المنطق والحق والعدل. وإذا غابت هذه، فلا سلام ولا أمن ولا استقرار. إذن فإذا أردنا أن نبحث عن بداية أي حل، فلا بد من الاتفاق على لغة تفاهم بين المتحاربين، حتى يمكن إيجاد قواسم مشتركة بينهما. كما أنه لا بد من الاحتكام إلى قوانين وقواعد ومبادئ يرتضي بها المجتمع الدولي الذي يشكل محيطهما الواسع.

من هنا نجد أن من الضروري الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية والقانون الدولي، كحل توفيقى لهذا الصراع المستحکم. إن ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية والقانونية والسياسية، كما أن قرارات الأسرة الدولية هي مفاتيح مقبولة للسلام في قضية القدس، وبقية فلسطين والجولان وجنوب لبنان، على نطاق أوسع، هذا على نحو عام، على الرغم من عدم تلبستها لكافة الحقوق الوطنية للشعب العربي في جميع أراضيه.

إن أول مبادئ الشرعية الدولية هو رفض الاحتلال، وما ينتج عنه من اكتساب (أو اغتصاب) للأراضي بالقوة المسلحة، ورفض انتهاك حقوق الشعب الخاضع للاحتلال أو ترحيله أو طرده أو محاربتة في رزقه. كما أن

هذه الشرعية تعطي الشعوب حقها في تقرير مصيرها على ترابها الوطني وامتلاك أرضها وما في جوف هذه الأرض وفضائها.

وتحرم في الوقت ذاته على قوة الاحتلال استخدام العنف أو الإرهاب أو التعذيب أو الاعتداء على الأفراد أو الممتلكات أو المقدسات أو الثروات.

لقد أكدت قرارات الأمم المتحدة التي عالجت قضية القدس على نحو خاص، أو القضية الفلسطينية، بما فيها القدس، أكدت هذه المفاهيم وغيرها.

- فقد ورد فيها مايلي :

القدس والأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، التي استولت عليها إسرائيل عام 1967، هي أراض محتلة، تنطبق عليها وعلى سكانها، كافة القوانين والمواثيق والاتفاقات الدولية التي تنطبق على الأراضي الخاضعة للاحتلال، كما أن إسرائيل هي سلطة الاحتلال. (قرار الجمعية العامة رقم 122/35 بتاريخ 1980/12/11 البند ب).

وتطلب تلك القرارات من إسرائيل :

إلغاء كافة الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والرامية إلى تغيير مدينة القدس وأوضاعها، وأنه ليس لتلك الإجراءات أي مستند قانوني، بل هي تشكل خرقا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جديّة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. (قرار مجلس الأمن رقم 1980/476 بتاريخ 1980/6/30).

- وأكدت أيضا أن :

السلام في الشرق الأوسط كل لا يتجزأ، ويجب أن يقوم على أساس حل

عادل وشامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط، تحت رعاية الأمم المتحدة، وعلى أساس قراراتها ذات الصلة، يكفل انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة، منذ عام 1967، بما فيها القدس، ويمكن الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة والحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين (قرار الجمعية العامة رقم 146/39 بتاريخ 1984/12/14).

(ولمن يرغب في الاستزادة فيمكنه مراجعة قرارات الجمعية العامة ذات الأرقام (2253، 2254) (1967)، وأس 2/7 وأس 37 (1980)، و169/35 (1980). وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الأرقام 252 (1968) و267 و269 (1969) و298 (1971) و465 و476 و678 (1980). وأيضاً قرارات اليونسكو ذات الأرقام 15م/3.343 (1968) و20م/7.6 (1978) و21م/4.14 (1980) وغيرها كثير).

كما أن قراري مجلس الأمن 242 (1967)، و338 (1973)، اللذين اتخذنا أساساً للمؤتمر الدولي في مدريد، ينصان على عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة ويقومان على مبدأ إعادة الأرض مقابل السلام. أما قرار الجمعية العامة رقم 181 (1947) فينص على إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة يهودية، وعلى كيان منفصل للقدس. في حين نص القرار 194 (1948) على حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين.

ومن منطلق الحرص على استعادة الحقوق المغتصبة، فإن الأردن قد عمل على استصدار القرارات المؤيدة للحق الفلسطيني والعربي والإسلامي في

القدس. كما أعلنت القيادة الأردنية على لسان جلالة الملك وسمو ولي العهد في مناسبات عديدة أن القدس المحتلة عام 1967 وغيرها من الأرض الفلسطينية والأراضي الأخرى، هي أرض عربية ويجب استعادتها للسيادة الفلسطينية والعربية. وأن حرية اتباع الديانات السماوية في الوصول إلى الأماكن المقدسة مكفولة ومضمونة للجميع، ولا يجوز للسلطة الإسرائيلية الانفراد بالسيادة عليها تحت أي ظرف من الظروف.

وأعلن الأردن كذلك بأن القدس يجب أن تكون عامل تقريب بين المؤمنين في جميع أنحاء العالم وليس عامل صراع وتسلط واستعباد. كما أنها مفتاح السلام أو الحرب في المنطقة .

إننا في الأردن والعالمين العربي والإسلامي، ومعنا كل القوى المحبة للسلام في العالم ندعو إلى حل عادل وشامل ودائم، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وهو المبدأ الذي تؤيده كل الشرائع السماوية والوضعية، ويؤيده كل العقلاء ودعاة التقدم والازدهار، وهو المبدأ الذي انطلقت على أساسه عملية السلام. وبدون ذلك فإن الديار الفلسطينية المقدسة مرشحة للانفجار، وربما لا يفلت من عواقب ذلك الانفجار أحد.

2- إقرار مخطط دولي لتصفية مخلفات الحروب

في الشرق الأوسط منذ عام 1948 ودور رعاة السلام

في أعقاب الحرب العالمية الأولى تداعت الدول المتصارعة إلى إنشاء منظمة دولية تكون مقرا للتفاهم الدولي ولإقرار السلام في العالم فتم إنشاء عصبة الأمم.

وبعد الحرب العالمية الثانية نشأت على أنقاض عصبة الأمم منظمة الأمم المتحدة. وفي الفترة التي فصلت بين الحربين وأعقبتهما، تم وضع ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقات جنيف حول حماية المدنيين تحت الاحتلال، وعدم جواز اكتساب الأرض بالقوة، والميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وغيرها من المواثيق والاتفاقات. كما نشأت اليونسكو لتحافظ على التراث العالمي ولتعزز دفاعات السلام في عقول البشر.

ولكن هيمنة بعض الدول على المنظمات الدولية وبخاصة مجلس الأمن، حال دون تمكين الأمم المتحدة من فرض إرادة غالبية الدول الأعضاء، وعطلت القرارات الصادرة عنها والتي تتعارض ورغبة تلك الدول. وأصبح الفيتو سلاحاً فتاكاً ضد حقوق بعض الشعوب ومنها الشعب الفلسطيني. ولسنا بحاجة لإيراد الدليل على الانتقائية بالنسبة للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن فنظرة واحدة إلى عشرات القرارات الصادرة بشأن القدس والتي ترفض إسرائيل الامتثال لها منذ عدة عقود، وبين إصرار بعض الدول على الاستمرار في فرض العقوبات على العراق وليبيا بناء على توصيات مجلس الأمن، على الرغم من المآسي الهائلة التي تسبب فيها هذا الحصار على الشعب العربي، هو أوضح دليل.

لقد انطلقت الدعوة لعقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة في أعقاب حرب رمضان عام 1973 بهدف التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي العربي. ولكن المماثلة الإسرائيلية قد جعلته يتأخر ثماني عشرة سنة. ولم يعقد المؤتمر إلا حينما انفردت قوة بذاتها بالسيطرة على العالم بحيث أصبح العالم أحادي القطبية. وعلى الرغم من أن هناك راعيين لمؤتمر السلام الذي عقد في مدريد عام 1991 إلا أن أحدهما غائب أو مغيب فهو مفقود، وأما الراعي الثاني فهو حاضر وموجود ولكن حسب الإرادة الإسرائيلية.

ولذلك السبب فإننا نرى أنه وبعد ثماني سنوات من انعقاد المؤتمر لا نزال نراوح في مساحة بسيطة من مربع التصالح الأول.

إن الذين اختاروا طريق السلام في دولنا العربية، يعملون بكل جد واجتهاد لإثبات أنهم لن يتراجعوا عن هذا الطريق، على الرغم من أنهم يتحملون في سبيل ذلك أشد المخاطر. ولكن السلام يحتاج إلى طرفين، ولا يجوز لأحدهما أن ينسف قواعد السلام وفي نفس الوقت يدعي بأنه يريد السلام. وفي ظل الاحتلال لن يكون هناك أمن أو سلام. والتاريخ القديم والتاريخ الحديث شاهد على ذلك، ولننظر إلى الشعوب الأوروبية التي ضمتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأخيرة، كيف استقلت وأصبحت دولا في أول فرصة لاحت لها.

إن الذين يعتقدون أن ميزان القوى سيظل مائلا لصالح أحد الأطراف هم قصار النظر ولاشك.

3- بعث ثقافة السلام بين الأديان

لقد جاءت الأديان السماوية الثلاث برسالات تبشر بالخير والحب والهدى والسلام لأتباعها ولل البشرية جمعاء. ولكن بعض هؤلاء الأتباع فسروا النصوص على هواهم، وأضافوا إليها ما ليس فيها، فتفرقت السبل واختلفت الأهواء. وبدلا من أن تكون عامل توحيد بين معتنقيها أصبحت أحد الأسباب الرئيسة للصراع والبغضاء والحرب والتدمير.

فإذا كان الله الذي خلق البشر من الطين بجميع ألوانهم، وأنشأ الكون من العدم، يطلب إلينا أن نعبده وألا نشرك به شيئا، وأن ندعو إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن نقيم العدل والمحبة والسلام في الأرض، فلم

يصطرح أتباع هذه الرسالات في القدس دون بقية العالم، يظلم بعضهم بعض ويحتل بعضهم أرض بعض ويقتل القوي الضعيف؛ أليس الإنسان أخ للإنسان!!

نحن نعلم أننا بشر ولسنا أنبياء، ونعلم أن من طباع البشر الصراع ولكن لا يجوز باسم الأنبياء ورسالاتهم أن نتصارع ونقتتل، من أجل مكاسب الدنيا وادعاء الحق. ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾، أليس السلام من أسماء الله الحسنَى.

4- تجنيد الإعلام لتدعيم ثقافة السلام

الإعلام أو الاتصال الجماهيري هو أحد أكثر العوامل حسما في إدارة شؤون الناس وتوجيههم. وكلما كان الإعلام صادقا مشوقا وهادفا كلما كان قبول الناس لمضامينه أسرع وأوقع وأطول. ونعلم أن دعوات الأنبياء وعباداتهم وكتبهم وأقوالهم وأفعالهم، إن هي إلا وسائل لإعلام الناس عن الدين والمبدأ والعقيدة. ويدون الإعلام الواعي النشيط وبدون الفعل طبعا، فإن أية دعوة أو قضية أو رسالة لن يكتب لها النجاح، أو لنقل دوام النجاح.

أما المشكلة في عالمنا المعاصر فهي أن الدولة القوية تلوي عنق الحقيقة بأساليب إعلامية مختلفة وبطرق لا تخطر على البال، وبكثافة وتمويه دعائيين تجعل البحث عن الحقيقة كالبحث عن إبرة في كومة قش.

إن من أهم أسباب نجاح ثقافة السلام بين أتباع الديانات وغيرهم، توفر مقومات ذلك السلام، وهو الدعوة لإحقاق الحقوق ومحاربة الظلم والعدوان، والتعامل بندية بين الجميع والتخلي عن الفوقية وعقدة الاصطفاء. ويجب البدء بتعليم الصغار منذ نعومة أظفارهم أن الإنسان أخ الإنسان لا فرق في لون أو عرق أو دين أو جنس أو غير ذلك، مما يفرق الناس ويباعد بينهم.

من الذي لا يحبذ نشر ثقافة السلام على قواعد الحق والعدل والمشاركة
والمساواة والتسامح؟!

ولكن هذا الأمر يكاد يكون مستحيلا في ظل سيطرة الصهيونية على
الإعلام في الولايات المتحدة وبقية أنحاء العالم، والحديث عن تجنيد وسائل
الإعلام لثقافة السلام والحالة هذه، يعني توجيه الإعلام نحو الأغراض التي
تخدم طرفا بعينه.

ويكفي للدلالة على السيطرة الصهيونية أن نشير إلى أن كل الأنباء
العالمية يجري تغطيتها وإذاعتها من قبل ثلاث شركات هي، ABC, CBS, NBC،
وأن أصحاب هذه الشركات إن لم يكونوا صهاينة فهم متعاطفون معها،
وأن هناك ما يزيد على (244) صحيفة ومجلة في الولايات المتحدة تسيطر
عليها الحركة الصهيونية، وأن (37) صحيفة منها تنشر يوميا ثلاثة أعمدة
على الأقل عن اليهود. كما أنها تسيطر على صناعة السينما في هوليوود
وتحظى بتأييد الفنانين والكتاب والصحفيين نتيجة ممارسة الأساليب
المختلفة، من الترغيب والترهيب. كما أن لها نصيب الأسد في ملكية دور
النشر ومحطات الإذاعة والتلفزة وغيرها. فكيف يمكن نشر ثقافة السلام
العادل والشامل في ظل هذه الهيمنة الإعلامية على الولايات المتحدة والعالم.
لقد كسب اليهود معاركهم الإعلامية أولا، فكسبوا بالتالي المعارك المسلحة.
وكسبوا مالا يقدر من الدعم المالي والعسكري واللوجستي والاستخباري
والمعلوماتي والتكنولوجي والسياسي.

5- دور القدس كمدينة مقدسة

في إقرار السلام الدولي والإقليمي

القدس هذه المدينة العظيمة، الألفية الأبدية، المقدسة لدى الديانات
السماوية الثلاث، كتب عليها وعلى أهلها ومنشئها وساكنيها، أن يكونوا

وأن يبقوا، مركز اهتمام الأمم ومحط أطماعها، يحتلها الغزاة ثم يرحلون عنها، تخضع للأقوياء ثم تدفنهم فيها، تمر بها الجيوش ثم تجلو عنها . هذا قدر القدس متحف التاريخ وكنز البشرية وتاج الإنسانية.

والذين يقتلون غيرهم باسم الدين، أو يغتصبون الأرض باسم الله يخالفون تعاليم الدين ويعصون أمر الله.

فالقدس حرم آمن، لا مكان فيه للربا والشهوات. القدس قبلة المؤمنين العابدين. وهي مبعث الطمأنينة في النفوس وهي التي تبث الأمن والأمان في القلوب، وتجمع الأشتات من كل بقاع الكون، يلتقون على العبادة والطهر والمحبة. هذا هو دورها الذي أراده لها الله، وليس كما يريد ذوو الأطماع البشرية، حكرا لطائفة ومنجما للمنافع، ومطمعا لكل أفك منافق. هذه هي القدس موحدة القلوب وجامعة الشمل ومقربة المسافات.

والإسلام هو الدين الذي يحتضن اليهودية والمسيحية على السواء لأنه يرى نفسه مكملا للديانتين وتتويجا لهما بالفعل. كما أن المفهوم المركزي للإسلام هو أن العزة الإلهية أظهرت نفسها للبشر منذ الخلق عبر تعاقب الأنبياء الذين يبجلهم الإسلام...

وهو بتوحيده الصارمة أقرب إلى اليهودية منه إلى المسيحية، ولكنه يقبل في الوقت ذاته بمعجزة ولادة السيد المسيح من أمه العذراء وصعود المسيح للسماء...

ويؤمن بأن اليهود والمسيحيين هم مثل المسلمين أهل كتاب، وتبعا لذلك فإن حرية العبادة مكفولة لهم. كما أن الكثير مما هو مقدس لدى الديانتين هو مقدس لدى الإسلام، والذي يتركز معظمه في مدينة القدس. كل ذلك يعني فهم الإسلام لعلاقة القرابة الحميمة التي تربطه بالديانتين، وهو ما

بغيب كلياً في تصورهما عن الإسلام. في حين أن بعض حاخامات اليهود مثلاً، يرون أن المسلمين بصلاتهم في المسجد الأقصى وقبة الصخرة 'يدنسون' المكان، لأنه موقع "الهيكل المقدس" ولأن غير اليهود "أنجاس". من كل ذلك يتبين أنه ليست لدى المسلمين مشكلة في أن تكون المدينة لمقدسة ذات دور في السلام الإقليمي والدولي ولكن حين يجلو الاحتلال عنها وعن بقية الأرض الفلسطينية والعربية.

6- دور البعد القومي في تمهيد الطريق إلى الالتقاء

هل اليهود "أمة" وهل هناك "قومية" يهودية؟

إذا كان الجواب بالإيجاب، كما يحلو لبعض المنظرين العقائديين والزعماء السياسيين من اليهود، أن يؤكدوا عليه، ويصرون على أنهم ليسوا فقط طائفة دينية، فإن واقع الحال يقول: إن الديانة اليهودية هي التي تجمع بين اليهود، بغض النظر عن البلد أو الجنس أو العرق الذي ينتمون إليه مكانياً وزمانياً وسياسياً وثقافياً.

وطالما أن الإسرائيليين يقولون إن إسرائيل أرض "الأمة" اليهودية، ويستعينون على أعدائهم العرب بكل "القوم" اليهود، فإنهم في واقع الأمر، يستعدون عليهم المسلمين كأصحاب دين، ويستعدون عليهم العرب كأمة ذات قومية نقيضة لما يطرحونه.

وإذا كانت أبسط قواعد المنطق تقول إن سكان البلد الواحد، متساوون في الحقوق والواجبات، فإن المنطق أيضاً يقول إنه إذا سمح لأي يهودي أن يأتي ويقيم في فلسطين، فإن من الأولى أن يكون للفلسطيني الحق في العودة إلى بيته وأرضه الذي أخرج منه. وعلى ذلك وإذا كانت هنالك رغبة في تقارب سكان هذا الإقليم (الشرق أوسطي) فلا بد لأهل الإقليم من أن يتعاملوا معاً

على قدم المساواة، ولا بد من الاعتراف بحقوق الطرف الضعيف الذي استلبت أرضه وهويته، والاعتراف بحقه في إقامة دولته المستقلة أسوة بغيره من دول الإقليم. وعند ذاك يصبح البعد الإقليمي ذا دور بارز في تمهيد الطريق للالتقاء على مختلف الأصعدة.

7- دور الليبراليين الإسرائيليين

في المساهمة بحل مشكلة القدس

المطلعون على تركيبة المجتمع الإسرائيلي، يلاحظون وجود الفئات التالية:

- المتدينون المتزمتون وهم في غاية التطرف، دينا واستيطانا.
- وطنيون "قوميون" في غاية التطرف، عنصرية واستيطانا.
- أيديولوجيون صهيونيون من اليمين واليسار، في غاية التطرف أيديولوجيا واستيطانا.
- مجموعات وسط بين هؤلاء المتدينين والوطنيين والصهيونيين.
- العرب المحرومون من حقوقهم منذ نكبة فلسطين علما بأنهم "مواطنون" إسرائيليون حسب الهوية.
- ليبراليون منفتحون نسبيا، وهم يؤمنون بإمكانية التوصل إلى حلول وتعايش مع الفلسطينيين والعرب. وهؤلاء هم في أغلبيتهم من المثقفين اليساريين.
- يمثل الليبراليين حزب "ميرتس" وجماعة السلام الآن، وجماعة "بيتسلم" وعناصر من الجماعات الشيوعية. وهي تؤمن بإقامة دولة

فلسطينية وإرجاع معظم الأرض العربية المحتلة منذ عام 1967. أما بالنسبة للقدس (الشرقية) فإن الأمر يختلف. إذ يرى حزب ميرتس في القدس الشرقية والغربية عاصمة لإسرائيل، وإن كان بعض اليساريين يؤمنون بأنها يجب أن تكون مدينة مفتوحة أو مشتركة مع الفلسطينيين. ولكن مشكلة هؤلاء الليبراليين هي ضالة نسبتهم وقلة تأثيرهم على الصعيد البرلماني أو الحكومي أو الحزبي.

أما "عرب إسرائيل" أي الفلسطينيون الذين بقوا في فلسطين بعد احتلال أراضيهم عام 1948، وهم يشكلون نسبة 20٪ من السكان، فإنهم يؤمنون بأن القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية التي يجب أن تقام على جميع الأراضي المحتلة عام 1967.

المحور الثاني

1- استمرار التهويد العمراني والإداري والديموغرافي للقدس

كانت القدس هدفاً يهودياً صهيونياً منذ القرن الماضي. وقد كثفت الصهيونية الهجرة إليها وحاولت بشتى الطرق التملك فيها. ثم عملت الوكالة اليهودية بالتعاون مع حكومة الانتداب على ضم أي تجمع يهودي في ضواحي القدس الجديدة إلى بلدية القدس، مهما كان هذا التجمع بعيداً عن مركز البلدة القديمة. في حين كانت تحرم الأحياء العربية من الانضمام لبلدية القدس، حتى الأحياء القريبة منها.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن جميع ما كان يملكه اليهود حتى إنشاء الكيان الإسرائيلي عام 1948 لم يكن يتجاوز 26٪ من مساحة بلدية القدس (5

كم²) فقط. أما الآن فإن حدود "بلدية" القدس الخاضعة لإسرائيل بعد الاحتلال والضم والمصادرة فتصل إلى أكثر من 20 ضعفا (123 كم²). وإذا طاوينا إسرائيل أكثر فيما تسميه القدس الكبرى أو العظمى فإن مساحتها تصل أضعاف هذه المساحة (إما 400 كم² أو 800 كم² أو 1100 كم².. الله وحده يعلم بنواياها).

أما السكان فقد زاد عدد المستوطنين المستعمرين اليهود فيها، من 100 ألف إلى 450 ألفا أي حوالي 450٪ خلال نصف القرن الماضي. في حين أن إسرائيل طردت كثيرا من العرب منها. ولولا أنها ضمت عددا من سكان القرى المجاورة إلى حدود البلدية، لتستولي على الأرض، لأصبح عدد الفلسطينيين فيها الآن أقل مما كان عليه قبل خمسين عاما.

لقد فرضت إسرائيل قوانينها الإدارية بعد الاحتلال عام 1967 مباشرة ثم عادت تفرض القانون الأساسي عام 1980 وتعلن أن القدس "الموحدة" هي عاصمة للدولة العبرية وتخضع لقوانينها القضائية والإدارية والأمنية والسيادية، كل ذلك في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي أعلنت بوضوح وصراحة أن هذه الإجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي مستند قانوني.

2- نسف عملية السلام في بقية فلسطين

لقد كفلت قرارات الشرعية الدولية للشعب الفلسطيني حقه في أرضه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. وتكرر ذلك في قرارات عديدة على مدى السنوات الخمسين الماضية بدءاً بقرار التقسيم عام 1947، الذي كان السبب في إقامة الدولة الإسرائيلية. وتكرر ذلك في العديد

من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن في الثمانينات والتسعينات.

إن اقتطاع أجزاء من الأرض الفلسطينية واستمرار الاعتداء عليها بالمصادرة، وإقامة المستوطنات، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية الثابتة، كما أن العنف الإسرائيلي الممنهج الذي تمارسه على الشعب الفلسطيني بالقتل والسجن والتعذيب والإبعاد، وحرمان الفلسطينيين المقيمين في الكيان الإسرائيلي منذ عام 1948 من حقوقهم وممتلكاتهم، بل وممارسة أشكال التمييز ضدهم. وكذلك فإن صنوف التعذيب التي يتعرض لها الشباب الفلسطينيون العاملون من أجل تحرير أنفسهم ووطنهم، كل هذا يبقي القضية الفلسطينية واللاجئين قضية نازفة. وما لم يتم حل هذه القضية حلا تقبل به الشرائع السماوية والأرضية، وترضى به الأجيال من بعدنا، فسوف تؤدي في نهاية المطاف إلى اندلاع حرب جديدة قد لا تبقي ولا تذر.

3- الاستمرار في شحن المنطقة بالأسلحة المدمرة

إن ما تشهده الساحة العربية من تهديد الدول الكبرى بإنزال ضربات عسكرية موجعة بالعراق، لمحاولته ربط استمرار عمليات التفتيش عن الأسلحة المدمرة، برفع الحصار عن الشعب العراقي، وفرض استمرار مفتشي الأمم المتحدة في البحث عن هذه الأسلحة، بالعمل طوال ما يزيد على 7 أعوام، إن هو إلا مؤشر على الأهمية التي توليها تلك الدول لموضوع التخلص من تلك الأسلحة -ولو ظاهريا على الأقل- ونحن مع التخلص من كافة أسلحة الدمار الشامل النووية منها والكيميائية والجرثومية. ولكن أي طفل في وطننا العربي أو في العالم، لا يستطيع أن يفهم لماذا يطبق هذا المعيار على العراق أو السودان أو ليبيا، والتي يخشون من إمكانية حصولها على

تلك الأسلحة في حين أن إسرائيل التي تملك فعليا تلك الأسلحة النووية، كما تملك غيرها من أسلحة الدمار الشامل، ترفض التوقيع على اتفاق حظر هذه الأسلحة وترفض التفتيش عنها . وفي نفس الوقت تفلت من أي عقوبة أو حتى تهديد يفرض العقوبة عليها، ناهيك عن الحصار المميت أو الضربة العسكرية القاتلة.

لقد أنفقت إسرائيل عدة بلايين من الدولارات لإقامة مستوطنات استعمارية لليهود بحيث طوّقت المدينة المقدسة من جهاتها الأربع بثلاثة أحزمة استيطانية بدأت بالتلال المحيطة بها وانتهت إلى مشارف غور الأردن من الشرق ومشارف الخليل من الجنوب ومشارف رام الله من الشمال ووصلت إلى مسافة حوالي 25 كم من الجهة الغربية.

إن الأرض هي لب المشكلة وجوهرها وبدون عودتها إلى أصحابها الشرعيين من العرب الذين انتزعت منهم، فلن يكون هناك حل ولن يكون هناك أمن ولا سلام. إن كل مستوطنة هي بؤرة اشتعال محتمة. كما أن كل مستوطن هو لغم يمشي على قدمين. ولا بد أن تشتعل الأرض الفلسطينية إذا بقيت المستوطنات والمستوطنون الاستعماريون، طال الزمان أم قصر.

4- الإهمال الدولي للوضع المتفجر

وتدعيم المخالفات للقانون والشرعية الدولية

ما من شك أن الفرد العادي في الأمة العربية والعالم الإسلامي وفي غيرها من دول العالم الثالث، يشعر بالإحباط إلى حد المرارة، كما يشعر بالظلم إلى درجة اليأس، نتيجة ما تمارسه القوى الظالمة من عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقدس وفلسطين. وعلى الرغم من أن

الاحتلال في حد ذاته هو أفظع ألوان الإرهاب، كما أنه ضد الشرائع السماوية والوضعية، وهو انتهاك صريح وواضح للقانون الدولي، فإن الاستيطان الاستعماري هو ضد ناموس الكون، ناهيك عن طرد أصحاب الأرض من منازلهم وتشريدهم في أنحاء الدنيا وإحلال فئات عنصرية وافدة من أكثر من مائة دولة في العالم. وإذا أضفنا إلى ذلك الاعتداء اليومي المتكرر على المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، وحرمانهم من فرص العمل وكسب العيش وحرية الانتقال والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية، واستعبادهم واستلاب هويتهم الثقافية والقومية والدينية، وغير ذلك الكثير، وتواطؤ الدولة الأقوى في العالم مع دولة الاحتلال، بل والتحالف العسكري والاستراتيجي معها، إلى حد أن مجلس الأمن والجمعية العامة قد أدان هذا التحالف، الذي عطل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية على مدى نصف قرن من الزمان. وفي ظل هذه الممارسات يصبح من المستحيل بناء جسور الثقة، كما أن القطيعة أمر محتم الوقوع، حتى وإن اضطرت الشعوب والزعامات إلى قبول الأمر الواقع لفترة محدودة ولظروف ليست لها حيلة عليها في الطرف الآتي. كما تصبح كل ألفاظ التسامح وتعايير السلام فارغة المحتوى والمضمون.

لقد أصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات تندد بامتلاك إسرائيل مثل هذه الأسلحة كما طالبتها مرارا وتكرارا بضرورة التخلص منها والتوقيع على اتفاقات حظر تلك الأسلحة التدميرية الشاملة. ولكن الحماية التي توفرها أقوى دول العالم لإسرائيل، تجعلها في حل من الالتزام بالقواعد المطبقة على بقية دول المنطقة.

وإسرائيل التي تتجاهل أبسط الحقائق، وهي أن الدول العربية وإن كانت في وضع لا يمكنها حاليا من امتلاك تلك الأسلحة للأسباب المعروفة

للجميع، فإن المستقبل سوف يثبت لإسرائيل وغيرها أنها ليست في مأمن من خطر تلك الأسلحة، وستكون هي التي جنت على نفسها بامتلاكها لها أولاً ومن ثم بعدم التزامها باتفاقات حظرها كما تفعل معظم دول العالم. كما أن امتلاك هذه الأسلحة سيعجل بنشوب حرب مدمرة في المنطقة وربما في العالم.

5- القطيعة وعواقبها

إن ممارسات إسرائيل العدوانية وإصرارها على عدم تنفيذ التعهدات والاتفاقات الكثيرة التي وقعتها مع الدول العربية منذ مؤتمر مدريد للسلام، وقبل ذلك رفضها لكل قرارات الشرعية الدولية، سوف يعيدها إلى العزلة التي كانت تعيش فيها على مدى العقود الماضية. إن المكاسب المالية التي استفاد منها الاقتصاد الإسرائيلي منذ توقيع اتفاقات أوسلو والتي تقدر بـ 12 مليار دولار، كما أن الانفراج السياسي التي حظيت به، من خلال إقامة علاقات دبلوماسية مع عشرات من الدول التي لم تكن لها معها علاقات من قبل، كل ذلك سوف يتلاشى شيئاً فشيئاً. وإن محاولة إسرائيل العودة إلى سياسة «الحصن» ستؤدي بها إلى إعادة المقاطعة الاقتصادية مع العرب والقطيعة معهم ومع غيرهم.

وهذه القطيعة، بسبب التعنت الإسرائيلي الذي يفوق حدود التصور، كفيلة بأن تعيد المنطقة إلى سياسة حافة الهاوية من جديد.

بَعثُ ثقافة السلام المشتركة بين الأديان الثلاثة الممثلة في القدس

عبد الهادي بوطالب

يُراد بثقافة السلام مجموعة الأفكار والمبادئ والقيم التي التقى عليها الفكر البشري، أو جاءت بها تعاليم الأديان السماوية والكتب المنزلة، أو دعت إليها معتقدات أو مذاهب، ونادت جميعها بالمحبة والعدل، وإفشاء السلام عبر المعمور، واستبعاد اللجوء إلى القوة والحرب وإلحاق الأذى والضرر بالغير، وعدم الاستيلاء على ممتلكات الآخر وأرضه وماله، والحفاظ على الأرواح والدماء والأعراض. كما دعت إلى التفاهم بالحوار والجدال والتي هي أحسن، وحرمت التعامل بالقتل والعنف والعدوان، وحثت على مقابلة الأذى بالعفو والصفح، وبثت في النفوس والعقول والضمائر إقامة المجتمعات على أسس العدل والخير والإحسان، واستهدفت من وراء دعوتها إلى هذه القيم إقامة مجتمع بشري عالمي تسوده فضائل التسامح والتعايش والتفاهم والتعاون.

وقد تدرجت دعوة السلام مواكبة تطور حياة البشر: ابتدأت مفاهيمها بسيطة ثم تنامت مضامينها بتنامي التطور لتشمل في عصرنا الحاضر ما حفل به القانون الدولي ومواثيق منظمة الأمم المتحدة من تحريم استعمال القوة في التعامل الدولي، والحث على اللجوء إلى التفاوض والتحكيم الدولي

استبعادا للحرب وآثامها، وتحرير الإنسان من استعمار القوى الكبرى، واستبدال النظم السياسية الداخلية، واحترام سيادة الدول ووحدة ترابها، وتوفير السلام الأمني، والأمن الغذائي، والأمن الفكري للشعوب، وتجزير حقوق الإنسان في الفكر والتعامل، وفي علاقات الحاكمين والمحكومين، وعلى صعيد التعامل الدولي، وإقامة نظم سياسية تحكمها دولة الحق والقانون، وتحترم فيها خصوصيات شعوبها بدون إقصاء ولا تهميش ولا عنصرية، وتحمي هويتها من الغزو الفكري والاستلاب الثقافي، ليصبح كل فرد آمنا في سربه، حرا في صنع حاضره ومستقبله، مستخدما بكل حرية طاقاته وملكاته بدون وصاية ولا تحجير. وكل ذلك في عالم منفتح بعضه على بعض، ترفع فيه بين البشر الحواجز والحدود، وينتقل فيه الإنسان والبضائع ورؤوس الأموال في حرية لا تحدّها قيود.

إن الديانات السماوية الموحدة الثلاث الممثلة في القدس بمعابدها ومعتنقيها ومعالمها وآثارها حفلت برصيد ديني زاخر من هذه المبادئ والقيم التي تمجد السلام وتحت عليه، وتندد بمقابله وتنهى عنه.

وتفاوت حجم هذا الرصيد واختلفت مستوياته بين ديانة وأخرى، فابتدأ بمفاهيم بسيطة على عهد الإبراهيمية الحنفية أم الديانات السماوية الموحدة، وأضافت إليها رسالة موسى، ووسعت مضامينها رسالة المسيح عيسى، وأغننتها وجعلت منها ثقافة شاملة عالمية رسالة محمد خاتم النبيين والمرسلين.

تزخر الكتب السماوية وما تولد عنها من شروح وتفسير في الديانات الثلاث بأسس هذه الثقافة. ولمعرفتها وضبطها بحسن الرجوع إلى مصادرها، أي كتبها المقدسية أصولا وفروعا من توراة وإنجيل وأصحاحات ومزامير مما

تألفت منه كتب العهد القديم والعهد الجديد، وما جاء في القرآن وتفسيره، والسنة وشروحها.

ويُعدّ القرآن مرجعاً متسعاً لما جاء في هذه الأديان عن ثقافتها المشتركة حيث قص قصص أنبيائها وفصل مضامين رسالاتها وما جاء في كتبها بدءاً من الإبراهيمية فالموسوية (أو اليهودية) فالمسيحية، إلى جانب ما حفل به الإسلام من تعاليم وأحكام.

ومن القرآن نفهم أن هذه الديانات الثلاث منضمة إلى الإبراهيمية التي انبثقت ثلاثتها منها تلتقي على ديانة الإسلام بالمعنى الأصلي الواسع لكلمة الإسلام: إسلام معتنقيها وجوههم لله الواحد، موحد البشر على كلمة التوحيد التي هي أساس الإسلام وقاعدته. وقد جاء عن إبراهيم في القرآن هذه الآية (آل عمران 3 س 66): ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا﴾. وهي تعني أنه أول من أسلم وجهه لله رب العالمين ودعا قومه إلى نبذ الوثنية والشرك. وهو نفس ما جاء في سورة النحل 6 الآية 120 ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَكَمْ يَكُنُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾. فالملة الإبراهيمية هي ملة الإسلام الأولى كما جاء في سورة الحج (22 س 76) ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾. وهكذا تلتقي هذه الآيات على أن الإسلام هو التوحيد، وأن التوحيد هو النقطة الأولى لالتقاء الديانات على الكلمة السواء التي جاء محمد عليه السلام ليجدد الدعوة الإلهية إلى التقاء معتنقي الديانات السماوية من أهل الكتاب عليها. ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (سورة آل عمران 3 الآية 63).

ونجد تشبع ملة إبراهيم الحنيفية بثقافة السلام متمثلا كذلك في دعوة إبراهيم عبدة الأصنام والأوثان والكواكب للملك النمرود إلى التوحيد، ومحاجته خصومه بالاحتكام إلى العقل والمنطق والتخلي عن الحكم المطلق المرتكز على القهر والطغيان: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (سورة البقرة 2 الآية 257).

وما جرى لإبراهيم من قذفه في النار التي جعلها الله عليه سلاما وابتلائه من ربه بأمره بذبح ابنه وأمثاله لإرادة الرب وفداء الذبيح في النهاية يتضمن مجموعة من قيم السلام الخيرة لا نطيل بتحليل مضامينها مكتفين بالإشارة إليها.

ومن الإسلام دين إبراهيم انحدرت ديانة النبي موسى عليه السلام التي جاءت بالوصايا العشر التي تعرف أيضا بالكلمات العشر وتضمنت جملة من مبادئ ثقافة السلام. ومن المعروف أن هذه الوصايا التوراتية هي التي انطلقت منها المبادئ الأساسية لديانة موسى وحتى تعاليم النصرانية. وقد ذكرت مرتين في العهد القديم (التوراة) : مرة في سفر الخروج في الأصحاح العشرين الذي تحدث عن وصايا الرب ومرة في الأصحاح الخامس من سفر التثنية.

ورغم ما في النصين من اختلاف فإن المجموعة الأولى من الوصايا حددت واجبات الإنسان نحو خالقه، بينما تناولت المجموعة الثانية علاقة الإنسان مع أخيه الإنسان. وبهنا منها هذه الأخيرة التي تضمنت عددا من المنهيات في صيغة لا تفعل: « لا تقتل، لا تزني، لا تسرق، لا تشهد زورا على جارك، لا تشته بنت جارك، لا تشته زوجته، ولا عبده، ولا أمته، ولا شيئا مما لجارك ». «

وكان علماء المسيحية يقولون في القرن الثالث الميلادي إن الله طبع الوصايا العشر على ضمير كل إنسان، أي بثها في الصدور وجعل منها ثقافة السلام التي على الإنسان أن يتقيد بها. ومنذ القرن الخامس الميلادي أصبح حفظ الوصايا العشر من واجب كل مؤمن بالمسيحية، ثم أصبحت في القرن التاسع الميلادي جزءاً من ثقافة الكنيسة وتعاليمها. وفي القرن السادس عشر الميلادي دخلت الوصايا العشر في ثقافة البروتستانت الإصلاحيين.

ولقد جاء ذكر هذه الوصايا باسم الألواح في القرآن في قصص موسى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ. فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَا خُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾ (سورة الأعراف 7 الآية 145). وربما كانت الألواح أوسع من الوصايا العشر التي قيل إنها كانت تشمل التوراة، وأنها كما جاء في القرآن أنزلت على موسى بعدما سأل ربه كتاباً يهتدي به قومه ويرجعون إليه فأوحى الله إليه أن يصعد إلى الجبل ويمكث فيه ثلاثين ليلة على أن يعطيه الواحاً عندما يتم أربعين ليلة.

وتذكر التوراة أن الله خط تلك الوصايا على لوحين من الحجارة وأعطاهما موسى وهو على جبل سيناء. ولما نزل موسى من الجبل ووجد بني إسرائيل يعبدون العجل الذهبي نقش موسى بأمر الله الوصايا العشر على ألواح حجرية أخرى واحتفظ بنو إسرائيل بالألواح الحجرية في تابوت خشبي.

وحياة موسى وقصته مع فرعون المتكبر الجبار الحاكم بأمره مدعي الألوهية ومع بني إسرائيل المستضعفين ملحمة زاخرة بمبادئ السلام والعدل والمحبة، وجهاد مستميت لتقويض صرح الاستبداد والجبروت، ودعوة إلى إقامة مجتمع الرحمة والعدل على أنقاض المجتمع الذي أقامه فرعون الذي «عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعاً يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ».

وتاريخ موسى حافل بتفاصيل مسيرة التحرير من طغيان فرعون التي قادها موسى، وأفضت إلى انعتاق بني إسرائيل من قبضة فرعون، غني بضروب المقاومة المشروعة للاستعباد، وبانتصار الحق بصولته على الباطل وجولاته حيث انفلق البحر لموسى وبني إسرائيل وغرق فرعون وقومه.

وقد جاء في القرآن أن موسى أوتي دين الرحمة بما تفيده مضامينها من ثقافة السلام الواسعة، وأن الكتاب الذي أنزل عليه كتاب رحمة وإمام يقتدى به وتسير البشرية على منهاجه، وأن القرآن المنزل على محمد جاء لتصديق رسالة موسى. نقرأ في سورة الأحقاف (46 الآية 11): «ومن قبله (أي القرآن) كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً، وَهَذَا كِتَابٌ (أي القرآن) مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا».

ونقرأ في سورة الأعراف أيضا (الآية 154): ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسُخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾.

ونفس ذلك نجده في القرآن عن الكتاب المنزل على محمد في سورة الأعراف (7 الآية 203): ﴿هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

وتتلخص التعاليم المسيحية بدورها في الدعوة إلى المحبة والتآخي والتسامح والصفح، حتى لقد اشتهرت هذه الديانة بأنها ديانة المحبة.

وقد جاء في نص خطبة الجبل المتكررة في الأناجيل على لسان المسيح عليه السلام الدعوة إلى حب الغير، وتمجيد العدل، والإشادة بالسلام، والترفع عن الطمع في الدنيا، والزهد في منافعها، وتحريم القتل والصفح والعفو عن المسيء، والتنديد بالكبرياء والتطاول على الغير وقهر الضعفاء.

وكل ذلك امتداد للتعاليم التي تلقاها موسى (عليه السلام) في الوصايا العشر من حسن التعايش مع الغير، ومحبة القريب، والبعد عن إذاية الجار، والإحسان، واحترام حقوق الآخر.

ومن المعلوم أن الوصايا العشر أصبحت من تعاليم الكنيسة يحفظها عن ظهر قلب معتنقو المسيحية ويتواصلون بالالتزام بمقتضياتها.

ونقرأ في العهد القديم أخبار موسى وفرعون بما حفلت به من صرع الحق الأعزل للباطل المسلح وغلبة مبادئ السلام على نزعات الجبروت والطغيان، وتزلزل إرادة الجبارة أحيانا في مواجهة الحق الذي ينصره الرب.

نقرأ في سفر الخروج في الأصحاح التاسع حوار الله لموسى وتلقيه نهج التعامل مع فرعون: «قال الرب لموسى بكر في الصباح وقف أمام فرعون وقل له يقول الرب إله العبرانيين أطلق لشعبي حريته ليعبديني، وإلا فسأرسل جميع ضرباتي إلى قلبك وعلى عبيدك وشعبك لتعرف أن لا شريك لي في كل الأرض»، ويمضي الأصحاح متتبعا فصلا فصلا قصة موسى وفرعون: «يظهر فرعون التوبة ويعلن الخطيئة ويعد بأن لا يعود، فيكشف الله عن مصر العذاب. ثم يعود فرعون فتحل بأرضه النقمة وتعم بها الفتنة ويسودها الخراب».

ونقرأ في الأصحاح الثاني والعشرين: «لا تضطهد القريب ولا تضايقه لأنكم كنتم غرباء في أرض مصر. لا تسيء إلى أرملة ما وإلى يتيم. إن أسأت إليه فإني أسمع صراخه إليّ فيحمر غضبي وأقتلكم بالسيف فتصير نساؤكم أرامل وأولادكم يتامى».

وجاء في الأصحاح الثالث والعشرين: «لا تقبل خبرا كاذبا ولا تضع يدك مع المنافق لتكون شاهد ظلم». «ولا تقتل البريء والبار لأنني أبرر المذنب. ولا تأخذ رشوة لأن الرشوة تعمي المبصرين وتعوّج كلام الأبرار».

ويقرن الرب في الأصحاح السادس والعشرين من سفر اللاويين رحمته وبركته على عباده بامتثال تعاليمه، وانتشار السلام والأمن بينهم بطاعته

فيقول: «إذا سلكتم فرائضي وحفظتم وصاياي وعملتم بها أعطيك مطركم في حينه وتعطي الأرض غلتها وأشجار الحقل أثمارها، فتسكنون في الأرض آمنين، وأقيم بينكم في الأرض سلاماً تنامون معه وليس من يزعجكم».

وفي المزامير (أو الزبور) نقرأ في المزمور الخامس: «لأنك لست إليها يُسرّ بالشر لا يساكنك الشرير. لا يقف المفتخرون الجبابرة أمامك. أبغضت كل فاعلي الإثم. أهلك المتحدثين بالكذب. إن رجل الدماء ومرتكب الغش يكرههما الرب».

وفي المزمور السابع جاء هذا الدعاء: «يا ربُّ يا إلهي إن كنتُ ارتكبتُ ظلماً وكافأتُ شراً من سالمني وسلبت متاع من ضايقتني بلا سبب، فليطارد عدوُّ نفسي وليدسُ إلى الأرض حياتي، وليحطَّ إلى التراب مجدي».

ونترك العهد القديم لنتوقف عند أمثلة أخرى من ثقافة السلام جاءت في العهد الجديد المؤلف من الأناجيل وخاصة في خطبة الجبل على لسان المسيح. ففي الأصحاح الخامس من إنجيل متى: «رلما رأى يسوعُ الجموعَ صعد إلى الجبل وتقدم إليه تلاميذه ففتح فاه وعلمهم قائلاً: «طوبى للمساكين لأن لهم ملكوت السموات، طوبى للحناني لأنهم يتعزّون. طوبى للودعاء لأنهم يرثون الأرض. طوبى للجياع والعطاش إلى البر لأنهم يشبعون. طوبى للرحماء لأنهم يرحمون. طوبى لصانعي السلام لأنهم أبناء الله يدعون، طوبى للمطرودين (من أراضيهم) من أجل البر لأن لهم ملكوت السموات. افرحوا وتهللوا لأن أجركم عظيم في السموات فإنهم هكذا طردوا الأنبياء الذين قبلكم».

وجاء في نفس الأصحاح: «سمعتم أنه قيل عينٌ بعينٌ وسنٌ بسنٍ. أما أنا فأقول لكم لا تقاوموا الشر، بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر

أيضا. ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضا. ومن سخرك ميلا واحدا فاذهب معه اثنين. ومن سألك فأعطه، ومن أراد أن يقترض منك فلا ترده».

أما الإسلام فقد جاء بثقافة متكاملة كاملة للسلام جاء دين رحمة للبشرية كافة. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء 21 الآية 106) ودعا إلى التراحم ليتحقق التعاون لقيام البشر بإصلاح الأرض التي استخلفهم الله على إصلاحها. والحرب والدمار عدوا البناء والإصلاح، والتقتيل عدو الحياة الآمنة التي يسودها السلام، فلا يمكن لأي دين سماوي أن يكون كراهية وبغضاء وعنف وحرب.

وقد تحدث الله في كتابه عن محمد ﷺ ووصفه بالرؤوف الرحيم : ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (التوبة 9 الآية 129). وقال عن رسالة محمد كذلك إنها رسالة التحرير للبشرية من أغلالها، وهي سمحة لا حرج فيها ولا تكليف بما لا يطاق. وهي ديانة حوار وجدال بالتي هي أحسن، ولا تكره أحدا على اعتناقها. ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ (سورة النحل 16 الآية 125). ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة 2 الآية 255) وخاطب نبيه في سورة يونس (10 الآية 99) بقوله : ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾. وحدد له حدود دعوته في تبليغها بدون إكراه فقال : ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ (الشورى 42 الآية 45). وذكره بأن هذه سنة الرسل السابقين كافة. فالله لا يبعث رسولا ليكره أحدا على اعتناق دين : ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (سورة النحل 16 الآية 35) ونقرأ في سورة الكافرون (109) أمره لنبيه : ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا

الكافرونَ لاَ أعبدُ ما تعبدونَ ولا أنتمُ عابدونَ ما أعبدُ ولا أنا عابدُ ما عبدتمُ ولا أنتمُ عابدونَ ما أعبدُ لكمُ دينكمُ وليَ دينٌ ﴿ (الآيات 1 إلى 6).

إن ثقافة السلام في الإسلام بشخصها ما جاءت به رسالته من استبعاد الانغلاق في الدين والرأي والموقف والسلوك والتعامل مع الغير وقبول التعددية الدينية والتعايش بين الديانات وقيام أماكن العبادة على اختلافها جنباً إلى جنب، ومن انتهاج منهج الحوار الذي جعل منه الإسلام مؤسسة إلهية مفروضة على أهل الأرض أو شعيرة واجبة مقدسة، مما يعني إلزامية اللجوء إلى الحوار في حل المشاكل وتسوية النزاعات، وما يترتب على ذلك من تحريم فرض الرأي الواحد، وإملاء الإرادة، والتوصل إلى كسب المنافع بالتعصب والتعسف والطغيان والحرب.

ومبدأ قبول الآخر جاء بارزا في اعتراف الإسلام بالديانات الموحدة السابقة ودعوته إلى التعايش بينها وتعاونها على إعلاء قيم الخير في الأرض: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة 2 الآية 135).

وجعل الإسلام السلام الهدف الأول من رسالته ودعا إلى إفشاء السلام في الأرض وتعميمه. وأعلن نداءه إلى السلام في الآية 206 من سورة البقرة 2: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً﴾. وهو نداء للسلام العالمي سبق النداء العالمي الأممي بأربعة عشر قرناً. وجاء في الحديث: ﴿أفشوا السلام﴾ الذي يعني السلام الشامل وليس فقط التحية التي جعل منها الإسلام شعاره "السلام عليكم". والسلام من أسماء الله الحسنی: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ﴾ (الحشر 59 الآية 23).

وجعل الإسلام من السلام القاعدة التي يجب أن تسود العلاقات البشرية والتعامل الدولي، وأقر الحرب عند الضرورة على أنها استثناء، وأخضع ممارستها لقيود محدودة في المدى والزمان. فلا يقاتل المسلمون إلا من قاتلهم، والاعتداء محرم عليهم. والرد على العدوان لا يكون إلا بمثله وإذا جنح العدو أو الخصم إلى السلام فواجب المسلم قبول السلام. ولا يبيح التخالف في الدين للمسلم أن يحمل لمخالفه شعور العداوة والبغضاء والكف عن الإحسان إليه والبرور به وعدم التعامل معه بالعدل والإنصاف. ولا تستهدف الحرب الإسلامية الحصول على الأسلاب والغنائم والمنافع المادية بل ينحصر هدفها في نشر الدعوة. ولا يجوز أن يباغث المسلمون بالحرب من بينهم وبين المسلمين معاهدة عدم اعتداء أو ميثاق تحالف.

وقد ورد تفصيل كل ذلك في الآيات التي حفل بها القرآن والتي تعتبر في الإسلام قوانين أساسية لتنظيم التعايش السلمي بين الديانات وانطلاق هذا التعايش من ضرورة إيمان المسلمين بالرسول والأنبياء والكتب المنزلة السابقة.

كما وضع الإسلام للمقاتل المسلم شروطا عليه أن يتقيد بها حتى يتميز بها قتاله عن الحرب. وقد جمعها الخليفة الأول أبو بكر الصديق في وصيته إلى الطليعة العسكرية التي أرسلها للفتح ومما جاء فيها: « لا تخونوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلا صغيرا ولا شيخا كبيرا ولا تعقروا نخلا ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيرا إلا لمأكله. وسوف تمرن بالقوم قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له.»

إن هذه الوثيقة أضافت إلى ثقافة السلام التي جاء بها القرآن والسنة قيماً أخرى فنهت عن قتل الأطفال والشيوخ والتمثيل بجثث الضحايا. كما أوصت بالمحافظة على البيئة والثروة الزراعية والحيوانية وتجنب إحراق الأراضي أو ما يسمى بالأرض المحرقة، واحترام معابد الديانات الأخرى وخلوة العابدين فيها، فالإسلام يضمن لها الحصانة في الحرب كما يضمن لها ذلك في السلم.

إننا نرى أن بين الديانات الثلاث الممثلة في القدس اليوم نقط التقاء على رسالة السلام يمكن أن تساهم في دفع عملية السلام بين العرب وإسرائيل إلى الأمام، وفي تكييف تعايش دول المنطقة في سلام مشترك عادل شامل. ونرى أنه مطلوب بذل جهود مشتركة من الديانات الموحدة الثلاث لتعميم ثقافة السلام الواصلة بينها. وتقترح لذلك اتخاذ التدابير العشرة التالية :

أولاً: العمل على تربية الأجيال على قبول التعددية الدينية وتعايش معتنقي الديانات تعايشاً سلمياً.

ثانياً: ابتعاد أحبار اليهود والمبشرين المسيحيين والدعاة المسلمين عن الخطاب القائم على التعصب الديني. وبث الكراهية والبغضاء بين الديانات الثلاث.

ثالثاً: ابتعاد كل دين عن التنقيص والنيل من الديانتين الأخرين، والخلوص عن طريق تبادل احترام الديانات بعضها لبعض إلى التعاون على إشاعة ثقافة السلاكم المشتركة بينها بما يتجاوز خصومات الماضي وما يجعل معتنقي الديانات الثلاث ينخرطون طواعية في دينامية واحدة للسلام.

رابعاً: لا بد من مصالحة الذاكرة بتصحيح الأحكام القادحة التي يصدرها كل دين عن الآخر.

خامساً: لا بد من التمييز بين الديانات الثلاث من حيث تشريعاتها الثابتة وبين ممارسات من ينسبون أنفسهم إليها ويرتكبون ما يخالفها وهو ليس منها والتعاون على رفع الالتباس الذي يغذيه من يقولون إن سلوك منحرفي الديانات هو الدين نفسه.

سادساً: مراجعة مضامين كتب التربية الدينية المستعملة في مدارس الديانات الثلاث باستبعاد كل ما يطعن في الدين الآخر منها، ويتجربدها من نزوعات التطرف وإثارة ديانة على أخرى، وكل ما لا يتفق مع السماحة، ويمجد أو يسوغ العنف والعدوان والعدوانية أو ينم عن عدم الاحترام للدين الآخر.

سابعاً: تعبئة مصادر الإعلام كي تقدم كل دين على وجهه الصحيح كأداة لنشر ثقافة السلام والتسامح والمحبة والتعاون.

ثامناً: إشاعة أدوات الإعلام حقيقة أن خدمة السلام المشتركة تقتضي أن يسود في كل ديانة الوعي بترابطها جميعها في رسالة مشتركة هي رسالة السلام والمحبة والعدل والتعاون.

تاسعاً: بثّ الإيمان بأن الديانات الثلاث تشكل مرجعية تمكن الاستفادة منها في حل مشاكل العالم المعاصر، وتسوية أزماته ونزاعاته، وأنها يمكن أن تساهم إن لم تشكل الحل في توفير أرضية الحل.

عاشراً: بثّ الإيمان بأن الديانات الثلاث تتوفر على مبادئ ينبغي إحيائها ونشرها لتساهم في التقليل من مشكلات التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في كل مجتمع، وفي مجتمعات الديانات الثلاث فيما بينها،

كمشاكل الفقر المدقع، وتكاثر الاستهلاك الذي يضعف من الاستفادة من الموارد المحدودة، والتبذير الاقتصادي، والتهافت على المال الحرام، والفساد الخلفي، ومشاكل العنصرية، وتهميش الأقليات، وإقصاء الخصوصيات، وجميع أشكال العنف والإرهاب، والجريمة، والرشوة، واللامبالاة بالمسؤولية، وانتهاك الحرمات، ومشاكل انتهاك حقوق الإنسان، والحريات الفردية والجماعية، وغير ذلك مما عالجت الكتب المنزلة وما يشكل ثقافة السلام المشتركة بين الديانات الثلاث.

وأخيراً نُلحّ على ضرورة قيام المتخصصين المؤهلين في الديانات الثلاث للاجتهاد بالنظر في تعاليمها وتفسيرها تفسيراً يجد تبريره ومرجعيته في مبادئها العامة وثوابتها الحافلة بقيم الخير والمحبة والسماحة والتعايش حتى لا يضع تفسيرها الخاطيء آياتها الثابتة في التناقض مع بعضها، لأن كلمة الله لا يعتربها التناقض ولا يشينها النقص. ومن واجب كل ديانة أن تعيد النظر في فهم بعض النصوص التي يثير ظاهرها هذا التناقض.

إن الإسلام كما أسلفنا القول جاء يضع لبنات السلام بين الديانات في صرح السلام باعترافه بالآخر بدون تمييز. فهل نطمع أن يعترف به الآخرون في المقابل؟

وقد قامت الكنيسة الكاثوليكية بخطوة نهنتها عليها حين برأت اليهود من دم المسيح، وهو ما فعله الإسلام قبلها حينما قال الله في القرآن الكريم ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ (النساء 4 الآية 156).

كما قامت باعتراف جزئي بالإسلام كدين عندما جاء في بيان أكتوبر 1964 الصادر عن المجمع الفاتيكاني الثاني: «إن تدبير الخلاص يشمل أولئك الذين يؤمنون بالخالق من غير المسيحيين وأولهم المسلمون». كما نص

بيان أكتوبر لسنة 1965 على أن «الكنيسة تنظر بعين الاعتبار إلى المسلمين الذين يعبدون الإله الواحد».

والمطلوب من الكنائس المسيحية أن تتقدم على هذا النهج السليم لخلق جو أكثر صفاء بغية تحقيق مصالحة الذاكرة بين المسيحيين والمسلمين، مصالحة يتناسى معها كل طرف رواسب ماضي الصراع الذي يشوش على سلام الضمائر.

وإن أحبار الدين اليهودي لمدعوون أن يقتحموا بدورهم جدار الصمت، بالبحث عن فهم سليم للنصوص اليهودية المقدسة، وإبعاد كل ما يشتم منه تحافيه عن تعبيد طريق السلام بين أبناء إبراهيم، وما يشير إلى التوسيع في أراضي الغير والهيمنة على الآخر وأفضلية شعب إسرائيل على سائر الشعوب.

وبإنجاز ذلك كله سيكون من حقنا أن نحلم حلم اليقضان الواعي بأن اللقاء على أرض القدس في ظل ثقافة السلام بين دولة إسرائيل الآمنة والدولة الفلسطينية المستقلة سيجعل من القدس مكان التقاء لا نقطة قطيعة.

الدور المسيحي العربي في قضية القدس :

دحض المزاعم الإسرائيلية

ومزاعم بعض المؤيدين لهذه المزاعم

المطران سمير قفّعتي

استطاع الشرق المسيحي العربي أن يقيم الحوار مع المسلمين من معاصريه بلسان الملكيين يثودوروس أبي قرّة وقسطا بن لوقا، وبولس الانطاكي وسعيد بن البطريق، أو السريان كأبي رائطة التكريتي ويحي بن عدي وعيسى بن زرعة، أوالنساطرة من أمثال حنين بن اسحق وإيليا النصيبيني أو الاقباط كاويروس بن المقفع والصفى بن العسال وابي بركات.

أما في مضمار القضية الفلسطينية وقضية القدس كان للمسيحيين العرب ولمدارسهم القسط الوافي في تهيئة الأجيال لمواجهة التحديات الصهيونية والتحديات الغربية التي سعت عن قصد وعن غير قصد لتغريب الشرق ومواصلة السيطرة عليه وعلى ثرواته، ومن رجال المسيحيين العرب والفلسطينيين على سبيل المثال لالاحصر سامي ادورد سعيد هداوي، هنري كتن، الدكتور عزت طنوس، فؤاد سابا، عيسى نخلة، الدكتور كنعان مغنم مغنم، حنا عصفور، موسى ناصر، انطون عطالله، عزيز شحادة، جميل طقطق، داود العيسى، رجا العيسى، كمال ناصر، نعيم خضر، عفيف صافية

ابراهيم صوص، حنان عشراوي، نبيل قسيس، ابراهيم عياد، ولعل نسبة المسحيين العرب من شهداء الحق لهي أكبر بكثير من نسبة حجمهم السكاني. أما الآن فسوف أستعرض معكم الخريطة البيانية المرفقة لتسلسل الحضور والوجود المسيحي العربي في الشرق الاوسط. وضعت الخريطة البيانية باللغة الأنكليزية وسوف أوجزها بالعربية.

إن النصيب المسيحي العربي في الإحياء القومي والتراث الأدبي والتأكيد على عروبة القدس والمفاهيم السياسية الحديثة بعد الحربين العالميتين وحروب الشرق الأوسط لهو أمر جليّ. هذا النصيب ليس للافتخار، بل هو لاستحثاث القوم إلى حضور نهضوي لمواجهة التحديات المتعددة التي نواجهها. فمنذ الدولة الإسلامية إلى أواخر عصور بني العباس كان للمسيحيين العرب مساهمة توجّهت أساساً نحو نقل المعارف ورفد الدولة بعناصر الاختصاص وقد أحصاهم الأب لويس شيخو في مؤلفه الشهير⁽¹⁾ من الكتبة والأطباء والنقلة والفلاسفة الذين يترجمون من الأرامية أو السريانية إلى العربية.

لقد تجمد الحوار والتعامل بالشكل الفكري في عهد الامبراطورية العثمانية وعاد ثانية إلى التنسيق والتكامل في مطلع القرن العشرين وحتى الآن لمع اسم بطرس البستاني صاحب "الجنان" ويعقوب صروف وفارس غرر صاحباً "المقتطف" وجرجي زيدان صاحب "الهلال" واليازجي والحوارني، وقد أسهموا في النهضة العربية وفي تأكيد عروبة سوريا وفي إبراز القومية العربية، عروبة القدس.

إزالة للمزاعم حول عمر مدينة القدس يسرني أن أقدم لكم دراسة من الدكتور القس كمال فرح حول الموضوع.

مع المحبة والأمانى بحلول السلام في صميم مدينة السّلام ودحض المزاعم الإسرائيلية ومزاعم بعض المسيحيين الغربيين الذين يقرأون التاريخ من المنظار الإسرائيلي لحقيقة القدس. فالقدس كائنة قبل داود وقبل احتلالها من الملك داهود وهي ليست يهودية منذ الأصل ويابوس اسمها التراثي العربي لذلك يقول الكاتب :

منذ فجر التاريخ والقدس هنا، هناك نشأت حول العيون الكائنة في الجنوب الشرقي من المدينة الحالية، حول عين أم الدرج وبركة سلوان والبركة الحمراء ويير أيوب وعين اللوزة. ولا عجب فقد استقطبت ينباع الانسان حولها منذ وجد.

في هذا الوادي المعروف بوادي قدرون نشأت مدينة تعاقبت فيها أجيال وحضارات وشعوب مغايرة كثيرا ما اجترحت لهذا المجمع السكاني اسما جديدا .

وقد يكون اسم (منورتا) أول اسم معروف للقدس، وكلمة منورتا السامية الأرامية أصلا تعني الشمعة أو الضوء، والتسمية مقصودة على ما يبدو، علما بأن لفظة (قدرون) الأرامية السامية تعني (الظلام) أو(الكدر)، فتصبح المدينة (منارة في الظلام).

وحوالي عام 3000 قبل الميلاد استوطنها اليبوسيون الذين يجمع المؤرخون على أنهم بطن من بطون العرب الأوائل وقد نزحوا من الجزيرة العربية مع قبائل كنعانية وقد أطلقوا على المدينة لفظا مشتقا من كنيتهم فسميت (يابوس). وورد ذكرها في مخطوطات تل العمارنة تحت اسم (يابيشي).

كما وردت في المراجع نفسها تحت اسم (أورو- سالم) وهو لفظ كنعاني يعني مدينة السلام. وجدير بالذكر أن هذه المراجع تتكلم عن المدينة في الفترة بين 1550 ق.م 1358 ق.م. ويرجح أن اسم (أور سالم) أو (أورو-سالم) أو (أور شليم) أو (أور شليم) وكلها ألفاظ لاسم واحد، يرجح أن هذا الاسم غلب على اسم (يابوس) بفضل ملك كنعاني كان يجري القضاء والعدل بين رعيته حتى لقب هو نفسه بالملك العادل أو ملك العدل (ملكیصادق) ونتيجة للعدل ساد المدينة سلام واستقرار فذاع صيتها حتى عرفت بمدينة السلام.

وكان ملكیصادق الكنعاني هذا رجل التقوى والبر قد بارك ابراهيم فقدم له ابراهيم الخليل العشور وماكانت لتقدم لولا هالة وقدسية سيرته ومخافته للرب الأحد الذي قرب له القرابين قبل أن يعلن هذا الإله القدير لابراهيم الخليل (تك 140 ر 18-30). وقد غدا ملكیصادق رمز الإيمان والأمانة والأمان حتى أن التوراة تتخذ نموذج الكاهن في خدمة الرب رغم أن مرجعية الكهنوت في التوراة تعود لهارون.

برهان آخر على أن ملكا عربيا قبل داوود بقرون عديدة اكتشف بوجي إلهي وحدانية الله خالق السماء وما فيها وما عليها، وسجد لهذا الإله الحي، وقدم له القرابين وسارع إبراهيم الخليل أبو المؤمنين إلى إكرامه معترفا بتقديمه العشور له بايمانه وحسن سيرته وعدله.

وجدير بالذكر أن إبراهيم الخليل قصد جبل الموريا وهو الجبل الذي يقوم عليه الحرم الشريف اليوم ليقدم ابنه قربانا لله، وذلك وفقا لوفاق المؤرخين حوالي عام 1800 ق.م وعلى مئات الأمتار من مدينة ملكیصادق حيث سبق له أن قدم فيها عشورا.

ووفقا لمعطيات التوراة والتي تعتبر على حق المرجع الأعلى والأوفى لليهودية دينا وتاريخا، فإن دخول العبرانيين إلى أرض كنعان قد تم حوالي سنة 1220-1230 ق.م وبعد أن أتم يشوع بن نون ومن بعده فتوحاتهم وتوسعاتهم دون أن يتمكنوا من طرد اليبوسيين من مدينتهم أورشليم (يشوع، 10 : 63) جعل يشوع بن نون مدينة بيت (حورون العليا) الكائنة قرب قرية عور الفوقة اليوم عاصمة له. أما الملك شأوول فقد جعل مدينة (جبعون) قرية الجيب اليوم عاصمة له. ومدينة (جبعون) هذه تقع جغرافيا في حدود المنطقة التي وهبت لسبط بنيامين وهو السبط الذي ينتمي إليه الملك شأوول نفسه، وقد أدى أمر اختياره هذه المدينة عاصمة لملكه إلى تدمير في أوساط الأسباط الآخرين الذين اتهموا الملك شأوول بالتمييز بينهم وبفضل سبطه عليهم مما أضعف هيئته ونال من سلطته لدى سائر أسباط بني إسرائيل. ولما أصبح داود ملكا جعل مدينة الخليل وهي عاصمة سبط يهوذا عاصمة لملكه وبقي فيها سبع سنين وستة أشهر وأخذ الملك داود في حكمته يتحسب لمصيره فيما إذا احتفظ بعاصمة سبطه عاصمة لسائر الأسباط ورأى أنه لا بد من سياسى وطني يقضي باستبدال هذه العاصمة يعتبرها أسباط إسرائيل جميعهم عاصمة لكل منهم ولجميعهم معا. ولا بد لهذه العاصمة أن تكون خارج حدود أسباط إسرائيل، ودعا كافة الأسباط للاشتراك في احتلالها، وقد اختيرت أورشليم لتكون عاصمة الوحدة الوطنية ورمزها. والتوراة نفسها تعتبر أن الملك داود قد ملك على يهوذا وهو في الخليل سبع سنين وستة أشهر وفي أورشليم ملك على كل إسرائيل ويهوذا ثلاثة وثلاثين عاما. (2 صمو، 5 : 5-9).

وقد احتل داود أورشليم احتلالا وقد انقض عليها من الموقع المعروف باسم (عوفل) أو (الأكمة)، وهو المرتفع الكائن شمال سلوان شرق جنوبي

جبل المريا وبنى عليها قلعة مازالت آثارها ماثلة إلى اليوم. (1 أخبار، 11: 4-9) (2 أخبار، 3: 27 و 33: 14) وقد تم احتلال مدينة الكنعانيين على يد داود الملك حوالي سنة 1049 ق.م. وحاول داود بناء هيكل جبل موريا إلا أن الرب على لسان النبي يوناثان رفض ذلك وكان الحظ أوفر في هذا الشأن لابنه سليمان الذي أقام هيكلًا على الجبل حوالي سنة 1007 ق.م.

منذ هذه الحقبة تمكنت أواصر الصلة بين العبرانيين وأورشليم بعد احتلالها من أهلها اليابوسيين الذين بنوها وسكنوها وطوروا حضارتهم فيها لفترة تزيد على ألفي عام قبل أن يحتلها داود حوالي سنة 1049 ق.م.

أما قضية تفسير نبوات العهد القديم لأغراض السياسة فهو تفسير مرفوض والنبوات لم تعد محققة بعد مجيء السيد المسيح الذي أعلن أنه جاء ليكمل وأنه الألف والياء، البداية والنهاية، كما أعلن أن اختيار الله هو لجميع الناس أبناء خليقته الواحدة. ولا يجوز أن يلغى تفكير وتراث عبراني قديم التراث المسيحي والتراث الإسلامي اللذين لا يشاركان اليهودية بمفهومها الضيق الخاص المرتبط بعنصريتها : -

فقد يفقد اليهود الكثير من عداله الله تعالى لو خص شعبا على سائر الشعوب ولو ميز بالفعل فالخصصة والتمييز ليست من الصفات الإلهية.

أما إساءة استعمال الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد لأغراض سياسية من قبل بعض المسيحيين الغربيين تعويضا لما فعلوه باليهود في مجازر «اوسويتش» فانه عذر أقبح من ذنب وهو تضليل للمفاهيم المسيحية المسكونية في اعتماد النصوص المقدسة فلا يمكن تبرير الاحتلال بالقوة ولا سفك الدماء ولا الإرهاب وقد كانت مرجعية إسرائيل حركات إرهابية منظمة وقد أصبح إرهابي البارحة سياسي اليوم ولا يمكن تبرير هضم الحقوق

الإنسانية لأي شعب ، لذلك يجب أن تشمل رحلة البحث عن السلام الحقيقي كل المقومات والتوابث التي تعيد الحقوق وتصنع السلام. ونعود إلى القدس ونقول :

هل ستبقى القدس آخرأ، أم القدس أولاً؟ لتبتني هذا الشعار: القدس أولاً ، القدس هذه السنة.

هل ستبقى القدس ورقة في أيدي المفاوضين والباحثين والخبراء ؟
 هل ستبقى القدس محتكرةً من دين واحد وعنصر واحد، أيجوز هذا ؟
 هل سنبقى متجاهلين للمفهوم المسيحي والمفهوم الإسلامي للقدس ؟
 وماذا عن المفهوم التراثي العربي ؟

هل يمحي هذا بالاحتلال أو بسياسة الأمر الواقع ؟

إن القدس العربية جامع وكنيسة ومبكى / عواصم في مدينة واحدة.
 كيف سنظمئن نحن الذين نعتبر القدس أمنا، تراثنا، محجنا، مُصَلاتنا، عاصمتنا أيضا.. هل ستلغى كل هذه المفاهيم وهل ستقطع هذه الانتماءات؟
 ما الذي يحدث أو ما الذي سيحدث؟ هل هناك من يعرف ولا يكشف؟ هل هناك من يخطط نظاما جديدا و من ضمنه القدس دون مشاركة أهل القدس في التخطيط وسائر دول العالم؟ ..

لماذا كلما نذكر كلمة القدس يحدث تشنج سياسي؟ أو صمت قومي ؟
 أو تسييس ديني؟ ولم يتصلب الإسرائيليون والأمركان حول القدس ؟
 هل ستهدود القدس كاملة وتمحي عروبتها ونصرانيتها وإسلاميتها .. ؟

هل ستبقى في يد واحدة تسمح حين تشاء للحجاج بالوصول إلى الأماكن المقدسة أو قل بعض الحجاج ؟ هل هي قضية وصول وسماح ؟

هل سنكتفي بما اكتفت به بعض المقامات المسيحية بالوصول إلى حرية العبادة في أماكنهم ؟

هل ستوزع قضية القدس لتقديم ثلاثة أجوبة منفصلة ؟ جواب يهودي عام عنها وجواب مسيحي خاص عنها وجواب إسلامي خاص عنها ؟

لقد كثرت اللجان العامة من أجل القدس لدرجة تشتت الفكر حولها .. الكل يقول إنها قضية صعبة .. صعبة .. صعبة .. بل هي معقدة .. معقدة .. لماذا ؟ بربكم ما هي صعوبتها ؟

وما هو تعقيدها ؟ أليست مفتاح السلام وقاعدة السلام ومفهوم السلام ومبدأ السلام وشمول السلام ؟

أليست هي السّلام بعينه .. ؟

فإن ظلت القدس آخرا وإن بقينا نتكلم حول كل شيء إلا القدس، فأبي سلام وأي صلح أو مصالحة، وأي تعامل بالمثل هذا ؟

لا، لا، لا، هذه هي اللاءات الثلاث المطلوبة للطرفين، لا القدس أولا.. لا القدس لا القدس أولا .. وإلى القدس نرفع مع السيدة فيروز لحن الصلاة.. القدس أولا هذه السنة، القدس تناديكم لدعم مؤسساتها : جامعة القدس، مستشفى المقاصد، بيت الشرق؛ وكأكاديميين لنهَب لرفع وتقوية وإبراز الجامعة جامعة القدس لتبني عربيا التآخي والتوأمة.

«إليك يا مدينة الصلاة!»

رفعت السيدة فيروز لحن الصلاة إليك يا قدس، وتدرجت النفوس ترتفع مع سلّم فيروز الموسيقي لتصل إليك الصلاة .. ليست النفوس الحاضرة في الأجسام الفعلية العربية واليهودية والمسلمة والمسيحية فحسب، بل النفوس المحصورة خارج القدس أو تلك التي تنتظر " التصريح " للصلاة!

إذن إليك يا مدينة الصلاة نادي في يوم الأحد مع المسيحيين وهو يوم القيامة لا الموت وهو يوم التأمل الخلاق لا يوم المراثي والبكاء هذا اليوم الأحد لعبادة الله الواحد الأحد. هذا يوم الكتابة إليك يا من أصبحت محور العبادة الموحدة لليهود وللمسيحيين وللمسلمين.

فإذا تغير مظهرك من مدينة الصلاة إلى مدينة النزاع أو الاحتكار أو التنافس وإذا أصبحت موضوع مساومة في الملكية والسيادة فإنك تنزعين صبغة القداسة وجو العبادة وطابع الصلاة عنك .. وتتحولين من مدينة الجميع إلى مدينة التفريق. لالم يعاملك الخليفة عمر بن الخطاب هكذا ولم يعاملك بطاركة القدس هكذا ولا أحد يريد تكرار نهج القوة العسكرية لاقتنائك وحتى القوة تزول وفلسفة الأخذ بالسيف فاشلة لا محالة ... نادى إليك في القدس فكما فعل الملك الهاشمي بإصلاح قبة الصخرة هل هناك من يتبنى جامعتها : جامعة القدس، ومستشفى القدس ومدرسة عربية لدار الأيتام في القدس.

يوم الجمعة، في الإسلام، نقول حي على الصلاة حي على الفلاح الله أكبر، وننادي إليك يوم السبت والراحة مع الوصايا العبرية القديمة : تحب إلهك وتحب قريبك كنفسك. اسمحي لي أيتها " الأم القدس " و : القدس الأم " أن أخطبك كأحد أبنائك ولا أحد يستطيع أن يزيل صفة بنوتي لك، أن أخطبك كأمتحتضن أولادها الثلاثة اليهودي والمسلم والمسيحي.

كأمتحب أولادها الثلاثة بذات المقدار بدون تفضيل ولد عن آخر، وهل لي أن أخطب الأولاد الثلاثة ألا يستأثر ولد واحد بأمة ناسيا أن له أخوين متساويين في الحقوق وفي الأمومة والبنوة للقدس.

إليك ياقدس أقول مصليا أن يحب اليهودي أخاه المسلم وأخاه المسيحي وأن يحب المسلم أخاه اليهودي وأخاه المسيحي وأن يحب المسيحي الآخرين تماما بقدر ما يحب نفسه ..

يا قدس لقد جربنا عدة وسائل لإبقاء قدسيتك فهل لنا أن نجرب وسيلة المحبة؟ المحبة التي تساوي الآخرين بذواتنا فنحب لأنفسنا فقط ما نحب للآخرين ...

من اتحاد البرلمانات لبرلمان القدس وفلسطين الدعم الشفاف عطاءً وأخذاً و غير المشروط أبداً إلا شرط غيرتنا العربية التلقائية على القدس... لا لرد الفعل / نعم للفعل من أجل القدس، فالقدس لن تعود طلاقاً ولا مجاناً ولا تبرعاً بل التزاماً.

مذكرة

كيف ينظر المسيحيون إلى القدس

المقدمة

1 - في الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني / نوفمبر 1994، عقد رؤساء الكنائس المسيحية في القدس اجتماعاً دينياً رسمياً، للنظر في وضع المدينة المقدسة وفي أوضاع المسيحيين فيها وفي نهاية الاجتماع أصدروا البيان التالي :

القدس مدينة مقدسة

2 - القدس هي مدينة مقدسة في نظر أبناء الديانات الموحدة الثلاث : اليهودية والمسيحية والإسلام، وإن طبيعتها القدسية الفريدة تدعوها إلى القيام بدور خاص وهو الدعوة إلى المصالحة والتآلف بين الناس، سواء كانوا مواطنين أم حُجَّاجاً أم زواراً. وبسبب رمزياتها والمشاعر التي توحى بها ، أصبحت المكان الذي تُنادى فيه ونشأت العديد من الحركات القومية والأصولية المختلفة في المنطقة وفي غيرها من الأماكن. ولقد أصبحت المدينة مع الأسف، مصدر صراع وتنافر. فهي في قلب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والإسرائيلي العربي. وفي الوقت الذي يجذب فيه المؤمنون إلى الروحانية المنبعثة من المدينة فإن وضعها الحالي مؤلم وسبب عثرة للكثيرين.

مسيرة السلام

3 - إن مسيرة السلام بين العرب وإسرائيل تتجه نحو حل الصراع في الشرق الأوسط. ولقد أُتخذت إجراءات جديدة وظهرت دلائل ذلك على أرض الواقع. وأما القدس فقد ظَلَّتْ على هامش هذه المسيرة، لأن وضعها ولا سيما السيادة عليها هما من أصعب القضايا التي تنتظر الحل في المفاوضات المقبلة. ومع ذلك، فلا بد من الشروع في التفكير في هذه القضايا، ولا بد من بذل كل الجهود، للتمكن من مواجهتها في أفضل الظروف عندما يحين الوقت.

المواقف الراهنة

4 - عندما نتحدث الآن الأطراف المعنية المختلفة عن مدينة القدس، فإنها غالباً ما تتخذ مواقف انفرادية. وهي مواقف متباعدة جداً بل متصارعة. فالموقف الإسرائيلي هو أن القدس يجب أن تبقى العاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل وتحت السيادة المطلقة لإسرائيل وحدها. والفلسطينيون من الناحية الأخرى يُصرون على أن القدس يجب أن تصبح عاصمة الدولة الفلسطينية المقبلة، مع أنهم لا يطالبون بكامل المدينة، بل بالقسم الشرقي والعربي منها.

عبرُ التاريخ

5 - للقدس تاريخ طويل زاخر بالأحداث، فقد شهدت فتوحات وحروباً عدة ودُمِّرت المرة تلو المرة، لتولد من جديد وتنهض من بين خرائبها مثل طائر العنقاء في الأساطير. وسار الباعث الديني على الدوام جنباً إلى جنب مع التطلعات السياسية والثقافية. ولعب في غالب الأحيان دوراً رئيساً. ولقد أدَّى

هذا الدور غالباً إلى الاستئثار بالمدينة أو على الأقل إلى هيمنة شعب على غيره من الشعوب. مع أن كل استئثار بالقدس وكل سيطرة بشرية عليها تتناقض مع طابعها النبوي. إن دورها العالمي وما تصبو إليه هو أن تكون مدينة السلام والتآلف بين جميع القاطنين فيها.

شهدت القدس والأرض المقدسة بكاملها، عبر تاريخها، تعاقب شعوب جديدة كثيرة، قدمت إليها من الصحراء ومن البحر ومن الشمال والشرق. وفي أغلب الأحيان كان هؤلاء القادمون الجدد يندمجون بالتدرج مع السكّان المحليين. وكانت تلك ظاهرة ثابتة. وعندما كان القادمون الجدد يدعون الاستئثار وحدهم بملكية المدينة والأرض، أو كانوا يرفضون الاندماج، فقد كانوا يقابلون حينئذٍ بالرفض والنبذ من قبل الآخرين.

حتى تكون مدينة القدس مدينة السلام، وحتى لا يطمع فيها بعد الآن طامع من الخارج، وحتى لا تبقى سبباً للصراع بين أطراف متحاربة، يعلمنا التاريخ أنه لا يمكن لهذه المدينة أن تكون ملكاً لشعب أو لدين واحد فقط، بل يجب أن تكون القدس مفتوحة للجميع، وأن يشارك الجميع فيها. من واجب الذين يحكمون هذه المدينة أن يجعلوا منها "عاصمة الإنسانية" وقد تساعد هذه الرؤية الشمولية للقدس هؤلاء الذين يتولّون السلطة فيها لكي يفتحوها أمام الآخرين ويقبلوا إشراكهم فيها، لأنهم أيضاً يحبونها وينظرون بشوق إليها.

الرؤية المسيحية للقدس

6 - من خلال القراءة الورعة للتوراة، يدرك المسيحيون بإيمانهم أن التاريخ الطويل لشعب الله، والذي كان مركزه مدينة القدس، هو تاريخ الخلاص وهي خطة الله التي تحققت في يسوع المسيح الناصري وبواسطته.

لقد اختار الله القدس لتكون المكان والمستقر لاسمه القدوس وحده، في وسط شعبه، والمكان الذي يُقدّم له فيه شعبه العبادة المرضية. لقد تطلع الأنبياء إلى القدس خاصة بعد محنة الجلاء : سوف تُدعى القدس " مدينة العدالة والمدينة الآمنة " (اشعيا 1 / 26-27) وسيقوم الله فيها في القداسة كما في طور سيناء (راجع مزمو 68 : 18). وسيضع الله المدينة وسط الأمم (حزقيال 5 : 5)، ويصبح الهيكل الثاني بيت صلاة لجميع الشعوب (أشعيا 2:2 و6-7). والقدس المتألقة بحضرة الله (أشعيا 60 : 1)، ينبغي أن تكون مدينة مفتوحة أبوابها أبداً (اشعيا 60 : 11)، يحكمها السلام ويسودها العدل (اشعيا 60 : 17).

يعتقد المسيحيون في رؤية إيمانهم أن القدس التي تكلم عنها الأنبياء هي مكان الخلاص الذي تنبأوا به، والذي تحقق في يسوع المسيح وبواسطته. وفي الأناجيل المقدسة، فإن القدس ترفض المرسل إليها ليخلصها، وهو يبكي عليها لأن مدينة الأنبياء هذه ومدينة أحداث الخلاص الأساسية، أعني موت يسوع وقيامته، قد عميت عن رؤية طريق السلام (لوقا 19 : 42).

وفي أعمال الرسل فإن القدس هي المكان الذي حلّ فيها الروح القدس، ومكان ميلاد الكنيسة⁽²⁾، وجماعة تلاميذ يسوع الذين لن يكونوا شهوداً له فيها فحسب بل وفي أرجاء المعمورة (8 : 1). وفي القدس أيضاً جسدت الجماعة المسيحية الأولى المثال الكنسي الذي ظل مرجعاً دائماً للجميع.

وأما سفر الرؤيا فإنه ينبيء بأورشليم الجديدة السماوية (راجع 3 : 2 و12 : 2 وقارن مع غلاطية 4 : 26 وعبرانيين 12 : 22). وهذه المدينة المقدسة هي صورة للخلق الجديد وتطلعات الشعوب كلها حين " يكفكف الله كل دمة تسيل من عيونهم، ولا يبقى للموت وجود ولا للبكاء ولا للصراخ والألم، لأن العالم القديم قد زال " (4 : 21).

7 - وأورشليم الأرضية هي في التقليد المسيحي صورة لأورشليم السماوية و"الرؤية السلام". وقد اتخذت الكنيسة لنفسها في الطقوس الدينية اسم أورشليم ، وأخذت تعيش جميع آلام المدينة وأفراحها وآمالها. وقد أصبحت الطقوس الدينية التي تكوّنت في المدينة المقدسة أساساً لجميع الطقوس الدينية في كل مكان وزمان. ولهذا تركت هذه الطقوس أثراً عميقاً فيما بعد في الطقوس الدينية المختلفة، وذلك عن طريق الحجاج الكثيرين، وبسبب الأهمية الرمزية التي كانت تتمتع بها المدينة المقدسة.

8 - وكثر الحج ونما معه شيئاً فشيئاً الإحساس بضرورة الجمع بين تقديس المكان ، عن طريق الاحتفالات في الأماكن المقدسة، وتقديس الزمن، عن طريق التقويم الزمني للاحتفال بالأحداث الخلاصية المقدسة (راجع ايجاريا والقديس كيرلس الأورشليمي). واحتلت القدس بسرعة مكاناً فريداً في قلب العالم المسيحي في كل مكان. وظهر لاهوت الحج ومعه روحانية خاصة به. فهو زمن زهد وإحياء للكتاب المقدس عن طريق العودة إلى الينابيع، وزمن اختبار كان المسيحيون يذكرون فيه أنهم غرباء وحجاج على الأرض (عبرانيين 11 : 3) وأن دعوتهم، أفراداً وجماعات، في كل مكان وزمان تقوم بحمل صليب يسوع والسير خلفه.

الحضور المسيحي المستمر

9 - بالنسبة إلى الديانة المسيحية، القدس مكان الجذور الحية أبداً والمحياة، فيها وُلِدَ كل مسيحي. وكل مسيحي يشعر في القدس أنه " في بيته". منذ ما يقارب الألفي سنة ظلت الكنيسة المحلية مع جميع مؤمنائها حاضرة في القدس حضوراً فعّالاً، عبر الصعوبات العديدة ومع تعاقب الحكومات الكثيرة عليها. وظلت الكنيسة المحلية تشهد، عبر العصور وفي

الأماكن نفسها، لحياة السيد المسيح وشارته وموته وقيامته. وكان المؤمنون يستقبلون إخوانهم وأخواتهم في الإيمان، حجاجاً اليمين أو عابري سبيل، ويدعونهم إلى الانتعاش في هذه الينابيع الكنسية المتجددة الحيوية لدى الأجيال. وهذا الحضور المستمر لجماعة مسيحية حية لا يمكن فصله عن الأمكنة التاريخية، لأنه من خلال " الحجارة الحية " تستمد الأماكن الأثرية المقدسة حياتها.

القدس مدينة مقدسة ومدينة كسائر المدن

10 - للقدس في المفهوم المسيحي بُعدان أساسيان لا يمكن الفصل

بينهما وهما :

أولاً : القدس مدينة مقدّسة، وفيها أماكن مقدّسة عزيزة جداً على المسيحيين، بسبب ارتباطها بتاريخ الخلاص الذي تحقّق في يسوع المسيح وبواسطته.

ثانياً : هي مدينة فيها جماعة من المسيحيين عاشوا فيها بصورة مستمرة منذ نشأتهم وهكذا فإن القدس بالنسبة إلى المسيحيين المحليين، كما هو الحال أيضاً بالنسبة إلى المسلمين واليهود المحليين، ليست مدينة مقدّسة فحسب، بل هي المدينة التي وُلدوا فيها وفيها يعيشون، ومن ثمّ حقّهم في متابعة العيش فيها، مع كل الحقوق التي تتبع ذلك.

المطالب الشرعية للمسيحيين في القدس

11 - القدس هي في جوهرها مدينة مقدّسة، ولهذا يجب أن تتمتع، فوق

أي اعتبار، بحرية الوصول إلى أماكنها المقدّسة وبحرية العبادة. ثم إن الحقوق من حيث الملكية والرعاية والعبادة التي اكتسبتها الكنائس المختلفة

عبر العصور يجب أن تبقى كما هي بيد الكنائس نفسها . وهذه الحقوق التي يحميها اليوم نظام " الستاتو كوو" للأماكن المقدسة وفقاً " للفرامانات " التاريخية وغيرها من الوثائق، يجب الاستمرار في الاعتراف بها واحترامها .

إن المسيحيين في العالم كله سواء من الغرب أو من الشرق، يجب أن يكون لهم حق القدوم إلى القدس لأداء الحج . وينبغي أن يجدوا فيها كل ما هو ضروري لأداء الحج وفقاً لروح تعاليمهم الدينية الأصيلة ، فتكون لهم حرية الزيارة والتنقل وأداء الصلاة في الأماكن المقدسة، وتوفير الرعاية الروحية واحترامهم أثناء أداء شعائر إيمانهم، وإمكانية إقامة مطوّلة، وما يلزم من الخدمات للضيافة والإقامة اللاتقة.

12 - يجب أن تتمتع الجماعات المسيحية المحلية بكل الحقوق التي تمكّنها من متابعة حضورها الفعّال بحرية، ومن الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه أعضائها المحليّين أنفسهم وتجاه الحجاج المسيحيين من العالم أجمع.

يجب أن يتمتّع المسيحيون المحليون، ليس فقط لأنهم مسيحيون، بل مثل جميع المواطنين المتدينين وغيرهم، بكافة الحقوق الأساسية للجميع، الاجتماعية والثقافية والسياسية والقومية.

ومن بين هذه الحقوق :

- حقُّ كل إنسان في حرية العبادة والضمير، أفراداً وجماعاتٍ دينية.
- الحقوق المدنية والتاريخية التي تمكّنها من الاضطلاع بواجباتهم الدينية والتربوية والطبية وسائر أعمال المحبة.
- الحق في أن تكون لهم مؤسساتهم الخاصة مثل بيوت إيواء الحجاج، والمعاهد لدراسة الكتاب المقدس والتقاليد المسيحية، ومراكز اللقاء مع

المؤمنين من أصحاب الديانات الأخرى، والأديرة والكنائس والمقابر وهلم جرا، والحق في أن يكون لهم جهاز من الموظفين خاص بهم، وفي إدارة هذه المؤسسات.

13 - بالحقوق المماثلة والموازية لغيرهم من المؤمنين والجماعات من اليهود والمسلمين ويحترمونها. ويعلن المسيحيون أنهم على استعداد للبحث مع اليهود والمسلمين عن خير السبل لتطبيق هذه الحقوق في الاحترام المتبادل، وللتوصل إلى عيش مشترك منسجم، وذلك بحسب مفهوم الرسالة الروحية والشمولية لمدينة القدس.

وضع خاص لمدينة القدس

14 - كل هذا يفترض مقدما وضعاً خاصاً قانونياً وسياسياً لمدينة القدس، يعكس الأهمية العالمية للمدينة ويبين معناها.

- من أجل تلبية الطموحات الوطنية لجميع سكانها، ومن أجل أن يشعر كل واحد من اليهود والمسيحيين والمسلمين في القدس أنه في بيته، وحتى يكونوا جميعاً في سلام مع بعضهم البعض، لا بد من إشراك ممثلين من الديانات الموحدة الثلاث بالإضافة إلى القوى السياسية المحلية في تحديد هذا الوضع الخاص وتطبيقه.

- وبسبب البعد العالمي لمدينة القدس، فلا بد من أن يلتزم المجتمع الدولي في تثبيت وديمومة هذا الوضع. إنَّ القدس أعزُّ وأثمن من أن تكون منوطة بسلطات بلدية أو سياسية وقومية فقط، أيّاً كانت. والخبرة تبين أن الضمانات الدولية أمر ضروري.

إنَّ التجربة بيّنت أن مثل هذه السلطات المحلية قد تجد نفسها أحياناً مضطربة، لأسباب سياسية أو مقتضيات أمنية، لنقض حق حرية الوصول إلى

الأماكن المقدسة. ولذا فإنّه من الضروري أن يكون للقدس وضع خاص يحول دون جعل القدس ضحية قوانين تُفرضُ عليها بسبب حالات عداء أو حروب. بل تكون مدينة مفتوحة تسمو فوق النزاعات المحلية والإقليمية والسياسية العالمية. ويشترك في تحديد هذا الوضع السلطات الدينية والسياسية المحلية. ثم يجب أن يدعم بضمانات من قبل الأسرة الدولية.

خاتمة

15- القدس رمز وهي وعد بحضور الله وبالأخوة والسلام للبشرية ، ولا سيما لأبناء إبراهيم من اليهود والمسيحيين والمسلمين.

إننا ندعو كافة الأطراف المعنية إلى تفهّم وقبول طبيعة القدس ومعناها العميق، فهي مدينة الله. إننا ندعو جميع الأطراف إلى تجاوز التصورات والممارسات الانفرادية، وإلى احترام التطلعات الدينية والقومية للآخرين دون أي تمييز، حتى يعود إلى القدس طابعها الشمولي الحقيقي، وحتى تتحوّل المدينة إلى مكان مقدّس للمصالحة بين جميع أبناء البشر.

الموقّعون : البطريرك الأورشليمي للروم الأورثوذكس، البطريرك الأورشليمي للاتين، البطريرك الأورشليمي للأرمن، حارس الأراضي المقدّسة، مطران الأقباط، الأورثوذكس للقدس، مطران السريان الأورثوذكس للقدس، مطران الأحباش الأورثوذكس للقدس، المطران المترّكس للكنيسة الإنجيلية في القدس، النائب البطريركي العام للروم الكاثوليك في القدس، مطران الكنيسة اللوثرية في القدس، النائب البطريركي العام للموارنة في القدس، النائب البطريركي العام للسريان الكاثوليك في القدس.

القدس من القطيعة إلى الالتقاء أو تأملات في ثقافة السلام

بويكر بلحاج

إن الحديث عن الصراع العربي الإسرائيلي عموماً والصراع الفلسطيني الإسرائيلي خصوصاً يمثل فرصة للتذكير بادئ ذي بدء بموقف تونس المقرّ بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وهو حقّ كامل لا يمكن أن يكون بوجه من الوجوه عرضة للنقاش أو المساومة. وقد عبّرت تونس العهد الجديد في كلّ المناسبات الوطنيّة والدولية عن هذا الموقف الثابت وكذلك عن حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلّة عاصمتها القدس وكانت آخر هذه المناسبات ما ورد في خطاب الرئيس زين العابدين بن علي في الذكرى الحادية عشرة للتحوّل أي منذ عشرين يوماً تقريباً حيث قال : « وإذ نسجّل ما توصل إليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من اتفاق ونقدّر الجهود التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكيّة لتحقيقه فإننا نذكّر بالمبادئ التي قامت عليها مسيرة السلام التي ساهمت بلادنا في كل مراحلها ودعمت تقدّمها انطلاقاً من مناصرتها للحقّ والعدل والتضحيات التي قدّمتها ووقوفها الى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق من أجل استرجاع حقوقه كاملة وفي مقدّماتها إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس. وفي مقدّمة تلك المبادئ مبدأ الأرض مقابل السلام واحترام الالتزامات والاتفاقيات.

لقد اکتنزت هذه الفقرة بوضوح لا یحتمل اللبس إیمان تونس بشرعیة القضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني وتوق الشعب الفلسطيني إلى الاستقرار والتنمية والرخاء ومساندتها لكل الجهود الرامية إلى إقرار السلام في المنطقة . إلا أن السلام الذي تنشده تونس وكما جاء على لسان سيادة الرئيس أيضا في خطاب 7 نوفمبر 1998 الأخير هو «سلام لا بدّ من حمايته من الانقطاع أو التراجع الناجم عن مماطلات الحكومة الإسرائيلية وتهربها من التزاماتها . فمستقبل المنطقة بأسرها رهين تحقيق السلام . السلام العادل والشامل والدائم» . فالسلام في الشرق الأوسط حلم يراودنا في تونس قيادة وشعبا وهدف نسعى في صلب المجهود الإقليمي والدولي إلى تحقيقه وحمايته من كل الانتكاسات أو النزوات حتى يتحوّل من حلم إلى حقيقة ثابتة وإلى سلوك حضاري معيش . إلا أن من شروط تحقيق هذا السلام تحقيق السلام في القدس الشريف . فالقدس - كما لا يخفى - هي لؤلؤة العقد في المخيال العربي والإسلامي والفلسطيني وهي بؤرة الصراع في الشرق الأوسط وهي بسبب ذلك باب السلام ومفتاحه . إن الإشكالية القائمة اليوم في مسألة القدس والتي نجتمع اليوم في هذه الندوة العالمية التاريخية بمدينة الرباط الغراء لتدارسها واقتراح الحلول الشجاعة المناسبة لها هي : كيف نغيّر صورة القدس من موقع قطيعة إلى مدينة التقاء ؟ وحتى تعود القدس كما كانت منذ الأزل مدينة التقاء لا بدّ من تغيير يحدث على الصعيدين الرسمي والشعبي وينال كل الأطراف الفاعلة في القضية . ولا شك أن هذا التغيير المرتقب يستوجب فيما يستوجب نشر ثقافة سلام في المدينة المقدّسة . فما هي ملامح هذه الثقافة وما هي آليات بعثها وترويجها وما هي الأهداف المأمولة منها في خصوص قضية القدس أولا وقضية الشرق الأوسط بصفة أعم ؟

1 - السلام ثابت في أصول القدس وحضارتها

إنّ المتأمل في تاريخ مدينة القدس ينبهر عندما يلاحظ أن أريج السلام ينبثق من أصولها بدأ بتسميتها. فالمعروف اليوم أن أصل هذه المدينة يعود إلى قبيلة «اليبوسيين» الكنعانية التي هاجرت الى فلسطين من شبه الجزيرة العربية وسكنت تل الظهور في منطقة القدس في الألف الثالث قبل الميلاد. وهناك طور القوم مدينتهم وأسندوا إليها اسم «أورسليم» نسبة إلى إلههم «ساليم» أي مدينة السلام. وبنوا هيكلًا للإله الذي يعبدونه فوق إحدى التلال القريبة من القدس. وهذا ما يوضح أنّ المدينة كانت مقدّسة منذ نشأتها وأنّ سكّانها الأصليين تفاءلوا بها لتكون مدينة الأمان والسلام. ثم إنّ القدس إضافة إلى ذلك مدينة فريدة لأنّها مهبط الوحي ومهد الديانات السماوية الثلاث وعشّ الأنبياء ابتداءً من أبيهم ابراهيم، فموسى، فعيسى عليهم السلام. وقد جاء الإسلام وريثًا للديانتين السابقتين اليهودية والمسيحية مصدقًا لنبوّة الأنبياء الذي سبقوا محمداً ﷺ مجلاً لهم وقد عاش أكثرهم في بيت المقدس وما حوله. وقد أكد الإسلام قداسة المدينة بأن اختارها القبلة الأولى للمسلمين قبل الكعبة والمكان الذي أسري بمحمّد ﷺ إليه، ومنه كان معراجه إلى السماء. من هنا يتبيّن أن ثقافة السلام التي نريدها اليوم تستمدّ جذورها من طبيعة هذه المدينة السماوية التي احتضنت كلّ الأديان وتميّزت عن غيرها بالدعوة إلى توحيد العقيدة والإيمان بالله الواحد. وهي بذلك عاصمة الإيمان التوحيدي والإرث الروحي لكلّ العالم ورمز للتعددية العقائدية المنتهية الى منبع واحد: ابراهيم من جهة والله الواحد الأحد من جهة أخرى. ولا شكّ أنّه تلك إحدى فضائل القدس التي تكرّس طابعها التعددي المتجدّر في عمق الزمان وهو طابع يوحد ولا يفرّق ويدمج ولا يقصي ويكرم ولا يهّمّش ويجمع المؤمنين من اليهود والمسيحيين والمسلمين

حول الثوابت الدينية والأخلاقية التي تشتمل عليها أديانهم وتتلخّص كلها في التآخي والوفاق والسلام.

فعلينا إذن جميعا عربا وإسرائيليين، مسلمين ويهودا ومسيحيين أن نستلهم من تسمية القدس الموحية بمعاني الطهر والبركة والإجلال ومن رصيدها الديني السماوي الأصيل روح المصالحة التي عصفت بها أحداث أليمة ومؤسفة بلغت أوجها في القرن العشرين.

والقدس كانت فضلا عن ذلك عبر تاريخها الطويل مركزا للتعددية الثقافية والتنوع الحضاري الثري بما حوته من مخزون تراثي ومعالم أثرية خلّدت بصمات الديانات والشخصيات والشعوب التي تعايشت على أرضها المعطاء. فلليهود فيها مثلا هيكل النبي سليمان وللمسيحيين كنيسة القيامة وهي من أقدس المقدسات المسيحية عهد بها إلى عائلة مسلمة هي عائلة «نسيبة» وذلك لثقة الطوائف المسيحية بهذه العائلة وبالدين الإسلامي. وهي بالنسبة إلى المسلمين رمز الإنسان المفتدى يوم أرقق ذات يوم بين أسوارها وموطن ذكرى الإسراء والمعراج ومسجد الصخرة المشرفة في عهد عبد الملك بن مروان والمسجد الأقصى في عهد الوليد بن عبد الملك. ينبغي إذن أن نوظف التاريخ ونحسن قراءة عبره لنغيّر الصورة التي عمدت إلى رسمها بعض قوى الردّة وبعض الحركات السياسية والدينية المغرقة في الأنانية والتطرف التي استغلّت العامل التاريخي والحسّ الديني عند اليهود من أجل تشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين وإلى القدس بالذات واعتبارها عاصمتهم الأبدية ملكا لهم ولهم وحدهم.

إنّ القراءة العقلانية المجردة المنصفة للتاريخ تنبؤنا بأن القدس مدينة كان الجميع يقفون أمامها احتراما وإجلالا لأنّها رمز الحقيقة الواحدة التي

يؤمن بها الجميع. لكنها كانت ربّما بسبب فضلها وقيمتها مسرحا للبلايا والمحن. فكم من مرّة شهد التاريخ القديم والحديث بأنها هوجمت واستبيح حماها وسفكت دماء أبنائها بدون تمييز ودمر بنيانها تدميرا وباتت ضحيّة النزاعات وشهيدة الانتهاك والاجتياح. فهذا تيطس الروماني يدمر هيكل سليمان بأكمله في عام 75 م وهذا الامبراطور الروماني هادريان يطرد اليهود من أورشليم سنة 135م ويحرم عليهم الاقتراب منها ويغيّر اسم المدينة الى «إيليا كابيتولونيا». ولم تشهد مدينة القدس أوج عزّها إلا مع الفتح الإسلامي سنة 15هـ 638م، حين حضر الخليفة عمر بن الخطّاب بنفسه بيت المقدس وتحادث في شروط تسليم المدينة الى المسلمين مع البطريرق صفرونيوس والأساقفة والرهبان المسيحيين وفتحت المدينة دون قتال وكتب عمر إلى النصارى وثيقة الأمان التي عرفت بالعهد العمرية وهي الوثيقة التي أسست للتعایش السلمی بين الديانات الذي ضمنته القدس تحت الحكم الإسلامي وقد دام أكثر من 12 قرنا. يقول عمر : بسم الله الرحمان الرحيم. هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان. أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئتها وسائر ملّتها. أنّه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضارّ منهم أحد». وقد حرص الحكّام المسلمون عامة من العهد الراشدي الى صلاح الدين باستثناء بعض الحالات المنفردة مثل شخصية الحاكم بأمر الله الفاطمي الذي ذكر له المؤرّخون كثيرا من التجاوزات - حرصوا على أن يكون التعایش السلمي الطابع الغالب على علاقاتهم في القدس بالذات بأهل الكتاب من الديانتين السماويتين الأخيرين. فلقد سجّلت مثلا سنة 457 هـ/1065م حضور أكثر من 12000 زائرا نصرانيّا من ألمانيا وهولندا جاؤوا إلى القدس لأداء

طقوس الحج. وإن هذه الإشارات التاريخية لكافية للتدليل على أن المسلمين احترمو الطابع التعددي الذي تمحّضت له القدس وكرّسوه وتغنّوا بأهم فضيلة عرفت بها وهي أنها مدينة مفتوحة للجميع وخصيصا لليهود والنصارى الوافدين من كلّ جهات الدنيا وأنها أيضا مدينة العلماء والصوفية من أمثال الغزالي والمقدسي وعماد الدين الاصفهاني صاحب كتاب الفتح القصي في الفتح القدسي. ولن نبالغ إن قلنا إنهم أسسوا لثقافة السلام التي نحن مدعوون اليوم إلى التأسيس لها من جديد في القدس وفي منطقة الشرق الأوسط كاملة وتحديد آلياتها ووسائلها. إن عبر الماضي بخيره وشره وقراءة التاريخ القراءة الإيجابية، تاريخ القدس وتاريخ علاقات المسلمين المتميزة باليهود والنصارى في القدس وفي كامل دار الإسلام مشرقا ومغربا من بغداد إلى القيروان إلى فاس إلى قرطبة ليس في نظرنا إلا جسرا لسلك الحاضر والعبور إلى المستقبل. فالقدس ليست مدينة الحنين إلى الماضي فحسب وإنما هي حلقة رئيسية من حلقات تطوّر مسيرة القضية العربية الإسرائيلية والقضية الفلسطينية بالخصوص. وهي أيضا مدينة المصير منها ينبثق السلام ومنها أيضا قد تندلع شرارة الحرب إن لم يحسن بعضنا مواصلة مسلك السلام بخطى أشجع وأثبت. إن مفهوم السلام الذي نقصده ليس المفهوم السلبي بمعنى غياب الحرب ولكنه المفهوم الإيجابي الخصب الذي يرى السلام مسؤولية مشتركة ومهمة جماعية تقتضي التعجيل بحلّ المسائل العالقة بكلّ شجاعة وتعقل وواقعية وعدل تحدد جميع الأطراف المعنية في الداخل والخارج الرغبة الصادقة في تمكين هذه المدينة من الدور السياسي والثقافي والحضاري الراقى الذي اضطلعت به منذ الأصول بحيث تصبح من جديد واحة سلم فوق جميع الأحزاب والتكتلات والمصالح. وهذا التوجّه يقتضي أيضا من كلّ

الأطراف عربا وإسرائيليين ومواقع نفوذ فاعلة الاقتناع بحتمية السلام وتحديد مخطّط يهدف إلى نشر ثقافة السلام في القدس ومنها في كلّ المنطقة العربيّة.

2- وجوب تطبيق القرارات الأممية الخاصة بالقدس والتعجيل بتطبيق الاتفاقيات الثنائية بين الفلسطينيين وبين الإسرائيليين

لقد تغيّرت أحوال القدس في العصر الحديث بصفة ملحوظة ومأساوية. فمن عهد الإمبراطورية العثمانيّة إلى احتلال القوات البريطانية للمدينة في ديسمبر 1917 إلى عهد الانتداب البريطاني على فلسطين مرورا بأطماع الحركة الصهيونية ووعده بلفور عام 1917 ثمّ بمختلف الأحداث الإقليمية والدوليّة التي أدّت إلى تقسيم فلسطين وقيام دولة إسرائيل سنة 1948. وازداد الأمر فظاعة إثر الحرب العربيّة الإسرائيليّة في يونيو 1967 عندما ضمتّ إسرائيل كلّ المدينة بعد احتلالها للأراضي العربيّة الأخرى وشرعت في عمليّة تهويد واسعة تمهيداً لتوحيد المدينة من أجل إعلانها العاصمة الكاملة والموحّدة لدولة إسرائيل سنة 1980. والملاحظ هنا أن إسرائيل تمرّدت على كلّ القرارات الدوليّة وعلى الشرعيّة الأممية الممثلة في قرارات مجلس الأمن والجمعيّة العامة ومنظمة اليونسكو. وأوّل هذه القرارات القرار الأممي الصادر سنة 1947 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين : واحدة عربيّة وأخرى يهوديّة (القرار 181) والقاضي أيضا فيما يتعلق بالقدس بأن تكون «كيانا منفردا» مجردا من السلاح يخضع لنظام دولي خاص بإشراف الأمم المتّحدة. وقد بدأت محنة القدس برفض إسرائيل تطبيق هذا القرار واغتصاب القدس والشروع في إجراءات جائرة لتهويد القدس بدءا بضمّ القدس

العربية إلى مصادرة الأراضي وتغيير معالم المدينة وإقامة طوق من البنايات العالية حولها وطردها السكان العرب والشروع في موجة استيطان لم تتوقف إلى اليوم والقيام بالحفريات لطمس المعالم الدينية والثقافية الإسلامية وتخريبها وحرقتها (حرق المسجد الأقصى في 21 غشت 1969) والإساءة إلى الأماكن المقدسة المسيحية أيضا.

لكن المجتمع الدولي لم يعترف بالإجراءات الإسرائيلية لتهود القدس واتخذت الأمم المتحدة عدة قرارات أعلنت فيها عدم شرعية ما قامت به إسرائيل في المدينة المقدسة وبطلان ما أقدمت عليه من ضمّ وانتهاكات للقانون الدولي ولحرمة التاريخ. وإلى جانب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الراضة للسياسة الإسرائيلية في القدس اتخذت منظمة اليونسكو عدة قرارات من أجل المحافظة على الممتلكات الثقافية العربية والمسيحية في القدس القديمة وأدانت كذلك سياسة إسرائيل ضد الثقافة والتعليم في المدارس العربية.

إنّ أول شرط للتأسيس لروح المصالحة بين العرب والإسرائيليين هو احترام إرادة المجتمع الدولي وتفعيل دور الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة ووجوب تحمّل الدول الراعية وخاصة الولايات المتحدة وكذلك الدول الأوروبية المسؤولية إلى حدّ بعيد عن ميلاد دولة إسرائيل مسؤوليتها كاملة في حلّ هذه القضية المزمّنة، وضرورة إيجاد نظام خاصّ مقبول من الجميع ومضمون دولياً يراعي الطابع التعددي للمدينة المقدسة ومقتضيات التاريخ وحقوق الجماعات التي تتلاقى فيها على أنها مركزها الروحي. ولا يسع المتتبّع لمسيرة السلام ولتطور الصراع العربي الإسرائيلي إلا أن يسجّل بارتياح ما توصل إليه الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في أواخر شهر أكتوبر الماضي

(1998) برعاية الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق يبشّر بالخير ويؤهل المنطقة لأن تصبح تدريجيًا واحة سلام بعد أن كانت بؤرة حرب، وإننا لندعو باسم تونس أن تحترم كلّ الأطراف مضمون مذكرة «واي ريفر» وأن تجسّم بنود الاتفاق الواردة فيها وخاصة التعاون على مكافحة العنف والإرهاب عقلية ونصًا وممارسة والتعاون الاقتصادي والشروع في مفاوضات عاجلة حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية وفي مقدمتها مسألة القدس .

3 - إقحام الأسرة في ترسيخ مقولة ثقافة السلام

إنّ الأسرة هي المدرسة الأولى ولا تخفى أهميّة تأثيرها في الناشئة. فنحن ندعو الأسر الفلسطينية والإسرائيلية إلى تحمّل مسؤولياتها في تدريب الأطفال هنا وهناك على التعايش والتآلف وقبول الآخر والإيمان بالمصير المشترك. ودور الأمّ جوهرى في تأكيد هذا التوجّه التربوي الأولي الناخذ للحقد والاستعلاء وهوس السيطرة والتسلّط .

4 - المدرسة والمنظومة التربويّة من معاقل دفع حركة السلام

إنّ من دعائم التعليم حسب ما حدّدته منظمة اليونسكو أن تنجح المدرسة في تدريب الناشئة على العيش مع الآخرين وعلى قيم التسامح ومناهج الحوار. وإنّ الفعل التربوي لمن الآليات الكفيلة بتجسيم طموحنا إلى تحريك السلام في كلّ مكان وفي المدينة المقدّسة خصوصًا. وإذا كانت الحروب تنشأ أولًا في عقول البشر فلا بدّ أن تبني حصون السلام أيضًا في عقول البشر وتحديدًا في عقول الناشئة عماد المستقبل. وهذا يقتضي إعادة النظر في برامج التعليم من الجانبين العربي والإسرائيلي وبالخصوص فى كتب التربية الدينيّة والمدنية والفلسفة وفي برامج التاريخ وتطهيرها من صفحات الحقد والتحامل والتناوب العرقي أو الديني والتراكمات السلبية العالقة بماضي

اليهودية والاسلام على السواء وتكليف لجان تضمّ علماء وخبراء من الجانبين للاضطلاع بمسؤوليّة هذه المراجعة. فعلينا أن نعمل قبل فوات الأوان كي نقضي في المهدد على كلّ محاولات إقامة جدران برلين جديدة بين أطفال العالم وشعوبه باسم رؤى فجّة للتاريخ غالبا ما تهدف إلى الدّفاع عن أطماع جيوستراتيجية تسلّطيّة ترجع إلى زمن ولّى وانقضى. فهذه الرؤى للتاريخ وللعالم لا مفرّ من أن تغدو - خاصّة في عقول الأطفال والشباب - وقودا يشعل أوار الصراعات من جديد.

وهنا نقترح مثلا التركيز على نماذج من التاريخ القديم والوسيط حتّى الحديث للقدس تجسّم التعايش السلمي بين متساكنيها من عرب ويهود ومسيحيين ونقترح أيضا مخطّطا لتعليم اللغات إذ اللغات مفاتيح الحوار الأولي وتنظيم تبادل زيارات وإقامة لدى العائلات وكذلك مصائف مشتركة ومخيّمات شبابيّة وتكوين فرق رياضيّة متمازجة التركيبية بالفضاءات التعليميّة وتنظيم حلقات حوار مفتوحة في صفوف المعلمين والمتعلّمين بمختلف مستويات الدراسة. ولا بدّ أن تقوم الجامعة في هذا المقام في مجالي التدريس والبحث بوظيفتها النبيلة في خلق المعرفة ونشرها والتقريب بين البشر. فالعلم كالدين قاسم مشترك بين الناس أجمعين يوحد ولا يفرّق ويجمع ولا يشتّت. وهنا ندعو إلى إحداث قنوات حوار جدية ودائمة وندوات علميّة مشتركة بين الجامعة الفلسطينيّة والجامعة الإسرائيليّة طلبة وأساتذة وباحثين تسهم إن انتظمت وصدقت فيها العزائم في كسر ما تبقى من عقد ومكبّلات نفسية بين الجانبين.

5 - وللمجتمع المدني دور في مقاومة عقلية القطيعة

ونشر ثقافة السلام في القدس.

من البديهي أن نذكّر بأن النسيج الجمعياتي أصبح اليوم في كل البلدان

أحد دعائم الديمقراطية وأساس المجتمع المدني. ولا بدّ لمنظمات هذا المجتمع المدني وفي مقدّماتها قواه الفاعلة من أحزاب سياسية ونقابات عمالية وجمعيات ثقافية وتشكيلات كشفية وشبابية أن تدرك نبل رهان السلام في القدس وفي مجمل العلاقات العربية الإسرائيلية المستقبلية. وهي مدعوة إلى أن تقتنع بدورها إلى جانب الدولة ومؤسساتها في التصدي لكل أشكال العنف والتطرف والإرهاب وأن تسهم بقسطها في التوعية بحقوق الإنسان في القدس والدفاع عنها. ولا جدال في أن الحق في الأمن والسلام هو أول حق يتوق إليه الإنسان في هذا الكون فهو لذلك حق ينبغي تحصينه من خطر كل الانحرافات والمظالم. وإنّ للمثقفين والمبدعين والعلماء والمفكرين وأهل الفن مسؤولية كبرى في تأكيد ما بدأ يلوح في الأفق من بشائر الوفاق وتعزيز دور بعض الحركات السلمية في الوطن العربي وفي إسرائيل بالخصوص مثل حركة السلام الآن التي لم تتردد في دعوة السلطات الإسرائيلية إلى التوقيع على سلام شامل يتضمّن الحقوق القومية لكل شعوب المنطقة بما فيها الشعب الفلسطيني والاعتراف بحقه في تقرير المصير. وإنّه لمن الحكمة السياسية أن نشجّع التنظيمات المدنية في القدس وفي مختلف مدن فلسطين وبالخصوص التنظيمات الثقافية منها والشبابية على إقامة ملتقيات علمية دورية تطرح فيها المشاكل العالقة والطموحات المستقبلية لشعوب المنطقة وتكون لجان تفكير دائمة تستنبط صيغ التلاقي وتخفّض من التوتر وتؤسّس لثقافة الحوار والتعارف إذ ليس أخطر على الأمم من الجهل المتبادل الذي يغذي لا محالة الخوف والكراهية. ولعلّ أول مهمّة يجب أن تضطلع بها قوى المجتمع المدني الطلائعية المثقفة نشر ذهنية حوار الحضارات لا صدامها كما يدّعيه بعض المنظرين المعاصرين. فخطاب حرب الثقافات وصدام الحضارات المرتبط بالعولمة خطاب يفنّده التاريخ وتلغيه

الحقائق ومنطق الأشياء لأن المناعة الحقيقية لكل ثقافة ليست في الركون إلى الحمائية الوهمية والمواجهة أو الانطواء ورفض الآخر خوفاً من الذوبان فيه وإنما في التفتّح على الآخر. تفتّح اليهودي على المسلم والعربي على الإسرائيلي. والتفاعل معه بعمق وبراعة عبر جدليّة الأخذ والعطاء والإضافة المشتركة للحضارة الإنسانيّة.

وإنّ تونس لتقترح دعماً لهذا التوجّه الرائد التفكير في إنشاء مركز شرق أوسطي للحوار بين الثقافات والديانات تدعى إليه دورياً شخصيات سياسيّة وجامعيّة وفكريّة ودينيّة عربيّة وإسرائيليّة ودوليّة لتدارس ملفات مشتركة من شأنها تسهيل طريق السلام. ونقترح أن تكون القدس مقرّه الرّسمي. ثم لماذا لا نفكّر معاً في تأليف موسوعة للقدس تعرّف شعوب المنطقة وخاصة أجيالها الصاعدة بمحطّات مضيئة من تاريخ القدس وبعلماء القدس وإسهام المدينة منذ القدم في الدّعوة إلى التوحيد وإثراء الحضارة البشريّة. هذا إلى جانب فتح مدينة القدس من قبل السلطات المعنيّة للسياحة الثقافيّة بالنسبة لأهل الديانات السماويّة الثلاث بصفة مميّزة. فالسياحة كما تأكّد اليوم دور جوهرى في التقريب بين الشعوب بخلق فرص للتعارف والاطلاع المتبادل على ثقافاتهم. فلا شيء يطمس جهد التلاقي ولا شيء يذكي لهيب العداوة الاعتباطيّة أحياناً مثل الجهل ببعضنا البعض. ولعلّ التفكير في ميثاق شرف إعلامي بين الأطراف والأجهزة المعنيّة من شأنه أن ييسر بلوغ ما نطمح إليه من إعلام موضوعي سليم ونزيه.

6 - الإعلام مدعوّ هو أيضاً إلى المساهمة في تركيز السلام

إنّ الاعلام باعتباره سلطة رابعة مدعوّ هو أيضاً وربما أكثر من غيره إلى الإسهام بجدّ في دفع حركة السلام ونشر ثقافته في القدس والكفّ عن

مغالطة الشعوب وتخليص العقول من العقد المتوارثة ورواسب العدا بين العرب والفلسطينيين من جهة واليهود والإسرائيليين من جهة ثانية. فصورة العربي أو الفلسطيني الإرهابي يجب أن تزول وكذلك صورة اليهودي المغتصب الذي يجب أن يدمر ويلقى به في البحر يجب أن تلغى. ويحسن أن تتظافر جهود الإعلاميين من الجانبين وأيضا من الجانب الأوروبي والأمريكي للإقلاع عن الانحياز اللامشروط لإسرائيل ولقلب الاتهام إلى حوار مباشر والتعامل إلى تزاور ولقاءات تلفزيونية بين العلماء ورجال الدين ومقارعات صحفية جريئة تعتمد الحقيقة التاريخية الناصعة وتعيد قراءة التاريخ قراءة فاحصة ترصد مواقع القوة لتكون نماذج وتكشف عن مواطن الضعف لتكون عبرا وتستخرج منه عوامل التحرر وعناصر الاعتناق وتؤمن بالمستقبل المشترك الذي ينحت بالتدرج.

إن الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم في الاتصالات والمعلومات لا يمكن اعتبارها غاية في حد ذاتها بل أداة لنشر المعارف وتشاطرها بين الناس على نحو أفضل ووسيلة للحفاظ على التنوع الإيجابي والعمل على إثرائه. ومن هذا المنطق يجدر الإلحاح على أهمية الإعلام وخاصة إعلام الكلمة والصورة من تلفزة وسينما في نحت كيان الإنسان الجديد الذي يناسب طبيعة قدس التعدد والوفاق. وإن تركيز إعلام إيجابي موضوعي شفاف مسلح بجهاز من قيم التسامح رهان لا بد أن نربحه عربا وإسرائيليين حتى يلعب الدور المنوط بعهدته كقوة حضارية رائدة قادرة على تعديل حدة الأنانية ونبد الآخر والتعصب والمغالاة.

يتبين مما سبق أن القدس يمكن أن تكون مكان التقاء لا نقطة قطيعة. هكذا أرادها الله عندما ارتضاها مهدا للحقيقة الواحدة وأفردها بأديانه ورسله

وأنبياؤه من ابراهيم إلى داود إلى سليمان إلى موسى إلى عيسى إلى محمد خاتم الأنبياء والمرسلين. وهي من أجل ذلك ينبغي أن تبقى رمزا لإرادة الله فينا للعيش معا في احترام متبادل وأمن وسلام. وهكذا أرادها التاريخ أيضا عندما جعلها وطنا لشعوب عديدة خلّدت فيها مآثرها ومعابدها ومدارسها وقد كانت جميعها عنوان التنوع الذي يفرز الوحدة والاختلاف الذي يولّد الوفاق. ولقد عاشت القدس محنا عديدة لكنّها شهدت فترات مضيئة مع الدولة الإسلامية من عمر بن الخطّاب إلى صلاح الدين الأيوبي وكانت نموذجا للمدينة المفتوحة للسياح والزوّار والحجاج والمتعبّدين وأصحاب الحنين الى ينابيع الإنسانية الصافية من اليهود والنصارى ومقرّا للمتأمّلين والنسّاك والباحثين عن اليقين المنقذ من الضلال من أمثال أبي حامد الغزالي ولقد كان الإسلام بصفة عامّة كما رأينا نعمة على القدس إذ نجح رغم بعض الصعوبات في تكريس القيم والمبادئ التي كانت دوما شعار المدينة المقدّسة وعلى رأسها قيم الحوار والتسامح وقبول الآخر. كذلك فعل المسلمون مع يهود القدس وكذا فعلوا أيضا مع النصارى.

وإنّ إحياء القيم المرجعية اليوم وغدا في القدس ليست مسؤولية دولة دون أخرى أو طرف دون آخر وإنّما هي مسؤولية مشتركة يتحمّلها الجميع : العرب واليهود والأمريكان والأوروبيون والأمم المتحدة واليونسكو. فلئن كان الطريق إلى سلام القدس يمرّ وجوبا بتطبيق قرارات المنظمات الأممية والاتفاقات الثنائية بين الدولة الفلسطينية والدولة العبرية مع الالتزام الضروري من قبل الدول الكبرى الضامنة فليس ذلك التطبيق إلّا حداً أدنى لنشر ثقافة السلام المرجوة. فمن واجب أطراف أخرى أن تلتقي على منابر الحوار والتفاوض المباشر وتنخرط في ملحة السلام : الأم والأسرة والمدرسة والجامعة والمفكرون والمبدعون والفنانون ورجال الدين من الديانات الثلاث

والقوى الطلائعية القيادية في المجتمع المدني في كل المجموعات المعنية ووسائل الإعلام والاتصال المكتوبة والمسموعة والمرئية. وإن اقتراح ما يمكن أن يسمّى بعهد القدس أو ميثاق القدس للتسامح على غرار عهد قرطاج للتسامح الذي بادرت به تونس منذ سنوات أمر قد يشجّع على إنجاز وثبة أخلاقية وصحة سياسية بدت ملامحها بارزة للعيان. إن سلام القدس الذي نريد ليس استسلاماً أو هدنة أو غياب حرب أو تراجعاً عن التهويد والقمع والاعتقالات وغلق الجامعات وبناء المستوطنات مع التبجح رغم ذلك بالديمقراطية وحقوق الإنسان. فتلك مرحلة ضرورية لتشييد صرح السلام. إنّما السلام الحقيقي الذي ينبغي أن نتبنّاه معاً وتبنّاه ندوتنا هو ثورة في العقول وثقافة نريدها سنداً فاعلاً للمشروع السياسي والتنموي في المنطقة باعتبار الثقافة حركية لا تتوقّف وتوقاً مستمراً إلى الأفضل وسعيًا دؤوباً إلى الاكتمال تقاوم التعصّب والانطواء وتنبت قيم الحرية والتنوير وتحولها إلى سلوك يومي وعلاقات بين الناس ومضامين إبداعية وبناء حضاري. فلم تعد الثقافة في عصرنا ترفاً أو بهرجاً، بل أصبحت بوابة الانخراط الأمثل في منظومة السلام لأنها نضال يتناول جوهر الإنسان فيحرره من تراكمات السائد ونوازع الحصار والمصادرة والمواجهة ليحلّق في فضاء المطلق الذي هو الإنسان لا لون ولا دين ولا مكان ولا زمان، فبناء السلام مرهون أولاً وأخيراً بالتأسيس لثقافة جديدة لأنّ الثقافة هي ما يبقى عندما ننسى كلّ شيء وما يبقى بالثقافة لا يبقيه تبادل الوثائق والعقود أو زمجرة الدبّابات وصفّارات الإنذار.

إنّ القدس المدمّرة المنتهكة المجزّأة لن تكون موطناً آمناً مطمئناً لأحد مهما كانت قوته وجبروته فيما تكون القدس الملتئمة الموحّدة وطناً للجميع وملتقى لإرادة عقلاء البشرية من قادة في السياسة والفكر. وإن تونس الجديدة، تونس التغيير، تونس قرطاج، تونس الزيتونة، تونس القيروان،

تونس سيدي محرز بن خلف الولي الصالح المنتصب في قلب العاصمة والذي كان يحتمي به المسلمون واليهود على السواء ويجلّونه، تونس الغربية محجّ اليهود في جزيرة جربة على مرّ الزّمان، تونس التعدّدية والاعتدال والوفاق لتناصر، في نطاق انتمائها العربي الأصيل وانخراطها في الخيار العربي للسلام، كلّ سعي نحو تحقيق سلام الشجعان في القدس كما ناصرت دوماً الحق الشرعي الفلسطيني وارتضت من أجله التضحيات، وتمسّكت بالشرعيّة الدوليّة. وإن هذا السلام العادل والدائم سيسكت بلا شك بندقية الثائر ويغذي غصن الزيتون الواعد بالخير والخصب والنماء. فنحن عربا ويهودا محكوم علينا بأن نعيش إمّا سوياً كالإخوة وإلّا سنموت سوياً كالأغبياء. قال تعالى في سورة آل عمران: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ﴾ صدق الله العظيم. أو ليس السلام من أسماء الله الحسنى! إنها نهاية تاريخ كتب بلون الدماء وعويل الشكالي، وبداية تاريخ نأمل أن يكتب بمداد المحبّة والتآلف والتآخي بين أهل الكتاب به يطوي العالم قرنا صاخبا أخذ في التسلّل ويفتتح قرنا نرجو أن تتمّ فيه المصالحة النهائية بين أهل الأديان السماوية الثلاثة، وأن يستقرّ فيه السلام الدائم بين بني آدم أجمعين.

القدس في ظلّ الإسلام ودورها في إقرار السلام

عبد الرحمان الأنصاري

تقع القدس على خط طول 35 درجة 13 دقيقة شرقاً وخط عرض 31 درجة و52 دقيقة شمالاً وترتفع نحو 750 متراً عن سطح البحر و1150م عن سطح البحر الميت وترجع أهمية موقعها الجغرافي إلى أنه يجمع بين ميزة الانغلاق وما يعطيه من حماية للمدينة وميزة الانفتاح وما يعطيه من إمكان الاتصال بالمناطق والأقطار المجاورة، كما ترجع أهميتها إلى مركزية موقع القدس بالنسبة إلى فلسطين والعالم الخارجي. ولعل جمعها بين صفتي الانفتاح والانغلاق كان سبباً في أن تكون نقطة لنشوء الديانة اليهودية والمسيحية أولاً ثم جاء الإسلام ليربط بين مكة والقدس روحياً ومادياً. ومن الناحية العسكرية فإن الحملات التي تنجح في احتلال القدس يتحقق لها النصر في احتلال سائر فلسطين والمناطق المجاورة لها ذلك لأن موقعها المركزي الذي يسيطر على كثير من الطرق التجارية يتحكم في الاتصال بالمناطق المجاورة، وبالمناسبة فإن عمر القدس أكثر من 45 قرناً.

وقد تعاقب على هذا المكان كثير من الشعوب منذ بداية تاريخها حتى يومنا هذا كما شهدت المدينة حروباً ضارية أدت إلى تعاقب البناء والتدمير بما يقارب عشرين مرة على مدى تاريخها الطويل.

كانت بداية النواة الأولى للقدس على التلال المطلة على قرية سلوان إلى الجنوب الشرقي من المسجد الأقصى ثم هجرت النواة الأولى بمرور الزمن وحلت محلها نواة جديدة تقوم على تلال أخرى غير تلال الضهور مثل مرتفع بيت الزيتون في الشمال الشرقي ومرتفع ساحة الحرم (موريا) في الشرق ومرتفع صهيون في الجنوب الغربي وهي مرتفعات تقع في الوقت الحاضر داخل السور فيما يعرف اليوم بالقدس القديمة.

تتجلى أحداثها التاريخية في الأسماء الكثيرة التي أطلقت عليها :

أورشاليم، نسبة إلى المعبود السامي سالم أو سلم أو صلح لدى الكنعانيين وقد وردت باسم روشا ليموم في الكتابات المصرية المعروفة بنصوص اللعنة التي يرجع تاريخها إلى القرنين التاسع عشر والثامن عشر قبل الميلاد. وتذكر هذه النصوص أسماء ملوك كنعانيين وعموريين من خصوم المصريين كانوا يحكمون دولة المدينة أورشليم. كما ظهرت في مراسلات تل العمارنة في ست رسائل بعث بها "عبدخبا" ملك أورشاليم في القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى اخناتون فرعون مصر يشكو فيها من قلة عدد الحامية المصرية في المدينة ويحذر من غارات البدو الخابيرو أو العبيرو وخطرهم على البلاد.

وقد وردت في التوراة باسم يرو شلاييم عشرات المرات بل مئات المرات وهو اسم مشتق مباشرة من التسمية الأصلية الكنعانية.

ثم أطلق عليها اسم يبوس نسبة إلى اليبوسيين وهم من طلائع القبائل العربية الأولى القادمة من الجزيرة العربية ضمن من نزحوا من القبائل الكنعانية سنة 2500 ق.م وقد ورد اسم اليبوسيين في الكتابات الهيروغليفية

باسم يابثي و يابتي وهو تحريف للاسم الكنعاني. وقد بنوا قلعة حصينة على الرابية الجنوبية الشرقية من يبوس سميت حصن يبوس ويعد أقدم بناء في مدينة القدس وقد حرف اسم حصن يبوس إلى حصن صهيون نسبة إلى جبل صهيون . وقد أنشأ السلوقيون الذين حكموا عقب وفاة الاسكندر الأكبر في موضع حصن يبوس قلعة منيعة عرفت باسم قلعة عكرا أو أكرا.

وقد بقي حصن يبوس (القدس) بيد اليبوسيين بعد مجيء قوم موسى إلى فلسطين حوالي 3 قرون لعجزهم عن اقتحامه حتى تولى الحكم نبي الله داوود عليه السلام فجمع المؤمنين من قومه واتجه بهم إلى يبوس وبعد مقاومة ضارية من اليبوسيين دخل القدس. وهكذا لم يستطع اليهود الاستيلاء على القدس إلا في عهد داوود عليه السلام في بداية القرن العاشر ق.م.

وكان أكثر سكان المدينة في عهده من اليبوسيين والكنعانيين والعموريين والفلسطينيين كما ازدهرت في عهد نبي الله سليمان عليه السلام وشيد فيها الهيكل بمساعدة المعمارين الفينيقيين.

وقد استمرت سيطرة اليهود على أورشليم قرابة مائتي عام فقط حيث فتحها نبوخذ نصر سنة 586 ق.م ودمرها ونقل اليهود إلى بابل فيما يعرف بالسبي البابلي واستمروا في السبي في بابل قرابة نصف قرن حتى سمح لهم الملك الفارسي قورش بالعودة من الأسر إلى أورشليم وإعادة بناء الهيكل بعد أن استولى على سوريا وفلسطين. وبعد قرابة مائتي سنة أخرى فتح الاسكندر المقدوني سنة 332 ق.م فلسطين كلها وتأرجحت السيطرة على أورشليم بعد وفاة الاسكندر بين البطالمة حكام مصر والسلوقيين حكام بلاد الشام ثم قام الملك السلوقي أنطيوخوس الرابع حوالي سنة 165 ق.م بتدمير الهيكل وإرغام اليهود على اعتناق الوثنية اليونانية ونتيجة لذلك ثار اليهود فيما عرف بثورة

المكابيين وحققوا الاستقلال بأورشاليم تحت حكم الحاشمونييين من سنة 135 ق.م إلى سنة 76 ق.م أي حوالي 60 عاماً فقط.

بعد فترة الاضطراب والفوضى في فلسطين وبلاد الشام عامة استولى الرومان عليهما ودخل القائد بومبي أورشاليم سنة 63 ق.م وسمح الرومان لليهود بشيء من الحكم الذاتي فنصبوا الأدومي المتهود هيرودس سنة 37 ق.م ملكاً على الجليل وبلاد يهوذا فظل يحكمها باسم الرومان حتى سنة 4 ميلادية أي قرابة أربعين عاماً وقد منحهم الرومان من الأراضي أضعاف ما سينسحب منه اليهود للفلسطينيين في الوقت الحاضر.

وفي عهد الإمبراطور الروماني نيرون ثار اليهود فقام القائد تيتوس سنة 70 ميلادية بدخول أورشليم وحرق الهيكل والفتك باليهود وأخمدهم ثم قامت ثورة أخرى يهودية سنة 132 ميلادية فأسرع الإمبراطور هادريانوس إلى إخمادها وخرّب أورشليم وأسس مكانها مدينة رومانية يحرم على اليهود دخولها وأطلق عليها اسم "إيليا كابيتولينا" وهذا هو الاسم الثالث لها بعد أورشليم وبيوس بين سنتي 133 و 137 ميلادية على أنقاض المدينة التي دمرها تيتوس. ولما اعتنق الإمبراطور قسطنطين المسيحية سنة 327 ميلادية أعاد إلى المدينة اسم أورشليم حتى الفتح الإسلامي.

ولعلنا نشير هنا إلى أن أول أسقف تولى شؤون نصارى القدس هو يعقوب أحد حواربي عيسى عليه السلام وكان ذلك سنة 34 للميلاد. وفي مجمع خلقدنيا سنة 451 ميلادية جعلت القدس بطريركية، وكان أول بطريرك تولى المنصب يوفانليوس الذي كان قبل ذلك أسقفاً من سنة 421 إلى سنة 451 ميلادية، وكان ينتخب من الجماعات التي يتكون منها النصارى في فلسطين: العرب والآراميون واليونان واستمر الأمر كذلك حتى سنة 638 ميلادية.

وقد جاء في رواية مسيحية قديمة جرت أحداثها قبل الهجرة وصف دقيق للاحتلال الفارسي الساساني للقدس، وقد وصف الراهب أنبا اسطراس من المقيمين في دير القديس مارسابا "خراب القدس وأخذ الصليب وسبي الرعية" على يد الفرس "الأعداء الذين سلطهم الله على المسيحيين" حدث ذلك في السنة الرابعة من حكم هرقل ثم بعد عشرين يوماً دخل المدينة فلما "دخلوا كل من كانوا يلقونه كانوا يقتلونه" ووصف الراهب فرح اليهود الشديد لأنهم كانوا باغضين للنصارى وكانت مرتبة اليهود عند الفرس عظيمة وأبناء النصارى اختاروا أن يهلكوا ولا يكون لهم مع اليهود نصيب ولا معاش، واليهود كانوا يشتررون النصارى قي البركة بالدراهم ويذبحونهم قتل الخراب وبعد ستة عشر سنة وعشرين سنة من ولاية هرقل أعيد الصليب إلى القدس بعد انتصار بيزنطة على القدس. وقد بقيت القدس ساسانية من سنة 614 إلى سنة 629 ميلادية أي العام الثامن للهجرة أي من العام الرابع للبعثة إلى العام الثامن للهجرة ، وبعد أربعة أعوام فقط من جلاء الفرس وعودة البزنطيين وإعادة الصليب إلى القدس كانت جيوش العرب المسلمين تجوب بلاد الشام محررة القدس ودمشق.

أما قُدسنا الشريف فقد أراد الله لها البقاء رغم مصارعته للأحداث الجسام فما ذلك بمستغرب فقد جمعتها وقوت عزيمتها توأمة قرآنية مع مكة المكرمة أو بالأحرى بين أقدس بقعتين فيهما الكعبة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك ، فقد قال الله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ومن الآية الكريمة يتضح أن الرباط بين القدس ومكة أو بين الأقصى والمسجد الحرام رباط إلهي وما وصله الله لا يقطعه الإنسان وما نراه الآن في القدس وفلسطين ما هو إلا امتحان شديد للأمة العربية الإسلامية لوقت لا شك سيكون أقصر من الوقت الذي مضى في كفاحنا مع الصليبيين.

لقد كان النبي ﷺ حريصاً على التحرش بالروم وإظهار قوة المؤمنين من أتباع الدعوة الجديدة فأرسل أول جيش إلى حدود بلاد الشام جعل عليه زيد بن حارثة رضي الله عنه ولكنه انحسر في مؤتة ثم انطلق الرسول صلى الله عليه وسلم على رأس جيش إلى تبوك ولكنه قفل راجعاً بعد أن اطمأن إلى رسوخ القوة الجديدة على أطراف بلاد الشام كما عقد جملة من العهود والمواثيق مع سكان تلك المناطق. وقبيل وفاته صلى الله عليه وسلم عقد حملة أخرى جعل عليها أسامة بن زيد فسير الحملة خليفته أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثم جهز أبو بكر أربعة جيوش منها جيش بإمرة عمرو بن العاص إلى فلسطين وآخر جعل عليه شرحبيل بن حسنة إلى الأردن وثالث جعل عليه يزيد بن أبي سفيان إلى البلقاء ورابع أمر عليه أبا عبيدة عامر بن الجراح إلى دمشق وكانت معركة اليرموك فاصلة بين الروم والمسلمين حيث حقق المسلمون انتصاراً بقيادة خالد بن الوليد، ولكن أبا بكر رضي الله عنه أدركته المنية قبل فتح بيت المقدس.

وعندما تولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه انتدب أبا عبيدة عامر بن الجراح لفتح بيت المقدس وسير سبع فرق من الشام إلى هذا الهدف مجموعها خمس وثلاثون ألف مجاهد، وحاصر المسلمون المدينة أربعة أشهر فشعر السكان بقوة المسلمين وإصرارهم فطلب البطريرك صفرونيوس أسقف المدينة من أبي عبيدة أن يصلحهم على مثل ما صالح عليه أهل الشام في المناطق الأخرى وشرط أن يتولى عقد الصلح الخليفة نفسه فكتب أبو عبيدة إلى الخليفة عمر بذلك فاستشار أصحابه وكان الوقت دقيقاً لأن مغادرة أمير المؤمنين مقر دولته إلى القدس فيها مخاطرة، فكان رأي عثمان بن عفان رضي الله عنه أن يبقى عمر في المدينة ولكن علي بن أبي طالب رضي الله عنه رأى إجابة الطلب فارتاح عمر لذلك وأتاب علياً في رعاية شؤون الدولة

فتوجه إلى القدس للإشراف على الصلح حرصاً على السلام وإنقاذ السكان وعدم إراقة الدماء ورفع راية التوحيد على ربوع القدس مسرى النبي الكريم والقبلة الأولى.

فلما وصل إلى الشام تلقاه أبو عبيدة ورؤساء القادة كخالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان فترجل أبو عبيدة وترجل عمر فأشار أبو عبيدة ليقبل يد عمر فهم عمر بتقبيل رجل أبو عبيدة فكف أبو عبيدة فكف عمر، ثم سار الخليفة حتى صالح نصارى بيت المقدس بالجابية على معاهدة تسمى بالعهد العمرية أو المعاهدة العمرية، ونصها كما يأتي :

«بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمتها وبريئتها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينقص منها ولا من حيزها ولا من صلبهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن بإيليا معهم أحد من اليهود. وعلى أهل إيليا أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص. فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم. ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيليا من الجزية ومن أحب من أهل إيليا أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم حتى يبلغوا مأمنهم ومن كان بها من أهل الأرض فمن شاء منهم قعد وعليه مثل ما على أهل إيليا من الجزية ومن شاء سار مع الروم ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يُحصد حصادهم. وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية. شهد على ذلك كتب وحضر سنة 15 هجرية

خالد بن الوليد عمرو بن العاص عبدالرحمن بن عوف معاوية بن أبي سفيان عمر بن الخطاب».

وهكذا تم هذا الصلح في الجابية التي اتخذها عمر بن الخطاب رضي الله عنه مقراً له مدة وجوده في بلاد الشام بحضور رسل صفرونيوس الذين رجعوا إلى القدس بالمعاهدة ، فسر البطريك سروراً عظيماً ذلك لأن المعاهدة ضمنت للنصارى حرية العقيدة وحرية السكنى وحرية الحركة خروجاً وعودة وحرية خروج من يريد من سكانها مع الرومان إلى جانب الأمن والاستقرار على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وعدم المساس بكنائسهم لا بالسكنى ولا بالهدم ولا بالاستيلاء عليها أو على جزء منها ولا مصادرة أموالهم ولا فرض الدين الجديد عليهم وحقق لهم إلى جانب كل ذلك ما كان معروفاً وسائداً قبل وصول العرب المسلمين إليها وهو تحريم سكنى اليهود فيها مع النصارى.

وهكذا أصبحت القدس وسكانها من النصارى وغيرهم في حماية المسلمين يحافظون عليها ويدافعون عنها وعمن فيها ولنا أن نذكر في هذا الموقف القصة التي نعرفها جميعاً وهي امتناع عمر رضي الله عنه عن الصلاة في كنيسة القيامة حين أدركته الصلاة رغم طلب البطريك أن يصلي فيها حرصاً من عمر على حقوق النصارى في مقدساتهم لما في ذلك من مخالفة للعهد ولكي لا يتخذ المسلمون ذلك حجة في أحقيتهم في الصلاة في الكنائس كما امتنع عن الصلاة في الكنيسة المجاورة لها والمعروفة بكنيسة قسطنطين للسبب ذاته وفي ذلك إيفاء بالعقود التي أمر الله المؤمنين بها في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

وحينما كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه منهمكاً في تحري أحوال المواطنين في القدس شكا له رجل من النصارى ما أصابه من

حيث قطف المسلمون من ثماره دون أن يدفعوا ثمن ما يقطفون، فتحرى عمر صحة الخبر بنفسه فلما تأكد له صحة الشكوى عوض النصراني ما كان ممكناً أن يعود عليه من ثمار كرمه حتى رضي ، وأوصى المسلمين بعدم التعرض لحقوق أهل الذمة وأموالهم ذلك لأن حاجة المسلمين إلى الثمار لا تبرر ظلم أهل الكتاب والاعتداء على حقوقهم والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: (من ظلم معاهداً أو تنقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً من غير طيب نفس فأنا خصمه يوم القيامة).

وهكذا دخلت القدس في فترة من الهدوء واستتباب الأمن لقرون عدة، واحتضنها الخلفاء المؤمنون واحتفوا بها واحداً تلو الآخر، فهذا معاوية بن أبي سفيان يبايعه أهل الشام في مدينة القدس سنة 40 هجرية كما أن سليمان بن عبدالمملك لما تولى الخلافة كان يجلس تحت قبة في صحن المسجد وتتوالى الوفود لمبايعته، وقد شد الصحابة رضوان الله عليهم الرحال إلى بيت المقدس لزيارته والصلاة في المسجد الأقصى ومن هؤلاء أبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي وتميم الذاري وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأويس القرني وغيرهم وغيرهم إلى جانب الفاتحين من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

ولعل من أهم المواقف التي حدثت خلال الخلافة الأموية ما يلي :

بعد أن توفي سليمان بن عبدالمملك ببيع بالخلافة ابن عمه عمر بن عبدالعزيز المعروف بعدله وتقواه وحلمه وبعد نظره، ولما كان بيت المال حينئذ في حاجة إلى أموال، أشار إلى عماله وموظفيه أن لا يضيقوا على أهل الذمة باستيفاء الجزية، وعندما علم أن لليهود مطمعاً في القدس أخرجهم منها تنفيذاً لعهد جده لأمه عمر بن الخطاب وايفاءً بالعقود ولكن اليهود

عادوا إلى القدس في العصور الإسلامية اللاحقة فوجد عدد منهم في القرنين الرابع والخامس الهجريين (العاشر والحادي عشر الميلاديين) إذ كانوا يأتون لزيارة بيت المقدس من أنحاء متفرقة من العالمي وفي فترة الاحتلال الفرنجي لبيت المقدس تعرض اليهود لتعسف الفرنجة فهجروا بيت المقدس ومعظم أنحاء فلسطين وامتد تعصب الفرنجة لمقابر اليهود فدمروا مقابرهم واستخدموا حجارتها في بناء بيوتهم . وفي منتصف القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) قدم الرحالة بنيامين اليهودي الأندلسي إلى فلسطين وزار معظم مدنها وقدم إحصائية لسكانها من اليهود فوجد في بيت جبريل 3 يهود وفي بيت لحم 12 يهودياً وفي الرملة 3 يهود وفي يافا يهودياً واحداً وفي عسقلان 200 يهودي وفي طبرية 50 يهودياً أما في بيت المقدس ونابلس فلم يجد فيهما يهودياً واحداً قط ثم بدأ اليهود بالتسلل إلى المدينة المقدسة بعد تحريرها من الفرنجة وزاد عددهم في العصر المملوكي وامتحنوا التجارة والصياغة والدباغة، حيث أصبح عددهم في القرن التاسع الهجري زهاء 500 يهودي فقط.

وفي عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد لقيت الكنائس والأديرة كل رعاية ، فقد سمح للإمبراطور شارلمان بترميم الكنائس وبناء كنيسة العذراء، وتعهد الخليفة بحماية الحجاج النصارى الذين يفتدون لزيارة القدس وكان الإمبراطور يرسل في كل سنة وفداً إلى القدس يحمل الأموال لمساعدة الفقراء والمحتاجين وبسبب هذه العلاقة الحسنة بين الخليفة والإمبراطور أرسل هارون الرشيد إلى شارلمان مفاتيح كنيسة القيامة، واستمر خلفاء المسلمين وحكامهم في حماية بيت المقدس والمحافظه عليها وعلى كنائسها والتنافس في إعمارها إلى أن احتلها الصليبيون الغزاة حوالي سنة 492 هجرية الموافق 1099 ميلادية وهنا يسدل الستار على مرحلة اطمأنت فيها النفوس وتعايش

فيها المسلمون والنصارى بكل الحب والولاء للإسلام والمسلمين حمايةً وأمناً، ويرفع الستار عن مرحلة جديدة شهدت فيها القدس المآسي العظيمة، وشهدت بلاد الشام ومصر البلاء العظيم، دماء تسفح وآلاف الأنفس تزهق، وافتقدت القدس الأمن والسلام قرابة 90 عاماً حتى عادت مرة أخرى إلى حماية المسلمين صباح يوم الجمعة السابع والعشرين من شهر رجب سنة 583 هجرية الموافق الثاني من شهر أكتوبر 1187 ميلادية على يد القائد المجاهد صلاح الدين رحمه الله.

والآن وقد ضاعت القدس للمرة الخامسة منذ تحريرها على يد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ينبغي علينا أن نراجع حساباتنا ونصل إلى أسلوب يضمن بقاء مبدأ تحرير القدس حياً في فكرنا إلى أن يتم التحرير الحقيقي، فقد سبق أن وضع اليهود من قبل دعاءً لتذكيرهم بالقدس التي لم تكن لهم، وأقترح أن نضع نصب أعيننا تلك المشاهد العظيمة التي صحبت دخول عمر للقدس وأن نجعل من المعاهدة العمرية طريقاً إلى تحقيق العدل والأمن في أرجاء فلسطين عامة والقدس خاصة لأن العدل هو أساس الملك ولن يدوم ظلم مادام للعدل يد قوية تدافع عنه وترسخ جذوره فهل نحن فاعلون؟؟؟

المصادر والمراجع

- 1- ابن الأثير، علي بن محمد بن محمد الشيباني : «الكامل في التاريخ» ج 2 دار الفكر، بيروت 1398هـ / 1978م .
- 2- السائح ، عبدالحميد : «مواقف خالدة للإسلام في القدس»، شؤون عربية : القدس، عدد 40 جامعة الدول العربية تونس 1982.

- 3- الطبري، محمد بن جرير : « تاريخ الأمم والملوك » ، ج 3 دار الفكر، بيروت 1399هـ/1979م .
- 4-- غرايبة، د. عبدالكريم : «القدس والعرائش»، التاريخ العربي، العدد الخامس، الرباط 1418هـ / 1998م.
- 5- الغوانمة، د. يوسف : «عروبة القدس في ضوء الحقائق التاريخية»، شؤون عربية : القدس، عدد 40 جامعة الدول العربية تونس 1982م.
- 6- ابن كثير، أبي الفداء الحافظ : «البداية والنهاية»، ج 7 دار الفكر، بيروت د.ت.
- 7- نجم، رائف : «المعالم التاريخية للقدس»، شؤون عربية : القدس، عدد 40 جامعة الدول العربية تونس 1984م .
- 8- هيئة الموسوعة الفلسطينية، «الموسوعة الفلسطينية»، مجلد 3، دمشق 1984م.

التعايش السلمي بين الديانات الذي ضمنته القدس تحت الحكم الإسلامي

محمد صلاح الدين المستاوي

إنَّ حضور كلمة السلام في دين الإسلام حضور بارز واضح لا يحتاج الى عناء شديد في سبيل الإقناع به وإقامة الأدلة عليه، نلاحظه في العقيدة إذ يعبد المسلم رباً أحد أسمائه الحسنى هو السلام ويتقرب إليه بطاعات تجسم في المسلم معاني السلم و التسليم لله رب العالمين من ذلك أن الصلاة التي هي عماد الدين تفتتح بالتكبير وتختتم بالتسليم (السلام عليكم).

ولاشك أن انعكاس هذه العقيدة التسليمية السلمية وتلك العبادات التي أساسها إسلام الوجه لله رب العالمين سيكون حاضرا بارزا وواضحا جلياً في معاملات المسلم وعلاقاته بالآخرين سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين.

فحياة المسلم كلها سلام وسلم إلى أن يصل به المطاف إلى الجنة التي هي دار السلام، إنه مدعو مع غيره إلى الدخول في السلم (ادخلوا في السلم كافة). وحرام على المسلم الظلم وحرام عليه العدوان (ياعبادي إنني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم حراما فلا تظالموا) والمسلم الحق هو من سلم الناس من لسانه ويده والمؤمن الصادق هو من آمنه الناس على أنفسهم وعلى أموالهم وعلى أعراضهم، لأجل ذلك فإن التعايش مع الآخرين في كنف السلم والأمن والعمل الجاد من أجل البحث عن القواسم المشتركة هو نهج المسلم

وسيرته التي يوجبها عليه دينه الحنيف ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾، وأمة الإسلام لا يمكن أن تكون إلا أمة إبلاغ وإرشاد تأبى عليها آيات الكتاب العزيز السيطرة والإكراه ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾، ﴿إِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾. ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.

وإذا كان ذلك هو منهج تعامل المسلمين مع عموم الناس ومع كل ما خلق الله ويث في كونه، فإن خصوصية وتمييزا يلاحظان بجلاء في المكانة التي يعطيها الإسلام لأشقاء الإسلام من الديانات السماوية أعني بهما اليهودية والمسيحية وتبعاً لذلك فإن حرمة تتأكد في دين الإسلام لبيع وكنائس أتباع هذين الدينين السماويين.

لقد خط الإسلام للمسلمين منهجا قويا للتعامل مع أهل الكتاب أساسه الرفق واللين والسماحة والعفو أمرت بذلك عديد الآيات القرآنية مثل قوله جلّ من قائل: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ...﴾ وقوله: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾.

لقد كانت هذه الآية وغيرها نبراسا استضاء به المسلمون في تعاملهم مع أهل الكتاب من يهود ونصارى فكانت المانع لهم من كل حيف أو عدوان، كما أن آيات أخرى نصّت على حرمة أماكن التعبّد والتقرب الى الله التي يتخذها اليهود والنصارى والمتمثلة في البيع والكنائس وحمّلت بعض هذه الآيات المسلمين مسؤولية الحفاظ عليها وصيانتها من كل عدوان يمكن أن يتسلط عليها ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتْ صَوَامِعُ وَيَبَعُ...﴾

فدور المسلم لا يقتصر على عدم التعدي على الأماكن المقدسة بل يتجاوزه الى الوقوف في وجه كل من تحدّثه نفسه أن يعتدي عليها أو يروّع الأمنين المنقطعين للتعبّد فيها.

ذلك كان سلوك المسلمين في كلّ ظروفهم وأحوالهم : لا يسفكون دما ولا يقتلون نفسا بشرية واحدة ولا يروعون آمنة مطمئنا ، ولا يغتصبون حقا لآخر ولا ينتهكون أعراضا فكل ذلك حرام عليهم يأمرهم بذلك ربهم ويذكرهم به نبههم عليه الصلاة والسلام ويوصيهم به قادتهم عندما يخرجون للفتح ، هذا الفتح الذي يعرض على الناس : إمّا الدخول في الإسلام وأنئذ لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وإمّا أن يبقوا على أديانهم آمنين مطمئنين يدفعون إن استطاعوا الجزية أو يقاتلون في ساحات القتال لا لشيء إلا لأنهم وقفوا في وجه كلمة الإسلام أن تبلغ للناس أجمعين.

فالمسلمون وهم يخرجون للفتح يوجههم قادتهم بما يؤكد ضرورة الحفاظ على الحرمات يقول أبو بكر الصديق للجيش الخارج للفتح (لا تقتلوا الأطفال والشيوخ والنساء، لا تحرقوا الأشجار، لا تقتلوا الحيوان، ستجدون أناسا نذروا أنفسهم لعبادة الله في صوامع فأتركوهم وما نذروا أنفسهم إليه).

وهي توصيات عمل بها المسلمون في كلّ فتوحاتهم ومعاركهم التي خاضوها. ولم يعرف تاريخ العرب والمسلمين جرائم حرب كما لم يسجل التاريخ على المسلمين أنهم خربوا عمراناً أو دنسوا مقدسا أو روعوا آمنة يناجي ربه بخشوع وسكينة.

وقد أعطى الإسلام منزلة متميزة للقدس وما حولها من أرض مباركة وتعدّدت في ذلك الآيات القرآنية من ذلك قوله جلّ من قائل ﴿وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ وَطُورِ سِنِينَ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾، وقوله تعالى : ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا

الأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿المائدة الآية 23﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾ الأنبياء الآية 80.

وقد جعل الله تبارك وتعالى المسجد الأقصى مسرى لرسول ﷺ في معجزة خلد ذكرها القرآن الكريم وحفظ للأرض المحيطة بالأقصى حرمة ومكانة تأتي مباشرة بعد الحرمين الشريفين مكة المكرمة والمدينة المنورة فقال جل من قائل ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. الإسراء.

وقد وردت في فضل بيت المقدس أحاديث نبوية عديدة من ذلك ما رواه الامام البخاري عن أبي أمامة الباهلي قال : قال رسول ﷺ : « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من جابههم ولا ما أصابهم من البلاء حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك ».

كما وردت في فضيلة زيارته بيت المقدس وشد الرحال إلى مسجدها وثواب الصلاة فيه أحاديث عديدة نذكر منها:

قول رسول الله ﷺ : لا تشد الرحال إلا الى ثلاث : مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى.

وقوله ﷺ : فضلت الصلاة في المسجد الحرام على غيره بمائة ألف صلاة و في مسجدي هذا بألف صلاة وفي مسجد بيت المقدس بخمسمائة صلاة. رواه الامام أحمد.

وقد ألفت في فضيلة بيت المقدس المطولات التي تضمنت باستقصاء كل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار الحافظة للقدس المكانة الرفيعة

والمنزلة المتميزة في دين الإسلام وقلوب المسلمين، ومع ذلك ومع أنها أولى القبلتين ومسرى سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، فإن كل ذلك لم يزد المسلمين وهم في أوج قوتهم واندفاعهم إلا رفقا ببيت المقدس وساكنيها ومجاوريها في الأرض المباركة ممن كانوا على غير دين الاسلام يهوداً أو نصارى فكان فتح بيت المقدس حدثاً عظيماً استحق الخروج له وشهوده من طرف الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فقد استشار عمر الصحابة في السفر الى بيت المقدس فشجعوه على ذلك فتوجه عمر في تواضع ورفق وعقد صلحا بينه وبين أهل بيت المقدس.

هو عهد خالد لما تضمنه من الحقوق التي أعطاها عن طواعية وطيب خاطر وسماحة لأهل تلك المدينة المباركة.

وقد جاء في هذا العهد :

«هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صلبانهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن بإيليا معهم أحد من اليهود. وعلى أهل إيليا أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن وعليهم أن يخرجوا منها الروم فمن خرج منهم فهو آمن على نفسه وعلى ماله ومن أقام منهم آمن وعليه ما على أهل إيليا من الجزية و من أحب من أهل إيليا أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلباهم، فإنهم آمنون على أنفسهم حتى يبلغوا مأماتهم ومن كان بها من أهل الأرض فمن شاء منهم قعد عليه مثل ما على أهل إيليا من الجزية و من شاء سار مع الروم ومن شاء رجع إلى أهله لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد

حصادهم وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية. (كتب وحضر سنة 15 هجرية).

شهد على ذلك : خالد بن الوليد وعمر بن الخطاب وعبد الرحمان بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان».

وهذا العهد العُمري ماض الى يوم القيامة وقي به المسلمون عبر تاريخهم الطويل فظلّ أتباع الديانات السماوية الثلاثة المسلمون والنصارى واليهود يعيشون على امتداد الحكم الإسلامي في أمن وطمأنينة كل يتعبّد في متعبده لا يعتدي منهم طرف على طرف يجسّمون التعايش السلمي في أجلى صورته وأرقى معانيه بدافع واحد هو تحمّل المسلمين لمسؤولياتهم أمام الله واحترامهم لمواثيقهم وعهودهم وسيرهم على نهج خليفاتهم الراشد عمر بن الخطاب وقد سبق ذلك بقرون ظهور الهيئات الدولية وصدور المواثيق والعهود العالمية.

وكان من صنيع عمر بن الخطاب الرائع في هذه الرحلة لبيت المقدس أنّه أراد أن يصلي في إحدى الكنائس باعتبار أنّ كلّ الأرض جُعلت للمسلمين مسجداً وطهوراً ولكنّه تراجع عن الصلاة في الكنيسة مخافة أن يتخذ المسلمون صنيعه من بعده ذريعة لافتكاك كنائس النصارى وليس ذلك من دين الاسلام ولا من هدي نبيه عليه الصلاة والسلام.

كما أن كتب التاريخ تحفظ للعائلات المسلمة في بيت المقدس أنّها كانت محلّ ثقة واثمان مختلف فرق ومذاهب النصارى حتّى أنّهم يتركون عند هذه الأسرمفاتيح كنائسهم وعندما سقطت بيت المقدس بأيدي الغزاة الصليبيين فقدت ما نعمت فيه من أمن وسلام ولكن سرعان ما عاد إليها الأمن والسلام بمجرد استردادها على يد صلاح الدين الأيوبي الذي سار

فيها وكذلك من جاءوا بعده سيرة الخليفة العادل عمر بن الخطاب فجدّد العهود والمواثيق وعمل على تجسيّمها في حيز الواقع، وظلّ الأمر كذلك الى أن سقطت بيت المقدس من أيدي العرب المسلمين سنة 1967 فروع الآمنون ودنّست المقدسات وأحرق الأقصى وصودرت أراضيه وأوقافه وحفرت تحته الأنفاق من أجل تهديمه.

وهذا الوضع غير الطبيعي والمتنافي مع كل المواثيق والقوانين الدوليّة والمتعارض مع جوهر القيم الدينيّة السماوية، يدعو كلّ ذوي الضمائر الخيرة: مسلمين ومسيحيين ويهودا إلى التعامل مع القدس الشريف تعاملًا يحفظ لهذه المدينة حرمتها وقداستها ويحقق الأمن والطمأنينة لكلّ من يقصدونها ويعيشون فيها ويجاورونها على مختلف أديانهم وعقائدهم.

والمسلمون يقدّمون من موروثهم الديني وتاريخهم المجيد الحافل بالسماحة والرفق والرغبة في التعايش السلمي شهادة ناطقة بحسن نواياهم وإنسانية معاملاتهم ممّا يصلح كمنطلق وأساس عادل ومنصف لتعايش سلمي بين الديانات في هذه المدينة المقدّسة.

المثال الإسلامي لعالمية القدس في عهد عُمرَ إلى أهل إيليا

عبد المجيد مزيان

مبدأ المعاشة بين الملل في السنة

تُعتبر السنة النبوية في التوجيهات السياسية الكبرى التي خلقتها معاهدة المدينة والعهود الأخرى للأمان والمعاشة بين المسلمين والكتابين مرجعا أساسيا لسائر التشريعات التي اجتهد القادة المسلمون في صياغتها عبر مختلف العصور. وإن مدينة أيلة النصرانية وهي المدينة المعروفة بشمال البحر الأحمر حظيت بعناية خاصة إذ أن النبي ﷺ أذن حسب روايات البخاري ومسلم وتاريخ اليعقوبي بكتابة عهد أمان وحرية للتنقل إلى كافة أهلها جاء في نصه أن "هذه أمنة من الله ومحمد النبي رسول الله إلى أهل أيلة : سفنهم وسيارتهم في البر والبحر. لهم ذمة الله وذمة محمد النبي، ومن كان معهم من أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر.. وإنه لا يحل أن يمنعوا ماء يردونه ولا طريقا يردونه من بر أو بحر".

وإن هذا النص رغم وضوحه بالنسبة للأمان وحرية التنقل يلفت الأنظار إلى اعتبارات عديدة أولها منح سكان أيلة قبل فتح المسلمين لهذا الميناء قانون المعاملة بالأفضلية. وثانيها عدم التمييز بين الملل بالنسبة لجميع سكان هذه المدينة، وثالثها انفتاح جميع البلاد والآفاق برا وبحرا لتنقلهم

ولتجارتهم مع حمايتهم ومساندتهم بالوسائل المتعارف عليها في ذلك الزمن. ورابعها أن رفاقهم من تجار الشام واليمن يتمتعون بنفس الأمان والحماية لأنهم حلفاؤهم.

ولا يظن أن الخلفاء الراشدين قد نسوا هذا التوجيه بسن معاملة الكتابيين، بل المؤكد عند علماء السنة أنه كان توجيهها محفوظا ومتخذاً كمرجع للعهود التي أبرمت فيما بعد. وعلى منوال هذا العهد النبوي جاءت معاهدة عمر لأهل إيليا ثم لأهل لد والمدن الفلسطينية الأخرى.

عهد عُمر عهد مسالمة

لقد جاء هذا العهد العُمري لأهل بيت المقدس نصا مختصرا في عشرين سطرا، وينفس الأسلوب الواضح والدقيق الذي سنته العهود النبوية (والنص مرفق بهذه الوثيقة).

ولقد أجمع المؤرخون على أنه أملي بمحضر الصحابة خالد بن الوليد وعمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان داخل بيت المقدس وبعد فتحها .

وتتطلب أحداث الفتح هذه وهو فتح محاط بكثير من الرفق والعناية وقفة خاصة لا بد من التعرض إليها مع دراسة النص.

هذا ويمكننا تلخيص المعاهدة بوضوح في المعاني الآتية:

1- إعطاء الأمان أمانا كاملا لكافة أهل إيليا على نفوسهم وعلى أموالهم.

2- التقرير الصارم بحرمة المعابد مع تحديد هذه الحرمة تحديدا دقيقا بأن: "لا يمكن أن تسكن (ولو سكنى مؤقتة كما هو العادة عند الجنود

الفاتحين في مختلف الأمم)، ولا يمكن أن تهدم، ولا يمكن أن ينقص من بنائها، ولا يؤخذ شيء من الأموال": النقدية أو غيرها المودعة فيها. (أي أن كنوز الكنائس محفوظة بهذه المعاهدة).

3- لا يتعرض النص إلى التمييز بين الملل والطوائف. لكنه يؤكد بوضوح أن الأمر يهم الملة النصرانية بأجمعها رغم اختلاف نحلها في ذلك الوقت.

4- تؤكد المعاهدة على المبدأ القرآني أن "لا إكراه في الدين" وذلك تقييدا للفتحين أو للحكام في المستقبل على التمسك بهذا المبدأ الديني الصارم مع إضافة أن المضايقات مهما كان نوعها معدودة ضمن ضروب الإكراه.

5- تلغى سيطرة الروم أي البيزنطيين على المدينة ويخرجون منها برفق آمنين على نفوسهم وأموالهم أمانا تاما حتى يبلغوا مأمنهم.

6- تبقى حرية الهجرة والانتقال حقا لكل من يريده مع الأمان التام على النفوس والأموال، حتى يبلغ المهاجر مأمنه.

هذا مع اشتراط قادة الكنسية أن لا يؤتى بساكين جدد أو مهاجرين من اليهود الأجانب عن المدينة قد يضايقونهم بدفعة سكانية تزعزع مكانتهم. وعن الأحداث التاريخية التي رافقت إبرام هذا العهد يمكننا أن نقول بأنها تتلخص في فتح إسلامي من نوع خاص لمدينة إيليا دون باقي مدن فلسطين والشام الكبير.

الظروف التاريخية لعهد عُمر

وباستثناء بعض الروايات التي تتعرض للجزئيات المطبوعة بالمفاخرة

فإن إجماع الرواة والمؤرخين يذهب إلى نزول الفاتحين وعلى رأسهم عمرو بن العاص وخالد بن الوليد عند رغبة القادة المسيحيين الذين ترأسوا المدينة رئاسة معنوية بعد انهيار المقاومة البيزنطية فألحوا على حضور الخليفة إلى عاصمتهم الروحية.

ولقد أدرك عمر بن الخطاب وصحابته أهمية الحضور إلى إيليا ليس من أجل الفتح وتسلم المدينة من قاداتها الروحيين فقط، ولكن لتوافق رغبة المسلمين مع رغبة المسيحيين، واليهود ضمناً وإن لم يكونوا طرفاً في الصراع ثم التصالح، في جعل هذا الفتح بمثابة مسالمة خاصة، لأن قداسة مدينة الأنبياء لها مكانتها الروحية التي لا بد من إبرازها في كل حدث ولو كان سياسياً وعسكرياً.

هذا وإن انهيار المقاومة البيزنطية بسائر مدن الشام، بما فيها إيليا رفع كل التحفظات الخاصة بوجود سلطة الروم قد تعرقل الفتح وحرية الأمر والاختيار بالنسبة للفاتحين المسلمين.

ولقد أحاط الخليفة عمر بن الخطاب سفره ونزوله بإيليا حسب إجماع المؤرخين، بتواضع وخشوع ديني أثار إعجاباً لا نظير له عند السكان وعند قادة المسيحية وعند المسلمين الفاتحين على السواء.

لقد دخل المدينة راجلاً، وفي زي متقشف كأنه ليس أميراً للفاتحين، ومشى إلى الآثار النبوية المختلفة بقيادة العارفين بها. وبدأ يرفع التراب عن موقع المسجد الأقصى بيده. وامتنع من الصلاة بالكنائس احتراماً لهذه المعابد حتى لا يقتدي المسلمون به وتحصل بذلك مضايقات للأهالي.

وتصح الروايات عن هذا السلوك العمري الشديد التحفظ والاحترام إذا وقع مقارنتها مع محتوى المعاهدة نفسها. فلقد كان السلوك والعهد متفقين

على أن لإيليا منزلة معنوية رفيعة لأنها حسب العبارة القرآنية ما "حول المسجد الأقصى" المبارك فيه :

﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ سورة 17 آية 1 (الإسراء).

نستخلص من هذه التوجيهات التي أتى بها الإسلام في إعطاء مكانة روحية خاصة لبيت المقدس أنها كانت ترمي إلى صيانة حرمة صيانة أبدية، قدر المستطاع، أي بقدر ما تدوم الهيمنة السياسية للمسلمين على هذه المدينة المقدسة.

ولقد سكتت معاهدة عمر عن سيطرة الدولة الإسلامية، إلا في بند واحد وهو البند الخاص بأداء ضريبة الدفاع التي هي الجزية، إذ ورد في النص أن على أهل إيليا أن يخرجوا منها الروم واللصوت. واللصوت هم فيما يبدو تلك البقايا المتشردة من جنود بيزنطة الذين كانوا يلجأون إلى أنواع النهب لضمان بقائهم. فقد اشترط على السكان أن يتعاونوا مع الفاتحين المسلمين لإقصائهم. ونلمس هنا نوعاً من الحرص على الأمن العمومي الذي يجب أن يشارك جميع المتساكنين في المحافظة عليه. وذلك أن إخراج جنود بيزنطة النظاميين أو الشاردين مسؤولية مشتركة لضمان أمن السكان.

ولعل معاهدة إيليا هذه قد تستوجب مراجعات كبرى في قراءة تاريخ الإسلام خصوصاً عند زملاتنا من المؤرخين الغربيين الذين يفسرون انتصارات الإسلام الأول بالحروب والفتوحات العسكرية، ولا يلتفتون إلى عقود المسالمة التي رحب بها السكان في الشام ومصر بعد أن مارست عليهم السلطة البيزنطية حكمها الإقطاعي المعروف بشدته تحت مظلة ثيوقراطية صارمة.

لقد جاء في عهد عمرو بن العاص إلى أهل مصر " أن لهم الأمان على أنفسهم وملتهم وكنائسهم وصلبهم وبرهم وبحرهم... وأن من دخل في صلحهم من الروم أي البيزنطيين فله مثل مالهم، ومن أبى واختار الذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا (أي سلطان المسلمين الفاتحين).

المحافظة على العهد العُمري في تاريخ الإسلام

وإذا كانت كل هذه العهود غير معروفة فيما يقرأ في تاريخ العالم، وفي تاريخ الحضارة الإسلامية المعروفة بمسالمة الشعوب من جهة وبمحاربة الامبراطورية البيزنطية من جهة أخرى، فإنه يجدر اليوم وفي حوار الثقافات أن تصحح الأخطاء، ويقدم الإسلام في الثقافات العمومية بوجهه الذي لا تشويه فيه. نقول إن منطق مسالمة الشعوب ومحاربة القوى العسكرية والسياسية المتسلطة يعتبر من التوجيهات الأساسية في الإسلام، ويدخل في عقيدة الوحدة الإنسانية وإقرار العدالة الاجتماعية مع احترام الاختلاف في الملل والثقافات. ومن الطبيعي أن السياسات الظرفية والصراع بين الدول قد أدى إلى الانحراف عن المبادئ والتوجيهات الأولية فألغيت العهود أو طرأ عليها الانحراف.

وبخصوص قضية القدس التي بدأت في الإسلام بشعور الإجلال، ونية التعايش والمسالمة، فإنها تحولت بحكم الصراع الحضاري إلى صليبيات ومزايدات دينية مختلفة الوجوه.

وإذا ما استثنينا عهد الصراع وما كان يتبعه من تعصب، فإن العهد العمري إلى أهل بيت المقدس بقي معمولا به طوال وجود السلطان الإسلامي على هذه المدينة.

لكن ظروف التواجد نفسها طرأ عليها كثير من التغيير. ولقد كان من السهل ضمان تعايش الأديان في أزمنة يقل فيها عدد السكان.

غير أن الكثافة السكانية التي أحدثها تقاطر الحجيج من مختلف الملل ومختلف الجهات وظهور الأعداد الهائلة من الفئات الساهرة على إيوائهم تسبب في كثير من الانحرافات عن العهود الأولى.

ومن الملاحظ أن المؤرخين المسلمين لا يلحون على ما أحدثه الاحتلال الصليبي بالقدس بقدر ما يلح عليه المؤرخون الغربيون من إبادة للسكان في الحملة الأولى على الخصوص، ولكنهم ينبهون إلى أن صلاح الدين الأيوبي بعد انتصاره في حطين (سنة 1187م) وعودة القدس إلى سلطان المسلمين، قد أعاد تطبيق العهد العمري وأضاف إليه التزامات بحرية الحج بالنسبة لجميع الملل. وحصل بهذه الالتزامات تلبية رغبة الصليبيين أنفسهم الذين كانوا قد رفعوا شعار الحرب بدعوى منع مسيحي أوروبا من الحج. فكانت هذه الإضافات على العهد الأولي تعاملًا مع الواقع، وتجددت معها حرية تأسيس المجامع الدينية بما فيها اليهودية. ونقرأ من سير المفكرين اليهود المستعربين وعلى رأسهم موسى بن ميمون أنهم كانوا يزورون القدس ويحجون إليه ويتصلون بأحباره بفضل تلك الحريات التي أقرها عهد صلاح الدين.

ثم بالغ الملك الكامل في توسيع عهد عمه صلاح الدين سنة 1229 إلى درجة الالتزام بالتخلي عن طرق ما بين بيت لحم وبيت المقدس مما أثار استياء المسلمين عن هذا التنازل السياسي الذي لم يراع فيه إلا الحرص على المسالمة وإقناع قائد الحملة السادسة فريدريك الثاني بالرحيل عن الشرق واثقا بمكسبه الممتاز من خلال هذه المعاهدة ثم روجعت هذه الالتزامات بعد طرد بقايا الوجود الصليبي على يد الظاهر بيبرس. وتراجع عدد السكان المسيحيين وانقطعت تماما عمليات الحج من بلاد الغرب الأوروبي.

وورثت السلطة العثمانية هذه الأوضاع وحافظت على احترام المعابد وقتنت مسألة الوساطات بين الطوائف المسيحية مما يدل على أنها حافظت على العهد العمري في مبادئه الكبرى، رغم أن الصفة العالمية للقدس طرأ عليها تراجع كبير بالنسبة لعهد صلاح الدين. لكن حياة الشعوب وضغطها على الأحداث وفهمها الخاص للمبادئ الدينية غيرت الأوضاع ووصلت بالمعايشة بين الملل إلى الحدة والمزايدات.

من المسالمة إلى العنف

وكان الأحلام بعودة أورشليم المفقودة في التوراة، والتمسك بأرض الميعاد جنة للخلاص عند مختلف الفئات الشعبية اليهودية، ثم التحريضات على افتكاك قبر المسيح بالعنف الصليبي في مجتمعات أوروبا، تبعتها عند المسلمين مشاعر جديدة بقدسية القبلة الأولى والمسجد الأقصى محل الإسراء والمعراج، فأصبح الحج الإسلامي يُتبع سنة بزيارة القدس، فيحج الإنسان ثم يقدس حسب التعبير الشعبي. واعتبرت الشعوب المسلمة نفسها، بحكم هذا التاريخ الطويل مكلفة بورثة الأنبياء في القدس.

وإن تغيير هذا الواقع بالعنف الجديد منذ نهاية الأربعينات والتمادي في تجاهل الفئة الغالبة للملل الأخرى والاستخفاف بمشاعرهما ليس إلا تذكية للأزمات.

من أجل كل هذا يفترض في حضارة عالمية جديدة أن تُراعى حقوق الشعوب بمعناها الأوسع. وليس عجبا أن تُستوحى من عهود قديمة مبادئ المسالمة والمعايشة بين الملل والفئات. لأن الوراثة الروحية قوية الآثار ولا يمكن أن تمحى بأي تسلط سياسي طارئ وعنيف. ونرى أن تمسك المسلمين بقدسية القدس وسننهم سنن عالمية مبدئية منذ ظهور الإسلام إلى ما قبل

الحرب العالمية الأولى يخولهم بحق هذا التاريخ الروحي حق الاجتهاد والمساهمة في بعث نظام عالمي جديد لفائدة هذه المدينة التي تعرضت لصراعات تسجل عنها الذاكرة البشرية بأنها مصنفة في قمة العنف والتعصب الديني. لكن أوضاع المواطنين الجديدة المتصارعة وتدخل القوى العالمية المسيطرة لفرض سلام هش بعد الانحياز الطويل الأمد وبعد السهر على التفتيت المنهجي لكل القوى المحيطة بفلسطين لا يضمن الاطمئنان السياسي الكامل بالمنطقة، ولا يكرس مبادئ العالمية الحقيقية المبنية على تعايش الملل في محيط من العدالة الإنسانية.

وهل يمكن اليوم استئصال التعصب الموروث من الأحلام الشعبية الخاضعة حتى الآن للمزايدات، مع أننا نشاهد انبعاث تعصب وطني لا يقل تطرفا عن التعصب الديني القديم؟

وهل يتوصل الضمير العالمي وبأي وسيلة إلى فرض مساكنة عادلة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في عاصمة جديدة للسلام؟.

يشعر المسلمون أينما كانوا بأن النظام العالمي الحاضر ليس بجانبهم، ومن أجل هذا يجعلون أنفسهم في صف الشعوب المستضعفة، ويرون أنهم استضعفوا في القضية الفلسطينية لأنها قضية عالقة بشعورهم الديني في أعماقه. ويترتب عن هذا سلوك مستقبلي خاص. ويرى العالم المتقدم من جهة أخرى أن المسلمين قد يصبحوا خطرا بسبب حيويتهم الديمغرافية التي قد تتحول إلى حيوية إنسانية ذات أبعاد سياسية. وإن الانتباه لهذه الظاهرة تشهد نتائجها، في الوقايات المختلفة وعلى رأسها الوقاية من الهجرات. فأين مستقبل العولمة في هذا التواجد المتأزم؟ وقد أدى التعصب الوطني في فلسطين إلى محاربة التزايد السكاني بزرع المستعمرات وتكثيف الهجرات

لقمع السكان بالسكان في نظرة مستقبلية يخطط لها الطرف الأقوى دون اكتراث بمشاعر الناس وبحقوقهم. وإن النظرة الاستعمارية لا يمكن أن تضمن المستقبل بقدر ما يضمنه التساكن المتحضر المبني على تفاهم الملل والمواطنات. وبهذا الاقتناع بالتداخل بين ماهو عالمي وماهو محلي نجد أن النظرة الإسلامية لمستقبل القدس لا يمكن أن تنفصل عن نظرة شاملة إلى مستقبل التواجد الإنساني بأجمله.

إمكانات الإسلام في بعث مسالمة جديدة

لقد كان الإسلام الأول ينبه بقوة إلى وجوب ترقية الشعوب المستضعفة ثقافيا وحضاريا وإلى دخولها بسرعة في عالم الكتابيين والمتحضرين، حتى تحصل العدالة الإنسانية الشاملة.

ولا يزال العالم المستضعف اليوم رابضا على أبواب الحضارة يترقب هذه العدالة. لكنه غافل عن قدراته في تحقيقها، إذ لا بد من الانتباه إلى أن الحضارة العالمية المعاصرة بفضل ما حققت في الحياة المدنية والسياسية من منجزات، قد فتحت الأبواب فتحا عريضا على اكتساب حريات جديدة سواء في حقوق الإنسان أو في حقوق الشعوب، وقد أصبحت التحولات المدنية في متناول الجميع. من هذا الباب يمكن للفكر الإسلامي أن يساهم في إثراء المفاهيم الأساسية التي ترجع إلى الحريات وإلى كرامة الإنسان، وإلى إعطاء الروحيات مكانة محورية في مواضيع كثيرة من الفكر السياسي.

ومن هذا الباب أيضا يمكن التفكير في عالمية جديدة تتفرع عنها عالمية القدس أو عالمية كل عاصمة تكون محجا روحيا أو علميا.

يبدو من بعض النواحي أن النظام العالمي قد أصبح قادرا على التدخل من أجل حماية الشعوب من القمع والتشريد. ولكنه لا يزال عاجزا عن التدخل

في كل واقع يمس بحقوق الشعوب وكرامتها. هذا وإن المسالمة الشاملة التي يحرك إليها الضمير العالمي لازالت من الأهداف الصعبة، لأن التثقيف بالسلم يعد من البرامج السياسية الوطنية والدولية التي لم يُشرع في تطبيقها إلا من خلال بعض اللمسات. وإن إرهاب الدول الذي يشاهد في قمع الشعوب لا يقل عنفا وفوضوية عن إرهاب بعض الطوائف الشعبية الثائرة التي تعيش على هامش الحياة السياسية.

ولابد من التقاء النضال الأخلاقي في كل الأوساط السياسية ووطنيا وعالميا للخروج إلى طرق المسالمة بمراعاة حقوق الشعوب.

يمكن تجنيد القدرات الفكرية في هذا الموضوع، عند كل طرف من أطراف التواجد في فلسطين، ثم تكثيف هذه القدرات في اتجاه واحد يرمي إلى تقرير معاهدة جديدة لعالمية جديدة تتمتع بها مدينة القدس.

قواعد العالمية المعاصرة للقدس

يمكن أن يتحقق هذا الحلم، مع علمنا أن لكل حلم سياسي بالسلم والتعايش مشروعيته ونضالاته. وإذا كان الإسلام الأول حقق المسالمة بين الملل فإنه يمكن تلاقي الملل اليوم لتحقيق مسالمة مناسبة لعالمية جديدة يمكن انطلاقتها فيما يلي :

- أولاً : من الناحية الروحية

تعدّ مدينة القدس معلما مشتركا بين أبناء ملل التوحيد الثلاثة. ولكل ملة مشروعيتها في التعلق بوراثة الأنبياء. ولكل واحدة منهن شعورها ومعتقداتها القوي ببشرى إبراهيم على أن تجتمع الإنسانية كلها في توحيد الخالق وتوحيد الكون وتوحيد النوع البشري. وهي بشرى تتطلب بلاغا

مجددا في كل العصور إذ وقع تجديدها كما هو معروف في كل رسالة من الرسائل الثلاث. وإن التوحيد يعني اللقاء والاعتراف المتبادل بعد معرفة القريب بكل مشاعره وأفكاره. ويتطلب هذا الموقف حوارا أبديا، وإن هذا المبدأ المثالي لن يحصل تبليغه للشعوب إلا بعد نضال العلماء أي النخبة الواعية بعمق معاني التوحيد.

- ثانياً : من الناحية السياسية

يُتساور استنادا إلى أخلاق سياسية جديدة مبنية على تحريم كل وسائل العنف والمضايقات في إعطاء القدس نظاما خاصا هو نظام المواطنين الفلسطينية والإسرائيلية، مع الانفتاح على العالم لاستقبال الحجاج من مختلف الملل ومختلف جهات العالم في جو من السلم وحرية التنقل والاتصال.

- ثالثاً : من الناحية الأمنية

الاجتهاد في ضمان أمن السكان والحجاج إما بالتزامات مشتركة وإما بإنشاء قوة محايدة أممية يقبلها ويزكيها الطرفان المتساكنان.

- رابعاً : من ناحية احترام المعابد

تحديد المعابد التي يجب المحافظة عليها بالنسبة لأديان التوحيد الثلاثة مع ضمان سلامتها وصيانتها من طرف جميع السلط الروحية والسياسية المتواجدة في القدس.

ويمكن التنبيه من خلال هذا العرض المختصر عن معاهدة عمر بن الخطاب لأهل بيت المقدس، إلى ثبوت الأخوة المبدئية بين أهل التوحيد أجمعين، وإلى الوفاء بوراثات الأنبياء في طموحهم إلى تحقيق القرابة

الإنسانية في أوسع وأشرف معانيها. وأول وصية خلقية جاءت في التوراة :
 "أن أحب قريبك مثل حبك لنفسك" وإذا ما أصبحنا في آخر القرن العشرين
 نناق مع أنواع التعصب الديني والوطني فنكون أقل تسامحا وتفتحا، وأقل
 إنسانية من رجال القرن السابع فمعنى هذا أن البشرية تعيش في تخلف خلقي
 وسياسي لا يسمح بالأمل في السلام لا في إيليا التي كانت دارا للسلام ولا في
 أية بقعة أخرى من أرض انبعاث والتقاء الأديان التي هي فلسطين.

مُلحق

معاهدة عمّر بن الخطاب مع أهل بيت المقدس (من تاريخ الطبري وتاريخ اليعقوبي)

«بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان أعطاهم أمانا
 لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها. إنه لا
 تُسكن كنائسهم ولا تهدم. ولا ينتقص منها ولا من حيزها، ولا من صليبهم ولا من
 شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيليا
 معهم أحد من اليهود. وعلى أهل إيليا أن يعطوا الجزية كما يُعطى أهل المدائن.
 وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللُصوت. فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله
 حتى يبلغوا مأمنهم. ومن أقام منهم فهو آمن. وعليه مثل ما على أهل إيليا من

الجزية. ومن أحب من أهل إيليا أن يسير بنفسه وماله مع الروم، ويخلى بيعهم وصلبهم، فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم، وصلبهم، حتى يبلغوا مأماتهم. ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان، فمن شاء منهم قعد، وعليه مثل ما على أهل إيليا من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أهله. فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم. وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله، وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين، إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية.

شهد على ذلك خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعبد الرحمن بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان، وكتب وحضر سنة خمس عشرة».

فلسطين عربية بقدسها ومُدنها وقُراها

عبد الحميد الصيد الزنتاني

من الثابت تاريخياً

- أن أول من بنى مدينة "القدس" هم "اليبوسيون"، وأطلقوا عليها اسم "يبوس" وذلك حوالي سنة 3000 قبل الميلاد.

- ولم يدخل اليهود إلا بعد 1700 عام إلى أرض فلسطين، عندما خرج بنو إسرائيل من مصر، مع النبي "موسى" عليه السلام، وتاهوا في صحراء سيناء قرابة أربعين عاماً. وكان خروجهم حوالي عام 1350 قبل الميلاد.

- أقام بنو إسرائيل جنوبي الخليل، ثم احتلوا أريحا بقيادة يشوع، ثم حكمهم يهودا، وفي عهده دخلوا مدينة القدس.

- بدأ في بناء الهيكل النبي داود عليه السلام، ثم أكمله النبي سليمان عليه السلام سنة 1005 قبل الميلاد.

- هدم نبوخذنصر الكلداني الهيكل سنة 587 قبل الميلاد، وسبى اليهود إلى بابل.

- أعاد الملك هيرود ترميم المعبد سنة 18 قبل الميلاد.

- هدم "تيطس" الروماني المعبد مرة أخرى سنة 70 ميلادية.

- أزال الإمبراطور الروماني "هيدريان" آثار المعبد بالكامل عام 135 ميلادية، مما جعل من الصعب على وجه اليقين أن يحدد أحد موقع المعبد.

وهذا الأمر يدحض كل المزاعم الإسرائيلية بشأن حائط البراق الذي يدعون أنه جزء من هيكل سليمان.

- ثار أهل القدس المسلمون عام 1929 فيما عرف بثورة البراق، وكان ذلك عندما شرع اليهود في التباكي خلف حائط البراق الذي يشكل جزءا من الحائط الغربي للمسجد الأقصى، وأثاروا المشاكل، فاشتبك الجانبان، وسقط منهما الضحايا، مما دفع عصبة الأمم إلى إيفاد لجنة لتقصي الحقائق، فمكثت في فلسطين ستة أشهر، ثم أعدت تقريرا عام 1930، جاء فيه :

«استنادا إلى التحقيق الذي أجرته اللجنة، فإن حق ملكية الحائط، وحق التصرف فيه وفي ما جاوره من الأماكن، موضوع البحث في هذا التقرير هي للمسلمين، لأن الحائط نفسه ملك للمسلمين لكونه يشغل جزءا لا يتجزأ من الحرم الشريف.

كما أنه ثبت للجنة من التحقيق الذي أجرته "سواء في المحكمة الشرعية أو الشهادات أو البيانات التي أدلى بها الشهود" أن الرصيف الكائن عند الحائط، حيث يقيم اليهود صلواتهم هو أيضا ملك للمسلمين».

- في عام 335 ميلادية قامت الملكة هيلانة والدة الإمبراطور قسطنطين ببناء كنيسة القيامة وإليها تهفو قلوب المسيحيين على اختلاف طوائفهم.

- أكرم الله تعالى خاتم الأنبياء والرسل محمد ﷺ بمعجزة الإسراء في عهد الحاكم الروماني هرقل 610/641 ثم فتح العرب المسلمون بلاد الشام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب مدينة القدس، وبنى فيها مسجدا، في موقع المسجد الأقصى الآن وذلك عام 636.

- بنى عبد الملك بن مروان، الخليفة الأموي، مسجد قبة الصخرة المشرفة بين عامي : 685، 691.

- وبدأ في بناء المسجد الأقصى إلى الجنوب من مسجد الصخرة عام 693 وأتمه ابنه الوليد سنة 705.

وتعرف المنطقة التي تضم المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة "بالحرم الشريف" وتشغل مساحتها خمس الجزء الشرقي من القدس وكما كانت القدس، وفلسطين عربية.. ظلت عربية .. إلى أن احتلها الصليبيون سنة 1099، واسترجعها المسلمون بقيادة صلاح الدين الأيوبي عام 1187 وتوالت عليها الأسر المملوكية إلى أن وقعت المنطقة كلها، بما فيها القدس، في يد الحكم العثماني سنة 1517 إلى أن وقعت الحرب العالمية الأولى عام 1914 فدخل الجنرال "اللنبي" إلى مدينة القدس في 11/12/1917، وكانت بريطانيا قبل ذلك بأيام قليلة، وفي الثاني من نوفمبر 1917 قد أصدرت وعد بلفور الشهير [الذي أعطى به من لا يملك لمن لا يستحق] ووعدت فيه اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين. واعتبارا من يوم 24 يوليو 1922 وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني...

أسماء مدينة القدس

- يبوس : في عهد الملك ملكيا صادق.
- أور سالم : في عهد الملك سالم.
- مدينة داود : في زمن السيطرة العبرانية.
- أورشليم : ثم إيليا كابيتو لينا في عهد السيطرة الرومانية.
- القدس : أو بيت المقدس في عهد الفتح العربي الإسلامي.

الآثار المقدسة

يوجد بمدينة القدس حوالي 200 أثر إسلامي و60 أثراً مسيحياً و15 أثراً يهودياً.

وبرغم الغزوات والهجمات التي توالى على القدس، فقد ظل الطابع العربي الإسلامي هو طابعها الأصيل الذي يعطيها نسقتها وسماتها وخصائصها.

عندما فتح العرب المسلمون مدينة القدس، "إيليا"، حرص أهلها على تسليمها إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فاستجاب لهم وقدم إليهم وتسلمها منهم، وقطع على نفسه عهداً للمسيحيين في المدينة على أن يمنحهم الأمان لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم، وأن يرفع حقوقهم، وسجل هذا في "وثيقة" عرفت باسم "العهد العُمري" وأشهد عليها خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان. وقد جاء في هذا العهد:

«هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين، أهل إيليا، من الأمان.. أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، وكنائسهم وصلبانهم، وسقيمتها وبريئتها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صلبهم ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم... الخ».

وطوال الحكم العربي الإسلامي لمدينة القدس ظل سكانها من أصحاب الديانات الأخرى، من المسيحيين واليهود، ينعمون بالأمن والأمان ويمارسون شعائرهم بحرية تامة.

ومن هذا العرض الموجز لتاريخ القدس الشريف، يتضح لنا أن اليهود لم يكونوا هم السكان الأصليين لفلسطين كما يزعمون، وأنهم كانوا مجرد غزاة كغيرهم من الغزاة، احتلوها لمدة من الزمن ثم رحلوا أو أرغموا على الرحيل عنها.

بينما ظل سكانها الأصليون متمسكين بهويتهم وعروبتهم وأرضهم وديارهم، ولم يتغيب عنها الحضور العربي الإسلامي، ولم يأفل نجمه، في مرحلة من مراحل التاريخ رغم ما شهدته المنطقة من أهوال ومحن وفتن على يد الغزاة الطامعين.

- في 29 نوفمبر 1947 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 181 بالتوصية بخطة تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والثانية يهودية، على أن يكون لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص. غير أن ما يسمى بإسرائيل قامت في أعقاب حرب 1948 بتشديد قبضتها على القدس لتكون عاصمة أبدية لها.

ففي 14 فبراير 1949 انعقد الكنيست الإسرائيلي بالقدس لأول مرة، وبعد ذلك بعدة أشهر أعلن "بن جوريون" في الكنيست عن حق إسرائيل الكامل في أن تكون القدس [الجزء الغربي] جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل.

ورداً على الإجراءات الإسرائيلية أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1949 قرارها رقم [303] مؤكدة وضع القدس تحت نظام دولي دائم وفقاً لما جاء في قرار التقسيم، غير أن إسرائيل بادرت في 11 دجنبر 1949 بإعلان نقل عاصمتها تل أبيب إلى القدس الغربية، وقامت بنقل مقر وزارة الخارجية إليها.

- قدم العرب، والفلسطينيون العرب، قوافل الشهداء للحفاظ على حقوقهم التاريخية الثابتة في أرض فلسطين العربية كلها، في حروب كثيرة ليس آخرها حرب 1967.

- ولكن الكيان الصهيوني استمر في عجزته واستكباره وعداونه التوسعي، وأقدم بعد حرب الأيام الستة عام 1967 وعلى وجه التحديد يوم 27 يونيو 1967 بإجراء تعديلين على قوانينه ضم بمقتضاها القدس الغربية كما كانت تسمى، إلى حدوده التي التهمها من أرض فلسطين العربية. وفي التعديل الأول أعطى لحكومته الحق في مد ولايتها القانونية والإدارية إلى أي جزء مما يزعم أنه أرض إسرائيل، ومكنها في التعديل الثاني من توسيع نطاق أي بلدية لتشمل المناطق التي تراها.

ورغم استنكار الرأي العام العالمي، لما لمدينة القدس من مكانة متميزة في نفوس البشرية، وعلى الأخص اتباع الديانات السماوية الثلاث، ولما تمثله من تأثير روحي وعقيدي، ولما تضمنه من أماكن دينية وتاريخية، وتحويه من تراث حضاري يجعله الجميع.

ورغم قرارات الأمم المتحدة التي تعتبر ضم المدينة غير شرعي، ومطالبة إسرائيل بإلغاء ما اتخذته من إجراءات والامتناع عن اتخاذ أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس [القرار رقم 2253 بتاريخ 4 يوليو 1967، والقرار رقم 2254 بتاريخ 14 يوليو 1967].

إلا أن الكيان الصهيوني استمر في تحدي إرادة المجتمع الدولي، بل وأقدم على تدبير حريق المسجد الأقصى الذي تتجه إليه أنظار المسلمين وتهفو إليه قلوبهم من شتى بقاع الأرض باعتباره "أولى القبلتين وثالث الحرمين".

وبلغ تحديده وصلفه وضربه عرض الحائط بإرادة المجتمع الدولي بأقدام الكنيست الإسرائيلي في 30 يوليو 1980 على اتخاذ قرار بتوحيد المدينة المقدسة تحت السيادة الإسرائيلية، واعتبارها عاصمة موحدة وأبدية لما يسمى بإسرائيل.

وقد بادر مجلس الأمن برفض هذا القرار، وأدانه بموجب قراره رقم 478 بتاريخ 1980، ولكن الكيان الصهيوني لم يعبأ بذلك واستمر في عدوانه وتوسعه، وتابع أعمال تهويد القدس وطمس معالمها، وتكريس وجوده فيها وانتهاكه لحقوق الفلسطينيين العرب مسلمين ومسيحين، وانتهاجه لسياسة تفريغ الأرض من سكانها، وإحلال اليهود محلهم وتغيير الطابع القانوني والطبيعي والسكاني [الديمغرافي] للأرض المحتلة.

وأصدر مجلس الأمن العديد من القرارات في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية نذكر منها:

1- القرار رقم 252 بتاريخ 21 مايو 1968 بشأن عدم شرعية نزع ملكية أراضي السكان العرب في القدس وطردهم منها.

2- القرار رقم 267 بتاريخ 3 يوليو 1969 بشأن مطالبة إسرائيل بتنفيذ قرارات المجلس الخاصة بالحفاظ على وضع القدس.

3- القرار رقم 465 بتاريخ أول مارس 1980 بشأن إدانة الإجراءات الإسرائيلية لتغيير طبيعة الأراضي المحتلة بما فيها القدس.

4- القرار رقم 478 بتاريخ 20 أغسطس 1980 بشأن بطلان إعلان القدس عاصمة لإسرائيل.

5- القرار رقم 605 بتاريخ 22 ديسمبر 1987 بشأن الوضع في الأراضي العربية المحتلة.

6- القرار رقم 681 لعام 1990 الذي صدر في ذروة الحماس لتطبيق الشرعية الدولية إبان الاجتياح العراقي لدولة الكويت، والمطالبة بتطبيق ذات الشرعية على الفلسطينيين.

7- القرار رقم 799 لعام 1992 بشأن إبعاد [418] فلسطيني من أراضيهم المحتلة . و صدر القراران الأخيران بالإجماع، مؤكداً الطابع القانوني للأراضي المحتلة، ووجوب تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 عليها بما في ذلك مدينة القدس. ولكن الكيان الصهيوني استهان بكل هذه القرارات، وقرارات الجامعة العربية، وقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي، وسفنها أمام أنظار المجتمع الدولي بأسره بل ووجد من يسانده ويقدم إليه كل العون المعنوي والمادي والتسليحي، وفي مقدمة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

ووضع يده على مدينة القدس بشرطها بعد حرب يونيو 1967 وإعلانها عاصمة موحدة وأبدية له بقانون أصدره بتاريخ 30 يوليو 1980، واستمر في التوسع في إقامة المستوطنات الإسرائيلية وتغيير معالمها، والتهام أراضيها، وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير عابئ باستنكار أو شجب أو إدانة أو قرار يصدر من هنا أو هناك .

فماذا تبقى للعرب : مسلمين ومسيحيين؟ وماذا تبقى للفلسطينيين العرب الذين تعرضوا ولازالوا يتعرضون إلى أكبر مظلمة إنسانية في التاريخ البشري؟ وماذا تبقى للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها؟ إلا الجهاد والكفاح الموصول لاسترداد حقوقهم التاريخية الثابتة. فإن هزموا في معركة أو معارك فالحرب سجال وليس أمامهم إلا النضال.

وإن أمتهم أمة لن تموت فأين جحافل المغول والتتار؟ وأين حملات الغزاة الصليبيين؟ وأين موجات الاستعمار الغربي؟

وهل تموت أمة فيها جيل الحجارة الغاضب في فلسطين العربية المحتلة؟ وهل تموت أمة فيها الشرفاء الأحرار في جنوب لبنان؟

وليس من حق فرد، أو مجموعة أفراد أو جيل بأكمله أن يفرض في ثوابت أمته وهويتها وحقوقها التاريخية، وإن تعرض لشروط الإذعان والاستسلام.. ولن ترضى أجيال الأمة الصاعدة بالهوان والتخاذل، وستسترجع بالقوة ما أخذ منها بالقوة، وليس لها إلا هذا المنطق في مواجهة منطق شرعية القوة، لا قوة الشرعية.

وقد صدر عن مؤتمر القمة العربية أربعة عشر قرارا حتى عام 1990 بشأن القدس الشريف، وعروبة فلسطين، واعتبارها قلب القضايا القومية، وارتباط مصيرها بمصير دول الجامعة العربية، واعتبار الصهيونية خطرا داهما ليس على فلسطين وحدها بل على البلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعا، ووجوب الوقوف أمام هذا الخطر الجارف.. فماذا كانت النتيجة؟ سؤال لم يجد الجواب بعد.

وصدر عن مؤتمر القمة الإسلامية بشأن القدس ستة قرارات حتى عام 1994 تعلن تمسك المسلمين القوي بمدينة القدس وعزم حكوماتهم الأكيد على الكفاح من أجل تحريرها وإعلان الجهاد في سبيلها واعتباره فرض عين على كل مسلم ومسلمة، وإعادتها إلى السيادة العربية ورفض تدويلها والالتزام باستعادة الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه، واستخدام جميع الإمكانيات العسكرية والسياسية والاقتصادية والموارد الطبيعية بما فيها النفط كوسيلة فعالة لدعم الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والأمة العربية ولمواجهة الدول التي تدعم الكيان الصهيوني عسكريا واقتصاديا وسياسيا وبشريا.

فماذا كانت النتيجة؟ سؤال لم يجد الجواب بعد

وهل تخلى العدو الصهيوني عن صلفه وغروره واعتدائه؟

وأهم القرارات التي صدرت من مجلس الأمن تسعة قرارات حتى عام 1994 بشأن الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري، وشجب عدم امتثال الكيان الصهيوني لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومطالبته بالامتناع عن مصادرة الأراضي والأموال ونقل السكان، وعدم تغيير الوضع في القدس، وعدم تغيير طابعها، وإبطال الإجراءات القانونية والإدارية التي اتخذها بشأن ذلك.

فماذا كانت النتيجة؟ زيادة في الانتهاكات.. وزرع الأحقاد وبث روح العداة باستمرار الكيان الصهيوني في التناول والتعنن والتوسع.. بل وجد من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التأييد والدعم، واستعمال حق النقض في صالحها ضد المظلومين والمستضعفين أصحاب الحقوق المشروعة الثابتة.

فعن أي نقاط التقاء نتحدث .. ولا نجد إلا العداة والتعصب والعنصرية؟

وهل الكيان الصهيوني بنظرته العنصرية المتعصبة إلا كيان خلق للعدوان.. وتأسس على العدوان. ولا يمكن أن يستمر إلا بالعدوان؟

فالصراع معه صراع وجود لا صراع حدود وعن أية حدود نتحدث والحدود كلها عربية لأرض عربية هذا ما أثبتته تاريخ الصراع معه منذ زرعه في جسد الأمة العربية فهل نستمر في توهم سلام مزعوم معه كسراب بقيعة يحسبه الضمان ماء إن الكيان الصهيوني مستمر في مناوراته وأعماله العدوانية التوسعية التي يهدف من ورائها إلى :

- احتلال القدس بشطريها وطمس هويتها.
- حصر السيادة الفلسطينية في حكم ذاتي محلي على أجزاء صغيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- منع الفلسطينيين المشردين من العودة إلى وطنهم، والعمل على توطينهم خارجه الاستيلاء على منابع المياه العربية، وتعطيش العرب لتطويعهم وإخضاعهم.
- إبطال مفعول المقاطعة العربية، وفرض التطبيع الكامل والاستسلام الشامل على الدول العربية.
- وبذلك يتضح استمرار الخطر الصهيوني على الأمن والسلم والاستقرار ليس في الوطن العربي الذي زرع فيه فحسب، بل على المجتمع الدولي بأسره.
- وليس هناك بد من مواجهة هذا الخطر، ودفعه بكافة وسائل النضال والكفاح، وإن طالت المواجهة معه وتعاضمت التضحيات في سبيل دفعه وإنهائه.
- إن الصهاينة هم المسؤولون عن اعتماد سياسة العنف في فلسطين المحتلة، لأنهم يحتلون أراضي الغير ويقتلونهم ويعتبرونهم إرهابيين لا شيء إلا لأنهم يريدون تحرير أراضيهم والعودة إلى ديارهم.
- إن السياسة الصهيونية هي المسؤولة عن المجازر التي ترتكب في فلسطين ومدنها وقراها، وهي التي ترغم الفلسطينيين وتضطرمهم للرد على هذا العنف الصهيوني دفاعاً عن البقاء ثم تصمهم بالإرهاب.
- إنه لما يدعو إلى الدهشة والاستنكار بل والرفض، هو التباكي على الإسرائيليين والدفاع عنهم ودعمهم المستمر، وعدم إبداء الأسف والآسى

والحزن على ما يرتكب في حق الفلسطينيين المظلومين المستضعفين أصحاب الحقوق المشروعة ومناصرتهم وهو أمر لا يدل إلا على النفاق العالمي، والانحياز إلى الجلاذ ضد الضحية.

إن القضية الفلسطينية ليست قضية محلية وإنما هي قضية عربية قومية بل هي قضية عالمية إنسانية والمساس بها علاوة على أنه يمس الشعب الفلسطيني فهو يمس القضية القومية للأمة العربية ويمس قضية إنسانية تقرر عدالتها كل العقائد والمواثيق والقوانين والمبادئ والأعراف المستقرة لدى المجتمع الدولي.

إن فلسطين عربية ولا بد أن يعود إليها شعبها المشرذم ونحن أبناء الشعب العربي الليبي نرتبط بالشعب العربي الفلسطيني، وغيره من أبناء الأمة العربية بروابط الدم والتاريخ والنضال والمصير المشترك لن نتخلى عن ثوابتنا القومية وحقوقنا التاريخية غير المضیعة وقد كانت كلمة السر لثورتنا "القدس" وشفرتها "فلسطين لنا" نرى أن السلام العادل الحقيقي هو الذي لا يضيع الحقوق التاريخية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني كاملة غير منقوصة وهذا لن يتأتى والصهاينة مستمرون في سفك دماء الشعب العربي الفلسطيني واحتلال أراضيه، ولن يستقيم في ظل الإرهاب النووي الصهيوني وتطوير الأسلحة الجرثومية الفتاكة بجينات الجنس العربي وحده دون سواه، ولن يتحقق في ظل الإصرار على إنكار الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني والتوسع بإقامة المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة وغيرها من الأراضي المحتلة.

وإنما يتحقق السلام العادل بعودة الفلسطينيين المشردين إلى بيوتهم التي لا يزالون يحتفظون بمفاتيحها وإلى أراضيه التي لا يزالون يحافظون

على سندات ملكيتها وإلى مدنهم وقراهم، وإقامة دولة ديمقراطية ومجتمع غير عنصري في فلسطين العربية وعاصمتها "القدس" الشريف على غرار ما حدث في جنوب إفريقيا، وأي حل عدا هذا فإنه حل يتجاوز الحقائق التاريخية ويفتقر للواقعية، ويجعل الباب مفتوحا أمام مزيد من الصراع والعنف وسفك الدماء، ويبقي المنطقة بأسرها بؤرة للتوتر والصدام لا ينعم فيها أحد باستقرار أو أمن أو سلام عادل ودائم.

فالوجود الصهيوني في الأرض العربية هو خطر داهم لا بد من مواجهته، أما تثبيته والترويج له فهو أمر بالغ الخطورة، ونحن لسنا ضد اليهود، ولم نكن في يوم من الأيام ضد أتباع أي ديانة من الديانات، لكننا ضد ظاهرة استعمارية عنصرية مسلحة بأسلحة الدمار الشامل، من نووية وجرثومية وكيمياوية ضد العرب تستهدف تركيعهم وإذلالهم، وتدميرهم وإنهاء وجودهم.

أبعاد ومخططات التهويد والاستيطان على مصير القدس والعملية السلمية

تيسير قُبُعة

كانت ولا زالت القدس بالنسبة للشعب العربي الفلسطيني تحتل مكانة القلب، وتمثل روح فلسطين، فهي المدينة التاريخية العريقة التي بناها العرب الكنعانيون قبل أكثر من خمسة آلاف عام، أي قبل دخول النبي داوود "عليه السلام" إليها بعشرين قرنا، وهي التي أعطت وتعطي أرض فلسطين قدسيته، باعتبارها مهد سيدنا المسيح "عليه السلام" وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى النبي محمد ﷺ، وملتقى الديانات السماوية. ولذا فإن الفلسطينيين قد اعتزوا ولا زالوا يعتزون بها عاصمة لفلسطين، وكافحوا ولا زالوا من أجل أن تكون كمدينة للسلام عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

إن كون القدس، مدينة تاريخية عريقة، وملتقى للديانات الثلاث، قد جعل لها خصوصية فريدة من نوعها حاولت الأمم المتحدة حين قررت تقسيم فلسطين أن تراعيها وذلك بأن جعلت للقدس مكانة دولية خاصة ووضعها خاصا *Corpus Separatum*.

ولكن الدولة العبرية، ومنذ اليوم الأول لنشأتها، شرعت بمخططات تستهدف التسلل إليها والسيطرة عليها بشتى الطرق والوسائل انطلاقا من خلفيات أيديولوجية ودينية زائفة تدعي أن القدس عاصمة أبدية لليهود،

فأنشأ الإسرائيليون على أراضي القدس الغربية التي تعود للمواطنين العرب الفلسطينيين مستوطناتهم، وأعلنوها عاصمة لهم بتاريخ 1949/12/11. ثم نقلوا إليها مقر حكومتهم، ثم مقر الكنيسة، رافضين الاستجابة لنداءات مجلس الوصاية الدولي للعدول عن إجراءاتهم، ثم نقلوا إليها مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزارة الخارجية على أمل نقل البعثات الدبلوماسية مقراتها إليها بهدف الحصول على نوع من الاعتراف بالأمر الواقع. وازداد عدد اليهود في القدس في الفترة مابين 1948 و1967 إلى ما يناهز (90) ألفاً. ومع احتلال القدس الشرقية عن طريق الحرب عام 1967 بدأت مرحلة جديدة من مراحل تهويد القدس بأسرها، وذلك بإعلان ضم القدس الشرقية لإسرائيل بتاريخ 28 حزيران 1967 وحل مجلس أمانة القدس وطرده رئيس بلديتها والاستيلاء على كل ممتلكاتها وسجلاتها وإخضاع المدينة المقدسة وسكانها للقانون الإسرائيلي.

الاحتلال : استيطان وتهويد وتطهير عرقي

اتبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه القدس سياسة ممنهجة استهدفت تهويدها وتكريس ضمها. وبالاعتماد على قوانين الطوارئ الانتدابية، وجبروت جيش الاحتلال، وحجج التنقيب عن الآثار اليهودية وهيكل سليمان، وإرهاب المستوطنين وغلاة المتدينين المتطرفين، جرى الاستيلاء على أملاك الغائبين والاعتداء على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وهدم وتدمير القرى والأحياء العربية (كحي المغاربة وقرى اللطرون وبيت يالو وعمواس)، ومصادرة الأراضي العامة، وإقامة المستوطنات ومحاصرة المدينة بقلاع استيطانية وتغيير معالمها وهويتها العربية والإسلامية والمسيحية، وإفراغها من سكانها.

وقد امتد الاستيطان والاستيلاء على الأرض ومصادرتها ليشمل ما يسمى بالقدس الكبرى، والتي شرعها القانون الإسرائيلي الصادر في 30/تموز/1980، والتي تبلغ 13.5 ضعف مساحة القدس عام 1967 وتصل إلى ما نسبته 30٪ من مساحة الضفة الفلسطينية.

لقد اعتمد التهويد الإسرائيلي على ما بات يعرف اليوم بسياسة التوازن السكاني على العرب، حيث أعطت تلك السياسة الأفضلية المطلقة لليهود بالسكن فيها وتحويل العرب إلى أقلية لا تزيد نسبتهم عن 24٪ من السكان في القدس. وهي سياسة اعتمدت الترانسفير الصامت والتطهير العرقي لتهجير مواطني القدس إلى خارج حدودها، حيث اعتبر المواطن المقدسي مجرد مقيم يخضع لقوانين استثنائية تبيح تجريده من حق الإقامة فيها، الأمر الذي تجلّى بالربط بين مكاني السكن والعمل، فجرى ويجري سحب هويات المقدسيين القاطنين خارج حدود البلدية، ومورست وتمارس أشكال الضغط المختلفة من أجل هذا الغرض، من مثل فرض الضرائب العالية كضريبة الأملاك "الأرنونا" وهدم البيوت، وعدم السماح بترميم المباني المهتدة بالانهيار، وحرمان الزوجات المقيمات من الإقامة بحجة عمل أزواجهن في الخارج، وحرمان المواليد الجدد من حمل هوية القدس إذا كان أحد الوالدين يقطن خارجها، والتشدد في إعطاء حق لم الشمل. وقد أصدرت الحكومة الإسرائيلية قانوناً لهذا الغرض عام 1994 سمته قانون "مركز الحياة" يحرم فيها كل مواطن مقدسي يعيش خارج القدس لمدة تزيد عن سبع سنوات، لأي سبب كان، من مواطنته فيها، وحتى حرمانه من زيارتها بتصريح.

ولم تحترم الحكومة الإسرائيلية الاتفاقات التي جرى التوقيع عليها، والتي تشترط عدم القيام بأي عمل أحادي الجانب من شأنه أن يجحف بقضايا الحل النهائي المؤجلة، والتي يأتي موضوع القدس في مقدمتها. بل وتمادت

إسرائيل في سياستها وإجرائها المتناقضة مع قرارات الشرعية الدولية، التي تعتبر القدس جزءاً لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة عام 67 ينطبق عليها ما ينطبق على بقية الأراضي من أحكام وقوانين. فمن أجل تكريس القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، عززت الحكومة الإسرائيلية، وخاصة بعد تولي الليكود للحكم بزعامة نتنياهو، من إجراءاتها التهودية ومخططاتها الاستيطانية، وبشكل محموم، مسخرة من أجل ذلك كل إمكاناتها المالية والسياسية، متحدية إرادة المجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعاقبة، والاتفاقات المبرمة، حيث جرى تسمين المستوطنات القائمة في إطار القدس الكبرى، واتخذت القرارات لإقامة مستوطنة على جبل أبو غنيم (مستوطنة هارحوما) لتستوعب 2500 وحدة سكنية تكون بمثابة فاصل وعازل للقدس عن مدينة بيت لحم ومركزا بديلا لمدينة بيت لحم أيضا، وكذلك مستوطنة جديدة في رأس العامود لعزل المدينة المقدسة عن القرى العربية المحيطة، وجرى الاستيلاء على أراضي الوقف الإسلامي في برج اللقلق، وتم إحكام الخناق على القدس وعزلها عن بقية المناطق واتباع سياسة خنق وتضييق على المؤسسات الفلسطينية فيها وعلى سكانها شملت مجالات السياسة والصحة والتجارة والتعليم وغيرها. كما أطلقت أيدي المتطرفين اليهود للاعتداء على الأماكن المقدسة في ظل استمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى وغيره من الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية، وفي ظل المخططات الخطيرة لغلاة المتطرفين التي تستهدف إحلال هيكل سليمان بديلا عن المسجد الأقصى بعد إزالته، كما أقدمت الحكومة الإسرائيلية على إعلان توسيع حدود مدينة القدس وإنشاء "سلطة بلدية شاملة"، الأمر الذي يعني ضم المستوطنات المقامة على الأراضي المحتلة عام 1967 إليها ومحاولة فرض أمر واقع جديد يحول دون حصول الشعب الفلسطيني على أية

عناصر سيادية ولو مجزوءة في حدود ما يسمى بـ "القدس الكبرى"، وبالتالي تقرير مصير القدس مقدما قبل مفاوضات الحل النهائي.

وعلى الرغم من توقيع الاتفاق الأخير في واي ريفر، أقدمت الحكومة الإسرائيلية على إعلان مناقصة للبناء في مستعمرة هارحوما على جبل أبو غنيم وسمحت للمستوطنين بأعمال تجريف في رأس العامود، غير آبهة بما قد يشكله ذلك من تهديد للعملية السلمية وتوتير للأوضاع واستفزاز للمشاعر قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

عواقب السياسة الإسرائيلية تجاه القدس

من الواضح أن السياسة الإسرائيلية المتبعة، هي سياسة قطعية تستهدف ضم القدس، بشكل تدريجي، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها باعتبارها عاصمة أبدية لليهود. وبدو أن حجم الضم وتوقيتته والإقدام على خطوات نوعية أخرى لاستكمال المخطط المرسوم، ستتحدد في ضوء ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية.

ولعل السكوت الأمريكي، على سياسات وإجراءات إسرائيل تجاه القدس، بل والدعم الذي لقيته من خلال قرار الكونغرس بنقل السفارة إليها والتراجع عن اعتبار الاستيطان غير شرعي، وبعد أن حسبت إسرائيل موازين القوى وردود الفعل الخجولة، فإنها ماضية في سياستها غير آبهة بكل الاتفاقات الموقعة وقرارات الشرعية الدولية، معتبرة أن مصالحها الحيوية والأمنية والاستراتيجية هي مرجعية كل شيء متنكرة لمصالح الشعب الفلسطيني وأمنه وحقوقه المشروعة. وهي وإن كانت تدرك ما تريد، تحسب واهمة أنها بسياسة فرض الأمر الواقع بالقوة تفرض الاستكانة على الشعب الفلسطيني وتثنيه عن المضي قدما للتمسك بالقدس عاصمة لدولته المستقلة. فالشعب الفلسطيني، الذي ارتضى السلام خيارا استراتيجيا، لم ولن يخنع

أمام هذه السياسة العدوانية، ذات الأبعاد الخطيرة على مجمل العملية السلمية. وقد عبر عن ذلك في تاريخه بثورات وهبات وانتفاضات دفاعاً عن القدس كانت أولها هبة البراق عام 1929 وآخرها هبة الأقصى عام 1996، وهو مستعد لأن يقدم الغالي والنفيس في سبيل القدس والمقدسات.

إن القدس، بمركزها الحضاري والديني والسياسي الاستراتيجي، كانت ولا زالت بؤرة السلام والحرب في المنطقة، وإن السياسات الإسرائيلية المتبعة تجاهها ستؤدّي إلى نسف عملية السلام وبالتالي تفجير الحرب، التي لن يكون فيها الفلسطينيون لوحدهم، لأن القدس عربية وإسلامية ومسيحية أيضاً وتهم العالم بأسره.

ولذا، وقبل فوات الأوان، يجب وضع حد لهذه السياسة المستهترة بمصالح وحقوق الشعب الفلسطيني في القدس، وبالمصالح الاستراتيجية للعملية السلمية في المنطقة، وذلك من خلال إيقاف سياسة التهويد والاستيطان والتطهير العرقي واحترام قرارات الشرعية الدولية التي تعتبر كل إجراءات الاحتلال التي تستهدف تغيير وضع القدس السياسي والحضاري والديمقراطي والقانوني غير شرعية وباطلة، وأن الانسحاب الإسرائيلي المؤكد عليه في قرار مجلس الأمن رقم 242، والذي تقوم العملية السلمية على أساسه ويهدف تطبيقه، ينطبق على القدس الشرقية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

وإن مسؤولية العرب والمسلمين والمسيحيين في العالم، كما هي مسؤولية المجتمع الدولي بأسره لكبيرة على صعيد فرض الحل العادل لقضية القدس وفرض السلام في مدينة السلام قلب فلسطين ودرة العالم.

القدس معركة مستمرة

فيصل الحسيني

لاشك أن المرحلة التي نمر بها الآن، مرحلة اختيارات صعبة، وبها الكثير من مقومات الضعف.

ومن هنا، فإن على هذه الأمة، وحتى يستقيم وجدانها، أن تميز بين نوعين من الاستراتيجيات، التي تمثل الأهداف العليا والأهداف السياسية، أي الاستراتيجيات العليا والاستراتيجيات السياسية.

الاستراتيجيات العليا، هي تلك الاستراتيجيات أو الأهداف الثابتة التي لا تتغير، لأنها في الأساس قائمة على ثوابت. أما الاستراتيجيات السياسية، فهي غير ثابتة ومتغيرة لأنها قائمة على متغيرات.

الاستراتيجيات العليا هي التي تقوم على تاريخ الأمة... أصولها، عقائدها، موقعها الجغرافي... إلخ، وهذه كلها ثابتة، لا يمكن أن تتغير، وتحدد في النهاية هوية تلك الأمة. وهذه الاستراتيجيات هي التي تسمح لأي إنسان مهما ابتعد عن بلده ومهما اختلفت وجهات النظر السياسية بأن يلتقي مع شخص آخر في مكان آخر على أنه ينتمي إلى تلك الأمة أو إلى ذلك الشعب.

أما الاستراتيجيات السياسية فهي تلك التي تعتمد على متغيرات من نوع: توازن القوى، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعب ما خلال فترة زمنية معينة، في ظل نظام عالمي قائم. كل هذه العوامل متغيرة وبالتالي يمكن أن تتغير الأهداف بتغير الظروف والمعطيات.

فإذا ما حاولنا التمييز بين هذه الاستراتيجيات وكيف يمكن النظر إليها من رؤية فلسطينية، وأخرى إسرائيلية لو توجهنا إلى أي مواطن فلسطيني، بغض النظر عن توجهه العام، وطرحنا عليه سؤال: «ماهي فلسطين؟» فسيقول إن: «فلسطين من النهر إلى البحر»، أو إن «أرض فلسطين وقفية إسلامية لا تباع ولا تشتري». وإذا كانت وجهة النظر قومية فهي «أراضي الأمة العربية ولا يحق لأحد أن يتنازل عن جزء منها»، ولو تحدثنا من منظور فلسطيني بحث فهي «أرض فلسطينية لا يمكن التنازل عنها».

لو سألنا هذا الفلسطيني "أين يريد أن تكون الدولة الفلسطينية الآن" فإننا ربما نحصل على إجابات مختلفة. لكن هذا الاختلاف لا يعني أننا لا نرى في فلسطين وطننا وأرضنا بكل ما في ذلك من معنى. ولكن لو سألنا عن الهدف الذي نود تحقيقه الآن، ضمن هذا الواقع السياسي القائم، فإن الجواب سيكون مختلفا من شخص إلى آخر.

ولو توجهنا إلى إسرائيلي وسألناه: ما هي إسرائيل؟

فمن وجهة نظر تاريخية كما يعتقد هو، فإنه سيجيب بأن: "إسرائيل من الفرات إلى النيل" وبكل هذا الاتساع.

لكن إن سألناه "أين تريد أن تكون دولة إسرائيل؟ فلعله يقول "علينا أن نصرّ على إسرائيل كاملة". وربما يقول بأن "إسرائيل على ضفتي نهر الأردن".

وهناك من يقول إن "نهر الأردن هو حدود هذه الدولة"، وربما يقول آخر إنها "حدود عام 1967"، وقد نجد من اليسار الإسرائيلي من يتحدث عن "دولة علمانية مشتركة".

وفي الحديث عن موضوع القدس، لابد من تحديد مفهوم "القدس" التي نريد. نحن نتحدث عن "القدس" الآن، سواء كانت القدس الشرقية أو الغربية -فهذه جميعها القدس- لكن إن أردنا الحديث عن القدس التي نطالب الإسرائيليين بالانسحاب منها فإنها القدس التي نريد أن نقيم فيها عاصمة الدولة الفلسطينية. فنحن هنا نبحث موقفاً سياسياً مرناً مرتبطاً بالقرار الصادر عن الأمم المتحدة رقم 242 والذي أقر به كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. بمعنى أن الحد الفاصل بين شطري المدينة هو الحد الذي كان قائماً عام 1967، وهو كما نعرف جميعاً ليس الحلم الفلسطيني وليس الحلم الإسرائيلي، ولكنه الخط الذي تم الاعتراف به للبدء بمرحلة جديدة. وانطلاقاً من كون الاتفاق الراهن يندرج ضمن إطار الاستراتيجيات السياسية، فإنه لا يجوز للإسرائيلي أن ينظر شرقاً، كما لا يجوز للفلسطيني النظر غرباً، ولهذا السبب، فالقدس الآن، هي القدس الشرقية التي كانت تقع شرقي خط الهدنة عام 1967 بكل شبر فيها.

القدس، ماذا تمثل لنا؟

كانت القدس دائماً عاصمة الشعب الفلسطيني، بغض النظر عن حجم فلسطين، سواء اتسعت أم انحسرت، أو بتغيير حدودها في ظل مختلف الأنظمة التي مرت عليها. كانت هذه المدينة عاصمة للشعب الفلسطيني : عاصمته الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية. ربما لم تكن عاصمته الإدارية بسبب التغييرات التي مرت عليها... ولكننا نستطيع القول إنه في العقود

الأخيرة، لا سيما خلال فترة الانتداب البريطاني، كرست القدس عاصمة إدارية أيضا لفلسطين. وبالتالي أصبحت القدس عاصمة فلسطين بكل معنى سواء إداري أو سياسي أو اقتصادي. وكفلسطينيين فقد كرسنا هذا الوضع وجعلنا من القدس فعليا، المركز الأساسي وعاصمتنا في هذا العالم، بغض النظر عما سيؤول إليه الوضع في المستقبل.

عام 1948، تم احتلال معظم المدينة من جانب الإسرائيليين وفقدنا جزءا كبيرا من المدينة كما فقدنا معظم قرى القضاء الذي وقع بأيدي الإسرائيليين أيضا. ففقدت المدينة قضاها والقرى المحيطة بها، وأصبحت القدس تنحصر في منطقة قلب المدينة أو "البلدة القديمة" وما حولها من أحياء.

إضافة إلى أننا فقدنا الجزء الأكبر من المدينة وبعضها من قضاها فإن القدس فقدت مكانتها ودورها كعاصمة، حيث انتقلت العاصمة إلى عمان، ونتج عن ذلك أيضا انتقال معظم مجالات عملها إلى هناك، ونتج عن كل ذلك أن تحولت القدس من مدينة إلى قرية كبيرة أو مدينة صغيرة، لا تقدم ما يكفي من وظائف لأبنائها، وبدأ هؤلاء الأبناء يسعون نحو أماكن عمل في عواصم أخرى ليعملوا هناك في الوظائف التي تعودوا عليها أيام كانت القدس عاصمة. ولهذا السبب، فإذا نظرنا إلى تلك الفترة وقارنا نسبة الفلسطينيين العاملين في أي عاصمة عربية لوجدنا أن نسبة العاملين من أهل القدس في تلك العواصم أكبر من نسبتهم الشاملة بين الفلسطينيين العاملين في ذلك البلد، لأن تخصصهم في هذا المجال.

عادت القدس في منتصف الستينات، لتصبح من جديد وبالفعل عاصمة الفلسطينيين ومدينة عربية، إسلامية مسيحية ولتأخذ تدريجيا مكانها الذي يتناسب مع تاريخها.

وفي العام 1967 وصلنا إلى مرحلة بدأت القدس تستعيد مكانتها، لتكون العاصمة السياحية والدينية الأولى والعاصمة الثانية للأردن. وعندها كنا على وشك أن ننطلق انطلاقة جديدة.

ولكن مرة أخرى وجهت للقدس عدة ضربات: فكانت الضربة الأولى والمتمثلة في احتلال إسرائيل للقدس، والثانية أن إسرائيل قررت ضم أراضي المدينة واعتبرتها أراضٍ إسرائيلية، تاركة أراضي الضفة الغربية باعتبارها أراضٍ محتلة. أما الضربة الثالثة فكانت أن كل ذلك حصل خلال شهر حزيران. فلو وقع الاحتلال في شهر آب الذي هو فترة الإجازات الصيفية، حيث يكون أبناء المدينة العاملين في الخارج وعائلاتهم قد عادوا إلى القدس، ومعظم العائلات المقدسية لها شخص أو أكثر في الخارج - فإن إسرائيل كانت ستجد في القدس نحو 100 ألف نسمة بدلا من 50-55 ألف نسمة، ممن كانوا متواجدين في المدينة خلال حزيران 1967.

قامت إسرائيل بعد الاحتلال مباشرة بعدة خطوات: الأولى تمثلت في الضمّ، حيث اعتبر الفلسطينيون «أجانب»، يقيمون في إسرائيل بموجب قانون الدخول الإسرائيلي لعام 1952، بمعنى أن إسرائيل اعتبرت أن كل الفلسطينيين في القدس، وفي لحظة واحدة، قد قرروا وبشكل جماعي الدخول إلى إسرائيل، وليس أن إسرائيل هي التي احتلت المدينة. ولاحقا لهذه الحرب وجد أبناء القدس أنفسهم أجانب في مدينتهم يحصلون على إقامة دائمة وليسوا مواطنين في المدينة.

بدأت إسرائيل بتوسيع الحدود البلدية للمدينة مباشرة بالشكل الذي يضم أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان، وبالتالي وسعت تلك الحدود من 6 كم² إلى 72 كم²، واعتبرت المدينة جزءا من إسرائيل، وبدأت بمحاولات تغيير الوضع القائم.

وعندها بدأ التحرك العربي الفلسطيني الإسلامي للدفاع عن هذه المدينة. في مواجهة المحاولات الإسرائيلية كان لابد أن نبدأ حيث انتهى الآخرون.

تم الإعلان عن إنشاء الهيئة الإسلامية العليا بعد الاحتلال مباشرة، وقد جرى ذلك استناداً لفتوى "إذا احتلت أراضي المسلمين من غير المسلمين فعلى المسلمين إدارة شؤونهم بأنفسهم". وبناء على ذلك تم تشكيل الهيئة الإسلامية العليا من شخصيات فلسطينية من مختلف أنحاء فلسطين، أخذت على عاتقها إدارة الأماكن المقدسة، والمدارس، والمحاكم الشرعية... إلخ، وفعلاً نجحت.

في تلك السنة تم خروج الجيش الإسرائيلي من المسجد الأقصى ودوائر الأوقاف وعادت جميعها تحت رعاية الهيئة الإسلامية العليا.

التعليم

كانت معركة التعليم والمدارس، هي المعركة الثانية التي خاضها الفلسطينيون. لقد أراد الإسرائيليون فرض منهج التعليم، والثقافة الإسرائيلية... ولنقل أسركة التعليم في القدس. قامت إسرائيل بالاستيلاء على المدارس الحكومية الأردنية وضممتها إلى البلدية وفرضت عليها تعليم المنهج الإسرائيلي. كان التحرك الفلسطيني العربي مباشرة للرد على ذلك، وأقيمت مدارس بديلة، هي مدارس الأيتام الإسلامية، التي عرفت فيما بعد بـ "مدارس حسني الأشهب" الذي كان يشغل منصب مدير التربية والتعليم في تلك الفترة- وتم استئجار بنايات لهذه المدارس، وأنشئت مدارس جديدة وتم الحفاظ على الجهاز التعليمي الفلسطيني، وبدأ الطلاب يسجلون في هذه المدارس. استمرت المعركة بين مدارسنا والمدارس البلدية مدة سنتين.

فمدرسة الرشيدية التي كانت أكبر مدرسة تابعة للبلدية، والتي تستوعب نحو 1500 طالب، لم يكن فيها سوى 7 طلاب. حيث توجه باقي الطلاب نحو المدارس الفلسطينية في القدس. نتيجة لذلك تراجعت الحكومة الإسرائيلية وأقرت بالخطأ الذي ارتكبته وأعدت تدريس المنهاج العربي بإضافة تعليم اللغة العبرية.

المؤسسات عنوان الصمود

كانت المؤسسات هي السلاح الذي نواجه به الاحتلال الإسرائيلي وعملية التهويد، ومن بينها مؤسسات الصحة. لقد ساهم كثيرون في هذه المعركة، وكانت المعركة الأساسية في مستشفى المقاصد الخيرية الإسلامية.

كانت جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية قد أقامت مستشفى كامل البناء ولكنه لم يكن قد باشر العمل، حيث لم تكن عملية التجهيز قد اكتملت بعد. حاولت إسرائيل الاستيلاء على البناء لاستخدامه لأغراض إدارتها الاحتلالية. وعى الفلسطينيون في القدس أهمية أن يكون لنا شيء خاص بنا في المدينة. فبعد الزيارة الأولى للجنة الإسرائيلية للمبنى بنحو ثمانية وأربعين ساعة عادت لتدرس ماذا تريد من هذا البناء، لكنها فوجئت بأن البناء لم يعد فارغاً، وإنما هو عبارة عن مستشفى يعج بالأطباء في القدس بنقل ما فيها من مرضى وأجهزة ومعدات، كما نقل الأطباء ما لديهم من أجهزة طبية إلى مستشفى المقاصد، وبالتالي فوجيء الإسرائيليون أنه بعد 48 ساعة كان المستشفى قد باشر عمله. وبالتالي انسحب الإسرائيليون وتم إنقاذ مستشفى المقاصد.

تكرر الأمر ذاته بالنسبة إلى المؤسسات الاجتماعية والثقافية، وتمت المحافظة عليها ولم تلحق بالمؤسسات الإسرائيلية وبقيت تابعة للمؤسسات العربية الأخرى من جمعيات خيرية وثقافية.

حافظت هذه النضالات على الشخصية العربية الإسلامية المسيحية في القدس ولم تسمح بأن تكون إسرائيل هي المسيطرة.

بالنسبة إلى الغرفة التجارية، لم يلتحق التجار العرب بالغرفة التجارية الإسرائيلية، وإنما استمروا أعضاء في الغرفة التجارية الفلسطينية، وأمکن الحفاظ على الجزء الأكبر من الشؤون الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والدينية، وبالطبع فقد كان لهذه المؤسسات وجودها ولم تكن مشلولة، وبعد بدء العملية السياسية واستكمالاً لهذا التواجد الفلسطيني ثبتنا عنواناً سياسياً في مدينة القدس وهو «بيت الشرق».

تهويد القدس : 1967 - 1993

ضمن المحاولات الإسرائيلية للإسراع بتهويد المدينة، وبعد توسيع حدود بلدية القدس من 6 كم² إلى 72 كم²، قامت إسرائيل بالاستيلاء على 34% من هذه المساحة للأغراض الاستيطانية، واعتبرت 52% من مساحة أراضي القدس حسب التوسيع الجديد مناطق خضراء، وتركت للفلسطينيين 14% فقط يستخدمونها لأغراض البناء والتوسع الطبيعي. كان الهدف الواضح من ذلك هو جذب المزيد من المستوطنين إلى القدس الشرقية كي يتم القضاء على الأغلبية العربية ولتخفيض نسبة الفلسطينيين فيها. استمر هذا العمل على مدى سنوات، جلبوا خلالها المستوطنين إلى الأحياء والمستوطنات التي بنوها في القدس الشرقية حتى بلغ عددهم الآن حوالي 160 ألف مستوطن.

كما عمل الإسرائيليون على التوسع في البلدة القديمة من القدس، وقاموا بعد الحرب مباشرة بهدم حي المغاربة وهو الحي الذي كان يطلق عليه الحي اليهودي وقاموا بهدم كل البيوت وإخراج من كان يسكن فيها، وبنوا حياً يهودياً جديداً وقاموا بتوسيع منطقة البُراق التي يطلقون عليها اسم

"المبكي" وحاولوا الخروج من هذه المنطقة للاستيلاء على بيوت خارج هذا الحي.

وصلت هذه العملية إلى أقصى ما وصلت إليه عام 1986 عندما بدأت المدارس اليهودية الدينية تفتح مراكز لها داخل البلدة القديمة في محاولة للاستيلاء على بيوت جديدة، وانتهزوا حادث مقتل طالب متدين وبدأوا عملية هجوم كاسحة على أحد الأحياء في المدينة وهو عقبة الخالدية. تجمع المستوطنون اليهود من جميع الأنحاء وقاموا بتظاهرة ضخمة لعدة أيام جرى خلالها فرض ما يشبه منع التجول على البلدة القديمة وقاموا بمحاولة الاستيلاء على البيوت وإرغام سكان عقبة الخالدية على ترك الحي للاستيلاء عليه. تحرك سكان الحي مع شباب البلدة القديمة في مقاومة حقيقية. كان ذلك الأسبوع صعبا جدا بالنسبة لهم فكان السكان يقيمون على أسطح المنازل وينصبون خياما فوقها، وأصبحت لهم السيطرة على الأسطح في تلك المنطقة في حين كان الإسرائيليون في الشوارع. نتج عن ذلك تشكيل لجنة البلدة القديمة وهي التي تولت الدفاع عن المدينة بإيجاد حراسات وإقامة بوابات حماية لبيوت المواطنين والدفاع عنها ولمنع المستوطنين من الاستيلاء على المنطقة. من هنا يمكن القول أنه في العام 1986-1987 أمكن إيقاف الزحف الاستيطاني في البلدة القديمة من خلال التحرك الآني الطبيعي لأبناء المدينة وبسبب وجود المؤسسات الفلسطينية التي استطاعت أن تمد عقبة الخالدية بوسائل المقاومة والصمود.

في القدس إدارة ذاتية عربية

عندما وقّعت اتفاقية أوسلو في عام 1993، وعندما تم الاتفاق على أن تكون مدينة القدس جزءا من مفاوضات المرحلة النهائية، نظر الإسرائيليون

حولهم فوجدوا أن الوضع هو على النحو التالي: تعيش هذه المدينة بمؤسساتها وضعا يمكن أن نسميه نوعا من "الحكم الذاتي" أو الإدارة الذاتية. من يزور القدس هذه الأيام ويقارنها بما يعرفه عنها في عام 1967 يلاحظ أن شوارعها ومؤسساتها وحوانيتها وعناوينها مازالت تحتفظ بطابعها العربي، ولم تستطع إسرائيل أن تغير ذلك.

لقد لاحظ الإسرائيليون، أنهم رغم كل ما حاولوا عمله، مثل الاستيلاء على البيوت في داخل البلدة القديمة فإن تغيير معالم المدينة وطابعها صعب جدا. إذا صعد فلسطيني اليوم إلى سطح من أسطح البلدة القديمة ونظر حول فإنه سيشاهد عددا من الأعلام الإسرائيلية مرفوعة فوق الأحياء الإسلامية والمسيحية وسيصاب بالغضب والإحباط لكونهم استطاعوا الدخول إلى أحيائنا هذه. ولكن الحقيقة هي أن المستوطن الإسرائيلي الذي ينظر من نفس المكان سيجد عددا محدوداً من الأعلام الإسرائيلية. وسيدرك أنه استطاع القيام بعملية اختراق لجزء صغير من مئات بل آلاف البيوت الموجودة في هذه المنطقة، ولم يستطع أن يدخل إلا عددا محدودا فقط لا يتجاوز بضعة عشرات.

نستطيع قول الشيء ذاته بالنسبة للمنطقة المحيطة بالقدس، حيث تواصل إسرائيل إقامة المستوطنات التي تحاصر بها مدينة القدس. ربما يشعر المرء بالرعب وهو يرى هذه البنايات خارج المدينة، لكن الحقيقة أن المستوطن الإسرائيلي في نفس اللحظة التي ينظر فيها إلى الأراضي غير المبنية سيصاب بشعور إحباط مضمونه أن هذه الأراضي هي الامتداد الطبيعي للفلسطينيين في هذه المنطقة وبالتالي يشعر أنه ما تزال هناك إمكانية وقدرة على أن نحاصره نحن بدلا من أن يحاصرنا هو.

على المستوى الدولي، لم يعترف أحد بضم القدس، سوى قلة قليلة ممن اعترفوا بأن القدس عاصمة لإسرائيل، فالقنصليات الأساسية جميعها موجودة في القدس الشرقية ولم تعترف بضم القدس وتتعامل على أساس أنها في منطقة خاصة وليست إسرائيلية.

في العام 1993، وحيث أنه ستكون هناك مفاوضات حول القدس في المرحلة النهائية، بدأت إسرائيل حركة مستمرة لإعادة العملية إلى الوراء ومحاولة مصادرة هذه الإنجازات الفلسطينية.

وبدأت إسرائيل بتطبيق سياسة من ثلاث حلقات هي: العزل والطرده والإحلال.

أولاً: العزل

فسياسة العزل تتمثل في محاولة غزو مدينة القدس من خلال ثلاث حلقات أيضاً هي :

- الأولى : محاولة عزل مدينة القدس عن أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

- الثانية : محاولة عزل الشعب المقدسي عن مؤسساته في مدينة القدس.

- الثالثة : محاولة عزل القدس عن المجتمع الدولي.

عزل القدس عن الشعب الفلسطيني

ولتنفيذ ذلك بدأت إسرائيل بفرض نقاط تفتيش، كنقاط الحدود، حول مدينة القدس لمنع الفلسطينيين من أنحاء فلسطين من الوصول إلى هذه المدينة.

لقد بنيت مدينة القدس لتكون عاصمة الفلسطينيين، أو عاصمة فلسطينية، وبالتالي فهي في خدماتها، ومؤسساتها وتجارها، واقتصادها. لم تقم لتقديم الخدمات من أجل 210 ألف فلسطيني فقط ممن يعيشون الآن في مدينة القدس، وإنما من أجل خدمة مجتمع أوسع يزيد عن مليون ونصف المليون فلسطيني يعيشون في المنطقة المحيطة بها وهي الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد بدأ الإسرائيليون بمحاولة العزل ليحطموا الاقتصاد الفلسطيني، وليحطموا الصلات الاجتماعية، فلا تستطيع المرأة أن تزور ابنتها إذا كانت متزوجة في القدس أو بالعكس. ولا تستطيع العائلة أن تجتمع معا لأنه ممنوع أن يصل أي مواطن إلى القدس ما لم يكن يحمل هوية مقيم في القدس أو تصريحاً لدخول المدينة، عدا ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من تدمير اقتصاد هذه المدينة ويهدد كل كيانها بالانهيار.

عزل المقدسيين عن مؤسساتهم

محاولة العزل الثانية، أن يعزل سكان مدينة القدس عن مؤسساتهم القائمة في المدينة. إن أكثر ما كان يزعج الإسرائيليين قبل المفاوضات أن يبدأوا التفاوض معنا ونحن في هذه الفترة وفي هذه المكانة من السيطرة على أنفسنا، وبسبب الشعور بخطورة هذا الأمر بدأت محاولة عزل الفلسطينيين عن مؤسساتهم داخل المدينة بالحصار المالي والاقتصادي، بالإرهاب، بمهاجمة هذه المؤسسات في أوقات الليل والنهار، وبفرض حصار عليها من خلال مظاهرات يمينية متطرفة، كما شهدنا في فترة طويلة من مظاهرات وحصار لبعض المؤسسات مثل "بيت الشرق" من قبل المستوطنين المتظاهرين من اليمين المتطرف، ومن خلال فرض قوانين ضرائب، وقوانين جديدة أخرى

تؤدي إلى عرقلة عمل هذه المؤسسات، باتجاه إجبار هذه المؤسسات على أن تغلق أبوابها، وبالتالي لا يجد الفلسطينيون أمامهم إلا أن يتوجهوا نحو مؤسسات إسرائيلية.

لقد حاولوا إخراج هذه المؤسسات من المدينة باعتبارها خارجة عن القانون . فعلى سبيل المثال: عندما أقيم مستشفى المقاصد في القدس كان يعتمد عمله ومرضاه على 80٪ من الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الـ 20٪ فمن القدس وأبنائها.

هنا قامت إسرائيل بإجرائين هما :

- الأول : من خلال العزل والإغلاق ألحقت بالمقاصد خسائر باهظة نتيجة خسارة الـ 80٪ التي كانت تأتي من الضفة والقطاع. كما فرضت على كل فلسطيني في القدس الحصول على اشتراك إلزامي في التأمين الصحي الإسرائيلي، وكل من لا يشترك في التأمين الصحي توضع اليد على متجره أو أثاث بيته في نهاية العام لتحصيل هذه المبالغ وبالتالي إجباره على دفع المبالغ مُكرهاً. عندما يمرض فهو مضطر لأن يذهب إلى مكاتب التأمين الصحي الإسرائيلي التي توجهه إلى المستشفيات التي تريد. وهذا وضع المستشفيات الفلسطينية أمام أحد أمرين :

- إما أن تغلق أبوابها.

- وإما أن تنضم إلى صناديق المرضى الإسرائيلية.

كان القرار هو الاشتراك في صناديق التأمين الصحي الإسرائيلي حتى يستطيعوا الاستمرار في التعامل مع أبناء شعبنا. لكن تدريجياً ستصبح هذه المستشفيات معتمدة على ما يأتيها من صندوق المرضى الإسرائيلي الذي بدوره سيبدأ تدريجياً بفرض شروطه.

يحصل الطبيب العامل في القدس حالياً على رخصة عمله من نقابة الأطباء الفلسطينية وليس من النقابة الإسرائيلية، وبالطبع فإن هذا الأمر لا يمكن أن يستمر إذا أصبحت صناديق المرضى الإسرائيلية هي المسيطرة على المستشفيات الفلسطينية.

- الثاني : محاولة منع أي تمويل لهذه المؤسسات. لقد حدد الإسرائيليون تفسيراً معيناً للاتفاقيات، وللأسف قبل به البنك الدولي، بحيث أن الأموال التي تأتي للسلطة الفلسطينية، هي فقط للأراضي التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية، أما الأراضي التي ليست تحت السيطرة الفلسطينية فلا تستطيع الاستفادة من هذه الأموال، وبالتالي فإنهم يحرمون السلطة الفلسطينية من تقديم أية أموال للقدس.

في الوقت ذاته فإن مدينة القدس ومؤسساتها مثل المستشفيات والمؤسسات الاجتماعية والتي يجب أن يكون لها في العادة دعم حكومي، وحيث أن منظمة التحرير غير قادرة على دعمها لعدم وجود أموال لديها، وحيث أن السلطة غير قادرة لأنها ممنوعة من صرف الأموال في القدس، وحيث أننا لسنا نحن الذين نجمع الضرائب، أو نتقاضى الجمارك، فإسرائيل هي التي تتقاضاها، وبالتالي أصبحت المؤسسات بدون أي دخل، حتى الجزء اليسير الذي كان يمكن أن نحصل عليه من خلال تبرعات أبناء القدس الذين هم تحت الحصار أصبحوا هم بحاجة إلى المساعدة وبالتالي أصبحوا غير قادرين على تقديم المساعدة. كل هذا من أجل إنقاذ هذه المؤسسات.

لقد خرجت إسرائيل بقوانين أخرى لإخراج هذه المؤسسات عن القانون، فقاموا بحصارها بكل الوسائل بما في ذلك المظاهرات والحصار الكامل كما حصل مع بعض المؤسسات مثل بيت الشرق الذي حاصروه لمدة ستة أشهر بمئات المستوطنين الذين حاولوا منع أي شخص من دخوله.

أما عزل المدينة عن المجتمع الدولي، فحين لاحظت إسرائيل أن العالم يتعامل مع القدس باعتبارها مدينة فلسطينية، وبالتالي يساوون بينها وبين القدس الغربية، فعندما كان يأتي وزير خارجية ليقابل الاسرائيليين في القدس الغربية، فإنه في المقابل يقوم بمقابلة الفلسطينيين في القدس الشرقية، مما يعني أن هنا عاصمة فلسطينية... هنا وجود فلسطيني وهناك وجود إسرائيلي. ولذلك قامت إسرائيل بمحاولات عديدة لمنع هذه الزيارات ووقف زيارات وزراء الخارجية إلى بيت الشرق، ولكن لم يتمكنوا من منعهم من زيارة القدس.

ثانياً : الطرد

الحلقة الثانية هي عملية الطرد والتي بدورها تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

- الطرد الجسدي والطرد الاقتصادي والطرد من الهوية.

- الطرد الجسدي

فبعد الاحتلال منعت إسرائيل الفلسطينيين من بناء مساكن جديدة. خلقوا أزمة توظيف ومنعوا المؤسسات من التوسع والتطور ومنعوا البناء في المدينة من خلال تقنين عمليات البناء في هذه الـ 14% المتبقية. ويتطلب الحصول على رخصة بناء القيام بعملية معقدة تصل تكاليفها نحو 22-30 ألف دولار (وهو مبلغ يعادل دخل موظف عالي الدرجة لمدة تزيد على السنتين)، قبل البدء بأية خطوة من خطوات البناء. هذه عقبة من العقبات التي نواجهها. أصبح الفلسطينيون في القدس يبحثون عن بديل لذلك، فراحوا يبنون أو يستأجرون بيوتاً خارج حدود بلدية القدس حيث لا توجد مثل هذه التعقيدات وأصبح عدد كبير من أبناء القدس يسكنون خارجها.

بداية من العام 1993 بدأت سياسة جديدة تعاضمت في العام 1996 مضمونها أن كل من أمضى مدة سبع سنوات خارج حدود بلدية القدس، بمعنى آخر أن من أمضى معظم السنوات السبع خارج القدس يعتبر أنه فقدَ حقه في الإقامة، وكل من يسكن خارجها أيضا تلغى هويته وبالتالي إما أن تسحب منه الهوية ويطلب منه مغادرة البلاد أو أن يشطب اسمه من الحاسوب. وإذا شطب اسمه فهذا يعني أنه إذا توجه إلى البنك فلا يستطيع أن يفتح حسابا. وإذا أراد التقدم إلى وظيفة فإنهم يعتبرونه غير موجود. وإذا أراد السفر عن طريق الجسر إلى الأردن يقولون له «ليس لك اسم» وبالتالي يصبح موجودا وغير موجود في آن واحد. وإذا أراد أن يبيع أرضا أو يشتري أو يقوم بأية معاملة فإنهم يعتبرونه شخصا غائبا لأن اسمه ليس في الحاسوب، وذلك بالطبع في محاولة لتقليص عدد الفلسطينيين. لماذا...؟

في العام 1967 كان في القدس 55 ألف نسمة، وكنا نمثل نسبة 100٪ في القدس الشرقية وهم 100٪ تقريبا في القدس الغربية. الآن نحن حوالي 210 ألف فلسطيني وهم 160 ألف في القدس الشرقية، ولكن نسبتنا بالنسبة للقدس ككل بقطاعيها الغربي والشرقي لم تعد 27٪ كما كانت في عام الاحتلال، بل أصبحت 30٪. ازدادت نسبتنا في المدينة رغم كل الإجراءات الإسرائيلية، واستطعنا مرة أخرى المحافظة على وجودنا في المدينة، ونؤكد أن وجود هذه المؤسسات في القدس شجعت على وجودنا وزيادة نسبتنا.

يعتبر الإسرائيليون أن كل شخص خارج مدينة القدس أو عمل خارج البلاد يفقد حقه في البقاء في المدينة، ويمكن القول إنهم صادروا حتى الآن ما يزيد عن الألف هوية، لنقل حق 1000 مواطن من العودة إلى المدينة.

- الطرد الاقتصادي

بعد محاصرة المدينة، ومنع وصول أبناء الضفة الغربية، وحيث كان التجار قد اعتادوا على التعامل مع هؤلاء المواطنين، يضطر التاجر إلى نقل متجره إلى أي مدينة أخرى سواء رام الله أو نابلس أو بيت لحم، وهذا الأمر ينطبق على الطبيب، والمختبر الصحي، وغيرهما من الخدمات، ومع هذا الحصار انخفضت أجرة اليد العاملة في الضفة الغربية وارتفعت في القدس، وبالتالي تمت عملية الطرد لرأس المال الفلسطيني من القدس إلى خارجها.

- الطرد من الهوية

عندما احتلت إسرائيل القدس عام 1967 اعتبرت السكان الموجودين، مواطني القدس، أجنبى يقيمون إقامة دائمة في إسرائيل بموجب قانون الدخول إلى إسرائيل عام 1952. اعتبروا كأن سكان القدس قرروا دفعة واحدة وبشكل جماعى دخول دولة إسرائيل، أن إسرائيل هي التي دخلت مدينة القدس واحتلتها. وبالتالي فإن وجودهم فيها ليس بصفتهم مواطنين لهم حقوق تاريخية في مدينتهم، وإنما أجنبى أوجدتهم الظروف في دولة أجنبية، وهذه الدولة لها قوانينها ومن يخالف هذه القوانين يفقد حق إقامته في المدينة. فمنذ فترة طويلة وهم يعملون على إيقاع المواطنين في هذه الشباك بتقليص إمكانيات العمل في القدس، ومنع البناء فيها وبالتالي يضطر الفلسطيني لأن يعمل خارج المدينة، ويتوجه للسكن خارجها ليأتي الإسرائيليون ويقولون له: "بما أنك تعمل أو تعيش خارج المدينة فقد فقدت حق الإقامة فيها". وبالتالي يسقط عنه حق الإقامة، وتسقط هويته، أو أن يقال له: «أنت أجنبى موجود هنا وبإمكاننا أن نصدر أمرا بإبعادك في أية لحظة. الملاذ الأخير لك هو الحصول على جواز سفر إسرائيلي، أي جنسية إسرائيلية"، لكي يحافظ على

وجوده في القدس، وعندها يطردونه من هُويته العربية في القدس. ويكون بذلك قد انتقل سياسيا إلى الهوية الإسرائيلية.

الهدف من ذلك أنه حين نصل إلى المفاوضات النهائية يقولون لنا "أساسا أنتم أقل من أي أقلية في العالم، ماذا لكم هنا؟!!" ليس لكم وضع اقتصادي، الأراضي ليست لكم، وحتى العدد... من قال إنكم تمثلون 210 ألف فلسطيني، يوجد حوالي 40-50 ألف إسرائيلي، 30-40 ألف أردني، 20 ألف كندي، 30 ألف أمريكي... الخ. فأين هو الحق الذي لكم حتى تطالبوا بالقدس أو تفاوضوا عليها؟

ثالثاً : الإحلال، ومعركة أبو غنيم

يحاولون الآن ملء المدينة بالإسرائيليين بإيجاد حزام استيطاني على شكل قوس حول القدس الشرقية، ومن أطراف هذا القوس يقومون بمد السنة استيطانية إلى القدس الغربية حتى تصبح القدس الشرقية عبارة عن جزر منفصلة. بعد ذلك يأتون إلى هذه الجزر ويزرعون نقاطا استيطانية في داخلها حتى يتم الامتداد من الداخل إلى الخارج أيضا.

كانت معركة أبو غنيم محاولة لمنع إغلاق الطريق إلى جنوب الضفة الغربية، لأنها المنطقة الوحيدة المتبقية لتصل ما بين القدس وجنوب الضفة. أما معركة رأس العامود فهي محاولة لمنع زرع النقطة الاستيطانية داخل التجمعات الفلسطينية، المعركة الثالثة التي نخوضها هي معركة البوابة الشرقية، وذلك لمنعهم من إنشاء لسان استيطاني جديد لتقسيم المدينة مرة أخرى إلى جزر أصغر مما هو قائم الآن.

كيف نواجه المخططات الإسرائيلية؟

هذه هي السياسات الإسرائيلية المطروحة الآن، وهذه مهمتنا الرئيسية الآن في عملية المواجهة. لا أعتقد أننا قادرون في الوضع الراهن على الحديث عن استراتيجية في مدينة القدس، بمعنى أن نضع مخططا استراتيجيا ونقول إن لدينا خطة خمسية أو عشرية حتى نحقق كذا وكذا... علينا مواجهة هذه الهجمات الإسرائيلية. ولكن وحيث أن الهجمات والمخططات واضحة، فإن علينا أن نواجه هذا الأمر بأساليب دفاعية بحيث نقيم استيطاننا في بعض المناطق، وفعلا قمنا بذلك.

لكي نحمي مدينة القدس في الدرجة الأولى، فإن ذلك يتطلب منا المحافظة على العلاقة ما بين الأرض والإنسان، وهذا يأتي من خلال دعم المؤسسات وعملية إسكان الفلسطينيين وإعمار القدس. نحن نقوم بمحاولات في هذا الاتجاه. إن إسرائيل هي التي سببت ردة الفعل هذه. هنالك عملية ترميم في البلدة القديمة ونسعى من خلالها إلى ترميم البنايات وترميم الوضع القانوني لها، ثم ترميم الوضع الاجتماعي للسكان ومحاولة تطوير الوضع فيها. وهناك أكثر من مؤسسة تعمل الآن في هذا الاتجاه، ويجري التنسيق فيما بينها.

على سبيل المثال عندما قررت إسرائيل سحب الهويات من أجل تخفيض عدد الفلسطينيين في القدس، فإن النتائج جاءت عكس ما خططت له. استطاعت إسرائيل في العام الماضي سحب هويات حوالي ألف مواطن، في حين عاد إلى القدس ما بين 25-30 ألف فلسطيني وسكنوا جميع المنازل غير المأهولة، كما سكنوا الكهوف بعد أن تم استصلاحها. استأجر البعض منزلا أو أقام في مخيم. ولكن الأهم من ذلك أنه نتيجة لهذه العودة الفلسطينية إلى القدس بدأت إيجارات البيوت بالارتفاع. ومع هذا الارتفاع

أصبحت عملية البناء مجددة وبدأ الناس بالبناء، فمن لم يحصل على رخصة بناء سعى للحصول عليها، ومن كان لديه رخصة بناء وجد أنه من المناسب الآن البدء بالبحث عن مصادر تمويل، خاصة وأنه بدأت عمليات الإقراض في القدس وبناء على ذلك بدأ المواطنون بالبناء. من لا يملك رخصة أيضا بدأ بالبناء وفي جميع الأحوال لن تكون أول خسارة. إن كمية البناء التي تمت خلال السنوات الثلاث الماضية هي أكبر من عملية البناء التي تمت خلال السنوات العشر التي سبقتها.

قبل حوالي 4-5 سنوات، كان الإسرائيليون يقولون إن هناك حوالي 400 بيت أقيم بدون ترخيص في القدس، أما اليوم فإن الشكوى الإسرائيلية تتحدث عن 3000-4000 بيت.

معركة المؤسسات

على مستوى المؤسسات ليست لدينا الأموال لمساعدتها بالشكل الأدنى المطلوب. لناخذ الآن على سبيل المثال المستشفيات: لدينا خمس مستشفيات في القدس بينها مستشفيان متخصصان وثلاثة مستشفيات عامة، اجتمعت لجنة ضمت كل هذه المستشفيات وبعد دراسة أوضاعها وجدت أننا لا نستطيع مواجهة هذه الهجمة الإسرائيلية بالإمكانات الذاتية في وضعها الراهن، ولذلك تم الاتفاق على أن يكون لكل مستشفى تخصصه الخاص به، وبذلك أغلقت بعض الأقسام في مستشفى معين لتتنقل بعض أقسامها إلى مستشفى آخر، وبوجود متخصصين أكثر لتطوير المستشفيات لتواجه المتطلبات القادمة، تم وضع ميزانية واحتياجات المستشفيات حتى تستطيع إدارة شؤونها بنفسها، وما يمكن أن يأتي من صندوق المرضى الإسرائيلي لن نرفضه بل سنأخذه لتطوير المستشفى حتى يصل إلى الدرجة

التي يمكن أن تنافس وتواجه التحديات الإسرائيلية. والشيء ذاته بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية وغيرها.

معركة قائمة ومستمرة

معركة القدس... معركة قائمة، لدينا جذورنا في الأرض، لدينا إمكانيات ونحن بحاجة إلى مزيد من الدعم، ولكن في نفس الوقت لا أريد القول بشكل يوحي لكم بأن الصورة وردية وأن كل شيء على ما يرام، وأنا مرتاحون... لا... لا، ليس الوضع كذلك.

بإمكاننا تحقيق انتصارات، وتنفيذ برنامج المستشفيات، وفرض برامج المدارس واستكمال الترميم، وبإمكاننا خوض معركة في القدس ونملاها بالمخيمات، ونحرر الأراضي المصادرة التي يمنع البناء عليها للفلسطينيين، ولكن هذا يستدعي الكثير من العمل والمواقف الحاسمة سواء على المستوى الفلسطيني أو العربي أو الإسلامي أو الدولي.

اشترِ زمناً في القدس

بدأ الأوروبيون يتجهون نحونا بشكل جيد، وذلك بتبني العديد من القضايا وهذه بداية. طرحنا على دول عربية وإسلامية إمكانية مساندة هذه المؤسسات، وأبدى الجميع استعدادهم ونحن بصدد تشكيل صندوق للقدس يتم من خلاله دعم هذه المؤسسات والصرف عليها من أجل استمرار مسيرتها وتطويرها. إن هذه المؤسسات تحتاج إلى 30 مليون دولار في العام لاحتياجات المصاريف الجارية. ومن خلال اتصالاتنا مع عدد من الدول العربية والأوروبية ومع أجهزة الإعلام العربية نسعى إلى أن يتم تنظيم برنامج لدعم صندوق القدس.

الفكرة تنطلق من حملة رسمية وشعبية في كل مكان... في المدارس والجامعات والشوارع والإذاعة والتلفزيون، محورها القدس ومؤسساتها،

وتاريخها وأهميتها، وماهي احتياجاتها، تنطلق هذه الحملة في كل بلد عربي/إسلامي، عبر محطاتها الأرضية والفضائية، وتهدف إلى جمع مبلغ من المال لا يقل عن 30 مليون دولار. إن جمع المبلغ المطلوب سنويا يعني 2,5 مليون دولار شهريا، أي 625 ألف دولار في الأسبوع، 85 ألف دولار في اليوم، 3600 دولار في الساعة، 60 دولار في الدقيقة، دولار واحد في الثانية.

عندما تبدأ الحملة سنطلب من الناس شراء زمن في القدس. اشترِ ثانية واحدة، أو نصف ساعة أو ساعة، كلّ على قدر استطاعته، المهم أن يتم شراء زمن معنوي في القدس.

لدينا أكثر من 400 مؤسسة ما بين بنك وشركة تجارية ومالية قادرة على أن تتبرع كل منها بما قيمته 85 ألف دولار في السنة. هذه المبالغ لن تؤثر على أي بنك أو شركة حيث لدينا أكثر من 400 شركة وبنك في أنحاء العالم العربي.

يجب أن يكون لهذا الصندوق جهاز إداري، ومجلس أمناء، وأن يكون تحت إشراف مؤسسة مالية دولية لديها التصور الشامل لهذه العملية.

القدس على جدول الأعمال

عربيا وإسلاميا، حتى الآن لم نتمكن من إقناع العالم بأن القدس أولوية من الأولويات على جدول الأعمال. ولذلك وفي حديثنا مع المسؤولين في الدول العربية طلبنا منهم، أنه في كل اجتماع على مستوى وزراء الخارجية، أو رؤساء الوزارة أو رؤساء الدولة، يجب أن تكون قضية القدس على قمة جدول الأعمال. المهم أن تطرح قضية القدس. في الاجتماعات السياسية ليس فقط عندما تكون هناك مصادرة أراضٍ أو مشكلة أخرى، بل سواء كانت هناك مشكلة في القدس أم لا. المفروض أن يكون هناك جدول روتيني لطرح قضية القدس، وتوضيح وضعها من حيث كونها مدينة محتلة... حتى نقتنع العالم بأن القدس مهددة.

المطلوب خطاب سياسي واضح

القدس لها مكانتها لدى المسلمين ولدى المسيحيين. ومن هنا يجب أن يكون لدينا خطاب سياسي فلسطيني واضح يستطيع أن يخاطب العالمين الإسلامي والمسيحي في آن واحد .

مما يزيد من أهمية هذا الخطاب وشموليته أن هذه المنطقة من العالم تعكس معادلة قوامها أن :

- اليهود أصغر تجمّع في العالم يملك أكبر قوة عسكرية في هذه المنطقة.

- المسيحيون أكبر قوة عسكرية في العالم تملك أصغر تجمّع في هذه المنطقة.

- المسلمون أضعف قوة عسكرية في العالم يملكون أكبر تجمّع في هذه المنطقة.

لمواجهة الزحف الإسرائيلي في هذه المدينة علينا القيام بما يلي :

- إيجاد تحالف قوي بين أكبر تجمع في المنطقة وأكبر قوة عسكرية في العالم لمواجهة أكبر قوة عسكرية في المنطقة. وهذا يستدعي وجود خطابنا السياسي القادر على تجسيد اللقاء والتفاهم الإسلامي المسيحي. ومثل هذا الأمر يحتاج إلى عمل دؤوب وجهد متواصل.

- لكل من الأديان الثلاثة نقاط ضعف ونقاط قوة أيضا. وبالتالي دعونا نطرح هذا الموضوع ضمن ما تم التوصل إليه، بحيث لا تعتقد إسرائيل أنها ولكونها تمتلك القوة العسكرية الرئيسية في المنطقة ستحصل على كل شيء في الاتفاقيات... هناك قوى أخرى يجب أن تتحرك لوضع حد لهذا الأمر.

الإهمال الدولي للوضع المتفجّر في مدينة القدس أحد أهمّ الأسباب المؤدّية إلى القطيعة

أبو بكر القادري

تحتل القدس في اهتمامات المملكة المغربية، ملكاً وشعباً، مكان الصدارة؛ فهي من أهمّ القضايا التي تحظى بالأولوية في الفكر الوطني المغربي، كما تحظى بالأولوية كذلك، في سلّم اهتمامات الرأي العام العربي الإسلامي . وتأتي هذه الدورة لأكاديمية المملكة المغربية، لتؤكّد من جديد، على ما يوليه صاحب الجلالة نصره الله، من عظيم العناية وبالغ الاهتمام لقضية القدس . فجلالة الملك، حفظه الله وهو راعي هذه الأكاديمية، يحرص دائماً على أن تكون هذه القضية المقدّسة، موضوعاً للدرس والبحث والمداولة إيماناً من جلالته بما للقدس الشريف من قداسة ومكانة واعتبار في الضمير الإسلامي بخاصة، وفي الضمير الإنساني بعامة.

والواقع أن موضوع هذه الدورة الذي يطرح سؤالين جوهريين على قدر كبير من الأهمية، يعكس بالوضوح الكامل، انشغال جلالة الملك بما انتهت إليه قضية القدس من تعقيد وتأزمٍ يتسبّبان في تهديد الأمن والسلام، وليس في مدينة القدس فحسب، وليس في فلسطين فقط، وإنما في المنطقة العربية بأسرها، إن لم يكن في العالم كلّه .

إن السؤالين اللذين يطرحهما عنوانُ موضوع هذه الدورة ، هما من أهمّ الأسئلة ذات البعد الإقليمي والدولي ، التي تتردّد في هذه المرحلة ، فلقد

بلغت خطورة الوضع في المدينة المقدّسة ، درجة قصوى من التهديد ، أصبح العالم معها يتساءل في صحوة ضمير : هل أصبحت القدس نقطة قطيعة فاصلة ، ومصدرَ خطرٍ داهمٍ ، أم هي مكانٌ لالتقاء الإرادات الخيرة المحبّة للسلام ، ومركزٌ للتعاون الإنسانيّ الذي يخدم المصالح العليا للبشرية قاطبة، ويحقق الأهداف الإنسانية السامية ؟

هذان سؤالان على درجة كبيرة من الأهمية، بل هما من أهمّ الأسئلة التي تُطرح في هذه المرحلة من تاريخ العالم.

إنّ البشرية كلّها اليوم مسؤولةٌ عن الوضع المتردّي الذي وصلت إليه قضية القدس، وإنما تتفاوت هذه المسؤولية من طرف إلى آخر؛ فهي مسؤولية أخلاقية بالنسبة لعموم المجتمعات الإنسانية من جانب، ومن جانب آخر، فهي مسؤولية قانونية وسياسية تتحملها الدول، والقوى الدولية التي تملك من الوسائل والطرق والأساليب والإمكانات ما يجعلها، إذا شاءت وصمّمت وأرادت ، تؤثّر في مسار الأحداث، وتعمل على توجيهها الوجهة التي تنتهي إلى إقرار العدل والإنصاف، وإلى ردّ الحقوق إلى أصحابها.

إن أصل القضية التي نحن بصدد معالجتها اليوم، هو المؤامرة الاستعمارية والصهيونية التي اغتصبت فلسطين العربية من قلب الوطن العربي والعالم الإسلامي، وزرعت فيه كياناً استيطانياً استعمارياً قام على اغتصاب الأرض العربية، وتهجير أهلها وتشريدهم، مما يدخل في سياق التآمر الاستعماري ضدّ الأمة العربية الإسلامية .

إنني أريد أن أكون صريحاً في حديثي إليكم ، فأقرّر ، من دون ترددٍ أو إحجام ، أن المجتمع الدولي، الذي يتمثّل في الأمم المتحدة بوجه عام ، وفي

الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بوجه خاص ، يتحمل النصيب الأوفر من المسؤولية في استمرار تدهور الوضع في مدينة القدس .

ومن الحقائق السياسية التي يثبتها الواقع الحبيّ، وتؤكدها الأحداث الجارية في المنطقة، أنه ما كان لحكومة إسرائيل أن تمارس هذا المستوي الرهيب من القهر والبطش والعدوان ضد المواطنين العرب الفلسطينيين في القدس ، وفي عموم الأراضي الفلسطينية ، واغتصاب الأرض الفلسطينية. وطمس الهوية الحضارية العربية الإسلامية، ما كان ذلك كله ليحصل لولا تخاذل القوى الدولية، وسكوتها وعجزها ودعمها وتشجيعها لإسرائيل.

لقد تنكّرت إسرائيل لجميع القرارات الدولية، وتحدّت إرادة المجتمع الدولي فتمادت في سياستها الاستيطانية ومضت في تطبيقها لا تلوي على شيء، وفرضت أمراً واقعاً بقوة السلام في القدس، وفي غيرها من المناطق الفلسطينية التي رفضت الانسحاب منها، متجاوزة بذلك الاتفاقيات التي فرضت الظروف إبرامها مع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أمعنت في التنكيل بالمواطنين الفلسطينيين وطردتهم من أراضيهم وتهجيرهم وتشريدهم، وبلغ بها التحديّ لإرادة المجتمع الدولي ، بأن أرادت أن تجعل من القدس عاصمة أبدية بها . وفي ذلك اغتصابٌ للحق العربي الفلسطيني، وخرقٌ سافرٌ واضحٌ لجميع المواثيق والقرارات والأوراق الدولية .

لقد صدرت عن مجلس الأمن عدّة قرارات تتعلق بالوضع القانوني للقدس، تؤكّد جميعها أنها أرضٌ عربية فلسطينية ، وترفض التدابير الإسرائيلية فيها، ومنها القراران 250 و252، وقرار الجمعية العامة رقم 2253 . وجميع هذه القرارات تخرقها وتتجاهلها حكومة إسرائيل، خرقاً سافراً، وتجاهلاً تاماً .

في سنة 1993، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 799 (في شأن قضية المبعدين)، أكد فيه أن اتفاقية جنيف الرابعة تسري على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، بما في ذلك القدس.

ومما زاد في تأكيد الحق العربي الفلسطيني في القدس، القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال العامين الماضيين تحت صيغة «الاتحاد من أجل السلام»، وهي القرارات التي نبّهت إلى تأكيد الوضع القانوني للقدس كمدينة فلسطينية محتلة .

ولكننا إذا كنا نُثبت هنا، وبما لا يرقى إليه الشك، مسؤولية حكومة إسرائيل، في استمرار الوضع الراهن في مدينة القدس، وهو الوضع المتدهور، المتردي، المهدّد بالانفجار في كل لحظة، فإننا ومن باب الأمانة وإحقاق الحق، نوّكد أن الإهمال الدولي للوضع المتفجّر في القدس، الذي يدعم العمليات المخالفة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والمواقف غير الحازمة وغير المنسّقة والموحّدة للدول العربية الإسلامية، هو الذي أدّى، ولا يزال يؤدّي وبصفة مستمرة، إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه، وإلى تعطيل عملية السلام التي من المفترض أنها تستند إلى القانون الدولي.

إن نقطة الارتكاز في الإهمال الدولي للوضع في القدس، تكمن في تجاهل القرار رقم 181 لسنة 1947 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي جعل من القدس مدينة تخضع لنظام دولي خاص تتولّى الأمم المتحدة إدارته تحت إشراف مجلس وصاية . ونحن العرب والمسلمين، وإن كنا قد رفضنا هذا القرار في حينه، إلا أن مخلفات المؤامرة الاستعمارية والصهيونية، وضغوط الظروف الدولية، جعلت أصحاب الشأن، وهم الفلسطينيون بقياداتهم الشرعية الممثّلة في منظمة التحرير الفلسطينية،

يستندون إلى قرار رقم 181 للإعلان عن الدولة الفلسطينية المستقلة في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في عام 1988، وبنوا عليه قبولهم بالقرارين 242 و337 اللذين يشكّلان القاعدة القانونية لعملية السلام.

فإذا كانت التسوية السلمية تقوم أساساً على قرار التقسيم هذا القرار الذي قامت على أساسه دولة إسرائيل سنة 1948 فإن خرق هذا القرار، وتجاوزه، وتجاهله من طرف المجتمع الدولي قاطبة، كلُّ هذا يشكل الأسباب المباشرة للوضع المتأزم الذي وصلت إليه قضية القدس، وبعد في حقيقة الأمر، من أقوى العوامل التي تؤدي إلى نسف عملية السلام في بقية الأراضي الفلسطينية .

إن القدس مدينة عربية فلسطينية، عاشت في حضن الدولة الإسلامية في أمن وسلام، وعرف أهلها من مسلمين ومسيحيين ويهود، نمطاً راقياً من التعايش، وكانت القدس على مدى عصور التاريخ العربي الإسلامي، مدينة الوفاق والسلام والتعاون الإنساني.

والقدس في جوهر الأمر، وبحكم حقائق التاريخ والجغرافيا، مدينة عربية فلسطينية، وهي بهذا الاعتبار عاصمة للدولة الفلسطينية التي تسعى جميعاً إلى إقامتها، وندعم السلطة الوطنية الفلسطينية الدعم الكامل حتى تتخذ كل التدابير للإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس ، وذلك طبقاً للقرارات الدولية التي تؤكد أن القدس مدينة عربية فلسطينية احتُلت في عام 1967 ضمن الأراضي الفلسطينية التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي .

ولئن كان هذا هو اعتقادنا الجازم ، فإننا ندعم الشعب الفلسطيني الشقيق المجاهد الصّامد في كفاحه، ونساند الجهودَ الجبّارة التي يقوم بها

الإخوة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي منظمة التحرير الفلسطينية، لاسترجاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

إن استمرار الوضع المتردي في مدينة القدس سيؤدي، ليس فقط إلى نسف عملية السلام من الأساس، بل إلى شحن المنطقة وتعبثها وتهيئتها للدخول في أوضاع شديدة الخطورة. ونحن نوقن يقيناً تاماً، بأن حكومة إسرائيل هي المسؤولة مباشرة عن هذا الوضع القابل للانفجار في كل لحظة، كما نوقن يقيناً كاملاً، بأن الولايات المتحدة الأمريكية، قادرة على تصحيح الوضع، ومنع الأسباب المؤدية إلى الانفجار المتوقع، إذا ما سلكت حقيقة وواقعاً سياسة توازن فيها بين مصالحها مع العرب والمسلمين، ومع إسرائيل، وتنهض على الشرعية الدولية، وتستند إلى أحكام القانون الدولي، بدلاً من الانحياز إلى السياسة الإسرائيلية الظالمة الغاشمة.

والاستمرار في تدهور الوضع في القدس، سيؤدي لا محالة إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية في هذه المنطقة من العالم وفي العالم العربي الإسلامي قاطبة.

إن استقراءنا للأوضاع وتأملنا للأحداث الجارية في الوقت الراهن، يؤكدان لنا وبصورة قاطعة، أن الولايات المتحدة الأمريكية، تتحمل القسط الأكبر من مسؤولية استمرار الوضع الحالي في القدس بوجه خاص، وفي الأراضي الفلسطينية الأخرى بوجه عام. وإذا كانت الإدارة الأمريكية تتحرك حالياً في إطار التسوية السلمية التي نجهل تفاصيلها حتى الآن فإننا يجب أن لا ننسى أن الكونغرس الأمريكي أصدر قراراً في عام 1995 اعترف في ديباجته بأن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وأنه بموجب هذا القرار سيفتح مبنى السفارة الأمريكية الجديد في القدس في شهر ماي سنة 1999. ولا شك أن الإجراء الأمريكي هذا إذا تم، ستكون له انعكاسات خطيرة على مجمل

القضية الفلسطينية، وليس فقط على قضية القدس، وعلى العلاقات والمصالح الحيوية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي الإسلامي.

ومن شأن تنفيذ قرار الكونغرس الأمريكي بهذا الخصوص، هدم أسس الشرعية الدولية التي نتمسكُ بها لمناهضة سياسات وأعمال التهويد في مدينة القدس. ولهذا فنحن نعتبر الموقف الأمريكي من قضية القدس في حالة مسايرتها لقرار الكونغرس المشار إليه، من الخطورة بمكان، ونعدّه من أقوى الأسباب التي تزيد إسرائيل عتوّاً وعناداً، وتشجعها على الاستمرار في تطبيق سياستها الاستيطانية في القدس وغيرها من المناطق الفلسطينية.

فكيف ينسجم الموقفان اللذان تتخذهما الإدارة الأمريكية، موقف دعم عملية السلام ورعايتها والسهر على متابعة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وموقف الدعم الكامل للسياسة الصهيونية الرامية إلى فرض الأمر الواقع في القدس وضمان جعلها عاصمة أبدية لإسرائيل ؟ .

إن هذه السياسة المزدوجة، التي تكيل بمكيالين، تلحق أفذح الضرر بعملية السلام، وتشجّع حكومة إسرائيل على تجاهل القرارات الدولية، وتضرّ في الوقت نفسه بالمصالح العليا للأمة العربية الإسلامية التي لن تفرط في القدس مهما كانت الظروف.

إن قدسية بيت المقدس بالنسبة لنا نحن المسلمين أمرٌ لا جدال فيه، وارتباطنا بالقدس استمدد جذوره من التعاليم الإسلامية والأحاديث النبوية. وإن المغرب، وعلى الرغم من بعد المسافة بينه وبين بيت المقدس، ارتبط به كل الارتباط، وقدّر مكانته وحرمته تمام التقدير، وشارك في حمايته وتطهيره من قبضة الغاصبين ، كما يساهم بكل ما يستطيع الآن وبقيادة عاهله الكريم، لانتشاله وتطهيره من قبضة الغاصبين الصهيونيين.

ولست أجد في هذا المقام، للدلالة على عميق ارتباط المغاربة بالقدس الشريف، أفضل مما سأحكيه لهم باقتضاب شديد. ففي عام 1968، وبعد مضيّ سنة واحدة على حرب يونيو سنة 1967، التي سقطت فيها القدس في أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كلفني أخي المرحوم برحمة الله سماحة المفتي الشيخ الحاج أمين الحسيني، أن أقوم بجولة عبر بعض الأقطار الأفريقية، لشرح حقائق الوضع الجديد في فلسطين للقادة الأفارقة. وقبل الشروع في القيام بهذه المهمة، قمت باستئذان صاحب الجلالة نصره الله، حيث شرفني باستقبالي في الديوان الملكي صحة الأمين العام لمؤتمر العالم الإسلامي الدكتور إنعام الله خان. وكان مما أكد عليّ فيه العاهل الكريم حفظه الله، خلال هذه المقابلة، أن أركز في محادثاتي مع رؤساء الدول ومع الشخصيات السياسية والعلمية والثقافية والإعلامية التي سألتقي بها خلال جولتي الأفريقية، على قضية القدس باعتبارها جوهر القضية الفلسطينية، وأن أولي هذه القضية كل اهتمامي، وأن أعمل على إبرازها وتسليط الأضواء عليها. وكان هذا الاهتمام من جلالته الملك المنصور بالله، بقضية القدس الشريف، قبل انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الأول بسنة كاملة، وقبل تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي، وإنشاء لجنة القدس المتفرعة عنها. وهذا ما يؤكد على أن القدس هي دائماً في مقدّمة اهتمامات جلالته الملك، وأنها قضية تحظى بالعناية الكاملة والتأييد الشامل من المغاربة أجمعين.

هذه المكانة الرفيعة التي تحتلها القدس في ضمائرنا، وفي أوليات اهتماماتنا، هي التي تدفعنا اليوم إلى بحث الوضع المتردّي الذي تعيشه هذه المدينة المقدّسة، وإلى مراجعة مواقف جميع الأطراف. للوصول إلى تحديد المسؤوليات، وكشف الحقائق.

ومن هذا المنطلق، وفي ضوء هذه الحقائق الدامغة، نقرر أن القدس أصبحت اليوم نقطة قطيعة، بدلاً من أن تكون مكان التقاء. ومما لا شك فيه

أن هذه القطيعة ستكون لها عواقبها الوخيمة إقليمياً ودولياً. وحكومة إسرائيل هي المسؤولة عن هذه العواقب.

إن في تطبيق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالقدس، الضمان الأكيد لاستقرار الوضع في المدينة المقدسة، ولردّ الحقوق الشرعية إلى أصحابها.

ومن المؤكد أن التزام إسرائيل الكامل باتفاقيات السلام التي أبرمتها مع منظمات التحرير الفلسطينية، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وفي إطار القرارات الدولية، إن من شأن هذا الالتزام الكامل والواضح، إذا نُفِّذَ بالكامل، أن يؤدي إلى تغيير الوضع في القدس على النحو الذي يحقق السلام، ويجعل القدس مدينة تتعايش فيها الأديان ويتعاون أصحابها ومعتنقوها من أجل بناء أسس المستقبل في ظل حكم القانون والعدل والإنصاف واحترام حقوق الإنسان.

إن ترسيخ سياسة فرض الأمر الواقع من خلال الاستمرار في بناء المستوطنات، وطردها المواطنين العرب الفلسطينيين من ديارهم ووطنهم، ومواصلة حملات الاعتقال الجماعي للآلاف من المواطنين أصحاب الأرض الشرعيين، وهدم البيوت، وانتهاك حرمة المقدسات الإسلامية في القدس والخليل، كل ذلك أسباب موضوعية تدعونا إلى الشك في نوايا حكومة إسرائيل، وتحملنا على القول إن القدس بدلاً من أن تكون مكاناً للالتقاء، والتعايش، أصبحت اليوم نقطة للقطيعة.

ولن يتغير هذا الوضع إلاً بوفاء حكومة إسرائيل بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها بالتوقيع على اتفاقيات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.

عوامل القطيعة وفُرص اللقاء في قضية القدس

أحمد الضُّبَيْب

لا يشك إنسان في أن هذا الموضوع الذي اختاره مؤسس أكاديميتنا وراعيها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ليكون موضوعاً تدور حوله بحوث هذه الدورة هو موضوع من أجلّ الموضوعات التي طرحت على هذه الأكاديمية، وأكثرها أهمية وإلحاحاً. ذلك أنه يمثل أبعاداً إنسانية عميقة قبل أن يمثل وجهات نظر سياسية. فالقدس مهوى الأئمة لأتباع الأديان السماوية جميعاً، وهي وإن كانت، منذ نشأت، عربية الروح والأرض والسكان، إلا أن المسلمين في كافة أنحاء العالم يتعلقون بها، ويحنّون إليها، فهي لهم أرض الإسراء، وأولى القبلتين، وموطن الحرم الثالث، وأحد المواضع المباركة على هذه الأرض. ولذلك فإن بحث وضعها الحاضر في جلسات هذه الدورة المتميزة، في جو يستهدف إظهار الحقائق والتأكيد على الثوابت الإنسانية الروحية والخلقية، هو هدف سام من أهداف هذه الأكاديمية، التي خُطّط لها لتكون منبراً للحق، ومعتزكاً للرأي الحر.

والواقع أن مشكلة القدس في عصرنا الحاضر ما كان لها أن تكون بهذا التعقيد لو اتبع فيها سبيل الإنصاف، وسلك فيها منهج العدل، ولكن تسببت في تعقيدها شراهة الأطماع والأهواء، وتداخل الرغبات الخاصة مع

المصالح الاستراتيجية والأهداف السياسية، فأصبحت القضية متشابكة الأطراف. بل خرجت - في كثير من أوجهها - عن أن تكون مشكلة سياسية وحسب إلى أن تكون مشكلة أخلاقية، تمس عدالة الإنسان، وموقفه من أخيه الإنسان، وعلاقته بالسائد من قواعد الحق والعدل، مما تعارفت البشرية عليه منذ فجر التاريخ. ولامست هذه المسألة بشدة قضية حقوق الإنسان، وما ارتضته البشرية من قواعد القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية. ولذا أصبح من الجدير بالمفكرين وأصحاب الأقلام الحرة أن يعرضوا هذه القضية على مقاييس الأخلاق، ومبادئ العدالة والموضوعية، لا لكي ينتهوا من ذلك إلى تصنيف الدول والشعوب إلى نوع معتد وآخر معتدى عليه وحسب، وإنما لكي يضعوا الضوابط لعصرهم الذي يعيشون فيه، والمنهج الواضح لما ينبغي أن تسير عليه البشرية في مستقبل أيامها. أتتهج سبيل الفوضى وعدم المبالاة بالعهود والمواثيق؟ وانتهاك المقدسات؟، والقضاء على المآثر الروحية؟ وتشجيع المعتدي والوقوف بجانبه؟ أم ترجع إلى صوت الدين والعقل والقانون؟ فتغلب الصالح العام على المصالح الأنانية الضيقة وتستجيب لنداء الضمير، وتقف مع الحق أيا كان مصدره، لتنشئ بذلك مجتمعات يسودها الحب والتعاون والتكامل واللقاء، بدلاً من مجتمعات تسيل فيها الدماء، وتتأجج فيها الأحقاد، ويُسرد فيها الآمنون، ويُقضى فيها على مكتسبات الحضارة الإنسانية.

إن العدوان أمر لا يخلو منه عصر من العصور، وقد بدأ منذ سن الجريمة قابيل، ولكن الشرائع السماوية ما لبثت أن نزلت كي تحاصر العدوان، وتقضي على الفوضى والظلم، وتضبط العلاقات البشرية بين الأفراد والشعوب، ثم تواضعت البشرية على جملة من القوانين والأنظمة، وسنت الاتفاقيات والمعاهدات التي تحفظ التوازن بين الأمم، وأنشئت في العصر

الحديث المؤسسات الدولية التي كان من أهم أهدافها المحافظة على الأمن والسلم في جميع أنحاء العالم، عن طريق كبح العدوان وتنظيم العلاقات الإنسانية.

والغريب أن أرض فلسطين (والقدس منها القلب) قد تزامنت محتتها مع نشوء هذه المنظمات الدولية الحديثة، وكأنما جعل الله تعالى هذه القضية اختباراً لصدقية هذه المؤسسات، وامتحاناً لمدى فاعليتها في المجتمع الدولي، وهل كان القصد منا حقا نصرة المظلوم وردع الظالم، أم أنها وجه من وجوه اللعبة السياسية العالمية.

في 2 نوفمبر 1918م أصدر اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا تصريحاً في صورة مذكرة موجهة إلى المليونير اليهودي البريطاني روتشيلد، يذكر فيها أن حكومة بريطانيا تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن مقدس للشعب اليهودي في فلسطين، وأنها ستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، وتضمن التصريح أنه "لن يؤتى بعمل ما من شأنه الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين".

ولم تكن حكومة بلفور آنذاك تملك شبرا واحدا من أرض فلسطين، إذ تم الاحتلال البريطاني لهذه البقعة فيما بعد. وقبل أن تعين عصابة الأمم بريطانيا منتدبة على فلسطين بما يقارب ثلاثة أعوام. كما أن اليهود كانوا أقلية مقابل العرب مسلمين ومسيحيين في مدينة القدس، ناهيك عن بقية فلسطين.

وقد دلت دراسات فقهاء القانون الدولي على أن هذا الوعد لا يستند على أساس قانوني، وأنه باطل شكلا وموضوعا⁽¹⁾. فكان ذلك أول انحراف رسمي عن قواعد القانون الدولي في مسيرة القضية الفلسطينية. ومع ذلك فإن

هذا الوعد اتخذ أساسا في صياغة صك الانتداب البريطاني في فلسطين، الذي صدر عن عصبة الأمم مخالفا المادة 22 من عهد عصبة الأمم نفسها، تلك المادة التي تتعلق بطبيعة الانتداب وأهدافه، كما جاء مخالفا لتعهدات بريطانية للعرب فيما سمي برسائل الحسين / مكماهون، ومخالفا لمعاهدة بتسبرج سنة 1916م، ومعاهدة سايكس بيكو سنة 1916م،⁽²⁾ وفيها جميعا ضمن الحلفاء استقلال فلسطين والبلاد العربية الواقعة تحت الحكم التركي. بل كان مخالفا لكثير من التصريحات البريطانية نفسها، ومنها تصريح رئيس وزراء بريطانيا في 5 يناير 1917م⁽³⁾ وتصريح اللورد اللبني عندما احتل القدس في 9 ديسمبر 1917م الذي قال فيه "إن غاية الاحتلال البريطاني هي تحرير فلسطين من الحكم التركي لإنشاء حكومة وطنية حرة بها"⁽⁴⁾.

إن طبيعة الانتداب أن يكون ذا صفة استشارية، إذ ليس له الحق في التصرف بالأرض، أو التدخل في السيادة عليها كما تنص على ذلك المادة 22 من عهد عصبة الأمم، وكما يشير إلى ذلك رأي محكمة العدل الدولية الذي يقر بأن الانتداب لا يتضمن التنازل عن الأرض وتحويل السيادة⁽⁵⁾.

ومع ذلك فقد كان من أهم أهداف الانتداب البريطاني تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين في مجموعات كثيفة، والاستيطان فيها، لتحويل الميزان السكاني لصالح الغرباء المهاجرين مقابل السكان العرب الأصليين. تم ذلك بإصرار وبنوع من التجاهل التام للقوانين الدولية، وما تعارفت عليه الديمقراطية الغربية، وبالمنافاة مع البديهي والسائد من قواعد حقوق الإنسان ومبادئ حق تقرير المصير، التي تبناها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، والتي تراعي ضرورة أخذ رغبات الشعوب في أي تغيير يتصل بضمها إلى دول أخرى، أو في اختيار حكومتها أو تقرير مصيرها⁽⁶⁾.

وفي سنة 1919م بعث الرئيس الأمريكي ويلسون لجنة تحقيق أمريكية إلى فلسطين وسوريا للتحقق من رغبات السكان، وكان اسمها لجنة كنج كراين، وقد قدمت تقريرها في 1919/8/28م وكان من فقراته :

"اجتمعت كلمة المسلمين في فلسطين وهم حسب الإحصاء الإنجليزي الأخير يبلغون أربعة أخماس السكان على المطالبة باستقلال سورية المتحدة... وقدرت الأحزاب التي اجتمعت في يافا أن سوريا أهل لحكومة مستقلة بلا دولة وصية. وقد أيد الناس في القدس وغيرها من مدن فلسطين هذا القرار... إنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية بدون انتهاك الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين... فإذا كان المبدأ الذي أعلنه الرئيس ويلسون في 4 يوليو 1918م كواحد من الأهداف الأربعة للحلفاء سوف يطبق، وإذا كانت رغبات سكان فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين، فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريبا يرفضون البرنامج الصهيوني رفضا باتا... فتعرض شعب هذه حالته النفسية لهجرة يهودية لا حد لها، وبضغط اقتصادي واجتماعي متواصل، ليسلم بلاده، هو نقض شائن للمبدأ العادل الذي أشرنا إليه، واعتداء على حقوق الشعب وإن كان في شكل قانوني، ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في سوريا وفلسطين بالغ أشده، وليس من السهل الاستخفاف به... والواقع أنه لا بد من استخدام الجيوش لتنفيذ بعض القرارات، ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة، هذا فضلا عن أن مطالب الصهيونية الأساسية في حقهم على فلسطين المبنية على كونهم احتلوا منذ ألفي سنة. دعوى لا تستوجب الاكتراث أو الاهتمام⁽⁷⁾.

وكان هذا صوتا من أصوات العقل. يعتمد ما كان سائدا من مبادئ ومثل، ويستند إلى قواعد الأخلاق والعدل.. ولكن هذا الصوت ما لبث أن ضاع في خضم الضوضاء الصهيونية، والأطماع السياسية والحسابات الاستراتيجية لدى دول الحلفاء.

وعندما أنهت بريطانيا انتدابها سنة 1948 م من جانب واحد، دون أن تحصل على موافقة الأمم المتحدة. لم تسلم البلاد لحكومة وطنية، وإنما سلمتها للوكالة الصهيونية التي أمدتها بالسلاح والذخيرة ومكنت لها في كثير من المدن، فأخذت تحصد العرب بالسلاح وهم عزل آمنون.

وتبع ذلك إصدار الأمم المتحدة توصيتها رقم 181 في 29 نوفمبر 1947م التي تتضمن تقسيم فلسطين حسب حدود رسمت بين العرب واليهود، كما اقترحت تدويل مدينة القدس، وعلى الرغم من المآخذ الكثيرة التي يراها فقهاء القانون الدولي على هذا القرار، من حيث عدم شرعيته من جهة ومخالفته لميثاق الأمم المتحدة من جهة أخرى⁽⁸⁾ فإن الكيان الصهيوني الذي أعلن في 14/ مايو سنة 1948م ما لبث أن استولى على الجزء الغربي من مدينة القدس مستحوذاً بذلك على 80% من مدينة القدس العربية، التي لم يشملها أساساً قرار التقسيم، بل كان يعد القدس بشطريها ذات وضع خاص ويقترح تدويلها. وتلك مخالفة بموهبة لهذا القرار الذي يعده الصهاينة مستندا أساسيا لقيام دولتهم، فيا عجباً لقرار يؤخذ بعضه ويتشبه به، ويُهمل بعضه ولا يلتفت إليه!!

ثم ما لبثت القوات الإسرائيلية أن احتلت الجزء الشرقي لمدينة القدس في يونيو سنة 1967م في عدوان مسلح، وأعلنت على لسان قادتها أنها لن تغادر القدس بعد ذلك أبداً.

إن التذكير بهذه الخلفية ضروري لمعرفة عوامل القطيعة التي أوجدتها الممارسات الإسرائيلية والتي بدأت باحتلال القدس احتلالاً عده المجتمع الدولي انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، ولقرار التقسيم، ثم أتبع ذلك بعدد من الإجراءات التي كان من أهمها ما يأتي:

1- تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة

ضمت إسرائيل القدس برمتها، ووصفتها بأنها الأبدية من خلال إجراءات عديدة، متحدية بذلك الرأي العام العالمي، وأصدر الكنيست في 27 يونيو 1967م نظامين أساسيين يتعلقان بالمدينة هما: "نظام المؤسسات البلدية" و "نظام القانون والإدارة" وكانت مهمة القانون الأول توسيع حدود المدينة، ومهمة القانون الثاني إخضاع المدينة للأنظمة الإسرائيلية.

وتبع ذلك إلغاء جميع القوانين الأردنية السابقة، وتحويل الإدارة البلدية للمدينة إلى إدارة يهودية. ونقلت إسرائيل عاصمتها إلى القدس مخالفة بذلك الرأي العام العالمي، كما فرضت على السفراء تقديم أوراق اعتمادهم في مقر الحكومة بالقدس وطالبت الدول بنقل السفارات إلى القدس⁽¹⁰⁾.

وحولت أسماء الشوارع والطرق والساحات العربية إلى أسماء يهودية، وحاصرت المؤسسات الفلسطينية في المدينة وأغلقت معظمها.

واتخذت دولة الاحتلال إجراءات كثيرة تجعل حياة المواطن الفلسطيني صعبة في القدس ومن ذلك ما يتعلق بالقضاء، فقد فصلت القدس إدارياً عن الضفة الغربية وألغت المحاكم النظامية في القدس، وألحقتها بالنظام القضائي الإسرائيلي مباشرة، وأصدرت قراراً بنقل محكمة الاستئناف

من القدس إلى رام الله، وآخر يقضي بسريان القانون الإسرائيلي الخاص بالقضاء على جميع سكان القدس، وقراراً ثالثاً يقضي بعدم الاعتراف بأحكام المحكمة الشرعية بالقدس وعدم تنفيذ أحكامها، وقررت تجاهل كل ما يرد من دوائر الأوقاف الإسلامية، أو رئيس الهيئة الإسلامية في القدس، ثم أمرت بتشكيل محكمة استئناف شرعية تكون تابعة للحكومة الإسرائيلية⁽¹¹⁾ وجعلت للمحكمة الشرعية في يافا سلطة الفصل في قضايا المسلمين الشخصية.

وقد قامت السلطات الإسرائيلية في 18 نوفمبر سنة 1991م بالهجوم على المحكمة الإسلامية الشرعية بالقدس المحتلة، واستولت على وثائق وأوراق مهمة⁽¹²⁾.

وذلك كله مناف لطبيعة سلطات الاحتلال كما نصت عليها اتفاقية جنيف الرابعة المبرمة سنة 1949م التي تنظم علاقة المحتل بالأرض المحتلة، ومن أهمها احترام القوانين والنظم التي كانت مطبقة في الإقليم قبل احتلاله. واقتصار مسؤولية المحتل على صلاحيات إدارية وتنظيمية محدودة في إطار حماية حقوق المدنيين في الأرض المحتلة⁽¹³⁾.

2- إنشاء المستعمرات الاستيطانية داخل القدس

وتشويه الطابع الحضاري لها

كانت مشروعات الاستيطان اليهودي أساساً في فكر الحركة الصهيونية منذ إنشائها، إذ نجد الفكرة تتردد عند هرتزل وأضرابه من زعماء هذه الحركة مثل جابوتنسكي ووايزمن وغيرهم. وبناء عليها قامت الهجرات اليهودية الكثيفة إلى فلسطين إبان الانتداب البريطاني عليها في جماعات

لفئة اليهود الاشكنازيم، الذي لا تربطهم بالعنصر السامي أدنى رابطة عرقية، وإنما تقوم رابطتهم على اعتناق الدين اليهودي وحسب.

وبعد أن احتلت الدولة الصهيونية القدس الشرقية سنة 1967م أخذت في تطبيق خطط استيطانية جائرة، شوهت الطابع التاريخي لهذه المدينة، وقصدت من خلالها قطع صلة المدينة بالضفة الغربية، وبالأرض العربية عن طريق إحاطتها بأطواق استيطانية، أقيمت على أنقاض الأحياء العربية والممتلكات العربية. وليس المقام هنا مقام تفصيل في حدود هذه الأطواق والأحزمة الاستيطانية الضخمة التي أقيمت في القدس خلال السنين الماضية، إذ أن المعلومات عنها متوافرة بكثرة وخاصة في أضايير هيئة الأمم المتحدة، وما نشر في محاضرها وقراراتها. لكن الجدير ذكره أن سياسة إسرائيل الاستيطانية في القدس، وفي فلسطين بشكل عام، قامت على انتهاك حقوق السكان العرب، متخذة في سبيل ذلك مختلف الوسائل لمصادرة الأراضي العربية والاستيلاء عليها بحجة المصلحة العامة، أو كونها من أملاك الدولة أو أملاك الغائبين، أو الاستيلاء عليها بحجة التطوير، أو استنادا إلى قانون الطوارئ ومناطق الأمن الصادر سنة 1949م، أو اللجوء إلى الاحتيايل وتزوير تواريخ المواطنين العرب، أو التستر وراء مهمات خاصة للسيطرة على الأراضي العربية مثل البحث عن الآثار والقيام بمهمات علمية⁽¹⁴⁾.

وقد سنت الحكومة الإسرائيلية عددا من القوانين والقرارات والأوامر العسكرية المساعدة على المصادرة، مثل قانون أملاك الغائبين سنة 1961م وقانون القدس سنة 1980م، والأمر العسكري الذي يعطي الحاكم العسكري للضفة حق إعلان أية قطعة أرض ملكية عامة، ويمكن الاعتراض على ذلك خلال ثلاثة أسابيع وإلا أصبح نافذا.

وما أكثر ما رأينا على شاشات التلفاز الجرافات الإسرائيلية وهي تهدم منازل السكان العرب بحجج واهية منها ادعاء عدم الترخيص لها . وهو أمر تملكه السلطة المحتلة وحدها ولا تمنحه إلا لليهود . وكثيرا ما رأينا المتطرفين اليهود يحتلون منازل المواطنين العرب ويطردونهم منها دون مراعاة لأقل قواعد النظام العام، أو مراعاة لحقوق الإنسان، أو شروط التعايش السلمي .

وقد دانت الأمم المتحدة إقامة المستعمرات وعدم شرعيتها، كما دانت ما رافق ذلك من مصادرة للأراضي، ونزع لها وتدمير لمنازل الفلسطينيين، وانتهاكات لحقوق الإنسان فيها⁽¹⁵⁾.

واستتبع عمليات الاستيطان، ومشاريع الطرق التي نفذتها دولة الاحتلال في القدس العث بالطابع الثقافي والتاريخي للمدينة، ومحو أصالتها وصبغها بالصبغة اليهودية، ضاربة عرض الحائط بالمواثيق والاتفاقيات الدولية كالميثاق التأسيسي لليونسكو، واتفاقية بروتوكول لاهاي سنة 1954م، وهي الاتفاقيات والتوصيات والقرارات التي اعتمدها المجتمع الدولي، وقد ذكر قرار المجلس التنفيذي لليونسكو أن القدس التاريخية تشكل ممتلكا ثقافيا ذا قيمة عالمية فريدة من حيث تماثله وتوازنه وطابعه المميز مما حدا بالمجتمع الدولي إلى اعتباره جزءا من الممتلكات النفيسة للإنسانية جمعاء⁽¹⁶⁾.

ولم يكتف المحتلون بتدمير الأماكن التاريخية والأثرية الإسلامية والمسيحية وإنما ارتكبت أعمال سطو كبيرة على نفائس تاريخية نادرة من متحف القدس، مما حدا بالمجلس التنفيذي لليونسكو إلى التنديد بذلك وإبداء القلق بشأنه⁽¹⁷⁾ كما طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة السلطات

الإسرائيلية بإعادة الوثائق التاريخية التي استولت عليها من محكمة القدس الشرعية⁽¹⁸⁾.

3- العبث بالأماكن المقدسة وتدنيسها

لقد استتبع التمكين للعناصر المتطرفة من اليهود في مدينة القدس أن تم هدم كثير من المساجد والمآثر الاسلامية. وخاصة ما كان منها في حي المغاربة التاريخي الشهير الذي هدمته السلطة الإسرائيلية عن آخره منذ الأيام القليلة الاولى من دخولها إلى القدس سنة 1967م بعد أن أنذرت أهله بالإخلاء خلال ساعات قلائل، فشردت بذلك أكثر من 135 أسرة وجعلتهم بلا مأوى. ومن سخريات القدر أن شيخ سكان هذا الحي قدم سنة 795هـ (1393م) شكوى إلى والي دمشق يشكو فيها والي القدس لانه تعدى على حقوق أفراد عائلة يهودية وحرّمهم من إرثهم الذي خلفه لهم أحد الاقارب⁽¹⁹⁾.

وقد سلكت دولة الاحتلال، ممثلة بالرسميين والأفراد، مسالك استفزازية كثيرة لتدنيس الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية على السواء. فمن ذلك زيارة الحاخام الأكبر للجيش الاسرائيلي للمسجد الاقصى في 1967/8/15م وصلاته مع أتباعه داخل الحرم الشريف، والاستيلاء على مفاتيح باب المغاربة أحد أبواب المسجد الاقصى لتمكين السلطات من فتح الباب لكل من أرادت إدخاله دون إذن الأوقاف الإسلامية. ومن ذلك تدنيس المزارات والمقابر والممتلكات الدينية المسيحية على جبل صهيون. وتحطيم القناديل في كنيسة القيامة، أقدم كنيسة في العالم. واقتراف السرقات، والاعتداء على دير الاقباط الملاصق لكنيسة القيامة، وحرق خمسة مراكز مسيحية دينية في المدينة⁽²⁰⁾، وتحطيم قبور البطارقة في ساحة كنيسة

المخلص الأرمنية، وبعشرة رفات أصحابها. وارتكاب الأعمال الفاضحة والتدخين وجلب الكلاب إلى الكنائس وغير ذلك⁽²¹⁾.

وقد وصلت هذه الاعتداءات قمتها بالاعتداء الأثيم الذي تمثل في محاولة إحراق المسجد الأقصى في 21 اغسطس 1969م، ذلك الفعل الشنيع الذي أثار غضب العالم أجمع، واعتبره تدنيسا لمكان من أقدس الأماكن الدينية في العالم. وقد عكس ذلك قرار مجلس الأمن رقم 271 في 15 سبتمبر 1969م الذي أكد مجددا عدم قبول الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري، كما قرر "أن العمل المقيت لتدنيس المسجد الأقصى يذكر بالحاجة الملحة إلى أن تمتنع إسرائيل عن خرق القرارات الدولية، وأن تبطل جميع الإجراءات والأعمال التي اتخذتها لتغيير وضع القدس" كما دعاها إلى "التقيد بدقة بنصوص اتفاقيات جنيف، وبالقانون الدولي الذي ينظم الاحتلال العسكري، كما يدعوها إلى الامتناع عن إعاقة المجلس الإسلامي الأعلى في القدس عن القيام بمهامه"⁽²²⁾.

ومع ذلك فإن الدولة المحتلة لم تلتفت كعادتها إلى هذا القرار وغيره، بل مضت في خططها لتغيير الوجه العربي لمدينة القدس، وتغيير تراثها الثقافي وما تزال النوايا الإسرائيلية المتطرفة تبيت العزم لهدم المسجد الأقصى، وإحلال الهيكل المزعوم مكانه وقد بدأت بتسكين مجموعات يهودية متطرفة في المنازل المجاورة للحرم الشريف، تمهيدا لاحتلال الحرم الشريف في يوم من الايام⁽²³⁾.

وقد تناقلت الصحف منذ أيام خبر عقد المتطرفين الإسرائيليين مؤتمرهم السنوي السابع يوم الثلاثاء 15 سبتمبر 1998م الذي حضره ما يزيد على عشرين ألف يهودي متطرف، من بينهم كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية. وفي هذا المؤتمر قال زعيم هذه الحركة العنصرية المتطرفة

مخاطبا المجتمعين: "قوموا إلى جبل الهيكل، واهدموا المسجد الأقصى، ودمروا كنيسة القيامة... لا نريد أذانا يرفع أو أجراسا تقزع لصلاة غير يهودية في أرض اليهود".

وفي أثناء هذا الاجتماع أقسم ألف شاب متطرف يهودي، وقفوا على أقدامهم أمام المؤتمر، على العمل المتواصل الذي يمكنهم من هدم المسجد الأقصى وكنيسة القيامة في القدس وكذلك تدمير كل دور العبادة غير اليهودية".

وقد قرئت في الاجتماع رسالة من رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو إلى المؤتمرين يقول فيها: "نحن معكم فيما ذهبتم إليه من أجل بناء الوطن القومي اليهودي على أرض الميعاد ولكن الظروف الدولية المحيطة بهذا الوطن اليهودي تتطلب الترتيب في تحقيق الأهداف اليهودية الكبرى حتى لا يحاربنا العالم... وأقترح أن نبدأ بالمعابد الإسلامية، ونؤجل المعابد المسيحية، إلى مراحل لاحقة، إذا ضربنا المسجد الأقصى وعملنا على هدمه، فلنا الحجج القوية للدفاع عن أنفسنا، لأن موقعه يشمل الأرض المخصصة للهيكل الذي يجب أن يقام على أرض الميعاد اليهودية. كما أن العداء السافر للمسلمين ضد دولة إسرائيل يعطيها المبرر في محاربتهم داخل الوطن القومي لليهود. أما إذا أقدمنا الآن على هدم كنيسة القيامة والمقدسات المسيحية الأخرى فان ذلك سيقوم الدنيا علينا، ولا نمتلك في ظل الروابط الحميمة التي تربطنا بالعالم المسيحي الحجج والمبررات على تدمير المعابد المسيحية".

هذا الخطاب أعلنه جرشون سلمون رئيس حركة المتطرفين اليهود وقرأه على المجتمعين في المؤتمر السابع المنعقد أساسا لهدم المسجد وبناء الهيكل المزعوم، وعلق عليه قائلا: إن حركته "تختلف تماما مع توجه

الحكومة التي تضع في حساباتها الظروف الدولية وتتصرف بموجبها وفق حسابات سياسية قد تصيب وقد تخطئ، بينما نحن نتصرف بتلقائية، تحكمها عقيدتنا الدينية التي تؤمن بأن إسرائيل كلها أرض للميعاد، ولا يمكن المساومة عليها مهما كانت الظروف المحيطة بنا، ومهما كانت الصعاب التي سنواجهها لأننا قد عقدنا العزم على القتال لنصرة ديننا، وهدم معابد غيرنا، وإقامة هيكلنا لتكون العبادة المقبولة داخل إسرائيل هي اليهودية وحدها"⁽²⁴⁾.

إن الحكومة الإسرائيلية بتبنيها جانب التطرف اليهودي الصهيوني، في كثير من المواقف، ومنها هذا الموقف، يجعلنا نؤكد أن هذه الدولة المحتلة لا يمكن أن تكون أمينة على المقدسات الدينية للمسلمين والمسيحيين على السواء. وذلك ما يستلزم وقفه صارمة في وجه العدوان، نظرا لعدم أهلية هذا الكيان الصهيوني أصلا لإدارة القدس أو حماية الأماكن المقدسة فيها.

4- انتهاكات حقوق الانسان في القدس وفلسطين عامة

تنظم اتفاقية لاهاي الرابعة سنة 1907م واتفاقية جنيف في 12 أغسطس 1949م وضع البلاد المحتلة وحماية المدنيين وقت الحرب. غير أن السلطة الإسرائيلية لا تعترف بانطباق اتفاقية جنيف على الأرض التي تحتلها بما فيها القدس، الأمر الذي أثار استنكار الهيئة العامة للأمم المتحدة. فوصفت تلك الانتهاكات بأنها خرق خطير لأحكام تلك الاتفاقية" كما أنها "جرائم حرب وإهانة للإنسانية"، وأكدت "أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية بما فيها القدس والأراضي العربية الأخرى، هو وفقا للاتفاقية، ذو طابع مؤقت وبالتالي لا يعطي السلطة القائمة بالاحتلال أي حق

في المساس بالسلامة الإقليمية للأراضي المحتلة⁽²⁵⁾، وقد حملت الأمم المتحدة إسرائيل مسؤولية أمن الفلسطينيين⁽²⁶⁾، وأجملت بعض قرارات الأمم المتحدة⁽²⁷⁾ أوجه انتهاك السلطة الإسرائيلية لحقوق الإنسان بالنقاط الآتية :

- الاحتلال في حد ذاته يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان.

- الطرد والتشريد للمواطنين الفلسطينيين وإخراجهم من أراضيهم وابعادهم وحرمانهم من حق العودة.

- العقاب الجماعي والإخضاع للحجز التعسفي.

- إغلاق المرافق الصحية مثل إغلاق مرفق الهوسبيس الطبي للروم الكاثوليك في القدس⁽²⁸⁾، وشن الهجمات على المستشفيات والعاملين فيها.

- إغلاق المرافق التعليمية.

- نسف المنازل وتدميرها وإغلاقها⁽²⁹⁾.

- التدخل في نظام التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحية للفلسطينيين وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة.

- التعرض لحرية التنقل للأفراد.

- الاستغلال غير المشروع لثروات الطبيعة للأراضي المحتلة ومواردها، وعمال تلك الأراضي المحتلة.

- تصعيد الأعمال الوحشية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

- إساءة معاملة الأطفال والقصر المحتجزين أو المسجونين وتعذيبهم.

- إغلاق مقار ومكاتب نقابات العمال والمنظمات الاجتماعية ومضايقة

زعمائها بما في ذلك طردهم.

- التعرض لحرية الصحافة بغرض الرقابة واحتجاز الصحفيين وطردهم وإغلاق الصحف والمجلات ومنعها من الصدور.
- قتل وجرح المتظاهرين العزل.
- كسر عظام الآلاف من المدنيين وأطرافهم.
- تحديد الإقامة في المنزل أو المدينة.
- استعمال الغاز السام مما أدى إلى قتل العديد من الفلسطينيين، وقد جاء في قرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة للقلق بشأن استعمال الغازات الضارة بالصحة لما لها من آثار بيئية خطيرة على السكان الفلسطينيين والعرب، وعلى الإنتاج الزراعي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁰⁾.
- تسليح المستوطنين الإسرائيليين لتدبير العنف وارتكابه ضد الفلسطينيين⁽³¹⁾.

ان ما أشرنا إليه من تجارب مريرة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي للقدس، وما تبين للعالم أجمع من مراوغات الدولة الصهيونية، وعدم التفاتها إلى المواثيق الدولية، يؤكد أن عوامل القطيعة في قضية القدس أقوى بكثير من عوامل اللقاء.

إن سياسة فرض الأمر الواقع التي تنتهجها الدولة اليهودية تنبع أساسا من الاتجاه الفكري السياسي الصهيوني منذ فجر التفكير في إنشاء الكيان اليهودي في فلسطين. وهي سياسة تقوم على تحقيق المكاسب، بصرف النظر عن شرعيتها ودون اعتبار للآخرين، ثم التمسك بهذه المكاسب والتفاوض حولها. ونحن نعتقد أن هذه السياسة تمثل أسلوبا عقيما في التعامل بين الدول. وهي لذلك سياسة منبوذة في عرف المجتمع الدولي المعاصر لأنها تقوم

أساساً على العدوان، وعلى انتهاك حقوق الإنسان وحقه في تقرير مصيره . وقد تمثّل رفض هذا الأسلوب في عدد كثير من قرارات الأمم المتحدة، سواء من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة أو من المنظمات الدولية التابعة لها .

إن هذه السياسة لا تتفق والحد الأدنى من مبادئ الأخلاق التي يجب أن تتحلّى بها الدول في تعاملها بعضها مع بعض، كما أنها تنافي القوانين الدولية، وقواعد التعايش السلمي بين الشعوب ولا يمكن إلا أن تكون حجر عثرة في أي اتجاه نحو السلام في المنطقة، ولذلك فإن التخلي عن هذه السياسة يحتاج إلى قرارات جريئة قد تكون صعبة من قبل زعماء الدولة الصهيونية، ولا بأس في ذلك، لأن السياسات لا يمكن أن تكون جامدة بل تتطور بتطور العصر، ومن المعروف أن هذا العصر لا يحتمل الأسلوب السياسي الذي تبنته الأفكار الصهيونية في بداية نشأتها .

ولقد سبق للمؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي أن بين خطورة هذه السياسة الإسرائيلية فكتب مقالا سنة 1955م قال فيه : "لا تقترفوا أخطاء الصليبيين" وأكد فيه استحالة أن ينتصر الظلم، وطالب أصحاب النفوس الكبيرة الرزينة في دولة الاحتلال على العمل بسرعة وتفان من أجل تحقيق المطالب الآتية :

1- إجلاء القوات الإسرائيلية عن المناطق التي احتلتها .

2- تعويض البلدان العربية عن الخسائر المادية التي تكبدتها .

3- إعادة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة⁽³²⁾ .

ونحن نقول إن فرص اللقاء تبدأ بتصحيح الأوضاع، وإعطاء كل ذي حق حقه، والاعتراف بحقوق الشعوب في العيش بأمن وسلام .

ومع ذلك فإن فرص اللقاء لا تحددها السياسة الإسرائيلية وحدها، وإنما هي جهد مشترك بين كل المحبين للسلام في العالم، وذلك بالتضامن

من أجل تحقيق تطلعات المجتمع الدولي في إقرار مبادئ الحق والعدل، والوقوف في وجه الظلم والعدوان، بانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها عن طريق القوة في القدس وغيرها، وعودة القدس عربية إسلامية كما كانت قبل أربعة عشر قرناً، كانت فيها مثالا على اللقاء الحقيقي المبني على المحبة والتآخي بين جميع الديانات.

وخلاصة القول أن السياسة الإسرائيلية بإمكانها أن تجعل من القدس نقطة للقاء كما جعلت منها مكانا للقطيعة، فإذا لم تستطع ذلك بفعل سيطرة التطرف والأطماع، والغطرسة التي تتحكم في أذهان بعض السياسيين، فإن المجتمع الدولي مطالب بأخذ زمام المبادرة، وفرض السلام حسب المواثيق الدولية والقرارات الأممية، عن طريق الضغط والقوة ويحضرنا في هذا المجال كلمة حكيمة لكل من البروفيسور توماس مالميسون أستاذ القانون الدولي في جامعة جورج واشنطن والسيدة سالي مالميسون في الجامعة نفسها إذ كتبا يقولان :

"إن العدالة والقوة ضروريتان في التسويات السلمية، وحين يقل استعمال العدالة يكثر استعمال القوة. إن الحاجة إلى عدالة حقيقية في التسوية العسكرية المفروضة على القدس وفلسطين من جهة واحدة، ستؤدي إلى استعمال أكبر ومنتزاد للقوة"⁽³³⁾.

كما يحضرنا بهذه المناسبة تصريح للرئيس دوايت د. أيزنهاور في خطاب له أذيع عقب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م ونشر في 1957/2/20م.

"إننا ندنو من لحظة بالغة الأهمية حيث علينا إما الاعتراف بعجز الأمم المتحدة عن إعادة السلام إلى هذه المنطقة، أو على الأمم المتحدة أن تجدد، بعزم متزايد، جهودها من أجل الحصول على انسحاب إسرائيلي.

إن هذا ليثير سؤالاً هاماً من حيث المبدأ، فهل من حق، دولة تهاجم وتحتل أراضٍ أجنبية، من غير رضى الأمم المتحدة، أن يسمح لها بفرض شروط لانسحابها؟ إذا وافقنا على أن الهجوم المسلح يحقق أهداف المعتدي، فأخشى عندئذ أن نكون قد قلبنا النظام الدولي، ونكون بالتالي قد وافقنا على استعمال القوة كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية وكسب المصالح القومية... لا خيار للأمم المتحدة سوى أن تمارس الضغط على إسرائيل كي تمثل لقرارات الانسحاب. وبالطبع فاننا لا نزال نأمل أن تقتنع الحكومة الإسرائيلية بأن مصلحتها الفضلى والدائمة تكمن في إذعانها للأمم المتحدة،⁽³⁴⁾.

نعم إن المجتمع الدولي مسؤول عن تدهور الأوضاع في فلسطين والقدس بشكل خاص، وعليه أن يكون في مستوى المسؤوليات التي تنتظرها منه الشعوب، حتى تعود القدس مكاناً للقاء لا نقطة للقطيعة.

الهوامش

- 1) انظر تفصيلاً لذلك في : محمد اسماعيل السيد، مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين، القاهرة، عالم الكتب 1975م ص142 وما بعدها وسنشير إليه فيما بعد بـ (السيد).
- 2) نفسه ص 151-164.
- 3) سعود عبد العزيز الدايل، الوضع القانوني للقدس، بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 1403، ص131.
- 4) نفسه، الصفحة نفسها.
- 5) نفسه، الصفحة نفسها.
- 6) السيد، ص 200.
- 7) نفسه، ص 211.

- (8) انظر هنري كتن : وضع القدس في ظل القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، تعريب عصام شريح الباحث، ع 24 سنة 1982م، ص204 وما بعدها.
- (9) بول فندلي، الخداع، ص 203.
- (10) انظر قرار مجلس الأمن رقم 478 (1980م) بتاريخ 20 أغسطس 1980م، قرارات الأمم المتحدة في شأن فلسطين، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 288/2 وفايز جابر، مستقبل القدس السياسي، ورقة مقدمة للندوة السنوية لشؤون القدس، في المؤتمر الاسلامي للقدس 1994م، ص16.
- (11) عبد الفتاح أبو عليّة وعبد الحليم عويس، بيت المقدس في ضوء الحق والتاريخ، الرياض، دار المريخ، سنة 1401هـ 1981م، ص63.
- (12) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنة 1995م ج 4، ص273.
- (13) جعفر عبيد السلام، المركز القانوني لمدينة القدس، مكة المكرمة، رابطة العالم الاسلامي سنة 1418هـ، ص81.
- (14) انظر تفصيلا للسياسات الإسرائيلية في مجال الأراضي في : نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، الرياض، مركز بحوث كلية التربية بجامعة الملك سعود، سنة 1406هـ 1985م، ص128 وما بعدها.
- (15) انظر مثلاً قرار مجلس الأمن رقم 465 (1980م)، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 281/2، وقرارات لجنة المستوطنات البشرية رقم 10/11 في 12 ابريل سنة 1989م المتضمنة الطلب إلى إسرائيل الكف عن تدمير منازل الفلسطينيين، وفتح المنازل التي أغلقت بأمر عسكري، وإدانة إنشاء المستعمرات في الوطن الفلسطيني من قبل إسرائيل، قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين 320/4.
- (16) انظر قرار المجلس التنفيذي لليونسكو رقم 121 م ت/ 1 و 4 و 5 بتاريخ 1985م، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 447/3 والقرار رقم 125 م ت/ 1 و 4 و 5 بتاريخ 1986م، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 448/4.
- (17) القرار رقم 116 م ت / 1 و 4 و 5 بتاريخ 1983م، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 443/3.
- (18) قرارا الهيئة العامة 47/46 في 9 ديسمبر سنة 1991 رقم 26. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 273/4.
- (19) كامل العسلي، موقف المسلمين من القدس، ضمن كتاب : القدس في ضمير العالم الاسلامي، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي سنة 1415هـ ص122.

- (20) عبد الفتاح أبو عليّة وعبد الحليم عويس، بيت المقدس في ضوء الحق والتاريخ، الرياض، دار المريخ سنة 1401هـ/1981م، ص 67.
- (21) فايز جابر، القدس في عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة، من أوراق الندوة السنوية لشؤون القدس، عمان، المؤتمر الإسلامي العام للقدس سنة 1994م ص 17، وعبد الحميد السائح، ماذا بعد إحراق المسجد الأقصى، القاهرة، دار الشعب سنة 1970م ص 75-81.
- (22) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 203/1.
- (23) انظر قرارات المجلس التنفيذي لليونسكو، رقم 16 م ت 1983م، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، 1994م 444/3.
- (24) رضا لاري، هدم المسجد وبناء الهيكل، جريدة الجزيرة، العدد 9492 في 4 ج 2 سنة 1419هـ، 24 سبتمبر سنة 1998م، ص 7.
- (25) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 48/44 أ في 8 ديسمبر 1989م، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 186/4 و 169.
- (26) انظر القرار رقم 47/44 ط في 8 ديسمبر 1989م، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 164/4.
- (27) انظر على الخصوص القرار رقم 48/44 أ، والقرار 74/45 في 11 ديسمبر 1990م قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 169/4 و 221/4 وما بعدها.
- (28) انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 161/40 ن، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 245/3.
- (29) انظر قراري لجنة المستوطنات البشرية رقم 11/12 في 2 مايو 1989م، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 320/4.
- (30) قرارات برنامج الأمم المتحدة للبيئة رقم 13/16 في 31 مايو سنة 1991م، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 325/4.
- (31) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 170/4.
- (32) عبد الفتاح أبو عليّة، وعبد الحليم عويس، بين المقدس في ضوء الحق والتاريخ، دار المريخ سنة 1401هـ/1981م ص.
- (33) توماس مالميسون وسالي مالميسون، قضية القدس في القانون الدولي، الوضع القانوني والانطلاق نحو حل - الباحث مج 4 ع 6، تموز-كانون الأول 1982م، ص 196.
- (34) المرجع نفسه، ص 196.

نُذْرُ القَطِيعَةِ وَسُبُلُ الِالتِقَاءِ

أحمد صدقي الدجاني

فاتحة

شأن ما عودنا مؤسس أكاديميتنا وراعيها الأمين، في تحديد موضوعات دوراتها يأتي موضوع هذه الدورة معبراً عن نظر ثاقب في حال قضية القدس اليوم، ومُبيناً نقطة التحول التي وصل إليها هذا الحال، فإما قطيعة بعدها وإما التقاء، كي يحسن جميع من تعنيهم القدس الاختيار، بعد أن ينتبهوا للتحذير الذي يتضمنه السؤال.

وقد سبق لراعي الأكاديمية حفظه الله أن طرح علينا قبل عامين للبحث في الدورة الثانية لعام 1996 التي استضافها الأردن «وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط»، فأسهم ما دار فيها في التنبيه إلى جوانب الخلل في عملية التسوية الجارية لقضية فلسطين التي حملت ذلك الاسم، وفي طرح أفكار حول ما ينبغي عمله لبلوغ سلام حقيقي. وكان حفظه الله ورعاه قد دعانا إلى إمعان النظر في قضية القدس في مطلع آذار مارس من عام 1981م الموافق ربيع الثاني 1401هـ حين طرح علينا موضوع «القدس تاريخياً وفكرياً».

حين ننظر في توقيت طرح هذا الموضوع للبحث في هذه الأكاديمية، نجد أنه يأتي في وقت تتركز الأنظار فيه مرة أخرى على قضية القدس بمناسبة ما تشهده المدينة المقدسة من محاولات صهيونية دائبة لاغتصابها و«تهويدها» وتخريبها حضارياً، وما يحدث من مقاومة لهذه المحاولات، من جهة، وإبرام اتفاق آخر في إطار عملية التسوية الجارية بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية في 1998/10/23 حمل اسم مذكرة «واي ريفر» ينص في بنده الرابع على أن يستأنف الجانبان الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية «فوراً مفاوضات الوضع النهائي بوتيرة متسارعة. وعليهما بذل جهود ماضية للتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من أيار 1999. وستجرى المفاوضات بلا انقطاع. وقد أبدت الولايات المتحدة استعدادها لتسهيل هذه المفاوضات». ومعلوم أن قضية القدس هي واحدة من أربعة موضوعات قصد مصمم عملية التسوية الأمريكي تأجيلها حين بدأ «العملية» في مدريد يوم 1991/10/30، ثم حين تابعها في أوسلو بين طرفين إسرائيلي وفلسطيني. والموضوعات الثلاث الأخرى هي الاستيطان واللاجئون والحدود. وهاهي الاخبار تتالى أثناء كتابة هذه السطور عن مباشرة التفاوض حول ماسمي «بالحل النهائي» بعد أن وافق الكنيست الإسرائيلي ثم مجلس الوزراء الإسرائيلي على مذكرة «واي ريفر» في الأسبوع الثالث من تشرين الثاني نوفمبر 1998، متأخرين ثلاثة أسابيع عن موعد الجدول الزمني الذي حددته المذكرة.

السؤال المطروح علينا كي نبحثه في هذه الدورة هو «القدس : أنقطة قطيعة أم مكان التقاء». وحين تأملت في مخطط محاور الدورة، بمدخله التمهيدي العام وبمحوره الأول الذي يبحث في الطريق إلى اللقاء ومحوره الثاني الذي يبحث في الأسباب المؤدية إلى القطيعة، تبادر إلى ذهني أن

يكون إسهامي في تناول الموضوع بالوقوف أمام نذر القطيعة وتحديد سبيل الالتقاء، آخذاً بعين الاعتبار أن الالتقاء والقطيعة المقصودين كما يتضح من ثنايا المخطط هما بين «العرب والإسرائيليين» بخاصة، وأهل الأديان بعامة حيث أن القدس «مركز دولي ديني واستراتيجي وسياسي منه ينعكس السلام أو الحرب». وأتابع في هذا الإسهام ماجاء في بحثي «أسباب إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط والسبيل إلى السلام» في دورة الأكاديمية قبل عامين.

لقد أوردت لجنة الأعمال في الأكاديمية في مشروع محاور الندوة الذي اقترحته جملة أسباب تؤدي إلى القطيعة منها هذا التهويد العمراني والإداري والسكاني المستمر منذ احتلال القدس في جزئها الغربي عام 1948 وفي جزئها الشرقي عام 1967، تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدعم أمريكي، ومنها نسف عملية السلام في بقية الأراضي الفلسطينية، ومنها استمرار شحن المنطقة بأسلحة الدمار الشامل وهي ثلاثة أسباب يتحمل مسؤوليتها الثنائي نفسه، ومنها أخيراً الإهمال الدولي للوضع المتفجر في القدس الناجم عن انتهاك الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي وللشرعية الدولية بتشجيع أمريكي. والحق أن المناخ المحيط بقضية القدس اليوم حافل بنذر القطيعة والتفجر، بفعل التوجه الصهيوني العنصري لتهويد المدينة الفلسطينية العربية المقدسة ودعم أمريكي لهذا التوجه يتولى كبره الكونغريس الأمريكي وتسهم فيه الإدارة الأمريكية، ويفعل تنظير فكري يسانده، يرفع شعار «صدام الحضارات»، تتولى تعميمه مراكز «صهيونية أمريكية»، بغية تعبئة «دائرة حضارة الغرب» لصراع «دائرة الحضارة العربية الإسلامية»، الأمر الذي قد يؤدي إلى مواجهة طويلة بين الحضارتين في القرن الحادي والعشرين الميلادي، تكون فيه القدس داخل بؤرة الصراع مما قد يُعرضها وهي قبلة

المؤمنين ومحجهم إلى معاناة أخرى في تاريخها الطويل الذي سجل تعرض أهلها إلى مذابح في مناسبات عديدة، ولأكثر من عشرين حصاراً، ولتدمير المدينة أكثر من سبع عشرة مرة، كما أورد هنري كتن في كتابه القدس الشريف. والحق أن نذر القطيعة والتفجر هذه سوف تبلغ مداها إذا ما اعتمد الثنائي الإسرائيلي الأمريكي في مفاوضات الوضع النهائي «منطق الإملاء» الذي حكم الاتفاقات السابقة لأن هذا المنطق سيفرض حلاً عنصرياً لقضية فلسطين لا يمكن أن يكون «نهائياً» ولو حمل هذا الوصف. والتاريخ الإنساني يذكرنا بما نجم عن اتفاقات الإملاء من تداعيات ومضاعفات، وبأنها سرعان ما تأتي بنقيضها فهي لا يمكن أن تتضمن حلاً نهائياً. ومثل عليها «إملاءات فرساي» في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية بعد عقدين من السنين.

نُذْرُ القَطِيعَةِ فِي القُدْسِ

تتجلى نذر القطيعة في القدس في واقع الاحتلال الإسرائيلي الرازح على صدر المدينة منذ نكبة فلسطين عام 1948م حين نجحت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية بعون الاستعمار البريطاني في احتلال «القدس الغربية» وسبعين بالمائة من أراضي فلسطين، وأقامت قوى الهيمنة الغربية الكيان الإسرائيلي فيهما. ثم تمكنت «إسرائيل» بعون الولايات المتحدة الأمريكية عام 1967م من احتلال «القدس الشرقية» وبقية فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيناء المصرية والجولان السورية. وكانت بريطانيا التي احتلت فلسطين آخر عام 1917م قد مكنت للغزوة الصهيونية في القدس وفلسطين بعد أن أصدرت تصريح بلفور في 2/11/1917 الذي تضمن النص على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وأدخلته في صك الانتداب

عام 1922. وكانت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية قد استهدفت القدس في مرحلة تسللها إبان الحكم العثماني لفلسطين بين عامي 1882 و1917، فبدأت بإحضار مهاجرين يهود أوروبيين للعيش فيها إلى جانب أهلها من عرب فلسطين الذين كان منهم مئات من اليهود بين كثرة من المسلمين والنصارى.

لقد دأب الاحتلال الإسرائيلي منذ أن تمكن من القدس الغربية عام 1948 على أمرين متلازمين هما قوام كل استعمار استيطاني احتلالي. الأول هو جلب مستعمرين مستوطنين يهود بتهجيرهم من أوطانهم إلى فلسطين والقدس. والآخر هو العمل على طرد أهل القدس العرب مسلمين ونصارى وترحيلهم تدريجياً بسبل شتى بعد مصادرة أراضيهم، وقد وصل هذان الأمران اليوم عشية بدء «مفاوضات الوضع النهائي الخاصة بالقدس» إلى درجة خطيرة تنذر ببلوغ نقطة قطيعة.

«القدس» التي يجري الحديث عن التفاوض حول وضعها النهائي، عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى توسيع رقعتها بانتظام بضم أرض محيطة بها إليها. فالقدس الغربية التي تم احتلالها عام 1948 كانت تضم 16,261 دونماً. وقد أضاف إليها الاحتلال الإسرائيلي حتى عام 1967م حوالي 23,000 دونم فغدت مساحتها 39,261 دونماً. تماماً كما أضاف إلى القدس الشرقية بعد أن احتلها عام 1967م حوالي 67,000 دونم فغدت 73,000 دونم. وهناك مشروع توسيع آخر للمدينة تتبناه حكومة ليكود الإسرائيلية الحالية. وبشرح وليد الخالدي المتابع لقضية القدس في مقاله «الإسلام والغرب والقدس» في مجلة الدراسات الفلسطينية صيف 1997 ما فعله الاحتلال الإسرائيلي بالقدس منذ عام 1948 قائلاً «ستة وستون في المائة مما يسمى «القدس الموحدة» هو

أرض احتلت بالقوة سنة 1967: منها 5 في المئة كانت بلدية القدس الأردنية، و61 في المئة هي أراض من الضفة الغربية ضمت عنوة وقسراً إلى منطقة البلدية الأردنية . وقبل سنة 1948، كانت الملكية اليهودية على الأرض من ال 66 في المئة هذه أقل من 3 في المئة وحتى الحي اليهودي من البلدة القديمة كان يهوديا بالاستئجار بصورة رئيسية، فأغلبية الحي كانت تخص عائلات مقدسية قديمة بصفة وقف (إسلامي). وفيما يخص ال 34 في المئة الباقية التي تشكل اليوم القدس الغربية، فإن الأملاك التابعة لليهود فيها قبل سنة 1948 لم تتعد في مجموعها 20 في المئة، والباقي يخص فلسطينيين مسيحيين ومسلمين وهيئات دولية مسيحية. وكان هذا القطاع يضم الأحياء السكنية الفلسطينية الأكثر ثراء، وكذلك أغلبية القطاع التجاري الفلسطيني . وقد أدخل الاحتلال الإسرائيلي في القدس الغربية أراضي قرى فلسطينية قام بتدميرها بعد احتلالها مثل دير ياسين ولفتا وعين كارم والمالحة وروميما والشيخ بدر وخلة الطرحة، وأقام عليها أغلبية مباني الحكومة الإسرائيلية بما فيها الكنيسة، بعد أن اغتصبها ونزع مملكتها وشردها أهلها».

لقد أدخل الاحتلال الإسرائيلي القدس الغربية من جميع سكانها العرب مسلمين ونصارى، وكان عددهم عام 1948م خمسة وثلاثون ألفاً تم تشريدتهم، ولم يسمح لواحد منهم بالعودة إليها. وجلب من المستعمرين المستوطنين اليهود إلى القدس الشرقية مائة وسبعين ألفاً أسكنهم في «مستوطنات» أقامها لهم في أراضي أهل القدس العرب. وذلك لكي يماثل عددهم عدد العرب . وهكذا منع تزايد المسلمين والنصارى العرب في القدس بقانون الاحتلال فبقي حوالي مائتي ألف. بينما أصبح عدد المستعمرين المستوطنين اليهود في القدس الغربية والشرقية نحو 412.7 ألف نسمة. وبلغت المستوطنات في القدس الموسعة خمس عشرة مستوطنة، في الحي اليهودي وفي نيفى

يعقوب ورموت وغيلو وتالبيوت الشرقية ومعلوت دفنا والجامعة العبرية وغفعات هشفعاط وبغات زئيف ورمات اشكول وعطروت وغفعات همطوس وحارحوما في جبل أبو غنيم والتلة الفرنسية ومشروع مامبلا. وقد فصل الحديث عنها خليل تفكجي في دراسته «الاستيطان في مدينة القدس الأهداف والنتائج» (مجلة الدراسات الفلسطينية صيف 1997).

تصعيد للعدوان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني على القدس الذي ينتهك القانون الدولي والقرارات الأممية والشرعية الدولية قامت به حكومة ليكود الإسرائيلية برئاسة نتنياهو حين أعلنت سنة 1997 مشروع استيطان جديد في القدس في جبل أبو غنيم، وقرية رأس العمود، ووصل القدس بمستوطنة معاليه ادوميم وخطة شاعر مزراح وخطة أبوديس، مع توسيع عدد من المستوطنات ودمجها في القدس الكبرى وتكثيف الاستيطان في المستوطنات القائمة. وكان بنيامين نتنياهو قد مهد لهذا التصعيد بطرحه أفكاره بشأن اغتصاب القدس في كتابه «مكان بين الأمم» الذي نشره غداة انتخابه رئيساً للوزراء، كما شرحته حكومته في خطتها المعلنة لتنفيذ هذه الأفكار. وقد تتبع عدد من الباحثين هذا النشاط الاستيطاني المحموم في القدس الذي توالى عليه حزب العمل وتكتل ليكود في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ومن هؤلاء ميرون بنفنستي وجيفري أرونسون وخليل عابد. وتقوم مجلة واشنطن ريبورت «تقرير واشنطن» برصد مستمر للاستيطان الصهيوني، تضمن فيما تضمن ما اسمته جانيت مكماهون الحقيقية السورية لفلستين مابعد أوصلو، وصفت فيه ما يحدث في القدس من تهويد. ونشرت في مقالها صورة للوحة مكتوب عليها بالعبرية والأنكليزية نداءً من «مؤسسات اتيريرت» يقول «ساعدونا على أن نبني الحياة اليهودية في المدينة القديمة» (عدد 98/9).

القدس أرض وعمارة وإنسان عمرها منذ أن نشأت قبل خمسة آلاف سنة، هو ابنها الذي تنفس هواءها ومعه ما زرعت يدها من أشجارها. وقد عمدت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية إلى اغتصاب الأرض كما رأينا. ونظمت الحكومة الإسرائيلية سلسلة إجراءات ووسائل لذلك استهدفت الاستيلاء على الأراضي المملوكة للدولة من جهة، ومصادرة الأراضي المملوكة للأفراد ملكية خاصة. ولا يزال حبل الاغتصاب على غاربه بوضع اليد على الأرض للأغراض العسكرية، وبالاستيلاء عليها عن طريق الإعلان عنها أراض للدولة. وأراضي فلسطين والقدس هي أراضي وقف إسلامي ونصراني، وأراضي ملك، وأراضي أميرية. كما عمدت هذه الغزوة الصهيونية إلى تغيير العمارة في القدس ببناء هذه المستوطنات، مما شوه صورة المدينة المقدسة. وأذكر أنني سجلت في كتابي لحظات ممتدة ما قالته ابنة القدس هند الحسيني ليهودي اوروبي اقتترن اسم عائلته «روتشليد» بهذه الغزوة حين زار مؤسسة «بيت الطفل» في السبعينات التي أنشأتها لرعاية أطفال ضحايا المذابح من أبناء فلسطين «أنظر إلى ما يفعلونه في القدس من تشويه لعمارتها» فكان أن أطرق. ويتساءل المرء عن حاله لو رأى المدى الذي بلغه التشويه اليوم .

أما ما ألحقته الغزوة الصهيونية وتلحقه بإنسان القدس وزرعه ، فقد بلغ حدا يفوق الوصف. فهناك 1220 شجرة تم قطعها في القدس منذ إبرام اتفاق أوسلو. ويكشف تقرير صادر عن معهد الأبحاث التطبيقية الفلسطينية في 98/10، أن هذا العدد من أصل 37506 من الأشجار التي تم قلعها من الضفة الغربية في السنوات الخمس الماضية، وأن الأراضي المصادرة في القدس بلغت 72 224 دونما من أصل 177,943 دونما في الضفة، تعادل 3 ٪ من مساحتها. وقد يستغرب من لم يخبر الاحتلال العسكري الإسرائيلي هذه الأرقام، ولكن

سوف يفهمها حين يراجع القرارات والأوامر العسكرية الإسرائيلية الخاصة بالأرض العمارة والإنسان والشجرة، وهي مجموعة ومنشورة. وكذلك حين يستحضر ما أذاعته وكالات الأنباء في هذا الخريف عن قيام الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان بسرقة تربة الأرض التي قامت جرافات بجرفها. وتتابع مراكز بحثية عديدة ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي للقدس من انتهاكات لحقوق الإنسان العربي الفلسطيني مسلماً كان أو نصرانياً فيها :

ومنها مركزا بتسليم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) وهموكيد (مركز الدفاع عن حقوق الفرد) الإسرائيليان وتتضمن هذه الانتهاكات الاعتقال الإداري وصورا من التعذيب في السجون الإسرائيلية الذي يعتبره القانون الإسرائيلي مشروعاً. وقد نشرت مورين ميهان في مقالها «شرعية التعذيب في إسرائيل يجري نقاشها» في مجلة تقرير واشنطن (7 و8/98) صورتين لممثل إسرائيلي يمثل كيفية تعذيب الشباك (جهاز الشرطة الإسرائيلي) للمعتقلين من أبناء القدس وفلسطين : يجلس المعتقل في واحدة منها القرفصاء ويدها مربوطتان إلى خلف ظهره مع قدميه وكيس يغطي رأسه. وفي الأخرى وهو في الحال نفسه ملقى على جنبه. وتتضمن قائمة التعذيب الإسرائيلية أربعة وعشرين صنفاً بدنياً وخمسة وعشرين صنفاً نفسياً ضمنهم أحد فصول كتابي «لا للحل العنصري في فلسطين» نقلاً عن تقارير مراكز حقوق الإنسان ومركز غزة للصحة النفسية بخاصة .

هذا الحديث عما يتعرض له الإنسان المقدسي والفلسطيني بعامة ثقيل على النفس، ولكن لا مفر منه ونحن نتتبع نذر القطيعة في القدس ويمكن إيجازه بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنزل «عقوبات» بأهل القدس

وفلسطين تتضمن فرض حصار شبه دائم عليهم. ويستهدف هذا الحصار القدس بخاصة، التي يجري إغلاقها closure في فترات متقاربة. وقد عرض هشام الخطيب، وهو مقدسي ووزير أردني سابق ومستشار بحثي، في بحث قدمه في ندوة «تكلفة النزاعات البشرية» في منتدى الفكر العربي (10/98) التأثيرات المؤذية غير الملموسة لهذه العقوبات ماديا ونفسيا وبخاصة على جيل الشباب، وهي تتضمن في جانبها المادي نقصا غير مسبوق في المياه شرحته مورين ميهان في مقالها في تقرير واشنطن (10 و 11/98)، كما تتضمن في جانبها النفسي جيشانا نفسيا عند الشباب المقدسي.

ليس خافياً أن جميع هذه الانتهاكات الصهيونية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي تجاه أهل القدس من العرب المسلمين والنصارى تقع في إطار سعيه الدائب لطردهم من مدينتهم المقدسة. وقد استطاع فعلاً أن يهجر مستعينا بسياسات دول غريبة، جلّ أهل القدس من النصارى العرب الفلسطينيين فأصبح عددهم اليوم لا يصل إلى تسعة آلاف، بينما كان المفروض وفقاً للنمو السكاني أن يكون في القدس الشرقية حوالي مائة وأربعين ألفاً. وهو متربص اليوم بحوالي المائتي ألف الصامدين من المقدسيين المسلمين والنصارى، يسعى بدأب لترحيلهم وفق خطة جديدة تقوم على الترحيل القسري لهم بإلغاء إقامتهم في القدس الشرقية. وقد كشف مركزا بتسليم وهموكيد الإسرائيليان هذه الخطة في تقريرهما المنشور بتاريخ 1997/4/7 الذي نشرت ملخصه مجلة الدراسات الفلسطينية (صيف 1997) ويتداعى إلى خاطر كاتب هذا الحديث ما قالت له زميلة ابنته المقدسية حين زارتهما قادمة من القدس عن تعليق موظفة الجوازات الإسرائيلية في مطار اللد المحتلة، حين أبرزت الشابة الفلسطينية العربية الهوية الإسرائيلية التي

تحملها اضطراباً « أنت لست مواطنة في أورشليم، وإنما مقيمة مؤقتاً » كان ذلك قبل عامين إثر تولي حكومة نتنياهو الإسرائيلية الحكم.

بقي أن نشير إلى أن هذا التهوديد الإسرائيلي للقدس الذي ينتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، يتم باسم القانون الإسرائيلي الذي سنّه محتل مستعمر مستوطن عنصري صهيوني ولا يتسع مجال هذا الحديث لشرح فزادة هذا القانون وعنصريته . وهو ما فصلته بحوث كثيرة منها كتاب «قانون المحتل» لجوناثان كتاب وكتاب كوينجلي «فلسطين وإسرائيل: تحدّ للعدالة» وما كان لهذه الانتهاكات أن تمضي بلا عقاب دولي لولا أن قوى هيمنة غربية في الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة حمتها من هذا العقاب الدولي في الأمم المتحدة، وزودتها بالدعم اللازم لفرض الأمر الواقع على القدس والمقدسيين والفلسطينيين والعرب والمؤمنين بعامة. ولكنه فرض إلى حين، لأنه غير قابل للاستمرار شأن الظلم بعامة كما هي عبرة التاريخ.

في ختام هذا الحديث عن نذر القطيعة في القدس، يتداعى إلى الخاطر ما قاله لي أحد رجالها الصامدين المهندسين إبراهيم الدقاق في مطلع هذا العام 1998 حين التقينا في فريق عمل في عمان لبحث أوضاعها بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية «الاحتلال الإسرائيلي ماضٍ في استكمال خطة تهويد القدس، في حلقات ثلاث. الأولى عزل مدينة القدس عن محيطها، وعزل المقدسيين العرب عن مؤسساتهم المدنية والوطنية والإدارية وعن أي نشاط يحافظ على ترابطهم. والثانية تشريع عمليات الطرد وتنفيذها بمختلف الوسائل. والثالثة متابعة جلب المستوطنين المستعمرين اليهود وإحلالهم محل المقدسيين العرب مسلمين ونصارى» ثم نردف قائلين بلسان المقدسيين

«نحن أهل القدس عازمون على الصمود. وطناً أنفسنا على الصبر مع متابعة مقاومة الاحتلال بأقصى ما نستطيع، إلى أن ينبج الفجر فنحمد بذلك أن الأيام دول ونحن مؤمنون بالله».

دور الفكر الصهيوني وفكر قوى الهيمنة في صنع القطيعة

كل قطيعة حدثت في تاريخ بني آدم، دينية كانت أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو حضارية بعامة، نجمت عن فكر ينفى «الآخر»، يجعل أصحابه يشرِّعون «الظلم» فيصبح عدلهم جوراً، ولا يقبلون للآخر ما يقبلونه لأنفسهم ولا يحبون له ما يحبونه لأنفسهم، وهو معيار العدل الذي نزل به الوحي الإلهي على كل الأنبياء والرسل وقالت به الفلسفة الإنسانية وحكماؤها، ويتحول هذا الفكر إلى عقيدة صماء، تُعمي أبصار معتنقيها وبصائرهم، فيحدث الصراع ويحتدم إلى أن ينهزم العدوان والطغيان. وعلينا في ضوء هذه الحقيقة التاريخية ونحن نتمعن دراسة نذر القطيعة في القدس، أن نتعرف على هذا الفكر الذي سبب هذه النذر.

الفكر المؤدي إلى القطيعة في القدس اليوم هو فكر صهيوني يسانده فكر هيمنة طاغوتي وكلاهما عنصري.

لقد صدرت كتب كثيرة تناولت شرح الفكر الصهيوني والممارسات الصهيونية. ولافت في هذا الفكر أنه في الوقت الذي دعا فيه إلى إنقاذ يهود أوروبا من اضطهاد استهدفهم في أوطانهم الأوروبية في القرن التاسع عشر الميلادي، دعا فيه إلى اضطهاد شعب فلسطين العربي وطرده من وطنه فلسطين وتهجير أولئك اليهود وغيرهم من اليهود إلى فلسطين ليحلوا محل أبنائها. وهكذا اصطنع قومية يهودية تفصل اليهودي عن حضارة ينتمي إليها غربية كانت أو إسلامية. ومالبت معتنقو هذا الفكر الصهيوني أن باشروا بعد

تمكين قوى الهيمنة الغربية لهم في فلسطين وإقامة الكيان الإسرائيلي عام 1948، عملية اضطهاد عنصرية منظمة استهدفت شعب فلسطين العربي. ونكتفي في هذا المقام باستحضار أقوال لزعامات صهيونية تذكرنا بممارسات الصهيونية في فلسطين.

كان تيودور هرتزل عام 1895 يتابع جهوده لتعميم مقولة صهيونية عن فلسطين بأنها أرض بلا شعب تتطلب شعباً بلا وطن، على غير ما هي الحقيقة، حين كتب في يومياته «علينا أن نعمل على طرد العرب الذين لا أملاك لهم إلى خارج الحدود، بجذبهم إلى أعمال نوجدها لهم في الأقطار المجاورة، بعد أن نمنعهم من العمل في بلادنا (كذا!)» وقد خلفت هرتزل مدرسة صهيونية عمالية تتالى على زعامتها حايمم وايزمن ودافيد بن غوريون وليفي اشكول وجولدا مايير وإسحق رابين وشمعون بيريز وأخيراً يهودا باراك. وحفظ التاريخ لكل منهم أقوالاً كثيرة تعبر عن الفكر الصهيوني العنصري، وممارسات كثيرة تجسده عملياً. ونكتفي هنا بتسجيل نماذج من أقوال زعامات هذه المدرسة بعد مباشرتهم عملية التسوية الجارية، فهذا إسحق رابين يشرح في خطابه في الكنيست يوم 31/8/1993 قراءته لإعلان اتفاق المبادئ مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية غداة بلورة مسودته في أوسلو، فيقول عن القدس «أمر ثانٍ. أصررنا على أن لا يشمل الاتفاق القدس، لا في إطار التسوية الجزئية أولاً، ولا في إطار التسوية الشاملة. فالقدس لن تكون مشمولة في أي مجال من صلاحيات المجلس (الذي سينتخب) أو الهيئة التي ستدير شؤون الفلسطينيين في المناطق (هيئة الحكم الذاتي). فالقدس باقية تحت السيادة الإسرائيلية عاصمة لإسرائيل. وأقصد القدس الموحدة». وقد تابع قائلاً «والمستوطنات باقية. لا تفكيك للمستوطنات، لن نعود إلى هذا مرة ثانية، لا في الضفة ولا في قطاع غزة» (وهو يغمز هنا من قناة تكثّل

ليكود الذي فكك مستوطنات سيناء). وهذا شيمون بيريز يبلور مع حزبه أثناء رئاسته الحكومة الإسرائيلية بعد اغتيال إسحق رابين على يد صهيوني في 95/11 «إطار عمل» بشأن محصلة اتفاق للوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية «في وثيقة تقع في اثنتي عشرة صفحة، والمادة السادسة فيها تختص بالقدس، تقطر كلها عنصرية فيما يخص الموضوعات الأربعة التي ستبحثها مفاوضات الحل النهائي وقد شرحناها في كتابنا «أزمة الحل العنصري» وهو تحت الطبع. وقد حددت هذه الوثيقة الموقف الإسرائيلي من القدس في أنها «عاصمة إسرائيل.. تحت سيادة إسرائيل.. يعترف الفلسطينيون بذلك ويتم توسيع حدودها على نطاق واسع جداً، ويقام مجلس أعلى للقدس الكبرى يضم قرى العزيزية وأبوديس وسلوان... ويطلق اسم أورشليم على القدس الكبرى واسم القدس على القرى الثلاث ويعلن الحرم القدسي الشريف منطقة ذات حصانة ويكون في يد الفلسطينيين» وقد صرح بيريز في حوار أجرته معه مجلة «تقرير واشنطن» بمناسبة مضي خمسين سنة على إقامة إسرائيل بأنه يعمل على حل دولة يهودية، وأنه لا يمكن أن يعطى الفلسطينيين حقوقاً مساوية لحقوق اليهود. «لماذا؟» والجواب هو «لأنهم ليسوا مساوين لنا. لأن للعرب أربعاً وعشرين دولة. وللإهود دولة واحدة في العالم. ولذا يجب على الدولة اليهودية أن تسمح للإهود أن يأتوا. نحن لا نستطيع أن نعطي الحق نفسه للفلسطينيين لأننا حينئذ سنفقد غالبيتنا ولا نعود دولة يهودية». وحين سئل عن حل «المعزل» الذي جاء في إطار العمل بما يتضمنه من تخصيص أقل نسبة 5٪ من أراضي فلسطين لدولة فلسطينية مع بقاء السيطرة الإسرائيلية على الحدود الدولية وإبقاء الفلسطينيين خارج القدس والسيطرة على تنقلاتهم في الضفة ومنعهم من إدارة التجارة الخارجية، أجاب بأن السؤال في غير محله irrelevant وجاء يهودا باراك

لرئاسة حزب العمل عام 1996 ليعلن أفكار إطار العمل العنصرية، ويؤكد على أن القدس سوف تظل موحدة تحت السيادة الإسرائيلية .

مدرسة أخرى صهيونية خلفت هرتزل وقامت إلى جانب المدرسة العمالية الصهيونية ، تولى زعامتها جابوتنسكي ثم مناحيم بيجين ثم إسحق شامير، فبنيامين نتنياهو الذي انتخب رئيسا للوزراء في آخر 96/5 . وقد شرح هؤلاء أفكارهم العنصرية بالتفصيل وفاخروا بممارساتهم الإرهابية. وقام آخرهم بنشر كتابه «مكان بين الأمم» أو «مكان تحت الشمس» الذي رفض فيه اسم «القدس الشرقية العربية» وزعم تاريخا للقدس نسجه على هواه وأعلن أمورا ثلاثة بشأن القدس الشرقية تؤكد ضمها موحدة للسيادة الإسرائيلية وتؤكد الرفض المطلق للبحث في مسألة السيادة وتتخذ إجراءات طوارئ لضمان هذه السيادة على العاصمة الأبدية للشعب اليهودي (كذا !) بإغلاق بيت الشرق وأي مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس. وهو يجاهر بأنه سيفرض هذه الأمور بالقوة وإكراه العرب على التنازل عن كل حقوقهم في القدس وفلسطين، وذلك «بتقوية الصهيونية» وقد شرح قراءته الصهيونية الليكودية لاتفاقات أوسلو في خطابه أمام الكنيست بعد إبرام بروتوكول الخليل في 97/1. وموجزها إبقاء الفلسطينيين في فلسطين المحتلة في «معزل» يمارسون فيه حكما ذاتيا محدودا إلى حين التخلص منهم بترحيلهم من وطنهم. وكان نتنياهو قد قال أثناء إحداث الميدان في بكين عام 1989 كما ذكرت ידיעות احرونوت، وهو نائب وزير خارجية آنذاك «كان ينبغي على إسرائيل استغلال تلك الأحداث «للقيام بطرد جماعي للعرب من الأراضي» بينما اهتمام الناس في العالم منصرف إليها وقد قررت حكومته قبيل لقائه بالرئيس الأمريكي كلينتون في واشنطن يوم 98/1/20 أن المصالح الحيوية التي يجب أن يأخذها الحل الدائم في الاعتبار هي «المناطق الأمنية

الشرقية على طول نهر الأردن، والمناطق الأمنية الغربية، والمناطق المحيطة بالقدس، والمناطق المحيطة بالمستوطنات الإسرائيلية، والقواعد والمواقع العسكرية ذات الأهمية الاستراتيجية ومؤسسات البنية التحتية (الماء والكهرباء والنقل)، والطرق الالتفافية، والمواقع التاريخية والدينية لليهود، ومحاور الطرق الطولية والعرضية شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، والمناطق الحيوية للأمن والاستيطان الإسرائيلي». وقد شكل نتياهو حكومته من صهاينة عنصريين ودأبوا على المجاهرة بالفكر الصهيوني المؤدي إلى القطيعة، منهم شارون الذي يقترن اسمه بمذابح صبرا وشاتيلا عام 1982 ومذابح أخرى في فلسطين، وايتان.

ما كان لهذا الفكر الصهيوني أن يسيطر على غالبية اليهود ويفرض نفسه على مقدسات فلسطين والدائرتين العربية والإسلامية لولا وجود فكر هيمنة طاغوتي غربي صاغه « قارونيون جدد » قاد حركة الاستعمار الغربي في العالم. وقد عبّر عنه اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى الذي أعلن تصريحه الشهير يوم 1917/11/2 بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، واعداءً وهو الذي لا يملك من لا يستحق. ويوم ذاك أخبر مجلس الوزراء البريطاني قائلاً «الصهيونية، أكانت على حق أم على باطل، حسنة أم سيئة، تضرب جذورها في تقاليد قديمة جداً، وهي للحاجات الراهنة، وللآمال المستقبلية أكثر أهمية من رغبات وأهواء السبعمئة ألف عربي الذين يقطنون تلك الأراضي القديمة». وتتالى بعد بلفور استعماريون بريطانيون أشهرهم ونستون تشرشل مكنوا الصهيونيين من فلسطين إبان استعمار بريطانيا لها باسم الانتداب، ثم خلفهم استعماريون أمريكيون حين نمت المصالح الأمريكية في منطقتنا منهم ترومان ودالاس اللذان دعما وجود الكيان الإسرائيلي بعد إقامته عام 1948 وطرحا بجلاء فكر الهيمنة الطاغوتي.

وازدهر هذا الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية في العقود الخمسة الماضية وتبادل التأثير مع الفكر الصهيوني، واحتل مكاناً متميزاً في قمة السلطة في واشنطن على صعيدي الكونغرس والإدارة. فأما الكونغرس فقد اتخذ قراراً استفزازياً عام 1995 بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وهو لا يزال يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1987 منظمة إرهابية لا تعامل معها إلا بإذن مسبق منه يتجدد كل ستة شهور. ولا عجب إذا عرفنا نفوذ مركز القوة اليهودي الأمريكي ايباك على أعضائه من خلال تقديم معونات مالية لهم في ظل قانون انتخاب يتيح له ذلك. وقد بلغ به الأمر أن يمارس الضغط على الإدارة برسائل وقعها غالبية أعضاء مجلسيه كي لا تمارس أدنى ضغط على إسرائيل ولو كان ذلك حماية للمصالح الأمريكية في المنطقة. وقد اعتبرت غالبية مجلس النواب في رسالة إلى الرئيس كلينتون بشأن خطته الأخيرة التي أوصلت إلى اتفاق نهر واي أنها ستأتي بنتائج ضارة وأن لإسرائيل ألا تقبلها، ووصفها جينجرتيش رئيس الأغلبية الذي استقال مؤخراً بأنها «ابتزاز من كلينتون»، هذا في الوقت الذي أوضح استيبان أن 80% من اليهود الأمريكيين يوافقون على سياسة الحكومة كما ذكرت راشيل مارشال في مجلة تقرير واشنطن (7 و8/1998) وهي سياسة بالغة التحير لإسرائيل. أما الإدارة الأمريكية فحدث ولا حرج عن فكر الهيمنة الطاغوتي الذي حكمها طوال العقود الخمسة الماضية وحكم زعاماتها من جونسون إلى نيكسون إلى ريغان إلى بوش فكلينتون. وبكفي شاهداً على ذلك تصميم ما اسمته «عملية سلام الشرق الأوسط» وعقد مؤتمر مدريد في 20/10/1991 وإملاء اتفاقات أوسلو منذ 9/1992 واحداً بعد الآخر وصولاً إلى هذا الأخير في 10/1998 الذي يحاول تثبيت خطوط الحل العنصري لقضية فلسطين في مفاوضات الوضع النهائي .

هل يوصل «منطق الإملاء» في مفاوضات الوضع النهائي إلى نقطة قطيعة؟

إن أخطر ما حكم مسيرة التسوية التي حملت اسم «عملية سلام الشرق الأوسط» هو منطق الإملاء الذي فرضه الفكر الصهيوني وفكر الهيمنة الطاغوتي. وهو منطق يدعو القوي إلى الاغترار بقوته فيصبح محكوماً بغطرسة القوة، ويحثه على أن يفرض شروطه مسبقاً بحيث يضطر الآخر إلى التخلي عن أوراقه التفاوضية.

لقد تجلّى هذا المنطق في اتفاقات أوسلو واحداً بعد الآخر، أوسلو (9/93) وغزة أريحا (5/94) وأوسلو (9/95) في عهد حكومة العمل برئاسة رابين وعهد إدارة الرئيس كلينتون الأول، ثم في اتفاق الخليل (1/97) وأخيراً في اتفاق «واي» في (10/98) في عهد حكومة ليكود برئاسة نتنياهو وعهد إدارة الرئيس كلينتون الثاني. وهو اتفاق حول إجراءات لتنفيذ ما سبق الاتفاق عليه. ويتضمن بنوداً خمسة هي «إعادات انتشار إضافية»، «والأمن» واللجنة الانتقالية والموضوعات الاقتصادية، ومفاوضات الوضع النهائي، والأعمال أحادية الجانب، كما يتضمن جدولاً زمنياً.

جاء إبرام اتفاق «واي» الأمريكي بين الحكومة الإسرائيلية وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني يوم 23/10/1998 ليفتح الباب واسعاً أمام محاولة تثبيت خطوط الحل العنصري لقضية فلسطين الذي استهدفته «عملية سلام الشرق الأوسط» الأمريكية. فقد نص هذا الاتفاق في بنده الرابع على أن يستأنف الجانبان فوراً مفاوضات الوضع النهائي بوتيرة متسارعة بغية التوصل إلى اتفاق قبل 4/5/1999. ونص قبل ذلك في بنده الثاني المتعلق «بالأمن» على أن تجدد اللجنة التنفيذية تأكيد إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض مع الاعتراف بإسرائيل. وهذا يعني التنازل عن

«الوطن الفلسطيني» مقابل «معزل» على مساحة 9٪ من أرض هذا الوطن، وأن يقوم الطرف الفلسطيني في الاتفاق بالتصدي لكل أشكال مقاومة الاحتلال الإسرائيلي تحت أسماء مكافحة الإرهاب وخطر الأسلحة ومنع التحريض وضبط الشرطة وسنّ القوانين اللازمة لهذا التصدي، بزعم أنه الممسك بزمام أمن الأراضي الفلسطينية المحتلة!

هكذا جرّد هذا الاتفاق الأمريكي المفاوض الفلسطيني من جلّ أوراقه، بحيث أصبحت «مفاوضات الوضع النهائي» هي في حقيقة الأمر «إملاء الوضع» الذي اتفقت عليه الإدارة الأمريكية مع الحكومة الإسرائيلية بشأن الموضوعات الأربعة التي قصدت عملية التسوية تأجيلها منذ مؤتمر مدريد يوم 1991/10/20 لتمكين الاحتلال الإسرائيلي من فرض الأمر الواقع بشأنها. وهذه الموضوعات هي القدس والاستيطان الصهيوني واللاجئون والأرض .

وكانت الولايات المتحدة حين «صممت» تلك العملية «ورعتها» قصدت أن تمكن «إسرائيل» من تغيير الواقع على الأرض بما يناسبها، وضمن مخالفة القانون الدولي والشرعية الدولية، ومن إملاء شروطها على المفاوض الفلسطيني في المفاوضات، بحيث جعلت هذه الأمور الثلاثة خصائص دائمة لعملية التسوية. وكانت الإدارة الأمريكية حين جاءت حكومة ليكود الإسرائيلية برئاسة نتنياهوو إلى الحكم في منتصف عام 1996 قد رفعت شعار «التكيف» معها، الذي أعلنه كريستوفر وزير الخارجية السابق.. وهكذا أيدت نتياهو في طرحه مبدأ «التبادلية» وفقا لمفهومه الخاص الذي دأب من خلاله على ابتزاز سلطة الحكم الذاتي وأي «تبادلية» هذه التي تجرد الفلسطينيين من أسلحتهم وتزود المستعمرين المستوطنين بكل الأسلحة التي تمكنهم من متابعة عدوانهم ! وأي تبادلية هذه التي تملي على المفاوض

الفلسطيني تغيير ميثاقه الوطني بينما المستعمر المستوطن الصهيوني يجاهر بعزمه على اغتصاب فلسطين والقدس !

لقد قصد مُخطّط اتفاق «واي» الأمريكي أن يسبب الاتفاق في الساحة الفلسطينية اقتتالاً بين السلطة والمقاومين للاحتلال، وخلافاً حوله في الدائرتين العربية والإسلامية، وأن يُثبّت وجوداً استخبارياً أمريكياً معلناً في أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني لأول مرة في الوطن العربي. وهذه تداعيات ثلاثة للاتفاق ستكون لها مضاعفاتها.

ويبرز السؤال عن حظوظ الوضع النهائي التي ستسفر عنها مفاوضات الإملاء، وترسم صورة "دولة" تحمل اسم فلسطين يجري الاعتراف بها في فترة قادمة.

نبدأ بالأراضي التي تبعاً لها ترسم حدود الكيان الصهيوني والمعزل الفلسطيني ونستحضر بين يدي الحديث عنها مساحة فلسطين الكلية التي تبلغ حوالي 27 ألف كم²، ومساحة الضفة الغربية التي تبلغ 5957 كم²، ومساحة قطاع غزة التي تبلغ 360 كلم² ونذكر أنه يعيش في الضفة نحو 1.6 مليون فلسطيني عربي، وأن الاحتلال الإسرائيلي أقام فيها منذ عام 1967م 144 مستعمرة استيطانية يسكنها 155 ألف صهيوني، وأنه اقتطع من قطاع غزة للمستعمرين المستوطنين 40٪ منه أي حوالي 144 كم²، وأن بقية القطاع يعيش فيها حوالي مليون من أبناء فلسطين. وقد قسمت اتفاقيات أوسلو أراضي الضفة إلى منطقة أ كثيفة السكان في المدن، وجعلت لسلطة الحكم الذاتي فيها سلطة إدارية وأخرى أمنية، ومنطقة ب للقرى المحيطة بالمدن وجعلت لسلطة الحكم الذاتي فيها سلطة إدارية مبقية السلطة الأمنية لقوات الاحتلال، ومنطقة ج وهي الأكبر أبقى السلطتين الإدارية والأمنية لقوات

الاحتلال، ثم قام جيش الاحتلال بإعادة الانتشار من منطقة أ عدا الخليل. وفي اتفاق « واي » تقرر إعادة الانتشار من 13٪ منها 3٪ تبقى محمية طبيعية، و1.1٪ تنقل من ج إلى أ، و9٪ تنقل من ج إلى ب وهكذا يكون الوضع في الضفة بعد تنفيذ إعادة الانتشار 18.2٪ من الضفة تحت سيطرة سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية و21.8٪ منطقة مشتركة، وتبقى نسبة 59.9 / من أراضي الضفة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

لقد نصت اتفاقية « واي » على أنه في التطبيق السالف الذكر لإعادة الانتشار الأولى والثانية فإن 2، 14٪ من المنطقة ب (أي القرى المحيطة بالمدن) ستصبح منطقة أ أي تتولى السلطة فيها الإدارة والأمن معاً. وهكذا يكون هذا الاتفاق قد قلل مما سبق الاتفاق عليه من إعادة الانتشار الأولى والثانية. أما المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار فقد كلف لجنة بها للنظر في هذه المسألة، وقرر مباشرة مفاوضات الوضع النهائي قبل إتمامها. نستحضر هذا لنرى كم من أراضي الضفة يمكن أن تحصل عليه السلطة في مفاوضات الإملاء، ومعلوم أنها سوف تطالب بكل أراضي الضفة والقطاع والقدس الشرقية، ولكن الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهوو قررت ألا تعرض على الفلسطينيين أكثر من 10٪ من مساحة الضفة في بداية التفاوض. وقد أوضح شمعون بيريز في مقابلة له مع محرر مجلة « واشنطن ريبورت » في الذكرى الخمسين للنكبة أن الأمر سوف يستقر على نسبة « حل وسط » بينهما، وهكذا فإن أراضي « المعزل » الذي يحمل اسم الدولة ستكون حوالي ثلاثة آلاف كم² هي 9.1 من مساحة فلسطين الكلية في أحسن الأحوال. وملاحظ أنه منذ توقيع الاتفاق والحكومة الإسرائيلية تجاهر بتحريض المستعمرين المستوطنين الصهاينة على احتلال مزيد من أراضي الضفة. كما أن « مجرم الحرب » شارون الذي سوف يرأس مفاوضات الإملاء بعد أن أصبح وزير

خارجية، يجاهر بأن إسرائيل سوف تحتفظ بمياه الضفة الغربية تحت سيطرتها.

ننتقل إلى موضوع القدس، فنجد أن سقف التفاوض بشأنه بات شديد الانخفاض مع استمرار فرض الأمر الواقع الصهيوني في المدينة إثر مباشرة عملية التسوية عام 1991 وجعل هذا الموضوع من الموضوعات المؤجلة، ومع الدعم الأمريكي المستمر للعدوان الإسرائيلي على القدس والحيلولة دون إدانة مجلس الأمن لهذا العدوان باستخدام الفيتو. ونجد أن الخطوط الأساسية للموقف الأمريكي كما رسمها فريق من مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك وهو مجلس صهيوني الهوى، تمكن الموقف الإسرائيلي من أن يتحكم في مفاوضات الإملاء. فما هو الموقف الإسرائيلي الراهن من موضوع القدس؟

لقد تحدد هذا الموقف في وثيقة مشتركة لتكتل ليكود وحزب العمل تم التوصل إليها في مطلع عام 97 وعرفت باسم رئيسي الفريقين ايتان بيلين. ونشرتها جريدة «معاريف». وتنص الوثيقة على «أن القدس عاصمة إسرائيل (كذا!) ضمن حدودها البلدية الحالية. وتكون مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وأن على الفلسطينيين أن يعترفوا بالقدس عاصمة لإسرائيل، ويتم توسيع المدينة على نطاق واسع جداً بحيث تشمل قرى العيزرية وأبوديس وسلوان، وتحمل القدس الكبرى اسم أورشليم، بينما يطلق على القرى الثلاث اسم «قدس» ويعلن الحرم القدسي منطقة ذات حصانة ويكون في يد الفلسطينيين وتدار كنيسة القيامة من قبل الفلسطينيين دون الإعلان عنها منطقة ذات حصانة». وبقية هناك جزئية تتعلق بالوصل بين القرى الثلاث والمسجد الأقصى لم يتفق عليها الفريقان الإسرائيليان ولذا عمدت حكومة ليكود إلى تشجيع اغتصاب بيوت في قرية رأس العمود لكي تحول دون فتح هذا الطريق.

هكذا نجد أن السقف الأمريكي الإسرائيلي لمفاوضات الحل النهائي بشأن قضية القدس لم يبق من بيت المقدس ما يتفاوض عليه « عملياً » والمجال مفتوح فقط لإخراج صيغة الإملاء بصورة تحفظ ماء الوجه. وقد جرت تجربة عملية لتفاوض غير رسمي بين حزب العمل ووفد من سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، انتهت بصياغة اتفاق لم تقره القيادة تحكمه الخطوط الإسرائيلية الخمسة، مع تفاصيل تتناول وضع أهلنا العرب المقدسيين وتحدد نسبتهم إلى الإسرائيليين ب 1 : 2 مع عدم إمكان تزايدهم، وتتناول أيضاً رفع العلمين الفلسطيني والأردني على المسجد الأقصى.

من المتوقع أن يطرح الطرف الفلسطيني موقفه من قضية القدس الداعي إلى الانسحاب الإسرائيلي من القدس الشرقية المحتلة عام 1967. ولكن كيف السبيل كي يجد طرحه أذنأ صاغية ؟ وماذا يفعل إذا تمسك الطرف الإسرائيلي بموقفه وفرض إملائه عليه، وبقيت الولايات المتحدة ساكنة لا تحرك كلمة؟ هل سينتهي الأمر الى الإذعان لجعل القرى الثلاث تحمل اسم القدس بينما تصبح القدس الكبرى أورشليم، ويكتفى بإبقاء المسجد الأقصى مكانا للعبادة يعطى اسم القدس الشريف، وتطوى صفحة الاغتصاب الصهيوني للقدس الغربية عام 1948 ثم للقدس الشرقية عام 1967 وما حولهما؟

وثيق الصلة بالموضوعين السابقين موضوع الاستيطان الصهيوني. ولا نجد في اتفاق « واي » نصاً صريحاً بمنع الاستمرار فيه. وهناك إشارة ضمنية في البند الخامس « الأخير » من « المذكرة » إلى « الأعمال الأحادية الجانب ». ويتعهد الطرفان في هذا البند « بعدم اتخاذ إجراءات من شأنها تغيير الوضع في الضفة الغربية أو في قطاع غزة كما ينص الاتفاق المرحلي » وذلك إدراكاً لضرورة خلق أجواء مواتية لمفاوضات الوضع النهائي والمفهوم عند الطرف

الفلسطيني أن هذه الإشارة غير المباشرة تعني التوقف عن الاستيطان، بينما المفهوم عند الطرف الإسرائيلي أنها تعني عدم إقدام السلطة على إعلان الدولة في 1999/5/4. وقد بادرت الحكومة الإسرائيلية حال عودة رئيسها من أمريكا بعد توقيعها المذكرة في حفل رسمي معلن، إلى الاستمرار في الاستيطان. واتخذت مجموعة خطوات استيطانية، كان أخطرها ما أعلنته من أن 20٪ من أراضي الضفة ليست ملكاً لأحد، على حد زعمها، وأن على المستوطنين الصهاينة المسارعة إلى الاستيطان فيها. وقد حثهم مجرم الحرب شارون على احتلال رؤوس الجبال في الضفة ولم نسمع أن الإدارة الأمريكية أوقفت هذه العدوان الصارخ ومعلوم أن أراضي فلسطين العربية منذ الفتح الإسلامي الذي حررها من الروم هي أرض وقف. وهذا السلوك الصهيوني العدواني يجد ما يستند إليه في الورقة الأمريكية التي كانت أساس «مذكرة واي» حين ورد فيها تعبير «توسع معقول في المستوطنات» «ممكن حدوثه. وليفسر كل طرف هذا المصطلح «توسع مازول» على هواه.

متوقع أن الطرف الفلسطيني سيطلب كي مفاوضات الإملاء إيقاف كل أشكال الاستيطان الصهيوني، سواء منه هذا التوسع المعقول في المستعمرات الاستيطانية القائمة أو إقامة مستعمرات استيطانية جديدة. ولكن ما الذي سيدعو الطرف الإسرائيلي للاستجابة له؟ وما ذا بيده أن يفعل إذا استمر هذا العدوان الاستيطاني؟

نصل إلى الموضوع الرابع في مفاوضات الوضع النهائي، وهو موضوع اللاجئين. ومذكرة «واي» خالية تماماً من كلمة «اللاجئين» وهي تشير في المقدمة إلى الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة والقطاع الموقع في 1995/9/28 أي اتفاق أوسلو، متابعة لاتفاقي أوسلو عام 1992 وغزة أريحا عام 1994. وفيهم

حديث عن نازحي 1967 من أبناء فلسطين ولجنة رباعية تبحث أمر عودتهم. وكان الترويج لأسلو عند توقيعها قد وعد بإعادة مئات الألوف منهم وقد مضت خمس سنوات ولم يعد واحد. والذين سمح لهم بالعودة هم العاملون في سلطة الحكم الذاتي في الإدارات وفي الشرطة. ومما لفت نظر المراقبين أن البند الثالث في مذكرة «واي» الخاص بموضوعات معلقة جاء ذكرها في الاتفاقات السابقة ولم تنفذ، لم يتضمن أية إشارة للنازحين.

هذا عن النازحين عام 1967، أما لاجئو عام 1948 من أبناء فلسطين فقد اتضح الموقف الإسرائيلي من موضوعهم في لجنة اللاجئيين في المفاوضات المتعددة الأطراف التي وقعت بعد مدريد 1991 ثم توقفت تماما. وهو بكلمات رفض عودة أي لاجئ منهم إلى وطنه مع التأكيد على تهجير اليهود من أوطانهم إلى فلسطين المحتلة. ثم بلور الطرف الإسرائيلي موقفه التفاوضي الرسمي من هذا الموضوع في اتفاق ليكود والعمل الذي سبقت الإشارة إليه في مطلع عام 1997. وقد شرحناه تفصيلا في دراستنا «مستقبل فلسطيني الخارج في ظل اتفاقات أوسلو» التي ستصدر ضمن كتاب «أزمة الحل العنصري» بعد أن تم عرضها في مركز العودة بلندن في صيف 1997، وموجزه أنه لا عودة للاجئ واحد، ولكن يمكن صرف جواز سفر فلسطيني للاجئ مع استمرار إقامته في المكان الذي يستضيفه والسماح له بزيارة الدولة الفلسطينية التي ستقوم لفترة مؤقتة. وواضح أن الطرف الإسرائيلي سي طرح في مفاوضات الإملاء هذا الموقف. ومتوقع أن يطالب الطرف الفلسطيني لهم بحق العودة الذي كفلته الشرعية الدولية. ولكن ما الذي سيدعو المغتصب الصهيوني العنصري للاستجابة، وهو يجاهر مثل شيمون بيريز في مقابلته مع «واشنطن ريبورت» التي سبقت الإشارة إليها بأنه لا تجوز عودة فلسطيني واحد كي تبقى الدولة يهودية خالصة، ويجب عودة اليهود إليها.

هكذا تبدو خطوط الحل العنصري لقضية فلسطين التي حاولت اتفاقية «واي» تثبيتها. وهناك بعد هذا كله الخط المتعلق بسيادة هذه الدولة التي ستقوم وبالعلاقاتها بوطنها العربي. وهو خط يتطلب حديثا خاصا. ولكن هل يمكن لمثل هذا الحل العنصري أن يصمد أمام إرادة الأمة في تحرير أرضها المقدسة؟ إن عبرة التاريخ تقول بملء الفم لا يمكن مادامت المقاومة مستمرة وآخر الأمثلة كان سقوط البانتوستانات العنصرية في جنوب إفريقيا.

وبعد فتلك هي نذر القطيعة في القدس التي تنذر ببلوغ نقطة قطيعة فيها. وبالخطورة القطيعة، فهي تعني احتدام الصراع بين حضارتين في عالما وبين اتباع ملل فيها، على صعد كثيرة من بينها صعيد اليهود أنفسهم، علمانيين وغلاة في التدين، أشكناز وسفارديم، منتمين إلى حضارة الغرب ومنتمين إلى الحضارة العربية الإسلامية. ويحاول اليوم الصهاينة العنصريون ذر الرماد في العيون كي لا ترى نذر القطيعة، بالحديث بين يدي مفاوضات الوضع النهائي التي اقتربت، عن «القدس الموحدة» وعن «الحل الديني» فيها والحل «الإداري» دون «الحل القانوني» و«الحل الجغرافي» و«الحل الحضاري» وهم حل واحد قانوني جغرافي حضاري. وقد شرح الصهيوني دوري غولد في بحثه «القدس الحل الدائم في دراسة لمركزيافي» هذا المنطق الصهيوني في ربيع 1996. وما حلُّ «القدس الموحدة العاصمة الأبديّة (كذا!)» للكيان الصهيوني» إلا أفضع صورالقطيعة بما يجسده من عنصرية واغتصاب. وهو ينذر بأكبر الأخطار على المسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة. ولم يعد خافيا على أحد ما يدبره غلاة اليهود من تدمير المقدسات الإسلامية والمسيحية فما هو إذا سبيل الالتقاء في القدس؟

سبيل الالتقاء في القدس واستتباب السلام بين المؤمنين

إن هذا الجزء من الحديث «مستقبلي» يغتني بعلم دراسة المستقبل الذي هو وثيق الصلة بعلم تاريخ الأفكار. والشروع فيه يعني، أننا ضمناً، نرى إمكان الالتقاء في القدس. ذلك لأننا ننتمي إلى حضارة مؤمنة تنادي بالتعاون بين بني الإنسان وصولاً لتعاونهم على البر والتقوى وتجعل العدل أساساً لتعاملهم مع بعضهم بعضاً. ولأن تاريخ القدس وتاريخنا نحن أبناءها فيها، يقدم لنا أمثلة حية على حدوث الالتقاء والالتقاء المقصود هنا في قضية القدس هو بين حضارتنا العربية الإسلامية وحضارة الغرب التي استهدفت قوى هيمنة فيها غزو القدس وفلسطين واغتصابهما، وبين المؤمنين جميعاً.

سبيل الالتقاء يتطلب علماً وعملاً. وهذان مبدأهما الخواطر والأفكار التي تؤدي إلى التصورات التي تصنع بدورها الإرادات التي توصل إلى الفعل. كما نقل ابن قيم الجوزية عن الأقدمين في فائدة جليلة. وكما أن القطيعة تنجم عن فكر ينفي الآخر ويشرع الظلم، فإن الالتقاء هو ثمرة فكر يعترف بوجود الآخر ويتعارف عليه ويتوجه إلى التعاون معه على البر والتقوى. وهكذا يكون الخط العريض لسبيل الالتقاء هو تبني هذا الفكر الإنساني العمراني، ونبذ فكر الهيمنة الطاغوتي العنصري بكل أشكاله التي منها الصهيونية العنصرية. ذلك أن هذا الفكر الطاغوتي العنصري مشدود إلى الاستعمار الاستيطاني الذي يستبيح إحلال شعب محل شعب آخر. والحركة الصهيونية تقدم منذ قرن مثلاً حاداً عليه في فلسطين، وهي حركة وصفها ك.س. ستافريانوس في كتابه التصدع العالمي «بأنها حركة معقدة تتألف من ثلاثة عناصر أساسية على الأقل، السياسة اللاهوتية والاستعمار الاستيطاني

والازدواج القومي»؛ العنصر الأول يوظف معتقدات دينية تنطق من تفسير خاص للعهد القديم. والعنصر الثاني يصطنع قومية استعمارية لليهود. والعنصر الثالث يربط بين قوى الاستعمار الدولي والكيان الإسرائيلي بمصالح مشتركة ويجعل الصهيوني دائم الانشداد إلى تلك القوى ومواطنها الغربية. وتتفاعل هذه العناصر الثلاثة معاً فتكون نظاماً عنصرياً يغرق في ممارسة يومية في حماة العنصرية. وقد تحدث المؤرخ «الإسرائيلي» يعقوب تالمون عن أخطار هذه الممارسات في دراسة حساب النفس التي كتبها إثر حرب رمضان عام 1973، وفي رسالته إلى مناحيم بيجين التي كتبها قبيل وفاته إثر حرب عام 1982 في لبنان، وتوقع في تلك الرسالة أن تتفجر هذه الممارسات حرباً مدنية بين اليهود والعرب وكذلك بين اليهود أنفسهم.

الفكر الإنساني العمراني الذي تبنيه هو سبيل الالتقاء، يعتمد مرجعية تحكم التصورات والإرادات والأفعال هي جماع مبادئ العدل والمساواة والأخوة الإنسانية، ويرسيها أساساً وهذا يعني اعتماد القانون الدولي والشرعية الدولية وكرامة الإنسان وحقوقه وهو عند المؤمنين بالله يستهدف رضى الله سبحانه ويلتزم بتقواه.

الالتقاء في القدس هدف أصيل عند أبناء القدس العرب بمللهم كافة مسلمين ومسيحيين ويهوداً، الذين هم جزء من شعب فلسطين العربي. وهو هدف لكل أبناء هذا الشعب وأبناء الأمة العربية جمعاء وأبناء دائرة الحضارة العربية الإسلامية التي تنتمي إليها القدس. وتحقيق هذا الهدف يتطلب القيام بخطوات عملية بعضها في المدى القصير وبعضها الآخر في مدى أطول. ذلك أننا نتعامل مع صراع ممتد لأكثر من قرن في القدس وفلسطين. ونضرب أمثلة على كل منهما.

لعلّ أول عمل يجب القيام به في المدى القصير هو الحيلولة دون فرض منطق الإملاء الطاغوتي على ما يُسمى بالوضع النهائي للقدس في المفاوضات التي نص اتفاق «نهر واي» على مباشرتها وقد تضمن هذا الحديث شرحاً موجزاً لخطوط الحل الموضوعي لقضية القدس وقضية فلسطين بعامة. وهو كما رأينا حل عنصري سيعجل فرضه بتفجير نقطة القطيعة.

ويبرز السؤال كيف؟ في ضوء أن الطرف الفلسطيني المفاوضات سوف يطرح خطوط الحل الذي أقرته الشرعية الدولية القاضي بانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967.

والجواب هو أن تحشد الأمة العربية طاقاتها وتحصر أوراقها، ومثلها شعوب دائرة الحضارة العربية الإسلامية، وتستخدم هذه الأوراق للتأثير على الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه التخلي عن إملاء الحل العنصري واحترام القرارات الدولية بشأن القدس. ومطلوب أن يقترن استخدام الأوراق بطرح فكري سياسي يُفند مقولة اخترعها الفكر الصهيوني العنصري ونجح في تعميمها على قطاع واسع من ساسة الغرب، وهي أن القدس قضية بالغة التعقيد ويجب تأجيل البحث فيها ولا قبل للطرف الإسرائيلي «بقبول أي حلّ الآ حلّ السيادة الكاملة والعاصمة الأبدية». ويتضمن هذا الطرح إطلاق صوت يهزّ «أي سيادة وأي أبدية! دون ذلك مقاومة لقوى الهيمنة الطاغوتية حتى تحرير القدس وفلسطين» صوت يصدقه استخدام الأوراق واتصال المقاومة. إن الخطوة الأولى في سبيل الالتقاء هي انسحاب كامل من القدس الشرقية. وهذا هو الوقت المناسب للعمل بغية الوصول بالولايات المتحدة الأمريكية إلى

مراجعة سياستها في المنطقة والاقتناع بها. ومن ثم إفساح المجال لتطبيق الشرعية الدولية. والاتجاه باستخدام أوراقنا نحو الولايات المتحدة مع استمرار مقاومة الاحتلال ينطلق من إدراك أن واشنطن هي التي تمكن الكيان الصهيوني الإسرائيلي من رفض الشرعية الدولية وهي قادرة على شده إلى الالتزام بتطبيقها. ومما يساعد على الوصول بالإدارة الأمريكية إلى هذه المراجعة التواصل مع الدول الأوروبية التي تستشعر خطر تفجر نقطة القطيعة عليها وعلى الغرب بعامه، وهي الأكثر خبرة بمنطقتنا وبتاريخها. وعلينا ونحن نقوم بهذا الجهد أن نحسن التواصل والتعاون مع قوى كثيرة في الغرب تدرك خطورة فكرة «صراع الحضارات» وتخطها وترى ضرورة التكتاف لمواجهة قوى الهيمنة الطاغوتية التي تعمها بغية ترويج تجارة أسلحة الدمار ومن بين هذه القوى الغربية يهود عبروا عملياً عن ذلك، ولهم مكانتهم في مجتمعاتهم وأوطانهم هناك. وأين لنا أن نتوجه إلى يهود في التجمع الإسرائيلي الصهيوني جهروا بأصواتهم داعين إلى نبذ الصهيونية العنصرية والالتقاء. ومن هؤلاء يهود عرب ويهود إسلام على حد تعبير «جدع جلادي» الذي يقصد به يهود الحضارة الإسلامية. ومنهم نفر من يهود غربيين يريدون الأمن والسّلام. وإن كان يعقوب ثالمون في حساب النفس قد شكك في قدرة هؤلاء على تغيير التجمع الإسرائيلي الصهيوني، وناشد الدول الكبرى أن تضغط هي على هذا التجمع العاجز عن اتخاذ القرارات الصائبة كي تنقذه من نفسه.

لا بد أن يقترن العمل بتحقيق هذه الخطوة، بدعم صمود أهلنا المقدسيين الصامدين منهم فيها رغم الاحتلال والمتربصين منهم حولها لمتابعة المقاومة حتى التحرير. وقد فصلت بحوث كثيرة مقدسية سبل دعم مؤسساتهم

ومواجهة قانون الاحتلال العسكري الصهيوني الغاشم الفريد من نوعه إلى حين انكشاف غمته.

إن هذا العمل في المدى القصير لا يمكن أن ينجح إلا باتصال المقاومة بمعناها الشامل وبكل أبعادها روحية وفكرية واقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية . وهذا يقتضي أن يتضمن استمرار العمل لتثبيت حق المقاومة الذي شرعه الله سبحانه وأقرته الشرعية الدولية، ومواجهة المحاولات لتشويهه بشبهة كونه إرهاباً يستحل الحرمات. وها هي مقاومة شعب فلسطين العربي والمقاومة في جنوب لبنان اليوم حلقة أخرى في سلسلة حلقات الأمة كلها لهذه الغزوة الصهيونية على مدى قرن بطوله، وما أرحب آفاقها في هذه المرحلة.

يمكن لهذا العمل في المدى القصير بعد اتمام الانسحاب من القدس الشرقية أن يتضمن طرح مقترحات للتواصل بين القدس الشرقية والغربية، على طريق بلوغ الحل النهائي الحقيقي الذي تطرحه حضارتنا لقضية القدس. ومثل على هذه المقترحات طرحه وليد الخالدي في بحثه الإسلام والغرب والقدس. وقد أوردت بعض بحوث الدورة عدداً منها. ومرة أخرى ينبغي التأكيد أن هذه المقترحات لا ترد إلا بعد اتخاذ خطوة الانسحاب الكامل من القدس الشرقية.

ويبرز عند هذا الحد السؤال عن حل الحضارة العربية الإسلامية لقضية القدس؟

ذلك أن مصير الحل العنصري حتى ولو تم إملاؤه قسراً وجرى فرضه عنوة، إلى زوال كما سبق أن ذكرنا من واقع سقوط قلاع الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في آسيا وإفريقيا واحدة بعد أخرى وأخرها «قلعة الأبارتايد» في جنوب إفريقيا. فالمقاومة مستمرة مادام الظلم واقعا. وهي تصدق ما قاله

صلاح الدين الأيوبي في رسالة بعث بها إلى ريتشارد قلب الأسد قبل ثمانية قرون: «القدس إرثنا كما هي إرثكم . من القدس عرج نبينا إلى السماء . وفي القدس تجتمع الملائكة لا تفكر بأنه يمكن لنا أن نتخلى عنها أبداً . كما لا يمكن أن نتخلى عن حقوقنا فيها كطائفة مسلمة . أما بالنسبة إلى الأرض، فإن احتلالكم لها كان شيئاً عرضياً، وحدث لأن المسلمين الذين عاشوا في البلاد حينها كانوا ضعفاء . ولن يمكنكم الله أن تشيدوا حجراً واحداً في هذه الأرض طالما استمرت الحرب» .

الحل الحضاري العربي الإسلامي لقضية القدس وقضية فلسطين بعامة، ينطلق من حقيقة أن فلسطين والقدس كانتا عبر العصور وطناً لشعب فلسطين العربي الذي هو جزء من أمتة العربية التي هي واحدة من أمم الحضارة الإسلامية، وأن هذا الشعب ضم مؤمنين بالله مسلمين . ونصارى ويهوداً فلسطينيين عرباً، وأنه مع شعوب أمتة العربية استوعب «مستأمنين» من أهل الكتاب جاءوا إلى فلسطين والقدس، فأصبحوا مواطنين لهم، ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، وأن «المواطنة» بمفهومها المعاصر تنسحب على أفراد الشعب كله بحقوقها وواجباتها بلا تمييز . هذا هو الأساس الفكري الأول للحل .

كذلك ينطلق هذا الحل من حقيقة أن فلسطين والقدس كانتا عبر العصور قبلة ومحجاً للمؤمنين مسلمين ونصارى ويهوداً . وهي مثل أماكن مباركة أخرى في وطننا العربي الكبير، في هذا الأمر ويكفل هذا الحل الحضاري لكل مؤمن أن يزور القدس وفلسطين ويسعد شعب فلسطين العربي بمتابعة القيام باستضافة هؤلاء المؤمنين . هذا هو الأساس الفكري الثاني .

وينطلق هذا الحل من حقيقة أن فلسطين والقدس كانتا عبر العصور مطمع قوى هيمنة طاغوتية أرادت التحكم فيهما وجعلتهما ساحة حرب . وقد

قاوم شعب فلسطين العربي وأمتة العربية وأمم ديار حضارته الإسلامية هؤلاء الغزاة وانتصروا عليهم آخر الأمر.

وفلسطين والقدس تعانيان اليوم تحكم قوى هيمنة غربية طاغوتية جعلت من الأرض المباركة مستودعا لأسلحة الدمار الشامل نووية، وكيمياوية، وبيولوجية، وأسكنت فيها مستعمرين مستوطنين يهوداً هجرتهم من أوطانهم ليكونوا وقود أي حرب تتفجر بسبب الأطماع القارونية. ولا بديل عن تخليص فلسطين والقدس من هذه الأسلحة المدمرة، ومن إخراج كل مستكبر عدواني قبل أن يكون مستعمراً استيطانياً وهذا هو الأساس الفكري الثالث للحل.

إن بلوغ هذا الحل الحضاري الذي تتحرر فيه القدس وفلسطين يأتي من خلال متابعة العمل للتحرير في المدى المتوسط، وهو ثمرة مواجهة قوى الهيمنة بمقاومة النفس الطويل في صراع ممتد. ذلك أن مصير قوى الهيمنة الطاغوتية إلى زوال . فهذه واحدة من سنن الله. ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادِ إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفُسَادَ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ إِنَّ رَبَّكَ لَبَالْمُرْصَادِ ﴾ الفجر (من 5 إلى 14). وذلك أن مصير القارونيين إلى زوال. فهذه سنة أخرى ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبَدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ ﴾ (القصص 81) وسنة ثالثة نختم بها هذا الحديث ونحن نعمل، مؤمنين للالتقاء في القدس، هي انتصار الحق فهو جل جلاله القائل ﴿ إِنْ تَنْصَرُوا لِلَّهِ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾ (محمد: 8) والقائل ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ. وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا . يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ﴾ (النور 53). صدق الله العظيم .

هل القدس نقطة قطيعة أم مكان التقاء؟

صالح بن عبد الله المالک

مقدمة

يأتي موضوع القدس عنواننا لهذا المؤتمر، نظرا لما لمدينة القدس من أهمية دينية وتاريخية في العالم، فالقدس جزء من تاريخ فلسطين والمنطقة العربية والإسلامية، كما أنها إحدى منارات الشرائع ولؤلؤة الأديان.

تلك المدينة التي أقام بها العرب منذ قديم الزمان، والتي تؤكد الكتب والنصوص والوثائق التاريخية عروبتها على مر العصور والأزمان، ويدحض كل ذلك الافتراءات التي قام بها اليهود من أجل إثبات آثارتهم وملكتهم في المدينة المقدسة.

فإذا كانت إسرائيل تتطلع منذ البداية إلى استعادة الدولة اليهودية وإعادة بناء الهيكل وإقامة عرش داود في القدس، فقد أخذت منذ بداية الأمر بالاعتداء على المقدسات الدينية على شكل حوادث فردية لمتطرفين من اليهود، ثم سرعان ما أخذت تتطور وتصبح عملا رسميا منظما من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلى جانب الأحزاب والجماعات الدينية اليهودية على اختلاف أشكالها وأنواعها معتبرين أن ذلك هو بداية مرحلة الخلاص للشعب اليهودي.

وسنحاول جاهدين في هذه الورقة إلقاء الضوء على تلك الادعاءات والافتراءات وآثارها، ومن خلال ذلك يتم تحديد نوع العلاقة مع اليهود مستقبلاً، آخذين بعين الاعتبار العناصر الآتية:

أولاً : استمرار الوضع الراهن في مدينة القدس.

ثانياً : الإهمال الدولي للوضع المتفجر في القدس.

ثالثاً : محاولة نسف عملية السلام.

رابعاً : الاستمرار في شحن المنطقة بالأسلحة المدمرة.

خامساً : القطيعة وعواقبها إقليمياً ودولياً.

سادساً : الإيجابيات والسلبيات لاتفاقية واي بلانتيشن.

أولاً: استمرار الوضع الراهن في مدينة القدس

يجدر بنا أن نشير بداية إلى موقع مدينة القدس وأهميتها الدينية والاستراتيجية...

الأهمية الدينية :

يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾⁽¹⁾.

وتتمثل هذه الأهمية باعتبار أن القدس عاصمة فلسطين من أشهر مدن العالم، وهي ملتقى الحضارات والديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية، وبها المسجد الأقصى أحد المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال، حيث قال الرسول الكريم ﷺ « لا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا لِثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : «المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى»⁽²⁾.

ولذلك تبوأَت مدينة القدس المقام الرفيع من الاهتمام في مشارق الأرض ومغاربها، وفتح المسلمون أبوابها أمام المسيحيين واليهود وحرسوا معابدهم ومقدساتهم، وعاشت جميع الطوائف فيها طوال أكثر من ثلاثة عشر قرناً.

وقد قاست هذه المدينة من المحن والحروب طوال تاريخها ما لم تقاسه مدينة أخرى، إذ استهدفت للغزو مراراً -حتى طبعت هذه المدينة بطابع الصراع الذي بلغ ذروته في عصرنا الحاضر، كما تعرضت في النصف الثاني من القرن العشرين كغيرها من المدن الفلسطينية لممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

- موقع القدس في فلسطين وأهميتها الاستراتيجية :

تقع القدس في قلب فلسطين، ففي الجهة الغربية تجاور البحر المتوسط، حيث تبعد عن ساحل البحر الأبيض المتوسط (25 ميلاً) على خط مستقيم، كما تبعد غرباً عن البحر الميت حوالي عشرة (أميال) على خط مستقيم.

وتبلغ مساحتها 123 كم²، وتتألف القدس من قسمين: (3)

- القدس القديمة: وفيها كل المقدسات الإسلامية والمسيحية، كالمسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة.

- القدس الجديدة: وهي المدينة التي بنيت خارج السور القديم، وقد خضعت للاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948، وفيها العديد من المعالم الإسلامية.

وللقدس أهمية استراتيجية منها :⁽⁴⁾

- المرتفعات الجبلية التي تحيط بها والتي تكون جزءا من تضاريسها، فمن يسيطر على تلك المرتفعات يستطيع أن يسيطر على معظم الأراضي الفلسطينية.

- تتحكم بالعديد من المناطق المجاورة من خلال وقوعها على الطرق التجارية الرئيسة المؤدية إلى هذه المناطق.

- الأهمية الدفاعية لموقعها الجغرافي الذي أعطاها ميزة مهمة من خلال الحماية الطبيعية التي تقوي الدفاع عنها.

- طابعها العربي والإسلامي الخاص الذي اعتنى بالحضارة الإنسانية، وأسهم في تقدم البشرية وتطورها.

- أهميتها التاريخية منذ أن فتحها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عام 15 هـ الموافق عام 634م، وتعاقبت عليها الدول الإسلامية، كالدولة الأموية والعباسية والأيوبية والعثمانية، وما حدث في تلك المنطقة من أحداث ومعارك جسام حولت مجرى تاريخ هذه المنطقة.

- ترجع أهميتها الاقتصادية في أنها ملتقى الطرق التجارية من فلسطين إلى بلاد الشام إلى مصر، كما أنها ملتقى الأودية المائية التي تقسم بين فلسطين والأردن على حد سواء.

ولأهمية القدس الدينية والاستراتيجية قامت إسرائيل -ومازالت مستمرة - بتنفيذ المخططات التي تتخذها لتهويد المدينة في محاولة لطمس معالمها وأصولها العربية والإسلامية، وسنحاول الكشف عن ذلك من خلال :

- الخطوات العملية لتهويد القدس :

1- قامت السلطات الإسرائيلية منذ اللحظات الأولى للسيطرة على القدس العربية ببناء الكتل الخرسانية وإقامة الأحياء اليهودية فيها، إلى جانب العديد من المستوطنات^(*) التي أقامتها باعتبار أن القدس عاصمة لها.

كما قامت السلطات الإسرائيلية بإجراء العديد من الأعمال التي تؤثر تأثيرا واضحا على المقدسات الدينية في اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول : عن طريق الحفريات التي قامت بها، فمنذ عام 1967م قامت بالاستيلاء على حي المغاربة وما يحويه من أوقاف إسلامية وهدمته مع المباني القائمة حوله، كما استخدمت العديد من المباني الفلسطينية المهمة كالمدارس وغيرها مقرا لإدارة الحكم العسكري الإسرائيلي. وقامت بإجراء أخطر الأعمال التي تؤثر تأثيرا واضحا على المقدسات الدينية والمسيحية القائمة، وذلك بتنفيذ نفق أسفل الجزء الجنوبي الغربي من المسجد الأقصى، يبلغ طوله حوالي نصف كيلو متر في اتجاه الشمال ليصل إلى مسجد الصخرة المشرفة، ويلتقي النفق بقناة تحت الأرض، ويفضي إلى خزانين يرجعان إلى العهد الروماني، ويقع جزء كبير منهما أسفل أملاك الأوقاف وطريق الآلام.

كما بدأت السلطات الإسرائيلية في الآونة الأخيرة بحفر نفق نصف دائري، وأنشأت منصة تحت الأرض بهدف الوصول إلى الخزانين، والغرض منها هو إيجاد فسحة استقبال تتيح لمجموعة من الزوار أن تلتقي بمجموعة أخرى وتسهم في القدرة الاستيعابية للنفق، الأمر الذي أدى إلى تصدع بعض الأبنية.⁽⁵⁾

ومن خلال ذلك يتضح مايلي :

- إن السلطات الإسرائيلية أخذت في استخدام النفق للصلاة من قبل اليهود المتدينين المتطرفين، ولغرض السياحة أيضا.

- إن الحفريات التي قامت بها هي أرض عربية إسلامية تمتلكها الأوقاف الإسلامية والفلسطينيون.

وقد ضربت إسرائيل عرض الحائط بكل الجهود التي بذلت من أجل منعها من إجراءات الحفر.

الاتجاه الثاني: فقد أخذت السلطات الإسرائيلية في استخدام أساليب أخرى بخلاف الحفريات وهي عبارة عن أعمال استفزازية ضد مشاعر المسلمين والمسيحيين على حد سواء، ومنها:

- إحراق المسجد الأقصى في عام 1969 على يد صهيوني متطرف.

- محاولة بعض اليهود المتطرفين القيام باستفزاز مشاعر المسلمين بمحاولات متعددة لتدمير المسجد الأقصى والصلاة فيه.

- قيام السلطات الإسرائيلية بقتل 17 فلسطينيا قرب المسجد الأقصى، وتنفيذ مجزرة في عام 1990 في المسجد الأقصى راح ضحيتها 20 قتيلا، و53 جريحا من السكان العرب.

- زرع قبور وهمية في أراضي الأوقاف التابعة لمنطقة الحرم القدسي الشريف لتغيير معالم الأرض وادعاء ملكيتها، كما أخذت في الوقت نفسه بتغيير معالم متعددة لمناطق أخرى من أجل إقامة العديد من المشروعات السياحية عليها. (6)

2- السكان :

نفذت إسرائيل منذ احتلالها القدس عام 1967 سياسة استيطانية مكثفة ما تزال متواصلة دون توقف، حيث أقامت عشرات الأحياء الجديدة التي تطوق الأحياء العربية، وأخذت في الآونة الأخيرة بتنفيذ مخططاتها الراهنة التي تهدف من ورائها إلى إقامة آلاف الوحدات السكنية، ومن هذه السياسات الاستعمارية والاستيطانية العمل على مايلي :

- معاناة عدد كبير من العائلات العربية في مدينة القدس من مشاكل اقتصادية خطيرة، وكذلك انخفاض مستوى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والبلدية مقارنة بالأحياء اليهودية.

- استخدام الكلاب البوليسية لمطاردة السكان العرب وإجبارهم على ترك منازلهم وأراضيهم واختطافهم وتعذيبهم.

- فرض غرامات مالية باهظة على السكان العرب في حالة البناء بدون ترخيص.

- حرمان السكان المقدسيين، سواء الذين يقطنون بالقدس أو خارج مكان دائرة القدس، من الحصول على أي حقوق مهما كانت، وأدى هذا الإجراء إلى تعرضهم للاعتقال من قبل السلطات الإسرائيلية عند مغادرة القدس إلى المدن المجاورة.

- ضرورة الحصول على موافقة الدائرة الإسرائيلية المدنية في القدس على طلبات جمع الشمل للعائلات والمواطنين من سكان القدس العربية، بهدف منعهم من الإقامة فيها.

- مضايقة الشخصيات المقدسية البارزة واعتقال البعض منهم دون محاكمة.

- قيام أفراد التنظيم الإرهابي اليهودي الجديد "منظمة الثأر من العرب" بإطلاق النار على السكان العرب وقتلهم.

- إجبار الأهالي على الخروج من منازلهم في منتصف الليل أثناء قرار فرض منع التجوال الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية والقيام بتفتيشهم في محاولة منها لإرهاب المواطنين وإجبارهم على ترك أراضيهم.

وكان من أهم نتائج ذلك مايلي :

أ - أن عدد السكان اليهود في القدس العربية في عام 1967 كان صفراً، وفي عام 1993 وصل عددهم إلى 160 ألف يهودي، كونوا به أغلبية يهودية في الشطر الشرقي من المدينة، ومازال هذا العدد يزيد عاما بعد عام.

ب - انخفاض عدد السكان العرب المقيمين في القدس، حيث أصبح عددهم الآن 150 ألف مواطن.

ج - تقلص نسبة النصارى بشكل واضح، حيث كانوا يمثلون نصف سكان القدس وأصبحت نسبتهم الآن هامشية. كما كانت نسبتهم في بيت لحم 90% أما الآن فيمثلون نسبة 10% فقط.⁽⁷⁾

3- الأرض :

أخذت الحكومة الإسرائيلية منذ عام 1967م في التوسع في بناء المستوطنات على حساب الأراضي العربية، ولم تكتف بذلك، بل أخذت في تقديم المشروعات اللازمة لإصدار القوانين عبر الكنيست الإسرائيلية من أجل

إيجاد امتداد إقليمي في شمال مدينة القدس وشرقها مع المدن المحيطة بها، لمنع أي امتداد إقليمي لمدينة الضفة الغربية يتصل بالقدس، وبخاصة في الجانب الشرقي، وكذلك إفشال أي جهود فلسطينية بصورة أو بأخرى للسيطرة على قانونية القدس، الأمر الذي تسعى إليه إسرائيل جاهدة منذ زمن طويل بهدف:

- توسيع المنطقة لزيادة وزن السكان اليهود في القدس من خلال إقامة المستوطنات التي ستأخذ شكل المدن.
 - ضمان إيجاد مساحات كبيرة من الأراضي لاحتياجات المستقبل للبناء في القدس.
 - تحجيم امتداد البناء العربي.
 - ضم العديد من المستعمرات الاستيطانية إلى حدود القدس لزيادة مساحتها.
 - منع أي اتصال سكاني بين التجمعات العربية.
 - جلب يهود متدينين متطرفين للاستيطان يكونون النواة الأولى في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والاستيطانية لليهود.
 - وضع خريطة توجيه للاستيطان من خلال التمرکز في المناطق الدينية.
- 4- الهجرة :

اعتمدت السلطات الإسرائيلية منذ عام 1948م على اليهود خارج إسرائيل، وذلك من خلال السماح لهم بالهجرة إلى إسرائيل، وتقديم كل التسهيلات والمعونات اللازمة لهم. وقد حرصت أن تكون المستوطنات إحدى

الأسس التي تعتمد عليها السلطات الإسرائيلية في جلب أعداد كبيرة من اليهود إليها. فبقدر بناء المستوطنات والأحياء اليهودية تكون هناك كثافة سكانية كبيرة على حساب السكان العرب الأصليين في المناطق المحتلة.

وقد تشبثت إسرائيل بالقدس من خلال الإيديولوجية الإسرائيلية والاستراتيجية المتمثلة في إنشاء حزام أمني من الكتل الخرسانية والمناطق الاستيطانية والتي تستوعب آلاف اليهود فيها.

5- التعليم :

أخذت السلطات الإسرائيلية في انتهاج سياسة تعليمية مختلفة تماما في القدس عن باقي المناطق التي خضعت تحت سيطرتها، إيمانا منها بأهمية تلك المنطقة في أهدافها وخططها واستراتيجيتها. ويتأكد ذلك من خلال الخطوات العملية التي قامت بها في نطاق التعليم، حيث أخذت في تطبيق المنهاج الدراسي الذي تم إعداده بمعرفة وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية، والذي يبعد أي دور وطني للفلسطينيين، ويلغي الكتب الدراسية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالوطن العربي وتاريخه، ويدرج اللغة العبرية لغة رسمية في المدارس، مع محاولة البرهنة على أن اليهود لهم ارتباط وثيق بالقدس خلال العصور التاريخية المختلفة.

6- الخدمات الصحية :

اتخذت السلطات الإسرائيلية إجراءات مهمة من الناحية الصحية ضمن أهدافها لتفريغ المدينة من المواطنين العرب، وأخذت تضع العراقيل أمام الوحدات الصحية القائمة في المدن العربية وإصدار التصاريح الخاصة للقيام بالأعمال في المستشفيات لمدة لا تزيد عن ستة أشهر بدلا من عام كامل كما

كان عليه الحال في السابق. كما أخذت في البحث عن البديل بالنسبة لأي طبيب فلسطيني لا يحمل ترخيصاً إسرائيلياً لممارسة المهنة. وفي هذا الشأن مازالت القوانين القديمة الإسرائيلية معمولا بها حتى الآن.

7- الخدمات الإدارية :

اتبعت السلطات الإسرائيلية منذ سيطرتها على المدينة ممارسات تعسفية بشأن الخدمات التي تقدم للمواطنين أو المهن ومزاولتها، أملا في دفعهم إلى ترك أعمالهم والهجرة من المدينة طبقاً لأهداف السلطات الإسرائيلية وسياستها منذ أن تولت إدارة المدينة بعد حرب 1967. وفي هذا الصدد أصدرت عدة قرارات وأوامر إدارية عسكرية منها:

- احتكار المرافق الحيوية بهدف تدمير البنية الاقتصادية وتحويل الأحياء إلى مناطق معزولة.

- مازالت المدينة تسيطر وفقاً لقانون البلديات الصادر في عام 1955 وصدرت أوامر عسكرية تحد أيضاً من صلاحيات البلديات.

- مضايقة المواطنين والتجار من خلال فرض الضرائب الباهظة عليهم.

- إقامة العديد من نقاط التفتيش حول المدينة لمنع الفلسطينيين من الوصول إليها.

- فرض تداول العملة الإسرائيلية لتكون عملة رسمية في المدينة مع إلغاء البنوك التي كانت قائمة وتعمل في ظل الإدارة الأردنية.

ثانياً: الإهمال الدولي للوضع المتفجر في القدس

كانت البداية بشأن القدس قرار الأمم المتحدة بأن تكون تحت الوصاية الدولية، وقد دعت الجمعية العامة جميع الدول المعنية في عام 1949 إلى

الامتنال لسلطة الأمم المتحدة، والامتناع عن أي عمل من شأنه عرقلة قرار الجمعية العامة المؤرخ في 1949/12/9، ولكن إسرائيل - المدعومة من القوى الكبرى - ردت على ذلك متحدية الأمم المتحدة قائلة على لسان رئيس وزرائها "بن غوريون يومذاك إنه يرفض هذه التوصية التي اعتبرها توصية شريرة. وعلى إثر ذلك انتقلت الحكومة والكنيسة فوراً إلى القدس "تاج إسرائيل" وعاصمتها - كما يدعون- وبشكل لا يقبل الإلغاء ليراه الناس والمجتمع الدولي على نحو ما جاء بتصريحه.

وهكذا، فإن استهتار إسرائيل بالأمم المتحدة وقراراتها ليس جديداً وليس متعلقاً فقط بعدم تنفيذ قراراتها 242، 338، 425 وغيرها، فهو يرجع أصلاً إلى بداية إقامة كيانها، والذي بدأ بالاستهتار بقرار التقسيم أولاً، ثم بقرار تدويل القدس، وغير ذلك كثير. (8)

ثالثاً: محاولة نسف عملية السلام

جاء عام 1997 ليثبت بكل الأدلة الواضحة أن إسرائيل غير جادة في مسيرة التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، حيث جرت مياه كثيرة في نهر الصراع كلها صبت في خانة التعنت والرفض والغطرسة الإسرائيلية، التي لا تقبل تسوية حقيقية ولا تريد سلاماً مستقراً ولا أمناً متكافئاً، تريد فقط السلام الإسرائيلي، لا السلام العربي الإسرائيلي، غير مكترثة بمشاعر أكثر من ألف مليون مسلم، وأكثر من خمسين دولة إسلامية.

إن إسرائيل في ظل حكومة الليكود - بالذات - لا تريد السلام، ولا تعمل من أجله. فنظرة متأنية إلى الاتفاقية الأخيرة الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في واي بلانتيشن يوم الجمعة الموافق 1998/10/23م، نجد أن شروط السلام الشامل والعاقل غير متوافرة، ذلك أن موازين القوى مختلفة،

وحين يبني سلام على خلل في التوازنات بين الأطراف المعنية، يصبح هدنة هشة، لا تلبث أن تشتعل عند أول احتكاك أو خلاف.

وعلى مدى نحو عام، حاول نتنياهو وحكومته إعادة عجلة السلام إلى الوراء، بدءا برفض الالتزام بنصوص اتفاقات أوسلو، وانتهاء برفض الدولة الفلسطينية وحق تقرير المصير، وبإيقاف أي حديث حول الانسحاب من الجولان السورية، مروراً بتكثيف الاستيطان بقوة في الضفة الغربية، وإحكام السيطرة على القدس. كما أن رئيس وزراء إسرائيل سارع بعد الاتفاقية الجديدة إلى إعلان الاستمرار في بناء المستوطنات حول مدينة القدس الشريف، وهو أمر يعد من محاور النزاع، لكنه أراد بذلك إرضاء اليهود المتطرفين، غير مبال بالطرف الآخر. ولاشك أن في ذلك إشارة واضحة إلى عدم التزام إسرائيل بالاتفاقية، وإلى عدم وجود نية لديها لتنفيذ اتفاق سلام شامل أو حقيقي مع الفلسطينيين.

ومن ثم، يمكن القول إن السلام المطلوب لا يزال بعيدا، لأن جوهر الصراع لا يزال قائما، وإن ما يجري الآن هو مراوغة عن التسوية وبحث عن سلام متهافت. ويبدو ذلك واضحا في الممارسات الإسرائيلية الآتية⁽⁹⁾:

1- رفض إسرائيل الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة على أرضهم.

2- رفض إسرائيل الجلاء عن الجولان وجنوب لبنان، حتى وفق مبادئ مؤتمر مدريد، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة 242، 338، 425.

3- تمسك إسرائيل بنظرية "الأمن الإسرائيلي" القائمة على الردع بالقوة الباطشة، وبالتالي إصرارها على التمسك بالترسانة النووية، منفردة بذلك عن دول المنطقة.

4- إصرار إسرائيل على تبني سياسة فرض الهيمنة ولعب دور القيادة الجديدة في المنطقة.

5- إعادة تقسيم خريطة الشرق الأوسط ورسم النفوذ، بتدوير الأمة العربية في كيانات إقليمية، وإعادة تنشيط سياسة الأحلاف.

ولذا يسابق الصهاينة الزمن بتنفيذ خطط الاستيطان إلى أبعد مداها، ومحاولة تعطيل التفاوض بشأن عملية السلام وتأجيل بعض القضايا الجوهرية، مثل القدس واللاجئين، مع مواصلة الزحف الاستيطاني لتحقيق وقائع على الأرض يتعذر مستقبلا التخلي عنها تحت مختلف الظروف، فهناك 150 مستوطنة في الضفة الغربية تغطي 20٪ من مساحة الضفة الغربية، وفي غزة، يسيطر اليهود على نحو ثلث إجمالي مساحة القطاع، بحجة أنها أملاك دولة فضلا عن 16 مستوطنة، إضافة إلى خطط استكمال تهويد منطقة القدس، التي تهدف إلى بناء أكثر من 15 ألف وحدة سكنية جديدة لليهود وزيادة أعداد المستوطنين حتى داخل منطقة الحكم الذاتي.⁽¹⁰⁾

رابعاً: الاستمرار في شحن المنطقة بالأسلحة المدمرة

يتلخص الموقف الإسرائيلي في إذابة السلام مع العرب، مع استمرار الاحتفاظ بتفوق نوعي وكمي، في التسليح التقليدي والانفراد بامتلاك السلاح النووي، وإيجاد ذرائع تسوقها إسرائيل وهي تعلم هشاشتها.

فهي تزعم أولاً أن استمرار امتلاكها للسلاح النووي فضلاً عن التفوق في السلاح التقليدي ضروري لضمان أمنها، في وجه امتلاك دول عربية عديدة كما تزعم لأسلحة تقليدية كثيرة ولأسلحة كيميائية وصواريخ بعيدة المدى- كما تزعم بأن هناك دولاً عديدة في المنطقة تمتلك أو تعمل على امتلاك أسلحة نووية.

وفي هذا السياق، تلقي بعض الدول بثقلها وراء إسرائيل، بما في ذلك رفض الضغط عليها لتوقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، واستثناءها صراحة من ذكر اسمها خلال مؤتمر نيويورك لتجديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1995.

كل ذلك يدعونا نحن العرب إلى إعادة النظر بصراحة ومشروعية في ضرورة امتلاكنا أسلحة ردع توازن أسلحة الردع النووية الإسرائيلية وتتبادل معها، حتى نستطيع أن نقمع الجموح الإسرائيلي، ونوقف رجحان كفته وهيمنته واندفاعه.. ذلك أن من حقنا أن نمتلك سلاحا رادعا يحمي السلام الذي نريد، ويضمن المستقبل الذي نأمل..

الآن، وقد اتضحت حقيقة الرعب والإرهاب النووي الذي تمارسه إسرائيل باعتبارها القوة النووية الوحيدة في المنطقة التي تمتلك المفاعلات والأبحاث والنشاط والإنتاج، فضلا عن المخزون الهائل والمدمر من الرؤوس النووية الجاهزة للاستخدام، فقد أصبح الرعب النووي الإسرائيلي حقيقية، يجب أن يحظى بالاهتمام والمتابعة من كل الحكومات العربية، بعد أن حاولت إسرائيل أن تضع سلام الشرق الأوسط على مخزن من قنابل ترسانتها النووية، ومن ثم يجب أن يدرك الرأي العام العالمي أنه لا معنى للسلام القائم على الرعب النووي.

ويقودنا ذلك إلى التساؤل :

1- ماذا لو استمرت إسرائيل في تطوير ترسانتها لأسلحة الدمار الشامل النووية والجرثومية والكيميائية، مع قدرتها المتطورة في أساليب نقلها بالطائرات والصواريخ، فضلا عن زيادة قدرتها في الأسلحة التقليدية، بدرجة تخل بالتوازن المختل أصلا مع العرب ؟

هل يظل سلاح الردع النووي بعيدا عن أيدينا، أو أنه يدفع إلى إعادة النظر في الموقف والعمل الجاد إلى امتلاك دولة عربية أو أكثر سلاحا رادعا يحدد السلاح الإسرائيلي؟

2- ماذا لو قامت إسرائيل بالمماطلة في تنفيذ بنود اتفاقية السلام، ووضعت كثيرا من العراقيل الإجرائية أمام جهود السلام، ثم وجدت السلطة الفلسطينية نفسها في وضع يفرض عليها إعلان قيام الدولة الفلسطينية في مايو 1999، كما أعلن الرئيس عرفات...؟

الرد المتوقع الذي هدد به نيتنياهو فعلا هو أن الجيش الإسرائيلي سيحتاج أراضي السلطة الفلسطينية ويحتلها من جديد.

ألا يمكن أن تؤجج هذه الحرب المصغرة والبؤرة المشتعلة حربا أوسع نطاقا على حدود مصر وسوريا والأردن ولبنان؟

إذا كنا نؤمن بأن خيارنا للسلام، هو خيار استراتيجي بالفعل، فإن خيار إسرائيل لا يزال مختلفا، لأنه يقوم على عرقلة إتمام السلام العادل الشامل، وعلى بناء وتطوير قوة باطشة مهيمنة تفرض على المنطقة سيطرتها الكاملة بالردع العسكري، ولذلك فإن احتمالات نشوب حرب جديدة: محدودة أو شاملة، احتمالات قائمة مادام السلام العادل بعيد المنال⁽¹¹⁾، أما كيف نمنع نشوب مثل هذه الحرب فإن الجزء الأكبر من الإجابة عن هذا السؤال تكمن في تطوير الوسائل والآلات الحربية هجوما ودفاعا بشكل يتساوى، بل يتفوق على ما لدى الطرف الآخر، وذلك من خلال بناء قوة قادرة مقابلة وراذعة، تصاحبها قوة عسكرية متنوعة ذات مستويات تقنية عالية. وفي امتلاك هذه الأسلحة المتقدمة ما يمنع الطرف الآخر من الاعتداء ومن محاولة فرض الأمر الواقع.

خامساً: القطيعة وعواقبها إقليمياً ودولياً

ولنا بعد ذلك أن نتساءل وماذا بعد؟ فهل ما جرى حتى الآن قد وضع المنطقة العربية فعلاً على طريق السلام؟ وهل حققت الاتفاقات والمعاهدات مع كل من مصر والأردن وفلسطين السلام المنشود؟

يمكن القول إن هذا السلام المفروض، ضمن ظروف مختلفة هو سلام غير عادل، ولا يحل أصل الصراع، ويتعارض مع تطلعات الشعوب، ويتناقض مع حركة التاريخ.

هذا السلام سيكون البؤرة التي ستتمو فيها الشكوك، ومن الشكوك إلى اليقين إلى الفعل الذي سيكون مستقبلاً أشد قساوة من نتائج معطيات الصراع السابقة لأن العرب سيكونون قد تعلموا الدرس واستنبطوا العبر.

هذا ليس مجرد كلام متشائم أو عاطفة مشبوبة، إنما هناك معطيات موضوعية، تدركها الشعوب العربية، وهي أن السلام غير العادل لا يمكن أن يقود المنطقة إلى السلام المنشود، وسيكون رد الفعل لذلك بعض المعطيات التي تؤدي إلى القطيعة والتي ستشكل دوماً بؤراً لاشتعال الصراع من جديد، ومن أهم هذه المعطيات :

1- الرفض الشعبي للأطماع الإسرائيلية.

2- الاستراتيجية الإسرائيلية (التي تتضمن تكوين هوية جديدة للمنطقة العربية).

3- الخيار النووي (امتلاك إسرائيل للسلاح النووي).

4- سياسة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين.

5- قضية القدس.

6- اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة وموقف إسرائيل من ذلك.

7- المخاطر الاقتصادية للمشروع الصهيوني وتداعياتها.

إذن هل ستبقى المواجهة بين العرب وإسرائيل مستمرة؟

نقول نعم، ستبقى المواجهة مستمرة، بحثا عن السلام العادل المتوازن المتكافئ، أما ما نراه الآن فهو كالهذنة المؤقتة بين فترتي صراع طويل.

لكن المواجهة السلمية تحتاج إلى أسس قوية للتكافؤ، وخصوصا في موازين القوى، ومن ثم يأتي السؤال الجديد، كيف نعد أنفسنا للمواجهة والتكافؤ في فترة السلام المؤقت بحثا عن السلام الدائم المستمر؟ وبخاصة بعد أن أضافت إسرائيل بعدا جديدا للصراع، وهو إعادة سياسة بناء التحالفات السياسية والأحلاف العسكرية في المنطقة، وهو أمر بالغ الخطورة في منطقة حساسة ومشتعلة بعوامل الصدام والصراع الكامن فيها والظاهر. وللإجابة عن ذلك نقول إن الأمر المنطقي أن لكل فعل رد فعل مساويا له في القوة ومضادا له في الاتجاه، أي أن ما تبنيه إسرائيل من أحلاف سياسية عسكرية، يدفع العرب إلى بناء أحلاف مضادة، وكل ذلك يمهد لاشعال الصراعات والحروب.

وكما سبق أن قلنا إن الخيار العربي الوحيد هو بناء قوة قادرة مقابلة ومقاومة وراذعة، والقوة القادرة في مفهومنا، ليست القوة العسكرية فقط لكنها قوة المجتمع والدولة، ولا تتوافر تلك إلا بثلاثة عناصر ضرورية هي التنمية الشاملة، وبناء المواطن العربي المنتمي، والقدرة العسكرية الرادعة، تتناغم هذه العناصر جميعا فتبني التحدي الصلب، وبذلك تتغير موازين كثيرة في المستقبل.

وعندها لن تظل الدول العربية منقسمة على نفسها إلى الأبد، ولن تنفع إسرائيل ترساناتها النووية، لأن اجتماع كلمة العرب وحدها، ستكون -بعون الله سلاحاً أمضى من جميع الأسلحة. وهذه ليست أمنية، بل حقيقة، لأن استمرار عدوان الأقلية الإسرائيلية وسط بحر من الأغلبية العربية استحالة تاريخية. وستظل إسرائيل جسماً غربياً مصيره الحتمي أن ينكمش ويتحوصل ويذوي وينتهي أمره، فأين إمبراطورية الروم، وأين إمبراطورية النمسا، وأين الإمبراطورية البريطانية التي كانت لا تغيب عنها الشمس؟ وأين روسيا القيصرية وروسيا الشيوعية المتفتتة؟ فالبقاء والقوة لله وحده.

سادساً: الإيجابيات والسلبيات لاتفاقية وايّ بلانتيشن

يمكن القول إن هذه الاتفاقية التي تم توقيعها في واشنطن، بتاريخ 1998/10/23م معقدة مركبة، وليس من السهل أن يتم التعامل معها كما لو كانت ثنائية الجانب، أي القبول المطلق أو الرفض المطلق، ولا يمكن التعامل معها على أنها سوداء حالكة أو بيضاء مشرقة. ومن المؤكد أن هناك مسوغات لقبولها ومسوغات لرفضها أيضاً، فإذا رفضنا هذه الاتفاقية الهشة فإننا في الحقيقة نكون قد رفضنا تحرير قطعة من الأرض مهما قلت مساحتها وسكانها. وإذا قبلنا بهذه الاتفاقية فإن هذا القبول يعني الموافقة على دفع ثمن باهظ طالما جاهدت الدول العربية للكفاح من أجله، ولا سيما أن الاتفاقية تتضمن تغيير بعض البنود المهمة في الميثاق الفلسطيني، ويعني القبول أيضاً قيام السلطة الفلسطينية بحماية أمن إسرائيل في المناطق المشتعلة والتي وجدت إسرائيل نفسها فيها غير قادرة على حماية نفسها، وهي تريد بذلك أن تزج بالفلسطينيين ليقتتلوا مع إخوانهم الفلسطينيين بهدف إجماع معارضتهم لإسرائيل ولهذه الاتفاقية غير العادلة.

حقاً، إن المكسب جد ضئيل، ومن المغالطة تضخيمه أو المبالغة في كبر حجمه، كما أن الثمن باهظ ومكلف جدا على العرب والفلسطينيين على حد سواء. فأين مصير القدس الشريف في هذه الاتفاقية؟ وأين مصير اللاجئين الفلسطينيين؟ ومتى سيتم الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية؟ وماهي الضمانات الكافية لقيام إسرائيل بتنفيذ هذه الاتفاقية؟ ثم الدخول في مفاوضات جادة للانسحاب من بقية أجزاء الضفة الغربية وفي مقدمتها القدس الغربية؟. حقاً، إن هذه الاتفاقية تجاهلت عن قصد التصريح أو التلميح إلى مدينة القدس، وأبقتها على وضعها المحدث الذي صنعه إسرائيل بعد حرب 1967م، رغم أن هوية القدس كانت ومازالت عربية إسلامية، وستظل هذه المدينة أهم الأمور التي يطالب المسلمون بعودتها تحت السيطرة الفلسطينية، إذ من المؤكد أن أي اتفاقية لا تأخذ في حسابها عودة القدس العربية إلى الدائرة الفلسطينية سيكون نصيبها الفشل عاجلاً أو آجلاً.

فمقابل 13٪ من مساحة الضفة الغربية، وهي تمثل مجموع المرحلة الأولى 1٪، والمرحلة الثانية 12٪، والمقضوم منها 3٪ في صورة بناء محميات خضراء ستكون تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية. مقابل هذا المكسب الصغير حصلت إسرائيل على كل ما تريد تقريباً وهو الأمن وما في حكمه، وهو ما كلفت السلطة الفلسطينية بتنفيذ جميع صورته، ويشمل فيما يشمل مكافحة التنظيمات المناضلة وإعلانها خارج القانون واعتقال الأشخاص المشتبه في انتمائهم لهذه التنظيمات، وتقويض جميع البنى التحتية لهذه التنظيمات النضالية.

ليس العيب في الحصول على المكاسب النسبية، ولكن العيب في الإسراف في التنازلات، وأن تصبح هذه المكاسب البسيطة قيوداً على الحركة

والعمل في المستقبل. إن الخطة الأمنية التي تضمنها الاتفاق تلغي "الحق في الكفاح الفلسطيني ضد إسرائيل" وعندما تقوم السلطة الفلسطينية بإلغاء الكفاح المسلح فإنها تجرد نفسها من أعظم أوراق تحسين شروط التفاوض في المراحل المقبلة في المفاوضات.

وإن لم تنجح السلطة الفلسطينية في القضاء على الكفاح المسلح ضد إسرائيل فإنها تفقد مسوغ وجودها من منظور الأمن الإسرائيلي وتستطيع إسرائيل بذلك أن توجد الحجج والمعاذير لخرق الاتفاقية، لذا فإنه يمكن القول إن هذه الاتفاقية وإن برزت في ظاهرها حلاً، ففي باطنها ورطة يصعب الخلاص منها أو هضمها⁽¹²⁾، وقد يقول قائل متفائل إنه مهما نسب إلى هذه الاتفاقية، من سلبيات للجانب الفلسطيني، ومهما قيل إنه ليس هناك أسوأ منها، باستثناء خيار الحرب أو العنف، فإنه يمكن ببساطة استغلال الاتفاقية من الجانب الفلسطيني، رغم ما فيها من ضعف وغموض على النحو الآتي :

أخذ ما يمكن استغلاله من هذه الاتفاقية في الشهور القادمة، والتعبئة القوية على كل الأصعدة للتمسك ببقية الحقوق في المفاوضات القادمة. قد يكون من الأصح أن تعلن الجهات المعارضة داخل الكيان الفلسطيني الهدنة لثلاثة أشهر (كما أعلنت حماس ذلك من قبل). وعبر هذه الهدنة تستطيع تلك الجهات المعارضة كسب تأييد الرأي العام العالمي والاحترام الدولي، مما يعطيها أيضاً حماية نفسها من الملاحقات من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وإبعاد شبح الحرب عن الشعب الفلسطيني.

وإذا كان في الاتفاق من إيجابيات محددة فإن تلك الإيجابيات تبرز في أنها لا تحظر العمل السياسي والحزبي المعارض ديموقراطياً، وإنما تركز على

منع العمليات العسكرية (النائمة أصلاً منذ أربعة أشهر) وإعلان الهدنة سوف يسحب البساط من تحت أقدام الأجهزة الأمنية. قد يكون من الحكمة والدهاء أن تترك المعارضة الفلسطينية مهمة إفشال الاتفاقية للمستوطنين المتطرفين اليهود، وفي ذلك ما يبعث على احتمال وقوع الخلافات الأمريكية-الإسرائيلية، والخلافات الإسرائيلية-الإسرائيلية.

وبعبارة أخرى، ليس هناك ما يدعو الفلسطينيين للإسراع في نسف الاتفاق، بل المطلوب لمّ الصف وجمع ما يدعو للاستعداد بطرق معقلنة لمفاوضات الانسحاب الثالث والمفاوضات النهائية. (13)

ولنا أن نتساءل هنا، ما الذي دفع إلى توقيع الاتفاقية ورضي بها الطرفان في الظاهر؟ الجواب عن ذلك يكمن في أن الأمور في المنطقة -بعد نفاد الصبر كانت على فوهة بركان، وكانت تهدد بانفجار هذا البركان في أي لحظة، إذ لم يكن متوقعا أن يستمر الشعب الفلسطيني ذليلاً وراضخاً للاحتلال الإسرائيلي، ولتعتنت نتيهاهو والمتطرفين أمثاله.

ولنا أن نتساءل هنا مرة أخرى عن الأمور التي يمكن أن تظهر في عداد الإيجابيات النسبية لهذه الاتفاقية، ونؤكد هنا على مصطلح الإيجابيات النسبية لأن هذه الاتفاقية أحسن من العدم. يمكن حصر هذه الإيجابيات على النحو الآتي :

1- هناك صلة بين هذه الاتفاقية حسب نص البيان واتفاقية أوسلو التي سبق أن رفضها نتيهاهو وهذا يعطي اتفاقية أوسلو صبغة شرعية جديدة وإضافية.

2- تعطي الاتفاقية نسبة 13% من الضفة الغربية للفلسطينيين، ورغم أنها نسبة قليلة جداً إلا أنها من حيث المبدأ تقوض الحلم الإسرائيلي، وتعتنت

لليكود الذي يعيش في أوهاام الصهيونية التوسعية، التي تتبناها الأحزاب لدينية والمتطرفة على حد سواء. وفي تنفيذ هذه الاتفاقية تغيير جديد في سياسة إسرائيل بعامة، وسياسة الليكود بخاصة، وهي تعيد مرجعية اتفاقية مدريد القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام.

3- قد تفتح هذه الاتفاقية الآفاق والأبواب المغلقة للتعاون الاقتصادي بين الجانيين، وفتح ميناء غزة ومطارها، والاتفاق على الممر بين الضفة وقطاع غزة.

4- كما أن الاتفاقية اقترنت بالسماح لبعض الفلسطينيين بمواصلة عملهم داخل إسرائيل، وقد يكون في ذلك تخفيف الضائقة الاقتصادية التي عانى ومازال يعاني منها الشعب الفلسطيني.

ومهما قيل من إيجابيات لهذه الاتفاقية فإن تلك الإيجابيات -إن تحققت يجب ألا تحجب عن إدراكنا ما لهذه الاتفاقيات من سلبيات كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي :

- إن النسبة الصغيرة المحدودة بهذه الاتفاقية من أراضي الضفة الغربية لا تحقق طموح الشعب الفلسطيني ولا ترقى حتى إلى النسبة التي وردت في اتفاقية أوسلو.

- لم تحدد معالم المرحلة الثالثة وفض الاشتباك، إذ لم تحدد الاتفاقية، بل استطاع نتيها هو المراوغة في هذه النقطة، ونجح في جعلها عائمة خاضعة للابتزاز والمماطلة المعهودة عنه وعن حزبه.

- لم تحدد الاتفاقية مصير مدينة القدس، ولا أسلوب مفاوضات المرحلة المقبلة والنهائية.

- لم توضح الاتفاقية موقفا من قرار إقامة الدولة الفلسطينية التي سبق أن أعلن ياسر عرفات بأنه سيتم إقامتها في مايو 1999م.

- حملت هذه الاتفاقية السلطة الفلسطينية مسؤوليات والتزامات الدفاع عن إسرائيل ضد عمليات المقاومة التي تتم داخل حدود إسرائيل، وهو أمر يصعب تنفيذه.

- وضعت هذه الاتفاقية السلطة الفلسطينية مسؤولة عن نزع البنية التحتية لما يسمى بالإرهاب كما يقول نتنياهو، وهو أمر قد يؤدي إلى الصدام مع قوى فلسطينية، مما يهدد بحرب أهلية تضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية في مقتل، وتلك أمور تشكل تهديدا لمستقبل السلام يجب عدم الاستهانة بها أو التقليل منها.

كما يجب عدم التفاؤل لمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية التي لا تحقق نسبة معقولة من طموحات الشعب الفلسطيني، ولا تضمن قيام إسرائيل بالالتزام بها، ولا تضمن ممارسة أمريكا ضغوطها على إسرائيل لتنفيذها.

حقا إن هذا الاتفاقية لم تنص على عودة اللاجئين ولا قيام دولة كاملة السيادة للفلسطينيين⁽¹⁴⁾.

إن مشكلة هذه الاتفاقية تكمن في أن المآل النهائي لعملية السلام محفوف بالغموض، بل بزيادة عدم الثقة بين الطرفين، وبغياب الصورة الواضحة عن المآل النهائي للعملية فإن كل شعب يظل واقعا في براثن الريبة والخوف من الشعب الآخر. وأي حادث مهما صغر حجمه سينظر إليه ضحما من قبل أحد الأطراف بوصفه دليلا على سوء نيات الطرف الآخر. وبعكس هذه الاتفاقية الهشة نجد أن اتفاقية كامب ديفيد التي تم توقيعها بين الجانبين

المصري والإسرائيلي قبل عشرين عاما، على الرغم مما فيها من مساوئ إلا أنها تميزت بأنها محددة تحديدا دقيقا على الوضع النهائي، مع وسائل الوصول إلى التنفيذ والمراحل الزمنية اللازمة للتنفيذ، ولعل سبب ذلك أن اتفاقية كامب ديفيد أجريت بعد حرب بدا فيها العرب منتصرين.

إن الغموض والإبهام بخصوص المحطة الختامية هو النهج الإسرائيلي المفضل في سياستها تجاه الفلسطينيين، فهذه الستارة من الغموض المقامة عمدا خدمت عدة حكومات إسرائيلية متعاقبة في سياستها لضخ أكثر من 300 ألف مستوطن يهودي إلى غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. (15)

الختامة :

إن أي حديث عن مدينة القدس على أنها عاصمة للدولة الفلسطينية يثير الفزع ويزرع الرعب في قلوب الإسرائيليين، مهما تباينت توجهاتهم السياسية أو الحزبية أو الدينية. لذا لم يكن مصادفة أن تخلو اتفاقية واي بلانتيشن من الإشارة إلى هذه المدينة ذات الأهمية الدينية والتاريخية للفلسطينيين بخاصة، والعرب والمسلمين بعامة.

إن القراءة الأولية لهذه الاتفاقية ومن خلال استقراء أبعاد الصراع بين الجانبين المتنازعين على مدى نصف قرن يقود إلى توقع حدوث الأمور الآتية:

1- تأجيل النظر في اتفاقية واي بلانتيشن من قبل الكنيسة عن مواعدها والمماطلة في تنفيذها ريثما تنفذ السلطة الفلسطينية كل ما عليها، مما تعتبره إسرائيل خطوة مهمة بشأن أمنها، وهو الاعتقال أو الكشف عن

هويات كثير من القيادات المناضلة الفلسطينية، وهذا يجعلنا أيضا نتساءل جدياً: هل العبرة بتوقيع هذه الاتفاقية، أو أن العبرة بتنفيذ ما تضمنته من مرحلة ثم الدخول في مفاوضات أخرى للانسحاب من أجزاء أخرى وفوق المراحل اللاحقة؟ إذ أن التجارب تثبت أن ننتيا هو لا يلتزم بتوقيعه ولا يتمسك بكلمته. ولنا أن نتساءل أيضاً، إلى أي مدى ستقوم أمريكا بالضغط على إسرائيل لتنفيذ هذه الاتفاقية وما يتبعها من اتفاقيات إن حدثت؟

2- نظراً لعدم توفر النية الجادة لدى الطرف الإسرائيلي في تنفيذ بنود الاتفاقية، سيحاول الجانب الإسرائيلي تعطيل بنودها وتعليق التنفيذ والتحجج بعدم قيام الجانب الفلسطيني بتنفيذ الالتزامات المطلوبة منه، ولا سيما ما يتعلق بمكافحة الإرهاب وتصفية العناصر المعارضة للسلطة الفلسطينية. وستلجأ إسرائيل بكل الوسائل لتعطيل هذه الاتفاقية، حتى إذا ما حل مايو القادم، وهو بدء المفاوضات للمراحل اللاحقة، تباطأت إسرائيل في البدء فيها على اعتبار أن اتفاقية واي بلانتيشن لم يتم تنفيذها.

3- سيستخدم الصراع بين الجانبين على محورين: المحور الأول: كيف ومتى يتم تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، وإلى أي مدى يستطيع كل من الجانبين كبح معارضة المتطرفين من الجانبين.

والمحور الثاني: إلى أي مدى تستطيع اللجان المختصة المكلفة ببحث جدولة الانسحاب الثالث وحجمه ومدته وبنوده وكذلك مفاوضات الوضع النهائي، وهي المفاوضات التي ستتناول القضايا الجوهرية والأكثر حساسية، وتشمل هذه القضايا المعقدة حدود الدولة الفلسطينية، ومستقبل مدينة القدس التي تصر إسرائيل على بقائها عاصمة موحدة تحت الحكم الإسرائيلي، ومستقبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإعلان الدولة الفلسطينية⁽¹⁶⁾.

وأخيراً، فإن إقامة الدولة الفلسطينية في نظر المتطرفين الإسرائيليين هي بداية النهاية لدولة إسرائيل، ذلك أنهم يرون أن دولة إسرائيل يجب أن تشمل جميع أجزاء فلسطين ويرون أن قيام دولة فلسطينية يناقض ويتعارض تماماً مع وجود دولة إسرائيل. وحتى العناصر المعتدلة في إسرائيل تختلف حول مساحة الدولة الفلسطينية ومدى استقلالها، ورغم أن هذه الاتفاقية حملت في مضمونها عدم إقامة مستعمرات جديدة أو توسع المستعمرات القائمة فإن نيتها لم يحترم الاتفاقية، إذ بادر بعد عودته من أمريكا، وفي غضون أيام من توقيع الاتفاقية بإعطاء تصريحات تجافي روح الاتفاقية وتقوض نصوصها، مخالفاً بذلك أحد بنود الاتفاقية الذي ينص على عدم تغيير الأوضاع في الأراضي المحتلة من جانب واحد.

وموجز القول : إن تعنت إسرائيل المعهود فيما يتعلق بالقدس واعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل، أو فيما يتعلق بتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، ورغبتها في الاحتفاظ بجزء أكبر من الضفة الغربية، أو بما تملكه من ترسانة نووية، أو بما تعقده من أحلاف عسكرية، كل ذلك لا يلبث أن يضمحل - بمشيئة الله - إذا تم اتخاذ مواقف صامدة تتضمن مزيجاً من الحلول السلمية دون ضعف. والمناورات الحربية دون تهور.

ومن المؤكد أن وحدة الكلمة بين الأمة العربية والإسلامية والإعداد العلمي والتقني والتعبئة التنموية العامة على كل الأصعدة أمور يجب الأخذ بها، وألا يفتر في عضد الأمة العربية ما يطلقه الإعلام المضاد من تصريحات تحمل في طياتها جوانب مختلفة من التعنت والعناد.

إن في مقدور الأمة العربية والإسلامية بما تحمله من مخزون روحي عميق وبما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية أن تقف نداً قويا في مفاوضات

جادة تحسم أبعاد الصراع الذي طال أمده، وعندئذ تقوم الدولة الفلسطينية بكل الإمكانيات المطلوبة للدولة، وتعود معها القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، وما ذلك على الله بعزيز.

المراجع

- 1- سورة الإسراء، الآية 1.
- 2- حديث متفق عليه.
- 3- سليمان محي الدين فتوح (دكتور)، اليهود والقدس، مكتبة زهراء الشرق، 1997م، القاهرة ص 24، 27.
- 4- المرجع السابق ص 31، 33.
- * المستوطنات : هكذا تسمى في الاصطلاح الدارج، وهو مصطلح فيه تعمية وتضليل. والواقع ليس استيطاناً (أي التوجه إلى اتخاذ المكان موطناً)، ولكنه احتلال واستعمار إسرائيلي لأراضي الفلسطينيين، فينبغي لوسائل الإعلام العربية أن تنتبه إلى هذا وتغيّر المصطلح.
- 5- مجلة روز اليوسف، العدد 3517، السنة 72، 18 نوفمبر 1996 ص 16.
- 6- مجلة العرب الدولية، عدد 878، ديسمبر 1996م، ص 36.
- 7- تقرير الندوة الدولية بشأن القدس بعنوان "القدس مدينة السلام"، المنعقدة بالقاهرة في الفترة 12-14/3/1995م.
- 8- منير الحمش (دكتور)، السلام المدان، مكتبة مدبولي بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1997م.
- 9- صلاح الدين حافظ، تهافت السلام، المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية، دار الشروق 1998م-ص 7، 8.

- 10- منير الحمش (دكتور)، مرجع سابق، ص 448، 449.
- 11- صلاح الدين حافظ، "كيف نمنع نشوب حرب جديدة"، صحيفة الأهرام، 1998/10/14م، ص 11.
- 12- زين العابدين الركابي : اتفاق واي بلانتيشن "جريدة الشرق الأوسط"، العدد 7277، 1998/10/31م.
- 13- عبد الجبار عدوان، "حماس مطالبة بهدنة، والأمل ألا يتفائل الفلسطينيون على الوهم"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 7267، 1998/10/30م.
- 14- أحمد حمروش، "اتفاقية واي بلانتيشن في الميزان"، جريدة الشرق الأوسط، عدد 7280، 1998/11/3م.
- 15- هيلينا كويان، "الآمال المعلقة على اتفاق عرفات - نتنيا هو أضعف مما تلوح في الظاهر"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 7275، 1998/10/29هـ.
- 16- بسام أبو شريف، "الألويات الفلسطينية بعد قمة واي بلانتيشن"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 7274، 1998/10/28م.

تعامُلُ المسلمين في القدس مع المقدّسات اليهودية والمسيحية

عبد الهادي التازي

من منطلق حضاري رفيع يتناول هذا الموضوع شهادات أصلية زخرت بها كتب التاريخ وتعززها فصول الفقه الإسلامي التي تناولت القانون الدولي العام، سواء في المراجع التي حررت بالمغرب من لدن علماء مغاربة أو التي حررت في المشرق من لدن مؤلفين مشاركة، الأمر الذي يؤكد، إن كنا في حاجة إلى تأكيد، أن الإسلام ظل عبر التاريخ يحترم المواقع التي يقدسها غيرهم من أهل الديانات السماوية من غير أن ينبشها المسلمون أو يصلوا إليها بسوء.

ولا يقتصر هذا على المباني والمعالم ولكنه يتجاوز ذلك إلى أسس التعامل اليومي مع الآخرين، سواء في ذلك أوقات السلام أو أوقات الاصطدام، ومن ثمة وجدنا، وإلى الآن وفي مختلف جهات الإسلام عددا كبيرا من البيع والكنائس تتمتع بطقوسها وعوائدها، بل وجدنا أن المعاهدات الدولية التي أبرمها القادة المسلمون مع غيرهم ممن ينتمون لديانات أخرى، وجدناها تحمل، في صدر ما تحمله، النص الصريح والواضح على وجوب احترام المعتقدات والأماكن والأموال.

ولعلّ من الطريف أن أذكر في صدر هذا الحديث بالأمر الذي صدر عن ملوك المغرب، وقد وقعت بين أيديهم، في إحدى المعارك التي خاضوها في

جنوب أوربا، وقعت بين أيديهم أجراس ضخمة كانت تحملها بعض الكنائس... لقد صدر الأمر من أولئك الملوك بالألّ تهان تلك الأجراس بل وأن تعلق في المساجد حتى لا تخرج عن الفضاء الذي ألفتها في المعابد الأخرى... ويمكننا أن نقف اليوم على بعض هذه الأجراس في أكبر وأقدم وأشهر مسجد عرفه الغرب الإسلامي، جامع القرويين بمدينة فاس العاصمة الأولى للإسلام في المغرب الأقصى!

معلومة أخرى أضيفها لهذه المعلومة، أن المجاهدين المسلمين لم يكن لهم أن يجرأوا على اقتلاع تلك النواقيس من صوامعها إلا عندما قام المتطرفة في الجهة الأخرى بإحراق المنابر وهدم المحارِب... فماذا عن تعامل المسلمين مع مقدسات الآخرين؟

إن كل الذين اهتموا بمؤلفات الجغرافيين وحتى بالأدباء والشعراء من المسلمين وما تركوه من آثار بالغة الأهمية، كل أولئك لاحظوا أن الأسلوب الذي تناولت به تلك التآليف وتلك الأشعار مباني ومعالم الديانات الأخرى كان أسلوبياً - كما أشرنا - حضارياً متمدناً نابعاً أولاً وأخيراً من إيمان الإسلام بكل الرسل الذين سبقوه إلى الظهور.

ولنقف قليلاً مع نص رفيع من نصوص الجغرافي المغربي بل العالمي، المعروف بالشريف الإدريسي السبتي صاحب كتاب "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" الذي نعرف أن له صدى دولياً واسعاً لدى سائر المهتمين بالجغرافية وخاصة في صقلية التي كان يعمل فيها الإدريسي في خدمة روجر الثاني.

هذا الرجل الذي أتم كتابه المشار إليه، سنة 548 = 1154 هو الذي أدى شهادة في منتهى الأهمية عن تعامل المسلمين مع المعالم الدينية في القدس الشريف، ونعلم أنه شاهد عيان وليس راوياً لما كان يقال.

كانت هذه الشهادة كافية ليس فقط للتدليل على مدى احترام المسلمين لمقدسات الآخرين بل للتدليل على أنهم أي المسلمين كان في استطاعتهم، في

وقت تمكنهم، ألاّ يتركوا أثرا لمعالم الديانات الأخرى ولكنهم وبدافع من إيمانهم بالتعليمات التي زودهم بها دينهم الحنيف حرصوا على أن يحتفظوا بتلك الأمانات احتفاظهم بأمانتهم، وبغيرة لا تقل عن غيرتهم على صيانة بناء سيدنا سليمان ومهد السيد المسيح عليهما السلام بل إنهم احتفظوا بالأسماء الجغرافية كما هي من غير أن يزدوا أو ينقصوا.

وسأكون أمينا في نقل الألفاظ الخاصة التي نطق بها الشريف الإدريسي فيما يتصل بالموضوع :

لقد قال عن الكنيسة العظمى : إنها الكنيسة المحجوج إليها في جميع بلاد الروم التي هي في مشارق الأرض ومغاربها... وهي من عجائب الدنيا... ولها باب من جهة الشمال يُنزل منه إلى أسفل الكنيسة على ثلاثين درجة، ويسمى هذا الباب باب (سنت مريه)، وعند نزول الداخل إلى الكنيسة تلقاه المقبرة المقدسة المعظمة وعليها قبة معقودة قد أتقن بنيانها وحصن تشييدها وأبدع تنميقها.

وبعد هذا ينتقل الشريف الإدريسي السبتي إلى المسجد الأقصى الذي يقارنه الإدريسي بجامع قرطبة... والذي كما يقول في نصه الذي أثار انتباهي جيدا وأنا أقوم بتحقيق الفقرات الخاصة بالمسجد الأقصى في رحلة ابن بطوطة⁽¹⁾، قال الإدريسي: إن المسجد الأقصى بناه سليمان بن داود عليه السلام وكان مسجداً محجوجاً إليه في أيام دولة اليهود، ويضيف الإدريسي قائلاً: ثم انتزع من اليهود وأخرجوا منه إلى أن ظهر الإسلام فكان معظماً في ملك المسلمين وهو المسجد المسمى بالمسجد الأقصى عندهم، إلى آخر الوصف الدقيق الذي يؤديه الإدريسي بكل صدق⁽²⁾.

وأحبّ أن أضيف هنا وقد ذكرت (باب سنت مريه) أن أقول إن الأدب العربي بدوره احترّم استعمال بعض الأعلام الجغرافية بدافع الحفاظ على تراث الآخرين، وهكذا سمعنا أن الشاعر العربي المعروف بالأعشى يستعمل لفظ

أوريشلَم كاسم بالعبرانية للبيت المقدس، وقد أورد هذا الاسم كما هو ياقوت الحموي في موسوعته الجغرافية الكبرى التي تحمل اسم (معجم البلدان)، وضبطه على نحو ما ينطق به في العبرانية قائلًا: إنه بالضم ثم بالسكون وكسر الراء وياء ساكنة وشين معجمة مفتوحة ولام مكسورة أو مفتوحة وميم.

وقد أورد ياقوتُ بيتي الأعشى في موضعين من موسوعته أولاً عند مادة أوريشلم نفسها وثانياً عندما ذكر مادة السرو. قال :

وطوفت للمال آفاقه ❖ عمان فحِمْص فأوريشلَم
أتيت النجاشي فـي داره ❖ وأرض النبيط وأرض العَجَم
فنجران فالسُرُّ من حَمِير ❖ فأَي مرام له لـم أرم

وإذا وقفنا على هذا النموذج من نماذج الأمانة والصدق في ديار المغرب فلننتقل إلى نموذج ثانٍ من النماذج في المشرق.

وهذا النموذج عبارة عن كتاب "الإشارات إلى معرفة الزيارات" الذي ألفه أبو الحسن علي الهروي⁽³⁾.

وأريد أن أنبه بهذه المناسبة إلى ظاهرة لا ينبغي إهمالها ونحن نتحدث عن بيت المقدس، ذلك أن الهروي صاحب هذا التأليف زار مدينة القدس أيام محنتها، أثناء الاحتلال وبالضبط عام 569 = 1170، ولما كان يخاف على تلك الأمكنة من التشويه والضياع والاندثار قام بتأليف كتابه (الإشارات) ليعطي صورة دقيقة عن مختلف الأماكن التي تحتضنها المدينة، ولهذا فإن كتاب (الإشارات) ألف لهدف سياسي وديني معاً، وكثيراً ما يتفق أن نجد أن تأليف كتب مثل هذا الكتاب كان يهدف إلى تنبيه المعنيين إلى المواقع التي توجد

في الأرض المحتلة إمعانا في الحفاظ عليها والإبقاء على معالمها خشية أن يقوم المحتل بعمل ما من شأنه أن يلحق عدوانا بالمباني التاريخية التي توجد تحت قبضته..!

ويلاحظ في شهادة الهروي والحق يقال أنه في عدد من الفقرات يؤكد أن الفرنج لم يقوموا أثناء احتلالهم للقدس الشريف بأي تغيير في المعالم ولا في النقوش، ولا في التصميم وهذه شهادة جيدة لها دلالتها إزاء ما نسمعه ونشاهده اليوم من محاولات مارقة للمس بالمعالم.

يقول الهروي في جملة ما يقول:

«وقرأتُ كتابة في سقف القبّة (قبّة الصخرة) هذه صورتها: بسم الله الرحمان الرحيم ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...﴾ الآية، والكتابة بالفص المذهب... ودخلتها في زمان الفرنج سنة تسع وستين وخمسائة، وكان قبالة الباب الذي إلى مغارة الأرواح صورة سليمان بن داود عليه السلام.. وغريبه باب من الرصاص عليه صورة المسيح ذهباً، وهو مرصع بالجواهر، أما الباب الشرقي إلى جانب قبة السلسلة فإن عليه عقداً مكتوباً فيه اسم القائم بأمر الله أمير المؤمنين وسورة الإخلاص وتحميد وتمجيد، وعلى سائر الأبواب كذلك، لم تغييره الفرنج، وبالمسجد الأقصى محراب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم تغييره الفرنج وقرأت في سقف قبة الأقصى ما هذه صورته: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ...﴾ وكمل جميع ذلك إلى سلخ ذي القعدة سنة ست وعشرين وأربع مائة» ويقول الهروي مرة أخرى: «وجميع الكتابة بالفص المذهب، وجميع ما على الأبواب من آيات القرآن العزيز وأسامي الخلفاء لم تغييره الفرنج...» إلى آخر الوصف الدقيق الذي أداه لنا أبو الحسن الهروي في كتابه (الإشارات)...

وعلى نحو ما فعل المؤرخون بالقدس الشريف اهتموا بمدينة الخليل عليه السلام فوصفوها ومن غير تحيز، غير مميزين بين آثار هؤلاء وأولئك، الأمر الذي يؤكد أن الشعور بالحق كان متجاوزا وأن هذه البقاع التي تعرضت للاحتلال في فترة محدودة لم تغفل إطلاقا عن حضور الإسلام والمسلمين في المنطقة على مختلف العصور، فقد كان المحتل مقتنعا بأنه سيأتي يوم يترك فيه البلاد للذين عاشوا فيها ومن أجلها وحافظوا على معالمها وشعائرها الدينية، متسعة قلوبهم لكل الصلوات، وإن الحقيقة التاريخية التي عرفتها سائر البلاد الإسلامية عبر تاريخها العريض الطويل هي أنها لم تكن بمنأى عن القدس بالرغم من المسافات، فقد ظلت القدس حاضرة في كل البقاع، ويكفي أن نسمع عن تخصيص الأموال الطائلة لفائدة القدس إن عن طريق الوقف أو طريق الهبات والعطاءات، وحسبنا أن نعرف أن هذا المغرب الذي يحتضن هذه الندوة ظل على صلة تامة بالقدس الشريف وأمسى له هناك وكيل مقيم منذ تاريخ مبكر يشرف على الممتلكات المخصصة لسير القدس على ما تشهد به كل الوثائق التاريخية التي لم تعد بخافية على أحد، وكل تلك المبادرات تعبر عن المغزى العميق الذي يدل عليه احتضان المغرب لهذه الندوة في هذا الرباط الذي احتضن قبل ثلاثين سنة أول مؤتمر إسلامي من أجل بيت المقدس...

الهوامش

- 1) رحلة ابن بطوطة، تحقيق عبد الهادي التازي، نشر أكاديمية المملكة المغربية، 1997، ج 1 120 وما بعدها .
- 2) Al-Idrissi : Opus Geographicum V.4.P 358-363, Instituto Universitario Orientale de Napoli.
- 3) هذا هذا الكتاب نشره المعهد الفرنسي بدمشق عام 1953 بتحقيق جانين سورديل - طومين .

دور القدس كمدينة مقدّسة في إقرار السلام الدولي والإقليمي

الطيبّ السحباني

اسمحوا لي أولاً أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء الوفد التونسي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أكاديمية المملكة المغربية وإلى الاتحاد البرلماني العرب على دعوتهما مجلس النواب في الجمهورية التونسية إلى حضور هذه الندوة السياسية العلمية الهامة وعلى إقامتها بمدينة الرباط رباط الفتح ذات المكانة التاريخية الأصيلة والدلالة المعنوية البعيدة ومقر سيادة زادةا السليل المحمدي جلالة الملك الحسن الثاني علواً وقدرًا. فيألى صاحب الجلالة وإلى حكومته وشعبه الشقيق آيات المحبة والتقدير وصادق الثناء والتبجيل.

يقام الحوار في هذه الندوة حول مدينة القدس ومن وراء ذلك حول القضية الفلسطينية كلها. ويأتي الحوار في ظرف يتسم بالدقة وقلة الوضوح وكأن الحظ شاء أن يكون قدر القضية الفلسطينية في هذا العهد متسما دوماً بالدقة والتعقد، أو كأن مدينة القدس منزل الوحي ومبعث الرسائل تشق عن أن تنالها المعايير التي تحكم الإنسان إن انصرف عن ميزتها الدينية وحقيقتها الروحانية.

هذه مدينة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة أي من الأرض الفلسطينية التي احتلت وبعثت في قسم منها دولة أخرى زكيتها الشرعية الدولية وأصبحت عضواً لا ينكر من المجتمع الدولي إلا أن هذه الشرعية لم تنكر كذلك في تقسيمها الوجود الفلسطيني بل حددت القطاع الممنوح لإسرائيل وحددت أيضاً القطاع الخاص بفلسطين واعتبرت أن للقدس ميزة خاصة تخرجها عن تلك التي تحكم أرض إسرائيل نظراً لخصائصها الدينية أولاً ونظراً كذلك إلى أن التاريخ الثابت قديماً وحديثاً يؤكد أولوية الحق العربي عليها. إلا أن الظروف شاءت غير ذلك وتصرفت المخططات الصهيونية متجاوزة التصورات التي جاء بها قرار التقسيم سنة 48 رغم هضمه للجانب العربي وأصبح الهدف بعث إسرائيل الكبرى بما أنجز عنه من استباحة ومظالم وتهميش للشرعية الدولية نفسها. فكان على سبيل المثال إعلان القدس عاصمة موحدة لإسرائيل سنة 76 وإصدار القانون الأساسي الإسرائيلي للقدس سنة 80، وإحداث النفق تحت المسجد الأقصى سنة 96، وبناء 6500 مسكناً جديداً بمستعمرة أبو غنيم سنة 97 وقرار بناء 132 وحدة سكنية برأس العمود وغير ذلك.

وآلت نتيجة هذا التصرف إلى تغيير الخصائص الديمغرافية والطبيعية للقدس وتحويل طابعها الثقافي والعربي وغنم أكثر ما يمكن من المواقع استباقاً للأحداث وتعزيزاً للموقف عند مناقشة الحل النهائي.

والمؤسف أن الرأي العام الدولي ظل طويلاً يتابع هذه التجاوزات بعين فاترة ودون أي تحرك إيجابي خلافاً لما أقدم عليه في مواقع أخرى وربما كان ذلك لأنه لم يلاحظ من المعنيين، باستثناء الفلسطينيين أو في حالات استثنائية نادرة، إلا الاكتفاء بالإدانة أو المطالبة والاستجداء.

ونحن اليوم أمام عملية سلام انتبه إلى ضرورتها أخيرا الضمير العالمي بعد أن تأكدت لديه مخاطر التصرفات اللاشرعية في القدس والأرض الفلسطينية المحتلة والأرض المغتصبة بسوريا ولبنان وما قد ينتج عنها من أثر سيء على سلامة المنطقة وسلامة الجميع وعلى الأخلاقيات والمصالح في العالم. ومن باب الوعي والمسؤولية يجب أن ندعم هذه المسيرة ونثني على كل من ساندها وأيدها. ومن واجب الإنسانية جمعااء اليوم الكف عن مجرد المباركة أو الاكتفاء بالملاحظة، بل الوقوف موقف الجدل للحيلولة دون تعثر المسيرة وترديها بالرغم من أنها أضعف الإيمان وللضغط على المخطئ حتى يعود عن خطئه وقد دلت الأحداث على قدرة المجتمع الدولي، على ذلك. ولاشك أن القدس أول مرحلة ينبغي الانطلاق منها فقرارات مجلس الأمن- وخاصة القرار 242- التي تمنع الاستيلاء على الأراضي بالقوة تنطبق على القدس الشرقية وتدع القرار بخصوص المدينة موكولا إلى المفاوضات النهائية مما يجعل الإجراءات الإسرائيلية غير شرعية ومتضاربة مع القانون الدولي. وهذا ما يستلزم سعي حكوماتنا ومجالسنا ومؤسساتنا لدى منظمة الأمم المتحدة ولدى كافة الدول والمؤسسات على اختلافها للعمل على احترام إسرائيل لحقوق الفلسطينيين المقيمين بالقدس وتعديل أوضاعهم القانونية والكف عن تشويه الواقع الأصيل للقدس وإطلاق سراح السجناء والسياسيين الفلسطينيين. ونحن مدعوون كذلك للسعي لدى مجلس الأمن لإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة ومنع الاستيطان في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة طبقا لقرار 446.

كلمة موجهة إلى أوروبا : إن الأوروبيين الذين يتحملون قسما كبيرا في نشأة المعضلة الفلسطينية نتيجة خلافاتهم وفضاعات البعض منهم في الحرب

العالمية الثانية مطالبون اليوم بدور جديد فعال لتنشيط مسيرة السلام وصونها وإثرائها طبقاً لقرارات مجلس الأمن .

وحذار أن تسمح للبعض بتهدئة الحيرة متعللاً بالتحسب للأمن. فالأمن -كما قال الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية- لن يستتب إلا عن طريق حل شامل عادل نهائي يقوم على أساس الأرض مقابل السلام ويعم كافة الأطراف المعنية ويعتبر الحق الشرعي للفلسطينيين وللأديان السماوية على القدس، ومالم يتحقق ذلك فمن غير المتصور أن تقوم أية علاقات عادية بين إسرائيل والبلدان العربية.

لقد قال السيد روبيين كوك وزير خارجية بريطانيا سنة 1988 مخاطباً المسؤولين الإسرائيليين « إن كنتم تريدون سلاماً حقيقياً فلا بد من جعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية » و يقيني أن السيد روبيين كوك لم يدل بقوله هذا اعتباطاً بل لأن مرجعيته كانت فهما صحيحاً لمقتضيات القرارات الدولية، ولم يعبر بقوله هذا عن رأيه فقط، بل عبر عن رأي الأغلبية الساحقة من البشر بما فيها عقلاء إسرائيل وعن يقينها بأن إعادة الحق للقدس وأهله ستأذن بانطلاق عهد جديد للقاء وللتسامح الواعد والتعايش النزيه الذي تهيأت اليوم له العقول . ولعل الذي طرأ أخيراً في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين يبشر ببدء الاقتناع بالعودة إلى الجادة وبضرورة اختيار تمشياً يقوم على التدرج والنزاهة والصدق واعتبار الصالح البعيد .

وإن في ذلك لعبرة لمن يعتبر وإن في ذلك لخيراً للجميع وضماناً للسلام.

القدس وخيارات المستقبل

محمد تاج الدين الحسيني

مقدمة

تعتبر قضية مستقبل القدس من أهم المواضيع في المرحلة النهائية من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. فهي رمز أساسي في الصراع السياسي والديني بين الطرفين ويعتبرها كل منهم عاصمة لكيانه السياسي. إلا أنها أكثر من ذلك مدينة عربية إسلامية عريقة منذ تسلم مفاتيحها الخليفة عمر بن الخطاب سنة 638م. وهي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى الرسول محمد عليه الصلاة والسلام.

والقدس مدينة معروفة لدى معتنقي الديانات الثلاث، فجميع المسلمين والمسيحيين واليهود يسلمون بمكانتها الدينية والتاريخية والحضارية، كما أن المحاولات التي يقوم بها مؤرخو الصهاينة لتزييف هويتها لا تنفي أبداً مكانتها دينياً عند المسلمين والمسيحيين، وإنما هي محاولات تستهدف تبرير الاستيلاء على هذه المدينة المقدسة بادعاء وجود رموز دينية وتحويل المعركة حولها من معركة سياسية حول السيادة إلى معركة دينية عقديّة تصل في نهايتها إلى منزلق خطير هو التصارع بين أصحاب الأديان، مما قد يزعج

البشرية في معركة خبيثة تضع الديانات السماوية في مواجهة بعضها البعض وتوقع الجميع في مستنقعات التعصب والعنصرية.

ويحاول نيتانياهو اليوم أن يلعب هذه الورقة بالكثير من الدهاء والمكر، فرغم أن الحزب الذي ينتمي إليه علماني بل وملحد، ومع ذلك فهو يزعم أن المدينة مقدسة لديه لدرجة لا تسمح له بطرح مستقبلها للنقاش مدعماً ذلك بمزيد من الاستيلاء على الأراضي العربية وتعزيز الاستيطان وطرده الفلسطينيين. فهل سيؤدي ذلك في النهاية إلى أن تصبح القدس نقطة للقطيعة ومدخلا حقيقيا لخوض شكل جديد من الصراع سيكون هذه المرة ذا بعد حضاري.

وهل ستتمكن الإرادات الخيرة على عكس ذلك من إدراك الدور الحقيقي للقدس الشريف سواء في إقرار السلام أو بعث وترسيخ الحوار الحضاري...؟

إن المستقبل الكفيل بالإجابة على هذه التساؤلات يحمل في أحشائه عدة تصورات مستقبلية عن مسارات التسوية الخاصة بالقدس، وهي سيناريوهات تراوح مكانها بين الأمل واليأس. كما أن تحقق أي منها سيحدد ما إذا كانت المدينة المقدسة ستتحول فعلاً إلى مكان للالتقاء أم أن وضعها سيؤدي إلى القطيعة بل وإلى الصراع.

ستحاول هذه الورقة الإجابة عن التساؤلات من خلال محورين : فصل أول لمناقشة دور القدس في إقرار السلام وترسيخ الحوار الحضاري، وفصل ثان يطرح بكل موضوعية سيناريوهات المستقبل.

الفصل الأول

دور القدس في إقرار السلام وترسيخ الحوار الحضاري

تتميز القدس بأنها المدينة الوحيدة التي اجتمعت على أرضها الديانات السماوية الثلاث، وبالتالي فهي مرشحة في المستقبل لكي تلعب دورا أساسيا في الحوار الحضاري بين معتنقي تلك الديانات.

إن الدول لم تعد تتشكل اليوم على أساس إيديولوجي أو سياسي كما كان عليه الأمر إبان فترة الحرب الباردة بل إنها أصبحت تشكل تكتلات على أساس ثقافي وحضاري.

وإذا كانت السيادة العربية على المدينة المقدسة قد ضمت عبر حقب التاريخ ذلك التسامح الديني المنشود، فإنها تبقى المؤهلة أكثر من غيرها للقيام بهذه المسؤولية الكبيرة في المستقبل.

لقد أدى احتلال الجزء الشرقي من القدس في حرب يونيو 1967 إلى تهجير الآلاف من السكان الفلسطينيين من القدس. كما أن إسرائيل لم تتورع عن تدمير الكثير من معالم الحضارة الإسلامية والمسيحية داخل المدينة المقدسة، ويبدو الآن ضمن ضرورات المرحلة العسيرة التي تجتازها قضية القدس أن يعزز التعاون الإسلامي والمسيحي من أجل الحفاظ على هوية المدينة المقدسة حتى تكون فعلا نقطة لقاء بين الديانات الثلاث.

أولاً: القدس وإشكالية الصراع الحضاري

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب الباردة وبزوغ نظام عالمي جديد إلى تحول آلية الصراع في المجتمع الدولي، فهو صراع لم يعد إيديولوجيا ولا سياسيا أو اقتصاديا بالضرورة بل سيكون

صراعا حضاريا، وسوف تزداد أهمية الهوية الحضارية في المستقبل حيث سيتشكل العالم عن طريق تداخل سبع أو ثماني حضارات رئيسية.⁽¹⁾

وإذا كانت الحضارات تختلف فيما بين بعضها عن طريق التاريخ والثقافة والعادات، إلا أن ما هو أهم من كل ذلك هو الدين.

ويبدو وللأسف أن كثيرا من الأصوات أصبحت ترتفع في الغرب لتكريس هذا الصراع الحضاري في صورة احتكاك بين الإسلام والغرب وقد أكد هذه المقولة برنارد لويس الذي يقول بأن الغرب واجه «حركات واتجاهات تجاوزت مستوى القضايا والسياسات التي تنتهجها الحكومات، وهذا ليس أقل من صراع الحضارات، إنما رد فعل عقلائي لكن له جذور تاريخية مناوئة للتراث اليهودي المسيحي والوجود العلماني والتوسع العالمي لكليهما»⁽²⁾.

وإذا كان مفكرو الغرب يصرون على وصف حضارتهم بأنها الحضارة المسيحية إلا أنه يظهر واضحا خلال السنوات الأخيرة أن الحركة الصهيونية استطاعت أن ترسخ تلك المقولة الجديدة التي تدعي وجود "مثل يهودية - مسيحية" يضعونها في مواجهة المثل الحضارية للشعوب الإسلامية⁽³⁾.

ولئن كان أبناء الحضارة الإسلامية يجدون أنفسهم - والحالة هذه - في خضم معركة مفروضة عليهم بهذا الأسلوب فإن من واجبهم ألا يقعوا في الفخ وألا يخضعوا وسائل عملهم لهذا المنطق المغلوط. وعليهم أن يدركوا أن القدس يمكن فعلا أن تتحول إلى نقطة للقاء ليس فقط بين الديانات الثلاث بل لتكون نقطة تحول أساسي من الصراع الحضاري إلى الحوار بين الحضارات.

ولعلّ من بين الواجبات الأساسية لتحقيق ذلك، العمل للحفاظ على وجه الحضارة الإسلامية نظيفاً من أي اتهام بالعنصرية أو التعصب. ولا بد من إظهار وجه الإسلام السامح الذي حمى اليهود في تلك المنطقة بالذات طوال أربعة عشر قرناً في ظل الخلافة الإسلامية، لقد استقبلهم أيضاً في العصر الحديث هارلين من الاضطهاد النازي.

وإذا كانت إسرائيل تعلم اليوم جيداً أنه سيكون من العسير في آن واحد طمس معالم التراث الحضاري للمسلمين والمسيحيين على السواء فإنها صارت تراوغ في كل الاتجاهات إما من أجل إقامة تحالفات جديدة أو تحييد بعض الأطراف المؤثرة في وضع المدينة المقدسة.

هكذا بادرت إسرائيل بتاريخ 30 دجنبر 1993 إلى توقيع اتفاق مع حاضرة الفاتيكان ينص على اعتراف كل طرف بحق الآخر في ممارسة حقوقه وسلطته (من دون استثناء القدس لأنها محتلة). ويتعهد الطرفان باحترام هذا المبدأ في العلاقات المتبادلة وفي التعاون بينهما من أجل خير شعبيهما. ويرد في الاتفاق الحفاظ على الأماكن المقدسة المسيحية وعلى وجود مصلحة مشتركة للطرفين في تشجيع حج المسيحيين إلى الأرض المقدسة فضلاً عن مصلحة مشتركة في التبادل الثقافي بين مؤسسات كاثوليكية ومؤسسات ثقافية وتربوية في إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن الطرفين قررا إثر توقيع الاتفاق تبادل العلاقات الدبلوماسية الكاملة. كما تعهد الفاتيكان بالبقاء في منأى عن جميع النزاعات الزمنية، ويسري هذا المبدأ خصوصاً على النزاعات في شأن الأراضي والحدود.⁽⁴⁾

وفي الواقع فإن إسرائيل تعتبر هذا الاتفاق ذا قيمة تاريخية استثنائية لأنه جاء في وقت يستمر فيه احتلال القدس الشرقية، وفي وقت تتمسك فيه

إسرائيل باعتبار أن القدس الموحدة عاصمتها الأبدية، فإسرائيل تهدف من وراء هذا الاتفاق إلى تحييد حاضرة الفاتيكان من عملية الصراع في المنطقة وذلك بضمان قبولها بالوجود الإسرائيلي في القدس الشرقية حيث توجد مقدسات مسيحية مهمة.

ويبقى السؤال المطروح هو ما إذا كان مثل هذا الاتفاق من شأنه أن يؤثر على الحقوق الفلسطينية في المدينة المقدسة والتي يفترض أن تكون بالأساس موضوعاً جوهرياً للتفاوض في المرحلة النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

من المؤكد أن أي اتفاق توقعه إسرائيل مع جهة أخرى غير الفلسطينيين إلا وكان غير ذي أثر على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير وبناء دولته الفلسطينية بعاصمتها القدس العربية.

لقد حاولت إسرائيل في نفس الاتجاه تحييد دور الأردن وذلك بمناسبة توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بتاريخ 24 أكتوبر 1994 حيث تمت الإشارة ضمن المادة 9 منها في ما يتعلق بالأمكان ذات الأهمية التاريخية والدينية على ما يلي :

1- سيمنح كل طرف لمواطني الطرف الآخر حرية دخول الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

2- وفي هذا الخصوص تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن⁽⁵⁾ (...).

لقد سارعت عدة مصادر فلسطينية مباشرة بعد توقيع الاتفاق إلى انتقاده بشدة مما دفع الحكومة الأردنية إلى إصدار بيان أوضحت ضمنه أنه «ليس ثمة تناقض بين استرجاع السيادة السياسية على القدس العربية من خلال المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وبين استمرار الأردن بقيامه بدوره في ممارسته لولايته الدينية في المقدسات الإسلامية في القدس، وأن الأردن يدعم منظمة التحرير الفلسطينية في جهودها للحصول على السيادة السياسية والجغرافية على كامل الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف».⁽⁶⁾

من المؤكد أن موقف الحكومة الأردنية قد أقنع المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية بخصوص صدق نية الطرف الأردني فيما يتعلق بموضوع السيادة الفلسطينية على القدس العربية إلا أن ذلك لا يمنع إسرائيل من استعمال هذه الورقة مرة أخرى في مفاوضات الوضع النهائي للجزم بأن قضية القدس قد حسمت فيما يتعلق بالمقدسات الإسلامية مع الأردن تماما كما حسمت فيما يتعلق بالمقدسات المسيحية نتيجة توقيع الاتفاق مع حاضرة الفاتيكان.

إن الكثير من المحللين يعتبرون اليوم أن النزاع القائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين بخصوص القدس هو بالدرجة الأولى صراع حضاري. إنهم يعتبرونه صراعا بين الحضارة العربية الإسلامية وبين التجمع البشري اليهودي الذي بعثت به الحضارة الغربية اليهودية المسيحية العلمانية بهدف السيطرة على هذه المنطقة الحيوية من العالم.⁽⁷⁾

ونفس هذا الاتجاه سبق أن تبناه المفكر الأمريكي المعروف صامويل هاتينغتون عندما انتقد بعضهم فكرته حول صراع الحضارات مبرزا بأن توقيع

إعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين دليل على خطأ مقولته عن صدام الحضارات. فأجاب: «يمكن المحاجة مثلا بأن الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في شأن قطاع غزة وأريحا يمثل شذوذاً مثيراً عن النموذج الحضاري، وهو كذلك بمعنى ما. يبدو أن هذا الحدث لا يبطل صحة النهج الحضاري فهو مهم من الناحية التاريخية على وجه التحديد لأنه تم بين مجموعتين من حضارتين مختلفتين ظلتا تتحاربان لما يزيد عن أربعة عقود. وتعد الهدنات والاتفاقات المحدودة جزءاً من الصدمات بين الحضارات مثلما كانت اتفاقية الحد من الأسلحة السوفياتية الأمريكية جزءاً من الحرب الباردة. وفي حين أن النزاع بين اليهود والعرب قد يمكن تطويقه فإنه سيظل مستمراً».⁽⁸⁾

إن هذا التوجه الهادف إلى تطوير الصراع من مجالاته التقليدية (سياسياً وإيديولوجياً وعسكرياً...) إلى مجال جديد يتمثل في المواجهة بين الحضارة العربية الإسلامية من جهة وما يعتبره الإسرائيليون وبعض محليي الغرب رأس الحرية للحضارة المسيحية اليهودية من جهة أخرى يشكل منزلقاً خطيراً بالنسبة لآلية الصراع وإمكانية تطويقه في المستقبل.

وإذا كان الإسرائيليون قد اعتبروا هذا التوجه بمثابة استراتيجية منهجية لتركيز سيطرتهم على المدينة المقدسة وذلك من خلال خلق تقاطع للمواجهة بين الإسلام والغرب فإن من واجب الفلسطينيين والعرب والمسلمين أن ينتهجوا استراتيجية مضادة لا تعتمد أسلحتها ووسائلها على تأجيج الصراع في نفس التقاطع بل على التأكيد بأن القدس كانت وستبقى مع الزمن مركزاً محورياً للحوار بين كل الأديان السماوية والحضارات التي تمثلها. فعليها من جهة أن تقنع المجتمع الدولي بأن ضمان استمرار الحوار مرتبط بتأكيد السيادة

الفلسطينية العربية على القدس الشرقية بالذات وإقناع المعتنقين للمسيحية بأن ما تمارسه إسرائيل اليوم ليس إلا مخططاً منهجياً لتدمير الرموز الحضارية إسلامية كانت أو مسيحية بالمدينة المقدسة ومن تم اعتبار أهل الكتاب وخاصة منهم المسيحيين شركاء في عملية الحفاظ على هوية القدس ومركزيتها كمحور للحوار الحضاري والتسامح الديني.

ثانياً: السيادة العربية على القدس

ودورها في التعايش الأديان

إن من بين ما ميز المدينة المقدسة بفعل الحضارة العربية الإسلامية ظاهرة التسامح والتعايش بين الديانات السماوية الثلاث، والتنوع في إطار الوحدة. فكل أحيائها تعكس ثروة وأهمية التراث الحضاري العربي الإسلامي الممتزج برموز الحضارة المسيحية واليهودية وقد كتب لشعب فلسطين داخل هذه المدينة بالذات أن يقوم عبر العصور بصيانتها واستضافة المؤمنين الذين يحجون إليها وخدمتهم دون عنصرية أو تعسف.

وهكذا فإن وجود الأماكن المقدسة في الديانات التوحيدية الثلاث كان عاملاً مساعداً في تحقيق الاندماج بين المنتمين لديانات مختلفة خاصة وأن تعاليم الإسلام بخصوص العلاقة مع أهل الكتاب تحض على التعايش والاحترام المتبادل وذلك منذ عهد عمر بن الخطاب أهل القدس على كنائسهم وأموالهم رافضاً الصلاة في كنيسة القيامة. ومن ثم فإن العهدة العمرية تبقى نموذجاً صادقاً عن أسلم نهج في التعايش بين المسلمين وغيرهم.⁽⁹⁾

ويمكن أن نستخلص من نص تلك الوثيقة بعض المبادئ الأساسية

المتتمثلة فيما يلي :

أولاً: تمتيع كل الفئات بالحرية الدينية سواء تعلق الأمر بالانتقال أو ممارسة العبادة وذلك عندما تشير العهدة إلى "إعطاء الأمان لكنائسهم لا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صلبانهم".

ثانياً: تحقيق الأمن على المستوى الشخصي والاقتصادي باعتبار أن العهدة أعطت للمسيحيين الأمان على أنفسهم وأموالهم.

ثالثاً: حقهم في الحماية والدفاع عنهم وعدم تعرضهم لأي سوء.

رابعاً: حرية التنقل والحركة في الزمان والمكان دون قيد أو شرط.

وهكذا يمكن القول إن العهدة العُمرية وثيقة تاريخية أساسية في ضبط العلاقة ليس مع المسيحيين فقط بل اتجاه كل الديانات السماوية. وليس في القدس الشريف فقط بل في سائر أرجاء المجتمع الدولي.

إن هذا التوجه بالذات هو الذي جعل العلاقة بين كل المواطنين علاقة تكاملية تركز على تمتيع غير المسلمين بمجموعة من الحقوق. وترتيب عدة واجبات تدمج الجميع في مفهوم المواطنة الحققة.

هكذا يشهد التاريخ الإسلامي بأن غير المسلمين تمتعوا دائماً بالحق الكامل في تولي الوظائف في كل ما ليست له صلة بالدين كما تمتعوا بحق الاعتقاد بالفكر، والترشيح في الانتخاب، وحرية الرأي والتعليم، والتمتع بمرافق الدولة. علماً بأن الواجبات المفروضة عليهم بما فيها الجزية ليست في الواقع إلا مساهمة في تحمل الأعباء العامة خاصة وأنهم في المجتمعات الإسلامية الأولى كانوا يتمتعون بامتياز جبائي يتمثل في عدم دفع الزكاة وعدم المشاركة في الحرب. وقد ذهب أحد الدارسين في هذا المجال إلى القول «إذا كان البعض يتحدث عن رفض هذا الامتياز الذي يوحى بالانتقاص من

مواطنتهم فإن الإسلام لا يمنعهم من الالتزام الطوعي بدفع الضرائب الإسلامية والانسجام مع خط الجهاد في دائرة الأمن العام للدولة وبذلك فإن الضريبة الجديدة لا يكون لها موضوع في الحال». (10)

وهكذا فإن أهل الكتاب الذين اندمجوا مع المسلمين في القدس وفي باقي أرض فلسطين كانوا يعتبرون أنفسهم مواطنين عاديين يتمتعون بنفس الحقوق التي ترتب عليهم نفس الواجبات. وعندما أصبحت الحركة الصهيونية تأخذ أبعادها العنصرية والهيمنية فإن كلا من المسلمين والمسيحيين داخل القدس وخارجها اتجهوا على طريق النضال بكل التضامن والتعاون المنشود. وتظهر أدبيات منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المجال أنه ليس هناك تمايز بين الدور النضالي لكل من المسلمين والمسيحيين سواء في نسبة المشاركة كأطر أو كمناضلين في نشاطات المنظمة أو من خلال الأبعاد الأخرى لمقاومة الهيمنة الصهيونية وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني.

هكذا يتضح مما سبق أن القدس كانت على مر التاريخ نموذجاً فريداً يؤكد التعايش والتسامح في ظل السيادة العربية. والأماكن المقدسة من قبل الإسلام والمسيحية واليهودية هي رموز قائمة بمدينة القدس لا يمكن فصلها عنها. كما أن القدس تاريخياً وثقافياً مدينة عربية ولا يؤدي فصلها عن فلسطين إلا إلى مناقضة التاريخ والجغرافيا (11)

ومن ثم فإن قضية القدس لا تكتسي فقط طابعاً سياسياً بحكم إدماجها ضمن آلية تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، كما أنها لا تكتسي طابعاً دينياً محضاً بسبب ما تحتضنه من دلالات ورموز، بل إنها قضية تكتسي طابعاً حضارياً بالأساس وقد سبق لجلالة الملك الحسن الثاني أن أكد غير ما مرة على ذلك الطابع الحضاري للمدينة المقدسة ودورها في إقرار السلام،

يقول جلالته «أعتقد أنه بقدر ما يعتبر مشكل الأراضي المحتلة مشكلا سياسيا بقدر ما يكتسي مشكل القدس طابعا حضاريا، وعلينا عربا وإسرائيليين أن نبرهن للعالم أننا ناضجون بالرغم عما يميز كلامنا من خصوصيات ثقافية وقيم أخلاقية ودينية». (12)

إن تفادي تحول قضية القدس إلى نقطة حقيقية للقطيعة يتطلب بالفعل إعادة النظر بشكل كامل في كل الاستراتيجيات التي اعتمدها إسرائيل منذ سنة 1948 وحتى الآن. إذ من المفترض فعلا أن يؤدي ترسخ القطيعة إلى مواجهة حقيقية في المستقبل لن تكون أطرافها فلسطينية وإسرائيلية فحسب. وقد سبق لصحافيين فرنسيين أن نشروا في سنة 1996 كتابا حول القدس يظهر طبيعة المخاطر التي يخبئها المستقبل متسائلين عما سيكون السبب في اندلاع حرب عالمية ثالثة، مجيبين في نفس الوقت بأن أول ما يخطر إلى الذهن كسبب هو القدس. (13)

الفصل الثاني

سيناريوهات المستقبل

إن المخاطر التي يمثلها تحول القدس إلى نقطة للقطيعة بين أطراف الصراع لن تقتصر آثارها على الفلسطينيين والإسرائيليين أو على منطقة الشرق الأوسط بمفردها بل ستعم آثارها الجميع.

إن السيناريوهات التي يمكن أن نفترض إمكانية تحقيقها في المستقبل تراوح مكانها بالتأكيد بين الأمل واليأس. فسيناريوهات الأمل ترتبط بتطبيق مبادئ العدالة والإنصاف واحترام ضوابط القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وباختصار فإن سيناريوهات الأمل ليست إلا تعبيرا عن الشرعية الدولية سواء ارتبط ذلك بالتقسيم أو التدويل.

أما سيناريوهات اليأس فهي ليست أكثر من تكريس واستمرار للوضع الراهن بما يحمله في طياته من غضب واحتلال وتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني والعالم الإسلامي والمسيحي، وسواء ارتبطت هذه المسارات بفصل ما هو ديني عما هو سياسي أو اقتصر على إبقاء القدس موحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل إلا أن استمرارها يؤذن ليس بالقطيعة فحسب بل بالتهديد الحقيقي للسلام الإقليمي والعالمي.

أولاً: سيناريو التدويل

ترتبط جذور هذا السيناريو بالقرار 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر 1947. وقد نص هذا القرار على أن تكون القدس منطقة منفصلة (corpus separatum) تقع بين الدولتين العربية واليهودية وتخضع لنظام دولي خاص. وتتم إدارتها من قبل الأمم المتحدة بواسطة مجلس وصاية يقام لهذا الهدف. وبالرجوع إلى حيثيات القرار المذكور يتضح أنه عين حدود القدس الخاضعة للتدويل بحيث تشمل بلدية القدس والقرى والمدن المحيطة بها، فتكون أبوديس أقصاها شرقاً وبيت لحم أقصاها جنوباً وعين كارم أقصاها غرباً وشعفاط أقصاها شمالاً.⁽¹⁴⁾

ورغم أن قرار الجمعية العامة المذكور لم يتم إلغاؤه أو تعديله فيما بعد إلا أنه لم يتمكن من الخروج إلى حيز التطبيق. فقد سبق للفلسطينيين ممثلين باللجنة العربية العليا أن رفضوا ذلك القرار مباشرة. كما أن إسرائيل التي أعلنت قيام الدولة اليهودية كانت قد احتلت مساحة جغرافية تفوق ما اعتبره قرار التقسيم خاضعاً لسيادتها.

من جهة أخرى فإن توقيع اتفاقية الهدنة وتكريس السيادة الأردنية على الضفة الغربية وعلى القدس الشرقية آنذاك أدى إلى جعل قرار الأمم المتحدة متجاوزاً بحكم الواقع.

إنه بغض النظر عن هذه المواقف التي عبرت عنها الجمعية العامة ضمن قراراتها فإن أياً من طرفي النزاع العربي والإسرائيلي لا يتمسك بقضية التدويل ولا يطرحها أصلاً للنقاش. إلا أنه يمكننا أن نستشف توجهها لا يبتعد كثيراً عن فكرة التدويل عبر عنها البابا بمناسبة استقباله للعاهل المغربي رئيس لجنة القدس... «يتجلى لي أن المدينة المقدسة تمثل حقيقة تراثاً مقدساً بالنسبة لأتباع الديانات السماوية الثلاث وكذلك بالنسبة للعالم قاطبة وفي المقدمة منه السكان القاطنين بالقدس. ويتعين أن نستشف هذا النفس الجديد والمحاولة الجديدة ساعين لا لتصعيد الفرقة وإنما لنترجم إلى الواقع إخوة أسمى ونصل بمعونة الله إلى حل ربما كان من نوعه فريداً لكن على أساس أن يكون حلاً متدانياً ونهائياً ومؤمناً وأن يقوم على احترام حقوق الجميع». (15)

هل هذا الحل الفريد من نوعه يمكن أن يصب في إطار نموذج جديد للتدويل، أم إن نظرة الكنيسة الكاثوليكية تعزف عن كل ما هو سياسي وزمني وتعتبر أن الحل المنشود يرتبط فقط بحق المنتميين إلى الديانات السماوية في ممارسة شعائرهم بحرية داخل المدينة المقدسة، ربما يكون هذا التفسير الأخير أكثر تلاؤماً مع موقف الكنيسة الكاثوليكية التي بادرت إلى توقيع اتفاق مع إسرائيل رغم احتلال هذه الأخيرة للقدس الشرقية وذلك على أساس الحفاظ على الأماكن المقدسة المسيحية إضافة إلى التبادل الثقافي وإقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة.

وما يوضح أن الكنيسة غير مستعدة للقيام بدور حاسم في تسوية موضوع القدس من خلال النموذج الدولي أو غيره هو تعهد الفاتيكان ضمن الاتفاق (بالبقاء بمنأى عن جميع النزاعات الزمنية، وهو مبدأ يسري خصوصاً على النزاعات في شأن الأراضي والحدود). (16)

ثالثاً: سيناريو التقسيم

يرتبط هذا السيناريو بفرضية إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل عدوان يونيو 1967 عندما قامت إسرائيل باحتلال القدس الشرقية وهو سيناريو يرتكز من جهة على مبادئ الشرعية الدولية التي عبرت عنها قرارات كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما يرتبط بأدبيان منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبرت دائماً أن الهدف من نضالها هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس. ورغم أن مختلف المواقف الفلسطينية والعربية والإسلامية ظلت تتحدث عن القدس دون تمييز بين جزئها الشرقي والغربي إلا أنه كان من الواضح دائماً أن الأمر يتعلق بالجانب الشرقي الذي احتلته إسرائيل ابتداءً من سنة 1967، خاصة بعد أن قبلت المنظمة الفلسطينية تطبيق القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن وبعد أن اعترفت بوجود دولة إسرائيل.

وقد لوحظ على المستوى العربي أن البيان الختامي للمؤتمر الأخير لجامعة الدول العربية بالقاهرة يستعمل لأول مرة كلمة (القدس العربية) في معرض حديثه عن إقامة الدولة الفلسطينية وهو ما يعني القدس الشرقية.

إن الموقف المتمثل في اعتبار القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية موقف يتطابق بشكل كامل مع قرارات الأمم المتحدة.

لقد سبق للجمعية العامة أن أصدرت بتاريخ 1967/7/4 قراراً يدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها في المستقبل.⁽¹⁷⁾ كما أن الجمعية العامة اعتبرت هي ومجلس الأمن أن إقامة عرض عسكري في القدس عمل غير مشروع وطلبت منها الامتناع عنه.⁽¹⁸⁾

كما أن مجلس الأمن أكد بخصوص القدس ضمن قرار صدر بتاريخ 1968/5/21 أن الاستيلاء على الأراضي بواسطة الغزو العسكري عمل غير مشروع، مطالبا إسرائيل بأن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يغير من وضع القدس.⁽¹⁹⁾

كما أن هذا الاتجاه يتجدد ضمن قرار مجلس الأمن الصادر إثر إحراق المسجد الأقصى الذي اعتبر إسرائيل دولة محتلة للقدس مطالبا إياها بتنفيذ نصوص جميع القرارات الصادرة بخصوص المدينة المقدسة⁽²⁰⁾ وهو ما تم تأكيده ضمن قرارات الجمعية العامة وبعض المنظمات المتخصصة المندمجة في منظومة الأمم المتحدة وعلى رأسها اليونسكو.

وقد جاء موقف مجلس الأمن أكثر وضوحا عندما أصدر بتاريخ 1980/8/20 قرارا بعدم الاعتراف بالقانون الأساسي الإسرائيلي بشأن القدس ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية منها.⁽²¹⁾

ويمكن القول بصفة عامة بأن الأمم المتحدة شرعت ابتداء من سنة 1967 في معاملة القطاع الشرقي من القدس على أنه أرض محتلة عسكريا، وأن على الدولة المحتلة أن تلتزم بأحكام القانون الدولي في هذه الأحوال ومن بينها اتفاقيات جنيف لعام 1949. كما يلاحظ أن الأمم المتحدة دأبت على شجب كل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في حق القدس الشرقية إدارية كانت أو سياسية أو عسكرية. ويجدر التذكير كذلك بأن تلك القرارات عبرت عن إرادة المجتمع الدولي بكامله إذ تم إقرارها بأغلبية كبيرة ودون معارضة في أغلب الحالات، وبالإجماع بالنسبة لمعظم قرارات مجلس الأمن.

وهكذا يمكن القول إن سيناريو التقسيم يجد له سندا قويا في القانون الدولي ودعما كاملا من طرف الأمم المتحدة، ذلك أن الاحتلال العسكري لا

يؤدي إلى نقل السيادة من صاحب السيادة الشرعية على الإقليم إلى الدولة القائمة بالاحتلال وإنما يمنحها سلطات مؤقتة من أجل تمكينها من إدارة الإقليم وإذا كانت إسرائيل قد حاولت تبرير قيامها بضم القدس ببعض النظريات مثل ملء فراغ السيادة والدفاع الشرعي الوقائي وانتفاء الأساس القانوني للحيازة السابقة، إلا أن الفقه الدولي أثبت بما فيه الكفاية تهافت تلك النظريات وعدم ارتكازها على أي أساس قانوني.⁽²²⁾

ويمكننا الآن أن نتساءل عما إذا كان إعلان المبادئ واتفاقية المرحلة الانتقالية بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني يفسحان المجال أمام إمكانية استرجاع القدس الشرقية لتكون هي عاصمة الدولة الفلسطينية. فموجب اتفاقية المرحلة الانتقالية التي وقعت بين الجانبين في واشنطن بتاريخ 1995/9/28 تحدد يوم 1996/5/4 موعدا لبدء هذه المفاوضات على أن تشمل الموضوعات التي لم تتم معالجتها في إعلان المبادئ، وعلى رأسها قضية القدس. كما أن المادة الثالثة من اتفاقية إعلان المبادئ نصت على إجراء انتخابات حرة ومباشرة وعامة من أجل إقامة سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية "المجلس المنتخب" وتتحدث الفقرة التالية من نفس المادة عن اتفاقية خاصة تحدد طابع الانتخابات وشروطها وفقا للبرتكول المرفق بإعلان المبادئ كملحق أول وهو الذي نصت المادة الأولى منه على أنه «سيكون لفلسطينيي القدس الذين يقطنون هناك حق المشاركة في عملية الانتخابات بموجب الاتفاق بين الطرفين» كما أن الملحق الثاني لاتفاقية المرحلة الانتقالية نص على منح فلسطينيي القدس حق المشاركة في الانتخابات اقتراحا وترشيحا.

ورغم أن هذه المعطيات شكلت مكسبا نظريا للفلسطينيين بخصوص وضعية القدس. إلا أن الانتخابات التي أجريت بتاريخ 1996/1/20 لاختيار

مجلس الحكم الذاتي والتي شارك فيها سكان القدس أظهرت حدة القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية حتى لا يفسر ذلك الانتخاب على أنه خطوة في طريق استرجاع القدس الشرقية. هكذا منع الإسرائيليون عقد المهرجانات الانتخابية في القدس كما عمدوا إلى تحديد عدد صناديق الاقتراع وحصرها في خمسة فروع بريد، واشترط فرز الأصوات خارج حدود القدس الموسعة، وكلها تقييدات تركت الانطباع بأن إسرائيل مستمرة في فرض كامل سيادتها على القدس الشرقية أو كأن الموضوع يتعلق برعايا أجنبى يشاركون في انتخابات برلمانية في دولتهم دون مساس بسيادة الدولة المضيفة.

وبالرغم عن أن إعلان المبادئ لا يشير إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، إلا أن ذلك لا يعني إلغاء هذا الحق أو التخلي عنه فهو من البديهيات التي يمكن ربطها بصياغة إعلان المبادئ حين ينص على أنه «قد حان الوقت لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف بحقوقهما الشرعية والسياسية المتبادلة». (23) كما أن المادة الثالثة من إعلان المبادئ تشير إلى أن «الانتخابات للمجلس تشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة». ومن المؤكد أن حق تقرير المصير واسترجاع الأرض المحتلة بما فيها القدس يأتي على رأس تلك الحقوق.

ومن ثمَّ فإن إعلان المبادئ الذي يتبنى أسلوب المراحل في حل الصراع الفلسطيني والإسرائيلي لا يلغي ولا ينتقص من حقوق الفلسطينيين، على اعتبار أن مفاوضات المرحلة النهائية يجب أن تؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338 أي قبول إسرائيل في إطار هذه المفاوضات الانسحاب من المناطق التي احتلتها سنة 1967 بما فيها القدس الشرقية.

ويتضح مما سبق أن فرضية تنفيذ مسار التقسيم واسترجاع الفلسطينيين للقدس الشرقية فرضية مقبولة سواء على مستوى مبادئ القانون الدولي التي أكدتها قرارات الأمم المتحدة أو حتى على مستوى الإطار التفاوضي الذي اختاره الإسرائيليون والفلسطينيون. ويبقى الحاجز الوحيد أمام إمكانية تحقيق هذا المسار هو الموقف المتعنت للحكومة الإسرائيلية خلال المرحلة النهائية للمفاوضات وهو موقف سينقل الصراع من إطاره القانوني إلى إطار جديد يتمثل في البحث عن وسائل تصحيح الاختلال الذي تعاني منه تشكيلة توازن القوى القائم في المنطقة ذلك أن نتيجة كل المفاوضات هي أحسن تعبير عن توازن القوى بين أطرافها لحظة إجرائها.

ثالثاً: سيناريو الوضع القائم

عندما احتلت إسرائيل القدس الشرقية إثر حرب يونيو 1967 بادرت إلى اتخاذ كل التدابير الهادفة إلى تغيير وضع القدس القانوني وواقعها السياسي الديموغرافي.

هكذا عمد الكنيست إلى تعديل قانون الحكم والقضاء الإسرائيلي ليطبق عن طريق إصدار أوامر حكومية في جميع المناطق التي تعتبر جزءاً من "أرض إسرائيل" كما تم تعديل نظام البلديات بشكل يمكن معه توسيع حدودها.

وتبعاً لذلك عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى إصدار أمر بتطبيق القانون الإسرائيلي في شرقي القدس كما تم ضم الجزء الشرقي إلى منطقة نفوذ بلدية المدينة الغربية، بينما سمحت السلطات الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين بالحصول على الجنسية الإسرائيلية إذا طلبوا ذلك. أما سكان القدس الذين لم يحصلوا على تلك الجنسية فكانوا يوجدون في نفس وضع من يحمل تصريحاً بالإقامة الدائمة.

وقد بلغ الأمر ذروته سنة 1980 عندما سنت إسرائيل القانون الأساسي الذي يحمل اسم "القدس عاصمة إسرائيل" وهو قانون يعطي لعملية الضم صبغة رسمية عندما ينص على أنها موحدة وكونها عاصمة إسرائيل، وأنها بقطاعيها هي مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.⁽²⁴⁾

ولا تختلف مواقف الأحزاب الإسرائيلية بخصوص هذا الموضوع على الإطلاق. فحزب العمل ينص ضمن مبادئه التي أقرها قبيل انتخابات الكنيست 1992 على أن «القدس ومحيطها ليسا قضية سياسية أو أمنية ولكنها روح الشعب اليهودي وعاصمة إسرائيل وستبقى مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية».⁽²⁵⁾

ولا يختلف موقف حزب الليكود عن برنامج حزب العمل إذ ينص هو الآخر على أن «القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية، وأنها مدينة لا يمكن تجزئتها وهي تضمن لكل الأديان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة».

ويبدو أن قبول الإسرائيليين بإدراج موضوع القدس في مفاوضات الحل النهائي لم يكن إلا عملية تكتيكية تندرج ضمن الاستراتيجية الشمولية لإسرائيل والمتمثلة في تكريس الوضع القائم وتحسينه في مواجهة كل الأطراف.

وهكذا نلاحظ من الناحية العملية أن حكومة الليكود تتابع نفس المنهج الذي خططت له الحكومات السابقة، أي تأجيل المفاوضات حول القدس لأطول مدة ممكنة ولكن وفي نفس الوقت ترسيخ الصبغة الإسرائيلية جغرافيا وديموغرافيا. وهكذا تم الاستمرار في عمليات البناء في مختلف ضواحي المدينة مع شق الطرق الالتفافية.

وتعتبر خطة البناء الأخيرة في جبل أبو غنيم إجراء إضافيا يهدف إلى بناء ستة آلاف وحدة سكنية من أجل إحكام الحزام السكاني الإسرائيلي حول القدس وبالتالي فصلها بصفة نهائية عن الضفة الغربية.

إن هذا الوضع الذي تفرضه إسرائيل مرفوض من المجتمع الدولي ومناقض لمبادئ القانون الدولي. وقد رفضت جل السفارات الأجنبية الانتقال إلى القدس، كما أن عدة دول فتحت قنصليتين لها. واحدة في القدس الغربية وأخرى في القدس الشرقية. إلا أن التطور الخطير في هذه المسألة هو المرتبط بالتغيير الجذري الذي عرفه الموقف الأمريكي بخصوص هذه القضية. ذلك أن الإدارة الأمريكية أصبحت تتراجع عن مبادئ الشرعية الدولية التي تم الإقرار بها منذ عهد الرئيس كارتر خصوصا فيما يتعلق بالقدس والولاية الجغرافية كما أن الإدارة الأمريكية تراجعت عن محتوى رسالة الضمانات المقدمة للجانب الفلسطيني عندما أكدت ضمن وثيقة نشرت خلال شهر يوليو 1993 «أنه لا بحث في موضوع القدس خلال المرحلة الانتقالية. إن الموقف الأمريكي يقول الآن بالقدس الموحدة ويقبل بالسيادة الإسرائيلية عليها عمليا مناقضا ما يعلنه من تمسك بقرارات الشرعية الدولية».⁽²⁶⁾

وقد يظهر واضحا في التنافس المستمر بين الجمهوريين والديمقراطيين أن الإدارة الأمريكية أيا كان انتمؤها الحزبي سوف تبقى خاضعة لضغوط اللوبي الإسرائيلي ناهيك عن اعتبار الطرفين أن إسرائيل حليفة استراتيجية للولايات المتحدة وأن دعمها يدخل ضمن المصالح الحيوية الأمريكية.⁽²⁷⁾

ويمكن القول إن سيناريو الوضع القائم مرشح للاستمرار في ظل الظروف الدولية الحالية حيث اختل توازن القوى الشمولي لصالح الولايات المتحدة. فنظام الأحادية القطبية لا يعني فقط احتكار الولايات المتحدة للتفوق

العسكري والاستراتيجي تجاه باقي المنافسين. ولكنه يعني أكثر من ذلك قدرتها على ممارسة التدخل المباشر في أي منطقة من العالم، بل وقدرتها على تكييف مبادئ العدل والإنصاف وتقرير المصير وفق النهج الذي يخدم مصالحها ومصالح حلفائها.

هل يعني ذلك أن الوضع القائم أصبح قدرا محتوما على الشعب الفلسطيني ومن ورائه كل المسلمين والمجتمع الدولي كي يتجرعوا آثاره ومضاعفاته ؟

إنه لا سبيل إلى تغيير ذلك دون إعادة جدية للنظر في آليات التضامن العربي والإسلامي واستقطاب حلفاء جدد على رأسهم الاتحاد الأوروبي مع إدراك حقيقة خطورة الدور الأمريكي والتفاعل معه بشكل إيجابي.

وبغض النظر عن ذلك فإن كل افتراض لتغيير المسار الحالي للوضع القائم يرتبط بنوعية الاستراتيجية التي سيتمكن المفاوض الفلسطيني من انتهائها خلال مرحلة الوضع النهائي ووسائل الضغط وترجيح التوازن التي يمكن أن يتوفر عليها. ومن المؤكد أن تلك الوسائل لا تقتصر على الفلسطينيين بل ينبغي أن يدعمها العرب والمسلمون وكذلك الجهود الخيرة في المجتمع الدولي وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي.

رابعاً: سيناريو المدينة المفتوحة

بالإضافة إلى هذه المسارات التي تجد لها ما يسندها بحكم الواقع أو بحكم الحق والقانون فإن هناك أفكاراً أخرى تدور حول جعل القدس مدينة مفتوحة. وقد أشار أحد ممثلي الشعب الفلسطيني إلى أنه بإمكان الفلسطينيين أن يقبلوا ببقاء القدس مدينة موحدة مع حق الدخول للجميع على

أن تعترف إسرائيل بمبدأ السيادة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وغزة والجزء الشرقي من المدينة المقدسة.

ويقول أحمد قريعة الناطق باسم مجلس الحكم الذاتي المنتخب وممثل القدس في المجلس الوطني الفلسطيني إنه بالإمكان التوصل إلى أي شكل من الاتفاق بخصوص القدس بما في ذلك إنشاء إدارة بلدية مشتركة إذا قبلت إسرائيل مبدأ السيادة الفلسطينية مركزا على أن مفهوم السيادة هو المفتاح الرئيسي لكل المشاكل المتعلقة.

ورغم إقرار الممثل الفلسطيني بأن كل المفاوضات التي دارت حتى الآن بخصوص موضوع القدس لم تكتس أي صبغة رسمية إلا أنها لم تكن كذلك مجرد رياضة فكرية.

وفي نفس هذا الاتجاه يرى صاري نسيبه وهو أحد المقدسيين المقربين من ياسر عرفات أن المفاوضات غير الرسمية بخصوص القدس يمكنها أن تساعد أثناء مفاوضات الحل النهائي بما في ذلك إمكانية الإبقاء على القدس موحدة ماديا حتى ولو أصبحت مقسمة سياسيا.

وتنبع هذه الفكرة من إمكانية تقسيم المدينة إلى مجالس محلية مستقلة لها ممثلون في المجلس البلدي المركزي على أن يشكل كل من الفلسطينيين والإسرائيليين بلديات فرعية مهمتها تسيير وإدارة شؤون المجالس المحلية. وتبقى للمجلس المركزي صلاحية مراقبة نشاط وقرارات تلك البلديات الفرعية الإسرائيلية كانت أو فلسطينية. كما أن هذا المجلس هو المسؤول عن التخطيط وتوزيع المياه... إلخ ويضيف هذا المقدسي بأن المناطق الإسرائيلية بالقدس سوف تبقى في ظل هذا الوضع خاضعة للتشريع الإسرائيلي بينما يطبق القانون الفلسطيني في القدس الشرقية. على أن تبقى

لكل المواطنين الفلسطينيين أو الإسرائيليين الحرية الكاملة في التنقل داخل المدينة المقدسة مع إمكانية متابعة كل تدابير المراقبة الأمنية.

وإذا كانت هذه القضية الأمنية تطرح عدة إشكالات في مدينة مفتوحة بهذا الشكل فإن صاري نسيبه يقترح أن تكون القدس مدينة منزوعة السلاح مادامت في البدء وفي النهاية مدينة السلام.

إنه لا يسع المرء وهو يتفحص مثل هذه الاقتراحات إلا أن يصفها بالطوباوية فهي لا تستقيم مع أي من المواقف المبدئية التي جهر بها الفلسطينيون والإسرائيليون على السواء، كما أنها لا تتطابق وما تفرضه إسرائيل على الواقع بقوة السلاح.

ففي دراسة أعدها دوري غولد سنة 1995 يبين هذا الأخير أن الحل الجغرافي والحل البلدي لا يمكن أن يكونا مقبولين. فالحل الجغرافي أي تقسيم المدينة إلى مناطق جغرافية حسب هوية السكان يمكن أن يحدث انقسامات وهزات عنيفة في إسرائيل. أما الحل البلدي فيثير تخوف الإسرائيليين من أن يتحول إلى حل جغرافي ويؤدي إلى اختلال التوازن السكاني القائم ومن تم السيادة المنفصلة.⁽²⁸⁾

وهذا الاتجاه يمهد الطريق في الواقع لتصور يتمثل في أن تكون القدس مدينة مفتوحة دينيا ومغلقة سياسيا. ويعتبر غولد من جانبه أن الحل الديني قد يتميز بضمن المصالح الدينية لجميع الأديان والطوائف ولاسيما في إدارة شؤون الأماكن المقدسة. بل إن بعض الإسرائيليين يذهبون بعيدا في إطار فكرة المدينة المفتوحة دينيا بأن تكون الأماكن المقدسة في القدس ذات كيانات ذاتية مستقلة تحت إشراف من ممثلي الأديان الثلاث أو تحت إشراف دولي، وهو اقتراح يضع القدس من أيدي العرب والمسلمين والمسيحيين وبخاصة

من أيدي الشعب الفلسطيني الذي يرى في القدس عاصمة دولة فلسطين المستقلة بمقدساتها وراثتها ووجودها البشري.⁽²⁹⁾

خاتمة

يتضح مما سبق أن قضية القدس تتجاوز بأهميتها الإطار السياسي والديني لتكون بالفعل مركزا للالتقاء والحوار بين الحضارات فالقدس الشريف ملتقى الديانات السماوية ومدينة السلام، وهي أقرب نقطة لترسيخ التعايش بين الأديان والتفاهم بين الشعوب المؤمنة بالله.

لقد أثبت استمرار السيادة العربية في المدينة المقدسة ولعدة قرون أن وجه الحضارة الإسلامية نظيف من أي اتهام بالعنصرية أو التعصب وأن معتنقي الديانات السماوية الثلاث يعاملون جميعا على قدم المساواة في الحقوق والواجبات.

ويبدو اليوم أن إسرائيل تنتهج سبيلا مختلفا إثر احتلالها غير المشروع للمدينة المقدسة، فبالإضافة إلى عمليات التهجير القسري والاستيطان غير المشروع وطمس معالم ورموز الحضارتين الإسلامية والمسيحية، فإنها تعتمد استراتيجية أكثر خطورة تتمثل في محاولة اختلاق مواجهة جديدة تتسع آفاقها نحو كل مقومات الحضارة العربية الإسلامية.

إن إسرائيل تعتبر نفسها في هذا المجال بمثابة نموذج للحدثاء والديموقراطية وبوصفها المعبر بجدارة عن مثل الحضارة "المسيحية واليهودية".

إن على المسلمين العرب والفلسطينيين أن لا يقعوا في هذا الفخ الذي يشكل منزلقا خطيرا بالنسبة لمآلية الصراع، وعليهم بل ومن واجبهم أن

ينتهجوا استراتيجية مضادة لا تعتمد أسلحتها ووسائلها على تأجيج الصراع في نفس التقاطع الذي تخطط له إسرائيل بل عليها أن تتمسك دائما بأن القدس كانت وتبقى أرض الحوار والسلام وعليها أن تذكر كل معتنقي الديانات السماوية بأنهم جميعا شركاء في الحوار الحضاري والتسامح الديني.

إن السيناريوهات التي تمت الإشارة إليها ضمن الفصل الثاني من هذه الورقة لم تكن مجرد استعراض فكري للمسارات الممكنة في المستقبل، بل إن تحقيق أي منها مرتبط أساسا بتشكيلة توازن القوى الذي ستعرفه المنطقة والمجتمع الدولي في المستقبل.

وبالرغم من كون سيناريو الوضع القائم يفرض نفسه بقوة ويكل المعايير إلا أنه نموذج مفضوح عن خرق كل مبادئ العدالة والإنصاف وكل ضوابط القانون الدولي.

لقد أصبح مجتمع الدول قرية شمولية تنهاوى فيها الحدود وتتشابك فيها العلاقات، بل ويتقلص المجال المحفوظ لسيادة الدول أمام الحضور الكاسح لقوى العولمة والتغيير.

فهل يعقل في ظل هذا العالم المرتكز على الاعتماد المتبادل والتوافق إلى الاستقرار والسلام أن تبقى مدينة القدس وعاصمة السلام رازحة تحت الاحتلال والغضب والتهجير والتهويد ؟

حتى تكون القدس نقطة للالتقاء فلا بد من استئصال جذور القطيعة، وعلى رأسها استمرار الاحتلال.

الهوامش

- 1) يصنف صامويل هاتنغتون هذه الحضارات إلى الغربية والكنفوشية واليابانية والإسلامية والهندوكية والسلافية والأمريكية اللاتينية والإفريقية. انظر بهذا الخصوص :
- Samuel Huntington, "The clash of civilizations", Foreign Affairs (Summer 1993)
- 2) انظر بهذا الخصوص صامويل هاتنغتون م.س.ذ ص 221.
- 3) انظر بهذا الخصوص محبوب عمر : "الصراع العربي الإسرائيلي وصدام الحضارات" مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. الطبعة الأولى بيروت 1995 ص 116 وما بعدها.
- 4) انظر بهذا الخصوص نص المواد من 86 إلى 90 من الاتفاقية الموقعة بين الفاتيكان وإسرائيل بتاريخ 93/12/30 منشورة في «مجلة الدراسات الفلسطينية» عدد 17 شتاء 1994 صفحة 222.
- 5) وقعت هذه المعاهدة بتاريخ 94/10/17 في عمان - انظر بهذا الخصوص «مجلة الدراسات الفلسطينية» العدد 20 خريف 1994 صفحة 183.
- 6) انظر بهذا الخصوص «مجلة الدراسات الفلسطينية» العدد 19 - صيف 1994 صفحة 256.
- 7) محبوب عمر «الصراع العربي الإسرائيلي وصدام الحضارات» مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى بيروت 1995 ص 120 وما بعدها.
- 8) Samuel Huntington "Foreign Affairs, Volume 72 n° 5 1993
- 9) انظر بهذا الخصوص برنار سايبلا «العلاقات بين المسيحيين والمسلمين في فلسطين» مجلة السياسة الفلسطينية عدد 15 و16، 1997 صفحة 127.
- 10) انظر حسين فضل الله «العلاقة الإسلامية المسيحية قراءة إسلامية في الراهن

والمستقبل» بحث قدّم إلى مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ببيروت، «مجلة الدراسات الفلسطينية» م.س.د. صفحة 140.

11) نص بيان الندوة العالمية حول القدس بباريس منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية حول لجنة القدس صفحة 43.

12) جلالة الملك الحسن الثاني «ذاكرة ملك» منشورات الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الطبعة الثانية 1993 ص 172.

13) يتعلق الأمر بالصحافيين موريس أفريكان ومارك بيّاص في كتابهما «القدس، الرقص على البركان».

Cité par Amadou Moktar Mbow "La protection du patrimoine historique et culturel de Jérusalem" publication de l'Académie du Royaume du Maroc, décembre 1996 p. 54

14) قرار الجمعية العامة.

GA. Res 181 UN. GAOR. UN DOC A/519 P. 146 1947

وقد عادت الجمعية العامة إلى مسألة تدويل القدس بمقتضى قرارها رقم 194 بتاريخ 1948/12/11 عندما أوصت بأن تكون للقدس مكانة منفصلة عن بقية فلسطين أن توضع تحت سلطة الأمم المتحدة انظر :

GA. RES 194 UN. GAOR. UN DOC A/810 1848

15) خطاب البابا يوحنا بولس الثاني عند استقباله لجلالة الملك الحسن الثاني. أنظر الخطاب "لجنة القدس منجزات وآفاق"، نشر وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون ص 79.

16) أنظر نص المادة الحادية عشرة من نص الاتفاق الموقع بين الفاتيكان وإسرائيل «مجلة الدراسات الفلسطينية» م.س.د. ص 222.

17) قرار الجمعية العامة رقم 2253 "الدورة الاستثنائية الخامسة بتاريخ 1967/7/4. وقد تكرر نفس الموقف في قرار الجمعية العامة 2254 الصادر بتاريخ 1967/7/14.

18) قرار مجلس الأمن 250 بتاريخ 1968/4/27 والقرار 256 بتاريخ 1968/5/2.

- 19) قرار مجلس الأمن 252 بتاريخ 1986/5/21 وكذلك القرار 267 بتاريخ 1969/7/3
- 20) قرار مجلس الأمن 271 بتاريخ 1969/9/16 الذي صدر بعد حادث حريق المسجد الأقصى بتاريخ 1969/8/21.
- 21) قرار مجلس الأمن رقم 78 بتاريخ 1980/8/20.
- 22) أنظر لمزيد من التفصيل تيسير شوكت النابلسي «الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية دراسة لواقع الاحتلال في ضوء القانون الدولي العام».
- 23) من المسودة النهائية المتفق عليها في 1993/8/19. أنظر بهذا الخصوص أسامة حَلبي «الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب»، «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» 1997 ص 69.
- 24) أنظر عزيز حيدر "السياسة الإسرائيلية تُجاه مستقبل القدس" «مجلة السياسة الفلسطينية» عدد 13. 1997 ص 132.
- 25) ملخص مبادئ حزب العمل، قرارات مؤتمر الحزب الخامس عام 1992 انظر عزيز حيدر «السياسة الإسرائيلية تجاه القدس»، «مجلة السياسة الفلسطينية» عدد 13. 1997 ص 138.
- 26) أحمد صدقي الدجاني «أخطار اتفاق القدس ومواجهتها» الدورة الثانية لأكاديمية المملكة المغربية، عمان 1996 ص 127.
- 27) جمال علي زهران «النظام الدولي والإقليمي بين الاستمرارية والتغيير» الطبعة الأولى 1996 ص 126.
- Gold Dore (1995) final status issue : Israel-Palestinian. Study n°7 Tel-Aviv(28 univ, the Jeffee center for strategic studies.
- وگولد دُوري هذا هو المستشار السياسي لرئيس الحكومة الإسرائيلية نيتنياهو. أنظر بهذا الخصوص عزيز حيدر م.س.ذ ص 141
- 29) أنظر بهذا الخصوص الدكتور محبوب عمر «القدس العربي» العدد 2326 بتاريخ 1996/10/30.

القدس في القانون الدولي

صالح بكر الطيار

من غريب المصادفة أنني عندما كنتُ فتى يافعا في المدرسة الابتدائية في المدينة كنت أقوم مع زملائي التلاميذ بتوجيه من الدولة بجمع التبرعات لدعم صمود المقدسيين.

واليوم أجدني أمامكم محاضرا عن قضية القدس أيضا الأمر الذي يعني أن عدة عقود من الاحتلال لم تستطع أن تلغي ارتباطنا بهذه المدينة المقدسة وبمسجدها الشريف حيث تعتبر أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين والذي يقول عنها في محكم آياته: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ صدق الله العظيم.

كما يروى في صحيح البخاري عن القدس الحديث النبوي الشريف إذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: « لا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ، الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي ».

وما ندوتكم اليوم التي تشكرون على تنظيمها إلا دليلا ساطعا على استمرارية تمسكنا بقضية القدس وبمكانة هذه المدينة الروحية والتاريخية وهذا ما سنحاول بدورنا تأكيده حيث سينظم مركز الدراسات العربي - الأوربي

الذي لي شرف رئاسة مؤتمره الدولي في هذا البلد الطيب أيضا تحت عنوان «مستقبل القدس العربية» برعاية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أطال الله بعمره وذلك خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 25/2/1999 في فندق حياة ريجنسي في الدار البيضاء.

واسمحوا لي اغتنام هذه الفرصة لدعوتكم جميعا للمشاركة في هذا المؤتمر الذي سيكون امتدادا لهذه الندوة العلمية والحضارية وتواصلًا لأبحاثها وطروحاتها.

عنوان محاضرتي اليوم سيكون حول «القدس في القانون الدولي». ولقد اخترت هذا العنوان مجالا لبحثي وذلك انسجاما مع المحور الأول من هذه الندوة والمخصص لمعالجة دور منظمة الأمم المتحدة في منع الحرب والاحتلال، وكيفية احترام النظم الدولية خاصة منها المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام والقدس والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

ونظرا لضيق الوقت الممنوح لكل محاضر فإن دراستي ستكون أشبه بمحاولة لإلقاء الأضواء على بعض المحطات التي تعتبر مفاصل أساسية في قضية القدس تاريخا وحاضرا، كما سأركز على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية القدس سواء منفردة أو في إطار مجلس الأمن وذلك باعتبارها القوة الرئيسية الفاعلة في قضية الشرق الأوسط والمتكفلة حاليا برعاية المسيرة السلمية التي أثمرت مؤخرا عن موافقة ننتياهو على تنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب من الأراضي المحتلة بعد مرور 17 شهرا على تعنته ورفضه.

وبما أننا نتحدث عن ننتياهو فحري بنا هنا أن نسلط الأضواء على مواقف من القدس الشريف والتي تخضع لعدة اعتبارات أهمها:

1- الاعتبار الأمني ويتمثل في استمرار الحفاظ على أمن المستوطنين من أي ترتيب مستقبلي لوضع المدينة من جهة، ووجود ترتيبات أمنية على حدود نهر الأردن والخط الأخضر من جهة أخرى.

2- الاعتبار الديني القومي وتشكل المستوطنات فيه بعدا محوريا. فهو أحد الأعمدة الثلاثة للإيديولوجية الصهيونية (الاستيطان، الدفاع، الهجرة) على أرض إسرائيل التوراتية كما يصرح نتانياهو في أحاديثه الرسمية والصحفية.

3- الاعتبار الجيوسياسي إذ ترغب إسرائيل في ضمان استمرار استحواذها على نصيب الأسد من المياه الجوفية المستخرجة من الضفة بأكملها وبالغلة نحو 600 مليون م³ سنويا، حتى تستفيد المستوطنات في القدس ومناطق الحكم الذاتي.

وتنفيذا لهذه السياسة الاستعمارية تكفي الإشارة إلى قرارين اتخذهما نتانياهو ويلخسان في مضمونهما أطماعه الآيلة إلى السيطرة كليا على القدس.

القرار الأول : مواصلة الاستيطان رغم قرارات التنديد ورغم أن اتفاقات أوسلو تنص على عدم إجراء أي تغيير في وضعية القدس الشريف قبل حلول المرحلة الأخيرة من المفاوضات.

القرار الثاني : إعطاء صلاحيات واسعة لبلدية القدس والسماح بتمثيل القدس الكبرى.

وبالعودة إلى واقع القدس حري بنا التذكير بأن هذه المدينة مرت منذ بداية القرن الحالي بعدة مراحل :

المرحلة الأولى : خلال فترة الانتداب وكان الالتزام الدولي تجاه مدينة القدس ينص حسب ما ورد في دراسة أعدها سمو ولي عهد الأردن الأمير الحسن بن طلال تحت عنوان «القدس : دراسة قانونية» على التالي :

«تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تأمين عدم التنازل عن أي أرض فلسطينية (وكانت تضم مدينة القدس) أو تأجيرها أو بأي وجه آخر وضعها تحت سيطرة أي حكومة دولة أجنبية».

بعد ذلك تحولت القضية إلى عصبية الأمم المتحدة التي اعترفت بقيام دولتين في فلسطين واحدة يهودية وأخرى عربية. ونص الجزء الثالث من قرار الأمم المتحدة على الوضع الخاص لمدينة القدس وجاء فيه «تعامل مدينة القدس بوصفها كيانا منفصلا يخضع لنظام دولي خاص وتديره الأمم المتحدة، ويكلف مجلس الوصاية بمباشرة مسؤوليات السلطة الإدارية بالنيابة عن الأمم المتحدة».

وقد رد بن غوريون على ذلك بقوله : «إن المسألة الأساسية الآن بالنسبة إلى وجودنا ومستقبلنا هي قوتنا العسكرية. فعليها يتوقف مصير القدس كله، بالنسبة إلى مسألة إن كانت القدس داخل الدولة أم لم تكن».

المهم أن القدس بقيت مقسمة من العام 1948 إلى العام 1967 ولم يعترف المجتمع الدولي على حد قول الأمير الحسن بن طلال «بوصاية إسرائيل على القدس الغربية ولا بوصاية الأردن على القدس الشرقية». وكانت الدولتان تحتل كل منهما منطقة تخصها من القدس احتلالا عسكريا وتمارس فيها إشرافا فعليا قويا.

أما المرحلة الثانية فهي تخص إقدام إسرائيل على احتلال القدس بأكملها بعد ظهر 7 حزيران/يونيو 1967م حيث وقف موشي دايان عند حائط

المبكى وقال « لقد أعدنا توحيد المدينة الممزقة، عاصمة إسرائيل لقد عدنا إلى هذا الهيكل الأقدس ولن نبارحه أبدا مرة أخرى».

المرحلة الثالثة : تشمل الظروف التي تمر بها القدس حاليا حيث تهدف الممارسات الإسرائيلية إلى تحقيق مايلي :

- ضم المدينة القديمة.

- التوحيد البلدي للمدينة تحت راية بلدية القدس.

- هدم العقارات والمباني الخاصة التي تعود بملكيتها إلى فلسطينيين.

- تدمير أملاك الأوقاف أو تجريدها من طابعها الديني.

- إقامة المستوطنات الإسرائيلية في المدينة القديمة وحولها.

أما السيد فيصل الحسيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسؤول ملف القدس فقد حدد الممارسات الإسرائيلية في القدس في محاضرة ألقاها في باريس في ديسمبر/كانو الأول عام 1997 حول «القدس: تاريخ... وهوية» بدعوة من مركز الدراسات العربي الأوروبي بأنها تدخل ضمن ثلاث حلقات هي :

- الحلقة الأولى : العزل، أي عزل القدس عن المحيط الفلسطيني.

- الحلقة الثانية : الطرد، الطرد الجسدي والطردي الاقتصادي والطردي من

الهوية، أي طرد المقدسيين من القدس جسديا واقتصاديا ومن الهوية لمجرد إقامتهم في أماكن غير القدس.

- الحلقة الثالثة : الإحلال، أي إحلال المستوطنين بدلا من

الفلسطينيين. إزاء ما تقدم يحق لنا أن نتساءل عن موقف الولايات المتحدة

الأميركية ليست باعتبارها الراعية لمسيرة السلام اليوم بل لأنها كانت منذ زمن بعيد من أكثر الدول اهتماما بتطورات الأوضاع في فلسطين بشكل خاص وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

ويرأي الكثيرون لم يكن من الممكن أن تبدي إسرائيل هذا التعنت والتصلب بشأن هوية القدس ومصيرها المستقبلي لولا التهاون الذي تلقاه من بعض القوى العربية والإسلامية، ولولا التأييد الذي تلقاه من عدة دول غربية وتحديدًا من الولايات المتحدة الأميركية التي نصبت نفسها درعا واقيا لكل الأطماع الإسرائيلية وصوتا معبرا عن توجهاتها وتطلعاتها.

وتكفي على سبيل المثال الإشارة إلى موقفين صدرتا عن الإدارة الأميركية بشأن القدس للدلالة على مدى تورط واشنطن في معاداة حقوق العرب والمسلمين :

المرّة الأولى : باستخدام الولايات المتحدة للفيتو ضد مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن لمطالبة إسرائيل بإلغاء مصادرة 53 هكتارا من أراضي القدس الشرقية المحتلة لإنشاء حي يهودي جديد يضم 2500 وحدة سكنية كمرحلة أولى من خطة تهدف إلى مصادرة 500 هكتار إضافية. وقد جاء تبرير السفيرة «مدلين أولبريت» مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت للموقف الأميركي بأنه قد بني على مبدأ يتمثل في أن الطريق الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط هو إجراء محادثات مباشرة بين الأطراف المعنية بشأن وضع مدينة القدس، وأن مجلس الأمن ليس هو المكان المناسب لذلك. وقد تم احتواء هذا الموقف والتغلب على الأزمة بصدور قرار من رئيس الوزراء الإسرائيلي «بتعليق» القرار الخاص بمصادرة الأراضي في القدس.

أما المرة الثانية : فهي موافقة الكونغرس الأميركي بمجلسيه (الشيوخ والنواب) بأغلبية كبيرة على مشروع القرار الذي يقضي بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس باعتبارها عاصمة لإسرائيل مع حلول نهاية شهر أيار (مايو) من عام 1999 بعد أن تتم إجراءات البناء وتجهيز المبنى الجديد، مع إرسال المشروع إلى الرئيس «بيل كلينتون» بعد تعديل صيغته على نحو يعطي للرئيس الحق في تأجيل نقل السفارة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد إذا ما وجد في النقل ما يسبب ضررا للمصالح الأميركية في المنطقة.

ولقد أثار هذا القرار المفاجئ الدهشة والاستغراب وطرح التساؤل حول الأسباب الحقيقية التي دفعت إليه، ومدى مشروعيته من الناحية القانونية.

وإذا كان مجلس الأمن وفقا للتبرير الأميركي في الحالة الأولى لم يكن هو المكان المناسب لمناقشة وضع مدينة القدس، على الرغم من تعارض ذلك مع كافة أحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فمن حقنا أن نتساءل في ضوء موقف الولايات المتحدة في الحالة الثانية هل الكونغرس الأميركي هو المكان المناسب لتحديد وضع مدينة القدس؟ وما سبب هذا التعارض الصارخ في مواقف الولايات المتحدة من قضية القدس؟ وما هو موقف القانون الدولي من القرار الأميركي الأخير؟ وسواء كان هذا الهجوم أو ذاك هو الأشرس، فإن كليهما يصيب عملية السلام في مقتل، وينسف جهودا كثيرة تم بذلها لإقرار الأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة، ويضع بذور الصراع المستمر، بل من الممكن أن يؤدي إلى نشوب الحرب.

القدس في القانون الدولي

ولعل من المناسب أن نتناول هنا الوضع الخاص بمدينة القدس، لنتبين عدم شرعية تغيير وضعها القانوني، ثم نعرض قرارات مجلس الأمن التي تدين ضم القدس الشرقية ولا تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

أولاً: الوضع الخاص لمدينة القدس :

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 الصادر في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947 بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين، والقرار رقم 194 الصادر بتاريخ 11 دجنبر/ كانون الأول 148 الذي يقضي بتدويل منطقة القدس، تم وضع نظام للإدارة الدولية لمدينة القدس نظراً لاحتوائها على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين واليهود .

ويشمل النظام الدولي بلدية القدس، أي مدينة القدس بأكملها بما فيها من أحياء قديمة وحديثة والقرى المحيطة بها والتي تشكل معها وحدة واحدة، تم تحديد مشتملاتها في خريطة ألحقت بقرار التقسيم، إلا أن النظام الدولي للقدس لم ير النور نتيجة لمعارضة كل من البلاد العربية وإسرائيل لتدويل القدس، فبقي التدويل حبراً على ورق. وخلال الخمسينات كانت القوات الإسرائيلية قد احتلت مدينة القدس الجديدة بأحيائها العربية، وسيطرت القوات الأردنية على مدينة القدس الشرقية بما فيها الأماكن المقدسة كلها. وفي 7 حزيران/ يونيو 1967 احتلت إسرائيل مدينة القدس بأكملها عقب عدوانها الذي بدأ في 5 يونيو/ حزيران من نفس العام. وفي أغسطس/ آب عام 1980 أقدمت إسرائيل على ضم القدس المحتلة واعتبرتها عاصمتها الموحدة. وكان هذا العمل من جانب إسرائيل تحدياً للمجتمع الدولي بأسره، وانتهاكاً لمبادئ القانون الدولي التي أخذت جميع دول العالم على عاتقها احترامها والالتزام بها، ومن ضمنها إسرائيل نفسها، وكان الهدف من لجوء إسرائيل إلى هذه الإجراءات تثبيت أقدامها تدريجياً في الأراضي العربية المحتلة متبعة في ذلك سياسة إقامة المستوطنات الإسرائيلية لتكون في المستقبل بمثابة أمر واقع تفرضه إسرائيل على الدول العربية، كما فعلت في

عام 1948. ولم يكن أمام دول العالم إلا أن ترفض نقل سفاراتها إلى ما اعتبرته إسرائيل عاصمتها الأبدية، وإن كان بعضها قد أبقى بعثات قنصلية هناك.

ثانياً: عدم شرعية تغيير الوضع القانوني في القدس :

عكست مواقف دول العالم من احتلال القدس الشرقية في عام 1967 الوضع الخاص للمدينة. وفي هذا الصدد، أعلنت الولايات المتحدة في 14 يوليو/تموز 1967 على لسان ممثلها في الجمعية العامة «أرثر جولد بروج» إنها تعتبر القدس واحدة من أقدس مدن العالم، والولايات المتحدة ترى أن القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 هي منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي، ولا يجوز لإسرائيل أن تدخل عليها أية تغييرات، ولذلك فإن التغييرات التي أدخلتها إسرائيل على المدينة تعتبر باطلة ولا تمثل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي والدائم للمدينة.

وفي 14 تموز (يوليو) 1967 أصدرت الجمعية العامة قراراً استنكرت فيه فشل إسرائيل في تنفيذ قرارها رقم 2253، الذي كانت قد أكدت فيه عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة، وكررت دعوتها إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات التي اتخذت والامتناع عن اتخاذ أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس.

وفي الأول من يوليو/تموز 1969 أكدت الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن -مرة أخرى- على لسان السفير «شالز يوست» مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة «إن القدس التي وقعت تحت سيطرة إسرائيل في حرب 1967 مثلها مثل مناطق أخرى احتلتها إسرائيل تعتبر منطقة محتلة تخضع لنصوص القانون الدولي الذي ينظم حقوق والتزامات دول الاحتلال التي تقضي بأن دولة

الاحتلال لا يحق لها أن تحدث تغييرات في القوانين أو الإدارة». وفي إطار الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد حول القدس، ورد برسالة الرئيس جيمي كارتر إلى الرئيس أنور السادات، بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر 1978 «إن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولد برج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 يوليو/تموز عام 1967 وهو ما أكده من بعده السفير يوست أمام مجلس الأمن في أول يوليو/تموز 1991». وكذلك جاء في رسالة التطمينات الأميركية إلى الفلسطينيين بتاريخ 18 أكتوبر/تشرين الأول 1991، أن الولايات المتحدة تفهم الأهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية، ولهذا نريد أن نظمئكم إلى أن لا شيء مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفد في هذه المرحلة من العملية سيؤثر على مطالبتهم بالقدس الشرقية أو يشكل حكما مسبقا أو سابقة لما سينتج عن المفاوضات. ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلا في أنه لا يجب أن تعود مدينة القدس مقسمة مرة أخرى وأن وضعها النهائي يجب أن يتم تحديده بالمفاوضات. ولهذا لا نعتزف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية، ونشجع كل الأطراف على تجنب الإجراءات من جانب واحد، والتي قد تزيد من حدة التوتر المحلي أو تصعب من المفاوضات أو تستبق تقرير نتائجها النهائية... وبالإضافة لذلك فإن موقف الولايات المتحدة يتمثل أيضا في أنه بإمكان فلسطينيي القدس الشرقية المشاركة بالتصويت في انتخابات سلطة حكم ذاتي انتقالية... وتساند الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في طرح أية مسألة بما في ذلك مسألة القدس الشرقية، على مائدة المفاوضات». وفي وضوح شديد أكد إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في واشنطن في 13 أيلول/سبتمبر 1993 في المادة 3/5 الخاصة «الفترة الانتقالية ومفاوضات

الوضع الدائم» إنه من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس واللاجئون، والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك». كما نصت الفقرة الرابعة من نفس المادة على اتفاق الطرفين على أن «لا تجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم».

ثالثاً: قرارات مجلس الأمن تدين ضم القدس الشرقية ولا تعترف بها عاصمة لإسرائيل؟

يمثل قرار إسرائيل باتخاذ القدس عاصمة أبدية تحدياً صارخاً للشرعية الدولية ويتعارض مع أحكام القانون الدولي وجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وفي مقدمتها القرار رقم 250 لعام 1968، والقرار رقم 203 لعام 1968 الذي اعتبر جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل -بما في ذلك من مصادرة الأراضي والأماكن- التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، إجراءات باطلة ولا يمكنها تغيير الوضع فيها والقرار 267 لعام 1969 الذي أكد فيه المجلس -بأوضح العبارات الممكنة- أن جميع الأعمال الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، لاغية تماماً، ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع، والقرار 465 لعام 1980 الذي دعا إلى إزالة المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة ومن بينها القدس الشرقية، والقرار 478 لعام 1980 الذي دعا جميع الدول إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، ومع اعتبار جميع التدابير والإجراءات التشريعية والاستيطانية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة لاغية ومخالفة للقانون الدولي، والقرارات 672 لعام 1990 و

673 لعام 1990، 904 لعام 1994 التي أدانت إسرائيل لارتكابها أعمال عنف ضد الفلسطينيين في المذبحة التي شهدتها ساحة المسجد الأقصى في أكتوبر/تشرين الأول عام 1990، ووصفت القدس فيها بأنها أرض محتلة.

وكل هذه القرارات وافق عليها المجتمع الدولي، وهي تؤكد بوضوح أن القدس الشرقية أرض عربية محتلة ولا يجوز تغيير الأوضاع الديموغرافية أو السياسية فيها، وأن أي تغيير يعتبر باطلا ولا يعتدّ به. فالأمم المتحدة إذ تقرر عدم شرعية التغييرات الإقليمية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على الدول العربية وتقرر عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل نتيجة احتلالها لأقاليم هذه الدول، فإنها تؤكد بطلان التصرفات التي تصدر بالمخالفة لقواعد القانون الدولي، وتدعم مبدأ الشرعية "Legality" القائم على فكرة سيادة القانون الدولي لكي يحمل محل مبدأ الفاعلية "Effectiveness" القائم على أن الأمر الواقع يصحح التصرفات الباطلة. ولما كانت هذه القواعد تتعلق بالمصلحة العليا والأساسية للمجتمع الدولي، فإن المخاطبين بها لا يملكون إلا الانصياع لأحكامها، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها بالإرادة المنفردة لأي دولة من الدول، لأنها قواعد مضمونة بجزء حاسم يتمثل في بطلان كل تصرف يحدث انتهاكا لها بطلانا مطلقا.

إن الحق لا يبنى على خطأ، حين يكون هذا الخطأ متعلقا بمحاولة التغيير الإقليمي بين الدول، فإننا نصبح أمام حالة من حالات انتهاك القواعد القانونية في النظام الدولي العام، وهو ما ينبغي أن تتكاثف جميع الجهود لوقفه، والتحذير من مخاطره.

لقد وافقت إسرائيل على لسان رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو في قمة واي بلانتيشن أن تبحث مع الفلسطينيين المرحلة الأخيرة من الانسحابات من

الأراضي المحتلة والتي ستشمل بالضرورة القدس. وأرى أن من الواجب الاستفادة إلى أقصى الحدود من هذه الندوة ومن المؤتمر الذي سينظمه مركزنا خلال شهر فبراير/شباط المقبل لدعم موقف السلطة الوطنية الفلسطينية في المفاوضات وإفهام تل أبيب أن مسألة القدس لا يمكن التساهل بشأنها وأن المطلوب الحفاظ عليها تحت السيادة الفلسطينية بهوية عربية وبحضارة إسلامية.

كما يجب الاستفادة من وجود محكمة العدل الدولية ودعم المقترح الذي تبناه اتحاد المحامين العرب في اجتماعه الأخير والذي يدعو محكمة العدل الدولية إلى إعطاء رأي استشاري حول موقف القانون الدولي من القدس الشريف.

مدى قابلية المجتمع الإسرائيلي للانخراط في صياغة إطار للسلام ودور الرأي العام الدولي

خالد الناصري

ثلاث ملاحظات تمهيدية

1- السؤال الأول المطروح ونحن نعالج قضية القدس من مختلف جوانبها بمناسبة هذه الدورة الجديدة لأكاديمية المملكة هو حول طبيعة السؤال الذي طرحه مؤسس الأكاديمية وراعيها، جلالة الملك الحسن الثاني، حين عرض على هذا المنتدى العلمي، هذا السؤال، هل القدس نقطة قطيعة أم مكان التقاء؟

سنحاول فيما يخصنا تقديم مقارنة متواضعة للموضوع، انطلاقاً من النوعية المزدوجة للسؤال كما تبدو لنا، فليس الموضوع أكاديمياً صرفاً ولا سياسياً صرفاً، خاصة عندما يعرض على محفل علمي مثل هذا الذي نلتقي فيه اليوم. فالموضوع في آن واحد، أكاديمي وسياسي، ولا يستحمل تبعاً لذلك، لاقراءة "سياسية متطرفة" ولا مقارنة "أكاديمية مثالية"، خاصة بالنسبة لمن يريد أن ينهل في ذات الوقت من الحقل الأكاديمي والفضاء السياسي.

2- الملاحظة التمهيدية الثانية أن إشكالية القدس لا يمكن معالجتها بمعزل عن القضية الفلسطينية التي هي جزء متمم لها؛ بحيث أن قضية الصراع الجوهري الفلسطيني الإسرائيلي حول قضية الاحتلال، تطال في ذات الوقت مسألة الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني في مواجهة دولة معتدية تحتل أراضي الغير بالقوة، من جهة، ومن جهة أخرى تطال مسألة القدس بالذات التي لا يمكن النظر إليها وتحليلها إلا على أنها أيضاً قضية احتلال بالقهر، منذ 1967. فنفس المنطق السياسي ينطبق على كلا الموضوعين، وإن اختلفت تجلياتهما.

3- قضية القدس، ومن ورائها قضية فلسطين، هي في آن واحد سياسية وجيوستراتيجية، وعسكرية وقانونية، ودينية، ولا يمكن بأي وجه من الوجوه، القفز على أية صفة من الصفات السالفة الذكر، وإلا لتم تشويه الوجه الحقيقي للموضوع. وبالتالي فلن نستثني أي عنصر من هذه العناصر من تحليلها، الذي سنتطرق له انطلاقاً من ثلاث محطات تحليلية، حسب تسلسل منطقي يتوخى الإحاطة الشمولية ما أمكن بتشعبات القضية التي نعالجها من زاوية مسألة المجتمع الإسرائيلي هل يتقبل فرضية السلام أم لا؟

سنتطرق أولاً لما يجري داخل إسرائيل بالذات، من حيث مواصفات الإيديولوجية السائدة هناك وتأثيرها على الحلبة السياسية.

ونتطرق ثانياً للفضاء الدولي، نظراً للدور الذي يلعبه الرأي العام الدولي عبر تناقضاته، مع القضية الفلسطينية ومن ضمنها قضية القدس.

ونخلص في المرحلة الثالثة والأخيرة لمحاولة استشراف الغد من خلال مسألة المسالك الممكنة لحل القضية في المستقبل، اعتماداً على تحليل مختلف المعطيات الجيوستراتيجية.

1- الايديولوجية السائدة في إسرائيل :

استلاب ذاتي وأداة استلاب

1-1 المجتمع الإسرائيلي تحت هيمنة كليشيات

عفى عنها الزمان

أقيمت أصلاً دولة إسرائيل على توظيف الاضطهاد الهمجي للنازية ضد اليهود في أوروبا، والذاكرة اليهودية تستحضر هذا الماضي باستمرار فيما الطبقة السياسية الإسرائيلية تستثمر هذا الإرث التاريخي استثماراً منهجياً. ويضاف له اقتناع دفين بمبدأ الشعب المتفوق على الشعوب الأخرى، من خلال استغلال سياسي للنصوص المقدسة، التي ما نزلت طبعاً قبل آلاف السنين لتبرير التوسع والاستيطان، لكنها وجدت في نهاية القرن العشرين وظيفة سياسية غريبة، بعيدة كل البعد عن الفضيلة السماوية.

وما هذا التوظيف بطبيعة الحال سوى أعمال للصهيونية التي تلعب دور إيديولوجية لتبرير السطو، وبالتالي، ونظراً لمكوناتها العقديّة المعادية للعرب في الأساس، فالمجتمع الإسرائيلي تعامل لحد الساعة مع الفلسطينيين كأعداء وكنفر من الصنف الحقيق، وفي ذلك التعامل طبعاً، نعمة عنصرية تنبذها مبدئياً الديانات السماوية وترفضها الحضارات الإنسانية الديمقراطية.

2-1 سياسة الأمر الواقع، ميزة أساسية للمنحى الإسرائيلي

"الأمر الواقع" كممارسة سياسية قارة ومنهجية أضحت ميزة جوهرية للمنحى الإسرائيلي منذ نشأة الدولة، وذلك بالضبط ما يطبع السياسة الخارجية لإسرائيل، وخاصة علاقتها مع الدول العربية، ومع القضية الفلسطينية بالتأكيد، وقضية القدس على وجه الخصوص، منذ احتلالها سنة 1967، حيث إن سياسة نزع الملكية والتهويد باتت موضوع توافق غير

مكتوب بين مختلف العائلات السياسية الإسرائيلية. كما تندرج في هذا السياق بالضبط سياسة الاستيطان المحروس بالقوة، الذي تمارسه حكومة الليكود بزعامة نتانياهو بعجرفة ووقاحة لا مثيل لهما.

ومن نافلة القول أن سياسة الأمر الواقع، منافية للفضيلة والأخلاق والقانون الدولي.

3-1 اللعبة السياسية الإسرائيلية

تقام أساسا في حقل وسط اليمين

لا شك أن المجتمع الإسرائيلي، بصرف النظر عن الإيديولوجية المؤسسة لهويته، مجتمع ممزق إلى عدة تموقعات سياسية، لكن رغم ذلك يبقى أن هناك قطبين سياسيين رئيسيين (الليكود، والحزب العمالي) يهيمنان على الحياة السياسية، من مقتربات تبدو مختلفة في جزئياتها، لكن لا بد من الملاحظة أن جوهر سياستهما متقارب جدا. بتعبير آخر، فاليسار الذي يفترض فيه أنه يطوّر منظورا منفتحا وجريئا (وذلك ما يعجز عنه اليمين أصلا)، فهو عكس ذلك لا يلعب دوره في إثارة قطيعة شجاعة مع الثقافة السائدة التي تهيمن عليها المنظومة الفكرية اليمينية. ومؤدّى هذه الوضعية أن تداول السلطة بين ائتلاف حكومي يميني وائتلاف حكومي يساري، لا يقود إلى تغير جوهري في العملية السياسية، بل إلى تشدد أقوى ولهجة متعجرفة عند الليكود.

ينتظر إذن من الحزب العمالي واليسار بشكل عام، أن يضطلع بدور بيداغوجي أكثر وضحا، يكون قادرا على بناء سياسة جديدة بكل معنى الكلمة.

4-1 حركة السلام تظل ضعيفة

لا بد من التوضيح أن السلم لا يبدأ في المعاهدات، بل في العقول والقلوب. لكن ميزة إسرائيل أن المجتمع، نظرا لتركيبته التاريخية والعرقية، أفرز قوى متطرفة تسيطر عليه ذهنيا ومذهبيا.

فلا الحزب العمالي استطاع أن يخترق الحصار الفكري الذي أقامه اليمين فيما يخص التقدم بمبادرات جريئة، ولا حركة "السلام الآن"، رغم شجاعتها استطاعت أن تتجاوز هامشيتها فيما يظل الحزب العمالي حبيس الاتصالات مع أوروبا والأممية الاشتراكية.

2- الرأي العام الدولي ومفارقة القرن العشرين

1-2 طرح المفارقة

لعل مميزات الأبعاد الدولية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي تندرج في مواصفات المناخ الجيوسياسي الدولي الذي لا يتحكم فيه المنطق السليم وإنما منطق القوة المجردة، مهما تم تغليفها بأغلفة تجميلية، هي أغلفة الفضيلة والقانون الدولي. هذه المعطيات تقود إلى معاناة مفارقة كبرى هي أن المجتمع الدولي يخضع مبدئيا لتنظيم مضبوط للغاية، انطلاقا من نظام جد متطور من الأحكام القانونية شرع في صياغتها منذ عدة قرون استنادا إلى مجموعة من المرجعيات الأخلاقية والمنطقية، لكن في المقابل نلاحظ أن العلاقات الدولية تتسم بالأخلاقية والتخلف، تماما كما لو أن تلك الترسانة القانونية لا وجود لها.

إضافة إلى ذلك فالمشروعية الدولية التي تعمل على هديها الدول العظمى (أي الدول التي تستغل عظمتها لتشريع وتقول ما هو الحلال وما هو الحرام) هي مشروعية انتقائية، أي أن نفس المعايير والمقاييس لا تطبق في كل النوازل، وذلك يعدّ بطبيعة الحال تناقضا صارخا مع كنه القانون.

2-2 العواقب السلبية لنهاية العالم الثنائي-القطبية

لقد صفق العالم لنهاية الحرب الباردة التي أرقت الدنيا طيلة نصف قرن، وتنبأ الكثيرون ببزوغ عهد جديد مثالي، ولعل ذلك التنبؤ هو القائم على المثالية المفرطة، لأن الواقع هو أن الجيوسياسية الأحادية القطب تخلق مناخاً دولياً منعدم التوازن، لصالح الخيارات الذاتية للقوة العالمية الأولى، مما يثير كثيراً من ردود الفعل القلقة لدى حلفائها التقليديين أنفسهم وذلك ما يفسر مثلاً اختلاف المقترحات الاستراتيجية بين القوى الكبرى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما بخصوص القضية التي نحن بصدد معالجتها، قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقضية القدس بالذات.

وعلى كل حال يتعين استحضار حقيقة تاريخية أزلية، تبدو لنا صالحة لكل زمان ومكان وهي أن التاريخ الإنساني لم يضمن الاستمرارية والبقاء لأي إمبراطورية، حيث انتهت إمبراطورية بلاد الرافدين، وإمبراطورية الفراعنة، وإمبراطورية اليونان، وإمبراطورية روما، والإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية، ولم يبق من كل ذلك إلا بقايا الأحجار الجميلة وآثار في كتب التاريخ. نسوق هذه الملاحظة التاريخية لنقول أن على الولايات المتحدة أن تنتبه لضرورة اليقظة والتعامل المنصف والنسبي مع الأحداث.

3-2 الولايات المتحدة تباشر تدبيراً

أخرق لموقعها الدولي الجديد

الولايات المتحدة تدبر العلاقات الدولية من موقع قوة، من خلال تعامل غير عقلاني مع القضايا، لأنها لم تتأقلم بعد مع موقعها الدولي الجديد.

لقد أصبحت قوة عظمى وحيدة، لا تنافسها منافسة استراتيجية نافذة، أية قوة أخرى، لكنها ما زالت لم تتحرر من ذهنية الحرب الباردة وميكانيزماتها.

الولايات المتحدة ارتدت قميص راعي الحل الدبلوماسي، لكنها مع ذلك ما زالت تَحْنُ إلى التحالفات القديمة الموروثة عن عهد الصراع الإيديولوجي والجيوسياسي العتيق، وذلك موقف لا يتسم بالعقلانية، ولا يكسبها المصداقية الضرورية لإعطاء الأبعاد العملية الضرورية لوظيفة راعي الحل السلمي الدبلوماسي، الذي لا يمكن منطقيًا أن يكون إلا الحل العادل القائم على الإنصاف الموضوعي، وليس على الانحياز المطلق والصارخ للأطروحة المتطرفة لإسرائيل.

4-2 خطأ المراهنة على حل قائم

على إهانة الأمة العربية والإسلامية

في زمان التضخم الخطابى حول "الحل السلمي" والمبادرات السلمية"، يظهر لنا جليا أن المراهنة على "حل" يقوم على إهانة الأمة العربية والإسلامية أي على فرض الأمر الواقع، هو ضرب من ضروب الظلم التاريخي والبلادة السياسية ليس إلا.

لابد من الوقوف عند معطى سياسي جوهري، وهو أن الشعوب العربية والإسلامية صارت تتعامل في معظمها اليوم مع المنتظم الدولي على أنه إطار للظلم والاستبداد، وأنها هي الضحية الأولى لقمع هذا المنتظم، وذلك يولد شعورا باليأس يفتح الباب على مصراعيه أمام كل ردود الفعل اليائسة التي يمكن تصورها، وبالتالي سيخلق فضاءً دولياً لا يتحكم فيه أحد.

فلا مفر إذن من استكشاف منهجية جديدة وأخلاقيات جديدة تتجنب هذه المنزلقات الخطيرة واللامسؤولية التي تقود إليها السياسة الإسرائيلية ومن يساندها حتى داخل الولايات المتحدة.

3- المسالك الممكنة لمستقبلية جيواستراتيجية

1-3 على صعيد المعالجة العربية للنزاع

كان هناك ميل، ربما لاشعوري، إلى الاعتقاد بأن عدالة القضية كافية كي تفرض القضية نفسها عملياً. إلا أن هذا توجه مثالي، بل طوباوي، لا يضمن ولا يغني من جوع. فعدالة القضية، أمر يريح حقاً ضمير الشعب الفلسطيني، والشعوب والحكومات العربية لكنه غير كافٍ على الإطلاق.

بتعبير آخر، لا يجوز الاكتفاء بالتركيز على "أننا أمة تُسامح وسلم وانفتاح" وأن نطنب في الاستدلال بإضاءات التاريخ والحاضر في هذا المجال، فالخصوم يعرفون ذلك حق المعرفة، وبالتالي، فالموضوع يستلزم أيضاً اتخاذ إجراءات سياسية وجيواستراتيجية مضبوطة، من أجل خلق ميزان قوى جديد لصالح القضية العادلة، بدءاً بتفعيل مؤتمرات القمة العربية.

2-3 على صعيد التدبير الإسرائيلي للقضية

خصمان أساسيان هما في صراع منذ أكثر من نصف قرن : الفلسطينيون والإسرائيليون. ودون الرجوع هنا إلى التأكيد على المظالم التاريخية الكبرى التي أدى الشعب الفلسطيني ثمنها غالباً، نلاحظ اليوم أن الفلسطينيين قاموا باختيارات صعبة وتحملوا مسؤولياتهم فيها، بأغلبية ديمقراطية ساطعة، لكن الطرف الآخر لم يظهر نفس الشجاعة السياسية وظل ينتظر من الفلسطينيين أن يقدموا وحدهم التنازلات تلو التنازلات رافضين تقديم أدنى ثمن للسلم. فكان إسرائيل، وخاصة أجنحتها اليمينية، تراهن على خيار "سلم" مبنية على الثقة المفرطة في التفوق العسكري، وهي في الحقيقة مغامرة محملة بالمخاطر. إلا أن هذا الخيار يظل وارداً.

وهناك خيار ثان، وهو خيار السلام القائم على التنازلات الموضوعية

المتبادلة، وهو الخيار الذي انتهجته بجرأة نادرة، منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه معرض للوصول سريعا إلى الباب المسدود بسبب غياب محاور جدي ينطلق من نفس منطلقات البحث الموضوعي عن الحل السلمي.

معنى هذا أن الكرة في المعسكر الإسرائيلي أساساً.

3-3 على صعيد المسؤولية الأمريكية

السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة تتحكم فيها أوساط موهلة في الرجعية تسيطر عليها اللوبيات الموالية لإسرائيل، إما بسبب مواقف إيديولوجية مسبقة وإما بسبب كسل فكري يدفعها إلى الارتكان لتصورات تبسيطية وسطحية بعيدة عن الواقع. مؤدى ذلك أن الولايات المتحدة تتعامل مع الموضوع من منطلق الانحياز للأطروحة الإسرائيلية، على العموم، أي أن الدبلوماسية الأمريكية، رغم بعض الانفعالات الاستثنائية تجاه حماقات نتانياهو، تؤمن لإسرائيل غطاء مباركتها الضمنية على الأقل لسياستها الخرقاء. والولايات المتحدة، إنما تخطيء التحليل والتدبير، إذا آمنت بسلم تفرض بالقوة والقهر.

الحل الوحيد هو أن تلعب أمريكا بشجاعة دورها كقوة كبرى، انطلاقاً من مقدمة بديهية (رغم أن أمريكا لم تلتفت لها لحد الساعة) وهي أن مصالح الولايات المتحدة ليست مرتبطة بإسرائيل، بل بشرق أوسط يعيش في الأمن والسلم. وذلك يفرض على المؤسسات الحاكمة المسؤولة - ونخص بالذكر هنا البيت الأبيض وكتابة الدولة في الخارجية - أن تلعب دورها بجدية وحزم في مواجهة اليمين الأمريكي نفسه، الذي يشجع اليمين الإسرائيلي في تهوره، وذلك ما يغدّي بطبيعة الحال التصلب العربي الذي يلتقي موضوعياً مع التطرف الإسرائيلي.

3-4- على صعيد المنتظم الدولي

استمرار الوضع على ما هو عليه سيقود المنطقة إلى متاهات لا تحمد عقباها، والتغيير المنشود يهم أيضا المنتظم الدولي.

فاحتفاظ الولايات المتحدة بخيار التحكم في هيئة الأمم المتحدة يجلب لها ولاشك ملذات يتعذر عليها التخلي عنها، لكنه خيار خطير لأنه صار أمرا شاذاً لا يطاق. يتعاضم المطلب عبر العالم بقيام نظام دولي جديد حقيقي، ترجع فيه الأمم المتحدة إلى القيم التي أسست من أجلها، ومن أجل مجتمع دولي أقل ظلماً ووقاحة.

فالواقع الحالي أن الأمم المتحدة تعالج ملف الصراع العربي الإسرائيلي بكل تجلياته معالجة سطحية، بل لا تتحمل مسؤولياتها المنصوص عليها في ميثاقها، بالحفاظ على السلام العالمي من خلال التصدي الحازم لسياسة الأمر الواقع.

إن الأمر أضحى يتطلب ضمانات دولية حقيقية لمعالجة قضية الشرق الأوسط ومصير القدس بالدرجة الأولى، وذلك يعني ألا تنفرد الولايات المتحدة بتدبير الملف، وأن تنخرط أوروبا بوضوح أكثر في معالجة القضية.

فالحل الوحيد الممكن هو التنازلات المشتركة التي تضع حداً للظلم المسلط على الشعب الفلسطيني، وإلا سيُصار إلى الفناء.

خلاصة

نصل في نهاية هذا التحليل السريع إلى إضاءة خاصة للسؤال المطروح في دورة الأكاديمية هذه : هل القدس نقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟ يبدو جليا أن التوجه الحالي يؤدي إلى جواب واحد : نحن مازلنا في طريق القطيعة وليس في مسلك الالتقاء.

مسلك الالتقاء له حيثياته وشروطه. وقد أشرنا إليها بتجرّد وموضوعية.

القدس، نقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟

حسن خليل حسين

عبر مراحل التاريخ بكل عصوره القديمة منها والحديثة تبوأَت مدينة القدس مكانة هامة ومتميزة لم تحظ بمثلها أي من مدن العالم مهما كانت شهرتها لا روما ولا أثينا ولا قرطاجة ولا غيرها من المدن التاريخية الهامة.

ولقد ظلت القدس على مر التاريخ تشكل عنصراً فاعلاً ومؤثراً في حركة التاريخ البشري والعمراني بكل عواملها واتجاهاتها.

وكانت القدس طوال العصور الزمنية بمثابة القلب الذي ينبض بالحب والتعاون والوثام وكل المعاني الإنسانية النبيلة بين بني البشر.. لكنها تحولت في فترات عصيبة مرت بها إلى نقطة اشتعال ملتهبة أدت إلى القطيعة والخصام بين الدول والشعوب المحيطة أو الطامعة بها.

ويمكننا أن نلاحظ بعضاً من هذا وذاك من خلال نظرة عجلى على بعض الأحداث التاريخية الهامة التي عاشتها المدينة المقدسة .

القدس كما حدثنا عنها التاريخ

في الألف الرابعة قبل الميلاد استقر الكنعانيون القادمون من جنوب الجزيرة العربية في المناطق الجبلية غربي نهر الأردن ثم توسعوا وهبطوا إلى السهل الساحلي، حيث اندمج فيهم سكان الساحل الذين قدموا من الجزر

اليونانية وهم ينحدرون من قبيلة كانت تسمى "بولستا" ويمضي السنين صاروا يسمون بالفلسطينيين، وقد حمل السهل الساحلي لفترة من الزمن اسم فلسطين وصارت تسمى البلاد كلها في ظل سيطرة الكنعانيين فيما بعد «أرض كنعان» . وفي حوالي سنة (3000 ق.م) قامت إحدى القبائل الكنعانية واسمها يبوس ببناء مركز تجاري لها في موقع تمر به الطرق التجارية من مصر إلى بلاد الرافدين ومن بلاد الشام إلى جزيرة العرب وصار ذلك المركز يسمى مدينة «يبوس» وفي ظل حكم اليبوسيين لأرض كنعان ازدهرت البلاد ونعمت.

قام اليهود الهاربون من مصر وفرعونها بعبور نهر الأردن بقيادة يوشع بن نون سنة (1260 ق.م) تقريبا وتغلبوا على الكنعانيين واستولوا على الخليل ومنها تمكن داود من توحيد أسباط اليهود والاستيلاء على مدينة أورسالم حوالي سنة (1000 ق.م) لتقوم مملكة اسرائيل حيث بلغت أوج عظمتها في عهد ولده الملك سليمان (970-930 ق.م) وقد تمكن من توسيع حدود مملكته وبنى في قلب أورسالم هيكله الشهير باسمه وصارت المدينة تسمى "أورشليم" أي مدينة السلام.

بعد وفاة سليمان انقسمت المملكة إلى مملكتين منفصلتين هما اسرائيل وعاصمتها السامرة في مكان نابلس الحالية وقد قضى عليها الآشوريون سنة (720 ق.م) تقريبا وسبوا سكانها ويهودا وقد غدت أورشليم عاصمتها.. وصارت تسمى «القدس» .

ويسبب طمع اليهود وجشعهم تعرضت البلاد لاعتداءات الدول المجاورة عكس ما تمتعت به من أمن وسلام في ظل حكامها وأهلها الكنعانيين المسالمين على مر أكثر من خمسة عشر قرناً .

فلقد غزا الكلدانيون البابليون مملكة يهودا بقيادة ملكهم نبوخذ نصر ودمروا المدينة كما دمروا هيكل سليمان سنة (587 ق.م) تقريبا.. واسترق

سكانها اليهود.. وبعد أن أعادهم إليها كورش ملك فارس سنة (538 ق.م) وقاموا ببناء هيكلهم من جديد.

تعرضت البلاد لغزو المقدونيين اليونانيين في عهد الاسكندر حوالي سنة (330 ق.م)، وبسبب قيام ثورة يهودية ضدهم قام الملك المقدوني أنطيوخس الرابع بإخماد الثورة وتدمير الهيكل ثانية قرابة سنة (130 ق.م).

استولى الرومان بقيادة بومبي على القدس وأرض كنعان سنة (63 ق.م) واستغل اليهود فترة الهدوء النسبي فأعادوا بناء الهيكل للمرة الثالثة ثم قام يهود متعصبون بثورة ضد الحكم الروماني سنة (70م) لكن الامبراطور الروماني تيطس تمكن من إخمادها وتدمير مدينة القدس ومعها دمر الهيكل للمرة الثالثة وأنهى الحكم اليهودي في فلسطين وجعلها ولاية رومانية وشرّد اليهود في شتى بقاع العالم.

قام الإمبراطور الروماني هادريان (117-138م) بتسمية القدس "إيلياء" وحرّم على اليهود سكنها ودخولها وذلك في حوالي سنة (135م) ومنذ ذلك التاريخ لم يبق في فلسطين كيان يهودي يذكر حتى سنة (1948م) وإن بقي يقطن فلسطين يهود قليلون بعد ذلك التاريخ ظل عددهم يتزايد أو يتناقص تبعاً لما أبداه حكام البلاد من تسامح أو تعنت⁽¹⁾.

هكذا كانت القدس في ظل حكم الكنعانيين الطيبين المسالمين مدينة آمنة وادعة خلال ما يقارب ألفي عام، حضنت أب الأنبياء إبراهيم عليه السلام ومنطلقاً للنور الإلهي الخالد الذي حمل مشاعله إلى مكة المكرمة وجزيرة العرب ومصر وبلاد الشام أنبياء الله ورسله الأطهار إسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وموسى وعيسى عليهم السلام ومن بعدهم إلى كل أنحاء العالم حواريو عيسى وأتباعه الأولون الذين تحملوا الأذى وتعرضوا للاضطهاد والقتل بسبب أدائهم للأمانة⁽²⁾.

بينما وجدنا مدينة القدس في ظل الحكم اليهودي الذي بلغ في مجمل
مراحله حوالي ستة قرون نعم وجدناها تعيش الدمار والصراع والخراب
والموت والشقاء .

ولقد عادت "القدس" إلى ما كنت عليه في عهد اليبوسيين لتنعم بالأمن
والرخاء بعد أن نفضت عن جبينها غبار الحكم اليهودي فشهدت أروع لقاء
أخوي ضم الرسل والأنبياء أجمعين في الثلث الأول من القرن السابع الميلادي
من خلال المعجزة الربانية في ليلة الإسراء والمعراج لتؤكد على قدسية المدينة
ومكانتها في صنع التعاون والمحبة والسلام بين كافة أتباع الديانات
الساوية.

وعندما فتح المسلمون مدينة القدس (إيلياء) سنة 638م (15هـ) دون
قتال قام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بناء على رغبة رؤساء الطوائف
المسيحية بتسليم مفتاح المدينة، حيث أعطاهم الأمان وحرر لهم وثيقته
الشهيرة باسم "العهد العمرية" ونقرأ نصها الكامل في ملحق خاص بهذا
البحث.

وقد رفض الخليفة المسلم أن يصلي في كنيسة القيامة فلما استفسر منه
رؤساؤها عن السبب.. أجابهم بقوله :

"أخشى إن صليت بالكنيسة أن يعتبرها المسلمون من بعدي مسجدا
لهم" ..⁽²⁾

فقام المسيحيون منذ ذلك التاريخ بتسليم مفتاح كنيسة القيامة
للمسلمين أمانة في أعناقهم لما رأوه منهم من سماحة وعدل.. وظلت تتوارث
مهمة الاحتفاظ بالمفتاح عائلات مسلمة إلى يومنا هذا ومنها عائلة نسيبة
وعائلة جودة في القدس.

وقد رفض المسيحيون من سكان القدس أن يدخلوا الكنيسة عندما استولى الصليبيون على مفتاحها بعد الاستيلاء على المدينة سنة 1099م إلى أن أعيد المفتاح إلى العائلة المسلمة التي كانت تحمل الأمانة⁽³⁾.

ولقد ارتكب الصليبيون الغزاة القادمون من أوروبا أفظع المجازر وأبشعها ضد المسلمين عندما استولوا على مدينة القدس سنة 1099م وغاصت خيولهم إلى ركبها في دماء المسلمين الذين تم ذبحهم في رحاب المسجد الأقصى المبارك حيث لجأوا إليه يطلبون الأمان لكن الصليبيين لم يقيموا لبيت الله حرمة أو احتراماً ليؤكدوا بذلك الحقيقة القائلة بأنهم اتخذوا الصليب شعاراً لحربهم كذباً ونفاقاً والمسيحية السمحاء منهم براء... بينما وجدنا الصورة تتغير عندما حرر القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي القدس من الصليبيين بعد انتصاره الساحق عليهم في معركة حطين سنة 1187م، حيث عفا عن ملك بيت المقدس الصليبي وأتباعه من الرومانيين الغاصبين وتركهم يرحلون إلى بلادهم بعد أن دفعوا الفدية وقد عفا عن الكثيرين ممن عجزوا عن دفعها دون أن يفكر ولو لحظة واحدة في الانتقام لما فعلوه بالمسلمين يوم احتلالها قبيل 90 عاماً.

واستمرت مدينة القدس تتبوأ مكانتها الهامة الفريدة طوال الحكم الإسلامي لها منذ عام 638م وحتى سنة 1948م ماعدا فترة الحكم الصليبي لها.. حيث يتمتع جميع السكان بالأمن والسلام والتعاون والحرية الدينية.. هكذا هي القدس كانت كما أراها الله مكان محبة والتقاء في ظل النور الإلهي الخالد.. حتى إذا عميت الأبصار وزاغت الأقدام وغاب الحس الإيماني تحولت المدينة المقدسة لتكون نقطة متفجرة ملطخة بالدماء، مشوهة بالكراهية والعداء.

القدس نقطة قطيعة كما أراد لها الغزاة...

قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى بعام وبالتحديد يوم 2 نوفمبر/تشرين ثان/1917م وجه اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا رسالة إلى الزعيم الصهيوني اللورد روتشيلد قال فيها:

«عزيزي اللورد روتشيلد...

يسرني أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أمانى اليهود وقد عرض على الوزارة البريطانية وأقرته: إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى».

هكذا إذن جاءت الصفعة الأولى لمدينة القدس المسالمة الآمنة بعد أن عاشت طوال أكثر من ثلاثة عشر قرناً في ظل الحكم الإسلامي العربي.. إنه وعد الدولة العظمى التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى سنة 1918م وحتى تنفذ ذلك الوعد الجائر ممن لا يملك لمن لا يستحق قررت بريطانيا أن تستأثر بحكم فلسطين باعتبارها غنيمة كسبتها من الدولة العثمانية المهزومة، فقد بقي جيشها مرابطاً في فلسطين إلى أن نصت المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم على فرصة الانتداب البريطاني على فلسطين وتم إقرار الانتداب في 24 تموز/يوليو/1922م وأورد صك الانتداب في ديباجته وعد بلفور.

عينت بريطانيا السير هربرت صموئيل الصهيوني البريطاني كأول مندوب سام لها على فلسطين الذي قال:

"إني ذاهب الآن إلى فلسطين لاتخاذ مشروعات وتنفيذ أوامر حكومتي لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين".⁽⁴⁾

ونتيجة لذلك سهلت السلطات البريطانية هجرة اليهود من كل أفاق العالم إلى فلسطين وساعدتهم في بناء مستعمراتهم وتطوير أجهزتهم ومؤسساتهم حتى أصبحت الوكالة اليهودية بمثابة حكومة داخل حكومة أو سلطات الانتداب في فلسطين، وبدأت تلك السلطات تساعد المهاجرين اليهود بثتى الوسائل في انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين العرب مستغلة مجموعة من القوانين العثمانية حولها المندوب البريطاني لصالحه.. وبذلك تمكن الغزاة وبدون قتال من الاستيلاء على مساحات شاسعة من أخصب الأراضي الفلسطينية في مرج ابن عامر والجليل.

وظلت تتدفق الهجرات اليهودية...

وكان لابد من رد الفعل حيث تصدى الفلسطينيون العرب للمهاجرين بكل الوسائل وقامت عدة ثورات مسلحة وعصيان مدني ضد سلطات الانتداب البريطانية أهمها ثورة البراق سنة 1929م ثم ثورة 1936م.. ورغم احتجاج الدول العربية إلا أن خضوعها للاحتلال والنفوذ الاستعماري جعل موقفها ضعيفا وسلبيا مما جعل أعداد اليهود تتضاعف في فلسطين من: 56 ألفا عام 1918م و5.6% نسبة إلى عدد سكان فلسطين كانوا يعيشون مع عرب فلسطين في أمن وسلام ومساواة منهم عشرة آلاف كانوا يقيمون في القدس إلى 650 ألف يهودي سنة 1948 (منهم 100 ألف في مدينة القدس) أي بنسبة أكثر من حوالي 40% من مجمل سكان فلسطين.

قررت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين بعد أن قدمت مشروعاً لتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية مع خريطة توضيحية لتقسيم البلاد على أن تتمتع مدينة القدس بوضع خاص بحيث تدار من قبل مجلس وصاية معين من الأمم المتحدة وهو ما يمكن وصفه بتدويل القدس وحرمانها من الصفة العربية والإسلامية التي تمتعت بها منذ عام 638م، وتمت الموافقة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع التقسيم هذا من خلال قرارها رقم (181) الصادر في 29 نوفمبر/تشرين ثان/1947م. والذي تضمن في نفس الوقت دستوراً لفلسطين وحكومتين المستقبليتين اليهودية والعربية وهي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تضع فيها دستوراً لدولة ما حيث لم تتدخل هذه في وضع دستور لأي دولة من دولها الأعضاء ، ما عدا فلسطين بشقيها الفلسطيني واليهودي⁽⁵⁾.

ولاشك أن هذا القرار يعطي الشرعية الدولية لكل من دولتي إسرائيل وفلسطين في آن واحد ولا يمكن الفصل بينهما وبالتالي فإن أي طعن إسرائيلي في شرعية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة عندما يعلنها الشعب الفلسطيني، إنما هو طعن في الأساس الذي استمدت منه الدولة الإسرائيلية شرعية قيامها.

قبل اليهود بقرار التقسيم بينما رفضه الفلسطينيون والعرب واحتكم الطرفان إلى السلاح والقتل وأنهت بريطانيا انتدابها مساء 14 مايو 1948م وتدخلت الجيوش العربية واختلت موازين القوى لكن الدول الاستعمارية وأمريكا تدخلت وأمدت اليهود بالسلاح بعد أن أعلنوا قيام دولة إسرائيل فجر 15 مايو 1948م، وتمت هزيمة الجيوش العربية واستولت إسرائيل على أكثر من 70% من مساحة فلسطين وانقسمت القدس إلى مدينتين إحداهما (الغربية) أصبحت تحت حكم إسرائيل والأخرى (الشرقية) وفيها المقدسات

المختلفة للديانات الثلاث تحت حكم العرب، حيث انضمت مع الجزء الباقي في الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية بينما أصبح قطاع غزة تحت الحكم المصري.

وقد تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة، وصدرت قرارات دولية كثيرة نصت على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفي طليعتها القرار رقم 194 بتاريخ 11/12/1948م لكن إسرائيل لم تسمح بعودة أي لاجيء إلى بلاده، وصدرت قرارات أخرى عن الأمم المتحدة كثيرة بخصوص القدس أهمها القرار رقم 303 د4 وفيه تأكيد على وضع القدس تحت نظام دولي دائم بتاريخ 9/12/1949م. لكن إسرائيل لم تأبه بذلك القرار.

وبالطبع كانت هناك محاولات للعودة إلى فلسطين بشتى السبل قام بها الفلسطينيون سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية التابعة للمملكة الأردنية ونتيجة لذلك تواصلت اعتداءات إسرائيل المسلحة على مخيمات اللاجئين وأماكن تواجدهم في غزة والسموع قرب الخليل وغيرها مما أدى إلى احتلال إسرائيل لقطاع غزة في 1/11/1956م، حيث شاركت في العدوان الثلاثي على مصر ثم بضغط دولي تم انسحابها في 7/3/1957م من القطاع.

أصبح الاحتلال الإسرائيلي لمعظم فلسطين سببا في شحن بلدان المنطقة بالغضب وجرت استعدادات لتحرير الأرض المغتصبة وقام الفلسطينيون بممارسة الكفاح المسلح من أجل تحرير ديارهم السليبة وخاصة مقاتلو حركة فتح التي انطلقت في 1/1/1965م، ثم قامت حرب دامية أخرى بين إسرائيل والعرب كانت نتيجتها استيلاء إسرائيل على كل فلسطين وسيناء والجولان السورية وذلك يوم 5 يونيو/حزيران 1967م.

قامت إسرائيل باستقدام هجرات يهودية من كل أنحاء العالم وأقامت المستوطنات في مناطق كثيرة حول المدن العربية في الضفة الغربية وخاصة القدس والخليل واستولت على مساحات واسعة من ممتلكات الفلسطينيين الغائبين والأراضي الحكومية وأعلنت ضم القدس العربية تحت اسم مدينة القدس الموحدة.

وصدرت قرارات دولية تلغي تلك الإجراءات الإسرائيلية أهمها القرار رقم (2253) بتاريخ 1967/7/4م والذي دعا إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع القدس والامتناع عن مثلها في المستقبل، والقرار رقم (2851) بتاريخ 1971/12/20م والذي طالب إسرائيل بإلغاء إجراءات ضم الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وقبل ذلك القرار رقم (242) الذي طالب إسرائيل بالانسحاب فورا من الأراضي التي احتلتها في 5 يونيو 1967م.. والقرار رقم (90/34) بتاريخ 1979/12/12م الذي أدان انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.. والقرار رقم (169/35) بتاريخ 1980/12/15م والذي أعاد التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وممتلكاته في فلسطين وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة.⁽⁶⁾

إن القدس تعرضت لأكبر هجمة استيطانية صهيونية بهدف طمس هويتها العربية والإسلامية ولقد تعرضت المقدسات الإسلامية فيها لاعتداءات ومحاولات متكررة وفي مقدمتها المسجد الأقصى الذي تعرض للحرق ومحاولات التدمير والتخريب عدة مرات من قبل المستوطنين اليهود، حيث كان الحريق الأول في 21/أغسطس/آب 1968م والذي كان سببا في نشأة منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1969م⁽⁷⁾ وكذلك مجزرة المسجد الأقصى في 9/أكتوبر/1990م، وقد كان كل منهما بدعم وحماية من الجنود الإسرائيليين تماما كما حدث بالنسبة للحرم الإبراهيمي في الخليل.

ولا تزال السياسة الاستيطانية اليهودية قائمة على قدم وساق رغم التوقيع على اتفاق أوسلو للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وأكبر تلك الهجمات الاستيطانية وأخطرها تلك المتمثلة في مشروع جبل أبي غنيم... وإذا استمرت تلك المحاولات والسياسات فإن الوضع سيزداد تفجرا وقد يكون الانفجار عنيفا ومدمرا للسلام والأمن وقاتلا للبشر من كلا الجانبين ومن يدري فقد يعم القتل والدمار كل شعوب المنطقة؟!!

من هنا لا بد وأن تتضافر جهود الجميع من أجل وضع حد لذلك الخطر الماحق الذي يتهدد الجميع.

الطريق إلى اللقاء...

إذا كان الفلسطينيون قد سلموا بالواقع وارتضوا به ألا وهو قيام دولة إسرائيل على الأراضي التي تم اغتصابها من قبل الغزاة اليهود في حرب 1948م من أجل الحفاظ على سلام المنطقة وتجنيب شعوبها المزيد من ويلات الحروب وآثارها المدمرة.. فإنهم بذلك لم يسلموا أو يتنازلوا عن كامل حقوقهم في ترابهم الوطني وفي مقدمة تلك الحقوق التي لا بد من التأكيد عليها:

1- إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف التي تم استيلاء إسرائيل عليها في حرب 1967م وذلك استنادا إلى قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29/11/1947م والذي نص على قيام دولتين: عربية ويهودية بنهاية الانتداب البريطاني على فلسطين بحيث تكون حدود هذه الدولة شاملة لكافة مساحة الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب 5 يونيو/حزيران 1967م بما فيها القدس

الشريف وذلك حسب القرارين (242 و338) الصادرين عن مجلس الأمن الدولي.

2- ضرورة إيجاد حل عادل وسريع ونهائي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم وممتلكاتهم نتيجة حرب 1948م وذلك على أساس القرارات الدولية التي صدرت بهذا الخصوص في أعقاب تلك الحرب وفي مقدمتها القرار رقم (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/11م. إذ لا بد وأن يخير اللاجئون ما بين حق العودة إلى ديارهم أو التعويض المجزي عن ذلك.

3- وبناء على ما سبق لا بد من وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ 1967م والتفاهم حول كيفية إزالة المستوطنات القائمة أو إيجاد وضع اجتماعي لها بما يتفق وقرارات الأمم المتحدة التي لا تجيز التصرف في أي شبر من الأراضي التي يتم احتلالها بالقوة .

إذ أن بقاء المستوطنات يشكل بؤرة دائمة للاشتعال وتجدد الصراع بين الشعبين العربي الفلسطيني واليهودي الإسرائيلي.

4- لا بد من الإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وبدء عهد جديد من الوفاق القائم على الحرية والعدل والاستقلال وتناسي عهود الحقد والكراهية والاقتتال فيما بين الشعبين.

5- وبطبيعة الحال واستناداً إلى ما سبق وبالتحديد القرار رقم (242) الصادر عن مجلس الأمن الدولي سنة 1967م باعتباره مرجعية أساسية لاتفاق إعلان المبادئ الموقع في أوسلو سنة 1993م فإنه لا بد من إزالة كافة المنشآت الاحتلالية التي قامت بها سلطات الاحتلال في مدينة القدس المحتلة منذ عام

1967م والتي تعتبر تهديدا لا يمكن القبول به لأمن المدينة المقدسة وهويتها العربية والإسلامية.

6- السماح دون أية قيود لأبناء الشعب الفلسطيني أينما كانوا بدخول أراضي الدولة الفلسطينية وحرية الإقامة فيها.

7- دعوة المجتمع الدولي إلى المساعدة في تضييد الجراح وإزالة آثار الحروب المدمرة بتنفيذ مشاريع عمرانية واقتصادية من شأنها أن تحقق الازدهار والتقدم للدولة الفلسطينية الناشئة.

8- وأخيرا: وإلى أن تتحقق كل هذه الثوابت التي لا بد منها لإنجاح العملية السلمية وإحلال الأمن والاستقرار في كل المنطقة لتستظل بهما كل شعوب هذه المنطقة، لا بد من وقف كافة الإجراءات أحادية الجانب ضد السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم في القدس وكافة المناطق المحتلة منذ عام 1967م وفي ظل السلام الذي يمكن أن يقوم على الأعمدة السابقة تقوم الدولتان الفلسطينية والإسرائيلية في نشر وتعميق ثقافة السلام في نفوس الأجيال الناشئة من كلا الشعبين وإن هذا لا يعني طمس الحقائق التاريخية والقفز عنها لأنه ما من أحد في مقدوره أن يطمس معالم التاريخ أو يهملها.

ولكن يمكن أن يتحقق ذلك من خلال وضع برامج إعلامية وثقافية وتربوية قائمة على أساس رسالات السماء الداعية إلى إحلال المحبة والتعاون والمساواة والتكافل بين كافة بني الإنسان والداعية إلى التسامح والعفو والدخول في السلم كافة.

وصدق الله العظيم إذ يقول :

﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾

ويقول أيضا:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً ﴾ .

الشرح

- 1- القدس دراسة قانونية - الحسن بن طلال .
- 2- النبوة والأنبياء : محمد علي الصابوني .
- 3- عبقرية عمر : عباس محمود العقاد .
- 4- الموسوعة الفلسطينية ، هذه قضيتك يا ولدي .
- 5- القدس في قرارات الأمم المتحدة : اللجنة الملكية لشؤون القدس
- 6- المصدر السابق .
- 7- هذه قضيتك يا ولدي ، تهويد القدس .

المراجع

- 1-القدس دراسة قانونية، الحسن بن طلال.
- 2- النبوة والأنبياء، محمد علي الصابوني.
- 3-القدس في قرارات الأمم المتحدة، محمود عواد، اللجنة الملكية لشؤون القدس.
- 4- تاريخ بني إسرائيل من أسفارهم، محمد عزة دروزة.
- 5-الإسلام وفلسطين، رفيق شاكر النتشة.
- 6- تهويد القدس، نجيب الأحمد .
- 7- هذه قضيتك يا ولدي، سليم عبد العال القزق.
- 8- الموسوعة الفلسطينية.

ملخصات الأبحاث
باللغات الأجنبية
مترجمة إلى العربية

الماء من القدس وإليها

روبير أمبروكجي

كان تزويد القدس بالمياه في الماضي من المشاريع المائية الصعبة لأن منابع المياه فيها كانت نادرة ولم تكن غزيرة ولأن مضخات الضغط لم تكن موجودة لاستخراج الماء. لذا يخبرنا التاريخ بأنه لهذه الأسباب كان عدد سكان القدس لا يتجاوز 50000 نسمة تنتشر داخل قلعة مساحتها 100 هكتار حيث كان قطع الماء عن هذا المكان يعتبر سلاحاً فتاكاً عند كل حصار. ثم توسّعت المدينة خارج هذه القلعة، وبدأت المدينة تتلقّى الماء من منابع أخرى تتحكّم فيها دولة واحدة، فكان هذا الارتباط مثار قلق دائم من الناحية الجيوسياسية والاستراتيجية شكّلت حرب 1948 خير معبر عنه.

وفي أفق تحقيق السلام، وأمام هذه الوضعية الحرجة، يتعيّن على الاختصاصيين في المياه (مهندسين، قانونيين وآخرين) أن ينضموا إلى المفاوضين السياسيين ويمتلكوا نفس السلطات، إذ أن ثمة عدة حلول تقنية يجب تكييفها حسب الاتفاقات الممكنة في ميدان السياسة.

فالقدس تنتصب على ارتفاع 800 متر ويوجد تحتها مخزون كبير من المياه الجوفية التي تتجمع داخل أحجار كلسية يصل سمكها إلى 700 متر. وتشكّل هذه الأحجار الكلسية البنية التحتية والقاعدة بالنسبة لسلسلة الجبال التي تستند إليها المدينة المقدّسة والحديثة، كما أنها تتلقّى وتمتصّ التساقطات التي تغذّي المياه الجوفية؛ فهذه المياه التي يمكن الوصول إليها عن طريق السبرالميكانيكي قد توفر للقدس استقلالية تامة في ميدان المياه.

وتستند المفاوضات على مبدأ الأمن مقابل السلام، لكنها تهتم بالدرجة الأولى الأمن بالنسبة لشبكة المياه التي يعتمد عليها الاقتصاد الإسرائيلي بشكل

كبير وترتبط بها القدس، والدليل على ذلك أن إسرائيل أعادت إلى السلطة الفلسطينية 13% من الضفة الغربية (وهي مسألة ما زالت تشوبها بعض الضبابية) من بينها 1% يخضع للسيطرة الكاملة للفلسطينيين، في حين يظل أمن 12% من اختصاص إسرائيل؛ فهذه النسبة توفر بدون شك خزاناً كبيراً من المياه في منطقة تزود بشكل كبير شبكة المياه الخاصة بإسرائيل، ومن ثمّ القدس، وسيتوقف السلام على المصير النهائي لهذه الأراضي.

وقد أقرت الديانات الثلاث بأن الماء هبة من الله. وبالتالي من الممكن أن يعتبر الماء إراثاً مشتركاً للبشرية في هذه الأماكن المقدسة، وسيصبح الماء من جديد ثروة بشرية كما كانت لمدة ثلاثة ملايين سنة، وقبل أن يستولي عليها الإنسان خلال الألفيات العشر الأخيرة ليجازف بها في الحرب أو ليستعملها من أجل السلام. فالتضامن الذي قد تخلقه السياسة المائية في القدس سيجعل من هذه المدينة مكاناً دائماً للالتقاء.

القدس البعيدة وما أقربها ملتقى لجميع أبناء إبراهيم

روني صمويل سيرات

إن مستقبل السلم بالنسبة للقدس هو أمر في غاية الأهمية لا يجدر أن يُترك بيد السياسيين دون غيرهم، لذا من الضروري أن يتم إشراك رجال الديانات الثلاث في إيجاد حلّ للقدس وأن يوظفوا بمسؤولياتهم كاملة حتى يعيش أبناء إبراهيم في ظل السلام والأخوة داخل هذه المدينة. فمشاركة رجال الدين في النقاشات حول وضع القدس والأماكن المقدسة كفيل بإعطاء الضمانات الكافية لتطبيق الاتفاقات.

وتحمل القدس عدّة مسمّيات ذات دلالة كبيرة، لكنها ستظل فضفاضة إن لم يتم تكريسها على أرض الواقع. فالقدس مدينة الحق وبالتالي يجب أن يكون ما يصدر عن السياسيين من خطابات بمثابة ضمانات، كما أن القدس مدينة السلام، أي أنه يجب أن يكون السلام والخير عملات تتداول يومياً بين ساكنة القدس المتأخين فيما بينهم. القدس كذلك مدينة الحرية بمعنى أن لكل فرد الحرية في أن يعيش وفق ما يمليه عليه ضميره، لكن دون أن يمسّ بحقوق الآخر وبالا احترام اللازم له.

فإحياء هذه المسميات وجعلها واقعاً ملموساً يتوقف على جميع أتباع الديانات الثلاث، وذلك من خلال تقاسم مفاهيم السلام والسعادة وجعل القدس المكان المحتوم للقيام بذلك . وبالتالي ستقترب القدس من قلوب كل المؤمنين.

دورُ البُعد الإقليمي في تمهيد الطريق إلى الالتقاء سياسياً واقتصادياً وأمنياً

حنّا سينّيورا

تحظى القدس بمكانة سامية لدى الديانات الثلاث، لذا تكتسي قضية هذه المدينة أبعاداً دولية واستراتيجية وسياسية. فهذه المدينة تعكس التطلّعات الوطنية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهو ما يجعل منها إما فتيةلاً لنشوب الحرب وإما عاملاً إيجابياً لشيوع السلام.

ولدعم الجهود الرامية إلى جعل القدس نقطة التقاء، أضحى اقتسام القدس هدفاً استراتيجياً بالنسبة للفلسطينيين بعد أن كان محل إجماع دولي، لكن

تمادي إسرائيل في فرض وقائع جديدة في القدس والضفة الغربية لا يجب أن يحول دون التفاوض حول حلّ عادل يقرّه القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وفي الواقع، تعاني القدس بقسميها من إهمال فظيع يتمثل في غياب البنيات التحتية (الطرق والمؤسسات التعليمية والصحية) وعدم تمويل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المؤسسات الفلسطينية، وعدم تلبية الحاجيات في القدس الشرقية، ورفض منح تراخيص البناء على الرغم من كلفتها العالية، وعزل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية، وعزل جنوبي الضفة الغربية (بيت لحم والخليل والقرى المجاورة) عن شماليها (رام الله ونابلس وطولكرم وجنين) وهو ما أنشأ ثلاث مناطق تفصلها المستوطنات والحواجر الأمنية على الرغم من أن القدس في حدّ ذاتها ليست لها قيمة استراتيجية على المستوى العسكري.

وتحاول إسرائيل أن تحافظ على وحدة القدس بالقوة على الرغم من أن جدار الخوف يفصل قسميها بالفعل، ولن يسقط هذا الجدار إلا بالاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين في القدس الشرقية. لكن هل القدس قابلة للتفاوض؟

ثقافة السلام شرط للسلام : القدس مثلاً

شلومو بنعمي

ينبغي لكل نقاش يدور حول القدس أن ينأى بنفسه عن التصريحات وعن كل نزعة خطابية، وينتهج لنفسه طريقاً يلتمس فيه خيارات واقعية لتسوية سياسية ممكنة ويتعيّن على كل طرف في النزاع القائم حول القدس أن يظهر الاحترام اللازم للروايات التاريخية والدينية الذي يسردها الطرف الآخر دون

التعليق عليها، إذ أن هذه الروايات لا تنشئ سنداً سياسياً بقدر ما هي قاعدة شرعية للتراث والأساطير الوطنية. فمشكل القدس في حقيقته قضية سياسية وليس حرباً بين الديانات.

وإذا ما تجاوز المرء أسلوب الخطابة الذي يهدف إلى الشمولية وانكب على تفاصيل الحياة الواقعية والسياسية، إذك تنكشف لنا إمكانية الوصول إلى الحل. ففي الوقت الحالي يوجد نوع من التسوية العملية التي يمتلك الفلسطينيون في القدس الشرقية من خلالها بعض المكونات الضرورية للسيادة (التربية والتعليم والخدمات الاجتماعية والنقل والصحة والتعليم العالي، بل وحتى بعض مظاهر القانون وحفظ النظام) التي نادراً ما تتدخل فيها السلطات الإسرائيلية.

وينبغي الإشارة إلى أن القدس تشكل اليوم مجالاً أكثر اتساعاً عما كانت عليه عندما تحكمت إسرائيل في المدينة سنة 1967، وفضلاً عن ذلك توفر القدس الكبرى المجال الخصب لإيجاد إمكانات التسوية التي تحترم التطلعات الإنسانية والاقتصادية والسياسية للجميع دون تقسيم المدينة.

هل القدس نقطة قطيعة أم مكان التقاء؟

موشي أميراف

يستخدم عالم الأعمال مصطلح «لعبة الصفر الإيجابية» للدلالة على استفادة الطرفين المتعاملين في إحدى الصفقات التجارية من العوائد دون أن يكون ثمة خاسر. وينسحب هذا المصطلح على الوضع الحالي للقدس، إذ لا يمكن التحدث عن طرف رابح وآخر خاسر. وثمة خطأ شائع يرتكب عند التحدث

عما يقوم به الإسرائيليون في القدس، فما يقع في القدس هو أسْرَكة وليس تهويداً.

إن المنحى العاطفي الذي نحتة بعض التدخلات من خلال الرجوع إلى التاريخ لتأكيد أيلولة القدس لهذا الطرف أو ذاك سيصل بنا لا محالة إلى الطريق المسدود، فقد أثبت التاريخ بأن هذا النهج أصاب القدس بعدة نوائب، وجعلت منها العواطف والديانات والإيديولوجيات مدينة اقتتال وحروب.

ويعتبر المنحى القانوني سبيلاً آخر لحل مشكلة القدس، فهو النهج الذي اتبع مع المصريين لحل مشكلة طابا، لكن إسرائيل لن تقبل البتة التفاوضي أمام المحاكم، ولا أي شكل من أشكال التحكيم القانوني.

إن النهج العملي الذي سيجعل من القدس مدينة السلام هو الجلوس حول طاولة المفاوضات بغية الوصول إلى حل يحظى برضا الطرفين، لكن بادىء ذي بدء يحسن إعطاء تعريف قانوني لبعض المصطلحات التي يكتنفها الالتباس. وهنا يطرح هذا السؤال، ما هي القدس؟ هل هي المدينة القديمة التي تبلغ مساحتها 1 كلم²، أم القدس الغربية التي كانت مساحتها 36 كلم² إلى حدود 1967، أم تراها القدس الأردنية التي تبلغ مساحتها 8 كلم²، أم هي ما اصطُح على تسميتها بحدود 1967 التي تم توسيعها لتصل إلى 120 كلم²؟ وقد وضعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة نصب عينيها من خلال أسرلة القدس أهدافاً استراتيجية تتمثل في عدم السماح بتقسيم القدس وإبقاء سيطرتها وسيادتها الدائمة عليها. وبالنظر إلى الوسائل المستعملة في هذه السياسة، نجد أن إسرائيل فشلت في كل هدف من الأهداف التي كانت تتوخاها :

أولاً : لم تستطع فرض سيطرتها الترابية، لذا لجأت إلى بناء الأحياء السكنية حول المدينة.

ثانياً : فشلت في فرض هيمنة ديمغرافية كانت تهدف من ورائها إلى تغليب كفة اليهود على العرب، إذ ما انفكّ عدد الفلسطينيين يتنامى داخل القدس.

ثالثاً : فشلت في إضفاء الشرعية الدولية على الوضع في القدس.

رابعاً : لم تستطع إسرائيل تطبيع الأوضاع القائمة في القدس، أي أسرلة الأقلية العربية في القدس الشرقية، على غرار العرب الإسرائيليين لسنة 1948 حيث حافظت على هويتها وقاطعت الانتخابات.

إن هذه الاعتبارات تدفعنا إلى تجنب كل نزعة تروم انفراد جماعة بالقدس دون غيرها، إذ يجب إجراء مفاوضات جادة وهادفة من أجل التوافق حول تسوية تكون فيها هذه المدينة ملكاً للجميع مسيحيين ويهود ومسلمين، كما يجب العمل على تقليص مجال السيادة الإسرائيلية على القدس وذلك بإقامة بلديتين إحداهما فلسطينية بكل مرافقها وأخرى إسرائيلية.

نداء المسيحيين من أجل قُدسٍ مشتركة

جيمس فيتاريلو

أصدرت عدّة جهات وفعاليات مسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية إعلاناً يحمل العنوان التالي : «نداء المسيحيين من أجل قدسٍ مشتركة» يؤكّد على أن القدس لا يمكن أن ينفرد بها جانب دون آخر، بل يجب أن تكون مفتوحة في وجه الجميع ويتقاسمها الجميع : شعبان وثلاث ديانات. وكان ردّ الفعل إيجابياً من جانب الطوائف المسيحية الأمريكية، في حين قوبل بالجفوة من جانب الطائفة اليهودية. وقد كان أساس هذا النداء المذكورة التي

أصدرها رؤساء الكنائس المسيحية الإثني عشر في القدس، والتي كان عنوانها: «مغزى القدس بالنسبة للمسيحيين».

وتشيد هذه المذكرة بعبر التاريخ التي تؤكد أن القدس لا يمكن «أن تكون ملكاً لشعب أو لدين واحد فقط» إذا أرادت هذه المدينة أن تكون مدينة السلام، كما أن القدس تستمد أهميتها بالنسبة للمسيحيين من أمرين: أولاً، وجود أماكن مقدسة لارتباطها بالمسيح وتاريخه. ثانياً، وجود «جماعة من المسيحيين عاشوا فيها بصورة مستمرة منذ نشأتهم». وتختتم الوثيقة باقتراح وضع خاص قانوني وسياسي لمدينة القدس يعكس الأهمية العالمية للمدينة ويبين معناها.

ومن جانب آخر، أصدرت الكنيسة الميثودية قراراً جاء فيه «إن الإجماع الدولي والقانوني طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 242 يؤكد أن قضية القدس لم تحسم بعد وأن القدس الشرقية أرض محتلة». وعدد القرار مجموعة من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني منها مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات عليها ورفض منح تراخيص البناء وسياسة إغلاق القدس في وجه حركة الفلسطينيين؛ والخلاصة أن هذه التصرفات تُميّز في المعاملة بين اليهود والفلسطينيين.

إن الوصية الثانية تقول: «أحبّ جارك كما تحبّ نفسك»، أي أن الفرد يجب أن يعامل الآخرين بنفس الاحترام الذي يريد أن يلقاه منهم. وإذا أردنا تطبيق هذا المبدأ على الوضع الحالي في القدس فيجب على الإسرائيليين مساءلة أنفسهم عما إذا كانوا سيقبلون لو وُضِعوا مكان الفلسطينيين بأن يعاملوا على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وهل كانت الطائفة اليهودية في العام ستلزم الصمت إزاء معاملة تمييزية لليهود في فلسطين؟ وهل كانت الولايات المتحدة ستأخذ جانب الحياد دون احتجاج؟ وإذا كان الجواب عن هذه

الأسئلة بديهيّاً إزاء هذه الفرضية، فلم لا يحظى الفلسطينيون بنفس المعاملة؟ وهل تختص الوصايا العشر بعلاقات اليهود فيما بينهم دون سواهم؟ يجب على إسرائيل أن تعمل على تعديل القوانين والسياسات المجحفة في حق الفلسطينيين في القدس وسائر الأراضي المحتلة، وفي غياب ذلك لن يقوم أي سلام دائم في القدس.

إن المصالحة الحقيقية لن تتمّ بجرّة قلم، بل يجب أن يحدث تغيير جذري على مستوى عقول الفلسطينيين والإسرائيليين ويتعين أن تصبح القدس مدينة وعاصمة لدولتين : إسرائيل وفلسطين حتى تكون هذه المدينة مكاناً تتعايش فيه الديانات الثلاث في ظل الأمن والسلام واحترام حقوق الآخر.

المصير الأبدي للقدس في نطاق ثقافة العدالة والسلم

حاييم الزعفراني

إن المصير الأبدي للقدس يندرج ضمن ثقافة السلام والعدل والقداسة والإنصاف والحق والإخلاص كما تشهد على ذلك النصوص والكتب المقدّسة. فقد ذكر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في رسالته بأن القدس هي المكان الذي تكنّ له الديانات السماوية الثلاث الاحترام الكبير، وأسمى مكان للعبادة بالنسبة لكل المؤمنين، كما أنها المكان المفضّل من أجل الوفاق والأخوة الإنسانية، وهو ما يتفق مع ما جاء في نشيد الأناشيد: «هنا في القدس - حَرَمُ بُني من أجل أن تتجه إليه جميع الوجوه».

وقد ورد ذكر القدس في الإنجيل كما يلي: «المدينة الجميلة ومدينة الله والمدينة المقدّسة ومدينة العدل والحق والمدينة المخلصة ومدينة السلام».

وتغالي الأساطير والمُتخَيَّل المتصل بأدب الوعظ والإرشاد، المدرش والأكادة، في تمجيد الإنجيل للقدس وينسج حولها ميثولوجيا غنية تعدد أوصافاً كثيرة لهذه المدينة وتنسب إليها عدة فضائل ومزايا، وبالتالي استحققت تمجيد الملائكة لها ...

إن هذا التاريخ الميتافيزيقي للقدس ينزع صفة البراءة عن النصوص لأن كل نص كيفما كانت طبيعته ينادي بإحدى الحقائق التي يستلهم منها طريقة العمل. لذا يجب إعمال النظر في الأساطير والخرافات بجدية لأنها تتضمن شكلاً شاعرياً من الواقع.

والأمل معقود على أن تعمل أسس هذا التاريخ وقيم السلام والعدل والحق التي لا تنفصل عن القداسة التي أضفاها الله والبشر على هذه المدينة، تعمل على توجيه مصير القدس في الحاضر والمستقبل في ظل التسامح والمحبة.

القدس : أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟

دمسكينوسُ باباندريو

شكّلت القدس لقرون طويلة رمزاً للتعايش السلمي بين أتباع الديانات الثلاث، وبإمكانها اليوم أن تنتصب من جديد كرمز للسلام والتعاون بين الديانات، إذا لم تُستغل لأهداف سياسية أو قومية أو اقتصادية أو أية أهداف أخرى لا علاقة لها بالدين. وتجب الإشارة إلى أن الكنيسة الارثوذكسية التي كان لها الحضور الكبير داخل القدس على نحو خاص، وفي فلسطين بشكل عام منذ ألفي سنة تتعرض بشكل كبير لبعض مظاهر التعصّب الديني من جانب

مسيحيي الغرب بالخصوص (مسألة الأماكن المقدسة والتبشير والاختلاف الطائفي الخ...).

والآفاق الحالية لجعل القدس رمزاً للتعايش السلمي والتعاون الوثيق بين الديانات لا تعدُّ بالخير لا بسبب التوتر والنزاعات المستمرة في المنطقة فحسب، بل بسبب المطالب التي تتقدم بها عدة اتجاهات سياسية ودينية، إذ أنه يتم المساس بالحقوق التاريخية غير القابلة للتقادم والمتعلقة بالديانات والكنائس المسيحية، كل ذلك بذريعة توسيع نطاق الحريات الدينية. لكن يجب التذكير بأنه على الرغم من أن مستقبل القدس يحظى بالاهتمام الدولي كما تعكسه الاقتراحات المتتالية (63 اقتراحاً من سنة 1916 إلى سنة 1995) التي تحاول إيجاد تسوية دائمة وعادلة في منطقة الشرق الأوسط، فإن النزاعات الوطنية والدينية لا تزيد إلا حدةً بغية الدفاع عن الحقوق التاريخية للجماعات المحلية أو الوطنية أو الدينية.

والحال أن هذه الاقتراحات يصعب تنفيذها نظراً لمفاهيمها الفضفاضة حيث تقتصر على مسألة حرية الاعتقاد الديني وحرية الدخول إلى الأماكن المقدسة، في حين تغض الطرف عن أية معالجة لمسألة هوية القدس التي تتعرض للتغيير باستمرار أو الوضع القانوني للأماكن المقدسة، إذ تزيد هاتان المسألتان من تأجيج حدة الصراع.

وبالتالي يتعين على الاقتراح العملي الوحيد الذي يجب على المجتمع الدولي المساهمة فيه أن يكون متضمناً للعناصر التالية :

- 1- ضمانات دولية تكفل ممارسة الشعوب والديانات لحقوقها المتعارف عليها دولياً سواء داخل القدس أو داخل الأماكن المقدسة والمزارات.
- 2- ضمانات دولية لا لحماية حرية الاعتقاد الديني لسكان القدس والمنطقة فحسب، ولكن لضمان حرية دخول الحجيج والزوار من مختلف مناطق العالم إلى أماكنهم المقدسة.

3- ضمانات دولية لتسوية يتم فيها التراضي حول إدارة وتسيير القدس باتفاق بين الجماعات الوطنية والدينية الموجودة في المنطقة ودولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ويظل تطبيق كل هذه العناصر رهناً بتشبّت أتباع الديانات الثلاث بأصولهم المرتبطة بالنبي إبراهيم وبالتضامن الأخوي فيما بينهم.

قُسمت القدس عقب حرب 1948 إلى شطر شرقي وآخر غربي، وفي سنة 1967 ضمت إسرائيل القسم الشرقي من جانب واحد كما ألحقت به قسماً آخر من الضفة الغربية تساوي مساحته 10 مرات مساحة القسم الشرقي في ذلك التاريخ. وتشكّل المناطق ذات الأهمية القصوى بالنسبة لغالبية اليهود الإسرائيليين وكذا الفلسطينيين أقل من 2% من مساحة المدينة، وهي المدينة القديمة داخل الأسوار وجبل الزيتون، وهو ما يعني أنه يمكن أن يوجد حل لقضية القدس بتقسيمها إلى شطرين في حين تظل المدينة القديمة غير خاضعة لسيادة أي طرف من الطرفين، ويتولى إدارة شؤونها مجلس يتكون من ممثلي الديانات الثلاث يتناوبون سنوياً على رئاسته دون أن يكون لأي جانب مطالب السيادة عليها.

القدس : القَدَر البديهي

ميشيل جوير

لا ينفكّ الوضع الحالي الذي توجد عليه منطقة الشرق الأوسط عن الاتجاه نحو مزيد من التدهور، ولا سبيل لكسر شوكة الحتمية البديهية التي ترتبها المصير السياسي (والديني) للقدس إلاّ باتباع جملة من العناصر الهامة.

أولاً : يجب أن يعي العالم المسيحي برمته الأخطار التي تحيق بالأماكن التي يرتبط بها لدلالاتها بالنسبة له. فالأرثوذكس والبروتستانت والكاثوليك الذين غالباً ما يكونون في وضعية تنافس داخل القدس أظهروا تساهلاً وتسامحاً كبيراً لدرجة أضحوها معها غير مبالين بالتوسّع الإسرائيلي داخل المدينة، بل إن الولايات المتحدة نفسها التي تعتبر بمثابة المنارة بالنسبة للغرب المسيحي كفت عن إرسال ضوئها وآثرت دعم كل المطالب الإسرائيلية.

ثانياً : يجب على العالم الإسلامي والعربي أن يعبّر عن إرادة وتصميم وتضامن لا على إصدار البلاغات وحدها كما كان عليه الأمر في السنوات الماضية. فما نوع الضغوط التي قد يقرّر ممارستها على أمريكا؟ وهل سيغامر بمصالحه لفرض احترام مصالح القدس؟ لا أحد يستطيع أن يجزم بذلك.

ثالثاً : يتعين على المجتمع الدولي وهو افتراض ضعيف في ظل الظروف الحالية، أن يتحرك من خلال الأمم المتحدة ويمارس ضغوطاً حاسمة على إسرائيل وأمريكا ويفرض نظاماً خاصاً بالنسبة للقدس. ويمكن للمرء أن يتوقع أن تحدد الاتحاد الأوروبي الإرادة الكافية لفرض دور فعال في مفاوضات السلام بين إسرائيل وفلسطين على غرار ما كان يقوم به الاتحاد السوفياتي الغائب عن الساحة حالياً. وبالتالي بعد مرور أقل من نصف قرن على بداية الصراع، يبدو أن حتمية أيلولة القدس أضحت وشيكة على الرغم من أن الأمور لم تتحدّد بعد، لكن قد يخفّف البعض من الألم الذي يعتصرهم ومن خيبة الأمل التي طالعتهم بالتذكير بأن التاريخ على العموم لا يتحدّد بصفة نهائية، فما بالك بتاريخ القدس، وأنه يتعين تبعاً لذلك أن نتطّلع في المستقبل لأن يشيع العدل والإنصاف.

القدس، أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟

بيرناردان كانتان

إن السبيل إلى جعل القدس مكاناً حقيقياً للالتقاء يمر عبر تفادي كل مطلب سياسي أو ديني يستند إلى الأرقام والمعطيات التاريخية، ولا يراعي مصالح الجانب الآخر، بل إن ذلك لا ينسجم أصلاً مع طبيعة هذه المدينة المقدسة.

فقد ذكر البابا جون بولس الثاني في رسالته بتاريخ 20 أبريل 1984، «يتعين من خلال الإرادة الحسنة وبعد النظر إيجاد طريقة ملموسة وعادلة تمكّن من التوفيق بين مختلف المصالح والتطلعات على نحو عادل ودائم وحمايتها بشكل مناسب وفعال عن طريق نظام خاص مقرون بضمانات دولية لا تجعله محل تشكيك لدى الأطراف».

ويعي الفلسطينيون والإسرائيليون تمام الوعي بأن عليهم مواجهة مشكل القدس إن آجلاً أو عاجلاً، إذ أن عليهم التوصل إلى اتفاق سيكون بالضرورة تراضياً لكنه يحترم في نفس الوقت مبادئ العدالة وتطلعاتها المشروعة، لكن الجانبين يظلمان بمسؤولية أخرى تقضى باحترام القدس والتراث الذي يتنازعان عليه، إذ أنه يتعين عليهم ألا يتناسوا بأن للمدينة المقدسة خصوصيات تتجاوز النزاع الترابي، لأنها محج ومزار بالنسبة للديانات الثلاث وإراث ثقافي للبشرية ومحط الاهتمام الدولي.

وبجانب ذلك، يجب أن يبرز واقع دولي يدعم ويتبنى الاتفاقات التي يتوصل إليها الطرفان وهي ما سماها البابا بـ «نظام خاص يحظى بالاعتراف الدولي»، ولن يكون ذلك بمثابة تحديد أو تقييد بقدر ما هو إغناء لهذه الاتفاقات وضمانة بالنسبة إليها.

واجبات المسيحيين وقدراتهم من أجل إعادة القدس إلى مصيرها العُلوي

جورج ماطي

تختلف رؤى الديانات الثلاث حول القدس باختلاف الإطار السياسي والتبوقراطي الذي تنطوي عليه. فقد أوصى الكنيست الإسرائيلي بجعل القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، في حين يعتبرها المسلمون بقعة مقدّسة، أما المسيحيون فيسمونها أورشليم السماوية على حدّ تعبير القديس أوغستين. ومن خلال هذه الرؤى، يتبيّن بأن المسيحيين هم الذين لا يطالبون بأي شيء.

وبالتالي، إذا طُلب من المسيحيين التعاطي بموضوعية مع ملف الصراع الذي يجمع المسلمين والإسرائيليين، فإنهم سيبدأون باستقراء التاريخ وسيجيبون عمّا إذا كان وضع إسرائيل الحالي يبرّره قانون دولي يستند إلى ماضي الأرض على اعتبار أن قسماً من القبائل العشرين أو الثلاثين والذي كان يدعى بالعبانيين كان يرتحل خلال القرن 13 ق.م من الشرق إلى الغرب على طول منطقة الهلال الخصيب ودخل أرض مصر ثم تاه فيها قبل أن يطرد منها، وما ذكره أحد التائهين فيها من أنه قابل الله على قمّة جبل سيناء ووقع معه تحالفاً باسم شعبه.

ثم تتابعت الأحداث بهدم السامرة والقدس بما في ذلك المعبد أو الهيكل على يد نبوخذنصر وتشتت اليهود في أنحاء الأرض لألفي سنة تقريباً إلى أن نزلوا على حين غرة بأرض فلسطين التي كان يعيش فيها شعب مسلم في ظل الانتداب البريطاني، ثم اعترفت الأمم المتحدة بعد ذلك بحق الوجود لدولة إسرائيل من خلال قرار التقسيم، لكن الفلسطينيين رفضوا ذلك ثم ساندت الشعوب الإسلامية فلسطين وبدأت سلسلة من الحروب بينها وبين إسرائيل.

والحال أنه ليس ثمة أي مسوغ في القانون الدولي يعطي الحق للأمم المتحدة في تحويل ملكية فلسطين لشعب آخر. وبالمثل، لا يوجد أي مسوغ في تاريخ إسرائيل يبيح لهذه الأخيرة امتلاك نصف الأرض الفلسطينية، ثم الاستيلاء على أجزاء واسعة من أراضي الفلسطينيين لبتاء المستوطنات، في حين أن الشعب الفلسطيني لم تكن له يد لا من بعيد ولا من قريب في المجازر التي تعرض إليها اليهود في التاريخ، لاسيما في أوروبا.

وبإمكان أوروبا أن تضطلع بدور المحكّم في الشرق الأوسط بالنظر إلى نضجها الحالي ككيان اقتصادي على الأقل وفي غياب من يعدل كفتي ميزان القوى؛ فالحل في الشرق الأوسط رهين بخيارين إما التحكيم الذي يحول اللوبي اليهودي دون أن يكون موضوعاً، وإما عدم التحكيم وقيام الحرب.

ويتعيّن على الدول التي تتوعدها مخاطر جيوسياسية أن تجد صيغة أخرى للتحكيم تكون موضوعية ونابعة منها. فقد نجحت دول جنوب شرقي آسيا في إنشاء منظمة للأمن والتنمية. وبالتالي، يجب على دول البحر الأبيض المتوسط أن تقتسم القوة فيما بينها وألاً تعتمد في حلّ مشاكلها الداخلية على بلد يوجد على بعد 10000 كلم. وستصبح إسرائيل نتيجة لذلك معزولة أمام مجموعتين صغيرتين إحداهما مسيحية والأخرى مسلمة تشكّل كلاهما مجموعة كبرى توجد بينها مقومات مشتركة تتمثّل في التاريخ والثقافة والمناخ والإيمان بإلاه واحد الذي يمكن أن يتكرّس باختيار القدس عاصمة روحية وثقافية؛ ولن تكون القدس بذلك عرضة للمواقف غير الثابتة لإسرائيل، بل ستكون رهينة قرارات المجموعة المتوسطة.

المناقشات

1- صالح بكر الطيار

أولاً، اسمحو لي أن أتقدم إليكم بعظيم الشكر والامتنان على منحي شرف أن أكون بينكم وأن يكون لمركز الدراسات العربي الأوروبي في باريس مشاركتة في هذه الندوة. اسمحو لي أن أطلب منكم أن تكون كلمة صاحب الجلالة الملك الحسن هي المنهاج السياسي لهذه الندوة، لذا أرجو أن تكون الإطار الذي نسعى أن نعمل داخله للدفاع عن قضية القدس بموضوعية وبنطق بعيداً عن الانفعالات والإحراجات التي يجب أن تخرج عن العمل الأكاديمي.

ثانياً، أعتقد أن هذه الصفوة العلمية من الرجال المسلمين والمسيحيين واليهود في غنى عن السرد التاريخي لإثبات الحق العربي الإسلامي اليهودي المسيحي في القدس الشريف، فنرجو من رئاسة الجلسة أن تطلب من المتدخلين أن يطرحوا الحلول ووجهات النظر حول ما يمكن أن يساعد به صانع القرار العربي الإسلامي للخروج من هذا المأزق وللدفاع عن القدس الشريف ثالث الحرمين الشريفين.

2- حمد أحمد عبد الله يوسف

لقد أورد الأخ مقبل مرشد معلومة تاريخية خاطئة حين قال : «لقد بنوا هيكلًا وتقبل السبوسيون هذا الأمر». إن ما رواه الأخ مقبل من رواية تاريخية مغلوطة لا يستطيع اليهود إثباته لغاية هذا اليوم لأنه في الأصل لا أساس لوجود هيكل، ولو كان هناك هيكل لظهر أثناء الحفريات الأجنبية والإسرائيلية، ولو ظهر أي أثر مهما كان تافهاً لهذا الهيكل تحت المسجد الأقصى أو في ساحة الحرم القدسي، لما أبقوا على هذا المسجد الأقصى، ولهذا فقد ثبت أثرياً وتاريخياً أن لا وجود لأي أثر للهيكل لا على ساحة الحرم القدسي الشريف، ولا في القدس، فأرجو العلم بذلك.

3- أحمد عمر هاشم

نشكر الأكاديمية على هذا اللقاء، والواقع أنه كم من المؤتمرات والمجلدات والندوات عقدت في وطننا العربي والإسلامي حول قضية القدس في دعوة حارة لاستنقاذها، وكم من القرارات التي أصدرتها المنظمات الدولية، ولكن لكل هذا أدارت إسرائيل ظهرها وما زالت مستمرة في تهويد المدينة وتفريغها من سكانها وزيادة المستوطنات ومحاولة قبل ذلك لإحراق المسجد الأقصى ومحاولة مستمرة لحفريات حوله. كل هذه الانتهاكات تستصرخنا جميعاً بحق أن يكون لنا موقف جاد وفاعل، وقد شبت القضية كلاماً ومؤتمرات وندوات وحواراً كثيراً؛ إن مكاناً أسرى له سيدنا رسول الله ﷺ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾ والتقى فيه بجميع النبيين وقال: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِي هَذَا وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»، ومنه كان معراجه إلى السماوات العلى وأخبرنا القرآن بكل هذه الوثائق التي لا يُماري فيها ولا يجادل فيها إنسان ومعه عقله إذا كانت هناك ضميمة إليها من هذه المجلدات والندوات التي تعطينا بلا شك عدالة القضية، فلم هذا الموقف؟ ولم هذه المماثلة؟ تعرضت القدس إلى العديد من المجازر والانتهاكات، وتعرض المسجد الأقصى إلى كثير من العدوان. إنني أرى في هذه الندوة الهامة أن نتواصى فيما بيننا لتحريك الرأي العام العالمي للدعوة إلى توحيد القوى العربية والإسلامية والإنسانية بجانب العدل، لتأكيد الدعوة إلى استمرار وضمود الإخوة الفلسطينيين والوقوف بجوارهم، إلى المطالبة بإيقاف هذه المستوطنات وإنهاء هذا الظلم الواضح، إلى تضميد الجراح العربية حتى نتمكن من توحيد صفنا ومطالبة المنظمات الدولية بتنفيذ القرارات التي أبرمتها وتشكيل فريق عمل لمتابعة التوصيات والقرارات، وأن يُعلن ذلك على إسرائيل ومن يساندونها لأن استمرار هذه الممارسات هو في

الواقع إيقاف للعالم على هوة سحيقة وعلى حافة الهاوية، واستمرار لحروب لن تنتهي إلا بانتهاء هذه المشكلة. لا بد أن يعلم الناس جميعاً ذلك، ولا بد أن يعلم الذين يساندون إسرائيل أن انتهاك حقوق الإنسان والمقدسات في مكان ما سيُغري بذلك، وأن الأيام دول وأن الله القادر الذي بين عشية وضحاها ينهي أمة أو دولة، قادر أن ينهي هؤلاء وأولئك. لا بد أن نوحّد صفّنا ونرأب صدعنا ونجمع كلمتنا وأن نخرج من هذه الندوة بتشكيل فريق عمل يستطيع الاتصال بهذه المنظمات العالمية، وأن يكون هناك موقف حاسم وجاد وعملي من أجل إنهاء هذه المشكلة التي تعتبر سبّة في جبين أمتنا، بل في جبين الإنسانية جمعاء. حق مُضيع لا يماري فيه أحد، ظلم فادح لا يشك أحد في وقوعه، شعب مشرّد ولاجبيء، ظلمات بعضها فوق بعض، فلم السكوت؟ لا بد من تحريك الرأي العام العالمي، ولا بد من اتخاذ إجراءات تنفيذية عملية وليست إجراءات قولية، نعم إن هذه المؤتمرات والندوات لها ثمرتها التي نسعى ونأتي من أقاصي البلاد ونترك أعمالنا وملايين الناس الذين يطلبوننا من أجل هذا الحق لأننا على يقين أنها قضية تستوجب على كل مسلم، بل على كل مسيحي، بل على كل إنسان أن ينهض من أجل نُصرتها لأن السكوت عنها سيُغري بضياح حقوق الإنسان والدول في سائر البلاد وفي سائر العالمين.

4- أحمد مختار امبو

أودُّ أن أذكر ملاحظتين أو ثلاث : تتعلق الأولى بالاهتمام الذي توليه الأكاديمية وأعضاؤها لمشكل القدس، فهذه هي المرة الثالثة - إذا لم تخني الذاكرة - التي تخصص فيها الأكاديمية إحدى دوراتها لهذا المشكل. وبطبيعة الحال، تتميز هذه الدورة عن مثيلاتها بكونها تُنظّم بالتعاون مع اتحاد

البرلمانات العربية. وبالتالي، أعتقد وأتمنى أن نصل عند نهاية أشغالنا إلى عدد من التوصيات أو أن نُحقّق على الأقل تقارباً في وجهات النظر تمكّنا من إحراز تقدّم في مشكلة القدس وننجح في إيجاد حل لها.

وتتعلّق الملاحظة الثانية بما قرأناه بخصوص تاريخ القدس إذ أن التاريخ أكّد حضوره في كل مشكل يخصّ القدس سواء فيما يتعلق بالماضي أو التاريخ قيد التشكل، ولهذا السبب أعضد الاقتراح الذي تقدم به زميلنا ناصر الدين الأسد والذي يتعلق بتكوين مجموعة عمل تختص بتوضيح مشاكل القدس التاريخية. وأودّ أن أوكد ثانية على أن الحاضر والمستقبل لا ينفصلان عن الماضي على اعتبار أن جميع الحساسيات سواء اليهودية منها أو المسلمة تستمدُّ أصولها من التاريخ.

كما أودّ الإشارة إلى مداخلة الأستاذ رائف يوسف نجم الذي سعدت بلقائه هنا لأننا اشتغلنا سوياً ولسنوات عديدة في موضوع القدس. وقد أثار الأستاذ رائف بعض المشاكل الحيوية بالنسبة لحاضر القدس ومستقبلها، وأعتقد بأنه يمكننا أن نتجنّب هذه المشاكل إذا ما كانت تحدونا الرغبة الحقيقية في إيجاد حل نهائي لقضية القدس، لكنني أريد أن أطرح عليه هذه المسألة: لقد سبق وأن أثير مشكل الحفريات الأثرية في القدس لعدة مرات داخل المنظمات الدولية بالاستناد على وجه الخصوص إلى اتفاقية لاهي لسنة 1954 المتعلقة بالحفريات الأثرية في الأراضي المحتلة، وكذا إعلان اليونسكو لسنة 1958، كما أن المؤتمر العام لليونسكو تبنّى في نونبر 1974 قراراً كانت له آثار عملية لأن هذا القرار تضمن إجراءات عملية تنص على وقف الحفريات الأثرية التي كانت تقع في القدس. والحالة هذه، أودّ أن أعرف ما مصير هذا القرار وما إذا كان تطبيقه متواصلاً لأن الحفريات التي همّت أساسات المسجد الأقصى أضرت - على ما أذكر - بقبة الصخرة على نحو خاص. وإذا لم تخني

الذاكرة قامت السلطات الأردنية خلال تلك الفترة بترميم القبّة بالتعاون مع المجتمع الدولي، وأعتقد أن الأستاذ رائف هو من عهد إليه بذلك. فلم استؤنفت الحفريات التي أوقفت تحت النفق نتيجة ضغط دولي على الرغم من وجود مقتضيات صادرة عن المؤتمر العام لليونسكو؟ هذا سؤال أطرحه على الأستاذ رائف. على كل حال، أعتقد أن التفكير الذي باشرناه في هذه القاعة قد يحرز تقدماً في الموضوع، لكنني أرى بأن هذا التفكير لن يسير في اتجاه إيجابي إذا لم نأخذ بعين الاعتبار المعطيات الملموسة وحقيقة الوضع كما تم عرضه قبل قليل وكذا التقارير التاريخية التي لن تتوقف.

5- موشي أميراف

أنا إسرائيلي من القدس أدرس بالجامعة العبرية في القدس، وقد خدمت لسنوات عديدة مع عمدة القدس وإدارته.

ولي الشرف الكبير أن أكون بينكم في هذه القاعة وسأتحدث إليكم بعد الظهر لأقدم بعضاً من أفكاري حول سلام محتمل في مدينة السلام، لكنني أودُّ أن أدلي بملاحظتين حول ما سمعته هذا الصباح.

إن وجودي هنا برفقة زميلي عضو البرلمان الإسرائيلي يدل على أننا نفكر في المشكل الحقيقي الذي يعتور القدس؛ إننا نرفض الوضع الراهن ونعتقد بأنه من اللازم العمل على تغييره. وبالتالي، ثمة إمكانيتان، إما أن نرجع إلى التاريخ ونعاين ما حدث ثم نقدّم استنتاجات بخصوص المستقبل، وإما أن نتفادى هذا التاريخ جملة وتفصيلاً.

إن مسألة وجود الهيكل من عدمه ومسألة الإسراء بالنبي محمد إلى القدس من انتفائها أمران على جانب كبير من الأهمية، لكن لا صلة لهما بموضوعنا

لأننا نريد إيجاد حل لأشخاص أحياء، لأناس يحبون هذه المدينة، ومن المعلوم أن كل من يحب هذه المدينة له الحق في امتلاكها والحديث هنا يختص بالمسلمين والمسيحيين واليهود والإسرائيليين والعرب والفلسطينيين. إذن فما الحلول التي ستقدمونها للإسرائيليين واليهود والمسلمين والمسيحيين، فأنا أتطلع إلى سماع بعض الحلول العملية في هذا الاتجاه قبل انتهاء أشغال هذا المؤتمر. ومن بين هذه الحلول التي أترحها بالنسبة للمستقبل، أذكر بأنه بإمكاننا التحدث وتوسيع دائرة النقاش لتشمل جميع الإسرائيليين. فحضور إسرائيليين اثنين لا غير في هذه الندوة أمر غير كاف. أعتقد بأنه كان من اللازم أن يشارك عدد كبير من الإسرائيليين في هذا النقاش. الأمر الثاني هو أنه يجب أن ينصبّ النقاش والحوار حول المستقبل وحول صياغة نظرة مشرقة لمستقبل القدس بدل اجترار الماضي.

6- إدريس الضحّاك

من خلال مختلف العروض التي قدمت يومه تساءلت مع نفسي قائلاً إن السلام في المنطقة سينطلق حتماً من القدس، ذلك أن القدس هي النواة الصلبة لحصول هذا السلام. ومن ثم، إذا كان السلام سينطلق من القدس، فيجب أن يكون الحل شاملاً لموضوع هذا النزاع، ويتوقف هذا الحل على ضرورة قيام الجانبين وبصفة خاصة الجانب الإسرائيلي بوقفه تأمل. ووقفه التأمّل هاته تتطلب التراجع عما تعتبره إسرائيل من المسلمات، ومن هذه المسلمات التي أعتقد أنه يجب إعادة النظر فيها هو الرجوع أولاً إلى تحديد مفهوم الدولة. فإسرائيل - كما قلتم سيدي الرئيس - دولة الشعب اليهودي، معنى أن هناك خلطاً بين الانتماء الديني والانتماء السياسي والقانوني، وهذا الخلط قد وقع التنازل عنه بالنسبة للعالم الإسلامي منذ مئات السنين بالخط

الهميوني، كما نتذكر جميعاً، في الدولة العثمانية عند ما أقرت بفصل العلاقة الدينية للدولة عن العلاقة القانونية والسياسية. بعد مئات السنين، ترجع إسرائيل لإثارة هذا الخلط من جديد، هذا الخلط يؤدي إلى ازدواجية الجنسية وازدواجية الولاء، وهذا أمر يثير مشاكل كثيرة على مستوى الدول.

الموضوع الثاني الذي أعتقد أنه يجب أن تكون فيه وقفة تأمل من الجانب الإسرائيلي هو التحديد بشكل واضح لحدود الدولة لكي تزال تهمة التوسع التي لا زالت لصيقة بإسرائيل.

وثالثاً، القيام ببعض الإجراءات المؤدية إلى الإنصاف والعدل داخل إسرائيل بالنسبة للعرب الذين يسكنونها، وداخل الضفة الغربية والقدس.

ورابعاً، القبول بالتفاوض على أساس المساواة بين الطرفين مع الأخذ بعين الاعتبار الملف الذي سيقدم من طرف الفلسطينيين وسيشتمل هذا الملف على الأسانيد التاريخية للطرفين وعلى الوثائق الشرعية الدولية. ولا يمكن التغاضي عن الجانب القانوني، وبصفة خاصة جانب القانون الدولي. أعتقد أن الفلسطينيين من جهة والعرب بادروا في السنوات الأخيرة إلى التعبير عن حسن نيتهم الذي لم يقابل بنفس التعبير، خصوصاً بالنسبة للتوقيع على اتفاقيات السلام وفتح المكاتب وإجراء الاتصالات وإزالة بعض المقتضيات من الميثاق الفلسطيني وإصدار بعض التشريعات آخرها ذلك المتعلق بحمل السلاح.

لقد استمعنا جميعاً إلى موضوع التفاوض، وابتدأ بعض المتدخلين بتحديد معنى القدس؛ أعتقد أنه من اللازم أن يشكل هذا أحد المواضيع التي يجب أن تحدد. كذلك، اقترحت بعض الصيغ لحل الإشكالية، ومنها تلك التي أثرت قبل قليل بأن تكون القدس عاصمة للدولتين. صحيح أنه بالنسبة للقانون الدولي، هناك مشكل السيادة: كيف يمكن إيجاد حكومتين ووزارتين

للخارجية ، وكل ما يتعلق بمؤسسات الدولة في نفس المكان، لكن بالتأكيد يمكن أن يكون هناك خيال واسع لإيجاد شكل مقبول سياسياً ودينيًا وقانونياً، إذ أعتقد أنه لا يمكن فصل هذه العناصر الثلاث عن بعضها البعض، فالقانون وحده لا يمكن أن يحل المشكل، ولا الاعتبار الدينية ولا السياسية، يجب أن توضع كلها في سلة واحدة، ولمَ لا فقد يكون الخيال العربي والإسرائيلي سبباً في خلق قواعد جديدة في القانون الدولي بسبب مدينة القدس.

7- محمد بن المتولي الطرودي

أريد بادئ ذي بدء أن أشكر جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب لاستضافة الأكاديمية المغربية للاتحاد البرلماني العربي وأنا أحد أعضائه للبحث والتحقيق في موضوع ذي شجون بالنسبة لكل مسلم وهو موضوع القدس الشريف والذي اختار له جلالتة موضوعاً حيويًا يلامس الطرف الذي تعيشه هاته المدينة الصامدة ألا وهو القدس أنقطة قطيعة أم مكان التقاء في هذا اللقاء الأكاديمي البرلماني.

أقدم تحية تقدير لجلالة الملك على الرسالة التي وقع بها افتتاح الأشغال، وأحيي كذلك سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس الاتحاد البرلماني العربي على كلمته التي كانت منهاجا قويا لمشاركة الاتحاد. وقد أوجت لي بعض المداخلات ببعض الأفكار والخواطر أردت أن أسهم بها في هاته الندوة التي زادها أهمية اختيار الوقت المناسب وهو قرب مفاوضات الوضع النهائي بين العرب والإسرائيليين. ومن موضوعات الوضع النهائي موضوع القدس الشريف فالقدس تبقى دائما القدس مهما قيل ومهما خطط الطرف المقابل ومساعدوه ومعاونوه فجميع المخططات المخالفة لعروبة

القدس وحرية العقيدة فيها هي مخططات فاشلة ولا يمكن أن يكتب لها الدوام والبقاء.

لقد باركت بالأمس الأريحية التي كان عليها رئيس الجلسة الصباحية في دعوته الصريحة إلى المتدخلين وذلك بوجوب احترام مشاعر الغير ولكن في نظري لا يكون لهاته الأريحية معنى إذا لم يلتزم بها الجميع والتي كان فيها التحدي لل فلسطينيين خاصة إذا كان الموضوع يتعلق بالقدس أو بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

ولقد استمعت أيضاً إلى مداخلات تدعو لوجوب التواصل والتسامح وإعمال العقل في معاملتنا مع اليهود؛ فمن الناحية النظرية نجد لهذا الشعور وهذا الإحساس بذوراً عميقة لدى الفلسطينيين ولدى العرب بصفة عامة، لكن الطرف المقابل بعيد كل البعد عن هذا السلوك.

إن ما نعيشه الآن هو أن الإسرائيليين سلكون سبيل السير إلى الأمام وبسرعة مذهلة ويقابلهم في ذلك وقفات تأملية ورصانة في التفكير. وبالتالي أقول إن الهوة كبيرة بين الطرفين، وهذا ليس بأساً مني ولكنه تعبير عن واقع؛ لقد عقدت ندوات ولقاءات عدة حول القدس ومع ذلك لم نتقدم ولو خطوة واحدة لإنقاذ القدس وبقي التهويد مستمرا والزحف متواصلا لمواصلة التهويد. وبالتالي إن كنا نريد أن تكون القدس نقطة التقاء، يجب أن يشعر الطرف المقابل بوجوب التعاون مع العرب لإيجاد صيغة لحل إشكال العاصمة المقدسة برضى الطرفين وأن يفتح مجالاً جديداً من التعاون والتآخي، وهذا لا يأتي إلا بتحمل كل طرف لمسؤوليته في هذا الملف.

فأنا شخصياً أكون في كل مرة متفائلاً بنتائج اللقاءات التفاوضية الرسمية وآخرها "واي بلانطيشن" الأخيرة، لكن هذا التفاؤل لم يتواصل أكثر من بعض الساعات، وبعد رجوع نتنياهو إلى إسرائيل أعطى الضوء الأخضر

لإحداث المزيد من المستوطنات بالقدس الشرقية وهو ما يجعل هاته المدينة في واجهة الأحداث دائماً، وأهلها مستهدفون دائماً للطرد والمضايقة والإبعاد والحرمان حتى من أبسط الحقوق وهنا أقول أين نحن من القدس نقطة التقاء إذا لم يشارك الطرف الإسرائيلي بفاعلية؟ وأين راعي السلام؟ وأين منفذو الاتفاقيات؟

وبالتالي فالأرضية الصلبة للتواصل والتسامح والعقلنة لا بد لها من وجود ضوابط وذلك بجعل هذا البعد الأخلاقي في التعامل ذا قيمة يمكن أن ينتفع منها الجميع وإشعار الطرفين بأن في البعد عنه إبقاء للمنطقة بصفة دائمة تحت مظلة الحرب التي لا يخفى على الجميع بأنها ستأتي على الأخضر واليابس لا قدر الله إن حصلت.

لقد استمعت أيضاً إلى اقتراحات ونداءات لإشاعة ثقافة الحوار وتوفير برامج تعليم تدعو إلى التقارب والتحابب بين الشعبين العربي والإسرائيلي. وهنا أشير إلى أن العرب في ثقافتهم وفي التعليم الذي يتلقونه في مراحلهم المتعددة يعمدون دائماً إلى خلق الإنسان المحب لغيره الإنسان ولا نجد في تعليمنا دعوة إلى البغي أو الكراهية أو الانتقام.

إلا أن الطرف الإسرائيلي لم يتغير منذ خلق الله هاته الأرض وهو أن ما يتلقاه شبابه من تعليم يستشف منه الرغبة في الانتقام والطموح إلى إسرائيل الكبرى من المحيط إلى الخليج والحديث عن الشعب اليهودي وأن عاصمة كل اليهود هي القدس. وبالتالي نجد الفرق شاسعاً بين المواطن العربي داخل فلسطين وخارج فلسطين وبين المواطن الإسرائيلي فأحدهما مملوء بالتسامح ويحب الغير وأن قطره هو البلد الذي يعيش فيه مسهما كان هذا الوطن، في حين يعتبر الإسرائيلي من أي نقطة في العالم أن وطنه الأم هو إسرائيل والتي عاصمتها القدس الشريف دون حدود.

بُعد آخر لمداخلتي يتصل بمعارضتي المطلقة والصريحة لما جاء على السنة أطراف إسرائيلية تساهم في هاته الندوة وتركيزهم على أن المسلمين في محجهم وصلاتهم يجدون ضالتهم في المسجد المكي الشريف وفي مسجد الرسول محمد ﷺ، وأن المسيحيين يجدون محجهم وصلاتهم في كنيسة روما ولم يبق لليهود إلا مكان واحد يقصدونه ويأتونه من كل حذب وصبوب ألا وهو القدس للحج والصلاة. وهذا في نظري خطأ فادح ومغالطة مكشوفة، والحقيقة أن المسلمين عند ما يقصدون مكة المكرمة أو المدينة المنورة فهم يقصدونهما للحج والصلاة والزيارة، لا للإقامة بهما، وأن محبة المسلمين لمكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف هو اعتبار لمكانتهم عند الله وعند عباده المؤمنين. ومن ثم يمكن لليهود زيارة القدس للحج والصلاة كغيرهم من بقية سكان المعمورة، لا للإقامة على حساب العرب المقيمين بأخذ أراضيهم بالقوة وانتزاعها وغير ذلك من الوسائل اللاشرعية والتي لا يقبلها العقل ولا القانون. فالعرب يساهمون في المنافع، فمساهمتهم في الخدمات تساوي قرابة 35% بينما لا يتمتعون سوى بـ 5% منها.

ويكون بذلك هذا السلوك عدوانياً وغريباً ولا يقبله العقل العادي المجرد ولأننا إن أردنا أن نجعل القدس في الاتجاه الذي أكد عليه جلالته الملك وهو القدس أنقطة قطيعة أم مكان التقاء فإن أردناه مكان التقاء، فلا بد أن يعبر عن ذلك أصحاب الأديان الثلاثة المسلمون والمسيحيون واليهود.

البعد الآخر لمداخلتي هو استغرابي الشديد أيضاً - وهذا بصفتي رجل قانون أو من بأن القانون يجب أن يكون فوق كل شيء وهو ما جاء في مداخلات بعض الإسرائيليين، فقد خلت نفسي وكأني لست في ندوة في غاية الأهمية جاءت من أهمية المشاركين الذين يمثلون نخبة من خيرة رجال الفكر والقانون والسياسة المغاربة والبرلمانيين العرب وغيرهم من المدعوين من

رجال سياسة ودين وقانون - وأنا أستمع إلى أصوات تقر صراحة بأن إسرائيل ترفض الانتماء إلى المحاكم الدولية لفض إشكالية القدس. وهذا لعمري شيء مخيف إذ أن الإسرائيليين تناسوا بأنهم وجدوا بقوة القانون الذي أقر بوجود دولتين واحدة عربية فلسطينية والثانية يهودية إسرائيلية وأقيمت الإثنتان على أرض فلسطين، وهي كذلك عضو بالمنتظم الأممي وبعدة منظمات حكومية وغير حكومية. ومع ذلك نستمع إلى أصوات مترجمة عن رأي إسرائيلي رافض للقضاء ورافض للقانون ولا يراه كحاسم للنزاع.

وحسب رأيي استمعنا في هاته الندوة إلى مداخلات قيمة تاريخية وجغرافية سياسية وهي توحى كلها وتنطق بأن القدس أصلها عربي منذ آلاف السنين، وأقام فيها العرب ولم يغادروها إلى الآن رغم الصعاب والمضايقات والمداهمات والطرده الفردي والجماعي، وقد حافظت على عربيتها وأن هاته الندوة وغيرها من الندوات الأخرى ربما يكون زاداً لقيادة إسرائيل بعيداً عن الحسابات الضيقة السياسية والحزبية والانتخابية لكي يردعوا حظهم الخاطيء الذي عرفوا به منذ أن خلقت دولتهم إلى الآن وبالتالي فحضارياً وأخلاقياً يجب أن تقتنع إسرائيل بأن هذا الخط الذي تسير عليه وهو خط القوة المادية المتمثلة في امتلاكها لقوة عسكرية ونووية كبيرة وخط القوة المعنوية المتمثلة في المساندة اللامشروطة من الولايات المتحدة الأمريكية بسلطتها التنفيذية والتشريعية في مجلسيها : النواب والشيوخ هو خط متغير وغير دائم وأن الذي يؤخذ أو يسلب بالقوة فأخذه يبقى مؤقتاً إلى حين.

وحريّ بإسرائيل التي وجدت فرصتها التي لن تعود وهي عملية السلام المتمثلة في الأرض مقابل السلام أن تحسم النزاع بينها وبين العرب وتقلع عن استفزاز العرب بمواصلتها تهويدها للقدس، وهو في اعتقادي تصرف غريب لأنه لا يعقل أن يصدر عمّن يُعد السلم بواسطة الاتفاقيات التفكير في

الحرب، وعلى ساسة إسرائيل وممثليها أن يغلبوا الجانب السياسي على الجانب الديني، إذ أن رجال الدين اليهود في أنحاء الدنيا يتفقون في نقطة ينطلقون منها في تحركهم السياسي والديني وهو كراهيتهم اللامشروطة للعرب وللمسلمين وكأنني بهم يجدون راحتهم النفسية في هاته الكراهية المقيتة.

هذه بعض الخواطر التي أردت المساهمة بها في هاته الندوة وأعيد الشكر لجلالة الملك على دعوته.

8- محمود محمد أحمد الفران

أودُّ في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأكاديمية بالمغرب، كما أتوجه بالشكر إلى جلالة الملك الحسن الثاني على رعايته لقضية القدس وراثته لـلجنتها.

دار الحديث طويلاً وأخذ مناهج عدة، إما منهجاً تاريخياً أو قانونياً، لكنني أرى أننا نقول هل القدس نقطة انقطاع أم نقطة التقاء؟ الأمر بات واضحاً، العالم كله يعلم حقيقة القضية ويعيش بدايتها ونهايتها، ويعلم تاريخها وعصورها. لا نريدها انقطاعاً، نريدها التقاء ولن يكون ذلك إلا بتغيير ما خالف واقع الأمور قبل أن تُحتل القدس الشرقية وإقرار أن القدس عربية وجزء من الضفة الغربية وأن تتحقق للفلسطينيين حقوقهم الوطنية المشروعة. نريدها التقاء من خلال قيام ممثلي الأديان بالإشراف على أماكنها المقدسة باشتراك العرب واليهود. نريدها التقاء لا انقطاعاً ولا يكون ذلك إلا في إطار أن القدس عربية وجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وحق الفلسطينيين في ممارسة حقوقهم المشروعة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية وضمن توفير جميع الشعوب على حرية الوصول إلى القدس ووضع الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة الإسلامية والمسيحية واليهودية. نريدها التقاء لا

انقطاعاً ولا يكون ذلك إلا بإقرار السلام العادل وإقرار الحقوق لأصحابها والعمل على انتزاع الكراهية بين الشعوب وغرس سنابل السلام. نريدها التقاء لا انقطاعاً وذلك بأن يكون الكلام يطابق الواقع ويعمل فعلاً من أجل السلام. نريدها التقاء لا انقطاعاً وذلك بنبذ سياسة التسوية كسباً للوقت، وخلق الذرائع المسوَّغة لذلك سعيّاً وراء طمس الحقوق والزيف بالباطل لتغيير الحقائق. نريدها التقاء لا انقطاعاً بأن تكون الرعاية الدولية على قدم المساواة. نريدها التقاء لا انقطاعاً بأن تكون منهجية كل طرف تتوافق مع الحق وإحقاق الحقوق، ونريدها التقاء بأن تكون سياسة الدولة الراعية للسلام هي الكيل بمكيال واحد وذلك بأن تعمل على تحريك السلام. نريدها التقاء لأننا أردنا السلام وخضنا الحروب لا من أجل الحرب بل وصولاً إلى السلام.

9- سالم وُلد عدود

أريد أن أدلي بملاحظة واحدة وأنا أستمع إلى مسألة الوضع التاريخي للمنطقة وهي أننا بصفتنا مسلمين لا نقول إن داوود عليه السلام كان محتلاً أو كان غازياً؛ داوود وسليمان - حسب عقيدتنا - نبيان رسولان كريمان على رب العالمين، ولا يمكن أن نطلق عليهما ما نطلقه على سائر الغزاة والمحتلين، أي يجب أن نظهر تدخلاتنا من هذه العبارة.

اسم أوريشلم معروف تاريخياً حتى في الشعر العربي الجاهلي، يقول الأعمش ميمون بن قيس :

وطوّفت للمال آفاقه عمان، فحمص بأوريشلم

وسيادة العرب المسلمين على هذا المسجد معروفة منذ عهد الفتح الإسلامي وحتى الفرزدق يقول :

بيت الله نحن ولأته وبيت بآلته لي مُشَرَّبٌ

وإذا نظرنا إلى الوضع القانوني الدولي، فإنه يشترط لقيام أي دولة أن يكون لها إقليم معترف به لها غير محل نزاع، وإذا تنازلنا عن هذه الحقيقة وسلمنا بوجود وطن قومي لدولة إسرائيلية في فلسطين، فليكن بالمقابل اعتراف بوطن قومي لدولة فلسطينية. لا يمكن أن يكون هناك اعتراف يستوي على رجل بشربة ورجل خشبية؛ هذه المعاملة الازدواجية في المواقف الدولية لا يقرها القانون. والجواب عن السؤال الذي طرحه منشىء الأكاديمية وراعيها هو بيد إسرائيل ونيتانياهو، هو الذي يمكن أن يقرر اليوم هل يريدنا نقطة قطيعة أو مكان التقاء؛ تصرفه وتصوره هو الذي يحدد، الكرة الآن في ملعبه، ويتصور ويتصرف بما يُعلم منه. هل يريدنا نقطة قطيعة، ونحن مستعدون، أو مكان التقاء ونحن مستعدون؟

أخيراً، في نداء من القدس لرئيس لجنة القدس، ياحسن الثاني، نداء اعتزاز، نداء إجلال، نداء اعتماد، ياباعث النهضة، ياباني المغرب، ياجامع شمل البلاد، قُدُسُكَ مَسْرَى جَدِّكَ المصطفى، قبلته الأولى تنادي وتنادي.

10- رائف يوسف نجم

أودُّ أن أعلِّق على كلمات السادة روني صمويل سيرات وشلومو بنعمي وموشي أميراف. فقد ذكر السيد روني صمويل بعض النصوص التي استشهد بها من التوراة، وأقول إن الاسترشاد بنصوص التوراة أو بنصوص القرآن والاستدلال بذلك أمر لن يوصل الطرفين إلى حل سلمي وعادل لقضية القدس، لأن كل طرف يحترم معتقداته الدينية بشكل كبير، وأهمية القدس لا تقاس بعدد المرات التي ذكرت فيها في التوراة، وهي ستون مرة كما قال لأن هناك أموراً

كثيرة ذكرت في القرآن عشرات المرات وهي مذمومة وغير محببة،
فالكثرة في بعض المرات تدلّ على المذمة وليس المحبة.

أما النقطة الثانية، فتخصّ إبراهيم عليه السلام، فقد جاء إبراهيم عليه السلام إلى فلسطين غربياً كما جاء في القرآن وفي التوراة: ﴿وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾، وفي التوراة قال عند موت زوجته سارة وهو في طريقه إلى الخليل «يابني حف، أنا غريب عندكم، أعطوني ملك قبر أدفن فيه ميتتي»، ولكن ديفيد بن جوريون وضع في مقدمة وصيته قصة غريبة تخالف حتى التوراة، وذكر فيها أن إبراهيم عليه السلام جند 18 جندياً من اليهود واحتل بهم القدس والخليل ونابلس. إذا صدّق اليهود هذه القصة التي تخالف تعاليم التوراة، فستصبح هناك مشكلة كبيرة، فما رأي السيد روني في هذا الكلام وفي هذه الوصية؟

النقطة الثالثة : النزاع - كما قال السيد شلومو - هو نزاع سياسي، وأنا أخالفه تماماً لأن هذا النزاع هو في الأصل نزاع ديني بدليل أن محور الخلاف الديني بين المسلمين واليهود هو بناء الهيكل مكان الأقصى، والمسألة الثانية هي أنهم يقولون إن هذه الأرض أرض إسرائيل لا غير، فالهيكل كما تقول التوراة بُني على أرض اشتراها الملك داوود من أرنان اليبوس أو من أرينا في موقع آخر بخمسين شاكلا، إذن فهو اشترى أي أرض وكانت عربية وبنى عليها الهيكل، أما المسجد الأقصى فهو تماماً كالكعبة المشرفة لم يكن يملكها أي أحد، وهي أرض مقدسة لأن معنى المسجد الأقصى هو الأرض التي يُسجد عليها، ولا تعني الأبنية، لا تعني مبنى الأقصى ولا تعني مبنى الصخرة؛ إنهم يقولون الآن لكم الأقصى والصخرة ونريد أن تعطونا باقي الأرض لبنني عليها الهيكل. المقدس عند المسلمين هو جميع هذه الأرض بطول 500 متراً وعرض 292 متراً، أي 141 دوّماً، هذا هو الأقصى وليس مبنى الأقصى، الأرض هي الأقصى وهي التي أسري بالنبي عليه الصلاة والسلام إليها في ليلة الإسراء

والمعراج . إن الجمعيات الدينية اليهودية هي المتسببة في المشاكل اليومية التي تحصل في البلدة القديمة، والأحزاب الدينية اليهودية هي التي تنسج الإطار المتشدد لسياسة نتانياهو. إذن المشكلة دينية في الأصل ، وبسبب سيطرة هذه الشعارات الدينية اليهودية نرى أن السياسيين يضطرون إلى استعمال كلمة إعادة الانتشار في الأراضي، ولا يستعملون الانسحاب، لم ترد كلمة الانسحاب في جميع الاتفاقيات منذ كامب ديفيد وإلى اليوم، كلها إعادة الانتشار Redeployment ، هذا أمر خطير والسبب في ذلك هو سبب ديني أيضاً لأنهم إذا وافقوا على كلمة انسحاب، معناه إسقاط شعار أرض إسرائيل، ومعناه السماح بقيام دولة فلسطين وهم لا يسمحون بذلك. أرجو أن يسمح لي السيد موشي أميراف بأن أبين له بأن إسرائيل تشيد المستوطنات حول القدس، كل التركيز حول القدس فقط بدليل أن ذلك لا يتم في الأرض التي احتلت في سنة 1948 في يافا وفي الرملة وفي الجليل، هذه كلها أراض بور لم ينوا فيها مستوطنات لأنها مضمونة لدى السيادة الإسرائيلية، أما القدس التي عليها الخلاف هي التي تحتاج إلى التركيز وإلى بناء المستوطنات حولها، ولذلك أتموا إنشاء 27 مستوطنة حول القدس، ليس واحدة أو اثنتين. وقد اقترح في نهاية الكلام تغيير مفهوم القدس وجعل القدس ملكاً للجميع، هذا معناه المساواة في المعاملة والحقوق بين الجميع، هذا كلام جميل : القدس للجميع، لكن هل تقوم حكومة إسرائيل بذلك أو هل هي مستعدة للقيام بذلك؟ لا أعتقد ذلك.

11- عبد الكريم غلاب

استمعنا في الصباح وفي هذا المساء لبحوث وعروض قيمة ، تاريخية وقانونية وسياسية، بذلت فيها جهود مشكورة ، وأضافت إلى معلوماتنا

الكثير. وكنت أعود، بعد كل فترة إلى الموضوع الذي اقترحه جلاله الملك على أكاديمية المملكة المغربية واتحاد البرلمانيين العرب ، لتدور حوله المناقشة في هذه الندوة : القدس، أنقطة قطيعة، أم مكان لقاء؟ وأعود كذلك إلى الورقة التي أعدتها لجنة الأعمال في الأكاديمية لبلورة هذا العنوان إلى محاور واضحة.

وإذا جاز لي أن أترجم هذا العنوان إلى لغة أخرى يمكن أن أقول هل القدس ستكون نقطة حرب أم مكان سلام؟ والجواب على السؤال المستقبلي يمكن أن نختصره في كلمات لنقول : إن العالم إذا سار مع سياسة السيد نيتنياهو بتبني حربي 1948 و1967 ونتائجهما ومخلفاتهما السياسية والعدوانية والتوسعية والمخطط الذي اتبع نتيجة انتصار إسرائيل المسلحة على الشعب الفلسطيني الأعزل في الحربين، إذا سار العالم مع سياسة القوة والسلاح وانتهاك القوانين الدولية وحقوق الإنسان، التي تتمثل في الإبادة والإقصاء والطرده للعرب مسلمين ومسيحيين في المنطقة، وتهويد القدس و«أسرلتها» وألح على كلمة «الأسركة» لأن العملية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ليست فقط ضم القدس إلى السلطة الإسرائيلية، ولكن كذلك طرد العرب المسلمين والمسيحيين من أراضيهم في القدس ومحيطها الأرضي، وإحلال اليهود محلهم. فالعملية تعني ضم الأرض إلى الدولة الإسرائيلية سياسياً وإدارياً، وإحلال اليهود محل سكانها الأصليين في مستوطنات يهودية عرقية لا يسكنها غير اليهود. وذلك المعنى الحقيقي للتهويد. ثم اتباع سياسة عرقية عنصرية هي التي تتبناها الصهيونية، والصهيونية كحركة عرقية عنصرية هي التي أدانتها الأمم المتحدة كبقية من بقايا الفكر العرقي العنصري الذي ساد في ألمانيا قبل الحرب وكان أحد أسبابها.

إذا سار العالم مع هذا الاتجاه، تأييداً للحكومة الإسرائيلية، تأييداً عملياً ، أي تأييد صمت ورضى، فإن القدس ستكون نقطة قطيعة، أي نقطة حرب.

ذلك أن هذه السياسة لا يمكن أن يقبلها العالم المتحضر، ولا أقول فقط لا يمكن أن يقبلها العرب والمسلمون. فالقدس مدينة لجميع الحضارات والديانات والأجناس واللغات، وكل المتدينين والمتحضرين يجدون هويتهم فيها. ولذلك لن يقبل المتحضرين، سواء كانوا من أمريكا أو من آسيا أو أوروبا أو من أفريقيا - سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهوداً، لن يقبلوا ذلك نزولاً عند نتيجة حرب هزم فيها السلاح القومي ومؤامرات بعض الدول الشعب الفلسطيني هزيمة عسكرية، لا هزيمة حضارية.

مدينة بهذه القداسة، تحظى بالحب والتقدير الذي وصفه بلغة صادقة السيد روني صمويل سيرات الحاخام الأكبر سابقاً بفرنسا في تدخله، والذي أحسنا، نحن المسلمين، أنه يعبر في بعض فقراته أنه - وهو الحاخام اليهودي - يتحدث عن مشاعرنا نحن المسلمين دون أن نجد عقدة في ذلك، لأنه استقى مشاعره عن القدس من الكتب المقدسة الثلاثة، مدينة بهذه القداسة لا يمكن أن تنهزم قداستها ويقبل العالم المتحضر أن تكون نقطة قطيعة، أي نقطة تنطلق منها مرة أخرى حروب مقدسة أو صليبية كما وصفت الحروب التي دارت حولها قبل قرون.

لا يمكن أن نغتر بالأمر الواقع ويخضع المستقبل لهذا الواقع وللسياسة التي تسلكها إسرائيل الآن بالقوة، والتي تعتمد فيها على القوة، والسلاح المتفوق، وعلى مؤامرة الصمت التي تتمثل في الموقف الدولي. لا يمكن لهذه السياسة العدوانية إلا أن تفرز حروباً خطيرة. ولو استمرت هذه السياسة 50 سنة أخرى، لا يمكن للمسلمين والمسيحيين في جميع أنحاء العالم واليهود المتنورين المتحضرين، والذين يعيش بعضهم في إسرائيل نفسها، لا يمكن أن يقبلوا هذه السياسة التي تؤدي إلى القطيعة، أي إلى الحرب.

لهذا سيسعى العالم المتحضر من مسلمين ومسيحيين ويهود كما ستسعى المنظمات المسؤولة عن الشرعية الدولية، إلى إنقاذ القدس من هذا المصير،

أي إنقاذها من مصير الحرب الذي تخطط له الحكومة الإسرائيلية منذ حرب 1948 وبخاصة منذ سنة 1967.

نحن نؤمن إذن بأن الاختيار الإسرائيلي، وهو اختيار الحرب الذي تسلكه الحكومة الإسرائيلية لا مستقبل له.

ويبقى الاختيار الثاني في السؤال الذي طرحه جلاله الملك على الأكاديمية، وهو أن تكون القدس نقطة لقاء. أعتقد أن هذا الاختيار متفق مع طبيعة الأشياء، ليس لأن التاريخ يشهد على ذلك، ولا لأن المسلمين العرب هم أصحاب القدس الأصليون بشهادة التاريخ، ولا لأن المستقبل في العالم هو لحضارة السلام، لا لحضارة الحرب، ولكن لأن الحرب قد تفرض السلام؛ الحرب التي قد يخوضها مكرهين الذين مسّت عقائدهم وحقوقهم وتاريخهم وهويتهم من أية قارة كانوا - ولو من أمريكا، وسواء كانوا يدينون بالإسلام أو بالمسيحية أو باليهودية. وسواء كانوا عرباً أو غير عرب. لا يفوتنا أن نذكر بأن إسرائيل - رغم قوتها النووية وسلاحها المتفوق - لم تستطع أن تحقق لنفسها السلام والاطمئنان حتى داخل تل أبيب والقدس وتسيطر على كل فلسطين منذ 50 سنة، وتمت سيطرتها قبل ثلاثين سنة. هل سيستمر وضع إسرائيل على هذا النحو خمسين سنة أخرى؟

إذا كنا نأمل أن العالم المتحضر لن يصل مع إسرائيل إلى الحرب التي تفرض السلام، فلأننا نأمل ألا تتكرر معارك الحروب الصليبية، ولا معارك 48 و67؛ وأعمال الإبادة التي عشنا أمثلة منها في دير ياسين وصبرا وشاتيلا ومسجد الخليل وغيرها من الأماكن الملتحمة بدماء الأبرياء هي من جراء سياسة الحرب التي تسلكها إسرائيل. وليس من الضروري أن ينبعث صلاح الدين من جديد لتحقيق السلام في القدس عن طريق الحرب.

نعتقد أن العالم سيرشد في بداية الألفية الثالثة وسيعيد المتمردين على السلام - ومنهم الذين يمارسون الحكم الآن في فلسطين المحتلة - إلى رشدهم ليفرض السلام الحقيقي، السلام الذي مثلته القدس طيلة حياتها.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يمتحن فيها السلام في القدس ولن تكون هذه المرة هي التي ينهزم فيها السلام في القدس.

إن ما سيحقق هذا السلام هو صمود أهل فلسطين مسلمين ومسيحيين ويهود لتكون فلسطين أرض سلام. الشعب الفلسطيني لم ينته، رغم عمليات الإبادة. لم يقبل الهزيمة، ولا نعتقد أن أبناء الشعب الفلسطيني المقبلين سيقبلون الهزيمة التي تعني النهاية. التاريخ يشهد على ذلك والحاضر يؤكده. ونحن متأكدون من إسناد العالم المتحضر لهم. والتجربة التي عرفناها منذ حربي 48 و67 تؤكد ذلك. واليهود المتنورون الذين يعرفون الحقيقة علمياً يشفقون على أبنائهم وأحفادهم في القدس من أن يعيشوا تحت إرهاب الحرب، والخوف من اللأمستقبل، كما هو الأمر اليوم، ولو حاولت القوة أن تحجب هذا الخوف الذي لم تزحه عن النفوس 50 سنة من الحكم القمعي للشعب الفلسطيني. وهذا الخوف هو الذي يقف وراء التطرف الأصولي اليهودي في التفكير الديني والسياسي على السواء.

وأخلص إلى القول إن القدس ستكون أرض لقاء، لا أرض قطيعة. لا أطمع في أن نُقنع سياسيين من صنف السيد نيتنياهو، ولكن أطمع في تغيير عقلية الأغلبية المتنورة من اليهود في العالم وفي إسرائيل نفسها. الدعوة إلى السلام يجب أن تأخذ طريقها قبل الوسائل السلمية لتقطع الطريق على الوسائل الحربية ووسائل القوة التي تخلق أمراً واقعاً.

لن نياس ونحن ندعو إلى السلم. لا بد أن ينتصر العالم المتحضر على عربدات السياسة وتخبطاتها. والمفكر المتحضر لن يعجز عن إيجاد حلول وتوافق

وتراض بدون حرب حتى تكون القدس مكان لقاء، سواء اعتمدت هذه الحلول على دولة ديمقراطية موحدة في فلسطين جميعها، ومنها القدس، أو اعتمدت على تحكيم القضاء الدولي الذي يعتقد السيد موشي أميراث كما تبين من خطابه أنه مستحيل قبوله، أو جاءت الحلول من وضع خاص ديمقراطي للقدس يشارك في التفكير فيه المهتمون من رجال الدولة والدين في البلاد المهمة والحريصة على مسيرة الحضارة.

هذه الحلول ستفرضها كراهية الحرب الدائمة أو التهديد بالحرب، فليس هناك يهودي متحضر يقبل أن يكون أبنائه أيضاً ممن يحملون السلاح كما كان آباؤه، وليس هناك مسلم ولا مسيحي يقبل ذلك.

ليست هذه رؤية أفلاطونية، ولكنها رؤية واقعية، إذا لم يفرضها الحاضر الملوث بعقلية الحرب، فسيفرضها المستقبل المطهر بعقلية السلام.

12- حمد أحمد عبد الله يوسف

نقطة استفسار : لقد أورد السيد أميراث حلاً وقصره على منطقة داخل السور، لكنه لم يتعرض للحل على أن يكون لجميع القدس بشقيها. فهذا الرأي يشير الشك والخوف، فهل نفهم من كلامه أن القدس الغربية المحتلة عام 1948 والمناطق الواقعة خارج السور هي خارجة عن الحل والمفهوم الإسرائيلي وملك لإسرائيل ؛ فإذا كان هذا الرأي هو مفهوم إسرائيل، فهو لا يوصل إلى الالتقاء، وإن أردنا الالتقاء، فيجب أن يكون الحل للقدس بقسميها كما كانت قبل 1948 وأن يكون الحل معتمداً على الحق التاريخي والديني والأثري لكل منهما ، وذلك منذ سنة 3500 ق .م حتى يومنا هذا.

13- تاج الدين الحسيني

استمعنا منذ هذا الصباح لمجموعة من العروض الغنية التي أثارت عدة إشكاليات، لكن يمكنني أن أقول بكل صراحة إن النوايا الطيبة لا تكفي. لقد أثبتت النوايا الطيبة محدوديتها في ساحة الواقع المعيش في قلب فلسطين وفي قلب القدس بالذات. وأكد أقول إن السؤال المطروح، أهى نقطة قطيعة أم مكان التقاء؟ هو بمثابة دق لناقوس الخطر حول المستقبل القريب وكأننا نسير فعلاً في طريق القطيعة، وعلينا أن ننقذ ما يمكن إنقاذه قصد تحويل القدس إلى مكان للقاء، إلى مدينة للسلام.

في الحقيقة، عندما نحاول التعامل مع هذا السؤال في إطار الواقع المعيش، ينبغي علينا أن ندرك بأننا نعيش في ظل سياسة الوضع القائم التي تفرضها إسرائيل اليوم. لقد جهرت إسرائيل بمواقف حاسمة سواء فيما يتعلق بالمستوى السياسي للمشكل أو حتى على المستوى الديني. أقول باختصار إن إسرائيل وقعت مع الفاتيكان سنة 1993 اتفاقية لا تتدخل بشأنها الفاتيكان في كل ما يهم القضايا الدنيوية، ووقعت إسرائيل مع الأردن سنة 1994 اتفاقية تسير في نفس الاتجاه وذلك فيما يتعلق بالأماكن المقدسة. سياسياً، قانون 1980 صريح ويلح على أن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل وبأنها موحدة. إذن، انطلاقاً من هذا الواقع المعيش، يبقى المنفذ الوحيد في ظل الوضع القائم هو منفذ ما يسمّى بمفاوضات المرحلة النهائية التي تدرج القدس كنقطة للمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

من خلال هذه النافذة الصغيرة، هل يمكن فعلاً أن نتصور تحول القدس من نقطة للقطيعة إلى مكان للالتقاء؟ هذا سؤال حيوي يطرح نفسه بحدّة، لماذا؟ لأنه في الوقت الذي سيتجه فيه الفلسطينيون إلى هذه المفاوضات، هل سيكون ذلك بمفردهم أم بدعم من العالم العربي والإسلامي والمسيحي

والمجتمع الدولي؟ لقد عبّرت الفاتيكان عن رغبتها في أن تحضر كل المفاوضات التي تهتم قضية القدس، لكن في اعتقادي أنه من بين التساؤلات الأساسية والمحورية التي توضع الآن للنقاش هي : ما هي الأدوات التي ينبغي أن نوظفها في المرحلة المقبلة ؟ فعلاً، لا تصدر أكاديمية المملكة بياناً ختامياً، ولا تتخذ قرارات لها صبغة تشريعية أو تنفيذية، ولكن حضور الاتحاد البرلماني العربي في هذا المجال له أهميته لأن موقف الجانب التشريعي من هذا الموضوع ذو أهمية قصوى، بل أكثر من هذا، إن الحوار الذي يدور في إطار الأكاديمية يشجّع ويساعد متخذي القرار على كل المستويات، لذلك، في اعتقادي أن أهم ما يجب أن نركز عليه ليس هو تكرار واجترار التاريخ، كلنا يعرف ما دار منذ آلاف السنين إلى أن جاءت العهدة العمرية إلى أن ساد السلام والاطمئنان في ظل العرب والمسلمين، ثم ما تعانیه القدس اليوم من مشاكل وويلات. المهم الآن - والرسالة الملكية كانت واضحة في هذا الاتجاه - هو ماهية الوسائل الإعلامية بالخصوص والتي يمكن أن نوظفها في الطرف الراهن لمعالجة الوضع. ينبغي أن نسخر سلاح الإعلام بقوة، وهذا أمر أساسي، ثم جماعات الضغط التي يمكن أن تمارس نفوذها ثم التحالف في إطار المجتمع الدولي أخذاً بعين الاعتبار المنطلق الفلسطيني والعربي والإسلامي والمسيحي والأصوات الواعدة حتى داخل إسرائيل لأن بعض الكلمات التي استمعنا إليها من منتمين لإسرائيل تعد بالخير بالنسبة للمستقبل، ويمكن أن توظف هي الأخرى في هذا الاتجاه.

وفي اعتقادي، لا يمكن فصل السياسة عن الدين في هذا المجال ، هما مترابطان وينبغي أن نعترف بأن الإطار الديني لا يكون منتجاً في مثل هذا الموضوع إلا عندما يلتقي بالسياسة في لحظة من الزمن. وأقول في نهاية المطاف إذا لم تجد نقطة اللقاء الأساسية موقعها في المفاوضات، لأن

المفاوضات هي بالأساس تعبير عن توازن القوى القائم بين الأطراف لحظة إجرائها، فربما ينبغي أن نجد نتيجتها الحتمية في إطار ما سيعرفه المجتمع الدولي من عولمة ومن توجه نحو القرية الشمولية حيث أصبحت تختفي الحدود وحيث أصبحت حقوق الإنسان وحقوق الشعوب تأخذ مكان الأولوية تجاه كل الثقافات والحضارات.

14- محمد فاروق النبهان

إننا نتحدث عن السلام ، وأي تسوية لا تحقق هذا السلام ولو وُقِّعت لا تعتبر تسوية مقبولة. إذا أردنا السلام فيجب أن يشعر الشعب الفلسطيني بأنه قد حقق مطالبه وحقوقه المشروعة، فأية تسوية لا تحقق هذا الشعور بالأمن وبالطمأنينة في النفوس تعتبر تسوية مرفوضة وتؤدي إلى نتائج عكسية من التطرف والعنف والإخلال بالأمن. ولهذا، فموضوع القدس هو موضوع اختبار بالنسبة لإسرائيل : هل تريد إسرائيل السلام أم لا؟ إن أرادت السلام، فيجب أن توفر الظروف الملائمة للمواطن الفلسطيني المعني بهذا الأمر لكي يشعر بالطمأنينة ولكي يفتح صدره وقلبه للسلام.

بخصوص ما ذكره بعض الزملاء من ثقافة السلام، أقول إن ثقافة السلام لا توفرها وسائل الأمن ولا الحروب ولا اتفاقيات الإذعان، بل يوفرها شعور المواطن الفلسطيني بأنه قد حقق مطالبه المشروعة في أرضه. هذا هو الظرف الطبيعي الذي يحقق السلام في النفوس، فالسلام لا يمكن أن يُفرض على شعب يشعر بالظلم، وإنما يتحقق السلام عندما يشعر هذا الشعب بأنه قد نال حقوقه ومصالحه المطلوبة.

وقد استغرقتُ لاعتمادنا ونحن في هذا القرن وهذه الفترة على الحقوق التاريخية الأسطورية. هذا كلام لا يمكن أن يكون مقبولاً في أي ظرف من

الظروف، الحقوق التاريخية والأسطورية كلها قضايا موهومة لا يمكن أن توفر أي حق وإن ثبت. وبالتالي، إن الحق الواضح والطبيعي والمنطقي هو للشعب الفلسطيني، فالأرض والسيادة هي للشعب الذي يرتبط عاطفياً وفعالياً وتاريخياً بالأرض، ومجرد الحنين إلى القدس لا يعطي السيادة لمن يحنُّ على القدس، فلنا كلنا مقدسات نعتز بها، ولكن هذا الحنين لا يعطينا الحق في أن ندعي حق السيادة على الأرض التي نقدّسها، وكما تكلم بعض الزملاء وفرّقوا ما بين الدين وما بين السلطة والسيادة، فالمشاعر الدينية لا تعطي أي حق لأي فرد بأن يدعي بأن له سلطة على تلك الأرض، وأقول إن التعصب الديني تجاه الشعب الفلسطيني سيؤدّي إلى الإساءة للقدس ولمشاعر المسلمين، وقضية القدس لا تعني الشعب الفلسطيني وحده وإنما تعني جميع العالم الإسلامي الذي لا يقبل بأي تفریط فيما يتعلق بكل تسوية للقدس.

15- أحمد صدقي الدجاني

بين يدي هذه الجلسة وأنا أستشعر ما أحاطني من شرف بالجلوس في هذا الموقع، أشير إلى أنه أخذاً بعين الاعتبار كوني واحداً من أبناء فلسطين ينتمي إلى فلسطين كلها والوطن العربي ودائرة الحضارة العربية الإسلامية ويرتبط شأن إخوة كثيرين بالقدس وبيافا، أثار حديث الأمس شجوناً كثيرة وذكّر بحقائق كثيرة. فقد بدأ حديث الأمس بكلمة موحية لجلالة الملك راعي هذه الأكاديمية، ومن حقنا أن نستحضر ما جاء فيها وبخاصة حين تحدث عن حقائق التاريخ التي أثبتت أن التعصّب الديني والنزعة العدوانية كانتا دائماً مصدر الأزمات والنكسات، وأن السماحة الدينية المنطلقة من إيمان بالله هي التي تأتي بالفرج، وقد كان المسلمون عبر تجريرتهم الحافلة رمز هذه

السماحة، هذا المعنى تأكد من عروض الأمس، وبعض العروض أثارت أسئلة، أحيي رئاسة جلسة الأمس التي طرحت هذه الأسئلة فأسهمت مع البحوث في وضع النقاط على الحروف.

كنت طلبت الكلمة لأمرين : الأول لأشيد بالمدخل القانوني الذي التزم به عدد من إخوتنا الباحثين وبالمنهج العلمي الذي التزموا به، لا نقول هذا لأننا نستشعر الضعف كما قد يتوهم البعض ذلك، ويخطيء من يظن ذلك فيكون قد قرأنا قراءة خاطئة، فهذه أمة تعودت مواجهة النفس الطويل، ولكننا نتمسك بهذا المدخل لأننا من حضارة مؤمنة تؤمن بالمرجعية الإلهية التي وضعت أساساً يُعاد إليه، ولا بد من الشرعة واحترامها والقانون ولا بد من مبادئ المساواة والعدل والأخوة الإنسانية.

لقد تناولت بعض البحوث هذا الجانب بينما جنحت آراء إلى الحديث عن الواقعية العملية بمعنى الانفصال عن هذه المرجعية، وهذه واقعية لا تدوم وهي تنذر بالقطيعة. والحق أن هذه الدورة التي اختار جلاله الملك توقيتها أرادت أن تجنب الإنسانية بلوغ نقطة القطيعة في القدس وفي فلسطين. وبالهول نقطة القطيعة إذا تفجرت! وتفجرها سيكون مؤثراً للغاية على كل أبناء المنطقة وعلى اليهود بخاصة. في تاريخ فلسطين - وأنا أذكر هذا- حدثت القطيعة الحادة مرتين : مرة قبيل دخول الإسلام حين تصارع الروم والفرس ويومها حكم الروم حين غلبوا (مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ) لئلا يكون هناك يهودي في القدس بعد أن حدث ما حدث لهم نتيجة وقوف بعضهم مع الفرس، ثم حصد الجميع الخطأ الكبير هذا ونتائجه، يومها جاء الفتح الإسلامي وكشف الغمة وكتب عرأف يهودي بعد الحظر: «لا تخف يا ابن يَهُوَه فالخالق تبارك اسمه لم يضع مملكة إسماعيل إلا ليخلصكم من هذا الشر»، ويقصد بالشر تجبر الحكام الروم بهم، وجاءت العهدة العمرية وبدأت صفحة جديدة في تاريخ طويل.

بالأمس، أكد الحديث أننا نحكي عن المستقبل ونحن من تلامذة علم دراسة المستقبل الذي يعلمنا أن المستقبل هو امتداد للماضي، ولا بد أن يأخذ في اعتباره علم تاريخ الأفكار، ولا بد من أن يدخل في اعتباره إرادة الفعل وآمال الإنسان وأحلامه، فالحديث عن الحقائق التاريخية بمنطق التاريخ الحافظ ضرورة، وفي هذا الإطار كان من بين تساؤلاتي بالأمس : أليس من الضروري أن نذكر بأسماء برزت في تاريخ اليهودية، وكان لها تأثيرها : عنان الذي أعاد لمذهب الريانيين حظوتهم، ودانيال بن موسى القمصي الذي أنشأ مدرسة القرائين، وسعد يوسف الفيومي، وموسى بن ميمون الذي يسمى موسى الثاني، هذه أسماء يهودية ازدهرت أعلاماً في ظل حضارتنا العربية الإسلامية في فترة تميّزت بأنه لم يحدث فيها قط أي فتنة يهودية كتلك الفتن التي حدثت إبان اليونان والرومان.

الحديث ذو شجون والأمر متصل، وهمنا في كلمات اليوم أن نستكمل نذر القطيعة لنحذرنا ولكي نحدد سبيل الالتقاء فالنذر بتجنبها، يمكن أن نسير معاً في سبيل الاستقرار.

16- ماريو شواريس

أودُّ أن أدلي بملاحظتين موجزتين حول نفس الموضوع لأعبر عن وجهة نظري المخالفة للكل، إذ لستُ عربياً ولا يهودياً ولا أدينُ بأي دين. ويطيب لي أن أهنئ صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني على اختيار القدس موضوعاً للدورة الخريفية لأكاديميتنا. وفي رأبي أن هذا الموضوع لا يضاهيه أي موضوع بالنسبة للسلام بين الإسرائيليين والعرب.

بخصوص موضوع القدس أعرف عنه النزر القليل لأنني كنتُ قد ترأست وفداً من الأمانة الاشتراكية في سنة 1981-1982 لبحث السلام في الشرق الأوسط

إبان الحرب اللبنانية. وبعد سنوات من ذلك، عيّنت من طرف الاتحاد الأوروبي ملاحظاً للانتخابات التي جرت في القدس، وأدركت تعقيدات وصعوبة هذا المشكل الديني الحافل بالرموز والذي يعتبر في نفس الوقت أحد أكبر المشاكل بالنسبة للسياسة الدولية الحالية.

وفي رأيي ورأي العديد من الناس، يكمن مفتاح السلام بين العرب وإسرائيل في إيجاد حل للقدس. لكن اتفاقات أوسلو اتخذت طريقاً مخالفاً وأجلت مشكل القدس إلى نهاية المفاوضات. لا أعرف إن كان هذا الاختيار صائباً، لكن الفكرة كانت البدء بخطوات صغيرة لإشاعة جو الثقة بين الطرفين الأساسيين، ثم التصدي لمشكل القدس المعقّد.

وقد تعقّدت سبُل السلام وتلاشت آفاقها بعد اغتيال رابين وهي مأساة إنسانية ووطنية، وبعد الهزيمة السياسية لشمعون بيريز التي كانت بمثابة مأساة سياسية، ونحن الآن أمام طريق مسدود على الرغم من التقدم النسبي الذي أحرزته الاتفاقات الأخيرة التي كانت نتيجة ضغط من الولايات المتحدة. وليس من باب التشاؤم إن قلت إن الحافز وراء هذه الاتفاقات هو دواعي السياسة الأمريكية الداخلية لا أسباب جوهرية تخص موقفاً معيناً تجاه القدس. يجب على السلام أن يقرّ بالحوار والتواصل بين الديانات الثلاث التي تتعايش في القدس والأماكن المقدّسة. لقد أحرز في الآونة الأخيرة تقدم كبير في اتجاه هذا الحوار، وأعتقد أنه مما يدعونا إلى الأمل في هذا الصدد بخصوص القرن المقبل هو قدرة الديانات المختلفة على التفاهم واتخاذها موقفاً متوازماً ومحاولتها فهم الآخر، وهو أمر ليس باليسير بالنسبة لديانات سماوية تعتقد كل واحدة منها بأنها تمتلك الحقيقة المطلقة، لكن على الرغم من كل ذلك، فقد أحرزت هذه الديانات تقدماً على جانب كبير من الأهمية. ودورة الأكاديمية هاته تقيم الدليل على أن ثمة تقدماً، وقد

استمعنا في هذه الفاعة لتدخلات ممثلي الديانات التي تصب في نفس الاتجاه، أي في اتجاه السلام، وهذا أمر حسن، لذا أعتقد بأن الصعوبة الكبيرة بالنسبة لمشكل القدس لا تكمن في اختلاف الديانات، بل في أشكال التنافر السياسي والعسكري، بل حتى في ميزان القوى الدولي كما يبدو في هذه المنطقة الحساسة.

إن التطرف اليهودي الذي تزيد من غلوائه الاتجاهات الأكثر رجعية في اليمين الأمريكي يساهم - للأسف - في تدء التطرف الفلسطيني والعربي بصفة عامة. لذا فإن أعمال العنف من الجانبين تحبط بشكل كبير مبادرات الراغبين في التفاوض حول تحقيق سلام معقول في ظل التراضي، والذين يواصلون مجهودهم هذا متسلحين بالشجاعة والتصميم، وهذا هو حال من حازوا على جائزة نوبل كالرئيس عرفات والوزير الأول بيريز. وأعتقد بأن الاتحاد الأوروبي أظهر حيطة كبيرة في مفاوضات السلام، وأتمنى باعتباري رئيساً للحركة الأوروبية أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بالمسؤولية الملقاة على عاتقه في هذا الموضوع السياسي والديني ذي التعقيدات الكبيرة.

وفي رأيي، يتعين على دورة أكاديمية المملكة المغربية هاته أن تعطي الإشارة لإصدار نداء من أجل مواولة جهود السلام في اتجاه الاعتدال وترسيخ ثقافة السلم التي طورتها الأمم المتحدة واليونسكو بوجه خاص خلال السنوات الأخيرة، وعلينا أن ندرك بأنه يجب استغلال الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات للتحرك وعدم ترك الأمور تسير على النحو الذي وصلت إليه لأن إدامة هذا الوضع ينبيء بمخاطر كبيرة على السلام في المنطقة. كما أنه من المهم أيضاً أن نستغل الذكرى الألفية لمدينة القدس سنة 2000 لكي نعقد في هذه المدينة تجمّعاً كبيراً يضم شخصيات مختلفة من جميع بقاع العالم في ظل الحوار والتسامح واحترام الآخر، وحتى نجعل من مدينة القدس، كما

جاء في الرسالة التي وجهها إلينا صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، مكان التقاء لا قطيعة لأن الوقت حسب رأبي يلح في التعجيل بذلك ويجب علينا ألا نضيع وقتاً أكثر.

17- أحمد صدقي الدجاني

شكراً جزيلاً لعضو الأكاديمية الرئيس شواريس على هذه الكلمة الموجزة الحافلة بعدد من الأفكار على إيجازها؛ هل كان تأجيل موضوع القدس في عملية التسوية التي حملت إسم سلام الشرق الأوسط، هل كان هذا التأجيل إيجابياً أم لأغراض أخرى؟ لقد ثبت بالدليل القاطع أنه كان تمكيناً للغزو من أن يفرض الأمر الواقع على مدى سبع سنوات . هو يقول بوضوح إن هذا الاتفاق الأخير - ولا يريد أن يستخدم روح السخرية - له دوافع سياسية أمريكية خاصة به، ولا نفصل فهي معروفة؛ هو يقول أيضاً بصراحة من موقع المسؤول إن الاتحاد الأوروبي يأخذ موقفاً لبقاً وهو يتطلع باعتباره رئيساً للحركة الأوروبية إلى أن يتطور هذا الموقف في اتجاه دعم قضية السلام القائم على العدل.

لقد أشار زميلنا إلى التطرف اليهودي الذي يسانده يمين أمريكي، وأشار إلى تطرف مقابل، وقضية ما يسمى بالتطرف المقابل أثيرت بالأمس بطريقة غير مباشرة. تُرى إذا كان المنطق الذي هو سائد لدى من يحتل الأرض: «أنا أصرف الأمر الواقع بالقوة وأنا أقول لكم لا طريق إلا هذا، لا قانون ولا ولا...» يبرز السؤال علينا في هذا المحفل ومن روح هذه الجلسة اليوم هل المقاومة حق لمن احتلت أرضه أم لا؟ إن أسقطنا حق المقاومة، ضاع حق قديم في هذا العالم، لأن من حق من احتلت أرضه أن يقاوم. والمقاومة هنا لها معناها الواسع، وكل الأمم تعتنز بمقاومتها، ومهما جرت محاولة حرمان

الناس من حق المقاومة هذا بأسماء يقول بها اليمين المتطرف وقوى الهيمنة، فالمقاومة ستستمر لأنها ذلك هو الأمر الطبيعي الذي غرسه الله في الإنسان حين يتعرض للظلم. من هنا، تحتاج القضية وقفة، وبالأمس أشار إلى هذا المعنى - وأنا أقتطفه - زميلنا الأستاذ عبد الكريم غلاب في تعليقه الموجز الذي أوضح أنه حين يتعذر بلوغ السلام وفق الأسس التي ذكرت، أليس هناك مجال آخر ليدعى من طغوا إلى أن يعودوا إلى السلام؟ إنه معنى المقاومة بمعناها الواسع : روحية وفكرية وسياسية واقتصادية وثقافية وأيضاً عسكرية. المعاني كثيرة في هذه الجلسة التي لا بد أن نختتمها بالإشارة إلى قول قاله يهودي حين انتهت الغمة الثانية بانتصار صلاح الدين في القدس، وكانت غمة أصابت مسلمي القدس ومسيحييها ويهوديها، ويومها كتب يهودي من القدس إلى يهودا الحريري قائلاً: «لقد رفع الله روح ملك الإسماعيليين (أي العرب المسلمين) في سنة 4905 من الخلق (وهو التقويم اليهودي) لتنزل فيه روح الحكمة والشجاعة، وهكذا جاء هو وجيشه من مصر وحاصروا أورشليم فسلمهم الله المدينة بين أيديهم، وأمر الملك أن ينادى بصوت عال في المدينة للكبار والصغار مُعلماً أهل القدس أن أي واحد يرغب من أبناء أفرايم من الذين بقوا بعد المنفى الآشوري والذين توزعوا في أنحاء الأرض يمكنهم العودة إلى المدينة». هذا أمر صلاح الدين انطلاقاً من روح حضارتنا التي تتيح لكل مستأمن أن يكون فيها، ويوم نُكب العرب واليهود في الأندلس جاءت أعداد كثيرة من اليهود إلى الدولة العثمانية، وسكنوا صَفَد وطَبْرِيَّة وازدهرت مدارسهم العلمية هناك؛ هذه الروح هي التي نحتاجها لنستلهمها والطريق مسدود - كما قال زميلنا الرئيس - ولكن في آخره نفق وهناك تقدم.

18- علي محمد نصر

إن الشعبة البرلمانية المصرية ترى ضرورة الارتكان إلى مقومات أساسية للتحرك العربي في الفترة القادمة، ومن بينها الاستمرار في عملية تنوير الرأي العام العالمي للتأكيد على أن خيار السلام العربي لا يعني التفريط في الحقوق العربية المشروعة وفي مقدمتها وفي القلب منها التمسك بعروبة القدس، مساندة دعم المفاوض الفلسطيني في عملية التفاوض مع الجانب الإسرائيلي حتى يستطيع أن يستخلص الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وأهمها حقه في إعلان دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس، العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس ودعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 478 لسنة 1980 والذي يقضى بدعوة جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة التي لها بعثات دبلوماسية في القدس لتقوم بسحب بعثاتها والتأكيد على قرارات مؤتمرات القمة العربية والإسلامية بشأن الإجراءات التي تتخذ تجاه أي دولة تنقل بعثتها الدبلوماسية إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل، وأن تعتبر التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية الاستيطانية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة باطلة ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية.

وأختم كلمتي بعنوان رسالة جلالة الملك الحسن وأقول القدس أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟ من أجلها نلتقي اليوم بعد أن عزَّ اللقاء بدعوة من الملك الحسن حفظه الله في الأرض والسماء، بدعوة كريمة لأصحاب الفكر والدين والعلماء، أنقطة قطيعة ضحى من أجلها الآباء والأبناء؟ أنقطة قطيعة لا تحل إلا بمزيد من الدماء؟ أنقطة قطيعة وقد باركها الله بالأنبياء؟ أنقطة قطيعة ونكتفي بالبيانات الجوفاء أم أننا اليوم وبكل هدوء الأصدقاء والأشقاء جئنا من أجل القدس ومن أجلها يلتقي الشرفاء وندعو جلالة الملك الحسن أن

يستمر في النداء والعطاء، وأن يلتقي في الرباط قريباً بإذن الله بملوك العرب والأمراء والرؤساء ليتم على أيديهم تحرير القدس في سلام وحب وصفاء، وأن يعم الخير بإذن الله وشعارنا «حق بلا عداء».

19- توفيق أبويكر

بخصوص حوارنا حول الإغراق في التاريخ أم الحديث عن المستقبل، أعتقد أن هذه الندوة وهي تضم البرلمانيين العرب قادرة على أن تقوم بالمهمتين معاً، بمعنى أن الأكاديميين يتابعون عملهم في موضوع التاريخ واستخلاص دروسه وتنبيه وتذكير الأجيال به. والبرلمانيون العرب كممثلين لشعوبهم يستطيعون أيضاً أن يضعوا صورة للمستقبل. وأنا أعتقد أن ما هو أكثر أهمية في هذه الندوة هو ماذا علينا أن نفعل في المستقبل خاصة وأنه ستنتقل مفاوضات الوضع النهائي حول القدس قريباً، وسواء كنا نؤيد ذلك أم لا فإن هذه المفاوضات ستبدأ. ماذا يستطيع البرلمانيون العرب أن يضعوا من خطة ليكون عام القدس؟ في نشاط واسع على كل المستويات من أجل دعم المفاوضات الفلسطيني أو منعه من أن ينزلق في تنازلات. وبالتالي، أعتقد أن أمامنا مهمة كبيرة في هذا الشأن تتعلق بوضع خطة للتحرك عام 1999 وإعلان عام القدس وإعلان التوقيع على وثيقة الملايين من أجل القدس وذلك من أجل تحصين المفاوضات الفلسطيني الذي لا يملك أوراقاً قوية في هذا الموضوع نظراً لاختلال موازين القوى ومن أجل توفير قوة معنوية وقوة حقيقية لوضع خطوط حمراء عربية وإسلامية في موضوع القدس تمكن المفاوضات الفلسطيني من أن يصمد وأن يكون قادراً على ألا يعطي ما يسمى في علم السياسة بإغراء المساومة لأن الإرادة وحدها لا تصنع التاريخ ولا المستقبل، ولا يكفي أن يذهب المفاوضات مسلحاً بالإرادة وحدها. في علم

المفاوضات. هناك ما يسمى بـ Temptation of compromise إغراء المساومة، وهذا من شأنه أن يدفع للتنازلات الواحدة تلو الأخرى بحكم موازين القوى؛ مسؤوليتنا أن نتحرك على مستوى العالم في عام 1999 من أجل توفير هذه القوة التفاوضية للمفاوض الفلسطيني، وهذا لا يتعارض مع مسألة العمل الأكاديمي وموضوع التاريخ.

الموضوع الآخر يتعلق بثقافة السلام خصوصاً وأنه جرى حديث طويل عن ذلك في هذه القاعة خلال اليومين الماضيين، وأنا من أنصار ثقافة السلام، ولكن هذا الموضوع يحتاج إلى احتراس شديد. فثقافة السلام يجب ألا تعني أنها ذات طابع تسامح ديني فقط، القداسة لا تلغي السيادة، وثقافة السلام يجب أن يكون لها جانب سياسي؛ ثقافة السلام لا تنبت من فراغ، وثقافة السلام تحتاج إلى قوة وشخصيات وتيارات، وتحتاج إلى موقف سياسي، وتحتاج إلى بعد نظر مستقبلي. وأظن أن ما هو مطلوب من الطرف الآخر من معسكر السلام الإسرائيلي أكثر بكثير مما هو مطلوب من الطرف العربي والفلسطيني لأنهم هم الذين يملكون - في هذه المرحلة على الأقل - القوة ويملكون موازين القوى، ومن واجبهم قبل أن يكون من واجبنا أن يقنعوا شعبهم بأن السلام الذي يدوم ولا يلد حروباً ولو بعد حين هو السلام القائم على توازن المصالح وليس على توازن القوى، ومطلوب منهم قبل أن يكون مطلوباً منا أن يكونوا أكثر جرأة في أن يطرحوا المصلحة البعيدة المدى لأجيالهم الإسرائيلية.

20- أحمد كمال أبو المجد

حين تفضل أمين السر الدائم للأكاديمية بدعوتي وسألني عما إذا كنت أعترم إعداد ورقة، لا أكتب الحاضرين أنني أمسكت القلم ولكنني لم ألبث أن ألقيت به حيرة وبأساً : حيرة لأنني في السنوات الخمس الأخيرة حضرت ما لا يقل

عن عشر ندوات عن القدس قيل فيها أكثر مما قيل في هذا اللقاء، ويأساً لأنني أدركت أن من المستحيل علمياً وغير الجائز عملياً فصل الجانب الأكاديمي عن الجانب السياسي فصلاً مطلقاً لأن القضية في حقيقتها قضية سياسية حيّة تتحرك كل يوم، سواء أحب الأكاديميون ذلك أو لم يحبّوه. للحوار مستويان؛ لو كان حواراً بين رجال الدين لما انتابتني حيرة ولما داخلني يأس لأن الأمر بين رجال الدين يكون أيسر خصوصاً بين أديان إبراهيمية تعلم وفي كل كتاب من كتبها المقدسة ما يقابل قول الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾؛ فكل أصحاب الأديان السماوية لهم ضمائر تحس بمعنى العدل، ومن ثم يمكن أن يلتقوا، ولكن الذي يحدث في عالمنا شيء غير ذلك تماماً؛ نحن العرب والمسلمين رفعنا لأنفسنا منذ منتصف السبعينيات شعار ثقافة السلام وأن السلام هو الخيار الاستراتيجي الوحيد، ولكن هذا غير ممكن لأن السلام يحتاج إلى أكثر من طرف، وما حدث هو أن العرب والمسلمين بكل صدق وبكل دقة التزموا هذا ويتصرفون على أساس إحياء ثقافة السلام، وإذا بالطرف الآخر قد انتحى منحى آخر، اعتبر السلام خياراً، واعتبر الحرب والعدوان خياراً آخر، وأعد نفسه للخيارين، فلما جاءت لحظة أعلن فيها أنه لا يهتم بخيار السلام ورفع شعارات أخرى وجد العرب والمسلمون أنفسهم في حيرة لأنهم لم يعدوا أنفسهم لهذا الاحتمال.

في إطار الجزء الخاص بهذا اللقاء وهو حوار العلماء ورجال الدين في الحوار، أقول اعتدت أن أضع نفسي مكان الطرف الآخر فسألت نفسي لأن المفكر ورجل الدين المسلم لا إشكال عنده أبداً، قضية القدس محلولة، قضية السلام محلولة، قضية معاملة الجار أياً كان دينه محلولة، والمسيحي كذلك لأنه في هذه القضية من بين المعتدى عليهم، إنما سألت نفسي: ترى لو كنتُ رجل دين يهودي أين سيكون موقع ضميري؟ وكان الجواب أنني سأكون في محنة

وأن ضميري سيكون موزعاً ممزقاً لأنني أرى من ناحية أناساً يتحدثون باسم اليهودية جمعوا يهوداً كانوا مشردين وأقاموا دولة قوية أحسنت إقامة العلاقة مع القوى المسيطرة على العالم وأحدثت تقدماً مادياً يعتز به كل يهودي . إذن ، شقُّ من ضميري يرحب بهذا ، ولكن شقاً آخر قد يكون قابلاً في مؤخرة الرأس يداخله إشفاق وقلق لأنه رجل دين يعلم أن أية علاقة لا تقوم على العدل فهي تؤجل المشكلة لأن كل اتفاق مهما كان اسمه يُبرم في ظل غياب العدل يقبله الطرف المهزوم لأنه يقال له : « اقبل ما يعرض عليك وإلا فأنت عقبة في طريق العدل والسلام وأنت مسؤول عن أي تفجّر للصراع في المنطقة ، فيقبل وما عليه من تشريب ، لكن رجل الدين يعلم أن هذا القبول يؤجل ردّ الفعل ولا يلغيه ، ومعنى هذا أن في الضمائر المستترة سيكون بالضرورة نوع من الإعداد لاسترداد الحق المسلوب ولإعادة التوازن المفقود ، ولرفع العدل الذي ضاع . إذن ، أنا بضمير اليهودي المتدين أعلم أن كل ما يقع الآن هو تأجيل للمشكلة وهو أذان بجولات أخرى من الصراع . ومن حسن الطالع أن التاريخ لا يضيعه المؤرّخون وأن الأيام أيام الله يداولها بين الناس يرفع أقواماً ويخفض آخرين (غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) ، رجل الدين اليهودي يعلم علم اليقين أن الحلول غير العادلة تنذر بويلات كبيرة سيكون أبناء قومه ممن يدفعون ثمنها في المستقبل .

لهذا أقول إنني غير متفائل ، فليقع في سنة 1999 ما يقع لأنه لا يمكن أن يكون إلا ترجمة للخلل في توازن القوى بين الأطراف ، وللخلل الهائل الذي يعيشه النظام الدولي ؛ فنحن إزاء نظام دولي بغير هيكل ، وباستثناء المنظمات المهنية والإنسانية فإن الأمم المتحدة غير موجودة إلا أنقاضاً تسكنها قوة واحدة أسميها باسمها وأجري على الله هي الولايات المتحدة الأمريكية وهي قوة تناصر إسرائيل وتكيل بمكيالين ، فأنتي نذهب؟ الجواب البسيط عن هذا هو أن نذهب إلى المستقبل البعيد لأنه لا يتصور أنه من باطن توازن مختل

يخرج حل عادل؛ إنما يخرج الحل العادل حينما يعود التوازن إلى القوى، فهذه دعوة ليكون لنا مخطط لخمسين أو أربعين سنة يُغير فيه من هذا الواقع عناصر الخلل في الكفاءة والقوة العسكرية والتوحد والعلاقات الدولية والأداء، ونستفيد أيضاً من مسار التاريخ؛ فأمريكا ليست القوة الدائمة وإسرائيل ليست القوة الوحيدة الباقية. هذا أمر لا يحبه رجل الدين الذي يؤمن بالسلام إيماناً صادقاً ويعرف حق اليهود والمسيحيين عليه، لكن ما أريد أن أختتم به هو أن كل ما يجري في هذه المرحلة سيكون ترجمة لخلل في القوة وأن الملاذ الوحيد هو أن نفعل في المدى القريب ما يمكن خصوصاً وأن رجال الدين لم يعد لهم الدور الكبير في الثقافات العالمية ورسم السياسة.

إن الحوار بين رجال الأديان في قضية القدس عينة لما ينبغي أن يكون عليه الحوار لأنهم مدعوون جميعاً في عصر العولمة لأن يؤدوا دوراً ترشيدياً إنسانياً، فإذا أخفقوا في الالتقاء على الأقل في قضية القدس لاقتراح حلول عملية فإخفاقهم فيما عدا ذلك مؤكد. طرحت اليوم حلول عملية قريبة المدى من طرف الأستاذ عبد المجيد مزيان ومن الأخ ممثل الكنيسة الأنجليكانية والأستاذ عبد الهادي بوطالب وكثيرين ممن تحدثوا؛ هذه حلول جيدة ولكني أعتقد أنها قد تخففت قليلاً، أما عودة العدل جذرياً فلن تكون إلا بتغيير الموازين، وهذه مهمة العرب والمسلمين.

21- حسن خليل حسين

نعم إن القدس هي محور حديثنا وموضوع هذه الندوة، لكن القدس ليست كياناً منفصلاً ومنعزلاً أو قائماً بذاته، فالقدس هي بمثابة القلب للكيان الفلسطيني وهي مأوى النفوس المؤمنة من أتباع الديانات السماوية. من هنا، فإن القدس تؤثر وتتأثر وتتفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه، وكما قال

المطران سَمير قَفْعَيْتِي لا أهمية للقدس بلا فلسطين، ولا فلسطين بلا قدس، وانطلاقاً من هذا المبدأ، بل المعتقد وحتى تكون القدس كما أرادها الله مكان التقاء منذ درج على ترابها المقدس أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام وأبناءؤه وأحفاده إسحاق وإسماعيل ويعقوب ويوسف وموسى وداوود وسليمان وعيسى عليهم صلوات الله وسلامه أجمعين، ومنذ التقى كل أنبياء الله ورسله في رحاب القدس ليلة إسرائء ومعراج محمد صلوات الله وسلامه عليه، وكما عاشت القدس في ظل الأمن والعدل والسلام منذ دخلها المسلمون وتسلمها الخليفة عمر بن الخطاب الذي رفض الصلاة في كنيسة القيامة حتى لا يتخذها المسلمون من بعده مسجداً مما جعل رؤساء الكنيسة المسيحية في القدس يسلمون مفتاح كنيسة القيامة للمسلمين ثقة منهم في هؤلاء الحكام الذين أعطوهم الأمن والحرية والسلام، وبقيت تتوارث حمل هذا المفتاح عائلات عربية مسلمة إلى يومنا هذا منها عائلة «دودا» وعائلة «نسيبا» في كل المناسبات الدينية المسيحية لتمثل في مقدمة المواكب الدينية وهم يحملون مفتاح الكنيسة دليلاً على التعاون. وعندما جاء الغزو الصليبي الذي اتخذ الصليب شعاراً له وألحق هذه الصفة بهذه الحملة الغازية، انتزع هذا المفتاح من الأسر المسلمة فرفض المسيحيون في مدينة القدس دخول كنيسة القيامة، إلا إذا أعيد المفتاح إلى حامله، فاستعيد المفتاح وظلت تتوارثه العائلات المسلمة إلى يومنا هذا.

هكذا كانت القدس مدينة التقاء، وكما أرادها الله سبحانه وتعالى، لكن كيف يمكن أن تكون اليوم مكان التقاء وما يحيط بها يعج بالدمار والموت والقطيعة والخصام والقتل والعزل والخنق، كل هذا لا يمكن أن يجعل من القدس مكان التقاء ومكان سلام؛ ولكي تكون كذلك يجب أن تعود كما أرادها الله سبحانه وتعالى رمزاً للمحبة والتعاون والسلام، ولن يكون هذا إلا بإحقاق الحق والعدل. وإذا كان الفلسطينيون قد قبلوا بجزء من أرضهم

ليقيموا عليه دولتهم وكما قال زعيم إحدى الدول العربية لا داعي لذكر اسمه رضي الفلسطينيون بإقامة دولتهم على جزء من أرضهم فهم أحرار فيه، لم يمنعون من العبور إليه؟ لم يمنعون من الذهاب إلى المسجد الأقصى وهو جزء من الأرض التي احتلت عام 1967 ويجب أن تعود حسب القرار 242 وهو أساس ومبدأ تقوم عليه اتفاقية أوسلو الموقعة؟ للفلسطينيون أحرار في هذه الدولة الشبر أو الأكثر من شبر، المهم أنهم رضوا بها لتكون مكاناً لدولتهم، فلماذا يمنعون من حرية الحركة فيها؟ ولماذا يمنع الفلسطينيون في الخارج المشرد على أرصفة المنافي من العودة إلى أرض هذا الوطن في أية لحظة يشاء؟ يكفي أنهم قبلوا - كما قال بالأمس الدكتور أحمد فتحي سرور - يكفي أنهم قبلوا وأعطوهم الشرعية لإقامة دولتهم الإسرائيلية . ما لم تقم الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وما لم يكن هناك حل عادل لمشكلة اللاجئين وما لم تكن هناك إزالة للمستوطنات، على الأقل لا نريد لها دماراً ما دمنا نريدها مكان التقاء، بل تقدّم هدية غرضها المودة والتعاون بين شعوب المنطقة، تقدم هدية لإيواء اللاجئين إلى أن تحل مشاكلهم عندما يعودوا إلى هذه الدولة، وما لم يفرج عن آلاف الأسرى المخنوقين في الزنازن بلا سبب سوى أنهم قاوموا المقاومة الشرعية التي تُصنّف بمصنفات ظروف واختلال الموازين في هذا الظرف جعلتها تسمى بمسميات بعيدة كل البعد. فالمقاومة للمحتل والغازي والدفاع عن الممتلكات يقرها الله سبحانه وتعالى، بهذا يمكن أن تكون القدس مكان التقاء، وكما قال أخي تيسير قُبَّعة والأخ عبد الحميد الزنتاني ما لم تكن هذه الحلول موجودة، وما لم تقم الدولة، وما لم يعد اللاجئين، وما لم تكن للفلسطينيين حرية الحركة في بلدهم وأرضهم، فلن يكون هناك لقاء. نسأل الله أن يهدي الجميع لأن يكون هناك حل عادل لمشكلة فلسطين ليعود النبض الحقيقي والسليم للقلب وهو مدينة القدس.

22- ألفونسو دولاسيرنا

بما أنني لستُ خبيراً في هذا الموضوع الشائك الذي ارتأت عبقرية صاحب الجلالة مؤسس هذه الأكاديمية عرضه علينا، ولكن بما أنني العضو الإسباني الوحيد في هذه الأكاديمية، فيأني أستسمحكم في إيراد بعض عبارات الصداقة، وفي التذكير ببعض الأمثلة من التاريخ.

لقد تعايشت الأديان الثلاثة في إسبانيا لعدة قرون في ظل النزاعات والحروب والاضطهاد، لكن كان يتخلل ذلك فترات سلام طويلة وتعايش سلمي لأن خيار الحياة يُفضّل أحياناً على الموت. وأنا لا أعني بهذا القول أن المثال الإسباني أو هذه الصفحات المشرقة والكثيية من تاريخ إسبانيا هي الأمثل أو الأجدر بأن تحتذى بقدر ما هو مثال يبين لنا إمكانية التعايش بين شعوب مختلفة على علّتها وهشاشتها، إلا أنها تظل إمكانية تعدُّ بالشيء الكثير. وبالتفكير في هذا الأمر، أعتقد - وهذه فلسفة متواضعة للتاريخ - بأن الصدام الذي حدث بين ثلاث ثقافات مختلفة هو الذي أدّى إلى التقاء الديانات الثلاث في القدس؛ فقد تعاقبت على المنطقة منذ زمن بعيد إلى اليوم عدة أنظمة سياسية مع ما ينتج عن ذلك من مشاكل : صراعات مع الشرق، صراع من أجل السيادة، صدام ثقافي، نظم عيش مختلفة وحمولة دينية مجاوزة للحد، وأعتقد بأنه من اللازم نزع صفة القداسة عن النزاعات السياسية لتدشين حوار على المستوى المدني للحياة اليومية دون إعطاء هذه النزاعات صبغة دينية لأنه عندما نضفي صفة القداسة على حرب ما، فإن العقول تشحن بالانفعالات، وتصاب بنوع من التسامي ثم يتشوه الدين . ولا يجب الخلط بين الدين والسياسة، بل يجب أن توضع الحدود الخاصة بكل منهما في ظل الاحترام المتبادل. كما يجب ألا يوظف الدين لأغراض سياسية، ولا أن تجعل السياسة ديناً مموهاً، وبالتالي، سيمكننا - وقد يكون ذلك تناقضاً ظاهرياً -

بعد التخلص من هذا العبء أن نعاود التفكير في الدين وسنكتشف أنه بالغوص في عمق الأمور لن يكون هناك أي داع لوجود هذا المشكل بما أننا ننتمي لنفس الأصل الروحي وهو عقيدة أبينا إبراهيم، وسندرك بأن ما نحتاجه حقاً هو إبراز هويتنا الحقيقية وبدل أن نُعلي ألوية الدين لتتصارع، يتعين علينا ردم جدار الجهل لدى كل الأطراف، إذ يشكّل ذلك مبعث التوتر والصراع الذي يقلقنا الآن. بمعنى آخر، بدل أن نحدث القطيعة، لنقصد طريق الالتقاء من خلال تنقية الدين والإلهام الديني من كل الشوائب حتى تنجح مساعي السياسة.

23- فايز فهد حمد جابر

كان لي شرف حمل ملفّ القدس الأردني الرسمي لمدة 25 عاماً وقبلها كنتُ جندياً مقاتلاً في القدس، وخرجت منها بحصيلة طويلة لا أريد أن أطيل فيها، إلا أن هناك بعض الملحوظات التي أودُّ أن أ طرحها عليكم.

أولاً، حتى الآن المدّ التاريخي والسياسي وموازن التسلّح كلها في جانب إسرائيل، ولكن هل سيبقى هذا المدّ جامحاً جامداً؟ بالتأكيد لن يبقى كذلك بل سيتغير إلى ما هو أفضل في صالح الأمة العربية والإسلامية، وبحضرتي في هذه النقطة ما يجري في القارة الهندية حول قضية كشمير؛ لقد انتهى الأمر بالجارتين باكستان والهند إلى أنهما الآن على عتبة حرب نووية، والجانب الآخر، الجانب الإسرائيلي لديه أسلحة نووية ولا يستبعد أن يحصل الجانب العربي والإسلامي على الأسلحة النووية إذا ما بقي الحال على ما هو عليه، وإذا ما بقيت القدس أسيرة لدى الجانب الآخر. إنني أبحث عن السلام ومن أين ننقذ للسلام - وليس هذا من قبيل السخرية - هل من خلال الاستيطان الزاحف الذي يلتهم الأراضي العربية الفلسطينية يومياً أو من خلال

الإرهاب الإسرائيلي وأقله نسف البيوت العربية بالمئات واقتلاع الأشجار أو من خلال مئات الانتهاكات الإسرائيلية اليومية التي عبّر عنها الإخوان في هذه الندوة ؟ لي اليقين بأن الجانب الآخر يهمله وضع حجر الأساس في مستوطنة إسرائيلية أكثر مما تغنينا وتحدثنا عن أدبيات السلام المبتغى، يمكن أن تكون القدس نقطة انطلاق نحو السلام بالتأكيد إذا ما خلصت النيات، وإذا ما عاد الجانب الإسرائيلي إلى صوابه، وإذا ما تعامل معنا على قدم المساواة، وإذا ما طبقت الشرعية الدولية، ومن هنا أقول إن الفرصة سانحة ولن تعود أبداً، وإذا ضاعت هذه الفرصة في الوقت الذي تُبحث فيه قضية القدس وفي المراحل النهائية، سنبقى في مرحلة اللأحرب. إننا لازلنا نبحث عن شهادتنا في فلسطين والقدس وحتى قبل شهر واحد وجدنا جثت عدد من شهادتنا الأبرار من الجيش العربي الأردني. ومن خلال هذا المنبر، أرجو أن توصي هذه الندوة بتشكيل هيئة تحكيم دولية مسيحية إسلامية إسرائيلية لوضع أسس مستقبل مدينة القدس، مدينة السلام تراعى فيه حقوق المسلمين والمسيحيين واليهود.

24- محمد أبو المجد نصّار

شكراً وتقديراً لجلالة الملك المنتصر بالله الحسن الثاني لرعايته للأكاديمية المغربية، وشكراً لرعايته لهذا المؤتمر. نعم القدس مكان للالتقاء، ولنعمل جميعاً من أجل أن تكون القدس مكاناً للالتقاء بين الديانات السماوية ترفرف عليها رايات السلام. وكلمتي تنطلق من إيماننا في مصر بالسلام والعمل على أن تنطلق الحياة بين شعوب المنطقة في سلام دائم. إن للقدس مكانة دينية وحضارية سامية كانت نتاج تاريخ ممتد من تفاعل الإنسان في رحابها، وقد اكتسبت هذا الميراث من الإسم العربي القديم مدينة السلام، لذا أصبحت

المدينة رمزاً للسمو والتسامح بين أصحاب الديانات السماوية، وتؤكد ذلك بعهد إسلامي مصون بذمة الله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم والخلفاء والحكام المسلمين؛ ومنذ العهد العُمري لا يمكن لمشكك أن ينكر عروبة المدينة، ولم تثبت المدينة خاصيتها كمدينة للالتقاء وأداء دور حضاري، إلا في المراحل التي تعرضت فيها لبغي خارجي. والمثير للدهشة أن المدينة تعيش الآن في طور شديد الشبه بما كانت عليه إبان الغزو الخارجي، وكانت مدينة القدس دائماً مقراً للقاء والتفاعل الحضاري البناء حتى كانت فريسة لغزو صهيوني استيطاني، وإن فكر أهل المنطق القانوني والسياسي يقول إن القداسة الدينية لموقع ما أو مدينة ما لا يؤسس لمعتقد هذه الديانة حقوقاً سياسية بالمعنى السيادي المطلق على هذه الأماكن حتى ولو كانت القدس تحظى بقداسة لدى يهود العالم، فإن ذلك لا يؤسس الادعاء عليها واستقطاعها لأنفسهم، ونبذ عروبتها أو فلسطينيتها على اعتبار أن الصهيونية وكيانها الاستيطاني محض حركة دينية، لكن في الواقع بعد إعمال الفكر بالممارسة يتأكد أن تلك الحركة حركة استعمارية بتحالف دولي، ولقد تجلّى في القدس تواصل بين أتباع الديانات الثلاث المستمرين ضد الحركة الحالية. ومن هنا نرى أنه حين يُطلب أن تكون المدينة هادئة فإن الأمر يستدعي بالضرورة وحتى تكون مدينة اللقاء بالفعل أن يتم إقرار عادل وشامل بكل حقوق أطراف القضية، وألا يجوز حق على حق آخر، وعلى دولة إسرائيل أن تقوم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وكذلك قرارات الأمم المتحدة وإتاحة الفرصة للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات لشعوب المنطقة لتعيش في سلام دائم وحل القضية الفلسطينية حلاً شاملاً وعادلاً. وعلينا جميعاً وبصفة جديّة الوصول إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

25- أحمد عمر هاشم

لقاؤنا له ثلاث خصوصيات تجعل منه لقاءً محورياً يتميز عن غيره من اللقاءات الكثيرة السابقة لقضية القدس.

الخصوصية الأولى أنه ينعقد في رحاب ورعاية رئيس لجنة القدس وهو الشخصية المرموقة المؤثرة جلاله الملك الحسن.

الخصوصية الثانية أن اجتماعنا هنا ليس اجتماعاً شعبياً وثقافياً فحسب، بل هو اجتماع يضم البرلمانيين وشوامخ رجال الفكر والقانون والسياسة.

الخصوصية الثالثة أنه جاء في توقيت تتخذ فيه إجراءات للتفاوض من أجل السلام وتشهد الساحة تحركاً قوياً وسريعاً.

هذه الخصوصيات تدفعنا لأن نتحرك تحركاً تنفيذياً لأن ما وقفنا عليه حيال ما سمعناه اليوم والأمس يكاد يقول إن الفلسطينيين يشهدون قانون الغاب، ولو ساد قانون الغاب هذا فإنه سيعمّ العالم كله وينذر بنذر الخطر : منع تراخيص البناء، منع دخول القدس للفلسطينيين، زيادة المستوطنات، نظرة إلى الفلسطينيين بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، حوادث الإحراق والحفريات وتفريغ المدينة وإهمال وطمس هويتها ومعالمها، كل ذلك يجعلنا نقول ليست المشكلة مشكلة القدس فقط ، ولكنها ستكون مدخلاً لنذر ومخاطر لا تقع تحت حرب وستغري بحروب لن تنتهي إلا بانتهاء مشكلة القدس، ونحن نقول إن الإسلام الذي يعتز بكل الرسل السابقين وجميع الأديان السابقة جعل عنصراً أساسياً من عقيدته أن نؤمن بسائر الرسل، لا نفرق بين أحد من رسله، وفي ظله أمان لكل أتباع الأديان والقرآن الكريم يقول : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾، لكن في جو إسرائيل كانت التصفية والإبادة والتنكيل، من أجل ذلك نقول لهم إن في تحقيق السلام مأمناً لكم أيها الإسرائيليون قبل أن يكون مأمناً

للفلسطينيين وأصحاب الحقوق، ونقول إن تجريد إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل مطلب ضروري وسريع ولا يصح أبداً أن نتهاون فيه. كيف يتم التفاوض في جو ملبّد وليس هناك حسن نوايا؟ كيف يتمّ التفاوض وهناك تخوف وترقب وترصد، وهي تستحوذ على أسلحة الدمار الشامل؟ إنني أدعو كل العرب وكل المسلمين، بل والمجتمع الدولي وسائر الدول أن تقف وقفة حق وعدل لأن التفريط في هذه القضية - أقول - ليس مشكلة العرب والفلسطينيين والمسلمين والمسيحيين، بل ستدور الدائرة عليهم أيضاً وليستمعوا إلى نداء الحق في القرآن: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾، كل الأرض ستكون حروب دمار لكل الأرض، ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾. من أجل ذلك أقول إن واجبنا كبرلمانيين وفيينا رؤساء برلمانات أنه لا بد وأن تكون لنا وقفة جادة، لا بد وأنتم عقول التشريع، مهتمكم الرقابة والتقنين أن يشكّل منكم مجلس يتحرك مع رئيس لجنة القدس ومع صفوة من قيادة أمتنا العربية والإسلامية، وأن نواجه النظام العالمي، وأن نقول لمن يساندون إسرائيل على هذا التعسف والبطش والاستهتار بأصحاب الحقوق إنه آن الأوان أن نقف موقفاً عادلاً، هل بمحكمة عدل؟ ممكن، هل بتفاوض جاد؟ جائز، المهم أن نوجد آليات نتحرك من خلالها، من خلال الحكومات، ومن خلال المنظمات الدولية. وأحب أن أقرّر هنا بصفتي واحداً من علماء المسلمين أننا نشعر بأننا لن نُضَارَ وأننا سننتصر، وسيكون للقدس حقّها إن عاجلاً أو آجلاً لأن وعد الله في القرآن لنا يقضي بذلك؛ ما إن التقينا مع عدونا لقاءً حقيقياً إلاّ وانتصرنا: في 67 لم يكن لقاء. في 73 كان اللقاء فكان النصر ولذلك يقول القرآن الكريم كلمة حاسمة تطمئن أهل الحق، وأنهم سينتصرون، إن لم تتحقق هذه المطالب قال الله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أذىً، وَإِنْ يُقَاتِلْكُمْ يُوَلُّوْكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا

يُنصَرُونَ ﴿٤٠﴾. هذا كلام الحق الذي لا مَرِبة فيه والذي عليه نلقى الله. أدعوكم لتحرك سريع واتصال بالحكومات وبالمُنظمات العالمية، فقد آن الأوان.

26- موريس دُريون

قرأتُ وتمعنتُ رسالة جلاله الملك الحسن الثاني الذي تفضل بتخصيصها لمشكلة على جانب كبير من الأهمية والخصوصية، وكل تعقيب على هذه الرسالة حتى ذلك الذي ينحو منحى التاريخ لن يضيف أي شيء يذكر. وسأوجز تدخلتي أو الذي سمحت لنفسني بتسميته «اقتراحاً» في بضع جمل : عندما تتنازع عائلتان بضراوة حول منزل تعتقدان أو تدعيان بأن لهما فيه حقوق إرث متساوية، ثمّة طريقتان للخروج من هذا المأزق، فإما أن تتفانى العائلتان في قتل بعضهما البعض بالمسدّسات إلى أن ينقضّ الناجيان الوحيدان من كل جانب على بعضيهما البعض، ثم ينطرحان سوياً بعد تبادل آخر الطلقات، كما نعاين ذلك في بعض أفلام رعاة البقر، ثم ينهار المنزل وتستحيل المروج إلى صحراء قاحلة. وإما أن تقرّر العائلتان تأليف أبنائهما عن طريق الزواج فيعود السلام ويسود الانسراح أرجاء البيت وتينع الحقول من جديد، وهذا ما نعاينه أيضاً في بعض أفلام رعاة البقر.

أما الزواج بالنسبة للدول فيسمّى فيدرالية؛ وعوداً على ما ذكره صديقي الأستاذ ميشيل جويرير - لأنه يتمتع بذاكرة قوية - أقول إنني ما فتئت منذ 30 سنة أذكر حلاً أمثل، لكنه محدد المعالم، وقد صرحت به بعد انتهاء حرب الستة أيام سنة 1967 ومفاده أنني أطالب بإنشاء اتحاد فيدرالي يجمع بين دولة فلسطينية لا غنى عنها ودولة إسرائيلية. إن إقامة دولة فلسطينية والاعتراف بها أضحي ضرورة أخلاقية وتاريخية، إذ لا يمكن لأي أحد أن يعترض على حقوق شعب يريد أن يقيم دولة وسيكون الأمر هيئناً إذا ما تمّ بشكل رسمي

وفي نفس اليوم الذي ستُنشأ فيه هذه الدولة الفلسطينية بغض النظر عن مساحتها الترابية، تمّ وضع أسس اتحاد بين الدولة الجديدة ودولة إسرائيل مع الإبقاء على القدس عاصمة فيدرالية. فهذا الحل هو بمثابة مفتاح المغالق وتصوروا معي ما سيستصحب ذلك من نمو اقتصادي للمنطقة برمتها. كما أن بإمكان هذه الفيدرالية أن تظل مفتوحة أمام منخرطين جدد، فهذه اليوتوبيا لا يتعذر تحقيقها، فقد عايننا على مرّ التاريخ عدة حالات عادت فيها التحالفات إلى سابق عهدها وأضحى أعداء الأمس حلفاء الغد.

لم تُفضِ سياسة الخطى الصغيرة - كما أشار إلى ذلك الرئيس ماريو شواريس- لم تفضِ إلى نتيجة تذكر، بل عادت بنا القهقري، لذا يتعين إحلال سياسة أخرى محلّها، ألا وهي سياسة القفزة الكبيرة ويتوقف ذلك على إرادة المسؤولين واتساع أفقهم، كما أن ذلك يظل رهيناً بضغط الرأي العام الدولي، لكن إذا تعين على الأرض التي هبط فيها الوحي الإلهي أن تظل أرض اقتتال وكرامية، وإذا أجبرت على أن تظل أرضاً موحشة، فإن لعنة الله ستتحقق بنا جميعاً.

27- حمّد أحمد عبد الله يوسف

استمعنا خلال هذين اليومين إلى كلمات كلها تبرز الحق الفلسطيني في القدس الشريف. إن الشعب الفلسطيني ينشد السلام والعدل والأمن والاستقرار، ويتمنى أن يتم الالتقاء مع اليهود، لكن علينا أن نتساءل ماذا نريد من هذا المؤتمر ومن غيره من المؤتمرات التي انعقدت والتي ستعقد وماذا سنحقق؟

وإذا أردنا ما نريد، علينا أن نحدّد المشكلة الحقيقية ونشخصها، عندئذ يكون الحل ممكناً إذا استجابت إسرائيل واستعدت بصدق وإخلاص وأمانة

لإعطاء الشعب الفلسطيني جميع حقوقه المسلوبة مقابل أن يتسامح الشعب الفلسطيني مع بقائها على أرضه لأن إسرائيل وجدت بدون حق على أرض فلسطين لا ماضياً ولا حاضراً . فلو عدنا إلى ما قبل سنة 1948، سنجد أن اليهود كانوا لا يملكون من أرض القدس إلا 5% ولا يمثلون من سكانها إلا 6% حتى أنه كان لا يحق لهم الوصول إلى حائط البراق الشريف، وقد أعطتهم الدولة العثمانية هذا الحق منة وليس كحق، ولكن بالرغم من أن قرار هيئة الأمم المتحدة أعطى الحق في حائط البراق الشريف والجدار الغربي والمنطقة الغربية التي هي حارة المغاربة للمسلمين دون اليهود، فقد تسامح الفلسطينيون مع اليهود، وكانوا يسمحون لهم بالوصول إلى حائط البراق الشريف حيث يبكون في أوقات الأعياد، لكن - للأسف - عندما حلت حرب 1948، أول ما فعل اليهود مقابل الجميل هو هدم حارة المغاربة عن بكرة أبيها، بالرغم من أن هذه الحارة وقف إسلامي صحيح يرجع تاريخ وقفها إلى القرن السادس الهجري، هؤلاء اليهود للأسف ومع احترامي للموجودين لا التزام لديهم بالمواثيق والعهود، فإذا أردنا أن نحدّد ما نريد، وإسرائيل عندها الاستعداد بصدق لأن تحقّق وتستجيب لإعادة الحق إلى الشعب الفلسطيني، فلا خلاف لدينا مع اليهود من ناحية الدين لأنه كان هناك تسامح ديني منذ عهد عمر بن الخطاب وحتى يومنا هذا؛ ليس هناك أي تعصّب ديني، فكل الأديان تأخذ حرّيتها، وكان المسلمون يعطون الحرية ويحمون المقدسات بعكس ما تفعله إسرائيل الآن.

فإذا استجابت إسرائيل لمطالبنا، فإنه لا خلاف للدين فمطالبنا محدّدة كشعب فلسطيني : السيادة على الأرض الفلسطينية وبالذات على القدس الشريف؛ قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف؛ استرجاع جميع الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني لا حسب القرار 242، بل العودة إلى وضع 1948 لأن قضية الأشخاص الذين نزحوا عن ديارهم في سنة 1948 يمثلون 80% من

القضية الفلسطينية وقرار 242 لا يمثل إلا 20% من القضية الفلسطينية، فلو طبق قرار 242 ستبقى هناك مشكلة فلسطينية وتبقى المنطقة في ثورة. هناك أيضاً مسألة المستوطنات التي تقام على أرض وقف إسلامي صحيح أو تُنتزع من أصحابها، وقد أحيطت القدس بعشرات المستوطنات، وفي داخل القدس الإسلامية والعربية ويجوار المسجد الأقصى حوالي 35 بؤرة استيطانية، وقد أحيط المسجد الأقصى نفسه بـ 35 بؤرة استيطانية، لماذا؟ هناك الأنفاق تحت الحرم، كما أن لنا مطلباً آخر يتمثل في عودة اللاجئين إلى ديارهم سواء الذين نزحوا في 1948 أو في 1967. فإذا كانت إسرائيل تريد السلام والالتقاء فعليها أن تعيد الحق لأصحابه.

وأودُّ أن أقول كلمة - وأرجو أن أكون غير متشائم - إن إسرائيل لن تقبل بأي حل سلمي إلا عندما تنفذ ما يدور في أذهانها وهو بناء الهيكل. لقد سبقتهم حفريات أجنبية قبل 100 سنة، ولم يجدوا أي أثر لهذا الهيكل. وما زالوا منذ 1967 إلى يومنا هذا يحفرون تحت المسجد الأقصى، وأشك وشك الكثيرون في أن للحفريات أهدافاً: أولاً، ليس الهدف هو الكشف عن أثر الهيكل لأن لديهم قناعة تامة بأن لا أثر لهذا الهيكل وسبقتهم حفريات أجنبية قبل 100 سنة ولم تجد أي أثر؛ أعتقد أنهم يخططون من خلال الحفريات لهزِّ أساسات المسجد الأقصى. ثانياً، هناك اعتقاد بأنهم يضعون مواد كيماوية داخل الأرض حيث ستتآكل هذه المواد مع ذرات التربة والصخر، ولها مدة زمنية، عندئذ سينهار المسجد الأقصى ويتباكون كما حدث في حريق المسجد الأقصى، حيث قالت غولدا ما يير: «يالْحَرَاب بيت المسلمين، إنهم سيقومون بثورة»، ثم أكلت حبوباً منومة ونامت 24 ساعة، ولما استفاقت سألت: «ماذا فعل العرب والمسلمون؟»، قالوا لها: «يتباكون في الإعلام والصحف...!».

إن المسجد الأقصى في خطر فأرجو من مؤتمرنا هذا أن يؤيد الحقوق الفلسطينية المسلوقة، من المعروف تاريخياً أننا أصحاب حق ونحن الآن أصحاب مشكلة؛ إذا لم يحصل صاحب المشكلة على حقه ولم يحصل صاحب الحق على حقه، فكيف يتنازل عن هذا الأمر؟ كيف يبرم سلاماً؟ كيف يلتقي مع إنسان يسرق حقوقه؟ الشعب الفلسطيني ليس إرهابياً كما يقولون، بل إن الشعب الفلسطيني يتمنى السلام والالتقاء مع من يعيش بجواره.

28- صالح بكر الطيار

لقد استحثني النقاش الذي سمعناه من الإخوة الأساتذة على التدخل وأنا أتذكر حالنا كعرب أننا في مأزق. ولكن هل نخرج من المأزق بأن نبكي على اللبن المسكوب؟ الآن هناك مشكلة ونعرف التاريخ ونعرف حقنا، وليس هناك من ينكر الحق العربي الإسلامي في مطالبنا المشروعة. ما هي المقومات العسكرية لدى الدول العربية والإسلامية جمعاء حتى يمكن أن نعيد فكرة «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» يجب أن نتعامل مع المنطق بالمنطق، وبما يقبله العقل. أعتقد أن القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي والقرارات الصادرة عن القمة العربية والأمم المتحدة هي لصالح القدس؛ إن لم تنفذ فهي ليست أخطاء الغير، فهي أخطاؤنا نحن، أخطاء تهاوننا نحن، يجب أن نعرف بالخطأ. ليست هناك إرادة سياسية مجتمعة، إذا توافرت الإرادة السياسية لدى بعض القادة العرب المخلصين، فأعتقد أنها غائبة عند البعض الآخر. هناك من ضحى بحياته وثوراته القومية ودماء شعبه وشبابه لصالح القضية الفلسطينية ولصالح القدس الشريف. ترك أعداؤنا، وبأسلوبهم ودبلوماسيتهم حصلوا على ما حصلوا عليه، ونستمر في اتهام بعضنا البعض بأننا نطالب ونطالب؛ خذ وطالب، لا يمكن أن نأخذ كل شيء ونترك كل شيء، أعتقد أن

جلالة الملك الحسن - عندما قام السيد الرئيس أنور السادات رحمه الله بزيارة القدس واتهم بالخيانة العظمى - كان يتكلم كلمة صدق وحق. أتذكر عندما كنت طالباً في السنة الثانية في الجامعة أن جلالة الملك الحسن قال في مؤتمر بغداد : « اتركوه يعمل فإن نجح فله أجران ، وإن فشل فله أجر واحد ». الاجتهاد حصل، نحن لا نريد الآن أن نبكي على ماضيها ولا نريد أن نرمي أخطاءنا على الغير. هناك مشكلة وسيكون عام 1999 عام فلسطين وعام القدس وعام إعلان الدولة الفلسطينية كما تختارها السلطة الشرعية الفلسطينية.

29- عايض علوش المطيري

هل القدس نقطة التقاء أم افتراق؟ أولاً نشكر الملك الحسن الثاني على رعايته الكريمة لهذه الندوة، وأشكر أيضاً المشاركين لما قدّموه من عروض جيّدة في هذه الندوة.

كلنا يعلم بأن هذه المدينة المقدّسة هي موضع إجلال وتعظيم للديانات السماوية الثلاث، ولكن يجب أن نوجه سؤالاً لليهود، ما هي اللغة التي يؤمن بها اليهود على أحقيتهم في امتلاك هذه المدينة؟ فإن كان بالتاريخ فمؤكد أن العرب الكنعانيين هم أول من سكن هذه المدينة، فهذه الأرض عمرها الكنعانيون - وهذا ثابت في التاريخ - قبل أن تقوم لليهود دولة في هذه الأرض؛ وإن كان بالعرق، فلا فضل لليهود على العرب، وإن كان اليهود يعتقدون أنهم أبناء الأنبياء، فالعرب أيضاً هم من نسل إبراهيم، وراعي هذه الدعوة كلنا يعرف أنه من أسرة علوية كريمة تتصل برسول الله ﷺ الذي جدّه هو إبراهيم الخليل؛ وإن كانت بالعقيدة فيما يعتقد اليهود، فالعرب أهل عقيدة معتبرين أن دين التوحيد الذي يؤمنون به هو ما كان عليه إبراهيم الخليل.

إذن ما هي اللغة التي يؤمن بها اليهود أن لهم أحقية في أن يملكوا هذه المدينة المقدسة في الديانات الثلاث؟ اللغة التي يؤمن بها اليهود هي لغة القوة، فاليهود جاءوا بقوتهم واستولوا على هذه المدينة وطرّدوا أهلها تحت مسمع ومرأى من العالم أجمع؛ تداعت الظروف الدولية بأن يقطع بلفور وعده لليهود، وهذا لا ينكر؛ لقد وعد بلفور- ناطق باسم بريطانيا آنذاك - بأن يقيم دولة اليهود بعد الانتهاء من تلك الحرب العالمية ويقول الشاعر :

تعدو الوعود وتقتضي إنجازها من جيب غيرك محسن ومن فرض

فهذا التاريخ لا ينكر، واليهود أخذوا هذه المدينة بالقوة وإسرائيل لم تكتف الآن بالاحتفاظ بهذه المدينة، وإنما تريد من الدول العربية في المرحلة القادمة أن يحصل اعتراف شامل بها، وهذا ما يقوم به الضغط العالمي على دولنا العربية لأنه يريد أن نعترف بوجود إسرائيل في هذه الأرض. فأنا أقول إن ما يُملَى بالقوة لا يمكن له أن يستمر حتى وإن أجمعت الدول العربية كلها على الاعتراف بإسرائيل، فلا يمكن أن يؤمن الناس إلا بما يعتقدون حتى ولو أن العرب آمنوا بذلك تحت أي ضغط، فهناك دين أتباعه يزيدون على مليار وربع يؤمنون بأحقيتهم في هذه الأرض المباركة؛ فهذه الندوة ندوة مباركة وقد ذكر بعض الزملاء المشاركين بالألّا ننظر إلى التاريخ وإلى الماضي، فأنا أقول إن من لا ينظر إلى تاريخه وإلى ماضيه لا يعرف مستقبله.

30- جيمس فيطاريلو

باعتباري أحد المسيحيين الأمريكيين، أودُّ أن أتقدّم بتوصية عملية ومعتدلة الاتجاه من خلال ما سمعته خلال هذين اليومين وهي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الكنيسة التي أمثلها. أودُّ أن أقترح على كل من اتحاد البرلمانات العربية والجامعة العربية أن يصدرا بياناً واضحاً يتضمن نظرتهما لمستقبل

القدس وباستطاعتها ذكر الوقائع التاريخية دون أن يعطوا لهذا البيان صبغة عسكرية.

وسوف أدرج بعض الأفكار والمبادئ التي ما فتئنا نتحدث عنها خلال هذا اليوم من قبيل جعل القدس مدينة مشتركة لضمان بقائها مدينة مفتوحة أمام الجميع، ومعاملة المواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين على قدم المساواة سواء أكانوا مستقرين في المدينة أم لا، وكذا ضرورة أن تصبح القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

كما أودُّ أن أقترح كذلك بأن توضّحوا للإسرائيليين وللمجتمع الدولي بأنه لن يكون هناك أي تطبيع مع العالم العربي إلا إذا احترم الإسرائيليون هذه المبادئ الأساسية. وللقيام بهذا العمل، أقترح بأن تقوم هاتان المنظمتان من خلال ما تتوفر عليه من موارد بتعريف الرأي العام الأمريكي والأوروبي بهذه القضية وبعرض الحقائق التاريخية الأساسية التي شرعت في دراستها منذ سنوات قليلة. وبما أنني أدرس التاريخ، أقول لكم بكل صراحة إننا لا نذكر الوقائع التاريخية بالدقة المطلوبة خصوصاً في العالم الإسلامي وأمريكا - وللأسف - في معظم القارة الأوروبية.

عليكم أن تبدأوا بتنفيذ برنامج إعلامي ناجح في الولايات المتحدة وأوروبا، وأن تتوجهوا بخطابكم إلى الطائفة الإسلامية والطائفتين المسيحية واليهودية، وسأقوم بجمع العرب من مختلف أرجاء العالم العربي والمسيحيين واليهود والمسلمين، وسأشارك في الحوارات التلفزيونية وسأقصد البيع والكنائس والمساجد، ثم أتصل - في آخر المطاف - برجال السياسة لأنهم لن ينصتوا إليكم إذا لم يشعروا بأن الرأي العام الأمريكي أو الأوروبي يساند خطابكم، أعتقد بأن لكم خطاباً متزنأً وتاريخاً عظيماً. أحس بالخزي للطريقة التي عامل بها المسيحيون الشعب اليهودي لسنوات طويلة

في أوروبا. أعرف أن هذا الأمر لا علاقة له بتاريخكم، لكن غالبية الأمريكيين يجهلون ذلك. لذا فالأمر سهل للغاية : عليكم أن تبذلوا جهوداً في إعطاء المعلومات، وألاً تصرفوا المال على الدبّابات والأسلحة، بل أنفقوها في هذا المجال وأخبركم بأن الشعب الأمريكي يؤمن بالعدل والمساواة، فذلك منصوص عليه في دستورنا.

31- أحمد مختار أمبو

كنت أنوي عدم التدخل في النقاش الدائر حالياً لأنه سبق لي منذ عامين خلال دورة عمان أن قدمت بحثاً في المسألة التي نناقشها اليوم، لكن يبدو لي أنه من الضروري أن أضيف بعض التوضيحات بخصوص السؤال المطروح علينا وهو هل القدس نقطة قطيعة؟ أجيب بالقول إن القدس بالفعل نقطة قطيعة وسيستفحل الأمر إذا لم تُرسَ دعائم السلام على أسس عادلة، بل إن القدس قد تصبح المكان الذي سيتسبب في نشوب حرب عالمية ثالثة، وقد قدمت ما يؤكد هذا القول خلال الدورة التي عقدناها في عمان، أما فيما يخصّ القدس مكان التقاء؟ فأقول أيضاً إنها مكان التقاء بالنسبة للذاكرة وللعقيدة، لكنها لم تصبح بعد مكان التقاء الأشخاص ولن تصبح كذلك إلا عندما تُرسى دعائم السلام لا على أساس موازين القوى، ولكن على أساس الإنصاف واحترام القانون الدولي.

ويقودني هذا الأمر إلى النقطة الأخيرة في تدخلي والتي تتعلق بمفهوم ثقافة السلام التي تحدثنا عنه طويلاً خلال هذا اليوم، بل وأشرنا إلى ديباجة الميثاق التأسيسي لليونيسكو والتي تقول : «بما أن الحروب تنشأ في عقول البشر، يتعين أن يتم الدفاع عن السلام على مستوى هذه العقول»، وهو ما يعني صراحة أنه يجب أن نولي أهمية كبرى للثقافة، لكن يجب قراءة

الديباجة بأكملها لأن بعث ثقافة السلام يستوجب توافر عدد من الشروط، والميثاق التأسيسي لليونيسكو صريح في هذا الصدد، إذ يذكر من بين الشروط التضامن المعنوي والفكري للبشرية الذي يتم من خلال الاعتراف بكرامة كل فرد وكرامة كل شعب واحترام حقوق كل شعب واحترام القانون الدولي، وهو ما لا ينسحب بعد على حالة فلسطين والقدس.

يعتبر القانون الدولي القدس أرضاً محتلة وهو ما لا نستحضره عندما نناقش مشكل القدس. ولدي انطباع بأننا نحاول طمس الطابع الدولي لمشكل القدس لتصبح القضية عبارة عن مواجهة ثنائية بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولا أعتقد أن ذلك نهج سليم. ويجب التذكير بأنه لا ضير من ترك الفلسطينيين يتحاورون مع الإسرائيليين، لكن يجب على المظلة الدولية ألا تتخلى عن مسؤولياتها، وأعتقد بأن لمنظمة الأمم المتحدة مسؤولية وجب عليها الاضطلاع بها على غرار ما قامت به اليونسكو خلال فترة من الزمن، وتوقفت حالياً عن مواصلة ذلك؛ فإذا لم تمارس اليونسكو مهامها في حفظ الإرث الثقافي، فإن المسؤولية تقع في المقام الأول على الدول الأعضاء، أي على دولكم؛ فأنتم تصدرون القرارات ولا تطبقونها ولا تباشرون تطبيقها داخل الهيئات الدولية، وما دتم تتصرفون على هذا النحو، فإن القانون الدولي لن يطبق بتاتا. أعتقد أن الأمور باتت واضحة فيما يتعلق بالإرث الثقافي: فثمة اتفاقية لاهاي لسنة 1954 التي أنيط باليونسكو مسؤولية تطبيقها وإعلان المؤتمر العام لسنة 1956 بنيودلهي الذي جاء عقب إقرار هذه الاتفاقية والذي عزز التدابير التي يلزم اتخاذها من أجل المحافظة على الإرث الثقافي في حالة نشوب نزاعات مسلحة. وأودُّ أن أقول للأستاذ رائف إن ما ذكرته غير موجه له لأنني أعرف ما قام به من أجل المحافظة على الإرث الثقافي للقدس.

ومن جهة أخرى، أعضد الاقتراحات التي قدمت قبل قليل، فلا يجب اعتبار مشكل القدس شأنًا فلسطينياً أو عربياً، إذ من الخطأ - في رأيي - الانحصر ضمن هذا الإطار لأنه مشكل يهم المجموعة الإسلامية وكذا المجتمع الدولي على اعتبار أن القدس تهم اليهود والمسيحيين والمسلمين، والحال أننا نترك تناول الموضوع من هذا الجانب بالاختصار على ذكر العلاقات بين العرب والإسرائيليين، كما أشاطر الرأي القائل : إن المشكل الأكبر يتمثل حالياً في نقص المعلومات، ففي الدول الإسلامية نفسها - باستثناء الدول العربية- لا تتوفر المعلومات لدى الأفراد ولا يعرفون أصل المشكل والتحديات التي يطرحها فبالأحرى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد سبق لي أن اقترحت منذ سنوات عديدة بأنه يجب بذل الجهود في مجال توفير المعلومات؛ فلو وقّرنا المعلومات الصحيحة للشعوب وكانوا على علم بالحقيقة، لما تركوا الحكومات تتصرف على النحو الذي يتم حالياً، لكن الوضع لن يتغير ما دامت الولايات المتحدة تتبع بلا تبصّر المواقف التي يتخذها الإسرائيليون، وهو ما يجري حالياً، إذ ليست هناك مفاوضات عادلة لأنها تستند إلى سياسة الأمر الواقع، أي ما تمّ تحقيقه حسب إرادة الحكومات الإسرائيلية، لذا علينا أن نستحضر هذه الحقيقة على الدوام، وأعتقد بأنه من مصلحة كل من اليهود والإسرائيليين والفلسطينيين والمجتمع الدولي أن تتم تسوية مشكل القدس على أساس الإنصاف واحترام القانون الدولي.

32- عبد الكريم غلاب

لفت نظري في الحديث القيم للسيد ميشيل جويرالذي استمعنا إليه هذا المساء أن الاتحاد الأوروبي قد أبعث في مرحلة البحث عن السلام وإقراره في

الشرق الأوسط وفي الخلاف بين إسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية، إذا كنت قد فهمت كلامه جيداً. والسيد جوبير لم يبتعد عن الواقع ولكن أساءل: من أبعد الاتحاد الأوروبي عن هذه القضية وقضايا أخرى مماثلة؟

الجواب سهل. ولكن لماذا يقبل الاتحاد الأوروبي أن يبعد عن قضية مثل هذه؟ مع أنه يتحمل مسؤولية كبرى لبناء مستقبل القارة الكبرى، المستقبل الاقتصادي والثقافي والسياسي والحضاري.

لا أريد أن أكون متشائماً لأقول إن الاتحاد الأوروبي أبعد نفسه من موضوع شائك كهذا حتى لا يتحمل مسؤولية المستقبل المظلم في مثل هذا الموضوع، ولكنني أقول إن أوروبا التي حمت الحضارة منذ بداية النهضة الحديثة لا يمكن أن تعزل نفسها عن قضية السلام مهما بذلت أطراف أخرى من الجهود لإبعادها في إطار فكرة إرث قيادة العالم قيادة منفردة.

لقد تسببت هذه المشكلة وما تبعها في حروب كانت معظم دول أوروبا بعيدة عنها، ولكنها تحمّلت مسؤولياتها في التأييد المطلق لإسرائيل سياسياً وإعلامياً سواء في وقت الحرب أو في ظروف الاعتداءات المتوالية على شعب فلسطين.

لا أحد يقبل أن تبقى أوروبا بعيدة عن مشكلة تهتم السلام العالمي إذ هي ليست مجرد خلاف بين العرب والإسرائيليين. ونعتقد أن تدخل أوروبا بنفس العقلية الجديدة التي تسود فيها والمتحررة من خلفيات الماضي، ونفس الرؤية المستقبلية للسلام العالمي ومستقبل بناء عالم جديد متحرر من الخوف والبؤس والحرب، سيكون له أثر في تحويل مجرى تاريخ قضية صعبة كهذه، وكل قضايا السلام التي تماثلها. أوروبا يمكنها أن تدفع بالقضية إلى مكان لقاء وليس نقطة حرب، وأوروبا عليها أن تناضل لتحقيق قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. أوروبا عليها أن تناضل

للقضاء على الاحتلال بالقوة، وهو مبدأ أممي ساهمت أوروبا في وضعه وعليها أن تناضل لتحقيقه. وعلى المفكرين الأوروبيين، والسيد جوير منهم، وبيننا كثير منهم أعضاء في هذه الأكاديمية أن يتحملوا مسؤولية الدفع بأوروبا إلى تحمل المسؤولية.

33- سالم محمد عبد المجيد شنب

شكراً لجلالة الملك الحسن الثاني على تفضله برعاية هذا المؤتمر داعين الله أن يكفل جهوده بالنصر نحو رعاية مدينة القدس، مدينة السلام. وشكراً للأكاديمية الملكية المغربية على هذا اللقاء الهادف والبالغ الأهمية.

إن تاريخ مدينة القدس على طوله والذي يمثل شوطاً كبيراً من هذا التاريخ لم يتغيب عنه الحضور العربي. ولقد كان هذا التاريخ الإسلامي يُظَل المدينة بالتعايش لجميع الأديان السماوية والشعوب السامية، ولقد كان للمسلمين الفضل في رعاية أهل القدس من بطش دولة بيزنطة في القرن السابع الميلادي وكذلك في القرن الحادي عشر الميلادي.

وبهذا نقرأ من سجل التاريخ أن المسلمين هم الذين فتحوا المجال لليهود بدخول مدينة القدس وحمايتهم، وأمنوا طرق الحج للمسيحيين. ويستبان من هذا الاستقراء أن الإسلام دعوة سلام وبذلك تكون مدينة القدس نقطة التقاء.

وامتداداً للتاريخ، فإننا نؤكد بأن القدس من حيث أهميتها من منظور الأديان السماوية الثلاثة ومحافظة على روح الأخوة من العالمين العربي والإسلامي هي مدينة عربية محتلة وجزء من الضفة الغربية لنهر الأردن ومن ثم يجب أن تكون القدس عربية، وأن يكون الحق للفلسطينيين في القدس من الحقوق المشروعة باعتبارهم جزءاً من الضفة الغربية. ولنا رؤية من حيث حقوق

الفلسطينيين وحقوق الطوائف الدينية الأخرى بحيث يكون الإشراف للممثلين على الأماكن المقدسة وإقامة مجلس مشترك للإشراف على إدارة الوظائف الضرورية في المدينة.

ومن حيث أننا نؤمن بالسلام كهدف وكونه سلاماً دائماً قائماً على العدل، فلا بد من انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية وإعمالها إعمالاً حقيقياً يطابقه واقع نحو تنفيذ قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة بشأن القضية الفلسطينية قضية الشرق الأوسط.

ولقد أكدت هذه القرارات أن الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية أرض عربية فلسطينية تنطبق عليها قواعد اتفاقية لاهاي سنة 1907 وتخضع من الناحية القانونية لأحكام اتفاقية جنيف لعام 1949. ويكفي ذلك للتدليل على مخالفة إسرائيل الصارخة لأحكام الاتفاقيتين والتي تؤكد أن القدس الشرقية لم يكن بها مواطن إسرائيلي واحد عام 1967 أي قبل الاحتلال.

وعناد إسرائيل وعدم تنفيذها القرارات والاتفاقات الدولية يجعل القدس نقطة قطيعة لا التقاء.

وحتى يكون هناك التقاء يجب أن تعمل إسرائيل على أن يوجد العدل في أرض الواقع بإحقاق كل الحقوق المشروعة للمنطقة.

ولكي تكون أرض لقاء أيضاً لا بد من العمل على إقامة السلام في أرض السلام.

34- عابد حسين

لقد استفدتُ وتعلمتُ الشيء الكثير خلال هذه الأيام الثلاثة، فالطريقة التي طرحت بها القضية أوضحت لي بجلاء ما تنطوي عليه المصالحة. أتفق مع

بعض الزملاء الذي يعتبرون القدس اليوم مكان قطيعة أكثر من كونها مكان التقاء العقول، لكن آن الأوان لكي تصبح القدس مكان التقاء من أجل المصالحة. وأعتقد بأنه إذا كانت المصالحة حتى الأمس القريب أمراً غير ممكن، فإنها صارت اليوم أمراً ممكن التحقيق. وإذا تصفّحت كتاب التاريخ كما يحدث الآن، فسيتبين لكم بوضوح أن عهود الاستعمار والإمبريالية والفاشية والتمييز العرقي قد ولّت ولا يمكن أن تنبعث من جديد، فمن كانت له القدرة في السابق على العمل بناء على هذا الأساس فإنه يخوض معركة خاسرة.

النقطة الثانية هي أن الأسلحة وآليات الحرب أضحت أمراً متجاوزاً؛ فقد مر على البشرية ربح من الزمن كانت الأسلحة فيه تقرّر صاحب الحق من المدعي، لكن تبين في الوقت الحاضر أن الدولة التي كانت تعتبر قمة في التفوق العسكري قد انهارت بسبب فساد نظامها الداخلي، ويبدو لنا أيضاً أن أمريكا التي تعتبر بحق واحدة من أكبر القوى العسكرية في العالم لم تستطع أن تُبديد الثيتنام ولم تحقّق النجاح المرتقب في حرب الخليج، إذ لم تُتم ما دشنته في البداية. وهو ما يقيم الدليل على أن من يعتقد بأن المشاكل تُسوّى على أساس السلاح هم في الواقع يستعملون الآلية التي لن تمرّر الخطاب الصحيح الذي يروم الوصول إلى نتائج إيجابية. وبالتالي، يجب علينا الرجوع إلى الوسائل السلمية الحضارية والحوار للتوفيق بين الخلافات أسوة بما فعل مانديلا. وفي إيرلندا يصارع الفرقاء من أجل الوصول إلى حل، لا باستعمال القنابل لأن ذلك أثبت فشله، ولكن بالتفاوض والحوار. وثمة خلافات في عدّة مناطق من العالم رفع فيها شعار صدام الحضارات، لكن هذا الصدام لن يقوم إلا بتدمير الحضارات بدل تنمية صرحها. لذا، يجدر أن تكون رؤيتنا واضحة في هذا المجال وليعلم القادة في إسرائيل أنهم لن يدافعوا عن أنفسهم بواسطة السلاح، بل بواسطة الطرق السلمية والمفاوضات وإشاعة العدل.

النقطة الأخرى في مجرى حديثي هي أن ثمة طريقتين لإجراء الحوار أو لتحقيق التسوية. أولاً، هناك المصالحة على أساس اقتراح الحلول، ثانياً، المصالحة التي تأتي عن طريق مسار طويل، فالنزاعات تحبل بالمشاكل، وإذا عالجهما المرء تدريجياً قد يتوصل إلى إنهاؤها، لكن إذا استحث الخطي للوصول إلى النهاية، فإن ذلك للأسف سيزيد من تعقيد الأمور بدل حلها.

ثمة أمران أو ثلاثة وردت في المناقشات، وأودُّ أن أضيف إليها بعض النقط. فقد وردت فكرة مفادها أن بالإمكان قيام دولة بنظامين أو ثلاثة. أجل، كان هذا الشكل من المصالحة متعذر التحقق في السابق، لكنه أضحي ممكناً في الوقت الحاضر، وأعتقد أن الصين هي من قالت بقيام دولة بنظامين؛ فالترتيبات التي همّت هونغ كونغ تظهر بوضوح أنه بالنزاهة والفكر السديد الذي نفخر باستحضاره هنا، يمكننا أن نصل إلى طريقة تمكن من تعايش نظامين داخل دولة واحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، أثرت المسألة التالية : هل يمكن أن يوجد موقعان للقوة داخل المدينة الواحدة؟ إي نعم، كان ذلك غير ممكن في السابق لكنه أضحي ضمن حدود الممكن في الوقت الحاضر وأقدم إليكم مثلاً من بلدي: هناك ولايتان في الهند، ولاية البنجاب التي يمثلها السيخ، وولاية هاريانا التي يمثلها الهندوس، وتطالب الولايتان معاً بمدينة شانديجار، وقد قرّر في النهاية بأن تجعل الولايتان عاصمتيهما في نفس المدينة وهناك وزيران أولان وحاكمان والأمور تسير على ما يرام. لذا ليس ثمة ما يمنع حصول نفس الأمر في مكان آخر.

النقطة الأخيرة هي أن الأمور تغيّرت وممر الحكّام أنفسهم بتحوّلات، فالمجتمعات لا تتصف بالسكونية وحتى الأمس القريب كان لدينا فكر عربي وفكر إسرائيلي وفكر آخر، لكن المعبرين عن كل فكر يمرّون الآن بتحوّلات،

وقد كنتُ أخيراً في إسرائيل وعايّنتُ الحوار الذي دار بين ابن بيغين وابنة موشي ديّان، وهما على طرفيّ نقيض، إذ أن الأول متشدّد يرفض كل مصالحة مع فلسطين، في حين أن الثانية تناقض الطرح الأول وتدعو إلى إحداث التغيير.

وداخل الجامعات، ثمة من يصدق أشكال الظلم والإجحاف الذي تطال الفلسطينيين. لقد حان الوقت الذي تجمع فيه مؤسّسة ما كأكاديميتنا هؤلاء الأشخاص وتؤكد من أنه بإمكاننا التنظير للمستقبل، وهو بمثابة رهان ينتصب أمام الأكاديمية لا سيما وأنه يوجد بين ظهرانينا وفي الخارج بعض العقول الرفيعة والمتنوّرة وبعض الأشخاص الملتزمين، وعلينا أن نحدث اتصالاً ببعض منهم ونضع سوياً تصوراً جديداً بالنسبة للمستقبل يُحدّد الوسائل التي ستساعد الفلسطينيين والوسائل التي يجب على العالم العربي أن يقدمها في هذا الاتجاه.

ولي اليقين التام من أن هذه الطريقة ستمكّننا من كسب القوة. وأشير إلى أن بإمكان وسائل الإعلام والمعلومات الاضطلاع بدور كبير في هذا المجال.

سبق للرئيس ماو أن قال مرة إن الثورات تتمّ من خلال المعارك المسلّحة، لكن خلفاءه أدركوا بأن التلفزيون وما يقدّمه من صور هو الذي يجعل العقول تغير العالم ويحقّق النصر تلو الآخر. وبالتالي، يجب علينا أن نهيبّ الأرضية لاستثمار مجال الإعلام، إذ لا بدّ لاجتماع العقول السديدة أن يتمخّض عن أفكار المصالحة وأن يقدّم نظرة مستقبلية تكون خير ملهم للأشخاص وتمكّن من خرق المسافات وإحراز التقدم. أعني بأن هذه مهمّة ليست بالهينة، لكن المهام الهينة ليست بتلك التي يطمح المرء إلى تحمّلها؛ هي مهمّة صعبة لا ريب في ذلك، لكن جلاله الملك والأكاديمية خطأ لنا سبيلاً في هذا الاتجاه،

علينا أن نسلكه، ولي اليقين في أننا سنخطو خطوة إلى الأمام، وأعتقد أنه يكفيننا القيام بخطوة واحدة.

35- يسري فهمي المغازي

تحية تقدير وعرفان لراعي هذه الندوة جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله ولهذا البلد المضيف الذي له مواقف قومية وعربية فريدة لا ينكرها إلا جاحد.

أيها الإخوة، ظاهرة صحية وجديدة وعقلانية سادت مناقشات هذا الجمع الذي إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على بداية عهد جديد وفكر جديد يسود عالمنا العربي والإسلامي، وظاهرة صحية أيضاً بوجود البرلمانين العرب مع أهل الفكر والعقل ورجال الأديان بمختلف الاتجاهات.

وأستخلص مما سرد من مناقشات ومدخلات أن يكون عملنا على أربعة محاور رئيسية، اسمحوا لي أن أوجزها فيما يلي :

أولاً، لجنة تسيير في طريق المبحث القانوني وتكييفه بما يتلاءم مع الظروف العالمية التي يتحدث فيها العالم بلغة واحدة وهي السلام مهما كانت دروبه ومؤثراته... والقوة الوحيدة في العالم التي يجب أن نضعها أمام خيار الحق وإظهار الحق تاريخياً ووثائقياً.

ثانياً، لجنة من البرلمانين العرب لمناصرة الحق المشروع لنا بالقدس يضم إليها أهل الفكر والمنطق من مختلف الأديان وتكون لها حرية الحركة إقليمياً وعالمياً بما يتفق مع المنهج الدولي الحالي... والحركة السريعة لمخاطبة الرأي العام العالمي ليكون قوة ضغط بالتوازي مع اللجنة القانونية وخاصة في هذه المرحلة.

ثالثاً، الوفاق العربى العربى والعربى الإسلامى؛ لا يمكن أن يكون العالم العربى والإسلامى على هذه الصورة من شقاق وخلاف، ويجب أن تكون هناك وحدة هدف ووحدة مصالح من رأى وفكر وهدف أصيل ثابت - هل نطلب من كل قوى العالم أن تقف بجانبنا ونحن على ما نحن عليه؟ وأملاً بمبادرة كريمة من صاحب الجلالة.

رابعاً، تحريك القضية داخلياً من منطلق الحفاظ على ما تبقى من الأرض والوقوف بكل قوة من أطفال وشيوخ ونساء وشباب أمام كل متر يؤخذ حتى تكون هذه وسيلة من وسائل الضغط أيضاً.

هذا ما أردت أن أوجزه في هذا الاجتماع حتى نصل إلى مكان التقاء.

36- عاصم عبد الله غوشة

بعد أن استمعنا إلى مجموعة الآراء السديدة والعديدة خلال جلسات هذه الندوة المتميزة موضوعاً وأداءً وحضوراً، والتي طرح من خلالها عدد من الاقتراحات الموضوعية الآتية والجذرية، اسمحوا لي أن أقول إنه لا بد من استقراء ما حدث وما يقع الآن على أرض القدس، لنبنى على ذلك خطة مستقبلية للمعالجة، إذا كنا نسعى لتكون القدس فعلاً مكان التقاء.

أولاً، نحن مع السلام، وما كنا دائماً إلاً مع السلام، وفي كل الحالات كنا ننشد السلام. ولكن أي سلام هو المقصود؟ هل هو سلام الأمن مقابل السلام؟ أم هو سلام الأرض مقابل السلام؟ وهذا هو سؤالنا.

نحن مع السلام العادل الذي يؤمن الحقوق المشروعة في القدس لكل ذي حق دون تمييز.

إن إسرائيل تغيّر معالم القدس كل يوم متجاهلة كل القوانين والشرائع والقرارات الدولية التي تقضي بعدم تغيير معالمها - والتي أشار إليها عدد من السادة المتحدثين - ومع ذلك فإنها تغيّرها كل يوم جغرافياً وديموغرافياً من خلال مشاريع الاستيطان والمصادرة والأطواق الثلاثة حول القدس.

لهذا لا بد من إجراء سريع خاصة وأن المفاوضات حول القدس يقع في آخر أجندة المفاوضات، وبمعنى آخر تأتي في المرحلة الأخيرة من التسوية النهائية، وربما تطول هذه المفاوضات وتطول سنوات - كما عودتنا إسرائيل - تكون خلالها إسرائيل قد قضت على البقية الباقية من معالم القدس المتميزة حضارياً وتاريخياً وجغرافياً وديموغرافياً.

وبناء عليه لا بد من إجراء سريع وأنّي يحد من التغيير المتسارع كما تحدث عن ذلك بعض السادة المحاضرين في كلماتهم. إن سكان القدس الصامدين حتى الآن بحاجة إلى دعم فوري يمكنهم من الثبات على أرضهم، وإلا فإن إسرائيل ستقضي على صمود البقية الباقية من سكان القدس العرب.

هناك مشاكل آنية عديدة بحاجة لمعالجة سريعة، منها مشكلة الإسكان - العجز في توفير المساكن - وتوفير فرص العمل وخلق المشاريع ودعمها، ومساندة المؤسسات الاجتماعية والثقافية في القدس لتواصل مسؤولياتها، وقد أتيت على ذلك مثلاً لا حصراً.

لا بد من النظر للأمر بموضوعية وشمولية، ليتمكن أبناء القدس وسكانها العرب من الثبات على أرض القدس والصمود أمام كافة المؤامرات المتجددة كل يوم، ولا بد من التوقف عن التهجير القسري لأبناء القدس والسماح لأبنائها بالعودة إليها.

لا بد من معالجة آنية ومستعجلة توقف النزيف المتصاعد، وبعد ذلك يمكن أن نبحث في الحل الجذري لموضوع القدس، أما أن نعلّق كل أمورنا على

الحل النهائي فمجريات الأمور تدل على أن الطريق طويل وطويل جداً مع إسرائيل.

وختاماً لا يسعني إلا أن أزجي الشكر خالصاً لأكاديمية المملكة المغربية على استضافتها لهذه الندوة وحسن الإعداد لها. وإتاحة الفرصة لنا للاستماع إلى الموضوعات المتنوعة والتي تصبُّ في موضوع القدس.

37- رائف يوسف نجم

يجب أن تبقى القدس مكان التقاء وليس نقطة قطيعة. هكذا كانت على مدى 5000 سنة، وهي تعيش الآن مرحلة شاذة من تاريخها يجب تقويمها. والأمة العربية والإسلامية هي المرشحة لكي تصلح اتجاه البوصلة بعد أن فقدت اتجاهها، والجهاد هو الطريق الصحيح لأنه أمر شرعي؛ إذا احتل شبر من أرض المسلمين، أصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم، وعندما يتعذر هذا الأمر لأسباب دنيوية فهناك سبل كفيفة بخدمة القدس وليست بديلة، منها نظري يصعب تطبيقه في هذه الظروف السياسية الصعبة وفي ظل النظام العالمي الأحادي القطبية الذي يقيس الأمور بمعيارين مختلفين.

من الحلول النظرية - كما استمعنا خلال ثلاثة أيام - القول بتفعيل القرارات الدولية أو إقامة بلديتين عربية وإسرائيلية أو نشر ثقافة السلام لدى شعب متعصب ومتطرف أو طلب ضمانات دولية كضمانات بيكر التي عفا عنها الزمن. لن تدعن إسرائيل لهذه الحلول بمحض إرادتها مهما كانت الضغوط العربية.

وأما السبل العملية، فهي تحتاج إلى نية وعزيمة صادقة من الأمة العربية «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»، وفي هذا المجال أقترح

التالي وهي خمس اقتراحات : الأول، عقد مؤتمر للإعلاميين العرب يتمخض عنه استراتيجية إعلامية لقضية القدس تنشر الحقائق وتفند الأباطيل الصهيونية للشعوب الأوروبية والأمريكية مثل شعارات أرض إسرائيل وشعب الله المختار وبناء الهيكل في موقع المسجد الأقصى. وإنجاح هذه الاستراتيجية يجب تخصيص واستغلال قنوات فضائية عربية وأجنبية علاوة على الوسائل الإعلامية الأخرى، فهذا كفيل بأن يجعل لقضية القدس لوبياً أوروبياً وأمريكياً أمام اللوبي الصهيوني، وإلا فإن الدول العربية وصلت إلى درجة كبيرة من الفقر لا يمكنها تنفيذ ذلك.

الأمر الثاني، تجميد الخلافات بين الأنظمة العربية أمر ضروري قبل التذكير بإزالة الخلاف مع إسرائيل، وإذا لم تستطع قضية القدس أن تعيد لهذه الأنظمة مستوى معيناً من التضامن، فمن الذي يستطيع؟

الأمر الثالث، إن دعم مدينة القدس يكون عن طريق دعم مؤسساتها الفلسطينية كجامعة القدس ومستشفى المقاصد الخيرية وبيت الشرق الخ ودعم السكان الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين لمساعدتهم على الصمود أمام الضغوط الاقتصادية التي يتعرضون إليها، وذلك عن طريق فرض مساهمات مالية على الدول العربية والإسلامية بموجب معادلة معينة يتفق عليها عن طريق لجنة إنقاذ القدس وتنفق في إنشاء مساكن وضمان ديمومة المؤسسات الفلسطينية.

الأمر الرابع، التركيز على تفاصيل قضية القدس في المناهج التعليمية في المدارس وفي الجامعات حتى تبقى حية في عقول وضمائر الأجيال علماً بأن إسرائيل لديها مدارس دينية متطرفة تخرج شباباً متطرفين.

الأمر الخامس، على الدول العربية أن تقنع الاتحاد الأوروبي بضرورة تغيير موقفه من دور المراقب إلى دور فعال لأن مصلحة الدول الأوروبية الاقتصادية

هي مع الدول العربية التي تعيش معها كجيران حول البحر المتوسط، وهنا يتجسّد دور المسيحيّين الشرقيّين وكنائس الطوائف المختلفة في القدس وليس الفاتيكان الذي وقع اتفاقيتين مع إسرائيل سنتي 1993 و1997.

هذه المقترحات كفيلة بأن تغير الصورة القاتمة الحالية، لكن إذا عجزت الدول العربية عن الوصول إلى نقطة لقاء مع الجانب الإسرائيلي في هذا الزمن المنظور، فإن ثمة خطرين قادمين يتمثلان في المياه والسلاح النووي لأن الفرد الإسرائيلي يستهلك من المياه بموجب إحصاءات رسمية خمسة أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني، ولذلك تسعى إسرائيل إلى السيطرة على مياه المنطقة، الأمر الذي سيكون له عواقب وخيمة، كما أن إسرائيل تصرّ على الاستمرار في الأبحاث الذرية واقتناء السلاح النووي تحسباً لأخطار قادمة، أهمها المياه لأنها عصب الحياة. وإذا حصلت حرب قادمة فستكون حرب مياه وليست حرب أرض، ولن يوقف إسرائيل عن تنفيذ مخططاتها أية مواثيق دولية أو اتفاقيات سلام.

38- صالح أحمد محمد شال

باسم الشعب البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة نحيي جلالة الملك الحسن الثاني، عاهل المملكة المغربية الشقيقة على هذه الدعوة الكريمة، ونحيي هذه الندوة والمشاركين فيها ورئاستها.

لقد استمعنا على مدى اليومين الماضيين إلى كلمات عديدة من أساتذة أجلاء تقدموا بمذكرات ندخّص منها بعض النقاط التي تتحمل إسرائيل من خلالها مسؤولية كاملة لعدم الالتقاء، وهي أن إسرائيل قبلت قرار 48، أي قرار التقسيم، واعترفت أميركا وبعض الدول الأوروبية به، غير أنها تنكرت لهذا القرار. إذن، السؤال الموجه إلى المجتمع الدولي هو لماذا لا يلزم إسرائيل

بتنفيذ القرار الذي قبلته أصلاً، ثم إن إسرائيل في الواقع وبغطاء من أمريكا هي التي تتنكر لكل القرارات الدولية، وكل الاتفاقيات التي توقعها، وخاصة أحدث اتفاقية وقعت في «واي بلانتيشن»، ويجعل من القدس بذلك نقطة عدم الالتقاء. إذا كانت إسرائيل تريد أن تكون القدس نقطة الالتقاء، فعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته كاملة ولا يترك إسرائيل دولة فوق القرار وفوق القانون.

39- عبد الكريم غلاب

قدّم لنا الأخ والصديق المحترم السيد فيصل الحسيني الحل الذي ربما هو الذي تراه السلطة الفلسطينية لقضية القدس - ضمن الحل الشامل لقضية فلسطين - بتكوين دولتين وعاصمتين في القدس الشرقية والغربية على أساس حدود 1967/7/4. العاصمتان في دائرة واسعة يضمن داخلها - بمرونة - تحركات الجانبين وتحركات المتدينين في ممارسة ديانتهم، ومعالجة المشاكل التي تنتج عن أملاك ومصالح كل طرف في عاصمة الطرف الآخر.

هذه الصورة «الواقعية» عن حل مشكل القدس تبدو واقعيةً ومقنعةً للذين يفكرون بعقلية الذين يستهدفون حل - أي حل - لمشكلة تقع في دائرة المتفجرات الكبرى في العالم. ولكن : هل هذا التصور هو الذي ستطرحه السلطة الفلسطينية في المحادثات المقبلة للحل النهائي لمشكل فلسطين، ليبقى موضع مساومة يطلب المساومون الذين يرعون السلام لتحقيق تنازلات بشأنه، كما هو الشأن في كل محادثات أو مفاوضات يشرفون عليها؟

ثم إن هذا التصور يعتبر أحادي الجانب، ومن الطبيعي أن يكون كذلك. وهو واقعي بمنطق أن الحرب - حرب 67 - لا يمكن أن تغير الجغرافية إلا إذا اعترف العالم بالنصر والهزيمة. وهذا ما لم يتم بالنسبة لحرب 67 فما تزال

أغلب دول العالم تعتبر الضفة والقدس أراض محتلة لم يعترف بضمها إلى دولة الجيش المنتصر، ولكن الجانب الآخر يفكر بشكل آخر قوامه : أولاً، القدس موحدة؛ ثانياً، عاصمة أبدية لإسرائيل؛ وهو لا يقبل مناقشة هذا الموضوع. ومعنى ذلك أن المساومة والمساومين سيجدون أنفسهم أمام عرض واقعي - وهو يقبل بذلك تنازلات - وبالمقابل عرض صارم ويعتمد مع ذلك على مبدئين : وحدة المدينة، وعاصمة أبدية لإسرائيل التي استرجعتها ولم تغتصبها.

إلى أي حدّ ستصل التنازلات من الجانبين في عملية المساومة التي تسود كل المحادثات والمفاوضات التي عرفتها القضية من مؤتمر لندن قبل الحرب العالمية حتى الاجتماع الأخير في واشنطن؟

الموضوع الثاني الذي لمسّه السيد الحسيني لمساً طفيفاً هو : ما هي القدس؟ وأجاب : إن القدس هي القدس وهو تصور غامض، ما أظن أن الجانب الفلسطيني سيدخل معركة المحادثات حول مصير القدس بهذا التصور.

أول أمس تحدث موشي أميراف عن الموضوع، ووضع السؤال : ما هي القدس؟ هل هي المدينة القديمة التي لا تزيد عن كيلومتر مربع أم هي القدس كما كانت في سنة 67، وهي لا تزيد عن أقل من 20 كيلومتر مربع، أم القدس الحالية بعد التوسع، وهي تضم مئات الكيلومترات؟ وقد وضع أماننا الزميل أحمد صدقي الدجاني خريطة قدمها نيتنياهو ليضع العالم أمام الأمر الواقع.

في العرض القيم الذي قدمه أخي الزميل الدكتور أحمد صدقي الدجاني هذا الصباح، وضع أماننا صورة رهيبة للقدس، كما نتصورها وكما تؤسسها من جديد إسرائيل بالمساعدة الكبرى من رعاة السلام. ماذا سيقبل الجانب الفلسطيني وماذا سيرفض؟ أعتقد أن السلطة الفلسطينية سيكون لها التصور

الكامل للقدس، وهي تفاوض باسم المسلمين جميعاً، وباسم تاريخ الحضارة الإسلامية العربية، وباسم الذين ماتوا من أجل القدس قبل سنة 800 أو على الأقل في الثلاثين سنة الأخيرة.

كل الذين كتبوا وتحديثوا عن القدس منذ ثمانمائة سنة لهم تصور واضح عن القدس، بمنطقهم سيتفاوض المتفاوضون عن القدس لاسترجاعها. وأعتقد أن الرأي في الحد الأدنى الذي يقبل المفاوضات حول القدس يجب أن يكون لكل الذين يعتبرون القدس عاصمتهم منذ الثمانمئة سنة، ومهما تكن ثقتنا في السلطة الفلسطينية المتفاوضة حول القدس، وثقتنا فيها كاملة ولا حدود لكمالها، فإننا نعتبر أن القدس الحقيقية - قبل التهويد والتدمير والتشريد والنفي وتغيير الجغرافية وبناء المستوطنات - القدس بمفهومها الإسلامي العربي السكاني الحضاري لا يمكن أن تكون مجالاً للمساومة والتنازلات.

الفرق كبير بين المشروع الصهيوني وادعاء حكومة إسرائيل منذ سنة 67 وبين المشروع الواقعي المتواضع الذي قدمه لنا السيد فيصل الحسيني، ونخشى أن يزيد تعميق هذه الهوة المساومات حول التنازلات التي أتقنها رعاة المفاوضات والمحادثات، والتنازلات أصبحت هي السبيل التقليدي للوصول إلى «الوسط» الذي يخطّون له قبل أية مفاوضة أو محادثة.

نعتقد أن مفاوضات الحل النهائي ستكرس أن القدس نقطة قطيعة وحرب مهما تكن الحلول التي سيصل إليه المتفاوضون.

40- حَمَدُ أَحْمَدِ عَبْدِ اللَّهِ يَوْسُفَ

أبدأ كلامي بالشكر والتقدير والعرفان باسمي وباسم القدس وفلسطين لراعي هذا المؤتمر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وللأكاديمية المغربية ولاتحاد البرلمانين العرب ولجميع المشاركين في هذا المؤتمر.

إن جميع الكلمات التي ألقيت في هذا المؤتمر تنمّ عن محبتهم وتعایشهم مع كدّ ومعاناة الشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي. إن الشعب العربي الفلسطيني يعيش السلام والأمن، ويتمنى أن يحل السلام العادل الدائم، وأن يسود المنطقة الأمن والاستقرار، ولم يكن على مدى أربعة عشر قرناً إلاّ مثالاً يقتدى به في تسامحه مع أصحاب الأديان ورعايته وحمايته لمقدّسات الآخرين لأنه صاحب حضارة، ويعمل بما جاء في شريعتنا السمحة. إن الشعب الفلسطيني يرفض رفضاً باتاً السلام الذي هو بمفهوم إسرائيل وأمريكا والذي يعني الاستسلام. لقد كان اليهود يعيشون مع الشعب الفلسطيني قبل سنة 1948 في أمن وسلام، وكان العرب في فلسطين حماة لهم ووفّروا لهم الأمن والسلام والحرية وحماية مقدّساتهم، أي قبل نكبة 1948 وقيام اليهود بطرد الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه وجعله مشتتاً في بقاع الأرض.

أرجو من مؤتمرنا هذا ومن اتحاد البرلمانيين العرب، وبالتنسيق مع المؤتمر الإسلامي أن تكون هناك خطة منسّقة لمؤازرة الشعب الفلسطيني أثناء مفاوضاته في الحل النهائي للقدس لأنه سيكون هناك ثقل أكبر وقوة أكبر من الشعب الفلسطيني في المحادثات النهائية في القدس، ستكون هناك أمريكا وإسرائيل، وسيكون الضغط الأمريكي على الشعب الفلسطيني 95% وعلى إسرائيل 5%، لكن إذا كانت هذه القضية في إطار عربي إسلامي، ستضع أمريكا في الحسبان أن هناك زخماً عربياً إسلامياً وراء هذه القضية، وسيكون الضغط أقل من 95% والتنازلات أقل بكثير، لذا أرجو من إخواننا في اتحاد البرلمانات العربية أن ينسّقوا مع المؤتمر الإسلامي بدعم من الأكاديمية على أن يكون ذلك دعماً عربياً إسلامياً لقضية القدس.

41- صلاح محمد مخلوف

أتقدم بالشكر لجلالة الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس الشريف على رعايته لهاته الندوة الدولية المهمة، وأبدأ كلمتي بالقول إن القدس لا تمثل لليهود سوى معتقداتهم : زيارة ما يسمّى بالهيكل أو المعبد، ونحن معشر العرب الفلسطينيين أجدد وأولى بحماية المقدّسات لكافة الديانات دون تفرقة أو تمييز بحكم ما يفرضه علينا ديننا الحنيف، وبحكم ما أثبتته وصدّقته أعمالنا وأفعالنا في القدس طيلة ثلاثة عشر قرناً ممتدة ومتواصلة من الزمان، ولا شك أن الوضع الراهن في القدس الذي حاولت إسرائيل منذ احتلالها للجزء الغربي من المدينة في 48 وإتمام سيطرتها على المدينة كلها في 67 أن تقيمه في المدينة يعكس محاولة متعمّدة لطمس المعالم الحضارية والعمرانية والجغرافية للمدينة إبان الحكم العربي الإسلامي لها، والمتتبع لتطور سياسة إسرائيل في إقامة المستعمرات، ولا أقول المستوطنات، يلاحظ أن إسرائيل قد ركّزت على استعمار المناطق التي تمثل رمزاً للدولة الفلسطينية كما هو الحال في مدينة القدس التي شيّدت بها 38500 وحدة سكنية استعمارية. وإذا كانت سياسة إسرائيل على هذا النحو تجعل من القدس نقطة قطيعة ، فكيف تكون القدس مكان التقاء؟ في رأيي ورأي كل منصف محب للسلام أن القدس يمكن أن تكون مكان التقاء عندما تحترم إسرائيل أحكام المواثيق والشرعية الدولية؛ القدس تكون التقاء عندما يعود اللاجئون إلى ترابهم الوطني، القدس تكون مكان التقاء عندما تكف إسرائيل عن مصادرة الأراضي وهدم المنازل وطرد السكان، القدس تكون مكان التقاء عندما تثبت إسرائيل حسن نواياها بالتخلي عن المستعمرات التي أقامتها في القدس وإعطائها للفلسطينيين المشردّين كخير تعويض لهم عن الماضي، القدس تكون مكان التقاء عندما تقوم ثقافة السلام على قيم ومبادئ الحق والعدل، لا على الظلم والإجحاف.

وأخيراً، القدس قضية العرب والمسلمين والمسيحيين في أرجاء المعمورة، ولا بد أن يكون للجميع موقف شجاع أكثر وضوحاً وأشد تأثيراً بما يضمن عودة الحق لأصحابه وتثبيت السيادة الفلسطينية على القدس كعاصمة لدولة فلسطين.

42- أحمد كمال أبو المجد

أعتذرُ في الانتقال من رقّة الشعر إلى جفوة النثر في قضية ليس كل ما فيها يسعد. أنا لا أريد أن أكرّر شيئاً قلته من قبل، إنما بعد هذه المناقشات الطويلة والآراء المتنوعة التي تحاول الاقتراب من جعل القدس مكان لقاء، أحب أن أشير إلى ثلاثة أمور أظنها تجلّت بشكل مباشر أو غير مباشر في المناقشات.

أولاً، كما قيل بحق لم نعد بحاجة إلى أن نكثر الكلام في أننا أهل السلام لأننا عبّرنا عن هذا بما فيه الكفاية، ونحتاج الآن إلى الحديث عن التسامح والاعتزاز والتمسك بالحق، فالمخافة اليوم ليست أن ننزلق إلى نقيض السلام، وإنما أن نسترسل في سلام مع قوم لم يجنحوا للسلم.

الأمر الثاني، يتعلق بطبيعة القدس ومكانها في القضايا العربية. نعم القدس ومصيرها ووضعها القانوني والسياسي جزء أساسي من أجزاء القضية الفلسطينية يتباحث ويتفاوض في شأنه ممثلو السلطة الفلسطينية، وهو تباحث تحكمه بالضرورة موازين القوى بينهم وبين الأطراف الأخرى، ولكن خصوصية القدس الدينية والتاريخية تجعل أمرها داخلاً في اختصاص ومسؤولية العالمين العربي والإسلامي. ولذلك، فإن الدول العربية والإسلامية صاحبة حق وصاحبة واجب ومسؤولية مباشرة عن استراتيجية التفاوض في شأن القدس، ولا يتصور لذلك أن يظل هذان العالمان بعيدين عن تحديد سقف ما يقبل وما لا يقبل عند التفاوض بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

الأمر الثالث واضح لدى غالبية الذين تحدثوا وهو أن الظرف التاريخي الراهن بعناصره السياسية والعسكرية المتعلقة بميزان القوى وعناصره القانونية - وأنا لا أريد أن أتحدث طويلاً في القانون إنما أنا أعتقد بعد دراسات طويلة يشاركني فيها أهل الاختصاص أن القانون الدولي يمر بأزمة لا سابقة لها منذ النشأة؛ القانون الدولي مجرد الآن من هيكل الجزاء والمنظومة القانونية المنظمة التي تكفل لقواعده سواء كان مصدرها العرف أو المعاهدات أو حتى المواثيق المكتوبة، هذا الكيان الذي يكفل الجزاء تقوُّص، وأستطيع أن أشير بسرعة إلى انفراد قوة واحدة بأمر أساسي، وأتحدث هنا عن الولايات المتحدة باعتبارها بحكم الواقع القوة الضخمة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، هي تكاد تنفرد بتحديد ما يعتبر وما لا يعتبر نظاماً ديمقراطياً، تحديد ما يعتبر وما لا يعتبر احتراماً لحقوق الإنسان، تحديد ما يعدُّ من الشؤون الداخلية وما يعدُّ من الشؤون الخارجية، تحديد ما يجوز وما لا يجوز من التدخل المسلح لتغيير الأوضاع الداخلية، تحديد الحدِّ الفاصل بين الإرهاب كظاهرة تستحق التعاون في مواجهتها وبين الدفاع الشرعي ضدَّ العدوان.

إذن الظرف التاريخي هو أسوأ الظروف في تاريخ القضية الفلسطينية للوصول إلى حلٍّ فيه قدر معقول من العدل، يتصل بهذا مباشرة ما أشار إليه كثير من المتحدثين من أن من قواعد القانون الدولي التي عرفت من العلم بالضرورة والمنصوص عليها في اتفاقية فيينا أمرين: أن تغير الظروف تغيراً كاملاً يؤدي إلى إمكان التمسك ببطلان أو بتغيير معاهدة. ثانياً، هناك قاعدة قانونية عامة هي أن الإكراه يفسد التصرفات، وأنا أعتقد أن أي مفاوضات عربي فلسطيني أو غير فلسطيني مواجه الآن بإكراه معنوي ضخم مستمد من طبيعة الخلل في التوازنات الدولية والذي يجب أن يذكره الإعلام العربي والمفاوضات العربي والسياسي العربي أن لا قيمة على الإطلاق لأي توقيع عربي على معاهدة من المعاهدات في إطار استمرار هذا الإكراه. أما إذا زال

الإكراه فإن التصرف الطبيعي هو معاودة النظر في هذا الأمر . قيمة هذا في شأن القضية المطروحة أن أي اتفاق يتم تحت هذا الإكراه المعنوي الدولي لا يحل القضية، وإنما هو يضاعف الغضب والإحساس بالظلم المخزون والمدخر. ومعنى هذا أن ما يبدو سلاماً ليس سلاماً مستقراً، وأنه لا استقرار للسلام إلا بقدر ما تنطوي عليه الاتفاقات من قدر أدنى من العدل والإنصاف.

ومن الغريب أننا وُضعنا في وضع : الفلسطينيون مجني عليهم، مطالبون بالتنازل مطالبون بالتسامح، مطالبون بأن يعلنوا كل يوم مائة مرة أنهم سيحافظون على الأماكن، وأمر غريب كما يقول شاعرنا القديم : «يرضى القتل وليس يرضى القاتل». طيب إذا كان هناك تسليم بأن هذا الظرف غير موات، وأنا أشبه في الحقيقة بمن يدخل في خصومة قضائية في يوم عطلة المحاكم، لا توجد اليوم محكمة تنصفني من عدوي أو من خصمي أو من شريك، لكن لا خيار لنا لأن الزمن يتحرك والمفاوضات بدأت والزخم والدفع الدولي أوصلنا إلى هذه النقطة، فهل معنى هذا أن ننكص؟ لا إنما معناه أمران : أن نحاول توفير أفضل الظروف الممكنة بالنسبة للحل القصير المدى، ويدخل في ذلك كل ما ذكره المتحدثون من توجيه : أولاً، لا بد أن يكون للعرب والمسلمين اتفاق على شكل قضية القدس، هذا لا يُحل في ندوة، وإنما يُحل باتصالات فورية ويومية مكثفة بين السلطة الفلسطينية وبين جميع الدول العربية والإسلامية حتى إذا بدأت المفاوضات حول القدس سيكون هناك حد أدنى وحد أقصى، وخط أخضر وخط أحمر يدخل من خلاله المفاوضات الفلسطيني ولا يتعرض بعد ذلك لأن يقال له أفرطت أو يقال له قصرت أو يقال له تنازلت لأن هذا الجزء من القضية هو عربي إسلامي قبل أن يكون فلسطينياً ولا يتصور أن نحمل المفاوضات الفلسطيني مؤونة هذا الأمر ونحن جالسون عن بعد، ثم نلومه أو نعقب على سرعته؛ الأمر الثاني هو عملية التحريك للإشعار بأن القدر الأدنى من العدل مطلوب، وهذه تقتضى

أنه عندنا جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي واتحاد البرلمانين العرب وجماعات ضغط مختلفة عليها أن تكثف جهودها لتعلن هذه المبادئ : ضرورة العدل في هذه التسوية، لا استمرار لسلام بدون عدل، ومنع استمرار ما لا يمكن الرجوع فيه من خلق واقع جديد في القدس، يعني المعاهدات يُرجع فيها. إن ما يقوم به الإسرائيليون ويحتاج إلى مواجهة هو تغيير الخريطة السكانية، تغيير الخريطة العمرانية، ترحيل الناس من مكان إلى مكان؛ هذه الأعمال هي أخطر ما يواجه قضية القدس الآن، وأظن أن الإعلام العربي مقصّر، وأن البيانات السياسية العربية مقصّرة، وأن المثقفين العرب مقصّرون في تكثيف حملة في هذا الوقت بالذات لتنوير الرأي العام بأن هذا الذي يُفعل له مخاطر كبيرة، وسأكتفي بهذا. أما على المدى الطويل، فهذه قضية لا تعالج هنا لأن الاستراتيجية العربية مفقودة والاستراتيجية الإسلامية مفقودة، ولأن العالم العربي والإسلامي شُغل بهموم داخلية بعضها كبير وبعضها صغير، إنما الرؤية البعيدة التي تمكننا من المساهمة في إعادة التوازن للنظام الدولي، وفي إعادة الفاعلية للقوة العربية هي قضية طويلة المدى تُبحث في ندوة غير هذه الندوة.

43- تاج الدين الحسيني

أودُّ في إطار هذه المناقشات أن أشير إلى نقطة بالغة الأهمية فيما يتعلق بهيكلية التضامن العربي الإسلامي الذي أكّد عليه زميلي الأستاذ أبو المجد ويتعلق الأمر بإعادة صياغة تعامل المجموعة العربية الإسلامية مع قضية القدس من خلال منظمة الأمم المتحدة.

بطبيعة الحال، ندرك جميعاً أن مجلس الأمن لا يرجي منه خير في هذا المجال، لكن الجمعية العامة تبقى في جميع الأحوال إطاراً مناسباً، لماذا؟ لأن

المجموعة العربية الإسلامية بالإضافة إلى عدم الانحياز تشكّل ما يسمّى بأغلبية الثلثين داخل الجمعية العامة. أنا لا أتفق مع الطرح الذي يذهب نحو طلب بإجراء مسطرة قضائية أمام محكمة العدل الدولية، ولكن لا ننسى أنه في إطار الممارسة التي تقوم بها الجمعية العامة للأمم المتحدة يمكنها أن تطلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية بخصوص القضايا القانونية، ويمكن للمجموعة العربية الإسلامية في هذا الخصوص أن تصنف كل القضايا القانونية التي تشكّل محوراً للنزاع مع الإسرائيليين لتطرح بهذه الطريقة قصد التوصل إلى رأي نهائي، وفي اعتقادي أن هذه النوعية من الآراء عندما تصنف يمكن أن تشكّل هي الأخرى ورقة ضاغطة في المفاوضات.

أخيراً، أودُّ أن أشير إلى أنه في جميع الأحوال سواء داخل الأمم المتحدة أو في باقي المنظمات الأخرى حتى المتخصصة بما فيها اليونسكو فيما يتعلق بتغيير الإطار الخاص بالآثار العربية والإسلامية والمسيحية، يمكننا بالفعل أن نضع النقط على الحروف بالنسبة للمستقبل لنقول إن الخوف من أن تصبح القدس نقطة قطيعة هو أمر خطير بالنسبة للمستقبل وأذكر هنا ما كتبه صحافيان فرنسيان قبل بضع سنوات عن القدس عندما قالوا: «إذا ما اندلعت الحرب العالمية الثالثة فماذا سيكون سببها؟» وأجابا في نفس الوقت: «هي القدس».

44- فيصل الحسيني

أسفتُ لمغادرتي الجلسة الماضية قبل تدخل السيد عبد الكريم غلاب، ولم أتمكن من الاستماع إلى كلمته ولكنه تفضّل وبعث لي بورقة حول هذا الموضوع.

ما طرحته في الواقع ليس هو موقف السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية وإنما هو التفسير للقرار الذي قبل به الطرفان وهو قرار 242 بمعنى

الدخول إلى هذه العملية السياسية السلمية هو بناء على قرار 242 الذي يحدّد الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وأن على الأطراف أن تدخل في مفاوضات يمنع فيها ضم الأراضي بالقوة، وفي نفس الوقت من الممكن أن تجرى تعديلات طفيفة على الحدود.

وفي تفسيرنا للقرار 242، أن هذه التعديلات الطفيفة لا يمكن أن تفسّر على أنها اقتطاع للقدس، فالقدس ليس شيئاً طفيفاً حتى يتم تعديله حدودياً.

الموقف التفاوضي هو بالشكل التالي : إذا كان الإسرائيليون يقرّون منذ البداية بأن قرار 242 هو الموجّه، وبالتالي هناك حدود اسمها حدود عام 1967، وهي التي تفصل بين الطرفين، ثم إذا كانت هناك أية محادثات إضافية حول طبيعة العلاقة بين القدس الشرقية والقدس الغربية حول موضوع التعديلات الحدودية الطفيفة هنا وهناك، هذا الأمر يمكن أن نبدأ فيه بالمفاوضات. وعندها من الممكن جداً أن تُطرح الصورة التي طرحتها هنا. ولكن إذا كانت إسرائيل تصمّم على أن 242 ليس هو المرجعية أو إن كان تفسيرها لـ 242 هو مخالف لهذا التفسير، فمعنى ذلك أنهم يفتحون لأنفسهم إمكانية أن ينظروا شرقاً ويطالبوا شرقاً، وعندها لنا كل الحق في أن نطالب غرباً، وبالتالي لن تبدأ مفاوضاتنا معهم اعتباراً من هذه النقطة بل من الضروري أن تبدأ من قرار التقسيم. ولدينا الإمكانية التي تطرح ذلك : الموقف الدولي تجاه القدس، رغبتهم هم أنفسهم ألاّ يحترموا قرار 242 هو شيء يعطينا الإمكانية لأن ننظر إلى ما وراء ذلك. وأنا لا أعتقد أن هذا الكلام هو من قبيل الخيال أو المستحيل، فلنا وجود عميق وقوي في القدس، فنحن تمكّننا وعلى مدى ثلاثين عاماً أن نحافظ على الوجه العربي الإسلامي المسيحي لهذه المدينة، لم تستطع إسرائيل أن تهوّد المدينة على الإطلاق، هي حاولت أن تحاصر المدينة، ولكن أيّاً منّا ينظر إلى الخارطة

الآن، وننظر إلى القدس فما هي القدس؟ القدس من جهة هي البلدة القديمة، ولكن من جهة أخرى إلى أين نريد أن نمدها ونمددها ونعتبرها أنها قدساً بمعنى أنه إذا اعتقد الإسرائيليون أن إقامة مستوطنات حول ما اعتبروه، هم، أنه القدس يكفي لحصارنا، فأنا أنظر إلى الخارطة نفسها وأرى هذا التكتل والحشد الفلسطيني الموجود في مناطق بيت صحور، بيت لحم وبيت جالا يمتد إلى العبيدية، ومن العبيدية إلى السواحل، ومن السواحل يتصل بالعزيزية وأبو ديس ثم من ذلك إلى الزعيم انطلاقاً إلى حزمة وقرى فلسطينية أخرى باتجاه الشمال لتلتف إلى الرام، ومن الرام ندخل إلى منطقة بيت نبالة، ونذهب مرة أخرى باتجاه الغرب. هذه المنطقة الفلسطينية التي هي جزء من محافظة القدس إذا استطعنا أن نخدمها وأن نبنيها، فنحن قادرون على أن نشكل أيضاً حصاراً فوق الحصار الإسرائيلي بحيث نحاصر حصارهم علينا.

الوجود داخل المدينة، المقاومة الفلسطينية التي تمت بمختلف الوسائل منذ عام 1967، وأنا لا أتحدث عن المقاومة المسلحة، ولكن عن المقاومة والتشبّت بالأرض والتشبّت بالوجود هي التي منحتنا الفرصة بأن نقيم مؤسساتنا ونصّر على وجود مؤسسات خاصة بنا. القدس التي تعتبرها إسرائيل عاصمة أبدية، هذه القدس والشؤون الصحية والشؤون التعليمية، والشؤون الاجتماعية والثقافية، هي بلاد فلسطينية في معظمها، ومستشفياتنا ومدارسنا وجامعاتنا هي بيدنا.

أوقفنا ليست تابعة لوزارة الأديان الإسرائيلية ولا مدارسنا تابعة لوزارة المعارف، حتى المدارس التي استولت عليها إسرائيل لأنها كانت تمتلكها الحكومة الأردنية، وبالتالي سلموها للبلدية، تمكنا بعد صراع سنتين أن نلزم هذه المدارس التابعة للبلدية الإسرائيلية أن تدرس في برامجها البرنامج العربي

الأردني وهو الذي كان متبنياً فلسطينياً أيضاً، وليس البرنامج الإسرائيلي. القدس غير موحدة، فهي مقسمة إلى مدينتين، مدينة تحت الاحتلال فيها الوجود العربي الفلسطيني الإسلامي المسيحي الواضح جداً في مواجهة القدس الغربية وهي المدينة التي تمارس هذا الاحتلال.

لهذا السبب فعناصر القوة الموجودة لدينا في القدس هي عالية. نعم إسرائيل تحاول أن تهاجم وتحاول أن تعيد العجلة إلى الوراء من خلال مهاجمة كافة هذه المؤسسات، تحاول أن تعيد اقتلاع جذورنا من القدس، تحاول أن تسحب البساط من تحت أرجلنا، ولكن ذلك ليس بالبساطة ولا بالسهولة التي نتصورها. نحن قررنا في القدس أن نخوض المعركة على كل شبر، بعض الصور التي شاهدتموها على التلفزيون تعبر عن المعركة من أجل الدفاع عن حي كامل يحاول الإسرائيليون أن يقيموا فيه 132 وحدة سكنية إسرائيلية، وتمكننا على الأقل من إيقاف الخطوات مؤقتاً. ولكننا خضنا معركة قبل أيام قليلة من أجل الدفاع عن منطقة عبارة عن بيت واحد، خضنا فيه معركة واسعة جداً وألزمنا الإسرائيليين بإلغاء قرارهم القاضي بإجلاء العائلة من البيت من خلال التواجد ومن خلال الضغط، ومن خلال استخدام كافة الوسائل الممكنة المحلية منها الفلسطينية أو الإسرائيلية أو الأمريكية أيضاً أو الأوروبية، وإن كان بعض الإخوة الذين أتوا لافتتاح المطار من المغرب، أتوا إلى تلك المنطقة وشاهدوا كيف يجري هذا الصراع اليومي على كل شبر من القدس. إذن من هذه الناحية نعتقد أنه لدينا مقومات القوة ما يكفي. ولكن أيضاً لست أنا الذي أطرح ومنذ البداية تجاهل 242 ، لأنه بالرغم من كل ما لدي في القدس ما زلتُ أنا الطرف الأضعف، وأنا الطرف الذي يجب أن يتمسك بنصوص مكتوبة على الأقل تحفظ له الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل دولياً. أنا في اللحظة التي أبدأ أقول فيها منذ البداية إننا لا نريد 242 ونريد ما هو أكثر منه، تتلقف إسرائيل هذه الفرصة لتقول إنني لا أريد 242.

إلى أين يؤدي هذا؟ أين موازين القوى هنا؟ لا. أنا بالعكس يجب أن أبدأ حديثي معهم بهذا المنطق: إن أردتم 242، وهذا ما نعتبره صحيحاً، فهذا هو بداية عملنا وهو يعني التدرج من 1 إلى 2 إلى 3، أما إذا أردتم العكس فنحن أيضاً سيكون لنا موقف آخر، وبالتالي ستلقى مسؤولية تحطيم القرار 242 دولياً على إسرائيل وليس على الفلسطينيين.

من جهة ثانية، يجب أن ندخل في قناعة وفي وجدان الفلسطينيين بأننا كعرب، كفلسطينيين، كمسلمين عندما اخترنا خيار السلام، لم يكن ذلك لأنه الخيار الوحيد، بل كان هو الخيار الأفضل! هو الخيار الذي أحببنا أن نتبناه لأنه الخيار الأفضل ولأننا اقتنعنا به، لكنه ليس الخيار الوحيد. توجد خيارات أخرى أكثر صعوبة وأكثر إيلاماً، ثمناها مرتفع جداً، لكنها موجودة! هذا خيارنا الاستراتيجي، ولكن الاستراتيجيات أيضاً تعتمد على الأطراف الأخرى لأن الاستراتيجيات هي سياسية وليست استراتيجيات عليا ثابتة. وبالتالي، من هذه الناحية، على الإسرائيليين أن يستوعبوا هذا الأمر بأننا دعاة سلام، نعم! نريد السلام، متسامحين نعم! ولكن في نفس الوقت هذا أحد الخيارات الموجودة. نحن نستطيع أيضاً أن نكون مقاتلين ونستطيع أن نكلفهم غالياً باستخدام الحجر وحمله، كما كلفهم جنوب لبنان غالياً باستخدام العبوات الناسفة. هذا خيار موجود! أنا أكرهه ولا أريده، لكن أحياناً يضطر الإنسان إلى أن يستخدم ما يكرهه. وبالتالي يجب أن يطرح أمامهم بأن هذا هو خياركم في النهاية، هل تريدون معركة طويلة نخسر فيها جميعاً أم ندخل في عملية سلام نربح فيها جميعاً؟ هل معادلة الصفر موجودة أم علينا أن ننهيها؟

لهذا السبب أريد أن أؤكد هنا بأنه للأسف نحن كثيراً ما نتحدث عن القدس، ولكن بشكل النحيب والبكاء والتباكي على المدينة. إن وضعنا في المدينة

القدس، رسالة حبّ

مانع سعيد العُتَيْبَة

يا قدسُ يا مدينةَ السَّمَاءِ
فهل تُراكِ مُبتدأَ قَطِيعَةٍ
يُحِيطُكَ الظُّلَامُ يا حَبِيبَتِي
وَيَغْرِسُ الباطلُ فيكَ نَابَهُ
أنا هنا يقولُها مُكَبَّرُ
أنا هنا وَمَسْجِدِي لي شاهدُ
ولا أراكِ جَاسِهاً بِأَنَّي
يا صاحِبِي .. أَقولُها لِأَنَّي
يا صاحِبِي ، القدسُ رُوحُ أُمَّتِي
نقدسُ السلامَ غيرَ أننا
مددتُ في وُدِّي لكَنتي
وتنشرُ الدخانَ من مشاعل
إنِّي لغيرِ الله لستُ راکِعاً
أراكِ في ثوبٍ من الدَّمَاءِ
للقومِ أمْ مكانُ الالتقاءِ
وكنتِ فينا منبعَ الضِّيَاءِ
فيستجيرُ الحقُّ بالفداءِ
ومقرىءُ السلامِ للعذراءِ
وهذه كنيستي إِزائِي
أقوى من الزوالِ والفناءِ
على السلامِ وأضعُ رَجائِي
والروحَ أغلى مالدي الأحياءِ
نريدُ سِلمَ الحُبِّ والإخاءِ
أراكِ تستبيحُ كِبريائي
تحملها سواعِدُ البغضاءِ
فلا تُثرِيا صاحِبِي أنوائِي

القدسُ ذي مدينتي حبيبتي
عروبتني فيها أذان مسجد
وانها ترتيلةٌ قُدسيَّة
وانها إن شئتَ أن تسمعها
سُبْحان من أسرى بذات المصطفى
ذاك الذي ما حوله مُبارك
هنا المسيح لا يزال طائفاً
مبشراً بالحبِّ فهو وحده
فالمجدُ للرحمن في عليائه
يا صاحبي إن السلام مطلبني
وذي يدي ممتدَّةٌ بكل ما
فإن أردتَ أن تكون بيننا
إياك من حصار بيت مقدسى
حتى وإن بنيتَ حول قدسنا
فأنت لا تبني سوى قطيعةٍ
هنا فلسطينُ التي أنكرتها
دولتها قادمةٌ قادمةٌ
والقدسُ عاصمتها وهذه

وجهي، جبينى، عزَّتني، إباي
من يمنع الأذان من ندائي؟
في قاعة الكنيسة الغراء
تلاوةٌ من سورة الإسراء
ليلاً إلى الأقصى القريب النائي
هذا كلامُ الله لا غنائى
وحوله الجموع في بكاء
مخلَّصُ القدس من البلاء
وفي السورى مشاعرُ السراء
أريده حرصاً على أبنائى
في القلب من طاهرٍ ومن نقاء
وأن تعيش بين أصدقاء
لن تستطيع صاحبي إقصائى
مستوطنات الحقد والعداء
تقضي على الآمال باللقاء
ماهمةً تغيرُ الأسماء
بوجهها المبتسم الوضوء
يا صاحبي إرادةُ السماء

خطاب اختتام أعمال الدورة

عبد الوهاب بنمنصور

مدير الجلسات

جناب السيد أمين السرّ الدائم، جناب السيد أمين السرّ المساعد
السادة الخبراء، زملائي الأعزاء، ضيوفنا الكرام، سادتي، سيّداتي
ها قد أمضينا ثلاثة أيام متوالية في الإجابة عن السؤال الذي طرحه
صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وجعله موضوعاً لهذه الدورة
الموسّعة من دورات أكاديمية المملكة المغربية، كلّ واحد أجاب من منظوره
الخاص وتكوينه المتميز، أجاب جميع المتدخلين أو المناقشين عن السؤال
أو حاموا حوله بما يعتقدون أنه يفي بالغرض ويرفع الإشكال وينبر الطريق،
تناوله البعض من الجانب التاريخي منذ نشأة المدينة المقدّسة قبل آلاف
السنين إلى وعد بلفور الذي أغرق سكانها ومن حولهم في بؤرة من أحوال
خلافات وحروب لم يستطع فردٌ ولا جماعةٌ أن يخلّصهم منها إلى الآن، وتطرّق
إليه بعض آخر من الوجهة الدينيّة وحقوق ساكنة مدينة القدس الشريف
والمتعلّقة قلوبهم بها في معابدها من بيع وكنائس ومساجد، وتحدّث آخرون
عنه بمنطق رجل القانون الذي يقف في رحاب المحاكم يدافع عن القضايا
الموكول إليه أمر الدفاع عنها مُستنداً إلى القوانين المقرّرة والأحكام المسطّرة
ومقتضيات الشرعيّة الدوليّة التي لا تثبت للمغتصب حقاً فيما اغتصبه بقوة،
وتملّكه بعنف وقسوة ضدّاً على إرادة مالكيه الشرعيّين، ولم يغفل البعض
حتّى الحفريات الأركيولوجيّة، فاستنطقوا اللقط الأثريّة من أحجار وأخشاب

لترجيح مقولة أو إسقاط دعوى، والتمزم من التزم بالإجابة عن السؤال، وتجاوزه فريق آخر وتعداه ، واتّسمت بعض التدخّلات والتّعقيبات بالعاطفة الهادئة ، وتميّزت أخرى بالحميّة الملتهبة ، لكنّها جميعاً لم تخرج عن دائرة الوقار والاحترام اللّذين تتّسم بهما كلّ المناقشات الأكاديميّة التي لا تهدف إلا إلى إجلاء الحقيقة وإقرار الصّواب.

ويُستشفّ من جميع التدخّلات - عروضاً كانت أو مناقشات - أنّ الكلّ مقتنع بأنّ المدينة المقدّسة يجب أن تبقى مكان التقاء وائتلاف لا نقطة قطيعة واختلاف، لأنّ ماضيها الحافل بظهور الديانات، ونزول الرّسالات، الداعية إلى التراحم والتعاطف لا يؤهلها إلا لأن تكون كذلك، كما أنّ الكلّ متّفق على أن لا سبيل إلى بلوغ ذلك ما بقي الوضع الحالي فيها قائماً مستمراً، ومادام الطرف القويّ من الطارئین عليها يملي إرادته على الطرف الضعيف، وهم سكانها الأصليّون، ويسلبهم كلّ الحقوق التي وهبها الخالق لخلقه، وتقرّها النواميس الطبيعيّة والفطر السليمة لكلّ كائن حيّ.

كما يفهم من جميع المقولات التي سمعناها أنّ الطريق مازال طويلاً ومليئاً بالأحجار والأشواك التي تحوّل دون الوصول بسرعة إلى حلّ عادل وشامل يريح سكان المنطقة والمهتمين بمصيرها، ويضمن فيها الأمن والاستقرار، وما الحلّ العادل الشامل في نظر العقلاء المتبصّرين إلا تخليّ إسرائيل عن سياسة التهوديد والاستيطان ، والانسحاب الكامل من جميع الأراضي التي احتلتها سنة 1967 والاعتراف للشعب الفلسطيني بحقه المشروع في أن يقيم فوق أرضه دولته الحرّة المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف.

حضرات السّادة والسيدات

إذا كان أفق مدينة القدس الشريف لا يزال مليئاً بغيوم كثيفة، وإذا كان كثير من الناس في الشرق والغرب لا يرون حتّى الآن بصيصاً من نور في منتهى النفق يدلّ على قرب المخرج ، فإنّ كلّ هذا لا ينبغي أن يكون باعثاً لنا

على اليأس والقنوط، فالدين علمنا أن لا نياس وحذرنا من سوء عاقبة اليأس، وجلالة الملك الحسن الثاني لم يفتأ ولا يفتأ يكرّر في خطبه وندواته أن من شروط نجاح الرجل السياسي أن يكون متفائلاً، وأن يعتمد الحوار الهادئ والنقاش الرزين والإقناع بالحجة البالغة لإصابة الأهداف وبلوغ الغايات، وإن الخطوة التي خطتها القضية الفلسطينية بالاتفاق الذي عقد أخيراً في واي بلانطايشن - على ما فيه من علّات - لتبعث على الأمل في أن تتلوها خطوات أخرى تفضي - بتضامن عربي وضغط دولي وحسن تفهم من محبي السلام الإسرائيليين - وإن طالت المفاوضات إلى تخلي إسرائيل عن سياستها المتعنتة وسلوك المسالك المتعقّلة التي تجعل من القدس الشريف وما حوله من قرى وأمصار أماكن التقاء وائتلاف لا نقط قطيعة واختلاف.

كما علينا أن نتجنّد جميعاً لفضح الأغلوطات والأكاذيب التي تروّجها الدعاية الصهيونية المغرضة عبر وسائل الإعلام المتنوعة حول تاريخ القدس الشريف وفلسطين خاصة، والأخرى التي ترمي إلى المسّ بالإسلام وتصوّر العرب والمسلمين في صور مشوهة تختلف تماماً عن حقيقتهم .

وختاماً يشرفني أن أرفع عبارات الشكر والامتنان إلى مقام جلالة الملك الحسن الثاني أيده الله وأعانه على أن أتاح لنا أن نتعارف ونتواصل باجتماعنا للإجابة عن السؤال الذي اختاره موضوعاً لدورتنا، كما يطيب لي أن أتوجّه بالشكر إلى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون التي وضعت تحت تصرفنا هذه القاعة الأنيقة، وإلى الهيئة الإدارية لأكاديميتنا على حسن تنظيمها، وهيأة الترجمة على مهارة تبليغها، وإلى ممثلي الإعلام الوطني والدولي الذين لم يقصروا في تغطية هذه الندوة.

حضرات السادة والسيدات

متّعكم الله بالصحة والعافية، ووفّقنا جميعاً لجميل الأقوال وصالح الأعمال، وشكراً.

